فيديريكو مايور ثاراجوثا

نظرة فى مستقبل البشرية

قضايا لا تحتمل الانتظار

ترجمة : د . محمود على مكى



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

نظرة فى مستقبل البشرية

قضايا لا تحتمل الانتظار

نظـرة فى مستقبل البشرية

قضايا لا تحتمل الانتظار

تأليف

فيديريكو مايور ثاراجوثا

ترجمة

د . محمود علي مكي

الناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل جاردن سيتي ـ القاهرة



حقوق النشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

المؤلف : فيديريكو مايور ثاراجوثا

ولد فيديريكو مايور ثاراجوثا فى برشلونة سنة ١٩٣٤ ، وهو اليوم يتمتع بمكانة دولية مرموقة فى المجالات الثلاثة : العلمى والسياسى والتربوى . وكان قد نال درجة الدكتوراه فى الصيدلة وعمل أستاذاً للكيمياء الحيوية ومديراً لقسم البيولوجيا الجزيئية فى كلية العلوم بجامعة مدريد المستقلة ، وقبل ذلك كان مديراً لقسم التنسيق العلمى بين الكليات فى جامعة غرناطة كما أنه ولى رياسة هذه الجامعة فيما بين سنتى ١٩٦٨ و ١٩٧٢ ومازال حتى اليوم رئيساً فخرياً لها .

وفيديريكو مايور عضو فى المجمع الملكى للصيدلة منذ سنة ١٩٧٦ وتولى رياسة اللجنة الاستشارية للبحث العلمى والتكنولوجى فيما بين سنتى ١٩٧٤ و ١٩٧٧ واللجنة البرلمانية للتربية والعلوم فى مجلس النواب (بين ١٩٧٧ و ١٩٧٨) ومركز أبحاث البيولوجيا الجزيئية . كما أنه كان من مؤسسى الأكاديمية الأوربية للعلوم والفنون والآداب ، ومديراً لمعهد علوم الإنسان . وهو حاصل على وسام ألفونسو العاشر الحكيم ووسام الصحة ووسام كارلوس الثالث ، وهو عضو فى « نادى روما » منذ سنة ١٩٨١ . وقد تأثلت مكانته فى ميدان الكيمياء الحيوية بفضل ما ألفه من كتب ودراسات متخصصة فى هذا المجال تبلغ نحو خمسين مؤلفاً ، وبفضل أبحاثه حول التمثيل الغذائى للأحماض الأمينية والباثولوجيا الجزيئية قرب نهاية الحمل .

أما فيما يتعلق بنشاطه فى الحياة العامة فقد كان وزيراً للتعليم والعلوم فى حكومة آرياس نافارو ، وعضواً فى مجلس النواب عن حزب اتحاد الوسط الديمقراطى (UCD) فى حكومة أدولفو سوارث ، وهو لا يزال عضواً عاملاً فى هذا الحزب الذى أصبح اسمه « الوسط الديمقراطى الاجتماعى » . وكانت له صلة وثيقة بمنظمة اليونسكو ، بدأت باختياره مستشاراً لهذه المنظمة الدولية ، ومن خلال عمله فيها استطاع أن يكتسب إعجاب ممثل بلاد العالم فيها واحترامهم ، حتى انتخبوه بإجماع أصواتهم البالغة مائة وستة وخمسين صوتاً لمنصب المدير العام المساعد ، وذلك فيما بين سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨١ . وفى خريف سنة ١٩٨٧ جدد أعضاء الأسرة العلمية الدولية ثقتهم به حينما انتخبوه مديراً عاماً لمنظمة اليونسكو .

المتـرجـم : الدكتور محمود على مكى

ولد فى قنا عام ١٩٢٩ ، وتخرج فى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٤٩ ، وحصل على درجة الدكتوراه فى الآداب من جامعة مدريد فى ١٩٥٥ .

عمل وكيلاً لمعهد الدراسات الإسلامية فى مدريد (١٩٥٦ - ١٩٦٥) ، وأستاذاً زائراً فى المعهـد المكسيكى (١٩٦٩ - ١٩٧١) ، وأستاذاً للأدب العربى فى جامعة الكويت (١٩٧١ - ١٩٧٧) ، ثم عين أستاذاً للأدب الأندلسى فى كلية الآداب بجامعة القاهرة منذ ١٩٧٨ ، ورئيساً لقسم اللغة العربية بآداب القاهرة (١٩٨٢ - ١٩٨٤) ، ورئيساً لقسم اللغة الإسبانية بآداب القاهرة (١٩٨٤) .

انتخب عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة فى ١٩٨٥ ، وعضواً مراسلاً للمجامع الملكية للتاريخ (بمدريد) وللآداب والفنون (بقرطبة وبرشلونة) . نال جائزة الدولة التشجيعية فى مجال الترجمة فى ١٩٦٨ ، وجائزة الملك فيصل العالمية فى ١٩٨٨ .

اشترك فى العديد من المؤتمرات العلمية فى مصر والخارج ، ونشر كثيراً من الكتب والمقالات تأليفاً وتحقيقاً وترجمة فى مجالات الأدب العربى والأدب الإسبانى وآداب أمريكا اللاتينية .

المحتويات

مقدمة

عندما كان الفكر يدور لاختيار عنوان للطبعة العربية لهذا الكتاب يتفق مع مضمونه ، ويتسق مع التعبيرات العربية كان واضحاً أن سمة هذا الكتاب هى بصيرة المؤلف النافذة إلى أعماق المشاكل ، المتبينة لجذور الحلول المقترحة ، المحيطة بجوهر الموضوع ، دون التوقف عند عرضه وفروعه .

واختيار « نظرة فى مستقبل البشرية » كعنوان للطبعة العربية لهذا الكتاب يقصد بها النظرة العميقة الثاقبة المتبصرة ، لا النظرة السطحية العابرة .

أما « مستقبل البشرية » الذى جعلناه موضع النظرة ، أو البصيرة ، فهو شامل لما تعانيه البشرية اليوم من آثار التقنية على البيئة التى يعيش فيها الانسان وعلى منهاج حياته .

ويفرد المؤلف باباً عن سباق التسلح بين الدول وانعكاسه على برامج التنمية للمجتمع وللفرد ، كما يشير إلى الآثار المدمرة الناجمة عن التزايد فى استخدامات الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية وما يسببه ذلك من تدهور خطير للبيئة . كما يضع البدائل الاقتصادية لما تنفقه الدول على الأسلحة ، ويخص بالذكر مجالات العلم والبحث العلمى والثقافة .

وفى أغلب القضايا التى يتناولها المؤلف والحلول التى يقترحها يبدو أثر الثقافة والتراث الاسبانى أو الأيبيرى واضحاً وهو لا ينكر ذلك بل يدافع عنه ويدعو كل الثقافات الأخرى ، على اختلافها ، للاعتزاز بمميزاتها ، ليس تعصباً ، ولكن إثراء

للثقافة العالمية . ويؤكد أنه فى مناداته بتخطى حواجز القوميات للوصول إلى مستقبل أفضل للبشرية ، فإنه بذلك لا يلغى ذاتية الثقافات المختلفة ولكنه يحث على تنميتها باعتبارها روافد لنهر التقدم والحضارة العظيم .

وحين يتناول المؤلف وحدة اللغة والثقافة وشئون التنمية فإنه لا يفعل ذلك من خلال نظرة محلية ضيقة ، فما يقرره بشأن إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية الناطقة بالاسبانية ، يصلح أن يكون نموذجاً للدول الناطقة بالعربية ذات اللغة والحضارة والتراث المشترك . كما يمكن أن ينطبق أيضاً على علاقة فرنسا بالدول الناطقة بالفرنسية فى أفريقيا وغيرها .

ومع التقدير الكبير للعلم ، الذى يلمسه القارىء فى جميع صفحات الكتاب ، فإن المؤلف يؤكد بصفة دائمة على ما أسماه سقراط « بالبعد الأخلاقى للعلم » مشيراً إلى أنه من أكثر الأمور إلحاحاً علينا اليوم ، تأصيل المفهوم الأخلاقى للعلم وجعله منطلقاً لكل تقدم علمى وتكنولوجى ، حتى نجنب العالم الحديث كارثة الفناء الكبرى .

وتتجلى بصيرة المؤلف النافذة فيما يزخر به الكتاب من قضايا فكرية تصلح أن تكون قاعدة لنهضة فكرية عالمية . فهو يقرر أن هدف الكتاب هو « الشعور الفردى بالرضا فى مجتمع حر » ، وأن ذلك لا يكون إلا بالاستقلال القومى والفردى . كما يوضح أن أسس الاستقلال الجديد فى عصرنا الحاضر هى القدرات المعرفية من علم وبحث علمى وإبداع ، وذلك لمواجهة نوع جديد من الاستعمار له اسم محدد هو « الاستعمار التكنولوجى » .

ويشير المؤلف إلى أن الأمية تختلف عن الجهل ، كما أن معرفة القراءة والكتابة لا تعنى الثقافة . وأن إنشاء المدارس ليس الوسيلة الوحيدة للتعلم فى عصر تعددت فيه وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، إلى جانب الاعلام المقروء . وعلى ذلك فإن المواطن لا يمكن أن يظل تلميذاً مدى حياته ولكنه يمكن أن يظل متعلماً أو طالباً للعلم .

والتعليم فى نظر المؤلف من أهم الوسائل لتنمية الطاقات الإبداعية للطالب وتشجيعه على التفكير المستقل . فى حين أن مناهج التعليم الحالية تعمل على ضمان مستوى واحد متجانس للمتعلمين مما يؤدى إلى جعل الوسط الأقرب إلى البلادة هو

السمة الغالبة ، بدلاً من إبراز الفردية المستقلة للأشخاص المختلفين .

ومن أهم الأخطار التى يراها المؤلف تهدد مستقبل البشرية تحول منظومة التعليم من أداة لتنمية الفرد إلى ما يسلب الانسان القدرة على الإبداع نظراً لما تصبه المناهج الجامدة وتحشره فى عقول التلاميذ . وينبه المؤلف إلى الجمود الذى أصاب الكثير من الجامعات بحيث تحولت رسالاتها إلى صناعة المتخصصين بدلاً من المثقفين القادرين على الانتاج .

أما فى مجال التنمية فللمؤلف آراء لا تقل عمقاً عن آرائه فى العلم والتعليم . فالعلم والتنمية فى نظره يمكن اعتبارهما شيئاً واحداً فقد انتقل العالم من الاقتصاد المبنى على الانتاج إلى الاقتصاد المبنى على المعرفة . وفى هذا المجال ، لابد من التفرقة بين المجتمع المتقدم والمجتمع الاستهلاكى ، كما يجب التفرقة بين الفقر والتخلف . وعلى ذلك فإن الدول المتقدمة ــ بالمقاييس الحالية ــ تحتاج فى رأيه إلى تنمية وسبيلها إلى ذلك هو نشر العلم المعتمد على الأخلاق .

ومن المشكلات التى تهدد البشرية ، الزيادة المطردة فى عدد السكان فى البلاد النامية والتى لم تنجح الجهود المبذولة حالياً لوقفها أو الحد منها . ويعلل ذلك بأن هذا الانفجار السكانى نتيجة للتخلف وليس سبباً فيه ، وعلى ذلك فإن التنمية بمفهومها الشامل هى أفضل السبل لوقف الزيادة السكانية .

ولا يغفل المؤلف ــ فى نظرة إنسانية ــ قطاعاً كبيراً من بنى الانسان وهو قطاع المعوقين الذين يشكلون ١٠٪ من سكان الأرض . ويقرر أن « أول حق للمعوق هو ألا يكون معوقاً أصلاً » . وأن إجراءات خدمة المعوقين التى ينبغى أن تضطلع بها السلطات السياسية يجب أن تتم بغير أن يصحبها ضجيج إعلامى يحولها إلى مهرجانات للبر والإحسان .

وكل ما جاء بالكتاب من قضايا فكرية تمس الفرد والمجتمع ، تثير اهتماماً شديداً لدى القارىء . وحتى إذا اختلف مع بعضها فإنه لا يملك إلا احترامها لما تثيره من تشخيص لأمراض المجتمع البشرى ، ومن علاج لهذه الأمراض ومن ثم فهى تدعو القارىء إلى إمعان الفكر فى الأخطار التي تهدد مستقبل البشرية بصورة لم يسبق لها مثيل . كما تسترعى انتباه واضعى السياسة فى الدول المختلفة إلى التغييرات العميقة التى تحدث فى المجتمع والتى تستدعى بالضرورة حلولاً غير تقليدية ، مستخدماً كل

طاقات الإبداع فى العقل البشرى فى خدمة الأجيال المقبلة .

كتاب بهذا العمق وهذه الأهمية ، جدير أن يحظى بأوسع انتشار غير مقتصر على اللغة التى ألف بها . لذلك حرصت الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية على القيام بإصدار الطبعة العربية لتحقق الفائدة من نشره على مستوى العالم العربى .

وحتى تكون الطبعة العربية بنفس المستوى الاسبانى ، كان من توفيق الله أن اضطلع بالترجمة الأستاذ الدكتور محمود مكى أستاذ اللغة الاسبانية فى جامعة القاهرة ، والذى يجمع بين التمكن من اللغتين والمستوى الفكرى الرفيع .

ونرجو الله أن يلقى هذا الكتاب ما يستحقه من عناية المفكرين والسياسين فى وطننا العربى مما يعتبر إسهاماً فكرياً كبيراً فى النظرة لمشكلات المستقبل .

القاهرة يناير ١٩٩٠

محمود محمد محفوظ

تقديم المؤلف

(للطبعة العربية)

منطلق كتابى هذا « نظرة فى مستقبل البشرية » هو اعتقادى أنه ينبغى علينا أن نستخدم كل الموارد المتوافرة لدى الإنسانية فى الوقت الحاضر من أجل تشكيل مستقبل يليق بكرامتها . ومن حق كل امرأة وكل رجل أن يكون لهم دور فى صنع مصيرهم الجماعى ، إذ لا ينبغى أن نهمل حياة امرىء ما ونحن بصدد هذا المشروع الذى يتطلب منا أيضاً ألا ننسى ماضينا ولكن هذا الماضى لا يجب أن يكون اشتغالنا به صارفاً لنا عن حاجات الحاضر والمستقبل . فالتحدى الذى نواجهه هو المستقبل . . . هو أن نجعل من الممكن تحقيق أفضل الاحتمالات المستقبلية الممكنة . هذه هى المهمة التى لابد للإنسان بصفته إنساناً أن يؤديها بغير أدنى توان أو تواكل .

وعلينا أن ندرك أن كل تحول لمجرى الحياة يقتضى جرأة وخيالاً ، بالإضافة إلى المعرفة وحساب المخاطر . علينا أن ننهض فوراً بالمخاطرة ، ولكن على أن يكون ذلك بقرار نتخذه نحن بأنفسنا لا أن يُفرض علينا أو نوجه إليه من خارج . وحرية اتخاذ القرار مواكبة للقدر الذى حصله كل فرد من الثقافة ولما ندعوه « السيادة الشخصية » . وإذا كان لكل فرد دوره فى هذه الرسالة فإن تعبيره « المحدود » عن طاقاته وقدراته لا يكتمل ولا يتحقق إلا فى الإطار « المطلق » للجماعة أو للشعب . غير أنه ينبغى علينا أيضاً أن نتجنب تحول الجماعة إلى إنتاج نمط موحد من البشر ، بل علينا أن نشجع التنوع والتفرد

اللذين يهيئان لكل فرد ــ رجل كان أو امرأة ــ أن يحتفظ بشخصيته المستقلة . فهذا المفهوم فى النهاية هو الذى يقدم لنا الحل الصحيح لمشكلاتنا ويهيىء لنا التغلب على مخاطر الخضوع والتبعية لكل ما يواجهنا من قوى التسلط ، ونحن على مشارف السنوات الألف القادمة .

والعنوان الذى تخيرته لكتابى يعكس الحاجة الملحة العاجلة إلى ضرورة استخدام كل موارد الإنسانية الخلاقة من أجل « بث أشعة من النور فى الآفاق المظلمة » . وإذا كان حقاً أننا نواجه اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل فى ضخامتها فإنه من الحق أيضاً أن لدينا فى هذه المواجهة من الوسائل والأسلحة ما لم يسبق له مثيل فى قدرتها وفاعليتها .

ولنعلم أن القدرة على التصرف هى المرجع الوحيد لكل مجتمع ساع إلى التقدم . ولو أننا فقدنا هذا المرجع لتحولنا إلى سفينة مشرفة على الغرق ، بدلاً من أن نصبح ملاحين قادرين على الالتزام بالهدف الذى نتوجه إليه ، هذا الهدف الذى يتطلع إليه كل « فرد » منا . وذلك لأن المساهمة الفردية للجميع فى التخطيط لبلوغ هذا الهدف ، كل حسب ظروفه وقدراته ، إنما هى حق لكل مواطن ليس من حق أحد أن يحرمه منه . فالمبدأ الذى يتعين احترامه هو الذى يرفع هذا الشعار : « أنا أشارك ، فأنا إذن موجود » . وليس هناك امرؤ بلغ من الحكمة ما لا يحتاج معه إلى تلقى دروس من الآخرين ، ولا من الجهل بحيث لا يستطيع أن يقدم درساً لهم . وأنا أعنى بذلك أن يوضع فى الحساب دور كل فرد منا ، سواء أكان متميزاً فى قدراته أم ذا نصيب محدود منها فى الظاهر منتمياً إلى هذه الخيوط المجهولة فى نسيج المجتمع وإن كان ذلك لا يقلل من قيمة مشاركته وفاعليتها الأساسية . ولعل التعبير الأصوب هو أن تلك المشاركة ليست حقاً لكل فرد فحسب ، بل هى أيضاً واجب لا سبيل إلى التخلى عن تبعاته . يجب أن يوضع فى الحساب دور كل مواطن ، ففى ذلك تتجلى كرامة الشعب ، وفيه تكمن الديمقراطية الحقيقية .

من هذه المبادىء الأساسية التى أومن بها كل الإيمان والتى يمكن إيجازها فى عبارة واحدة وهى أن التغيير ضرورى وممكن فى الوقت نفسه كان منطلق هذا الكتاب الذى نضعه بين يدى القارىء مترجماً إلى اللغة العربية بعد أن اضطلعت مشكورة بنشره الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، مهيئة بذلك الفرصة لكى يطلع عليه عدد أكبر من القراء الذين قد يوافقون المؤلف على ما طرحه فيه من آراء ، وقد يخالفونه

فيها أو فى بعضها ، ولهم فى كلتا الحالين فضل إثرائه بالحوار . وقد مَرَّ زمن منذ أن فرغت من مخطوطة هذا الكتاب حتى توليت منصبى الحالى مديراً عاماً لمنظمة اليونسكو فى نوفمبر سنة ١٩٨٧ ، وتأكدت لى خلال هذه الفترة ثلاث حقائق أساسية : الأولى هى أن التنمية ينبغى أن تكون شاملة بالإضافة إلى كونها كلا متكامل الأجزاء . فالعالم الصناعى « المتقدم » يتوقف رخاؤه اليوم على نمو البلاد القليلة الحظ من التقدم بشكل لا مراء فيه . والحقيقة الثانية هى أننا لو استطعنا أن نتغلب على الأفكار الجامدة وعلى المصالح الأنانية لأولئك الذين يقفون فى وجه التحول الاجتماعى الذى يقتضيه تلاؤمنا مع التقدم العلمى والتكنولوجى فإن بوسع الإنسانية أن تتابع مسيرتها ، ونحن مقبلون على فجر القرن الحادى والعشرين ، نحو التحقيق الكامل لطاقاتها الروحية والإبداعية . ومن أجل هذا ينبغى عليها ألا تكون مسيرتها فى المستقبل من قبيل القصور الذاتى المستسلم للظروف ، بل أن تكون هى المتحكمة فى تلك المسيرة الموجهة لها بحسب ما تراه صالحاً لها .

والحقيقة الثالثة هى أن ذلك التلاؤم الذى أشرنا إليه إما أن يتم بوثبات كَمية تحتاج إلى شجاعة وسعة خيال وإما ألا يتحقق أبداً . فالواقع هو أن العقبات التى تعترض طريق التنمية الشاملة تتطلب منا إذا عزمنا على تجاوزها أن نتسلح بقوة الحلول الجريئة غير المنتظرة ولا المعتادة ، بل والغريبة إذا اقتضى الأمر . ذلك لأن استخدام الاستراتيجيات التقليدية سوف تواجه منذ البداية بما يؤدى إلى تحييدها من قبل القوى المعارضة لتطور المجتمع والتحول الكبير الذى نطمح إليه . فالتحولات الجذرية لا تتم إلا بعيداً عن مواقع التوازن . ومع ذلك فنحن نميل فى أوقات الخطر إلى الاستقرار والأمان والثبات .

وعلى المفكرين والمثقفين أن يوحدوا أصواتهم لإدانة كل ألوان التفرقة ، وللمواقف الكثيرة التى تنتهك فيها حقوق الإنسان أو لا تمارس ممارسة كاملة ، وعلى هذه الأصوات أن ترتفع بقوة طارحة حلولاً جديدة للمشكلات الجديدة . وذلك لأن صلابة العزيمة والقدرة الملهمة إنما تكمنان فى الطاقات الإبداعية والفكرية ، ومع علمنا بأن التساؤلات والشكوك كثيرة والإجابات القاطعة بالغة القلة ، وبأن الحرية والعدالة لا تتحققان إلا بكفاح مستميت متجدد يوماً بعد يوم ، وبأن الأمل لا يولد إلا حيث يكون الخوف والقلق .

ولا يخامرنى شك فى أن العالم سوف يهتدى فى نهاية القرن العشرين إلى طريق جديد يؤدى بنا إلى تحقيق الثورة العظمى التى هى مناط آمالنا مادمنا قادرين على الاستخدام الحكيم لمواردنا وطاقاتنا فى سبيل التعايش لا من أجل إثارة الفرقة والتخاصم . . . أما الثورة التى نعنيها فهى التى تتمثل فى التضامن الإنسانى الحق . من أجل ذلك علينا جميعاً أن نشرع فى العمل بعزيمة وتصميم « بغير أن نترك شيئاً من عملنا ــ ولا حبنا ولا ضحكنا ــ للغد . . . لأن ذلك الغد إذا ضعفنا أو تهاوناً قد لا يشرق علينا من جديد » .

باريس فى ديسمبر ١٩٨٩ فيديريكو مايور ثاراجوثا

تقديم

ينسب التعريف العلمى الحكيم الذى يقدمه معجمنا للفظ التقديم هدفين : الأول التعريف بما قصد إليه المؤلف من كتابه ، والثانى إبداء ملاحظات حول الكتاب . فإذا سلمنا بذلك فإن الصفحات التى أعرضها بين يدى هذا الكتاب لا يصح أن تدعى تقديماً إلا بغير قليل من التجوز . فكتاب مثل هذا يعرف كيف يعرض فكر صاحبه بهذا الوضوح والإشراق فيقول ما يهدف إليه ويهدف إلى ما يقول . . . تراه محتاجاً إلى من يشرح المقصد الذى ألف من أجله ؟ وأما موقفى بإزائه وهو ليس إلا التسليم معه بكل ما تضمنه والموافقة عليه . . . فهل يحتمل أن أبدى عليه أى ملاحظة ؟ كلا . . . ومن هنا فإن ما أكتبه الآن ــ إذا سلمنا بتعريف المعجم ــ لا يمكن أن يكون تقديماً ، وإنما يمكن أن أسميه « تسليماً » أى إقراراً بما فيه وضمًّا لصوتى إلى صوته .

ولكن الموضوعات التى عالجها المؤلف فى كتابه « نظرة فى مستقبل البشرية » كثيرة إلى حد يحملنى على أن أقتصر على عدد محدود منها أعتبرها من المسائل الجوهرية التى استوقفت نظرى والتى ألتقى فيها بفكر المؤلف التقاءً كاملاً .

(١)

وأولى هذه المسائل ــ وهى البداية والنهاية فى الوقت نفسه ــ هى التى نجملها فى

هذا السؤال : هذا الكتـاب الـذى بين أيدينـا . . . هل يمكن أن نعتـبره كتـاباً متفـائلاً ؟ . . . الجواب على ذلك فى رأيى بالنفى . . . هو كتاب لم يصدر عن مفكر متفائل . . . وقصارى ما يمكن أن نقول فيه أنه يحاول أن يتمسك بحبل الأمل ، وأنه قد نجح فى هذه المحاولة .

والتفاؤل من الناحية النفسية والتاريخية هو الاعتقاد الكامن أو الصريح بأن هناك مستقبلاً أفضل فى طريقه إلينا بشكل طبيعى ومحتوم لأن هذا هو ما تقضى به طبيعة العالم وسنة الحياة . فالمستقبل الأفضل بالنسبة للمتفائل قادم بشكل تلقائى أو كما يقول التعبير الفرنسى va de soi . أما الأمل فإنه يتطلب جهداً وعملاً فالإنسان الذى يأمل يقول لنفسه ، سواء أقال هذه الكلمات بلسانه أم كانت فى دخيلة نفسه : « لست أستطيع أن أحقق ما أرجوه إلا إذا توافرت هذه الشروط أو تلك ثم إذا استطعت أن أحسن استغلال هذه الشروط وما تهيئه من ظروف . أما الذى أرجوه فلعله هو الخير ، وإن لم يكن فهو أقرب ما يكون إلى ما أعتقد أنه الخير » . هذا هو ما يتعلق بالأمل فى حياتنا الدنيوية على الأقـل . وأمـا فيما يتعلق بالسعـادة الأخروية فإن الشعار الدينى والصوفى الذى رفعه القديس بولس وهو « أن أحيا بالأمل حتى فى اللحظات التى تكاد تختفى فيها الدوافع إلى الأمـل » (in spe contra spem) مازالت له صلاحيتـه وفعـاليتـه . وفيما يتعلق بالأهداف التاريخية للعمل الإنسانى فإن الأمل ينبغى أن يقوم على تصور معقول حول قدرة الإنسان على الوصول إلى هذه الأهداف ، مادامت إرادته وطاقاته العقلية موجهة إلى تحقيقهـا . وهذا النوع من الأمل هو الذى أطلقت عليه اسم « الأمل الهزيودى » (نسبة إلى المؤرخ الشاعر الإغريقى هزيود) .

من هذه الناحية يمكن اعتبار كتاب « نظرة فى مستقبل البشرية » كتاباً للأمل ، هذا مع أنه لم يحاول أن يخفف شيئاً من بشاعة الوضع الحالى لجنسنا البشرى بما قدمه لنا من تفاصيل مخيفة : من جوع ومرض وحرمان وجهل ، فهو على الرغم من تعداده لكل هذه الظواهر لا يلبث أن يقول : « هكذا نحن . غير أن هذا ليس كل الحقيقة فى الحياة المعاصرة ، وهذا الوضع الذى نعانى منه ليس قدراً محتوماً مستعصياً على التغيير ، ولا هو آخذ بالضرورة فى التدهور كما يظن المتشائمون ، هذا إذا استطاع الرجال ــ وأنا أعنى أكثرهم قدرة ووعياً بالتبعـة ــ أن يستخدمـوا قدراتهم وإرادتهم الصادقة وعلمهم فى مواجهـة المشـاكـل والعمـل على حلهـا » . وتـزداد هذه الكلمات قيمـة

حينما نقدر أن قائلها لم يكتف بتشخيص الأدواء التى تقاسيها الإنسانية ، وإنما ترجم هذه العبارات إلى مقترحات محددة ممكنة التنفيذ . وهذا هو معنى وصفى لهذا الكتاب بأنه يحمل الأمل ولكنه لا يحمل التفاؤل بل لعله من خير الأمثلة على ما يمكن أن يقدمه الأمل فيما يستطيع وما يجب على الإنسان أن يقوم به فى مواجهة ما يحيط بعالمنا من مخاطر وما يستولى علينا من مخاوف . . . هو الأمل الكونى الكبير الذى نحن فى أمَسِّ الحاجة إليه .

لقد أجملت منذ سنوات مفهومى لما يمكن أن يحققه الأمل فى حياة الإنسان فى شعارين : أولهما ذو طابع أخلاقى اجتماعى عبرت عنه بهذا النداء : « أيها الآملون فى كل مكان : اتحدوا ! » وبهذا النداء قصدت إلى أن يتعاون جميع من يحملون فى قرارة أنفسهم أملاً فى المستقبل ، وأنا أعنى بهم الطوائف التقدمية الثلاث : المؤمنين ، والماركسيين ، واللاأدريين . أما الشعار الثانى فهو ذو طابع أخلاقى أيضاً ولكنه شخصى ، وقد أوجزته فى هذه العبارة : « عش كما لو كان يتوقف على جهدك تحقيق ما تأمله أو ما ترغب فى أن تأمله » . وهذا هو ما تعرضه صفحات هذا الكتاب فى شمول رائع

(٢)

إذا أردنا أن نحقق على مستوى عالمنا الأرضى كله حياة أفضل من حياتنا الحالية سواء بالنسبة للمجتمع أو للفرد فإن ذلك يتطلب كما ذكرت من قبل طاقة عقلية وجهداً وإرادة صادقة . وأنا أضيف الآن عنصرين آخرين لا يقلان عما ذكرت خطراً وأهمية : هما الخيال والجرأة .

فبغير الخيال لا نستطيع أن نتصور حياة إنسانية بمعنى الكلمة ، بله حياة موجهة نحو التقدم والرقى . وهذا هو ما يقوله فيخته Fichte : « لا يصل شىء إلى العقل إلا عن طريق الخيال » . وقد كان أونامونو Unamuno يسمى الخيال « القدرة الأساسية الأولى للإنسان » . وإذا كان ذلك صحيحاً فى حياتنا اليومية العادية حتى فى لحظاتها التى لا تمثل أى أزمة ولا توتر ، فإنه بغير شك أصح حينما نرى أن الصيغ الحالية لتحقيق حياة

جماعية مثل الرأسمالية التقليدية أو الماركسية المتزمتة عاجزة عن إرضائنا بعد أن جربناها سنة بعد سنة وعقداً بعد عقد . ولعل شباب باريس كانوا على حق حينما خرجوا فى مايو سنة ١٩٦٨ يهتفون : « الخيال . . إلى الحكم » وهو نداء غريب يدعو إلى أن يتولى الخيال السلطة فى البلاد ، ولكنه لم يتجاوز كونه شعاراً خطابياً ، أما نحن فإننا نعتقد أن الخيال إذا أحسنا استخدامه كفيل حقاً بأن يغير كثيراً من واقعنا ، وقد كان مؤلف الكتاب على وعى تماماً بذلك كما يتجلى من خلال عدد غير قليل من صفحاته .

الخيال والجرأة . . . ونعنى بذلك أن الإنسان عليه أن يغامر مستخدماً هذين العنصرين ، فبغير هذه المغامرة لن يستطيع أن يواكب فى سلوكه إزاء الكون ما استقر من قوانين بيولوجية تحكمها ــ كما هو معروف ــ قاعدة التجربة والخطأ ، ولن يستطيع أن يحرز أى تقدم فى مسيرته التاريخية . فالجرأة هى التى حملت الإنسان على أن يثبت قدمه على أرض القمر . والجرأة هى الكفيلة بأن تحرر الإنسان من ذلك الشعور باليأس والإحباط وهو يرى أن الايديولوجيتين السائدتين اليوم : الرأسمالية والماركسية فى صورتها الحالية عاجزتان عن أن تحقق له حياة مرضية لائقة ، باستثناء أولئك المنتفعين من رفع هذا الشعار أو ذاك . « Sapere aude » (أى كن جريئاً على طلب المعرفة) . . . كان هذا هو « كلمة السر » التى نادى بها كانت واعتبرها مفتاحاً انتقلت أوربا به إلى ما يعرف « بعصر التنوير » ، وهو لايزال حتى اليوم شعاراً لجامعة أوكسفورد . ولكن مؤلف « نظرة فى مستقبل البشرية » لا يكتفى بذلك ، بل هو يضيف إليه تكملة جوهرية إذ يقول : « لا مفر لنا من أن نجرؤ على المعرفة وعلى العمل معاً » ، فهو يطالب بأن نعرف كيف نعمل (أى نبتدع الجديد) وأن نعمل ما يعين على المعرفة (أى أن ننشر علمنا ومعرفتنا على الناس) . وهكذا يمكن أن نضفى قيمة اجتماعية وإنسانية على ما نعرف وعلى ما نعلّمه لغيرنا من المعارف .

(٣)

فيديريكو مايور رجل علم ، وهو من هذا المنطلق يرى أن العلم هو أول شرط لا يمكن بغيره أن يتحقق قيام مجتمع أكثر عدلاً وكرامة من مجتمعنا الحالى .

ويقال إن نابليون كان يردد هذه العبارة «أنا ألتزم أولاً ، ثم بعد ذلك أفكر» (D'abord je m'engage, puis j'y pense) . ولست أعتقد أنه قال ذلك حقاً ، لا فى اليوم الثامن عشر من الشهر الثانى فى التقويم الثورى الفرنسى ، ولا فى عشية معركة أوسترلتز ، إذ من الثابت أنه كان يفكر كثيراً قبل اتخاذ القرار . وما كنا لنعتقد أبداً أنه من الممكن اليوم أن نضطلع بعمل اجتماعى أو مهمة تاريخية ذات قيمة إلا إذا تسلحنا قبل ذلك بعقلية علمية ـ ولا نعنى بذلك أن نحفظ عن ظهر قلب جدول نيوتن ولا أن نعرف تصنيف النباتات اللازهرية ـ وبقدر من المعرفة العلمية فيما يتعلق بقدرات الإنسان الإبداعية والتجديدية ، وذلك لأن الإقدام مطلوب بغير شك فى كل عمل يباشره الإنسان ، ولكن إقداماً لا يصحبه الذكاء والمعرفة التى يقدمها العلم قلما يفضى بالعمل إلى بلوغ الهدف مهما كانت الجرأة التى دفعت به . ولهذا فقد كان هذا الدفاع الحار عن العلم باعتباره ضرورة لا غنى عنها لكل من يستخدم الكلمة من أجل خدمة قضايا التقدم ماثلاً فى معظم صفحات الكتاب .

غير أن فيديريكو مايور وهو المحب للعلم الخادم له لا يقع فى خطأ التقديس الأعمى فى محرابه ، فهو على معرفة عميقة بأن العلم الذى يطبق على هامش الأخلاق يمكن أن يتحول إلى شر يضر أكثر مما ينفع . ولنذكر هذه العبارة التى قالها أوبنهايمر Oppenheimer أحد « آباء » القنبلة الذرية بعد انفجارها فى هيروشيما : « لقد بدأنا ـ نحن علماء الفيزيقا ـ ندرك أى إثم ارتكبناه » . واليوم ونحن نطالع ما وصل إليه العلم فى مجال « الهندسة الوراثية » من اكتشافات مذهلة أعتقد أننا لن نعدم بيولوجيين يخشون أن يروا أنفسهم مضطرين إلى تكرار هذه العبارة . إننا محتاجون إلى العلم والتكنولوجيا حتى يستطيع العمل السياسى أن يبلغ بها كل ما هو قادر على عمله ، ولكننا أحوج إلى الأخلاق حتى لا يكون العلم والتكنولوجيا والسياسة فى خدمة ما لا ينبغى أن يكون . والعلاقة بين العلم وسائر أوجه النشاط الإنسانى هى التى أوضحها هذا الكتاب بتفصيل وبيان مشرق إلى أبعد حد .

وفى هذا السياق لسنا محتاجين إلى التذكير بالقنبلة الذرية ولا بالاكتشافات فى مجال الهندسة الوراثية . فذلك الخطر فى سوء استخدام العلم وجد على ظهر الأرض منذ أن قام الإنسان بصنع أول فأس من حجر الصوان ومنذ أن اخترع أول عجلة ، فقد كان دائماً قادراً على القيام بأكثر مما كان ينبغى له عمله . ففى ذلك تبرز عظمة الإنسان

من الناحية العلمية والتكنيكية ، وفيه أيضاً تبرز عبوديته من الناحية السياسية والخلقية .

(٤)

ومن هنا كان من الواجب أن يوضع العلم والتكنولوجيا والسياسة فى خدمة الإنسان . . . فى خدمة وجوده وقدراته وكرامته . لقد كان الرومان يقولون : « القانون الأسمى هو الذى يكفل سلامة الشعب » (Salus populi, suprema lex) . وهى عبارة خطيرة ، لأن بعض السياسيين قد يرون سلامة شعوبهم وأمنهم فى استئصال حيوات إنسانية تنتمى إلى شعوب أخرى . ولسنا فى حاجة إلى ضرب أمثلة على ذلك من تاريخنا الحديث . وكان من الواجب أن يقال بدلاً من ذلك « . . . سلامة الإنسان » (Salus hominis) أى أن نتلمس كل الطرق الممكنة لكى يحيا الإنسان حياة تتوافر فيها الشروط اللائقة والكرامة الكاملة . وهذا هو المعنى الجلى لكل ما ساقه فيديريكو مايور من دفاع حار عن « الحرية » باعتبارها طريقاً وهدفاً للتعليم ، وواجباً يتحقق عن طريق أدائه وصول الإنسان إلى المستوى التاريخى للعصر الذى نعيشه . وما أشقانا بتعليم لا يعلم شبابنا كيف يضطلعون بمسئولياتهم حينما يصبحون رجال القرن الحادى والعشرين .

رجال القرن الحادى والعشرين ! . . . كيف يكون الإنسان فى هذا القرن الذى نحن مقبلون عليه ؟ حينما نقرأ هذا الكتاب الذى بين أيدينا سرعان ما يبدر إلى أذهاننا ملمحان رئيسيان يحددان شخصية ذلك الإنسان الجديد : الأول ذو طابع اجتماعى يتمثل فى ظهور وعى جماعى على مستوى عالمنا الأرضى كله ، وذلك أن أفراد المجتمع الإنسانى سيتجاوزون ما بينهم من اختلافات فى القوميات والأديان واللغات ــ وهى اختلافات لن تزول ــ لكى يعيشوا بوعى سوف يتزايد على مر الأيام بأنهم مواطنون فى عالم واحد . والملمح الثانى ذو طابع أونتولوجى أو كائنى ، وهو وعى الإنسان بأنه كائن فوق الطبيعة . فالملاحظ على التكنولوجيا الحالية هو أنها لا تتمثل فى تقليد الطبيعة كما كان يعتقد فلاسفة الإغريق ، ولا فى التحكم فيها واستخدامها كما كان العلماء يرون خلال القرن الماضى ، وإنما هى تسعى إلى « خلق الطبيعة » أو صنع ما لم تصنعه

الطبيعة . ولن يكون هذا ممكناً إلا تصورنا أن طبيعة الإنسان بحكم كونه إنساناً هى « شيء فوق الطبيعة » . وأظن أن القارىء الذى ينعم النظر فى هذا الكتاب سوف ينتهى أيضاً إلى نفس هذه النتيجة . لقد كان الإغريق يرون أن ماهية الإنسان وقوامه هو كونه كائناً ناطقاً أو مفكراً ، وبهذا أخذ معظم فلاسفة العصور الوسطى أيضاً ، على حين رأى بعضهم مع مايكل سكوت Michael Scott أن ماهية الإنسان هى كونه حراً ، وقد تبع بعض فلاسفة العصر الحديث هذا الرأى وإن كانوا قد صاغوه صياغة جديدة . ونحن نعتقد أن أبرز ما يميز ذات الإنسان هو كونه ذا خيال مبدع ، وهو تصور يكمل ما كان ينادى به سكوت . . . هو الكائن الذى يصنع جزيئات كبيرة ويولد جسيمات أولية ويمزج الذرات ويشعر بأنه قادر على أن يحصل على أنواع بيولوجية لم توجد حتى الآن . هكذا أرى أنا الأفق الذى يتجه إليه التفكير العلمى والتربوى والخلقى لمؤلف الكتاب موضوع هذه السطور .

(٥)

« ما كان لى أن أختار إلا ما كتبه علىَّ القدر / وهو أن ألمس بكفى ذلك الأفق الآخر » هكذا عبر عن نفسه ملك ليديا فى مسرحية كالديرون دى لا باركا Calderón de la Barca : « ابنة الهواء » (La hija del aire) . ولعل هذين البيتين للشاعر المسرحى الكبير هما خير تعبير عن ذلك الأفق الآخر الذى كتب على إنسان عصرنا أن يواجه به القرن الحادى والعشرين . ولكن لكى يتحقق ذلك على النحو الذى نرجوه والذى ينبغى أن يكون ، علينا أن نجمع بين حكمتين : الأولى هى التى جعلها المؤلف عنواناً لكتابه ، والأخرى عبارة مكملة للعنوان مأخوذة من شاعرنا الكبير أنتونيو ماتشادو Antonio Machado .

« غداً سوف يكون الوقت قد فات » هذا هو الشعار الذى يرفعه فيديريكو مايور فى كتابه ، ومعنى ذلك أن علينا اليوم أن نبدأ فى عمل ما كان ينبغى علينا أن نقوم به فى الأمس ، وذلك حتى نرى فى الغد ما نرغب فى أن نكونه ، أو بتعبير آخر : كان من الواجب أن نبدأ بالأمس فيما لابد من عمله فى الغد مهما بدا لنا أن عملنا ذلك يبدو ثورياً

جديداً أو سابقاً لأوانه . وهذه قاعدة لازمة بشكل خاص لكل من يبدأ متأخراً فى مسيرته فى طريق التاريخ ، إذ أن علينا أن نقدر مدى السرعة التى تسير بها الأحداث التاريخية فى عصرنـا الحـاضر ، فلسنـا نعـرف ما إذا كنا قادرين غداً على استعادة طاقاتنا التى لم نحسن استخدامها اليوم . نعم . . . غداً سوف يكون الوقت قد فات . ولكن علينا أن نذكر أيضاً ذلك البيت الخالد الذى سطره شاعرنا الكبير أنتونيو ماتشادو : « اليوم مازال لدينـا وقت » ــ وبهـذه المنـاسبة أذكر أنه قد بدا لى منذ زمن أن أتخذ من عبارة « مازال » (todavia) رمزاً مكثفاً لما قام به مفكرونا العظام المنتمون لجيل سنة ١٨٩٨ من جهد نقدى ينطوى فى الوقت نفسه على قدر كبير من الأمل فى المستقبل ، ولنذكر أن ماتشادو نفسه كان من أعلام ذلك الجيل . ومعنى عبارته المذكورة أننا وإن كنا قد بدأنا متأخرين فإنه مازالت لدينا فرصة إتمام العمل ، ولكن بشرط أن نشرع فيه على الفور بعزيمة صادقة ، وبهذا يمكن لنا الوصول إلى مستقبل لن يكون صورة مكررة من أمسنا القاتم . ولنتابع رحلتنا مع شاعرنا الكبير وهو يتوجه بالخطاب إلى مواطنيه : « يا رجال إسبانيا ، إن الماضى لم يمت ، والغد لم يكتب بعد » . هذا الغد الذى لم يكتب بعد هو الذى يتوجه إليه ويوجهنا نحوه مؤلف هذا الكتاب .

ترى هل سيقدر لفيديريكو مايور أن يرى هذا الغد الذى يبشر به كتابه ؟ الذى أراه بعد أن أوضحت أنه رجل يأمل فى الغد ولكنه ليس متفائلاً هو أن ذلك أمر لا سبيل إلى تأكيده . فالأمل مهما كان قوياً لا يمكن ضمان تحقيقه . ونحن نخالف فى ذلك ما نظمه المتصوف الإسبانى لويس دى ليون Luis de León فى شعر يقول فيه : « إن الزهرة بالأمل سوف تنشق عن الثمرة المحققة » . ولهذا فإننا لسنا واثقين من أن فيديريكو مايور سيرى ذلك الغد ، غير أنه يكفيه فى ذلك أن يردد مع فرانز كافكا Franz Kafka قوله وهو يتحدث أيضاً عن المستقبل : « حتى ولو لم أدرك اليوم الذى ترتفع فيه راية الحرية فإننى أتوق دائماً إلى أن أكون جديراً بالعمل من أجلها » . وفيما يتعلق بالمستقبل الذى يرجوه الإنسان لنفسه ويكافح لبلوغه فلا شك فى أن فيديريكو مايور جدير كل الجدارة بأن ينوه باسمه فى سجل هذا الكفاح . نعم . . . سوف يذكر التاريخ هذا العالم الإسبانى الذى وهب حياته للعمل فى سبيل أن تنقشع ظلمات الألم والجهل والحرمان والظلم عن صفحة هذه الأرض .

مدريد فى سبتمبر ١٩٨٦ — بدرو لايين إنترالجو

نظرة فى مستقبل البشرية

قضايا لا تحتمل الانتظار

« إنهم قادرون لأنهم يعتقدون أنهم قادرون »

فيرجيل

مدخل

« سيأتى يوم لا يكون فيه للسياسة عمل إلا علاج مشاكل التعليم »

فردريك نيتشه

لسنا نستطيع أن نقف مكتوفى الأذرع ونحن نتأمل الأحداث التى تتميز بها أيامنا الحاضرة ، وبصفة خاصة المستقبل الذى يلوح فى الأفق مظلماً كئيباً إذا لم نسارع إلى إصلاح مساره الحالى قبل فوات الأوان . إن الإنسانية تواجه اليوم أخطاراً بالغة الضخامة ، ولكنها فى الوقت نفسه تمتلك وسائل وأسلحة لا تقل ضخامة عن تلك الأخطار ، وهى بهذه الوسائل قادرة لا على إبطال القوى التى تعترض التعايش السلمى والتقدم فحسب ، بل كذلك على تصحيح المسيرة ، وتوجيه طاقات البشرية بحيث تخلصها من كل ما يصمها من نقائص ويسمو بها بشكل نهائى إلى المستوى الذى يتلاءم مع عظمتها الهائلة .

لم يفت الوقت بعد . والاقتناع بهاتين الحقيقتين اللتين يزداد وعيى بهما ويترسخ إيمانى بهما يوماً بعد يوم هو الذى يشكل ــ على نحو منطقى ــ المنهج الذى يوجه الجانب الأكبر مما كتبت وعرضت . فهدفى هو أن أوصل إلى القارىء مجموعة من الأفكار حول المشاكل الرئيسية التى تجثم علينا همومها والعقبات التى ينبغى علينا أن نتجاوزها ، راجياً أن يشاركنى فى تأمل هذه الأفكار .

وسواء علينا حين نسترجع الماضى أو نحلل الحاضر أو نحاول استشراف المستقبل فإن هناك مجموعة من الأحكام التى طالما جرينا على ترديدها بإلحاح كثير أو قليل حول هذه الظاهرة أو تلك ، حتى تتحول إلى « مسلمات متكررة » هى فى النهاية انعكاس

لمعتقداتنا أو لطريقتنا الخاصة فى تقدير الواقع ، ومحاولة النفاذ إلى المستقبل ، وتقويم المشاكل التى تحيط بنا ، واقتراح ما نتصوره من حلول لها . والشىء الوحيد الذى يتغير على مر الزمن بشكل ملحوظ وعلى نحو متزايد هو الحاجة إلى الإنجاز السريع الذى لا يحتمل التسويف . هذه الحاجة الملحة هى التى تدفعنا إلى التخلى عن ذلك الوضع المريح الذى يتخذه المتفرج لكى نتحول إلى مشاركين ذوى فاعلية . إننا لا نستطيع أن نخلد إلى مزيد من الانتظار إذا كنا نأمل التغيير . علينا أن نسرع إلى العمل حتى لا نرى أنفسنا فى وضع تفاقمت فيه المشاكل وامتدت إلى آفاق العالم كله منبهة إلى هذه الحقيقة التى هى الدافع الأكبر إلى العمل العاجل قبل فوات الأوان وهى أن نعرف « أنه فى الغد قد لا تشرق الشمس » .

وأود أن أدلى مقدماً بأننى وإن كنت مؤمناً بقدرة الطاقة البشرية على تصحيح أخطاء سابقة كثيرة فإننى فى الوقت نفسه أعتقد أنها قادرة على مضاعفة منجزاتها والسير بها فى الطريق الصحيح ، وذلك لأن هذه الطاقة الغامضة حرة لا حدَّ لإمكاناتها ولا سبيل للتنبؤ بمدى قدراتها التى قد تتجاوز كل ما هو مألوف . وأنا باعتبارى مشتغلاً بالكيمياء العضوية على بعض العلم بالطبيعة أعرف لغتها وأعجب بها وبالآليات الهائلة التى تحكم سلوك الكائنات الحية ومن بينها الإنسان ، من خلال أجهزة وظواهر طبيعية كيميائية محددة يمكن قياسها وتوقع ما يصدر عنها . إن النوع البشرى مزود ببنىً وأنشطة بيولوجية ذات مزايا ووجوه نقص وبقدرات متعددة هائلة تقتضيها طبيعته . وهى بنىً وأنشطة عجيبة خاصة منظمة محدودة تقوم عليها ــ على الرغم من أنها تظل مرتبطة بكيان جسمى هش ــ القوة الروحية التى لا حد لها والقدرة على الإبداع والوعى والفكر .

وإذا كنت أركز منذ البداية على الخصائص المميزة للإنسانية ــ أى لكل امرأة ولكل رجل ــ فإن ذلك يرجع إلى أن البشر هم المصدر وهم المنطلق لكل مجالات العمل والأمل ، ولاسيما فى هذه اللحظات التى نرى فيها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين كيف ينحسر دور القوة العضلية ليفسح المجال لدور العقل بصورة نهائية وعلى نحو نسعد به كل السعادة . فهذه الحقيقة هى الشفرة التى تفسر لنا ــ فى نظرى ــ معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى نواجهها فى عالم اليوم . وهى التى تطرح الحلول لتلك المشاكل . إننا نعيش اليوم أعظم تحول فى تاريخ البشرية ونحن موشكون على بلوغ اللحظة التى سيكون فيها كل عمل وسلوك لجنس البشر قائماً على قدراته وصفاته

المميزة . والآن ونحن على بوابة القرن الجديد تتضح أمامنا هذه الحقيقة وهى أن المعرفة هى علة الشطر الأعظم من التغير الكمى للتاريخ سواء من ناحية العمق أو سعة المجال . ولهذا فإنى أؤكد أن حلول جميع المشاكل ينبغى أن تقوم على أسس علمية وتعليمية ، هذا بدون أن أهون من أهمية القرارات السياسية التى ينبغى أن تكون ملائمة وفى موضعها الصحيح . إن الجواب يكمن اليوم ــ كما كان بالأمس ولكن على نحو أجلى اليوم مما كان عليه بالأمس ــ فى كلمة واحدة : الثقافة .

وليس من شأنى أن أتحدث عن الماضى ، وإنما حديثى عن المستقبل . فنحن لا نستطيع أن نتهرب من تبعات علينا جميعاً أن نضطلع بعبئها ، ولكن أكثرها يقع بصفة خاصة على أولئك الذين نالوا قسطاً أوفر من الثقافة والتكوين العلمى ، أى وصلوا إلى مستوى أرقى من الحرية . فهم القادرون حقاً على أن يتصرفوا من تلقاء أنفسهم بغير توجيه من أحد . أولئك الرجال الأحرار بمعنى الكلمة هم الذين عليهم أن يرفعوا أصواتهم بقوة وفحولة ، لأنهم هم صناع المستقبل أمام العالم وبصفة خاصة أمام الأجيال الجديدة . هم الذين ينبغى عليهم أن ينادوا بغير كلال بضرورة وضع حد لجنون سباق التسلح وبأن صناعات الحرب ينبغى أن تتحول إلى بناء سلام وطيد الأركان فى إطار من العدالة والحرية .

ليس من المقبول أن تتبجّح بالحديث عن السلام بلاد تكمم فيها الأفواه وتكبت فيها الحريات . فالحرية هى المحيط الوحيد الذى يمكن أن تبرز وتنمو فيه قيمة كل إنسان ، أى كل فرد مستقل الشخصية ، فمثل هذا الإنسان هو أساس كل تعايش ديمقراطى . والديمقراطية التى نعنيها هى التى يمكن فيها لكل مواطن أن يقول : « الدولة هى أنا » . وليس هناك أفظع من أن تتحول الدولة إلى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد يتصرفون فى مصير الآخرين مصادرين مبادراتهم الحرة وآراءهم وملغين حريتهم . وما أكثر الأمثلة التى يمكن أن نضربها فى الماضى وفى الحاضر على شعوب كاملة فقدت حرياتها على أيدى رجال كانوا هم أعلى الناس أصواتاً فى المناداة بأنهم دعاة رد تلك الحريات إلى شعوبهم . وهذه الشعوب التى تنتمى دولها إلى هذا النظام السياسى أو ذاك تظل ــ بعد سنين عديدة بل بعد عدة عقود ــ بسبب فقدها لحرياتها بعيدة عن معرفة ما يجرى حولها ، بل الأسوأ من ذلك أنها قد تعرف ولكن معرفة مضللة خاطئة . (وإنى لأتساءل : هل يمكن أن نتصور فى عالم اليوم الذى تقدمت فيه وسائل الاتصال والإعلام

تقـدمـاً هائـلاً أن جزءاً كبـيراً من هذا العـالم مازال محرومـاً من حرياتـه منذ قرن من الزمان ؟) . وقد يبرر المتصرفون فى مصاير هذه الشعوب مسلكهم بأنهم حققوا منجزات اجتماعية كثيرة فى ميادين التغذية أو الرعاية الصحية أو الإسكان . ولكن كل هذه حجج واهية . فالهدف الوحيد من كل ثورة أو تمرد على السلطة القائمة هو الحرية ، وإذا لم ينل الشعب حرياتـه كاملة فإنه لابد أن تنتهى تلك الثورات إلى ضروب من الأوتوقراطية (حكـم الفـرد) أو البلوتـوقراطية (حكـم الطبقة الغنية) ، وفى ظل هذه النظم تختنق الآمـال والمبادرات الحرة بل وحياة أولئك الذين كانوا يطمحون إلى التحرر من أغلال النظم العتيقة ، فهم فى الحقيقة لم ينتقلوا من جهل إلا إلى جهل آخر .

إن الثقافة هى السبيل الوحيد إلى تقليم مخالب الدكتاتورية . ولابد من توسيع منافذ الثقافة فى أسوار الحكم المطلق إذا أردنا أن نحطم هذه الأسوار . وخير « سلاح » لذلك هو الإعلام ، هو أن نعيد « تسليح » كل مواطن بذخيرة إعلامية ملائمة . وإذا كان الجهـل هو الـذى يدعم النـظم الـدكتـاتورية فإنه ــ وبنفس القدر ــ يضعف النظم الديمقراطية . ولهذا فإن على الدول الديمقراطية أن تكون على وعى بأن كياناتها هشة إلى حد بعيد مادامت نسب كبيرة من مواطنيها تقبل على صناديق الانتخاب وتقرر مصيرها « بحسب ما يصدر إليها من توجيه » ، بغير أن يكونوا قادرين على التخلص من الحصار الـدعـائى والإعلامى . فخير وسيلة لتدعيم الديمقراطية هو الوصول إلى تمكين جميع المواطنين من المشاركة الكاملة والواعية فى شئونهم العامة عن طريق نظام تعليمى حر له صفة الدوام والاستقرار .

الحـرية هى وحدها القادرة على ضمان شفافية تسمح للديمقراطية بالبقـاء . ومن أجـل هذا فـإن من الأمور التى تدعو للقلق ما نسـجله من التحيز الواضح فى كثيـر من المـواد الإعلامية ومن « أنصاف الحقائق » التى تؤدى إليهـا المبالغة فى بعض الأخبـار والتهـوين مـن أهمية بعضهـا الآخـر أو إخفـاؤه جملة . إن الواجب يقضى بأن تروى الأحداث كما هى وكمـا وقعت بغير تأويل يخرج بها عن إطـارها الحقيقى ، حتى يستطيع كـل مواطن أن يستخلص من الأخبار المغزى الذى يؤدى إليه فهمه الخاص . وإذا لم يتم ذلـك فإنـه يخشى أن تكون المعايشة الديمقراطية مبنيـة على الجهـل ، تمـاماً كمـا يحدث فى النظـم الدكتاتورية الرجعية . والذين يحمـلون على عاتقهم تلك التبعة الاجتمـاعية الثقيلة ، تبعـة بنـاء مستقبل ديمقـراطى حـر مبنى على الإعلام الأمين والتعليم والعـلوم

والثقافة هم المعلمون والمربون والعلماء والفنانون ، ثم بصفة خاصة رجال الإعلام ولاسيما العاملون فى أجهزة الإذاعة والتليفزيون ، وذلك بحكم التأثير الشعبى الكبير الذى يباشرونه وبصفتهم أبرز الأعضاء فى طائفة المثقفين .

وحينما نتعرض لتحليل ما يسمى بالحضارة الغربية والأوربية بصفة خاصة ، فإننا نلاحظ فيها تزايد الأمارات التى تنذر بالانحلال ، من آفات ووجوه نقص ، ومع ذلك فلسنا نود أن نقارن الظواهر السلبية فى البلاد الحرة بما يجاورها من ظواهر إيجابية تفوق الأولى سواء من ناحية الكم أو الكيف . فعلينا أن نكون قادرين على تعرف الحقيقة التى تكمن من وراء السراب الإعلامى الذى يقص علينا فى مبالغات هائلة أحياناً ما يجرى فى تلك البلاد من كوارث وسوء استغلال وأعمال منافية للأخلاق . وما أكثر ما تسوق أجهزة الإعلام هذه الأخبار فى إسراف وتهويل يحولان بيننا وبين تذكر ما تمارسه الأغلبية العظمى من سكان تلك البلاد وتضطلع به من أعمال خيّرة تتسم بالكرم والاعتدال والجهد الصادق والوعى بالمسئولية . . . هذه الأغلبية التى لا يكاد يتحدث عنها أحد والتى يقوم عليها نسيج المجتمع المتين وفيها يكمن الجوهر الحقيقى للشعوب .

فنحن لا نستطيع أن نتهم مجتمعاً من المجتمعات بالانحلال معتمدين فقط على معيار واحد هو عدد شبابه المدمنين للمخدرات ، أو على ما يلاحظ فيه من إسراف أو على بعض قطاعاته من فساد . المجتمع المنحل هو الذى يتبين عجزه ــ فى إطار من الحرية التى لا يمكن التفريط فيها ــ عن الكفاح ضد الانحراف ، وعن الاقناع وبذل المعونة وتقديم بدائل من الأمل للشباب الذين يحلمون بمستقبل أفضل ولأولئك الذين تجاوزوا مرحلة الشباب ولكنهم لا يزالون يحلمون بمثل هذا المستقبل . المجتمع المنحل هو ذلك الذى لا يستطيع أن يبرز النور إلى جوار الظلال القاتمة ، وهو الذى لا يدرك أن الإنجاز العظيم حقاً هو المحافظة على الطهارة والعطاء والأصالة والقناعة وتأصيل هذه القيم فى صفوف جماهير الشعب . المجتمع المنحل هو الذى تصل فيه زمرة من المتسلقين إلى الحكم ، فلا يكون همهم إلا تكميم مواطنيهم والحيلولة بينهم وبين حرية التعبير ، محيلين إياهم إلى مجرد عبيد . الحضارة المنحلة ــ أو التى هى فى طريقها إلى الانحلال ــ هى التى تسمح لممثليها بالتلاعب وبإخفاء الحقائق أو تزييفها عند عرض الأحداث أو عند الحديث عن منجزاتها أو مشروعاتها .

لقـد انتقلنا من حالة ما بعد الحرب إلى حالة ما قبل الحرب . فنحن نرى آليات الدفاع والردع بين القوى العظمى تجرف فى طريقها بقية الأمم محولة إياها إلى أتباع ، حتى أصبحت كل مجموعة منها تدور حول محاور هشة من الاقتصاد الحربى . ولهذا فإن الحاجة الماسة اليوم هى أن نعمل على وضع أسس لتحول تدريجى نحو اقتصاد السلام . إن الإنسانية لم تتعرض طوال تاريخها السابق لخطر أعظم من هذا الذى تواجهه اليوم ، ولكنها فى الوقت نفسه لم يتوافر لديها من الوسائل الكفيلة بمواجهة هذا الخطر كما يتوافر لها اليوم . ولكن من الواضح أن ذلك التحول التدريجى الذى ننشده لن يحدث أبداً مادمنا غير مقتنعين بإمكانية الدفاع عن مبدأ نزع السلاح والعمل على إقامة نظام دولى جديد ، كما لو كان ذلك ضرباً من الأوهام الطوباوية التى لا يمكن تحقيقها . والاعتقاد بأن الـوقت لم يفت بعـد لتغيير مسـيرة الإنسانية لا يتعارض أبداً مع النظرة الموضوعية الواقعية . فما أكثر الحقائق التى نشهدها فى عالمنا الحاضر وما أكثر المنجزات التى تحققت فى سائـر الميادين ، وهى منجـزات كانت تبـدو خيالية لأولئك المتشائمين الذين كانوا « واقعيين » منذ خمسين سنة . ولو أن العالم اتخذ منذ عشرين سنة الخطوات الأولى نحو وقف السباق على التسلح ثم نحو نزع السلاح لكانت أحوالنا اليوم أدعى إلى التفاؤل . فالمنجـزات العـظيمة التى نشهدها اليوم إنما هى ثمرة خيال المثاليين الذين عاشوا فى الماضى ، أولئك الذين عرفوا كيف يشخصون بأبصارهم فى حكمة إلى الغد . والغد كان ينبغى أن يسبق موعده منذ سنوات . واليوم نحن نستطيع — بل يجب علينا — أن نركز كل اهتمامنا فى عالم الغد .

وحتى نستطيع أن نحقق هذا الهدف الأساسى فإن على كل منا أن يحمل تبعته على كاهله . وأنا أعنى بذلك أنه لا ينبغى علينا أن نلقى بتبعاتنا دائماً على أكتاف الآخرين . فنحن لا نستطيع أن نطالب حكوماتنا بالسلام إذا لم يؤمن كل منا بقضية السلام وإذا لم نكن نسعى وندعو إلى السلام كل فى داخل بيته وفى محيطه الاجتماعى . وعلى نفس هذا النحو لا نستطيع أن نطالب سلطات بلادنا بأن تحافظ على سلامة البيئة عندنا إذا لم يعمـل كل منا على رعاية المحيط البيئى الذى نعيش فيه . وإلا فبأى سند خلقى يمكن أن يحتج على تلوث الجو مدخن لا يكف عن التدخين أو يندد بخطر النفايات النووية مدمن للمشروبات الكحولية أو للمخدرات ؟ فالشرط الأول إذن هو أن يضطلع كل منا بدوره . فبهذا وحده يمكن للمرء أن يصغى لما يدلى به الآخرون من آراء . . . للرأى

الآخر حتى يكون فى وسعه أن يتخذ قراراته الخاصة . وبهذا يعرف كيف يقارن بين الآراء المختلفة ويقيم العلاقات بين ما يتوافر لديه من معطيات من أجل تحديد المواقف التى يمكن أن ينطلق منها لتحديد مسيرة سلوكه الخاص . وهكذا يمكن لنا أن نتبين ما ينبغى علينا تجنبه مما لا تحمد مغبته ولا يؤمن شره ، وهكذا أيضاً يمكن لنا أن نتحقق فى موضوعية وبغير شطط ما فى هذا النظام السياسى أو ذاك من حسن أو سيىء ، وما تقدمه هذه الأيديولوجية أو تلك من مزايا أو عيوب ، وأن نقوم تقويماً صحيحاً ما ينادى به المدافعون عن هذا الرأى وما يحتج به المخالفون له المعترضون عليه . بهذه الوسيلة وحدها تتحقق لنا الرؤية الضرورية الشاملة للعالم بغير أن نتقوقع فى عالمنا المحلى الخاص ، بغير أن يعنى ذلك الإقلال من حبنا العميق لهذا العالم ولا بذل كل ما نملك من جهود لتنميته والنهوض به . وبهذه الوسيلة فى النهاية يكون فى وسعنا أن نتعاطف مع الأمهات فى الأرجنتين أو فى كمبوديا ، وأن نتبين فى وضوح الطابع الذى يميز كلاً من نظامى الحكم الأفغانى والشيلى مع معرفتنا بأن كليهما سيىء كريه .

وحينما ننفذ على نحو أعمق فى « حضارة المعرفة » فإن حجر الأساس سيكون من الآن فصاعداً هو كل نشاط يسمح بتقديم هذه المعرفة ونشرها . ومن أجل هذا يصبح العلم والتعليم من « المسلّمات » التى سبق أن أشرت إليها . فأنا مثلاً على يقين من أن مستقبل التعليم فى إسبانيا هو مستقبل إسبانيا نفسها . ويترتب على ذلك أن علينا أن نطرح بغير أدنى تأجيل مسألة التحسين الجوهرى لنظامنا التعليمى .ومع ذلك فإنه من المعروف أنه لا توجد استراتيجية بغير معسكر ، ولهذا كان من الضرورى أن نعتمد على بنية أساسية كنا نفتقدها ، ثم بعد ذلك أن نتعرف على وجه التحقيق ما لدينا من موارد بشرية ومادية سواء من ناحية الكم أو الكيف ، ثم مدى قدرتنا على تحسين هذه الموارد . إن إسبانيا الغد ستكون هى التى يصوغها معلمو اليوم . ومن أجل ذلك فإن تأهيل هؤلاء وهم صناع المستقبل يصبح ــ إلى جانب تجديد المحتويات التعليمية ــ المهمة التى ينبغى أن تشغل أكبر جانب من اهتمامنا فى إطار مشاكلنا التعليمية .

وإذا كان التعليم ــ وهو القادر على تحرير الإنسان على المستوى الفردى ــ هو الذى يمثل الحجر الأساسى للديمقراطية فإن العلم ــ وهو الذى يوفر الاستقلال على مستوى الأمة ــ يهيىء أيضاً للشعب سيادته الحقيقية الأصيلة . والبحث العلمى والتقنى لا يجوز أن يكون مجرد بند ثانوى فى ميزانية الدولة ، إذ أنه هو الذى تبنى عليه مشروعات

المستقبل ويتوقف عليه تقدم البلاد ، وبفضله تزداد فاعلية التحول الصناعى كما ازدادت نسبة الخبراء التكنولوجيين على الصعيد الوطنى . وإذا لم نستطع تقديم كفاءات مبدعة ــ وهى كفاءات تقوم الشواهد على توافرها فى إسبانيا ــ فإننا لن نستطيع الصمود لمنافسة البلاد الأخرى على المستوى الذى يليق بنا فى ميادين التكنولوجيا والتجديد والأصالة فى التصميم وغير ذلك من المجالات . وحينئذ سنظل مجرد « منتجين ثانويين » تحركنا الخيوط المتينة ــ وإن كانت خفية ــ فى أيدى أولئك الذين يسيطرون على السلطة الحقيقية ، أعنى الذين يتحكمون فى مجال المعرفة .

إن تحديث إسبانيا لا يمكن أن يتم إلا على أساس مدى ما نحرزه من تقدم فى المجال المعرفى ومن تنمية أصيلة . فالتحديث لا يعنى مجرد تشحيم الآلة وإنما هو تزويدها بقطع جديدة وأصيلة إذا كان ذلك فى الإمكان . وإلا فإننا سنظل فى إسبانيا فرحين بما ننتجه ونصدره من سلع تفرضها علينا تلك البلاد التى كانت ولاتزال قادرة على المغامرة فى ميدان البحث . على أن الذى نعنيه هنا من البحث ليس ما يفرضه علينا النمو التدريجى فى عدد سكان البلاد أو فى قدراتنا المادية فحسب ، بل كذلك إحسان استخدام المعرفة المتاحة لنا حتى يتكاثر عدد المنتفعين من هذه المعرفة ثم تحسين وسائل استخدامها وتوظيفها . فعلى هذا النحو بدأت اليابان وثبتها العلمية والتكنولوجية الهائلة صانعة الحياة من تراب هزيمتها القاسية . وأذكر أن الأستاذ أبيلسون Abelson نشر فى منتصف عقد الستينيات مقالاً افتتاحياً فى مجلة « العلوم » عنوانه : « إسبانيا ، هل هى يابان أخرى ؟ » ، وكان أبيلسون يشير بذلك إلى الظروف التى كانت تسمح لإسبانيا فى نظره بأن تسلك طريقاً شبيهة بتلك التى سلكتها اليابان من قبل . غير أن إسبانيا لم تسلك تلك الطريق ولم يحدث ما توقعه الكاتب ، ومع ذلك فإننا مازلنا قادرين على أن نصنع الكثير لو أننا كنا صادقى العزم على مساندة البحث العلمى والتقنى وتشجيع محاولات التجديد ، معتبرين ذلك من أولوياتنا القومية . « إسبانيا مطروحة للبيع ! » . . . عبارة يزعمون أن وزيراً فرنسياً قالها فى مجال النصيحة لبلادنا ، إذ أنه رأى أن الإسبان عاجزون عن منافسة سائر الأوربيين ، ولهذا فإن خير ما تفعله إسبانيا وهى على أبواب الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة هو أن تضع فرنسا يديها على مصانعنا ، ليس هذا فقط بل وكذلك على جميع حاصلاتنا التى ينبغى تكثيفها بطريقة « الزراعة المحمية تحت مظلات واقية من البلاستيك » وعلى خمائل زيتوننا . أما ردنا على هذا الاقتراح فإنه ينبغى

ألا يكون انفعالياً من منطلق الكرامة المجروحة وإنما عن طريق القرار السياسى ، عن طريق المعرفة ، عن طريق تعبئة كل الموارد العلمية والتكنولوجية ، حتى تقل تبعيتنا الحالية التى تكاد تكون كاملة لجهود الآخرين العلمية (ولأضرب على هذه التبعية مثلاً : هو أن الحبوب المستخدمة لاستنبات حاصلات زراعية فى غير أوانها وحتى شتلات أزهار « القرنفل الإسبانى » إنما ترد إلينا من الخارج) .

إن بذل أقصى الجهد من أجل اجتناب التخلف عن ركب الأمم المتقدمة فى ميادين العلم والتكنولوجيا والتعليم (أو بعبارة أخرى « أن نعرف كيف نعمل » و « أن نعمل على أن نعرف ») ــ نقول إن بذل ذلك الجهد له أهمية اجتماعية فائقة ، حتى إنه يمكن لنا أن نؤكد هذه الحقيقة : وهى أن نصف الوظائف التى تحتاج إلى مؤهلات عالية سوف تكون فى نهاية العقد الحالى من هذا القرن مرتبطة بالأساليب التكنولوجية الحديثة . وسوف يظل تشغيل الحاسبات الإلكترونية والإنسان الآلى قائماً مقام جهد الإنسان فى كل ما لا يتطلب قدرة إبداعية . وسوف تظل السمات التى تتميز بها مجتمعاتنا الحاضرة من كونها مجتمعات استهلاكية لا إنتاجية هى التى تحدد بصفة نهائية إيقاع الاقتصاد القومى لهذه المجتمعات ، وسيتطلب ذلك جهداً خارقاً من أجل التأهيل المهنى وجعله مسايراً للظروف الجديدة . أما التعليم فينبغى أن يراعى فيه قدر كبير من التنوع وأن يراعى فيه بشكل متجدد ومستمر طرح مواد جديدة تدرس بصورة مكثفة على النحو الذى يساير الألوان الجديدة من المعارف وطرق تطبيقها العملى . وخلال سنوات قليلة يجب أن يكون طرح الوظائف الجديدة مستجيباً للتغير العميق الذى سيطرأ على سوق العمل التقليدية . ستكون العقول الإلكترونية خير حليف لنا ، وينبغى أن تكون خطط الدراسة مرنة إلى أبعد حد ، وستتطلب من أولئك المسئولين عن تنفيذها قدرة فائقة على اتخاذ القرارات . ويجب على أجهزة الدولة كذلك حتى تكون على مستوى العصر الجديد وما صحبه من تطور أن تضطلع بتنفيذ قرارات السلطة التنفيذية بكفاءة وسرعة . ومن أجل هذا ينبغى أن ننحى جانباً سوء الظن وانعدام الثقة ، اللذين يسودان اليوم مسلك الإدارة الحكومية ، وهما يمثلان الخطأ الأكبر فى نظام الدولة فى إسبانيا ، حيث نرى الإجراءات البيروقراطية بتعقيداتها وترددها فى اتخاذ القرار تطبع العمل بطابع من البطء الذى لا يمكن احتماله .

ومن كل هذا نرى أن هناك حاجة ماسة وعاجلة إلى تحديد مفهوم جديد للعمل ،

وللعلاقات المهنية ، ولفلسفة الإنتاج وفرص العمل والتعليم . . . أى فى النهاية للرخاء وللقيمة الحقيقية للحياة . إننا مازلنا نخلط بين الإنتاجية وعدد الساعات التى يقضيها المنتج فى العمل حينما يلتقى هذان العاملان أحياناً فى صورة عارضة ، كما نخلط بين متوسط دخل الفرد أو الإنتاج الداخلى الإجمالى والتقدم الحقيقى للبلاد . نحن نريد مواجهة المشاكل الجديدة على حين أننا لانزال مشدودين إلى قوالب عتيقة ، ونتصور المستقبل بحلول تنتمى إلى الماضى . ولهذا فإنه من الضرورى أن تكون لدينا قدرة على التخيل لا نظنها تتوافر إلا لأصحاب « العزيمة على التنفيذ » ، ونعنى بهم أولئك القادرين على اقتحام مخاطر العمل ــ فى مغامرة محسوبة ــ من أجل الاضطلاع بتنفيذ مبادراتهم . والتلقائية فى مثل هذا الاقتحام هى الضمان الوحيد لكسب المباراة . أما أولئك المتعلقون بذيول الرجعية فإنهم سينتهون إلى الاقتناع حينما يلقون نظرة سريعة على النتائج التى حققتها البلاد التى تستند إلى تخطيط دقيق وجهاز تنفيذى محكم بالمقارنة إلى البلاد التى تعيش مغيبة عن الواقع .

وقد أثبتت العقود الأخيرة من هذا القرن أن سعادة الشعوب لا تتوقف على مجرد النمو الاقتصادى والتمتع بالممتلكات المادية . وإنما قيمة الحياة بالنسبة لكل مواطن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحالته الصحية وبتكوينه الثقافى وبمدى مشاركته فى أمور مجتمعه . ولهذا فإنى أعتقد أن تلك الحكومات التى توجه كل جهودها للتعليم (بكل أنواعه : التعليم الدائم ، والمكثف ، وبالمراسلة . . . إلخ) وللخدمات الصحية (فى نواحى الرعاية وتوفير الأطباء والتغذية والعناية بالبيئة) فى إطار من الحرية والسيادة هى الوحيدة التى سوف تتلقى من مواطنيها كل ألوان التقدير والاعتراف بالجميل جزاءً وفاقاً على ما بذلته .

وهناك اعتبار آخر أعده أساسياً وسوف تتكرر الإشارة إليه فى هذا الكتاب : هو أن التضامن الاجتماعى ينبغى أن يتمثل بصفة خاصة جداً فى صالح أولئك الذين حرمتهم ظروفهم بشكل كامل أو جزئى ، مؤقت أو دائم ، من إمكانية تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان . وأخص بالذكر من بين هؤلاء وفى المقام الأول أولئك المعوقين . وقد خصصت من وقتى ساعات كثيرة ــ وأنوى أن أخصص ساعات أكثر ــ للمساهمة فى حل المشاكل التى يتعرض لها المعوقون ــ سواء أكانت عاهاتهم طبيعية أو ناتجة عن إصابة فى إحدى حواسهم أو مرض نفسى ــ وكذلك الأسر التى يعولونها أو ينتمون إليها مع

الاهتمام الخاص أيضاً بطرق الوقاية من تلك العاهات ، وذلك لأن خير طريقة لحل مشكلة ما هو أن نتجنب وقوعها .

وعلى طول الصفحات التالية سوف يرى القارىء اهتماماً عميقاً بإشراك الشباب فى هذه المهمة العاجلة التى نعنى بها تصور المستقبل وتخطيطه . وذلك لأسباب أولها أن دور الشباب بما يتميزون به من قوة الخيال ومن الاندفاع والفكر الثورى والمزاج الحاد يعد ضرورياً لا يمكن التغاضى عنه فى ذلك الجهد الذى ينبغى أن يكون جماعياً يضطلع به الجميع . وربما كان هناك من يعتقد أن هذه الدعوة لمشاركة الشباب ضرب من الديماجوجية الخالصة . ولعل آخرين يرون أنها بجانب ذلك غير مجدية ، إذ أنهم يعتقدون أن الأجيال الجديدة يجب عليها أن تتقبل تراث الأجيال الماضية بما فيه من خير وشر باعتباره أمراً لا مفر منه . على أن هناك كثيرين ــ أعد نفسى بينهم ــ يرون أن نجاحنا فى المهمة ــ التى نراهن فيها على مستقبلنا المشترك ــ ينبغى ألا يسمح باستبعاد أى طائفة . فالشباب والكبار والشيوخ ، والرجال والنساء مدعوون للمشاركة على قدم المساواة ، ولا يمكن الاستغناء عن أى منهم ليس بحكم ما يستطيع كل فرد منهم تقديمه فحسب ، بل كذلك لأن الحقيقة الاجتماعية الحاضرة ــ والحقيقة هى سبيلنا الوحيد للخلاص ــ والحقيقة التى نتصور وجودها فى المستقبل سوف تقوم وربما لأول مرة على تكامل ما يمكن أن ندعوه « الطبقات البيولوجية » بدلاً من « الطبقات الاجتماعية » . وذلك أنه بفضل التقدم الذى أحرزته البشرية فى كل أنحاء العالم فى ميدان الرعاية الصحية ــ سواء منها الوقائية أو العلاجية ــ قد نقصت بشكل ملحوظ نسبة الوفيات بين الأطفال وارتفع متوسط عمر الفرد ، وصحب ذلك تقدم له دلالته فى ميدان الاشتراك الكامل للمرأة فى شئون الحياة العامة ــ ولو أن الطريق مازال طويلاً أمامنا فى هذا المجال . وأظن ــ بعد هذا العرض ــ أن هناك حججاً قوية تثبت ضرورة الاضطلاع بهذه « المسيرة المشتركة » وتجعل من هذه المهمة أمراً لا ينصح به فحسب بالنسبة للوضع الحاضر ولما يتوقع فى المستقبل ، بل واجباً تفرضه تلك الظروف فرضاً .

وأود أن ألح هنا على فكرة أن الماضى لا يهمنا كثيراً ، فكل ما نستبقيه منه هو ما نستخلصه منه من عظات ودروس . ومن ناحية أخرى لا ينبغى أيضاً أن نأخذ فى الاعتبار كثيراً من الأحداث التى نعيشها « فى الداخل » . فالمستقبل هو الذى يجب أن يكون شغلنا الشاغل . هذا المستقبل الذى على الإنسان أن يصنعه هو الذى أود أن ألقى

عليه الضوء بما أطرحه من أفكار حول عصرنا وحول الآفاق الجديدة التى نستشرف ملامحها .

إن التقدم الاقتصادى الذى أحرزته إسبانيا فى السنوات الأخيرة كان أعلى مستوى بكثير من التقدم الذى بلغته كوادرنا الفكرية والعلمية والتكنولوجية . وقد أصبح من الواضح اليوم أن ازدياد الرخاء المادى لا يعنى بالضرورة تحسناً فى نوعية الحياة ، وأن أصعب القرارات وأشجعها وأكثرها إلزاماً خلال السنوات القريبة القادمة هى التى ينبغى اتخاذها فى ميدان الأخلاق .

ولنعلم أن مفهوم العالم الجديد يكمن فى الديمقراطية الكاملة . هذا العالم الجديد الذى ينبغى أن تختفى فيه ألوان التناقض والنزاع الحالية ويتمخض عن تعايش حقيقى قائم على المضمون لا على الشكل ، على الجوهر لا على المظهر الخارجى ، فنحن نلاحظ أن هناك فى حياتنا الديمقراطية الحالية كثيراً من الزيف ، وهو آفة ينبغى أن نعمل على استئصالها . فنحن نعرف جميعاً أن بعض « المظاهر » التى تعرض « شواهد » على الحياة الديمقراطية تبدو متسقة بالفعل مع ما تقضى به الشرعية ، غير أنها ليست على أدنى صلة بحياة المواطنين الحقيقية التى تزداد الحياة الرسمية عنها تباعداً على نحو مطرد . ولنعلم كذلك أن هناك عدداً من « المسلّمات » التى قام عليها علم الاقتصاد حتى اليوم ينبغى أن يعاد النظر فيها ، حتى تتلاءم مع المتغيرات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وفى هذه المراجعة يجب أن نضع فى حسابنا بشكل أساسى الأهمية الكبرى للعامل الإنسانى وللدور الذى يجب أن يؤديه تأهيل الفرد فى التنمية الحقيقية .

الاستجابة للأوضاع الجديدة يجب أن تعتمد على أساس من « المعرفة » . ولنعلم أنه إذا ساد الجهل أمة من الأمم فإن استقلالها السياسى والاقتصادى لن يكون إلا ضرباً من خادع السراب . فالتنمية يجب أن تنبع من مشاركة أوسع وأعمق ثقافة من قبل كل فرد فى أمور الجماعة .

وخلاصة ما أطرحه هنا هو أن تلك التنمية إذا أردنا لها أن تكون ذات قيمة حقيقية ينبغى أن تكون مهمة يضطلع بها « كل فرد » .

إن ثروتنا الكبرى هى تلك الطاقة الفكرية الهائلة التى ظلت حتى اليوم مبعدة إلى مقام ثانوى . فإلى جوار القواعد الملائمة التى تحكم التعايش والنظم التى تضمن تطبيق هذه القواعد والحفاظ عليها ــ أى إلى جوار الأسس التشريعية والقضائية والمتعلقة بالأمن

القومى ــ هناك أساس آخر كثيراً ما ننساه مع أنه يشكل حجر الزاوية فى كل بناء : ذلك هو الذى يتمثل فيه الذكاء والمعرفة والحكمة النافعة . فلو أننا نظرنا إلى جميع الطاقات التى يتوقف عليها التوازن اللازم للتقدم لرأينا أن أهمها هى الطاقة الفكرية . أما السلطات الحاكمة فهى فى الغالب لا تعترف بهذه الحقيقة ، وأما رجال الدولة بمعنى الكلمة فإنها لا تغيب عن أذهانهم أبداً .

وليس وجود القاعدة التى نحتكم إليها كافياً ، وإنما المهم هو تطبيقها ، والموارد التى يملكها جميع المواطنين من أجل هذا التطبيق استجابة لمتطلباتهم بغير تمييز لبعضهم على حساب بعض . والحرية فى النهاية هى أسمى تلك الموارد التى يملكها الإنسان .

غداً قد يكون الوقت متأخراً أكثر مما ينبغى . والعرض الذى قدمناه فى السطور السابقة يتطلب إرادة سياسية تواكب ما يواجهنا من ضيق الوقت المتاح لنا ، فضلاً عن خطورة اختلال التوازنات فى ميادين كثيرة ، وقوة الصرخات التى تطلقها الشعوب مطالبة بحلول سريعة لمشاكلها .

سرعة التصرف ، والعمل على مستوى يشمل عالمنا الأرضى كله ، والالتزام المفروض على القيادات الفكرية . . . إن طرح المشاكل على المستوى الكونى هو الذى يقدم خير وسيلة لإمكان معالجتها ومواجهة ما تعنيه من تحديات فى عالم اليوم . والحاجة إلى معونة القارة الأوربية هى اليوم أمسُّ منها فى أى وقت مضى سواء من أجل توازن القوى أو من أجل التوجه نحو عالم جديد . وعلى رجال الفكر أن يثبتوا إلى أى حد تقع عليهم تبعة انتهاج طريق جديد . ولنذكر أن تعديل المسار مازال فى متناول أيدينا .

* * *

وفى الصفحات التالية سوف أعرض بعض الاتجاهات المتعلقة بمجالات عشتها واتصلت بها اتصالاً وثيقاً . وهى صفحات قد تكون مفيدة لأولئك الذين ينتظر منهم أن يشتركوا فى هذه المهمة الجماعية التى تحدثت عنها .

وأود أن أعبر عن عميق عرفانى فى المقام الأول لبدرو أونياتى أستاذ فلسفة الأخلاق والكاتب القدير الذى عرف كيف يقدم خلاصة يجمع فيها شتات ما تفرق فى هذا الكتاب بقدر عظيم من التوفيق . فقد كان بدرو أونياتى شريكاً لى فى كثير من الأفكار

وما تمخض عنها من كتابات خلال الفترة التى كان فيها مديراً لمكتبى فى وزارة التربية والعلوم .

كذلك أود أن أعبر عن شكرى العميق لخوسيه بلات الذى أدين بالكثير لأستاذيته ونصائحه الرشيدة . وقد كان لتوجيهاته فى مجال التعليم بحكم المركز الذى مازال يتولاه فى منظمة اليونسكو أحسن الآثار فى سائر بلاد العالم . وكذلك لميجيل كاراسكوسا ، ذلك المربى المثالى الذى انتفعت بخبرته انتفاعاً عظيماً فى كثير من نواحى العملية التعليمية . ولفرناندو فالنثويلا الذى اضطلع فى صبر دءوب بجمع كثير من المعلومات الواردة فى هذا الكتاب وتصنيفها .

وأخيراً خالص شكرى وامتنانى الخاص لبدرو لايين الذى قدم شاهداً جديداً على مودته الصادقة ممثلاً فى تفضله بكتابة خير ما تضمنه هذا الكتاب : أعنى بذلك التقديم الذى يتصدره .

وإلى جميع من عاونونى فى هذا الكتاب : إلى تلاميذى وأساتذتى وإلى زوجتى وأبنائى وأصدقائى . فإلى جميعهم يرد فضل كتابة الصفحات التالية وإن لم يعلموا بذلك .

شلوبينيه ، أغسطس ١٩٨٦

الفصل الأول

الواقــع والأمــل

« فى ساعـات الأزمـات يكون الخيال وحده أهـم من المعرفة »

أ. أينشتاين

١

العالم الذى نعيشه

إن الاعتراض على الوضع الحالى للعالم فى نظرى أمر ضرورى من وجهة النظر الخلقية . وعلى البشرية أن تسلك شوطاً بالغ الطول حتى تتمكن من تصحيح ما يلاحظ بين بلاد العالم من تفاوت فى المستويات وأن تعيد إليها ما ينبغى من توازن ، وعلى الرجال الذين أكرمتهم ظروفهم فتميزوا بثقافتهم أن يكونوا هم صناع ما نطمح إليه من تغيير .

هناك حدث لا سبيل إلى إنكاره ، وهو أن العلم قد ساهم إلى حد بعيد فى إمدادنا بالتصور الجديد للمجتمع . بل إن مسئولية العلم أكبر فيما يتعلق بتغيير طبيعة الأوضاع ، وهو التغيير الذى يطمح إليه عصرنا الحاضر . أما الآليات التى تحقق بفضلها هذا الحدث وطبيعة تلك المساهمة التى يضطلع بها العلم فيها ــ إذا تأملناهما بنظرة كلية شاملة ــ مسألتان شديدتا التعقيد مما يجعل تحليلهما أمراً بالغ الصعوبة . بل إن المشكلة تزداد خطورة بسبب تداخل عناصرها مع العوامل السياسية والاقتصادية . وعلى كل حال فإنه لا ينبغى أن يفاجأ أحد بشعور القلق الذى ينتابنا إزاء أحوال العالم الذى نعيشه ، ولاسيما إذا نظرنا إليه من زاوية العلم

أما الماضى فقد طواه الزمن ، غير أنه من المفيد أن ننعم النظر إليه حتى نستطيع أن نتصور المستقبل . فالمستقبل هو الذى يهمنا ، وهو تبعتنا التى نشترك جميعاً فى حملها . ولهذا فإن علينا أن نعيد إلى المسائل أحجامها الحقيقية ، وأن نعمل على « استكشاف صيغ جديدة » لتصحيح الاتجاهات الحالية . ولكن على أى الأسس ؟ وما هى الأهداف التى نسعى إلى تحقيقها ؟ واستناداً إلى أى نوع من البيانات ؟ من أجل هذا ينبغى علينا أن نتأمل أوضاعنا الحاضرة حتى ولو كان ذلك بصورة إجمالية متوقفين أمام أبرز خصائصها . فمن الأشياء ذات الدلالة أنه حينما نحاول القيام بهذا التحليل انطلاقاً من نظرة شاملة فإننا نجد أن الحصول على أرقام وإحصائيات حول وجوه النقص التى تعتور مجتمعات اليوم أسهل من الحصول على المعلومات التى تصور مدى التقدم الذى أحرز خلال السنوات الأخيرة . والفضل فى ذلك يرجع فى المقام الأول إلى الخدمات التى يقدمها لنا العلم والتكنولوجيا . وترتبط هذه الحقيقة بأمرين ملحوظين : أولهما اختلاف حظوظ مناطق العالم المختلفة من العلم والتكنولوجيا بسبب سوء توزيعهما ، والأمر الثانى هو ما يسود العالم من شعور بعدم الرضا ، حتى بين أكثر البلاد تقدماً ، وهو شعور بدأ فى الظهور منذ أواسط عقد الستينيات حينما برزت على السطح آثار عديدة ضارة للتقدم التكنولوجى .

أرقام ذات دلالة

الواقع الذى نشهده اليوم هو أن أحوال الإنسانية على مستوى الكرة الأرضية بعيدة جداً عما يبعث الرضا . ويكفى أن نورد هنا مجموعة من الأرقام التى قدمت إلى الأمم المتحدة ، إذ نرى منها أن من بين سكان العالم الذين يبلغ عددهم أربعة آلاف وخمسمائة مليون من البشر يوجد الآن :

- ٥٧٠ مليوناً لا ينالون كفايتهم من الغذاء .
- ٨٠٠ مليون من الأميين البالغين .
- ٢٥٠ مليوناً من الأطفال المحرومين من التعليم .

- ١٥٠٠ مليون من المحرومين من الخدمات الصحية الملائمة .
- ١٣٠٠ مليون ممن يقل الدخل السنوى لكل منهم عن ٩٠ دولاراً .
- ١٣٠٠ مليون ممن ليس لديهم مأوى لائق .

ولنضف إلى هذه المجموعة معلومات أخرى متعلقة بشكل محدد بمنطقة أمريكا الايبيرية (أى المتكلمة بالإسبانية والبرتغالية) ، وهى منطقة نشعر إزاءها بحساسية خاصة ومسئولية تاريخية :

- خلال السنوات الخمس (١٩٧٥ - ١٩٨٠) بلغ معدل الوفيات السنوى مليوناً من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات ، و٠٠٠ ١٥٠ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وتسع ، و٠٠٠ ٦٦ تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة .
- هناك عديد من البلاد تزيد نسبة وفيات الأطفال فيها على مائة من بين كل ١٠٠٠ من الأطفال حديثى العهد بالميلاد .
- سوء التغذية ظاهرة عامة ولاسيما بالنسبة للأطفال . فالأنيميا الغذائية تشمل سكان اثنى عشر بلداً من بلاد أمريكا اللاتينية وهم يمثلون نحو ٥٦ فى المائة من مجموع سكان هذا الجزء من القارة الأمريكية ، بنسب تتراوح بين ٣ و١٠ فى المائة من مجموع عدد السكان . أما بين الأطفال الذين لم يصلوا بعد إلى مرحلة تلقى التعليم فإن هذه النسبة تزيد لتبلغ ما بين ١٤ و٤١ فى المائة ، وهى نسبة تنطبق أيضاً على الأطفال الذين بلغوا سن التعليم . وأما بالنسبة للنساء الحوامل فنسبة الأنيميا الغذائية تتراوح بين ٢٢ و٦٢ فى المائة .
- فى اثنى عشر بلداً من هذه المنطقة يبلغ سوء التغذية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات نسبة تزيد على ٤٠ فى المائة . ومعظم هذه الحالات لا يعود إلى قلة المواد الغذائية ولا إلى العجز عن إنتاج هذه المواد ، وإنما إلى نقص القدرة الشرائية لدى الغالبية العظمى من السكان وإلى الجهل والظروف السيئة التى يعيشون فيها من ناحية الرعاية الطبية والصحية . واليوم نعلم أن خمساً من كل ست وفيات بين الأطفال كان من

الممكن تجنبها لو كانت الرعاية الصحية على المستوى المفروض .

ولأبدأ قبل كل شيء بتقرير حقيقة مستخلصة من هذه الأرقام ، وهي أن حل المشاكل التي تمثلها تلك الإحصائيات لا يتوقف فقط على الدور الذي يساهم به العلم والتكنولوجيا ، وإنما هو بشكل أساسي مسألة اجتماعية سياسية ، وهو في النهاية وفي المقام الأول مسألة خلقية .

على أن الواقع ذا الدلالة الكبرى في عالم اليوم ربما كان استيقاظ الوعي لدى جميع الشعوب وجميع المواطنين بالمشاكل المشتركة وبالتساؤلات التي تطرح على مستوى عالمي ، حتى تصب في مصير واحد للإنسانية كلها ، هذا الوعي الذي أصبح اليوم قريباً ومتزامناً لدى سائر الأمم ، بحيث لم يعد « التعايش » أي أن « نعيش معاً » وأكاد أقول و « أن نموت معاً » أمراً محدوداً قاصراً على منطقة بعينها ، بل هو مشكلة قد اتسع نطاقها وتفاقم حجمها إلى أبعد الحدود .

لقد مضى الزمن الذي كان فيه جزء من الإنسانية يجهل الأوضاع في الأجزاء الأخرى . فقد استطاعت وسائل الإعلام أن تصل إلى آخر مجاهل العالم ، ولم تعد الصورة التي تجري بها الحياة في البلاد المتقدمة المتمتعة بالرخاء خافية على أولئك الذين حرموا من ضروريات الحياة . ولسنا نعرف إلى أي حد يعرف أولئك الذين يتمتعون بمستوى عال من المعيشة أحوال أمثالهم من البشر ممن يمثل لهم مجرد البقاء على قيد الحياة مشكلة يومية .

ومع ذلك فإنه من المستحيل أن نتصور أن ضمير هؤلاء يظل في راحة مستنيماً في غير شعور بالذنب إلى نظام عالمي ، بل إلى فوضى عالمية تتمثل في الأوضاع التالية :

- من مجموع سكان العالم هناك ٦ في المائة يستهلكون ٣٥ في المائة من السلع الإنتاجية الأساسية .
- مستوى دخل الفرد في بعض البلاد يبلغ أكثر من ٢٥٠ ضعفاً لدخل الفرد في بلاد أخرى .
- يبلغ مجموع ما ينفق على تسليح الجنود سبعين ضعفاً لما ينفق على تعليم التلاميذ

— دخل بلاد كثيرة من صادراتها لا يكفى لتوفير الغذاء لشعوب هذه البلاد ، بل هو لا يصل إلى تغطية فوائد ديونها .
— فائض الأغذية يكدس لدى سكان بعض البلاد بل ويضطرون أحياناً إلى إحراقه أو تدميره ، على حين يموت من الجوع مواطنو بلاد أخرى .
— الإنتاج الصناعى فى البلاد الغنية يخفض بشكل متعمد وبتخطيط مدروس وذلك بسبب قلة الطلب على حين يعيش ثلثا سكان الأرض فى حالة من الفقر المدقع .
— نسبة الأمية والجهل تتزايد فى مناطق كثيرة وبأرقام هائلة بدلاً من أن تنقص .

إن القضاء على هذه الأحوال التى تسود العالم — وهى أحوال لا يمكن أن ترضى أحداً ، بل هى تهدد البشرية بأشد الأخطار — يتطلب تحليلاً عميقاً للعلاقات القائمة والتى يجب أن تقوم بين العلم والأخلاق والسياسة . فإذا لم يتحقق التنسيق الملائم بين هذه العناصر فإنه لا مفر من تفاقم المشاكل وصور النزاع بين الأمم ، ولن يؤدى ذلك إلا إلى تزايد البؤس وتناقص قدرات سكان الأرض على مواصلة الحياة . علينا أن نبذل كل ما فى وسعنا لتجنب مثل هذا الوضع . وسوف يتطلب ذلك تعبئة كل الإرادات الطيبة وخلق إمكانيات جديدة بشرية ومادية .

. . . ونظرة تحليلية

وحينما نعمل على مزيد من تحليل المعلومات التى قدمناها فإنه من الملائم أن نحدد بعض سمات الموقف الحالى . وأول ما نسجله هو ظاهرة التفاعل ، وأعنى بذلك أنه لا توجد حدود فاصلة بين مظاهر التدهور التى أسلفنا الإشارة إليها ، بل هناك علاقة حيمة تربط بينها وتجعل كلاً منها مؤثراً فى المظاهر الأخرى ومتلقياً لتأثيرها . والظاهرة الثانية هى الطابع الكلى للمشكلة : فاختلال التوازن أمر مطروح على مستوى عالمى ، إذ لم تعد هناك حدود تدخل فى الاعتبار . والظاهرة الثالثة هى الخصوصية ، وهى سمة تبدو فى الظاهر مناقضة لما ذكرناه من أمر الشمولية أو الطابع الكلى . ونحن نعنى بذلك

أن لكل بلد ولكل منطقة خصوصيات معينة فى سياق ما يواجهها من مشاكل . والظاهرة الرابعة هى التأثير المتبادل بين طرق علاج تلك المشاكل . والظاهرة الخامسة هى الموارد المالية . فالتدهور قد اقتضى إخضاع المشاكل لنظم نقدية معينة فى بلاد كان اقتصادها « حراً » حتى سنوات قليلة مضت ، إذ أن الطبيعة كانت قد وهبتها « بشكل مجانى » الماء والهواء . ومن ناحية أخرى فإن عملية البحث عن حلول تفرض وجود موارد مالية تعين على تلك الحلول . وأخيراً « الإرادة السياسية » وهى عامل أساسى تحد من القدرة على البحث عن حلول والتمكن من الوصول إليها .

(١) التفاعل : هى الظاهرة الأولى . ولأضرب عليها مثالا له دلالته : الغذاء والرعاية الصحية والإسكان ، فهذه العوامل الثلاثة تتفاعل فيما بينها على نحو يجعل أى محاولة من جانب واحد لمواجهة أحد هذه التحديات عرضة لأن تترك آثاراً مضرة على حل المشكلتين الأخريين ، بل يمكن أن تمتد إلى تلويث « البيئة » أى الوسط الإنسانى فى أوسع معانيه . ولأشر مثلاً إلى مشكلة الماء : فنحن نعرف أن هناك ٢٥ ٠٠٠ من البشر يموتون كل يوم بسبب افتقادهم للماء الصالح للشرب . أليس هذا عدداً مفزعاً ؟ خمسة وعشرون ألفاً . . . والماء غير الصالح للشرب يتوافر بكميات كثيرة نتيجة للتكدس السكانى ، ولاسيما فى المناطق المحيطة بالمدن الكبرى . وذلك بدوره يطرح ــ بكل أبعادها ــ مشكلة الإسكان فى المناطق الريفية وهجرة سكان هذه المناطق إلى المراكز الحضرية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مشكلة الإنتاج الزراعى الذى يستهدف إنتاج الغذاء ، وهذه بدورها تتفرع عنها مشاكل أخرى مثل ما يلجأ إليه المشتغلون بالزراعة من استخدام المبيدات والسماد الصناعى مما يمكن أن يلحق أضراراً كثيرة بالتربة وبالجو .

وفيما يتعلق بالجانب الصحى نذكر أننا نعمل على إطالة الحياة بفضل الإجراءات الصحية التى تمكن عدداً كبيراً من الرجال والنساء من بلوغ أعمار لم يكن أسلافهم يحلمون ببلوغها . ولكن المؤسف هو أن كثيراً من هؤلاء ممن تطول أعمارهم لا يتمتعون بحياتهم ، إذ أنهم سيعيشون مزيداً من السنوات تحت نير الجهل والحرمان والعبودية وبعبارة أخرى فى ظل حياة قاسية من الشقاء . ومن هذا يتضح أن بذل الجهد فى قطاع معين بغير تقدير للتأثيرات المتبادلة بين سائر القطاعات من الممكن أن يؤدى إلى تفاقم الاختلالات واتساع نطاقها .

(٢) هذه الاختلالات التى أشرنا إليها لا تقتصر فى أغلب الأحوال على البلد الذى تقع فيه ، بل إنها سرعان ما تتخذ طابعاً كلياً دولياً ، بل يمكن أن تمتد فتسع العالم بأسره . فمن المعروف أن الماء والهواء لا يعرفان الحدود . ولهذا فمشكلة الماء والهواء لا يمكن أن تعالج على أساس التقسيمات الجغرافية . والتلوث مثلاً ظاهرة عالمية . وقد نبه ممثلو العالم الثالث فى أكثر من مناسبة إلى أن بلادهم لم تكن مسئولة عن التلوث الذى لم تنل حظاً من منافع العوامل التى أدت إليه ، وهى مع ذلك تصلى بنار جرائره الوخيمة ، وعليها أن تعانى مع سائر البلاد الأخرى الآثار الضارة المترتبة عليه ، على الرغم من أن البلاد الصناعية هى التى تسببت فى التلوث بعد أن جنت ثمرات ما وصلت إليه من قدرة صناعية .

ومن هذا نخلص إلى أن كثيراً من المشاكل التى تواجهنا ينبغى عند بحثها ومحاولة علاجها أن تطرح على مستوى عالمى .

(٣) ونأتى إلى الظاهرة الثالثة وهى الخصوصية . فكل بلد وكل إقليم بعينه فى إحدى البلاد له مشاكله الخاصة وواقعه الخاص ، وهو واقع متوقف على كثير من العوامل (التاريخية والطبيعية والثقافية) بحيث يكون كل تعميم على المستوى القومى أو على مستوى المنطقة أو القارة عرضة للخطأ . وفى كل حالة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار جوانب كثيرة للواقع الواحد بحسب المكان وبحسب الزمان . فليست هناك مكتسبات نهائية دائمة . إذ أن الحياة والطبيعة أشبه بالنهر : تجرى مياهه وقد تغير مجراها ولكنها لا تتوقف أبداً ، وهذا أيضاً هو شأن العلم والبحث العلمى ــ وسوف نتحدث عنهما بعد ذلك ــ عليهما أن يكونا على أهبة الاستعداد للكفاح المستمر . ولهذا فإن حلول المشاكل العامة ينبغى أن تكون فى كل حالة معينة متكيفة بحسب واقعها الخاص المحدد .

ولأضرب على ذلك مثلاً بمرض الدُراق وهو انتفاخ الرقبة الناتج عن تضخم فى الغدة الدرقية وهو ما يصحبه فى الغالب نقص ملحوظ فى الذكاء ، فالتعرض لهذا المرض فى منطقة الهملايا يرجع لنقص فى اليود ، ولهذا فإنه تكفى فى الوقاية منه إضافة قليل من اليود إلى الملح ، وعلى العكس من ذلك لا يصلح استخدام مثل هذا العلاج فى بلد مثل زائير حيث ينتشر نفس المرض على نطاق واسع إلا أنه يرجع إلى شيوع تناول الناس للمانديوكا ذات الأثر المضاد للغدة الدرقية . وهنا يكون العلاج إما الإقلال من تناول هذه المادة أو تغيير النظام الغذائى الرتيب لدى أهل هذه البلاد . وهكذا نرى أن الحل الذى

يصلح فى بلد لنفس المشكلة لا يكون ناجعاً فى بلد آخر .

ومثل آخر مشهور جداً هو المتعلق بمرض الملاريا الذى مازال يفتك بمئات الملايين من البشر والذى تسجل الإحصاءات اشتداد ضراوته فى السنين الأخيرة ، فذلك يرجع من ناحية إلى تناقص فاعلية المبيدات الحشرية فى البعوضة الحاملة لهذا المرض ، ومن ناحية أخرى إلى تزايد مقاومة طفيل الملاريا لمادة الكينين ومشتقاتها .

(٤) والظاهرة الرابعة هى التأثير المتبادل بين طرق علاج المشاكل . ونلاحظ فى هذا المجال أن المجال الحيوى الذى يعيش فيه الإنسان ليس هو وحده الذى يتجه إلى التدهور ، وإنما الذى يتدهور أيضاً هو الإنسان نفسه . فهو الآن يعانى من الآثار الضارة الناتجة عن ذلك الطراز مما نسميه « التقدم » ، ولا يقتصر هذا الفساد على تكوينه العضوى ، وإنما يشمل أيضاً أبعاده النفسية . لقد كثر الحديث عما أصاب نوع الحياة من التردى ، وعن ظاهرة تتجلى فيها مفارقة قاسية : وهى أن إنسان اليوم يغمره شعور من العزلة المؤلمة التى تتضخم وتتزايد كلما تكاثرت لديه مصادر المعلومات حول ما يحيط به وكلما ازداد الوسط البشرى من حوله كثافة على نحو لم تعرفه المجتمعات الإنسانية من قبل .

وبصفتى متخصصاً فى علم البيولوجيا تنتابنى حساسية خاصة إزاء النتائج المترتبة على العادات الاجتماعية الحديثة التى هى بدورها إحدى ثمرات التقدم العلمى والتكنولوجى . فمن المتحتم أن نقدر أصح التقدير التفاعلات الخلقية والاجتماعية الاقتصادية التى تتمخض عنها الأوضاع الجديدة لنمو أطفال اليوم والمترتبة على سبيل المثال على متطلبات التقدم الصناعى وظروف العمل : مثل العلاقات الجديدة بين الأبناء وآبائهم وأمهاتهم . ولكى نحسن تقدير تلك النتائج لابد من الاستعانة بمجموعة من العلوم مثل البيولوجيا وطب الأطفال والتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع .

(٥) والظاهرة الخامسة المهمة هى المتعلقة « بالموارد » . ونحن نلاحظ هنا أن كل شىء فى مجتمعاتنا الحديثة قد أصبح يحسب بالمال . حتى الهواء الذى نتنفسه والماء الذى نشربه قد أصبح له ثمن محسوب . وكذلك أوجه النشاط التى يمكن أن ندعوها « بديلة » أو « تكميلية » مثل العلاقات بين الأبناء والآباء التى تعتبر اليوم داخلة فى الإطار التربوى الذى يسبق التحاق الطفل بالمدرسة . كل هذه الأشياء أصبح الآن لها ثمن . وسوف تكلفنا ثمناً أغلى ـــ إذا ظلت الأحوال كما هى الآن ـــ كلما

تراخينا فى اتخاذ الحلول اللازمة لما يواجهنا من مشاكل .

علينا أن نفكر فى موارد الثروة ، إذ أنها هى التى تمثل المنطلق لكل طريق جديد يمكن أن ننتهجه . وسوف أزيد هذه المسألة تفصيلاً فيما بعد . ومع ذلك فأنا لا أرى بأساً فى التعجل بطرح هذا التساؤل : من أين يمكن لنا أن نوفر القدر الهائل من الأموال اللازمة لإعادة التوازن لعالمنا المختل ولغير ذلك من الأهداف التى لم أتعرض لها بعد ؟ هنـاك موارد معـروفـة نابعة عن التخطيط الاقتصادى المصطلح عليه فى ميادين الثروة الصناعية والزراعية والبحرية إلى آخر ذلك . ولكن المورد الوحيد الآخر القادر بحكم ضخامته الهائلة على الوفاء بحاجاتنا هو الذى يكمن فى مركز طموحات البشرية : وأنا أعنى به « نزع السلاح » أوبتعبير أصح « الامتناع عن التسلح » . فالمجتمع البشرى ينفق اليوم أكثر من مليون دولار فى كل دقيقة واحدة على التسلح . . . هذا على حين يموت كل سنة ثلاثون مليوناً من البشر . . . جوعاً !

إن سوء التغذية وصمة فى جبين الإنسانية . . . وصمة تلحقنا جميعاً . وهذه حقيقة لن نمل من ترديدها على مسامع أولئك الذين لا يكفون عن شراء السلاح بدلاً من شراء الغذاء . والأطفال الذين يموتون كل يوم جوعاً لا يموتون بسبب أمراض لا سبيل إلى علاجها ، بل يموتون هكذا ببساطة . . . ووحشية لأنهم لا يجدون ما يأكلون . يموتون لأن هناك « حروباً أخرى » لا يُشهَر فيها السلاح ولكنها تفتك بآلاف من البشر كل يوم : من بينها الجوع وقصور الرعاية الصحية والمخدرات والمشروبات الكحولية ! . . .

وحينما يقال إن من الإسراف فى المثالية أن نلتمس فى نزع السلاح حلاً لمشاكل الفقر والتردى الخلقى وحساب كل ما يحيط بنا حساباً مادياً يحدد ثمناً لكل شىء فإننا نرفض بشدة مثل هذا الاعتراض ، لا لأننا « مثاليون » وإنما لأننا نعرف أين توجد الموارد المضاعة ونعرف كيف تنفق أموال طائلة على إثارة الحروب والمنازعات وعلى التدمير البشع بدلاً من أن تنفق من أجل الحفاظ على محيطنا الحيوى وتهيئة الظروف الملائمة لمن يعيشون فى هذا المحيط .

(٦) وأخيراً ما سميناه « الإرادة السياسية » . . . هذه الإرادة التى ينبغى أن تكون مواكبة للوقت الضيق المتاح أمامنا ولضخامة المشاكل الناجمة عن اختلال التوازن فى عالمنا والآلام التى تعـانيهـا البشرية من جراء تلك المشاكل . على هذه الإرادة أن تكون على مستوى جلالة المهمة التى ينتظر أن نضطلع بها وسمو أهدافها وارتفاع صرخات الشعوب التى تطالب بأداء تلك الرسالة .

البيئة

عالمنا الأرضى الآن فى طريقه إلى التعرض لصدمة أقوى مما يستطيع أن يتحمل ، ولو تحملها فلن يكون ذلك إلا بثمن فادح يدفعه من كيانه . وأنا أعنى بهذه الصدمة ما يتهدده من كارثة « التلوث » الناتج عن زيادة سكان الأرض والحاجة المتزايدة إلى الطاقة من أجل مزيد من إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة . ولو أننا عرفنا على وجه التحقيق الأرقام الصحيحة للنفايات المتخلفة عن الصناعات فى البلاد المتقدمة لرأينا أنها من الضخامة بحيث تفوق بكثير قدرة التكنولوجيا الحيوية وعلوم البيئة على إيجاد نوع من التوازن بينها وبين المحافظة الواجبة على موارد الطاقة .

هذا التلوث الذى يمثله تزايد نسبة ثانى أكسيد الكربون فى الجو وما يصحب ذلك من تناقص طبقة الأوزون سوف يؤدى إلى تعديل ملحوظ ووخيم العاقبة على مناخ الأرض ، ولاسيما فى الفترة الواقعة بين سنتى ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ . وسوف يزداد الوضع خطورة بسبب الاستخدام المتزايد للفحم مصدراً للطاقة . ومع ذلك فإنه يمكن التخفيف من حدة هذا الخطر لو أننا عودنا أنفسنا استخدام مصادر أخرى للطاقة لا تتطلب الإحراق ، وذلك بشكل تدريجى مطرد . ومن ناحية أخرى فإن علينا أن نسجل هذه الحقيقة الخطيرة وهى أن تمثل النباتات البرية والبحرية لذلك الغاز الكربونى يتناقص بدلاً من أن يتزايد مما يترتب عليه تقلص المساحات الخضراء (ويكفى أن أذكر على سبيل المثال أن انحسار مساحة الغابات عن الأرض قد شمل خلال سنة ١٩٧٨ وحدها نحو ٢٠ مليون هكتار) ، كذلك يلاحظ أن الطحالب التى تعلو سطح الماء فى المحيطات قد شرعت أيضاً فى التناقص بسبب التلوث المائى .

واليوم لا يمكن طرح سياسة ملائمة للتنمية بغير أن نعرف على وجه أقرب ما يكون إلى الدقة مدى تأثير كل نشاط بشرى فى البيئة المحيطة به . وينبغى أن نعتبر من أول الواجبات التى تفرضها المسئولية الاجتماعية ألا نساهم فى أى عمل يمكن أن يؤدى إلى تلوث البيئة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن نشجع كل إجراء من شأنه أن يعين على التخفيف من خطر التلوث . ومن جديد أود أن أنبه إلى أن زيادة الغاز الكربونى فى الطبقات العليا من الغلاف الجوى أمر يدعو إلى القلق الشديد ، فإذا أضفنا إلى هذا التلوث ما يصحبه اليوم بشكل موازٍ له من التصحر الذى أشرنا إليه فإننا ننتهى إلى أن

هـذين الجانبين يمثـلان ظاهرة محتومـة لا سبيـل إلى وقـف تقـدمها المفـزع .

وفى أثناء ذلك تستمر الحاجة الملحة إلى الطاقة . وفى الإنتاج الهائل للطاقة المتولدة عن الإحراق (بما فى ذلك الغاز الطبيعى بغير شك) يكمن مصدر من أهم المصادر للتلوث المفسد للبيئة . غير أنه على الرغم من ذلك فإن إمكان تصحيح هذا المسار ليس بالمتعذر . ولعل من أول ما ينبغى أن نفعله فى سبيل إيجاد مصادر بديلة للطاقة هو تلمس ذلك على المـدى القـريب فى الطاقة المتولدة عن الانشطار النووى مع اتخاذ كل الضمانات الكفيلة بإحسان استخدام هذه الطاقة . وأما على المدى المتوسط والبعيد فإن البشرية بفضل هذه الـوسيلة الجديدة ــ أى الانشطار النووى ــ سوف يكون فى وسعها استخدام طاقة وفيرة رخيصـة « نظيفـة » . كما أن هناك مصدراً جديداً للأمل والتفاؤل يتمثل فى التكنولوجيا الحيوية القادرة على إنتاج المواد الغذائية مع التخلص من البقايا والنفايات وتحويلها إلى مواد غير ملوثة بل ومصادر جديدة للطاقة .

ونحن فى الحقيقة محاطون بضروب من الطاقة تتسرب من أيدينا بغير أن ننتفع منها ، نذكر من بينها الطاقة الشمسية والبحرية والهوائية وما إليها . ولكن المشكلة تكمن فى كيفية تخزين هذه الـطاقـة . وهذا هو التحدى الجديد الذى على الإنسانية مواجهته فى الوقت الحاضر ، على أنه من المتوقع ألا يتأخر كثيراً إيجاد الحلول المناسبة له . وإذا لم يحدث ذلك ، وإذا واصلنـا الخضـوع للحجـج والـذرائـع الديماجوجية التى تقوم على مصالح سياسية أو تجارية بغير سند علمى حقيقى فإننى أخشى أن تتفاقم أزمة الطاقة خلال العقود القادمة على نحو أبشع بكثير من تلك التى نعانى منها اليوم .

الضـرورة الملحـة إزاء الأهـمـية

وفى جميع الأحوال ــ سواء فى ذلك الموضوعات الشاملة والموضوعات المحددة ــ ينبغى تمييز ما هو أكثر أهمية . وليس من الضرورى أن يكون الموضوع الأهم هو الأكثر إلحاحاً وحـاجـة إلى المعـالجة العاجلة أولاً . غير أنه كثيراً ما يحدث الخلط بين الأمرين فيصبح الموضوع « الأكثر إلحاحاً » هو « الأهم » ، ويترتب على هذا الخلط تشوش وتعثر فى رسم استراتيجية سليمة .

ولنأخذ مثلاً موضوع الطاقة : فالإجراء العاجل فى هذا المجال هو توفير البترول بأى ثمن ، ولكن العمل « الأهم » هو استكشاف إمكانات جديدة يمكن أن توجد بدائل للبترول من ناحية ، ومن ناحية أخرى الحرص على التعامل مع البيئة على نحو أكثر رفقاً وحرصاً على سلامتها ، وهذا البحث عن مصادر جديدة للطاقة تزداد أهميته حينما نفطن إلى أنه من الضرورى على كل حال أن ندخر للغد أكبر قدر ممكن من البترول ــ وهو مورد طبيعى محدود ــ إذ يحسن أن نحتفظ به كاحتياطى نستخدمه فيما لا يسهل فيه استخدام المصادر الأخرى للطاقة (مثل السلع الصناعية التى تعتمد على مشتقات البترول) .

ومن بين الأمور المعدودة ذات الأهمية الكبرى ينبغى أن تعطى الأولوية لتلك التى يكون إهمالها مؤدياً إلى عواقب لا سبيل إلى تداركها فيما بعد ، إذ أن عامل الوقت يقوم فيها بدور حاسم . ومن هذا المنطلق تبدو أبرز مشاكل اليوم فى نظرى مرتبة على النحو التالى من حيث الأولوية فى ضرورة المعالجة :

(أ) الانفجار السكانى : يزيد سكان العالم بمعدل ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة فى اليوم . ولكن نسبة كبيرة من هؤلاء القادمين الجدد محكوم عليهم من الآن بأن يعيشوا معرضين للمرض والجوع والجهل والفقر المدقع ، هذا على الرغم من كل ضروب التقدم الذى أحرزته البشرية ، وعلى الرغم من النداءات المتوالية الداعية إلى التضامن من جميع أطراف العالم . والذى يتوقعه الباحثون هو أن عدد سكان كرتنا الأرضية فى سنة ٢٠٢٥ سوف يصل إلى ٦٣٥٠ مليوناً فى تقدير المكثرين ، وإلى ٥٩٠٠ مليون فى تقدير المقللين الأقل « تشاؤماً » . وعلى كل حال فإن هذا الفارق بين التقديرين لا يغير شيئاً من حجم المشكلة ولا أهميتها ، ولا من ضرورة العمل منذ الآن على اتخاذ الإجراءات العاجلة التى لابد منها لمواجهتها .

وهناك العديد من المشاكل المتفرعة عن تلك المشكلة الكبرى وهى ذلك الانفجار السكانى مثل ما يتعلق بالتعليم والتغذية وإنشاء مراكز سكانية جديدة وغير ذلك . وكلها تحتل المقام الأول من المشاكل العاجلة ذات الأولوية القصوى إذا أردنا أن نقوم ببرنامج عمل يمليه علينا الاهتمام بضمان حقوق الإنسان .

ومن الجدير بالتنويه هنا أن البلاد المعدودة أكثر « تقدماً » بدأت تحث سكانها على زيادة الإنجاب ، وذلك لأنها رأت أن إفراطهم فى تحديد النسل قد أصبح خطراً يهدد مستقبلها القومى . فنحن نسمع اليوم (سنة ١٩٨٥) شعاراً يتردد فى جميع أنحاء جارتنا

فرنسا : « إن فرنسا فى حاجة إلى مزيد من الأطفال » ، مع أن الفرنسيين كانوا حتى عهد قريب يتسمون فى احتقار ساخر حينما كانت تأتيهم الأنباء من إسبانيا حول الجوائز التى ترصدها الدولة لأكثر الأسر قدرة على الإنجاب .

(ب) تأثير وسائل الاتصال : ونخص بالذكر من بين هذه الوسائل الإذاعة والتليفزيون . ويلاحظ أننا لم نتناول هذين الجهازين الخطيرين من قبل فيما عرضناه من هذه التأملات التمهيدية ، ولكنهما سوف يحتلان مكاناً بارزاً من حديثنا فيما بعد . ويكفينا أن ننوه الآن بما يقومان به من توسيع مجال المعرفة أمام إنسان اليوم والوصول بها إلى مستوى يشمل عالمنا الأرضى كله ، ومن إعطاء إيقاع سريع لحياة الجماعات ، ومن تغيير جذرى لأساليب هذه الحياة سواء على المستوى الجماعى أو على المستوى الفردى . وأعتقد أن هذا النفوذ الهائل سواء من ناحية الاتساع أو من ناحية العمق الذى يباشره هذان الجهازان على نفوس البشر يجعلهما اليوم بحق « أخطر ظاهرة اجتماعية فى حياة الإنسانية » .

(جـ) الهجرة من الريف : ظاهرة هجرة المزارعين من الريف إلى المراكز الحضرية تؤدى إلى مشاكل بالغة الخطر ، نحس بها اليوم ، وسيزداد إحساسنا بها فى المستقبل ، فهى تعنى انتقال جماعات بشرية كبيرة من بيئاتها الأصلية إلى بيئات جديدة ترى فيها عبئاً ثقيلاً لا يحتمل من جميع الوجوه . وهذا الانتقال من الريف إلى المدينة يعنى أيضاً بالنسبة للمهاجرين مفهوماً جديداً للزمان والمكان . على أن طراز التصنيع الذى كان سائداً حتى اليوم والذى ظل أساساً للهجرة من الريف قد تغير الآن إذ تجاوزه التطور الحديث ، فالاعتداد اليوم ليس بالإنسان « المنتج » وإنما بالإنسان « المبدع » وهذا المفهوم الجديد هو الذى يسود الآن مجال الصناعة بشكل مطرد سريع . وفى هذا الانتقال إلى جو أفضل مواكب للقدرة الإبداعية وللكفاءة الفردية ينبغى أيضاً أن نتجنب استئثار الأغنياء بمزايا المفهوم الجديد على حساب الفقراء . نعم ، ففى هذه اللحظات التى تتنحى فيها أخيراً أذرع الرجال عن مكانها وتتركه لأدمغتهم والتى لم تعد المجتمعات البشرية فيها تفرغ جهودها فى الأنشطة الروتينية البليدة لكى تتجه إلى ما يتميز به الإنسان باعتباره « إنساناً » : أى الإعلام والتأهيل والمعرفة ــ نقول : فى هذه اللحظات يجب ألا نسمح بأى شكل ومهما بذلنا من جهد بأن يؤدى هذا التغير الجديد منذ البداية إلى أن يستمر اختلال التوازن بين طبقات البشر ، وهو الاختلال الذى نعانى منه اليوم ، فيجعل منهم

طائفة مستفيدة من كل الخيرات وطائفة أخرى لا تجنى إلا المعاناة والشقاء . فالمكتشفات العلمية والتكنولوجية الجديدة ــ بما فيها سيل المعلومات والقدرة على انتقاء الصالح منها ــ ينبغى أن تكون موجهة « لخدمة الجماهير العامة ولتأهيل الإنسان وزيادة قدراته » * .

(د) تلوث الغلاف الجوى الحيوى : مشكلة تلوث الغلاف الجوى الحيوى هى المشكلة الناتجة عما يدعى « التقدم » ، وقد سلفت الإشارة إليها ، وإذا لم نتداركها فإنها ستخرج بالتدريج عن نطاق سيطرة الإنسان .

(هـ) سباق التسلح : قدرت الأجهزة الدولية المتخصصة ما أنفق فى العالم على السلاح خلال سنة واحدة (١٩٧٤) بمبلغ يصل إلى ٢١٠ ٠٠٠ مليون دولار ، أى ما يعادل عشرين ضعفاً كل ما أنفق فى المعونات المقدمة للبلاد النامية . والرقم المذكور فى تزايد مستمر على مدى السنوات التالية . فإذا تأملنا هذه الأرقام استطعنا أن نقدر لا مدى التبذير الهائل الذى يعنيه سعار التسليح فحسب ، بل كذلك الخطر الرهيب الذى يمكن أن يفجره مثل هذا الإنفاق ، ثم ما يقتضيه من إهمال كثير من أعمال التعمير والتنمية التى يضحى بها من أجل شراء السلاح . وفى نفس السنة المذكورة بلغ ما أنفقه العالم على الأبحاث العلمية فى خدمة المجهود الحربى ٢٥ ٠٠٠ مليون دولار ، أى أربعة أمثال ما أنفق على الأبحاث الطبية مثلاً . وفى هذه اللحظات يمكن أن يقدر ما ينفق فى العالم على السلاح ــ كما سبق أن أوضحت ــ بمليون دولار فى الدقيقة . وليست هناك بوادر تشير إلى أن هذه الأرقام تتجه إلى الانخفاض .

(و) هناك أمثلة أخرى معينة على ما أشرنا إليه من ظواهر كالقدر المحتوم الذى لا سبيل إلى رده أو ظواهر فى طريقها إلى التحول إلى مثل ذلك . ومنها : الأمراض وسوء التغذية ، والإسراف فى تناول المشروبات الكحولية ، وإدمان المخدرات وغيرها ، وكلها آفات يمكن أن تؤدى إلى عاهات عقلية ونفسية دائمة . ولو أننا نظرنا إلى الوضع الحالى للمعارف العلمية فإن عدداً ليس بالقليل من بين هذه المشاكل يمكن تجنبه الآن ، والبعض الآخر يمكن حله فى المستقبل ، وإن كان ذلك يبدو متعذر التحقق فى الوقت الحاضر فإنه ليس بهذا القدر من التعذر إذا وضعنا فى حسابنا

* عبارة قالها العالم سرفان شرايبر Serván Schreiber .

المستوى الذى وصل إليه الإنسان فى مجال معرفة الطبيعة ومعرفة نفسه .

وأما الظواهر التى ذكرنا أنها تبدو قدراً لا سبيل إلى رده فإنه فيما يتعلق بطبيعة الأرض يجب أن نحذر من الاستهلاك غير المسئول للموارد المعدنية ، وبعض هذه الموارد ذو عمر افتراضى قصير نسبياً . وهذا فضلاً عن مظاهر أخرى جديرة بالمناقشة تتعلق بتوزيع استغلال تلك الموارد واستخدامها . وحتى إذا تم اتخاذ إجراءات تؤدى إلى تصحيح بعض هذه الأوضاع الخاطئة فإن اختلال التوازن سوف يستمر على كل حال ، حتى إننا لن نبلغ سنة ٢٠٠٠ إلا ونجد أن ٢٥ فى المائة من سكان العالم يستهلكون ٧٥ فى المائة من تلك الموارد .

(ز) من المشاكل الرئيسية التى تواجهنا اليوم القدرة على الحكم وإدارة الدولة فى عالم يتسم بما ذكرناه من خصائص ، وعلى جانب عظيم من التعقد ومن تلاحق الأحداث ومنها الكثير مما هو غير متوقع . كل هذا يقتضى قدراً عظيماً من الخيال والقدرة على التصرف من أجل طرح تصورات جديدة ــ حتى فى المفاهيم والأيديولوجيات ــ يمكن أن يترتب عليها التمهيد لمرحلة انتقالية من « الإنسان المنتج » إلى « الإنسان المبدع » .

٢

الآفاق الجديدة

حينما يفطن الإنسان إلى وجوه القصور التى تثبتها حقائق العلوم فى قدراته إزاء إمكاناته العظيمة فإنه لا يلبث أن يدركه اليأس والتخاذل ويشعر بأن أجيال الشباب القادمة ستعيش بلا أمل وبلا مستقبل . ذلك أن كل شىء كان يوهم الإنسان بأنه هو مركز الكون ، ولكن بغير ضمان لتأكيد الدور الإيجابى لقيم الروح فى حياته . ومن هنا كان علينا أن نستعيد هذه القيم ، فربما كان الفردوس المفقود الذى نبحث عنه ليس إلا عالم الروح .

من التكنولوجيا إلى اليأس

الحديث هنا عن ظاهرة نراها تنمو وتبدو واضحة للعيان : تلك هى الانتقال المفاجىء وغير المنتظر من الشعور بالفرح والثقة فيما أدركه تقدم التكنولوجيا إلى الإحساس أولاً بفقدان الثقة ، ثم بعد ذلك خيبة الأمل واليأس . وهكذا كلما تكاثرت معارف الإنسان والقدرات التكنيكية المنبثقة عنها ارتفعت معها فى نفس الوقت درجة إحساسه

بعدم الرضا واشتد شعوره بأنه أصبح أداة توجهها من بعيد مراكز قوة تفرض سيطرتها عليه . إن سيل المعلومات ــ على المستوى المهنى والفردى ــ قد اشتد تدفقه حتى جاوز قدرة الإنسان على تمثله واستيعابه ، فأصبح يحس كأنه غريق فى أمواجه ، وهكذا يعود بشكل قد لا يلحظ وقد فقد الحساسية ، حينها لاحظ أن قدرته على توجيه ما يجرى حوله من أحداث تتناقص يوماً بعد يوم . وهذا على الرغم من أنه على وعى بأن العلم والتكنولوجيا قد ساهما فى زيادة قدرته على مكافحة المرض حتى أصبح متوسط عمر الفرد اليوم أعلى مما كان من قبل ، وعلى مضاعفة إمكانياته فى ميدان إنتاج المواد الغذائية وحفظها ، وعلى قدرته على استكشاف مصادر جديدة للطاقة وتخزينها .

غير أن الإنسان يدرك أيضاً الحقائق التى يكشف عنها الوجه الآخر للعملة . وهى أنه على الرغم من تقدم العلم والتكنولوجيا فإن كل يوم يمر يزيد الإنسان اقتناعاً بأن العالم ماض فى طريق من التدهور المتزايد ، بل ربما كان هذا التدهور نفسه نتيجة لذلك التقدم العلمى والتكنولوجى . فالغلاف الجوى الحيوى من حوله يزداد تلوثاً بحيث تتحول البيئة بشكل تدريجى إلى مكان غير صالح للسكنى ، وهو يرى كيف تبرز أمامه تلك الحقيقة البشعة وهى إمكان قيام مواجهة بين القوى الكبيرة على مستوى عالمى ، والمواجهة فى مثل هذه الحال تعنى تدميراً محققاً للكون كله ، ويلاحظ أن كل البلاد ، بل كل فرد ، معرضة للأخطار الناجمة عن هذا التقدم العلمى الجامح بلا حدود . هذا التقدم الذى لا ينتفع بخيراته ومزاياه إلا عدد قليل من البشر .

إن منجزات الإنسان فى ميادين الصحة والغذاء والإعلام ووسائل الاتصال وغيرها حقيقة لا تنكر وهى تمثل ثمرة رائعة للتقدم العلمى الذى أحرز فى العقود الأخيرة ، وإزاء هذه المنجزات يقف الإنسان ــ كل إنسان ــ وقد تملكه شعور بالإعجاب والفخر لما حققته طاقته الروحية ، ولكنه شعور يمازجه الذعر الشديد . . .

وقد عبر عن هذين الشعورين المتناقضين جون موس John Moss فى كتابه « الثورة العلمية » ، فكان موفقاً فى تحليل النهضة العلمية وما تبعها من تطبيق متسرع وناقص وخاطىء ، وذلك إذ يقول : « إن المدن أصبحت الآن غريقة فى سيل من المركبات الخاصة التى لا يمكن التحكم السليم فى سيرها ، هذا بينما تمثل أحزمة الفقر

المحيطة بها عاراً ووصمة فى جبينها ، مع ما يحيط بها من أنهار وأجواء ملوثة . وهذا فى النهاية هو النتيجة المحتومة للتطبيق الخاطىء للعلم ، وأكاد أقول لغياب التطبيق من الأساس . . . » .

ولا يقتصر الخطر على الجو المحيط بالإنسان ، بل إنه يتهدد حياة الإنسان فى جوه العائلى الحميم . فإن أوجه التقدم فى طب الأعصاب وعلم النفس وعلم الأخلاق توفر بالفعل إمكانات إيجابية عظيمة بالنسبة لجانبى الطب والدراسات الاجتماعية ، ولكنها تكشف فى الوقت نفسه عن الخطر الذى يتعرض له الإنسان حينما يصبح أداة لتشكيل شخصيته والتلاعب بها من قبل جهات خارجية . ويزيد هذا الخطر ما ابتكرناه من وسائل تلهينا عن أنفسنا وتغرينا بالهروب من مشاكلنا حتى كأننا نحن المقصودون بكلمات شاعرنا ميجيل إيرنانديث Miguel Hernández : « إننى أرانى هارباً من نفسى فى الوقت الذى أجدنى فيه معها . . . » .

والآن ، إذا صحت نيتنا على أن نستأصل الجوع والفقر والمرض والجهل فإنه لابد من جهد يبذل على مستوى عالمى . . . جهد يرتكز على التضامن بين الجميع وعلى قوة الخيال اللازم لإيجاد صيغ جديدة للعمل أو تكييف الصيغ القديمة لكى تتلاءم مع الواقع الجديد حتى نتمكن من تصحيح الاتجاهات الحالية وتضييق الفجوات بين المستويات المتباينة والعمل بشكل تدريجى للوصول إلى تقارب يسمح بالتخفيف من حدة التوتر القائم الآن . ينبغى علينا أن نبحث عن نظام دولى جديد . غير أننا بوجه عام نفتقر إلى القدرة وإلى الوقت اللازمين لتخطيط مستقبل للبشرية أكثر اتساقاً وأبعد عن العدوانية ، حيث يستطيع الإنسان أن يمارس حريته باستمرار وأن يكون قادراً على الاختيار بين البدائل المختلفة بغير ضغط ولا توجيه ، وأن يتمكن من التفكير بنفسه وحول نفسه . وأود أن أبدى هنا ملاحظة وهى أن القدرة على التأمل وعلى الفلسفة لم تواكب التقدم فى ميدان العلم والتكنولوجيا . فقد خلق الإنسان حول نفسه عالماً صناعياً هو الذى يطبق اليوم على أنفاسه . وإيقاع الحياة اليوم يبعث فينا شعوراً بالدوار ، والفراغ ، وبأن كل شىء قصير العمر مشرف على الزوال ، وكل حل جديد نهتدى إليه يولد فى طياته مشاكل جديدة ، لأن حياتنا الاجتماعية والفردية تسير على نسق بالغ السرعة يشعر بأننا نعيش دائماً مرحلة انتقالية ذات سمات لا يمكن أن تتكرر . ولهذا فليست هناك حلول نهائية حاسمة ، وكل ما نحققه يبدو تكيفاً جديداً مع ظروف كل يوم .

الطيران ضد التيار

دورة الاستهلاك المتصاعد الذى انغمست فيه مجتمعاتنا لها حد تنتهى عنده ، ويبدو أننا قاربنا الوصول إلى هذا الحد . وعلينا أن نعود بأبصارنا ــ وليس ذلك فقط من أجل روح التعاطف الإنسانى الذى ينبغى أن يسود ــ إلى تلك الحدود التى لا نمل الحديث عنها : الصحة والغذاء والثقافة . . . هذه الحاجات الأساسية للإنسان التى لابد من الاعتراف بها بصفتها أولويات تحتل المكان الأول من اهتمامنا .

وأمام هذا الوضع البالغ التعقيد نرى أنفسنا مخلدين إلى التخاذل واليأس والانهزامية والخوف من اتخاذ القرار بدلاً من التسلح بروح العزيمة القادرة على تغيير المسار والكشف عن أولئك الذين يحتفظون بسلطة القيادة ويتشبثون بالسير فى الاتجاه الخاطىء ، وفى الوقت الذى نرى أنفسنا فيه فى أمس الحاجة إلى التخفيف من حدة التوتر من أجل تعايش سلمى حقيقى إذا بنا نرانا مغرقين فى سيل من المخاوف والقلق والعنف الذى لا يعرف الحدود والعدوان الذى يرتكز على مجرد القوة . ونحن نشهد بالفعل فى البلاد التى تسودها الديمقراطية كيف تصطدم ممارسة السلطة بعقبات لا حصر لها حتى كأن الإرهاب والجريمة والانحلال الخلقى لوازم طبيعية مرافقة للحرية لا تنفصل عنها . وبهذا لا نستطيع أن نعيش حياة فيها من الاستقرار والسكينة ما يسمح بالتفكير الهادىء فى حلول جديدة . ولكنا لا نستطيع العيش بغير أن تتوافر لدينا الشجاعة اللازمة لإقرار المفاهيم الجديدة . . . هذه الشجاعة التى تمكننا من إعلان اختلافنا مع الآراء السائدة ومن محاولة الإصلاح ومن مقاومة التيار والطيران فى عكس اتجاهه . ومثل هذا الموقف لا ينبغى أن يظل محصوراً فى عدد محدود من المفكرين وإنما ينبغى أن يمتد إلى المجتمع كله ، ومن هنا يتحول إلى مطلب للشعوب ترغم من يحكمون باسمها على تلبيته والانصياع له .

النظام الدولى الجديد الذى نطالب به يجب أن يكون هو البديل للوضع الحالى والأمل الذى يتعلق به كل البشر . وحتى نصل إلى تحقيقه لابد من مساهمة الشباب فى صياغته بما جبلوا عليه من حماسة وعزم . وهناك أغنية يرددها الرعاة فى مروج الأرجنتين تقول : « لقد علمتك كيف تطير ، ولكن ليس من واجبى أن أعلمك كيف تواصل الطيران » . إن المستقبل أمانة فى عقول الشباب وأذرعهم . . . هؤلاء الشباب الذين أهداهم آوريليو بيتشى Aurelio Peccei كتابه حول « القيمة الإنسانية » قائلاً فى

إهدائه : « إلى أبنائى ، وإلى أبنائهم ، وإلى جميع الشباب ، حتى يدركوا ضرورة أن يكونوا خيراً منا » .

وبغير الشباب لا يمكن أن نصحح مسار الاتجاهات الحالية ولا التوجه نحو آفاق جديدة ، فنحن لا نستطيع ، بل ولا ينبغى لنا أن نحاول رسم صورة لمستقبل هو ملك خالص لهم .

لقد نشر تيلار دى شاردان Teilhard de Chardin فى سنة ١٩٤٨ بحثاً بعنوان « اتجاهات المستقبل وشروطه » كان محوره هذا التساؤل : « فى هذه السرعة المسعورة نحو التقدم . . . ألسنا نقوم بإحراق احتياطينا من القدرات البشرية ؟ حتى إن تقدمنا قد يصل غداً إلى حد يتوقف فيه لأنه لن يجد ما يزوده بالغذاء الكافى . . . ومع هذا فنحن نرى سكان العالم يتزايدون بشكل مذهل والأرض الصالحة للزراعة تدمر فى كل مكان . . . لنكن على حذر ولنذكر أن أقدامنا مازالت مخلوقة من طين . . . » .

وقد مضت سنوات بل عشرات من السنين منذ نشرت هذه الكلمات ، ومع ذلك فالحال باقية على ما كانت عليه . بل إن الوضع أخطر ، فقدرة الإنسان على الإنجاز كبيرة ولكن التى ظلت ضعيفة هشة هى الوسائل التى يستطيع أن ينظم بها هذه القدرة ويتحكم فيها . صحيح أن هناك بوادر من رد الفعل المطلوب شرعت فى الظهور ، وصحيح أن الإنسان ـــ سواء بحكم تعاطفه مع أمثاله من البشر أو حتى بحكم أنانيته وحرصه على مصالحه الخاصة ـــ قد شرع إدراك خطر التقدم العلمى الذى يمكن أن ينتهى إلى اجتياحه هو وذريته . وصحيح أن علماء كثيرين بل وعدداً من الحكام يفطنون الآن إلى ما يتهدد البشرية من أخطار وأنهم يوجهون جهودهم إلى معالجة الوجه الآخر للتقدم العلمى ، ويجتهدون فى رسم تصور صحيح للمستقبل ، ووضع نسق للأولويات ، حتى يصبح الإنسان كائناً أهم من مجرد قطعة فى تلك الآلة الهائلة التى تقوم بالإنتاج والاستهلاك . نعم ، كل ذلك صحيح ولكنه لايزال غير كاف .

طبيعة غير طبيعية

استطاع الإنسان على طول مسيرته فى التعامل مع الطبيعة أن يستكشف الكثير من خصائصها وقوانينها وآلياتها مما سمح له بأن يستنبط عدداً لا حصر له من المواد التركيبية

أو الصناعية ــ إلى حد وصل معه إلى أن يحيط نفسه بجو كامل من هذه المواد ــ كما مكنه ذلك من تحسين وسائل المواصلات فاستطاع أن ينتقل من مكان إلى مكان بسرعة هائلة ، ومن إحراز تقدم عظيم فى مجال الاستكشاف انتهى به إلى اختراق الفضاء ، وهكذا أصبح فى متناول يد الإنسان أن يقوم بتجارب بالغة الخطر وذات نتائج لا يمكن التنبؤ بعواقبها على البشرية (ولأضرب عليها مثلاً : تحويل أجسام سليمة لا تتسبب فى أى مرض إلى أجسام مسببة لمرض السرطان) . واستطاع الإنسان كذلك باستخدام وسائل تحليلية هائلة القدرة أن يكشف كثيراً من أسرار الفضاء الكونى ، وعن طريق موجات بالغة الصغر تمكن من تخيل الظروف التى نشأت فيها الحياة على سطح الأرض . وهكذا يتحرى الإنسان الحقيقة حول أصوله ، وحول الفضاء اللانهائى ، ويطرح نتيجة لذلك مشكلة وحدته فى هذا الكون الكبير . . . غير أن المجال الذى يتحرك فيه يظل بشكل حتمى هو مجاله الأرضى ، ذلك المجال الذى لايزال الإنسان يقحم عليه عناصر كثيرة غير طبيعية . . . عناصر من صنعه هو . . . وتترتب على ذلك آثار عميقة فى كيانه النفسى . لقد ظل الإنسان حتى ماض قريب طرفاً فى الحوار مع الطبيعة المتاحة له والمحيطة به ، غير أنه الآن يعيش فى طبيعة تتحول بالتدريج إلى شىء صناعى . وهكذا يصبح غارقاً فى عالم من صنعه هو . . . هذا العالم الذى كان يبدو غاية لطموحاته ، ولكنه يمكن أن يتحول إلى نهاية لوجوده .

ترى هل يستطيع الإنسان أن يضع برنامجاً لاستخدام ملائم لما توافر لديه من معارف وما بين يديه من موارد طبيعية ، ومن تكنولوجيا أم أن ذلك يبدو أكبر من قدراته المادية والعقلية ؟ إن الإنسانية هى التى تنظم الحياة وعليها أن تقيم تصوراً لمستقبل البيئة التى تعيش فيها . ولهذا فإن التخطيط المتسق الملائم لا يمكن أن ينسجم مع ما يقال عن الحتمية الصارمة للقوانين البيولوجية (وقد تبين أن هذه القوانين ليست من الصرامة كما كان يعتقد) . هذه القوانين التى يراد تطبيقها على شىء بالغ التعقيد مثل السلوك الإنسانى . لقد كان مونود Monod يرى أن هناك عاملين طبيعيين يحددان السلوك البشرى هما : الصدفة والحاجة ، والإنسان تبعاً لذلك ليس إلا ظاهرة من ظواهر الطبيعة ، وبهذا استبعد تأثير الإنسان والتاريخ (وهما عاملان يعدان أساسيين فى الفلسفة الوضعية) . ويرى هذا العالم الفرنسى المتخصص فى الكيمياء الحيوية أن الضمير الجماعى لا يقتضى الحرية بالضرورة . ولهذا فإن الإنسان لا يملك المبادرة ، وإنما هو

نتيجة للصدفة البحتة . ومع ذلك فإن مونود لا يلبث أن يتناقض فى كتابه مع هذه النظرية على الأقل فيما يتعلق بشخصه هو ، إذ أن مجرد تأليفه للكتاب ـ لأى كتاب ـ يقتضى وجود مبادرة وتخطيط لمشروع وتحديد هدف معين . . .

فإذا سلمنا بأن الإنسان يستطيع بإرادته الحرة أن يحدد خطاً لسلوكه وخطة لعمله أو على الأقل يستطيع أن يحاول تغيير مجرى الأحداث فإنه يتبادر إلى أذهاننا هذا التساؤل : هل هو قادر على تصحيح الاتجاه الحالى المخرب للطبيعة ؟ وهل فى وسعه الحفاظ على الغلاف الجوى الحيوى ويكيف حياته فى هذا المحيط الذى يفقد بالتدريج كل يوم المزيد من عناصره الطبيعية على حين تتزايد فيه العناصر الصناعية ؟ لقد استطاع فرنر هايسمبرج Werner Heisemberg أن يلخص بشكل رائع مدى تدخل الإنسان فى خلق بيئة مصطنعة جديدة تحل محل البيئة الطبيعية فى هذه العبارة : « نحن فى كل مكان نستخدم آلات وأجهزة فى حياتنا اليومية ، والطعام الذى نأكله هو من إعداد الآلات ، والمشاهد التى تحيط بنا قد تحورت وتغيرت إذ أصبحت من صنع يد الإنسان . وأينما تحركنا رأينا أنفسنا نصطدم دائماً بكيانات من صنع البشر ، حتى إنه يمكن القول ـ إلى درجة لا تبعد عن الصواب ـ إننا لا نرى أنفسنا مع الطبيعة ، وإنما نرانا مع أنفسنا » .

تجريد الإنسان من إنسانيته

ربما كان أفظع ما تقدمه صورة حضارتنا الحالية هو ما يمكن أن نسميه « ميكنة الإنسان » أى تحويله إلى مجرد آلة . فنحن نرى أنفسنا ـ بشكل تدريجى قد لا يكون ملحوظاً ـ وقد تحولنا إلى قطع أو تروس فى جهاز هائل . وهذه هى المفارقة الضخمة التى نواجهها فى لحظاتنا الحاضرة : وهى أننا بعد أن توافرت لدينا كل الوسائل لحرية الانتقال إلى أبعد المسافات ، والقدرة على الهروب إذا بنا نجد أنفسنا فى ربقة أسر لم تعرفه البشرية من قبل ، فنحن نتحرك فى شباك هذا العالم الذى صنعته أيدينا ، خاضعين لبرودة « الروتين » الرتيب الصارم الذى يعد علينا الساعات عداً . والغريب أيضاً أنه كلما تراكم على كاهلنا سيل المعلومات القادمة من كل مكان إذا بنا فى هذه اللحظات بالذات نحس بالوحدة القاتلة وبفقدان التواصل الإنسانى .

ذلك أن التقدم التكنولوجى يقتضى فقد الإنسان لحريته الفردية وتحويله إلى جزىء صغير فى محصلة العمل الجماعى . وإذا لم نحاول تعديل هذا الاتجاه فالذى نخشاه هو أن تترسخ صفة الإنسان الذى لم يعد إلا ترساً فى الآلة الهائلة التى تبلغ من الضخامة بحيث لا يستطيع أحد أن يحيط بحجمها ولا أبعادها ، وهكذا نرى أنفسنا وقد أصبح كل فرد منا يعمل ويتصرف فى الحياة ويتخذ قراراته لا من منطلق إرادة حرة وإنما طبقاً لما تمليه عليه قواعد الطبيعة الجماعية ، وكأنه أصبح قادوساً فى ساقية هائلة تدور بغير توقف ، فهو لا يفكر بنفسه أو لنفسه ولا يستطيع التخلص من ربقة ذلك الإسار ، مادام عبداً لتلك « الوظيفية » التى سيطرت على كل شىء فى حياته ، وذلك أن الجماعية التكنيكية تستلزم خضوع الفرد لدور وظيفى يؤديه فى الحياة ولا يستطيع منه فكاكاً ، وهذا الدور هو الذى يكتم أنفاسه ويبتلع كيانه ويجرده من إنسانيته .

وحينما يعمد إنسان اليوم إلى تحليل المقومات التى ينبغى أن يقيم عليها أساس مستقبل أفضل وأقرب إلى الوضع الصحيح . . . مستقبل يسيطر فيه على التقدم بدلاً من أن يكون عبداً له ــ نقول إن إنسان اليوم يجب أن يطرح على نفسه هذا التساؤل : ما الذى عليه أن يفعل ؟ بل وأهم من ذلك : ما الذى عليه ألا يفعل ؟ وهذا التساؤل واحد من أهم التحديات التى تواجهنا فى عصرنا الحاضر على حد عبارة لروزنبليث Rosenblith ، هذا إلى جانب أمر آخر : هو تكييف سمات مجتمعنا الحالى الذى يمكن أن نسميه « مجتمع ما بعد الطفرة الصناعية » لقدرات العقل البشرى ، أو بتعبير آخر « تحكم العقل فى الصناعة لا تحكم الصناعة فى العقل » ، وعلينا ألا نهمل مسألة تجديد العلم والتكنولوجيا ، وذلك على أساس من إعادة النظر والتقويم النقدى لنتائج التقدم الفكرى ومنجزاته ، حتى نستطيع أن نميز بين ما هو ممكن التحقق من الناحية التكنيكية وبين ما هو مرغوب فيه أو على الأقل مقبول من الناحية الاجتماعية .

وإنما نقول ذلك لأننا نرى أن هناك أشياء كثيرة ممكنة التحقق ، ولكنها ليست مرغوبة من الناحية الاجتماعية ، بل قد تكون مرفوضة من وجهة النظر الخلقية . فهل فى وسع الإنسان أن يتجنب مثل هذه الأشياء ؟ هل يستطيع أن يتغلب على إغراء ما تؤهله قدراته لصنعه أو استخدامه خضوعاً لعوامل أخرى بعيدة عن الكفاءة والوظيفية ووفرة الإنتاج ؟ جواب هذا السؤال فى اعتقادى أن ذلك ممكن بغير شك . فالشىء الذى ترفضه مبادىء الأخلاق ينبغى ألا يخرج إلى حيز الوجود حتى ولو كان ممكناً من الناحية التكنيكية .

وهذا الميدان بالذات ــ ميدان الأخلاق ــ هو الذى يجب أن تتخذ فيه أصعب القرارات وأكثرها إثارة للجدل والمناقشة .

الوقت لم يفتنا بعد

« فى أى لحظة يمكن للساعة المائية أن تدع القطرة الأخيرة تنحـدر »

خورخى لويس بورخيس : « المتآمرون »

إن مشكلة التنمية تقتضى من الآن تدبراً عميقاً للعواقب الناجمة عنها ، وتتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات التى تؤهل لتوجيه التنمية فى الطريق الصحيح . وفى التقرير الذى أعده خبراء « معهد مساشوستس التكنولوجى Massachusstes Institute of Technology » حول الحـدود التى ينبغى أن تنتهى إليهـا التنمية تحذير واضـح من الأخطار المترتبة على عدم الوعى السليم بالنتائج المتوقعة للتنمية ، إذ يقول هذا التقرير فى إحدى فقراته : « لايزال من الممكن اليوم تعديل اتجاهات النمو وتحديد شروط جديدة للاستقـرار البيئى والاقتصـادى » . ويعـرف التقـرير التوازن الشامل بأنه ذلك الذى يستطيع فيه كل فرد أن يسد حاجاته المادية الأساسية ، ويتمتع فيه بفرص متكافئة مع ما يتاح لغيره حتى يتمكن من تحقيق ذاته واستغلال كل طاقاته البشرية .

والتساؤل الذى يطرحه جورج بجت George Pigt هو ما إذا كانت حماية البيئة أمراً لا يقتصر فى الحقيقة باعتباره مشكلة على مجرد الشك فيما إذا كانت لاتزال هناك ضمانات لبقاء الجنس البشرى واستمرار حياته على سطح هذه الكرة الأرضية أو أن الوقت قد فات لتوفير مثل هذه الضمانات . وذلك لأنه كلما زادت طاقات الإنسان زادت معها وبنفس القدر وجوه قصوره وعجزه . وكل ما يتوفر لديه من معلومات وحقائق تكشف له عن المدى الهائل الذى يمكن أن توصله إليه طاقاته الهائلة يطلعه فى الوقت نفسه على ما يتجاوز هذه الطاقات بشكل مطلق (مثل استكشاف بعض الكواكب المرئية أو المحسوس بها ، إلا أنها تقع على مسافات بالغة البعد بحيث لا تصل قدرة الإنسان إلى تعرفها) .

ومن ناحية أخـرى علينـا أن نعود إلى الإلحاح على هذه الحقيقة : وهى أنه كلما ارتفع

مستوى المعرفة التكنولوجية ازداد إحساس الإنسان بضآلة شأنه وبانحسار شخصيته الفردية إزاء الزحف الجماعي . وهذه مشكلة معقدة طرحها سولتستنس Solzhenitsin في هذه العبارة : « لقد تحولت الإنسانية خلال العقود الأخيرة من هذا القرن إلى جماعة واحدة . . . جماعة هي مصدر في الوقت نفسه لمزيد من الثقة ومن الشعور بالخطر . فما يقع بين طائفة من هذه الجماعة من تفاهم أو تصادم لا يلبث بسرعة فائقة أن ينتقل إلى طوائف أخرى . وفي كل يوم تنهال علينا سيول من الأحداث ولكن كل ما يقع بعيداً عنا وكل ما لا يطرق بابنا بشكل مباشر أو يهدد مصالحنا فإننا نعتبره شيئاً لا بأس باحتماله أو قبوله ، حتى ولو كانت تلك الأحداث تمثل أنين الملايين من الضحايا وصرخاتهم المختنقة إزاء ما يقاسونه من الظلم والتنكيل والعذاب . ترى من الذي يستطيع توجيه غضب الإنسانية واحتجاجها نحو ما هو أقسى وأفظع لا ما هو أقرب وأكثر مساساً بمصالحنا ؟ » .

وإزاء هذا الموقف الجديد الذي نجم عن المكتشفات العلمية الجديدة كثيراً ما يطرح البعض هذا التساؤل : هل من المفيد أن نواصل البحث من أجل المزيد من منجزات العلم ؟ أيستحق العناء المضي في هذا الطريق الذي ينتهي بنا إلى التشوش والقلق ؟ لقد سبق أن ذكرت أن من أهم ما يستحق أن نوليه تأملنا وتدبرنا مسألة ما ينبغي على الإنسان عمله وما ينبغي عليه تجنبه . والذي أراه هو أن واجبه هو المضي في الطريق ولكن مع الاضطلاع بما يحمله ذلك من تبعات . والحقيقة الواقعة هي أن الإنسان يعمل الآن على تغيير المجال الحيوي الذي يعيش فيه لا على التكيف معه والتكيف مع قدراته المحدودة . وليس هذا في الحقيقة شيئاً جديداً فقد بدأه الإنسان منذ وجد . . . منذ أن عرف كيف يغطي جسده بالثياب وكيف يحمي نفسه وكيف يستخدم أول آلة بدائية ، ولكن حجم التغيير الذي أدخله على الطبيعة وسرعة إيقاع هذا التغيير هما اللذان يبرزانه الآن في صورته الهائلة . على أن السؤال الذي يبعث الآن القلق في النفوس هو : هل يستطيع الإنسان بقدراته الحالية أن يشكل المستقبل كما يشكل الحاضر ؟ فالإنسان هو الآن سيد الحياة حقاً ، ولكنه ليس سيد حياته الخاصة ، ولا هو المتحكم في موته . وهذه الحقيقة هي التي تتولد عنها تساؤلات جوهرية .

وننتهي من هذا العرض إلى أن هناك شعوراً متزايداً بأن الإنسانية قد تجاهلت المظاهر السلبية للتقدم التكنولوجي أو لم تقومه حق التقويم . ورجل الشارع نفسه يبدأ الآن في التساؤل عن قيمة هذا التقدم التكنولوجي العظيم إذا لم يساهم في استئصال

ما يحيط به من شرور وتعاسة أو حتى فى تخفيف آثارها . . . هذا إذا لم يكن هو نفسه سبباً فى زيادتها وتفاقمها .

الإحساس الوجودى بالضجر

الخطر العظيم الذى نواجهه اليوم لا يكمن فقط فى تلوث البيئة التدريجى ، وإنما أيضاً فى « تلوث » عقل الإنسان . لقد فقدت الحياة جاذبيتها لأنه لم يعد هناك شىء غير عادى يلفت النظر بقوة . . . لم تعد هناك أسرار ! وهكذا وصلنا إلى ضرب من الضجر الوجودى . . . الضجر فى عالم فقد فيه الفرد ذاتيته وتحول الناس فيه إلى جماهير من القطعان . وليس هذا الوضع بغير شك أفقاً جميلاً يمكن أن يستهوى الشباب والأجيال الجديدة . وعلى الرغم مما يمارسه الشباب من مظاهر العنف ومما نتخذه حيال ذلك من محاولات لعلاج هذه المظاهر ــ وهى محاولات ساذجة نستخدم فيها صيغاً غير ملائمة بل وسيئة التأثير على السلوك الإنسانى ــ فإن الاستجابة لاتزال ضئيلة ورد الفعل ضعيفاً مشوشاً . وحول ذلك يقول الأستاذ هـ . أ . كريبس H. A. Krebs : « هناك حقيقة لها أهمية خاصة متصلة بالموقف الحالى للحضارة الغربية ، هى أن كل ما نعانيه اليوم يحدث بالذات فى الوقت الذى بلغنا فيه أفضل الأحوال فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى والظروف الملائمة للعمل والتمتع بالكثير من الخيرات المادية » . ذلك لأننا مازلنا نرفع شعارات بالية عفى عليها الزمن (مثل العمل بأى ثمن حتى ولو كان عملاً روتينياً رتيباً مؤدياً لفقد الإنسان لكرامته وإنسانيته ، ومثل حساب رقى الأمة بمتوسط دخل الفرد فيها بغير نظر إلى مدى سعادة الفرد أو إحساسه بالأمان وراحة البال) ، هذا على حين أننا طوينا شعارات أخرى مثل التقدم الأصيل الحقيقى ، ومبدأ حق الجميع فى التعليم والتأهيل ، وتجديد أساليب البحث العلمى والتكنولوجى . نحن نكافح فى سبيل الحفاظ على مجموعة من مصالحنا المباشرة فى إطارنا الضيق مستخدمين فى ذلك منهجيات اجتماعية واقتصادية لم تعد صالحة للتطبيق فى عصرنا الحاضر . ونفعل ذلك حتى ولو كان على حساب الكرامة . وبهذه الغشاوة على أبصارنا لن نستطيع أن نرى العالم فى جملته ، ولن نتمكن من مواجهة المشاكل ولا الاستجابة للتحديات . وأعود إلى الاستشهاد بعبارة

أخرى لسولتسنتسن : « عالمنا هذا عالم متحضر ، ولكنه متخاذل مفتقد للجرأة ، فهو عاجز عن مواجهة العنف الوحشى الذى نشهد اليوم مولده الجديد بوجهه البربرى السافر ، وكل ما لدينا إزاءه لا يعدو ابتسامات باهتة واستسلاماً ذليلاً . وذلك لأن أولئك الذين اتخذوا من غناهم ورخائهم المادى هدفهم الوحيد قد اختاروا السلبية والتراجع حتى يطيلوا أمد متعهم اليومية مهما كان الثمن ، متهربين من أثقال تبعاتهم . ولكن الحقيقة هى أن كل شىء يسير فى طريق خاطىء . وليس للكسل عاقبة إلا المرض » .

لابد إذا كنا جادين فى إصلاح أوضاع العالم من أن يكون لنا موقف واضح إزاء المشاكل ، موقف مبنى على التأمل والتفكير السليم . وأنا أذكر بهذه المناسبة أننى سألت يوماً أحد اليابانيين عن مهنته ، فكانت إجابته : « مهنتى هى التفكير ، وأنا أتقاضى مرتبى عن ذلك » . وفطنت حينئذ إلى هذه الحقيقة : « هنا يكمن سر نهضة اليابان ! » ، فهم يدفعون مرتبات مجزية للمتميزين فى كل مجال من مجالات العمل حتى ينقطعوا إلى « التفكير » ، إلى الإبداع . ونهضة اليابان المذهلة إنما قامت قبل كل شىء على المعرفة ، على التعليم ، على المبادرة الحرة التى يقوم بها المواطنون والتى سرعان ما تتبناها الدولة وتشجعها ، على توفير كوادر من الأفراد المتميزين فى كل ميدان من ميادين العمل تكفيهم الدولة كل حاجاتهم المادية حتى يفكروا من أجل أن يبتكروا وسائل وأساليب جديدة للنهوض بالعمل وتحسينه . وأعتقد أن هذا درس مفيد يحسن بالحضارة الغربية نفسها أن تتخذ منه نموذجاً يحتذى ، ويكفى أن نتأمل الثمار التى جنتها من هذا الأسلوب امبراطورية الشمس المشرقة . نعم . . . هذه دروس يقدمها الشرق لكى يتعلم منها الغرب . وإذا كان الطريق إلى الهدف طويلاً وشاقاً فإن النتائج واضحة باهرة . ولعل الأمريكيين قد لمحوا هذه الحقيقة حينما نقلوا مركز الثقل فى بلادهم من الشاطىء الشرقى المطل على المحيط الأطلنطى إلى الساحل الغربى المشرف على المحيط الهادى .

توجيه جديد للمعرفة

العلم . . . هل هو أداة لإقرار مبدأ المساواة بين البشر أو لتأكيد الفصل بينهم ؟ كان باليفسكى Palewsky يُعَرِّف العلم بأنه « أداة ثورية تستهدف الرقى بالبلاد ذات الحظ

الأقل من النمو » . ويضيف أوثانت U Thant إلى ذلك : « لقد بدأ إنسان اليوم فى الوعى بالأهمية العملية للعلم والتكنولوجيا فى تحقيق نموه الاقتصادى والاجتماعى . أما الآثار المدمرة للتقدم العلمى فليس من المتعذر تجنبها ، كما أن المنجزات المفيدة ينبغى أن تنعكس على حياتنا اليومية . إن العلم حينما يطبق على حياتنا العملية يمكن أن يصبح أعظم قوة تعين على رفع مستوى حياة البشر لو أننا اتخذنا لذلك الإجراء الملائم . غير أن الوزير البلجيكى تيو ليفيبر Theo Lefevre لا يتفق مع هذا الرأى المتفائل إذ يقول : « علينا أن نعترف بأن الهوة التى تفصل بين البلاد الصناعية المتقدمة وبلاد العالم الثالث تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم ، وذلك راجع بالذات إلى منجزات التقدم العلمى » .

والحقيقة أن تقدم المعارف وتطبيقاتها التكنولوجية قد بلغ حداً هائلاً من التضخم جعله يثقل كواهلنا وينسينا الوعى الجاد بخطورة المشاكل المتولدة عنه . ولست أشك فى أن ذلك التقدم العلمى بوجه عام هو واجب على الإنسان لا يمكنه أن يتخلى عنه ، كما أنه من ناحية أخرى تطور يسير فى خط متصاعد لا سبيل إلى الرجوع عنه . ولكن حتمية هذا التقدم فى جميع الميادين ـ بكل ما له من قوة وجاذبية جارفة وتحقيق لطموح الإنسان وسد لكثير من حاجاته ـ نقول إن حتمية هذا التقدم لا تمنعنا من طرح هذا التساؤل المزعج : هل نحن نسير فى الطريق الصحيح ؟ وهل من المفيد أن يواصل التقدم العلمى مسيرته فى الطريق الذى يسلكه فى الوقت الحاضر ؟ ألسنا نرى كيف يؤدى إلى تدمير الإنسان لنفسه ؟ ألا يسود هذا التقدم مفهوم سرعة الإنجاز على سلامة الاتجاه ؟

إن كل جديد فى ميدان المعرفة من الممكن أن يستخدم من أجل خير الإنسان ورفعته ، كما أنه يمكن أن يؤدى به إلى الانحطاط والتدنى . ومسئوليتنا هى أن نجتهد فى أن تستخدم المعارف استخداماً سليماً وذلك عن طريق الفكر المستقيم الواضح وبغير أن ننطلق من أحكام مسبقة . علينا أن نعيد النظر فى طريقة الاستخدام العملى للتقدم المعرفى . والبحث المستمر عن ألوان جديدة من المعارف لا يبرر أبداً أن نهمل منها ما سبق اكتسابه فى الماضى وأن نعرض عن استخدامها وتطبيقها بشكل عام على كل من يمكن أن يستفيدوا منها . وعلينا أن نضع أسساً لكى نتجه بإصرار وصدق عزيمة إلى تكنولوجيا تقوم على توفير الأمان لا على مجرد الإنجاز السريع ، إلى تكنولوجيا يمكن أن تقدم إعلاماً ملائماً ونشراً للمعارف التى تؤدى إلى رفع مستوى الإنسان فى مسكنه وفى عمران بلده وفى غذائه وفى الحفاظ على البيئة التى يعيش فيها ، وإلى تجنيبها أكبر قدر

من المعاناة . وهذه مسئولية اجتماعية تقع على كاهل الجميع (ولاسيما من أتيح لهم الحظ الأعظم من القوة والعلم) ، ولا ينبغى أن يتخلى عنها أحد متذرعاً بأى حجة . فليس من المقبول أن يصور الواجب المحتوم على أنه أمر مشكوك فيه أو قابل للأخذ والرد .

الحكمة قبل العلم

الحكمة هى تلك الوحدة البسيطة التى لا تتحقق إلا بعد التعامل مع جزئياتها المعقدة والتغلب عليها .

دنيس جوليه

وقد رأينا كيف ظهرت كلمة « مسئولية » وهو أمر لا مفر منه . ولكن هل من الممكن حقاً أن نوجه العالم بشكل مسئول إلى ذلك النظام الجديد ؟ هذا سؤال ينبغى أن يطرحه على نفسه كل إنسان أتيح له قدر متميز من المعرفة ومكان طليعى من القيادة الفكرية إزاء نفسه وإزاء الجماعة البشرية .

ولكن قبل كل شىء هل من الممكن إعداد صيغة عملية لتنظيم إنتاج المعلومات ؟ لقد أجاب على هذا السؤال العالم الأرجنتينى هوساى Houssay الفائز بجائزة نوبل إجابة موفقة فى معرض سؤال وُجِّه إليه حول « العلم التطبيقى » إذ قال : « ليس هناك ما يسمى علوماً تطبيقية ، وإنما هناك تطبيق للعلوم » . والذى نراه أن السيل الحالى من المكتشفات العلمية الجديدة لن يتوقف حتى ولو أوصت بذلك ضوابط أخلاقية لها وزنها وقيمتها فى الوقت الحاضر . ولهذا فلا أقل من أن نستخلص من البحث العلمى الذى يصعب التحكم فيه وتوجيهه ضوابط تسمح على نحو تدريجى بطرح مشاكل عالمنا فى مختلف المجالات . فإن الوعى الناضج بموقفنا الحالى وإدراك حقائقه هو أول شرط تتطلبه مواجهة حاضر الإنسان والإعداد لمستقبله . والاقتراب الملائم من المشاكل واتخاذ القرارات بشأنها يحتاجان إلى العلم والتكنولوجيا ، غير أن ذلك وحده ليس كافياً . وذلك لأن أولئك الذين سيتمكنون من رسم الطريق الصحيح مع توقى الأخطار القادمة لن يكونوا « العلماء » ، وإنما هم « الحكماء » .

وإذا كان التحكم فى إنتاج المعارف وتوجيهها أمراً غير ممكن من الناحية العملية فإن

الممكن هو « استخدام » هذه المعارف . وهذا مطلب أعتقد أننا جميعاً مطالبون بتحقيقه . فالذى ينبغى أن نسعى من أجله هو إعادة توجيه التطبيقات الملائمة للعلوم بحيث تتلاءم مع حاجات ساكنى عالمنا الأرضى .

مثل صواريخ الألعاب النارية

نحن إذن أمام نظرة جديدة إلى الكون ، إلى كوكبنا الأرضى ، إلى الإنسانية فى مجموعها وإلى كل فرد منا . إن هذا الفاتح الجديد . . . رجل الشمال (الفايكنج) الذى غزا الفضاء مستكشفاً كوكب المريخ لم يجد فيه الأرض الخصبة المترعة التى استطاع أن يجدها أسلافه الأسطوريون فى رحلتهم عبر المحيط إلى شطئان العالم الجديد . وهكذا نرى أن المجهود الرائع الذى أوصل رجال الشمال بزوارقهم الخفيفة ثم كريستوفر كولمبس بمراكبه الثلاث إلى القارة الأمريكية عبر المحيط كان أكثر توفيقاً وأحفل بالثمرات من جهد غزاة الفضاء الذين حققوا بمركباتهم الحديثة رحلتهم المذهلة فى أواخر القرن العشرين . أما المكتشفات التى وصل إليها الغزاة الأولون فإنها حملت العالم على طرح جديد لأوجه النشاط الإنسانى إذ أنها وسعت دائرة هذا النشاط ومدته إلى مجالات هائلة . وأما الآن فإن الإنسان قد أدرك أن واجبه الأول هو أن يقنع بتوجيه جهوده للعمل فى الدائرة التى تحددت فيها حياته ، أى على سطح هذا العالم الأرضى ، بغض النظر عما يمكن أن يوجد من عوالم أخرى مأهولة أو قابلة لأن تكون مأهولة إلا أنها تقع بعيداً عن متناول يده ، ومن هنا كان التطلع إليها جهداً ضائعاً لا يؤدى إلى شىء . . . علينا أن نقنع بالعودة إلى هذا الكوكب الأزرق الصغير المنتمى إلى المجموعة الشمسية والذى يسمى « الأرض » . فالفضاء كما تبين لنا لانهائى ، أما فضاؤنا نحن فهو محدود . ومن هنا يتعين علينا أن نحرص كل الحرص على ألا نفسده ، لأن سكان هذا المجال المحدود يتكاثرون كل يوم بلا انقطاع . والعالم يفقد بالتدريج صورته الطبيعية ، ولكن علينا أن نتعايش على أرض هذا العالم . وبقدر ما تمضى صورة العالم وطبيعته فى التغير ـ تتغير أيضاً نظرتنا إليه وتعاملنا معه ويتغير أيضاً الدور الذى ينبغى على كل فرد منا أن يؤديه على هذا المسرح الجديد .

وهنا تبرز تبعة الممثلين الواعين ــ أعنى الساكن الوحيد على رقعة الكرة الأرضية ــ فى الحفاظ على جودة العرض وسلامة المسرح .

وقد سبق أن أشرت إلى أن التطبيقات العلمية قد ركزت بشكل مبالغ فيه على الأهداف التى يترتب عليها إما التدمير أو إنتاج سلع ترفيهية كمالية ، والأسوأ من ذلك أن منتجى هذه السلع لم يلقوا بالاً بشكل كاف إلى تجنب ما يؤدى إلى « تآكل » البيئة وإفسادها ، مما يتسبب فيه إنتاج تلك السلع الاستهلاكية غير الضرورية وبغير مبررات كافية . لقد أبدى لنا العلم ــ تماماً كما حدث بالنسبة للقمر ــ وجهه الآخر ، وهو وجه لم يكن من السهل رؤية تقاسيمه إذ أن النور الباهر الذى كان يشعه الوجه الأول بفضل منجزاته الخرافية كان يعشى الأبصار ، وكانت هذه المنجزات تصور لنا العلم وكأنه الأداة السحرية التى تمكن الإنسان من سيادة العالم والسيطرة عليه . ولكن ما نراه الآن أشبه بما يحدث بعد إطلاق صواريخ الألعاب النارية ، فما إن تختفى خيوط الأضواء الملونة حتى يعم الظلام وتزداد الظلال القائمة قتامة وسواداً . وهكذا نرى كيف أصبحنا نفطن منذ سنوات إلى الآثار السلبية للمعارف العلمية ، وشرع الإحساس بذلك ينتشر بالتدريج فى كل مكان . صحيح أنه ليس هناك من ينكر الإمكانات الهائلة التى فجرها العلم ، ولكن كل يوم يمر يزيد الناس اقتناعاً بأن وسائل التدمير التى يوفرها العلم تفوق ما يقدمه من أجل خدمة الإنسان وتقويته وتخفيف المعاناة عنه ، وبأن العالم مهدد بأن يتحول إلى شظايا متطايرة لو تحولت أسلحة الردع التى اكتظ بها إلى أسلحة هجومية . ومما يزيد هذه الصورة سواداً وعىْ الناس العميق بأن هذه القدرة الهائلة على التدمير فى الحرب لا تقابلها قدرة العلم على الجانب المقابل أى على بناء السلام . ومع ذلك فإننا ونحن نتأمل اليوم ملايين وملايين من الرجال والنساء الذين يتساقطون ضحايا للجهل والمرض والجوع لا نرى فى هذه الصورة شيئاً غريباً مفزعاً ، بل تبدو لنا أمراً طبيعياً لا مفر منه ، وهذا هو أسوأ ما يصيب الإنسانية اليوم ، إذ أن هذا الوضع لا يهز مشاعرنا ، ولا يقض مضاجعنا ، بل كثيراً ما نعمد إلى تحليله باعتباره ظاهرة تستحق البحث ، ويدلى كل منا برأيه من وجهة نظره الخاصة ، ثم نشخص المرض ناسبين إياه إلى لون من ألوان الظلم الاجتماعى ، غير أننا لا نهرع إلى نجدة هؤلاء الضحايا ! . . هذه النجدة التى ينبغى أن تقتضى مراجعة وإعادة للنظر فى التطبيقات العلمية .

تحـدٍّ للخـيال

تساؤل طرحته من قبل إستيفانيا ألدابا ـ ليم Estefania Aldaba-Lim : « أى قيم يمكن أن تبقى محترمة مرعية فى عالم نجد فيه أبناءنا يواجهون فى حياتهم اليومية متطلبات كثيراً ما كانت تثقل آباءهم ؟ فى عالم يقبل فى استسلام غريب بل ويحافظ على نظام يقوم على التبذير السفيه من جانب بعض طوائف مجتمعه على حين يزداد الفقراء فقراً ؟ فى عالم نرى فيه جهود العلماء والمخترعين موجهة إلى تدمير حياة الإنسان بدلاً من تمكينه من البقاء ؟ » . نحن نرى أنفسنا اليوم إزاء عصر موشك على الأفول بحضارته وبالأيديولوجيتين اللتين كانتا أساساً لهذه الحضارة . أما آدم سميث Adam Smith وكارل ماركس Karl Marx فإنهما ينتميان إلى الماضى ، فهما نتاج لواقع تاريخى واجتماعى مضى الزمن به . وقد اجتهد كل منهما أن يقيم تصوراً لحاضرنا بما قدمه من نظريات ، ولكن هذه النظريات لم تعد صالحة لكى نرسم على أساسها مستقبل حياتنا ، فقد تغيرت بشكل جذرى الفروض والمقدمات التى على أساسها أقاما نظرياتهما . ونحن اليوم فى حاجة إلى ابتداع نموذج جديد للحياة يكون منطلقنا فى تصوره هو الواقع الذى نعيشه . ذلك لأننا أيضاً على مشارف عصر آخر يسوده نظام دولى جديد . ونحن لا نعنى بذلك مجرد وضع اقتصادى آخر ، وإنما هو نظام جديد يشمل جميع النواحى المختلفة : الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية . هو باختصار نظام جديد بكل المعايير ، يقوم فيه الاستقلال مقام التبعية ، وربما كان أصوب من مصطلح « الاستقلال » أن نستخدم مصطلح « التبعية المتبادلة » ، نظام يقوم على التضامن بين أعضاء الأسرة البشرية وبين الشعوب عوضاً عن الأساس الذى قام عليه النظام السابق ، وهو سيطرة البعض (الأقلية) على البعض الآخر (الأكثرية) .

ونحن على وعى كامل بأهمية العلم وقدرته على ضبط الآثار السلبية للعلم نفسه ومحاصرتها ، ولعلنا نكون أقرب إلى الصواب إذا قلنا الآثار السلبية لتطبيقات العلم . وحول ذلك يقول ستانوفنيك Stanovnik : « لم تكن المعرفة الإنسانية فى وقت من الأوقات أقدر منها الآن على أن تضع نفسها لا فى خدمة التدمير ، وإنما فى خدمة أهداف البناء والتعمير » .

والواجب هو أن نتصرف على أساس من التخيل ، ذلك لأنه من الضرورى أن يكون لدينا قدر كبير من الخيال حتى نحسن استخدام الموارد المتاحة بين أيدينا . وأنا

أعنى كل المـوارد ، بما فيهـا تلك التى ظلت على نحو تقليدى مدخرة للاستخدام فى أهداف أخرى . وعلينا أن نقيم تواصلاً بين المجالات المختلفة ، ولاسيما فى الحالات التى تتـطلب علاجـاً سريعـاً . وصفـة أخـرى ينبغى أن نتسلح بها وهى الإصرار الصـادق . . . الإصرار على أن نحـدث ذلـك التغيير بعـزيمـة لا تعـرف الضعف ولا التراجع ، حتى أمام تلك الأوضاع التى تبدو غير قابلة للتعديل ، ولو أنه لا يوجد أبداً وضع ثابت لا يقبل التعديل . وعلينا أن نعرف واقعنا ونعترف به ولا نخدع أنفسنا حولـه حتى نتمكن من تغييره . وهـذا الـواقـع يدل على أننـا مازلنـا نسير فى الطريق الخـاطىء . ولكنا لا نستطيع التسليم بأن ما بين أيدينا من موارد لا يسمح بأن نعدل المسار فنتجه بالعالم إلى السلام ، والوفاق ، والاستفادة من التجارب ، والتأهيل العلمى والثقافى ، والاستغلال الخيِّر لكل الطاقات التى يتمتع بها الكائن البشرى ، وهى طاقات ليست بالقليلة ولكننـا حتى الآن لم نستخدمها إلا فى طريق المواجهة . . . فى الطريق الذى يؤدى إلى الحرب .

إن الفجوة الفاصلة بين إمكانات الإنسان العلمية والتكنولوجية وبين تطبيقها من أجل حل الكثير من المشاكل التى تعانى منها مجتمعات بشرية كثيرة لم تتسع فى أى وقت من قبل كما اتسعت فى السنوات الأخيرة . بل إن هذه الفجوة تزداد اتساعاً كل يوم . أما المتمتعون بثمرات شجرة العلم فهم أقل من القليل ، وأما أغلبية سكان العالم فإن مشكلتهم الأولى هو أن يحيوا ــ مجرد أن يحيوا ــ حياة تليق بكرامة الإنسان . هذا هو موقفنا اليوم فى جملته . . . وبكل مأساويته ! . . .

ولهـذا فإن علينـا أن نتسلح لمواجهة هذا الموقف بالشجاعة بدلاً من أن نلجأ إلى التهرب والانطواء . فنوعية « كل » حياة ، وتوفير التعليم لـ « كل » إنسان ، والاهتمام بشخصية الفرد فى إطار اهتماماتنا الاجتماعية . . . كل ذلك ممكن التحقق لو أننا شرعنا منـذ الآن فى تعديل مسار النشاط البشرى مؤسسين عملنا على قواعد من قيم جديدة ومبادىء خلقية جديدة . . .

وأذكر أن الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة فى الاجتماع الذى عقدته الجمعية العامة فى دورتها السادسة العادية ما بين ٩ أبريل و٢ مايو سنة ١٩٧٤ قد أصدرت بياناً أعلنت فيه « تصميمها الإجماعى على العمل بكل سرعة من أجل إقرار نظام اقتصادى دولى جديد قائم على العدالة والمساواة فى إطار سيادة كل بلد ، والتبعية المتبادلة ، على

أساس المصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول ، على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك مما يسمح بتصحيح الأوضاع الحالية القائمة على الظلم والتفرقة وعدم المساواة ، وبتضييق الفجوة التى ازدادت اتساعاً بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، واتخاذ الإجراءات التى تضمن للأجيال الحاضرة والمستقبلة تنمية اقتصادية واجتماعية متصاعدة فى جو من السلام والعدالة » .

وتوضح النشرة التى أصدرتها منظمة اليونسكو الصادرة فى سنة ١٩٧٦ بعنوان « العالم فى مسيرته نحو المستقبل » مفهوم هذا النظام الدولى الجديد ، فتذكر أن هذا المفهوم نبع من الملاحظة الموضوعية للمواقف الخطيرة ــ بل المأساوية أحياناً ــ التى يتعرض لها شطر كبير من سكان العالم ، والتى إذا استمرت فإنها لن يترتب عليها إلا الإضرار بالسلام . وقد نبهنا من قبل إلى بعض هذه المواقف ، ويهمنا أن نؤكد هنا أن هذا الإطار هو الوحيد الذى يمكن من خلاله أن يخرج مفهوم هذا النظام الدولى الجديد من المستوى النظرى المجرد إلى الواقع العملى ، إذ أنه ليس إلا استجابة لحقيقة حية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة مناسبة .

إغراء التراجع والانطواء

هناك فوارق متزايدة بين دخول البلاد المختلفة ، ويزيد الأمر سوءاً أن توزيع الثروة فى داخل كل بلد لا يقوم على أساس عادل ، إذ هناك فوارق أخرى بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وكثيراً ما توجد أيضاً فوارق ثالثة بين المدن والريف . ومن هنا فإن الخط الفاصل بين الفقر والغنى لا يوجد فقط بين بلاد وبلاد ، وإنما يوجد أيضاً على المستوى القومى فى البلد الواحد ، وكذلك على مستوى المناطق الجغرافية . على أن المؤكد هو أن هذا التمييز بين الفقر (الذى يمكن أن يصل فى بعض الأحوال إلى البؤس الشديد والجوع) والغنى (الذى يتحول أحياناً إلى صور من الترف والبذخ والتبذير السفيه) ليس قدراً محتوماً لا يقبل التغيير . فنحن نلاحظ كيف استطاعت بعض البلاد النامية فى السنوات الأخيرة أن تحقق نمواً اقتصادياً عظيماً ، كما كان من حظ بعضها الآخر أن تهيأت لها فجأة إمكانات مالية وفيرة (ناتجة عن البترول أو غيره من المواد الخام) ، على

حين أن البعض ــ وهؤلاء هم الأغلبية ــ لم يسعدهم الحظ بذلك ، فظلوا يعانون ضائقة اقتصادية يشتد خناقها يوماً بعد يوم . ومثل هذه الظاهرة يمكن أن تلاحظ أيضاً حتى فى البلاد الغنية المتقدمة على اختلاف بينها فى الأوضاع الحاضرة وفى آفاق المستقبل .

ويمكن أن نقول بوجه عام إن الاقتصاد العالمى يجتاز فى الوقت الحاضر أزمة حادة . وبوادر هذه الأزمة تبدو بشكل يتفاوت قوة بين بلد وآخر . أما أعراضها الظاهرة التى تخلق جواً من القلق والاضطراب فيمكن أن نشير إلى أبرزها : التراجع الاقتصادى فى مجالى الإنتاج والتبادل التجارى ، وتزايد التضخم ، وعدم استقرار الأسعار ، والتغير السريع فى قيم العملات ، وصعوبة توفير فرص للعمل ، وارتفاع معدلات البطالة بين الأيدى العاملة على نحو يكاد يكون دائماً . ومع اتساع نطاق هذه الأزمة كما لو كانت مرضاً وبائياً معدياً نرى كيف تزداد حدتها بحكم التبعية الاقتصادية المتبادلة بين البلاد بعضها وبعض ، هذا باستثناء البلاد التى تمتلك احتياطياً ضخماً من الموارد . وهنا يعود للظهور إغراء التراجع والانطواء لدى الدول الغنية ، وتعود نزعة العزلة من أجل حماية الاقتصاد القومى بعيداً عن مشاكل الآخرين . وبهذا تتسع الفجوة التى تفصل الأغنياء عن الفقراء ، فيزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً . هذا الاتجاه الانطوائى الذى يحرص فيه البعض على حماية ما ميزتهم به ظروفهم أو ما يعتقدون أنه ملك خالص لهم ــ سواء أكان هذا البعض طائفة فى قطر ما أو بلداً أو منطقة ــ يعد ظاهرة من ظواهر الانتكاس المضادة لما يجب أن يقوم عليه التضامن الإنسانى حتى يرتفع إلى مستوى المسئولية . ومن ثم فإن هذه المشاكل التى تكتنف الوضع الحالى هى التى يجب أن تفرض على الشعوب وعياً سليماً بضرورة تغيير جذرى فى سياساتها الاقتصادية بحيث تستبدل بـ « الفوضى السائدة اليوم » نظاماً جديداً أكثر استجابة لمبادىء العدالة والمساواة .

إن النظام الدولى الحالى لايبدو قادراً على تفسير ما يقع من أحداث اقتصادية والتحكم فيها ، ولا فى عواقبها التى تفجرت خلال السنوات الأخيرة . والسبب فى ذلك هو بغير شك ما تبين من إفلاس هذا النظام وثبوت عجزه عن استيعاب الحجم العالمى للمشاكل ، وعن المطالب المشروعة للدول الجديدة وحاجات الشعوب . ولهذا فإن مبادىء العلوم الاقتصادية نفسها تحتاج اليوم إلى إعادة نظر شاملة حتى يمكن أن تتلاءم وتوظف فى خدمة الواقع الجديد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وإلا فإننا لن نستطيع التحكم فى المستقبل ، وسوف نرى المنطق الاقتصادى النظرى الذى بنيت عليه

برامج التخطيط وقد أصبحت هباءً تذروه الرياح التى تثيرها عواصف مشاكل اللحظة الحاضرة وتشابك خيوطها وتعقيد عواملها فى هذا العالم الذى لا يكف عن التغير . وحينما ننظر إلى المستقبل فى مثل هذا الجو الذى يسوده الخوف والقلق على الرغم من كل ما يقدمه الاقتصـاديون من تفسيرات علمية فإننـا نرى كيف وصلنا إلى وضع لابد فيه من التنسيق السياسى بين جميع البلاد ــ لا بين مجموعة منها فحسب ــ وذلك حتى نتمكن من اتخاذ قرارات سوف تنعكس آثارها على جميع أفراد الأسرة العالمية . وهذا يقتضى تغييراً فى البنى السياسية الدولية ، وهو تغيير يحتمه ما طرأ على الإطار السياسى الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من تغيرات كبيرة ، فالنظام الاقتصادى الحالى لايزال مبنياً على ذلك الإطار السياسى القديم الذى بعد به العهد فلم تعد له اليوم صلاحية تسمح باستمراره ، وقد مر العالم بمراحل متوالية تم خلالها التخلص من الاستعمار وظهرت إلى الوجود شعوب كثيرة مستقلة ، وهى اليوم تكـافـح من أجل تدعيم استقلالها فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إقامة مثل هذا النظام الاقتصادى الدولى الجديد هى الأمر الوحيد الذى يتلاءم مع الوضع السياسى الحاضر ، وهى تقتضى فحصاً موضوعياً للقوى الدولية الحالية (سواء منها القوى ذات الصفة الشرعية المعترف بها أو القائمة بالفعل بغير اعتراف من البعض) ثم محاولة لإعادة تنظيمها . ومهما كانت الآمال المعلقة على ذلك أو المخاوف التى يثيرها هذا التطوير فإننا نعتقد أنه جهد لا يتجاوز قدرة البشر . وأول ما ينبغى أن تدركه الجماعة الدولية هو أن الحلول التى تطرح لحل المشاكل القائمة ينبغى أن تكون فى صالح الإنسانية بأجمعها ، بغير مساس بالذاتية الثقافية لكل بلد على حدة .

وفى مناسبة سابقة أدلى كورت فالدهايم Kurt Waldheim فى سنة ١٩٧٥ بتصريح قال فيه : « إن النظام الدولى للعلاقات الاقتصادية والتجارية الذى وضع منذ ثلاثين سنة لم يعد اليوم صالحاً فى جملته للوفاء بحاجات الجماعة الدولية . وفيما مضى كان النقد الموجه لهذا النظام يقوم على أنه موظف فى خدمة الأغنياء على حساب الفقراء . ولكننا نرى أنـه فى اللحظة الحاضرة عاجز حتى عن خدمة الأغنياء أنفسهم » . والذى قاله فالدهايم آنذاك مازال صحيحاً ينطبق على أوضاعنا اليوم . وذلك لأن الاقتصاد إذا كان عليه أن يؤدى دوراً أسـاسياً فى إطـار النـظام الجـديد فإنه ينبغى بالضرورة أن يخضع للأهداف المأمولة من هذا النظام وأهمها التضامن المتصاعد على مستوى الأسرة الدولية

كلها ، كما يجب أن يتضمن فى الوقت نفسه نظرة جديدة إلى ما يداخله من عوامل : فى العلم والتكنولوجيا والإعلام .

وعلينا أن ندرك أن الثورات العلمية والصناعية التى عدلت أوضاع البلاد المتقدمة خلال القرنين الأخيرين بعيدة عن أن تنتج فى عصرنا الحالى نفس الآثار على البلاد النامية . ففى كثير من الأحيان نرى هذه البلاد تدفع ثمناً باهظاً فى استيراد أساليب تكنولوجية لا تتلاءم ــ فضلاً عن ذلك ــ مع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ولا مع بنيتها الثقافية الأساسية . وسوف نعود إلى معالجة هذه الظاهرة بمزيد من التفصيل حينما نتحدث عن « التنمية المتولدة من الداخل » .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم تطبيق مشروع طموح كان يهدف إلى مساعدة البلاد المتضررة من آثار الحرب ، بما فيها تلك التى حلت بها الهزيمة . وسرعان ما استطاعت هذه البلاد أن تنهض بسرعة مذهلة وعلى نحو يدعو للإعجاب ، باعثة جذوة روحها القومية من رماد الهزيمة ، وإن كان ذلك بفضل ما تلقته من معونة خارجية . واليوم ينبغى أن تنتهج نفس السياسة فيما يتعلق بديون بلاد أمريكا اللاتينية . ولسنا ندعو إلى التخلى عن المبادىء ، إلا أنه ينبغى ألا تفرض على هذه البلاد شروط لا يمكن الوفاء بها الآن ، مهما قيل فى دوافع هذه الشروط ، وسواء أكان لها مبررات قوية أم لم يكن . يجب أن يعد لهذه البلاد « مشروع مارشال جديد » يكون ملائماً للظروف الحالية ويهدف إلى تدعيم الاقتصاد القومى لكل منها ، وإلى تحديث نظم الإنتاج ، وزيادة قدرتها على التصدير ، ومنحها ثمناً أقرب إلى العدل لما تصدره من موادها الخام وإعانتها على رفع مستوى التأهيل والتخصص المهنى . أما ما تطالب به هذه البلاد من سياسة التقشف وهو ما تلجأ مضطرة إليه فإنه لن يترتب عليه إلا زيادة البطالة وتقليص برامج التنمية الاجتماعية . وعلى الرغم من كل الظروف غير المواتية فإن هناك بشائر تدعو إلى التفاؤل : أهمها ظهور وعى بأن إيجاد حل لمشاكل هذه البلاد أمر ضرورى مفيد للمدينين بقدر ما هو كذلك بالنسبة للدائنين . ولهذا فإن بلاد الشمال بوجه عام ملزمة بالبحث عن صيغ للتعاون مع بلاد الجنوب ، ليس من منطلق التضامن الإنسانى فحسب ، بل كذلك استجابة لمطالب نموها الاقتصادى نفسه . ترى أتكون الأساليب التقليدية القديمة من الرسوخ والجمود والمؤسسات الدولية من العجز وضيق الأفق بحيث يصعب الاهتداء إلى حلول ذكية لمشاكل اليوم مع أنها وفقت إلى ذلك منذ أربعين سنة ؟

٣

مفهـوم جـديد للتنمـية

التنمية التى تمتـد جذورهـا من الـذاتية التـاريخية لكل شعب ، القـائمـة على العـدالـة ، المنفتحة على التعاون لا تكتسب دلالتها الحقيقية على التقدم إلا إذا كانت تدور حول محور جوهرى هو الكرامة الإنسانية .

العامـل الإنسـانى

على مدى التاريخ الطويل لمفهوم التنمية تعددت المواقف من هذا المفهوم . فقد سادت خلال عشرات السنين فكرة تجعل هذا المفهوم مرتبطاً بالنمو الاقتصادى باعتباره عامـلاً أسـاسياً ــ بل وحيداً ــ لكـل ما يتصـل اتصـالاً وثيقـاً بالكفـاءة العلمية والتكنولوجية . ولهذا فقد كانت المعايير المطبقة لتحديد درجة الرقى أو التخلف تنحصر مثـلاً فى : مجمـل الإنتـاج القـومى أو معـدل الإنتـاجية ، أو عدد السعرات الحرارية المستهلكة أو نسبة الأميين فى البلاد . غير أن هذه النظرة تكشف عن قصور واضح فى تصور المشكلة . فلقياس الرقى أو التخلف فى رأينا ينبغى أن تستخدم معايير متعددة

وعلى قدر كبير من المرونة ، ومن الخطأ أن نعتمد فى ذلك على معيار منفرد نعزله عن العوامل الأخرى ونضفى عليه أهمية تجعله المتحكم الوحيد فى القضية ، ولا سيما إذا كان هذا المعيار مرتبطاً بحجم النشاط الاقتصادى . ولم يتغير هذا المفهوم للتنمية إلا منذ سنوات قليلة حينما أدركنا بعد وقوع عدد من الأحداث السياسية الخطيرة الأهمية الجوهرية للعامل الإنسانى ومدى أثره فى الوصول إلى تنمية أصيلة حقيقية . ولا يعنى ذلك أن العوامل الاقتصادية قد فقدت أهميتها ، غير أنها لم تعد كافية . ومن هنا نرى أن منظمة الأمم المتحدة كانت مقصرة حينما اتخذت توصيتها التى أشرنا إليها حول « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، إذ أنها حصرت قرارها فى حدود لا تواكب طموح الإنسانية الواسع . ومع الاعتراف بأهمية المعيار الاقتصادى فإنه لا يمكن التفكير فى تنمية أصيلة بغير الإشارة أيضاً إلى الجوانب الثقافية والتربوية والعلمية .

ومثل هذا الخطأ وقع أيضاً فى دستور « الجماعة الاقتصادية الأوربية » . فقد ركز على الجوانب الاقتصادية وحدها ، وكان من الخير لو أنها حذفت صفة « الاقتصادية » من اسمها ، وذلك لأن الأهداف إذا كانت متواضعة فلا مفر من أن تكون النتائج على مثل هذا القدر من التواضع . ولو أننا كنا على وعى بالنوايا العميقة التى كان ينبغى أن تحرك عملنا لكان الأجدر بنا أن نسميها « الجماعة الأوربية » بشكل شامل لا « الاقتصادية » فحسب . ذلك أن « أوربا » ــ لا اقتصادها ــ هى التى ينبغى أن تكون ضرورية لإقامة توازن فى القوى ولمتطلبات الاتجاهات الجديدة فى العالم . فالأمر ليس متعلقاً بمجرد تفاهم على الأسواق ولا على المصالح الاقتصادية لعدد معين من الدول ، وهى مصالح لن تخلو أيضاً من تصادم ومشاكل ، وإنما بجماعة أوربية قادرة على التغلب على تلك المشاكل ومؤهلة لتؤدى رسالة فى عالم اليوم .

ويمكن لإسبانيا أن تقوم بدور بالغ الأهمية فى هذه الجماعة الأوربية لو أنها لم تقصر نشاطها على تقديم منتجاتها ، وإنما ساهمت بكل قدراتها الخلاقة الماثلة . وذلك لأن بلادنا اتسمت منذ فجر تاريخها بالأصالة والتجديد والتصور المبدع لخطط مبتكرة . وفى هذا الطريق الذى يمكن أن يوصلنا إلى « مجتمع » جديد يجب أن يحث جميع المواطنين على المشاركة . ولسنا نبالغ إذا قلنا إن تلك « النفحة الإيبيرية » هى التى يمكن لها أن تقدم مساهمة ذات دلالة عميقة لمفهوم « أوربا الجديدة » الذى نحتاج إليه . والحل السليم يكمن فى قوة الخيال اللازم لهذا التصور وفى المشاركة الجديدة لكل المواطنين ،

لا لعدد منهم يحتلون مناصب بارزة فى أجهزة الدولة . وكلما زادت مشاركة « كل فرد » فى التنمية على المستوى القومى فإن تقدمنا سيتصف بالأصالة ورسوخ القدم فى المجال الذى نعده هدفنا الوحيد ، وهو الشعور الفردى بالرضا فى مجتمع حر .

التنمية وكيفية الحياة *

وقد رأينا فيما عرضناه أن الذى تغير ليس « إستراتيجية التنمية » فحسب ، بل كذلك تعريفها نفسه ، فمفهوم هذا المصطلح يعنى اليوم تجربة كلية شاملة تتشابك فيها عوامل متعددة وتضم كل مجالات حياة الجماعة ، وعلاقاتها بالعالم الخارجى ، ووعيها بنفسها . وبهذا تصبح النظرة الجديدة للتنمية منطلقة من تصور إنسانى واسع المدى يلح دائماً وفى وضوح على هذا المبدأ : وهو أن الإنسان يجب أن يكون أداة العمل والمنتفع منه فى هذه التجربة فى الوقت نفسه ، وأنه ينبغى ألا نعتبر التنمية مجرد تحديد لمجموعة من الموارد ووسائل العمل ، وإنما هى تحسين « كيفية » الحياة الإنسانية . فالأهداف الشاملة تتركز على نحو أكثر تصميماً بشكل تدريجى على الإنسان وعلى التنمية الكيفية لكل فرد . هذا الفرد المتميز عن غيره والذى هو كل واحد منا . وعلى هذا النحو نجد أنفسنا إزاء تطورين يسيران فى خطين متوازيين : فالدور الرئيسى الذى كانت تباشره العوامل المادية يتراجع بشكل تدريجى ليفسح مكاناً للدور الوحيد الذى يقضى به المنطق السليم وهو دور الفرد بكل طاقاته الإنسانية . . . هو دور ما اصطلح على تسميته ــ بشكل يفتقر إلى الدقة ــ « بالموارد البشرية » ، وهو الذى يهدف إلى الرقى بكيفية الحياة لكل إنسان يحتل مكانه عضواً فى الجماعة . هذا الرقى الفردى الكيفى هو نهاية الطريق فى كل تقدم جدير بأن يحمل هذا الاسم .

فالتنمية إذن أبعد بكثير من « إنتاج واستهلاك ما يملكه الإنسان ويتمتع به » (وهو تعبير يقصد به فى الغالب نوع معين من الممتلكات أو السلع) ، ولو أن ذلك شرط أولى لضمان قدر من الرضا المادى وحد أدنى من المعيشة اللائقة . غير أن هذا المؤشر ليس

* تناولت هذا الموضوع بمزيد من التفصيل فى كتابى « البحث العلمى والأهداف الاجتماعية » نشر دار الحمراء ١٩٨٢ .

وحـده كافياً . فالتنمية ينبغى أن تقـوم على اعتبـارات معقـدة متشـابكـة : اقتصادية واجتماعية وعـلمية وثقافية ، وأن يكون لها طـابع كلى يجمع مظـاهر متعـددة من الحياة الاجتماعية ويستجيب لأهداف خلقية وثقافية لهـا جذورها العميقة مـن التـراث التاريخى لكـل شعب . وليس من المقبـول أن يتصـور قالب نمطى واحـد للتنمية . ومن هنا جاءت المطـالبة الصاخبة فى المجـال الدولى من جانب كثير من الشعوب ــ ولاسيما تلك التى كانت خاضـعة للاستعمار الأجنبى حتى وقت قريب ــ يتجاوز ذلك المفهوم الـذى يقـوم على فرض أسـاليب معينـة من حياة الـدول الغـالبة على الشعـوب التى كانت خاضـعة لاستعمارها ، وبمحاولة الوصول إلى تنمية أصيلة متولدة من داخل هـذه الشعوب .

وذلك لأن التنمية لا ينبغى أن تكتفى بتحقيق ما تعد به من إقرار درجة أعلى من العدالة الاجتماعية ، بل من أهم أهدافها كذلك أن تطبق مبدأ المساواة بشكل محسوس . ولا يكفى فيها تحسين الأحوال المادية ، بل يجب أن تهتم بالرقى الروحى والخلقى والمادى للكـائن البشرى كله ، ولكـل كائن بشرى باعتباره عضواً فى المجتمع وبهدف إبلاغه المستوى الذى يستطيع فيه تحقيق ذاته . التنمية يجب أن تنبع من مشاركة أكبر وأعمق وعياً من جانب الفرد فى حياة الجماعة . وفى الوقت نفسه أن تمكن الفرد من الاضطلاع بدوره الفعال فى هذه المشاركة . وإذا كانت مشاكل التنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الإنسان لذاته فإنها أيضاً مرتبطة بمستقبل الحضارات . ويجب أن نضع فى حسابنا أيضاً عاملاً جوهرياً هو قدرة المجتمع على تعبئة كل طاقاته من أجل بلوغ الأهداف التى تتلاءم مع مفهومه الخاص وتصوره لما ينبغى أن تكون عليه أحواله فى الحاضر والمستقبل .

التنمية و / أو سعادة الإنسان

فعلى سبيل المثال يجب علينا أن ندرك أن التخلف التكنولوجى لا يعنى بالضرورة تخلفاً حقيقياً إذا وضعنا فى اعتبارنا مجموعة الظواهر الروحية التى تتألف منها الثقافة . فقد كان الفيلسوف الإسبانى ميجل دى أونامونو Miguel de Unamuno ينوه ــ فيما يبدو مفـارقة غريبة ــ دائماً « بالثقافة » العميقة التى يتميز بها الفلاح الإسبانى الأمى . وهذه

إشارة مهمة تعيننا على تحديد مفهوم لما يسمى « محو الأمية » وتلقى ضوءاً جديداً على ما نستخلصه من ذلك التغير الذى نرى أنه طرأ على مفهوم التنمية وتعريفها . فالذى يتضح لنا يوماً بعد يوم هو أنه لا توجد علاقة لازمة بين الأمية والجهل ، على الأقل فى كثير من الثقافات التى تعتمد على التداول الشفوى . فما أكثر « الجهال » بين من يعرفون القراءة والكتابة ، وما أكثر الأميين الذين يحتقبون قدراً عظيماً من المعارف (فضلاً عما يمكن أن يختزنوه من « حكمة ») . واليوم بعد انتشار وسائل الاتصال السمعية البصرية نرى كيف تلقى هذه الوسائل بدورها ظلالاً كثيفة من الشك حول المفاهيم التقليدية لما اصطلح على تسميته بمحو الأمية ، إذ أنها تستطيع نقل مقدار هائل من الأخبار والمعارف وبشكل واضح جذاب إلى أشخاص لم يعرفوا القراءة والكتابة على الإطلاق ، ولكنهم يتمكنون من اكتساب كثير من المعارف . وهكذا نرى أن وسائل الاتصال الحديثة تحملنا على إعادة النظر حتى نستطيع أن نضع مفهومين جديدين للأمية ولمحو الأمية مختلفين عما جرينا على استعماله ، فقد يفيدنا ذلك كثيراً فى مواجهة مشكلة الجهل ، متجاوزين بذلك المناهج التقليدية للتعليم . وعلى ذلك فمن الواضح فى نظرى أن تعليم الأميين القراءة والكتابة لا يؤلف بالضرورة المرحلة الأولى من التعليم ، ويترتب على ذلك أننى لا أرى أن إنشاء المدارس ليس بالضرورة الوسيلة الوحيدة للتعليم . وأخلص من العرض السابق إلى أنه ينبغى علينا أن نراجع مفاهيمنا وطرقنا التقليدية حول هذا الموضوع . ويمكن أن نطبق هذه الآراء نفسها على مستويات وأشكال أخرى للتعليم وكذلك على قطاعات أخرى من النشاط الاجتماعى .

وإذا لم نأخذ فى الاعتبار ونحن نتحدث عن التنمية إلا جوانب النمو الاقتصادى ، فإن البلاد التى توصف بأنها « متقدمة » تستطيع ــ بل يجب ــ أن تمد يد المعونة للبلاد التى هى فى طريقها إلى النمو ، ولاسيما تلك التى تعد أكثر تخلفاً ، وذلك من أجل أن تصل إلى مستوى تسد فيه حاجاتها الضرورية . غير أنه حسب التصور الجديد الذى طرحناه حول الارتفاع « بكيفية الحياة » (لا مجرد التقدم التكنولوجى) باعتبارها الهدف ذا الأولوية والمضمون الأساسى لمفهوم التنمية ــ فإننا سنرى أن العالمين الأول والثانى محتاجان أيضاً إلى قدر كبير من التنمية ، بل سنرى أن عليهما أحياناً أن يتعلما الكثير من العالم الثالث فى هذا أو ذاك من مجالات الحياة . وعلى هذا النحو فإن مفهوم

التنمية الجـديد لا ينسحب على العـالم الثـالث فحسب ، بل يتسع ليشمل العالم كله بشكل نسبى وبقدر كبير مـن التداخل والتشابك . ومن خلال هذا السياق تكون المناهج الخاصـة ببناء الإنسـان (لا تعليمه فقط) ذات دور أسـاسى .

وقـد كنت عرضت لهذا المـوضوع بالتفصيل فى كتابى « البحث العلمى وأهدافه الاجتماعية » وانتهيت إلى تلخيص ما أراه حوله فى السطور التالية : « الأسئلة الأولى التى علينا أن نصوغها حول موضوع التنمية باللغة البساطة : أى تنمية ؟ والتنمية : من أجل من ؟ لقد استطعنا أن نتحقق من تجاربنا خلال العقود الأخيرة أن التعريف التقليدى للتنمية والمعيار الذى يتخذ لتحديدها وهو القائم على الاستهلاك المادى لا يرتبط بسعادة الإنسان ، ولا حتى فى البلاد القليلة التى بلغت أعلى مستوى من القدرة على الامتلاك والاستهـلاك . وقـد كان ذلك كشفاً أصاب بكثير من خيبة الأمل أولئك الذين كانوا يعتدون بهذا الطراز من التنمية ـــ حتى الذين كانوا يرون من منطلق غير خاضع للمنطق التجارى ـــ ولنضف إلى ذلك أن هناك بلاداً أخرى رأت فى هذا النمط من التنمية خطراً يتهدد ذاتيتها وكرامتها ، ولهذا فقد أعلنوا اعتراضهم عليه وإنكارهم له ، بل كان منهم من رأى فيه صورة جديدة للاستعمار . . . صورة قد تكون أكثر رفقاً فى التسلل ولكنها لا تقل خطراً عن الصورة القديمة » .

التنمـية من أجـل الإنسـان كله

التنمية . . . من أجـل مـن ؟ الإجابة المثلى عن هذا السـؤال ـــ وقد حـددنا من قبل خطـوطها العامة ـــ باختصـار شديد لا يخل مع ذلـك بإحاطتها بكل الجـوانب : التنمية من أجـل الإنسان كله ، ومن أجل كل إنسان . ومعنى ذلـك أن التنمية يجب أن تضـع فى طليعـة أهـدافهـا الارتقاء بالكائن البشـرى سـواء من النـاحية الروحية أو الخلقية أو المـادية . وطبقاً لهذا المفهوم فإننا نرى أن المجتمع والاقتصاد لابـد أن يكونا فى خدمة الإنسان ، لا أن يكون الإنسان فى خدمتهما . وفى ذلك يقول إيريك فروم Erich Fromm إن أهـم ما يجب أن يشغلنا هو « ذات » الإنسان لا ما يملكه ، فذلك هو الـطريق إلى الرقى بالبشرية . . ولنذكر أيضاً كلمات البابا يوحنا بولس الثانى :

« التقدم يتطلب حكماً يتسم بالشجاعة ، فعلينا دائماً أن نسأل أنفسنا : هل ما نقوم به فى سبيله إنسانى بالقدر الكافى ؟ وهل هو عام أى على مستوى الكون كله بالقدر الكافى أيضاً ؟ » .

التنمية من أجل كل إنسان

الوضع العالمى اليوم يقتضى هذه النظرة الشاملة التى تستغرق الكون بأسره . ومثل هذا المفهوم الإنسانى للتنمية يتطلب بالضرورة تطبيقاً صارماً لمبدأ العدالة الاجتماعية لجميع سكان الكرة الأرضية . وهذا المبدأ مبدأ المساواة الكاملة هو الذى يجب أن يسود توزيع ثمرات التقدم الذى أحرزته الإنسانية بفضل زيادة طاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية . وهذا يقتضى أيضاً توزيعاً عادلاً للجهود والتضحيات . فكل شىء ينبغى أن يتجه نحو تخفيف المعاناة عن المحرومين والمعذبين وإقامة علاقات اجتماعية أكثر عدالة سواء فى داخل كل أمة أو بين الشعوب المختلفة .

هذا المفهوم الجديد للتنمية يقوم على أنها « تقدم مستمر ثابت الخطى يسعى لرقى الإنسان بكل ما يميزه من صفات الإنسانية ولكل إنسان على سطح الأرض » ، كما جاء فى البيان البابوى « تقدم الشعوب Popularum progressio » ، لا على أنها مجرد التمتع بأكبر قدر من المنتجات الكمالية التى لا تمثل حاجة ضرورية ماسة ، والتى تعد مظاهر خارجية خادعة توهم بالتقدم وهى ليست منه فى شىء . ولهذا فإنه ينبغى ألا يخلط ــ كما يحدث كثيراً ــ بين المجتمع المتقدم والمجتمع الاستهلاكى ، وهو خلط يرجع إلى نسيان حقيقة مهمة وهى أن المجتمع المتقدم يتسم بصفات نبيلة كثيرة يخلو منها مجتمع الاستهلاك . فالأول هو الذى يمثل النمو الحقيقى الأصيل الذى يهدف إلى تحرير الإنسان بكل ما يعنيه ذلك من جهود وتضحيات . أما الثانى فهو مجتمع متخاذل مستسلم لا يتحمل تبعة ولا يستشرف من الأفق إلى أبعد مما يصل إليه بصره ، وإنما همه فى إشباع رغباته حتى التخمة والإخلاد إلى الخمول الذى يؤدى بأفراده إلى أن يصبحوا مغيبين عن واقع عالمهم ومستقبله . والخلاصة أن المعيار الجديد للرقى الحقيقى هو الذى يتخذ محوره من القيم الخلقية التى ينبغى أن تتوافر فى الإنسان بصفته إنساناً .

التعـاون لا السـيطرة

. . . إذا لم نكن قادرين على مواجهة الحقيقة ،
إذا ظلت مسيرة التاريخ جامدة غير قابلة للتعديل ،
إذا استؤصلت من العالم مبادىء الرغبة والحب والإخلاص والثقة ،
إذا نسى الإنسان شوقه إلى الحرية ،
إذا لم تعد للحياة الإنسانية قدسية ،
إذا بقيت حالة الحرب إلى الأبد باعتبارها ضرورة لازمة . . .
جورج أورويل George Orwell في « ١٩٨٤ » ، لندن ١٩٤٩ .

مثل هذا المفهوم الذى أوضحناه للتنمية وما يترتب عليه من مراجعة المعايير التى ظلت سائدة لقياسها يقتضيان طرحاً جديداً للعديد من المفاهيم : مثل الذاتية الثقافية ، ونقل المعارف ، وقيم الثقافة السائدة فى مناطق العالم المختلفة ليس بالنسبة لهذه المناطق فى مجموعهـا فحسب بل أيضـاً بالنسبـة لكـل من البلاد التى تؤلفها . وحينما نتأمل الخصائص المميزة لكل منطقة أو لكل بلد فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الأبعاد العالمية لهذه الخصائص ، والعكس صحيح . ولهذا فعلينا أن نولى نفس القدر من العناية للمشاكل الكلية التى تمس حياة العالم فى جملته وللمشاكل الخاصة المعينة ، إذ أنها أجزاء لا تنفصل بحال عن المجموع . وعلينا حينما نسعى إلى النمو الاقتصادى أن يكون هذا النمو موجهاً للرقى النوعى أو الكيفى إزاء السيل المتدفق من الاهتمامات بالرقى الكمى الذى فجرته المكتشفـات العلمية الحـديثـة والقـدرات الإنسـانية المتـزايدة على الابتكار فى الميادين التكنـولوجية . ونحن ندين حقاً لهذه المكتشفات والمبتكرات فى الوثبات التى أحرزتها الإنسانية فى طريق التقدم ، ولكننا « ندين » لها أيضاً بالتهديدات الكبرى التى نرى سيفها الآن مصلتاً على هذا التقدم نفسه ، فهى فى النهاية المسئولة عما يواجه عالمنا اليوم من مفارقات ، وهى أيضاً القادرة على حل مشاكله .

ومن بين هذه المفـارقـات الصارخة أيضاً أننا نرى اليوم كيف تتضخم بين أيدينا المعلومات وكيف تبلغ وسائل الاتصال درجة عالية من الكمال والعالمية ، ومع ذلك فإننا نحس أكثر من أى وقت مضى بمدى عزلة الإنسان ووحدته ، وعلى حين تتحسن وسائل المعـونة والأمان وتصبح أكثر ملاءمة لظروفنا الحالية إذا بنا نرى كيف ترتفع النسبة المطلقة

لما يجتاح العالم من آفات الأمية وسوء التغذية والجهل . وليس هناك لهذه الأوضاع إلا علاج واحد . . . علاج قد لا يرضى عنه كثير من حكام الدول الذين لا يهتمون إلا بمصالحهم المباشرة فهم مشغولون بها عن النتائج التى لن تأتى إلا على المدى الطويل والتى لا تؤلف جزءاً مما يطمحون إليه من مظاهر النجاح السريع الذى يبهر نظر شعوبهم . العلاج يكمن فى العناية على مستوى العالم بالتربية والعلوم والثقافة ، أى فى كلمة واحدة بالمعرفة . « المعرفة التى هى فى النهاية مصدر كل سلطة . . . والحكمة . . . الوسيلة الوحيدة التى لا تخدم عدداً محدوداً من الناس ، بل تخدم الناس جميعاً ! » .

وحينما نستشرف إلى المستقبل الذى نأمل أن نتعاون جميعاً على تصوره ينبغى ألا نكتفى بالشكل التقليدى الذى جرينا على أن نرى فيه « الإنسان المنتج » أو « الإنسان العامل » . Homo-faber ، فنضيف إلى ذلك صورة « الإنسان العارف أو الحكيم » Homo-sapiens ، أى الإنسان الذى يفكر ويبدع ويحقق ذاته باستغلال كل طاقاته الخلاقة التى تميزه عن سائر الكائنات . وهنا نود أن ننبه إلى أن اختلاف الثقافات هى التعبير الصادق عن الإنسان المبدع . . . الإنسان الحكيم ! . . .

وعلينا أن نشجع هذا الاختلاف ونساعد من ينتمون إلى ثقافة معينة على تجاوز الصعوبات التى يعنيها تأثرهم بالثقافات الأخرى الوافدة عليهم ، ومثل هذه الصعوبات لا يتسنى التغلب عليها بطريقة واحدة . والتناقضات القائمة اليوم بين الإنسان والإنسان ، وبين الإنسان والطبيعة لا يمكن حلها إلا بتنمية تنبع من داخل كل شعب ، ومن داخل كل فرد من أفراد هذا الشعب . وذلك أن كل فرد وكل مجتمع له الحق فى الاضطلاع بتبعة بناء مستقبله وتحديد العوامل التى يمكن أن تتضافر من أجل تنميته والعمل على حماية ثقافته وقيمه والحفاظ عليها .

أما البلاد ذات الحظ الأكبر من النمو العلمى والتكنولوجى فإن عليها أن تعين الشعوب التى لاتزال تجتاز مراحل أدنى فى طريق التقدم ، ولكن باعتبار تلك المعونة واجباً يفرضه الالتزام الخلقى لا على أنها « بضاعة للتصدير » فى خدمة مصالح البلاد المتقدمة . نعم ، نحن نرحب بنقل المعارف ونقل التكنولوجيا ، ولكن بغير أن يترتب على ذلك تشويه الوسط الثقافى والعدوان على قيم البلاد المُستقبلة . فالذى ندعو إليه هو ألا تصبح الآلات ضرباً جديداً من « حصان طروادة » أى وسيلة للخداع والعدوان ،

حاملة فى داخلها جرثومة فرض جديد للنفوذ الثقافى . وعلينا أن ننعم التفكير فى الذاتية الثقافية لكل شعب واستثارة روح التضامن بين أفراد الأسرة الإنسانية حتى نصل إلى مستقبل تمضى فيه التنمية الشاملة قدماً بخطى سريعة ، بحيث يمكن تضييق الفجوة المتزايدة الاتساع بين أقلية تتمتع بحياة رخية وأكثرية محرومة من الحد الأدنى للمعيشة اللائقة .

إن خفض معدل الفقر يعد فى ظروفنا الحالية واجباً تفرضه الإرادة الجماعية للبقاء على قيد الحياة ، لا بحكم مشاعر التضامن الإنسانى فحسب ، بل باعتباره من متطلبات التنمية على المستوى العالمى . ذلك أن للفقر ــ إذا تحدثنا عنه بمنطق اقتصادى بحت ــ ثمناً باهظاً لا يتحمله الفقراء وحدهم بل ولا حتى البلاد المتقدمة الغنية أيضاً . ولهذا فإن علينا أن نستجيب لما نادى به الشاعر الكوبى نيكولاس جيين Nicolas Guillén : « لتتضافر جميع الأيدى : السود بأيديهم السوداء والبيض بأيديهم البيضاء ! » .

وقد سبق أن أوضحت أن التنمية والنمو الاقتصادى ليسا مترادفين والخلط بينهما يؤدى إلى تجاهل عامل أساسى هو البعد الثقافى للتنمية ، وهو بعد يزداد ارتباطاً بشكل متصاعد بالعامل الإنسانى . فالإنسان ــ وهو الوسيلة والغاية فى الوقت نفسه ــ ينبغى أن يحتل المركز فى دائرة التنمية . ولكننا لا نعنى بذلك أى إنسان ، بل هو الإنسان الذى يختلف فى كل بقعة عنه فى غيرها من البقاع ، وذلك باختلاف التقاليد والعادات التى تضرب جذورها فى أعماق كل شعب أو جماعة ، الإنسان الواعى بذاتيته وبالسمات الثقافية المميزة لجماعته ، تلك السمات التى ننادى بالاعتراف بها والحفاظ عليها .

ولنفرض ــ ولو للحظة ــ أن الثروة الاقتصادية قد أعيد توزيعها بالفعل ، وهى الدعوة التى لا ننفك ننادى بها ، والتى نعتقد فى وضوح رؤية بأنها أمر محتوم ، وإن كان يحتاج إلى روح من الإيثار والسخاء ينبغى أن نهيىء الجو لسيادتها ، فالتطور الذى يمر به العالم وقد تحول الآن إلى « قرية كبيرة » هو الذى يفرض ذلك التوزيع الجديد للثروة على أسس أقرب إلى العدالة . لنفرض أن ذلك قد تحقق وأننا أصبحنا موشكين على شهود مولد عالم جديد أكثر إنسانية أعيد فيه التوازن فى الموارد الاقتصادية بين الشعوب . فهل معنى ذلك أننا قد تحولنا فعلاً إلى عالم كامل النمو ؟ أعتقد أن مثل هذا التصور يعد إغراقاً فى الخيال ، لأن النمو الكامل يقتضى السيطرة على عوامل الافتقار إلى التكيف مع

الأنماط الاقتصادية والصناعية التكنولوجية الجديدة ، كما يتطلب جهداً ليس باليسير حتى نتجنب ما يحدث كثيراً بالفعل من التلازم بين نقل المعارف التكنولوجية وعدد من الآثار الجانبية الضارة ، وأهمها خنق روح الأصالة الثقافية للبلد المتلقى ، أو بعبارة أخرى تلك الظاهرة التى اصطلح على تسميتها بـ « اقتلاع الجذور الثقافية deculturación » .

وكثيراً ما نصطدم فعلاً بهذه الظاهرة التى نرى فيها الشعوب المتلقية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة ــ على الرغم مما تحرزه من منجزات لاشك فى قيمتها ــ وقد تعرضت ثقافاتها لكثير من وجوه التشويه أو الانفصام بين ماضيها وحاضرها . وذلك نتيجة لاستيراد آلات أو منتجات صناعية وتكنيكية تتحول أحياناً إلى أدوات غزو ثقافى بمعنى الكلمة . . (ونضرب على هذه الظاهرة أمثلة من إدخال نظام مترى جديد أو استحداث طريقة لإجراء المياه أو استخدام الجرارات أو الترانزستورات . . . إلخ) . هذا على حين كان من الممكن أن تتكيف ثقافة البلد المستقبل لهذه المستحدثات على نحو تدريجى لا يضر بأصالة تلك الثقافة وقيمها التقليدية .

والأمثلة التى فرغت من إيرادها تنتمى إلى دائرة ما يمكن أن نسميه « التحديث التقليدى » . ومع ذلك فإن هناك ما هو أسوأ منها بكثير مثل الآثار الضارة التى تترتب على الاستخدام المفاجىء لأجهزة الحاسب الآلى (الكمبيوتر) فى ميدان القوى العاملة ، أو فرض نمط ثقافى معين بقدر كثير أو قليل من الوعى على بلد آخر مما يجر معه نشر منتجات معينة قادمة من البلاد ذات التقدم الصناعى العظيم . وقد أشارت إلى هذا الخطر مقدمة الفصل الثالث من مشروع الخطة المتوسطة المدى للسنوات الخمس بين ١٩٧٧ و١٩٨٢ (إعداد منظمة اليونسكو) ، حيث نجد هذه العبارة : « . . . ينبغى الاعتراف بأن أنشطة التنمية مازالت فى كثير من الأحيان فوضوية قصيرة النظر ، ولهذا فإنها تتسبب فى كثير من وجوه اختلال التوازن واضطراب الوظائف وألوان من المقاساة واستبعاد بعض فئات الشعب من عملية التنمية مما يؤدى إلى الإضرار بالنمو الاقتصادى وإلى انتهاك القيم الإنسانية ــ أو على الأقل الإخفاق فى الحث على احترامها والحيلولة بينها وبين التدهور ــ وأخيراً فإن هذه الأنشطة لا تتكيف بدرجة ملائمة مع شخصية كل شعب ولامع طاقاته الخلاقة الخاصة » .

والتحدى الكبير الذى ينبغى أن يستجيب له التعاون الدولى اليوم هو الذى يتمثل فى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجى للبلاد النامية من جهة ومن جهة

أخرى احترام نظام القيم فى المجتمع المستقبل لتلك الواردات . وبهذا يمكن الحديث عن « إبستيمولوجيا » التنمية (أى منهج معرفى جديد للتنمية) فى مواجهة المركزية العنصرية وما تحتوى عليه من « الاستعلاء الثقافى » الصريح أو الخفى . هذا المنهج المعرفى الجديد الذى يتسم بالبحث الجاد عن أنماط جديدة للتنمية تختلف اختلافاً جذرياً عما يمكن أن نسميه « التنمية الجاهزة » . . . أنماط يمكن أن تقدم إطارات ملائمة لتشجيع التنمية والنهوض بها على أن تكون نابعة ومدفوعة عن حركة متولدة من داخل الشعب الذى هو موضوع التنمية والمستفيد منها .

غير أن هذه التنمية المتولدة من الداخل لا يمكن إلا أن تكون نتيجة لاكتشاف كل شعب لذاتيته وسماته الأصيلة ، وعلينا أن نؤكد مع ذلك أن هناك بعض المناطق الثقافية التى تكثر فى داخلها ظواهر الامتزاج بين « الإثنيات » (أى العناصر العرقية المختلفة) تتميز نتيجة لذلك بثقافة متعددة العناصر ، ولكن ذلك التعدد لا يتعارض على الإطلاق مع الذاتية الثقافية التى ندعو إلى الحرص عليها . ونحن بالفعل نجد أن الشعوب ذات النسبة العالية من امتزاج الأعراق لا تفقد لمجرد هذا الامتزاج حقها فى التمسك بذاتيتها وشخصيتها المميزة . وليس هناك شك فى أن الناس فى أول عهدهم بالحضارة كانوا يعدون أنفسهم منتمين إلى حضارة متجانسة . ولكن هل يوجد اليوم شعب أو فرد يمكن أن يزعم نقاء أصله أو أنه ليس ثمرة لمجموعة مختلطة من واردات الحضارات المختلفة وطبقات متوالية من التأثيرات المتنوعة .

ومن المؤكد أيضاً أن تأكيد الذاتية الثقافية قد ينطوى على خطر التورط فى الاعتداد المبالغ فيه بالتقاليد والنزعات إلى حد يوقع الجماعة فيما يسمى « بالروح الشوفينية » أى القومية المتعصبة المستعلية ، وبهذا تنتهى هذه الجماعة إلى الاعتقاد باكتفائها الذاتى ، وهنا يقع التراجع والانطواء ورفض التبادل مع « الآخرين » . ولهذا فإنه من أهم الأمور فى هذا المجال الإلحاح على دور الذاتية الثقافية فى تزويد الشعوب بالثقة والدافع اللازمين لكى تقيم خططها فى التنمية ، ولكى تكون أساساً للاحترام المتبادل بين المجتمعات المختلفة . فقد ثبت بشواهد عديدة أن التمسك بالثقافة القومية هو خير وسيلة للوصول إلى احترام الثقافات الأخرى . وهذا شرط لابد منه لكى يثرى كل شعب ثقافته الخاصة بما يتلقاه من روافد تلك الثقافات .

ولابد أيضاً أن نوضح أن تأكيد الذاتية الثقافية ليس متطلباً موقوفاً على الشعوب

السـائـرة فى طريق النمو . فالمجتمعات المتقدمة نفسها تخضع أيضاً لتأثير التكنولوجيا المعاصرة التى كانت هى مبتدعة لها ، وهذا التأثير من الممكن أن يعرضها لخطر بالغ ، هو تحلل شخصياتها وفقدها لمقوماتها الثقافية ، حتى فى الحالات التى يستبدل فيها بذلك التحلل ظهور ضرب مستحدث من الحضارة يطلق عليه أحياناً اسم « حضارة القرن العشرين » ويعيد إلى الأذهان ما وقع من أضرار رافقت « ما بعد العصر الصناعى » .

إن الوفاق الذى يمكن الطموح إلى بلوغه نتيجة للنظام العالمى الجديد من أجل خير الإنسـانية كلهـا يتـوقف إلى حد بعيد على اكتشاف شامل للخصائص الثقافية المميزة لمختلف مناطق العالم ، مهما كانت درجة تقدمها فى طريق النمو ، وهو طريق دائماً بالغ الطول . ومن هنا فإنه ينبغى علينا أن نوجه كل عنايتنا لا إلى إقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد » ، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإنما إلى إقامة « نظام دولى جديد » . ففى هذا التعبـير الأكثر اختصاراً دلالة أكمل ، ذلك لأن « النظام الدولى الجـديد » يعفى الاقتصاد من احتلال المقام المميز ، ويفسح للعنصر الثقافى مكاناً فى ميدان التنمية .

واليوم نرى بعض الـدول ذات الرقى الصناعى الملحوظ تواجه مشاكل حضارية حادة ، مما يجعـل لمصـطلحى « الفقـر » و « التخلف » معانى نسبية ويقنعنا بأن طرح المسألة بالصورة التى عرضناها هو المنطلق الصحيح . وعلى كل حال فإننا لو اقتصرنا على تحليل المشكلة لوجدنا أن تحليلنا للمسألة أفضل من اعتبار حلها منحصراً فى مجرد وصول البلاد ذات الحظ الأدنى من النمو إلى مستوى البلاد الأرقى ، بما فى هذا الاعتبار من تجاهل مبدأ احترام الذاتية الثقافية بصفته عاملاً لا غنى عنه فى النهوض بمهمة التنمية بل محورها الأساسى . الذى نسعى إليه هو التعاون لا السيطرة . . . التعاون الدولى الذى يسمح بالمشاركة الكاملة من جميع الأطراف وبأكبر قدر من الاتساق والتكيف مع السـمات المميزة للبـلاد المتلقية ، وإلا فلا معنى لإطـلاق لفظ التعاون ، ويكون من الأصح تسـميته « تصديراً » للخبرة . . . تصديراً سلبياً يتحول فى كثير من الأحيان إلى صورة من صور السيطرة ، أى إلى صورة غير فعالة من التبعية . . . ومن الاستعمار .

٤

الاستقلال الجديد

حتى نتوجه إلى الأفق الجديد علينا أن ننهض مبكرين لأن الطريق أمامنا طويل ، ونحن نعرف ضعف طاقتنا وقصر خطواتنا . . . ومع ذلك فنحن على وعى بمزية أن نسير معاً . . .

هناك مفهوم جديد للاستقلال قد بدأ فى شق طريقه إلى ضمير الإنسان . . . مفهوم يصحح وجوه القصور الدلالية التى كانت تجعل الاستقلال منحصراً فى معنى واحد ، وهو التحرر من السيطرة السياسية والاقتصادية وبسط السيادة على التراب الوطنى . صحيح أنه مازالت حتى اليوم نماذج من بقايا الاستعمار التقليدى ، ولكن هذه النماذج التى لا تزال المحافل الدولية تندد بها وتدينها أصبحت محدودة الأيام ولن يمضى وقت طويل حتى نشهد نهايتها فى مستقبل قريب . ذلك أن مثل هذه البقايا الاستعمارية لم يعد هناك ما يبرر استمرار وجودها فى عالم اليوم .

والذى يهمنى فى هذه اللحظة هو طراز آخر من الاستقلال لا يتناقض ضياعه مع السيادة المحققة على التراب الوطنى ولا مع درجة عالية من السيادة السياسية والاقتصادية التى تتباهى بها بلاد « مستقلة » بالمعنى المصطلح عليه . الذى يهمنى طراز من الحدود

لا تخططه أسـلاك ولا فواصـل ولا حواجـز من التضـاريس الجغـرافية ، هى حدود لا تستطيع حتى الجيوش نفسها أن تحميها ولا المعاهدات الدولية أن تضمنها ، وليس فى وسع أحد أن يرسمها بخطوط واضحة على خريطة ، ولا يحتاج اختراقها إلى حمل جواز سفر ولا تأشيرة دخول . هى حدود مفتوحة دائماً ، وهو أمر لا بأس به إذ أن ذلك قد يكـون وسيلة إلى الإثـراء والخصـوبـة ، ولكن حراستهـا واجب لا ينبغى التفريط فيه وإلا أدى إلى ضياع القيم الكبرى التى يرفع لواءها البلد المستقل رمزاً لسيادته وعنواناً على ذاتيته المتميزة .

منـذ سنوات عديدة تكرر الأجهزة الدولية توصياتها بانتهاج سياسات تستعين بها الشعوب المختلفة على التنمية النابعة من داخلها فى المجال الاقتصادى .

ونحن نرى بالفعل أن التبعية الاقتصادية ــ كما يتبين فى عديد من الحالات ــ ليست إلا صورة جديدة خطيرة من صور الاستعمار ، ويزداد خطرها كلما كان من الصعب تجنبها بالنسبـة لبلد يرى فيها الحل الوحيد لما تفرضه متطلبات تنمية سريعة وتوفير حياة أكثر رفـاهية ، وهى متـطلبات يعترف الجميع بضرورتها على مستوى عالمى . غير أن هذه العجلة واللهفة على إنتاج سلع استهلاكية تجران معها خطراً جديداً ، فهما تؤديان إلى أن يستقر فى وعى الشعوب والأفراد أن التقدم رهين بإنتاج هذه المواد واستهلاكها ، وبهذا يتأصل معيار جديد للثروة يتحول مع الوقت إلى حاجز يوقف درجة النمو الاقتصادى للبلد ويعـطل طاقـاته على الإنتاج وتوفير الخدمات . والأسوأ من هذا أنه يحطم لدى الإنسان مجموعة من القيم الجوهرية المرتبطة بصميم ذاته وشخصيته القومية والتى ينبغى أن يرتكز عليها المعيار الحقيقى للثروة وهو معيار المعرفة والثقافة .

هذا العامل تتجلى أهميته ويتزايد وضوح دلالته يوماً بعد يوم ، وذلك يلزمنا بمراجعة للمعايير السطحية التى اتخذتها الدراسات الاقتصادية التقليدية مقاييس للقيم المطلقة ، مثل حجم الإنتاج ، وكمية الصادرات ، وعدد العاملين فى هذا النشاط الاقتصادى . فكل هذه المؤشرات لها دلالتها على درجة النمو الاقتصادى بغير شك ، غير أن دلالتها جزئية وقد تكون خادعة فى بعض الأحيان . ونحن نرى كيف أصبح من المعتاد فى كل يوم أن نرى الدول التى تمثل طليعة الرقى توصى البلاد ذات الأيدى العاملة الرخيصة بتـوجيه جهـودها لإنتاج السلع الاستهلاكية ولاسيما تلك التى تتطلب تكنولوجيا أقل تعقيداً ، غير أن تصنيع هذه المواد يكلف تلك البلاد ثمناً غالياً ، إذ تنجم عنه آثار سلبية

على المجال الحيوى وعلى ظروف العمل . إلا أن تلك الدول الراقية تحرص حرصاً شديداً على إخفاء قدراتها العلمية والاحتفاظ بها فى طى الكتمان ، حتى لا يستطيع أحد أن يطلع على حقائق أبحاثها العلمية ولا على أسرار طاقاتها الإبداعية . ذلك لأن هذه القدرات المعرفية من علم وبحث علمى وإبداع هى التى تؤلف فى عصرنا الحاضر أسس الاستقلال الجديد .

المعرفة هى الطريق إلى التحرر

ليست هذه حقيقة جديدة نكتشفها اليوم . ولكن الذى يكشف عنه عصرنا الحاضر هو أن المعرفة لا يقتصر دورها على تحرير الفرد باعتبارها مؤهلة له لكى يستقل بحياته ، ومفسحة له مجال الاختيار حتى يقرر مصيره بيده ، بل يمتد هذا الدور أيضاً إلى الشعوب بحيث ينسحب عليها هذا الحكم كما ينسحب على الأفراد . فالاستقلال السياسى والاقتصادى ليس إلا مجرد سراب خادع إذا كان الجهل عاماً متفشياً فى البلاد . والشعوب ـ شأنها فى ذلك كشأن الأفراد ـ لا يمكن أن تعد حرة إذا ظل دورها سلبياً يقتصر على تلقى ثمرات الرقى بغير أن يشارك مشاركة حقيقية فى إنتاجها وتعهد شجرتها . وإذا كان الفقر فى الممتلكات المادية وفى الموارد أمراً مؤلماً فإن فقر الثقافة أدعى إلى الألم والشعور بالتعاسة ، فهو لا يمثل حاضراً بائساً فحسب ، وإنما يمهد لمستقبل أشد بؤساً وظلاماً . والذى يزيد من سواد هذه الصورة أن الشعوب الأخرى لا تقف جامدة بل تظل فى حركة دائبة متوترة فى طريق البحث العلمى والإبداع . وبهذا تزداد هوة الانفصال عمقاً واتساعاً . وينعكس هذا الوضع على العلاقات بين الجانبين ، فيتحول على نحو لا يمكن تجنبه إلى بلاد تابعة مستذلة من جانب وإلى بلاد متحكمة مسيطرة من جانب آخر .

ومن هنا فإن من الضرورى أن يترسخ فى نفوسنا وعى عميق بما تتضمنه المعرفة من قيم اقتصادية وسياسية وما لها من بعد اجتماعى ، بالإضافة إلى دلالتها التى لاشك فيها بصفتها أداة لتحرير الفرد . ومن منطلق هذا الوعى يكتسب التعليم أهميته الفائقة باعتباره الوسيلة الأساسية لنشر المعارف ونقلها من جيل إلى جيل .

على أن التعـليم الـذى نقصده والذى يواكب عصرنا الحاضر ليس ذلك الطراز الذى يقتصر مـداه على تكرار نماذج من السـلوك أو نقل عدد من القيم المتوارثة وتلقين ركام من المعـلومات ، وإنما هو تعليم يظل مفتوحاً دائمـاً للفتوح الجديدة فى ميادين العلم والتكنولوجيا ، ويشجع روح التجديد والتغيير الـذى يتطلبه عصرنا الحـاضر ، وينمى القـدرات الإبداعية والمواهب والاستعدادات الطبيعية للبحث العلمى . هذا التعليم القادر ــ فى كلمات قليلة ــ على الوصـول بالأمة إلى استقلال فكرى يعـد عصب سيادتها الحقيقية .

وليس هناك من يجهل الشقة الفسيحة والتى تزداد اتساعاً بشكل يبدو من المتعذر تجاوزه بين البلاد المنتجة للعلم والتكنولوجيا والبلاد التى أصبحت مجرد مستهلكة لهما . ولا تقتصر هذه الفروق على ما يفصل بين أمة وأخرى وإنما كثيراً ما نجدها فى داخل البلد الـواحـد بين المـوارد التكنيكية التى تملكهـا وبـين المعارف النظرية . فعلى حين نجد استعداداً متزايداً كل يوم لاستيراد أجهزة وآلات بالغة التعقيد لم يعد اليوم ما يمنع وصولها إلى أقصى أطـراف العـالم إذا بنـا نرى أكثـر بلاد العالم تعانى فقراً شديداً فيما يتصل بالمعلومات النظرية التى هى أساس لصناعة تلك الأجهزة ، ذلك لأن هذه المعلومات تعد أسراراً علمية يحتكرها عدد قليل من البلاد بصفتها تراثاً تحرص عليه وتحتفظ به من وراء حجـاب ، وحينما تسمح بتسريب بعض هذه المعلومات فإنها لا تعطيها إلا قطرة قطرة وبأثمان بالغة الارتفاع . ألسنا على حق حينما نرى فى هذه الظاهرة لوناً جديداً من ألوان الاستعمار . . . لونا أكثر تعقيداً وأبرع تسللاً وهو فى النهاية أخطر بكثير من الألوان التقليدية للاستعمار .

تـراث مـلك للجـميع

لن نمـل ترديد هذه المقـولـة : وهى أن المعـارف العلمية والتكنيكية تراث ملك للإنسانية كلها ، ولهذا فإنه ينبغى أن يسمو على محاولات بعض البلاد أو الأمم الاستئثار به كما لو كان ملكية خاصة ، وإلا عاد العالم للوقوع فى صيغ أخرى غير مسبوقة للتبعية التى لابد أن تتولد عنها أخطار جسيمة .

وأول هذه الأخطار بالنسبة للبلاد التابعة هو فقد ذاتيتها الثقافية . فالعلم والتكنولوجيا لا ينفصلان ـ كما سبق أن أوضحت ـ عن السياق الثقافى العام ، وحينما تصدر دولة من الدول علمها وتكنولوجيتها إلى بلد آخر فإنها لابد أن « تودع » مع صادراتها العلمية مفهومها وأسلوبها الخاص فى الحياة . ومن ناحية أخرى نجد أن أجهزة الإعلام الحديثة بقدراتها الهائلة تباشر أيضاً نفوذها على البلاد المستقبلة لتلك الصادرات ، وتكون النتيجة أن ترى هذه البلاد نفسها عاجزة عزلاء مخترقة من كل ناحية ، وإذا بها تصطنع بغير وعى لا أسلوب الدول المصدرة فى « الصناعة » وإنما أيضاً أسلوبها فى « الحياة » ، وهو أسلوب يتعارض مع التقاليد الموروثة التى تحدد الملامح والسمات المميزة لكل بلد كامل السيادة .

وقد نبه « بيان المكسيك » الصادر حول السياسات الثقافية (سنة ١٩٨٢) إلى هذا الخطر : « كل ثقافة هى مفهوم واحد ولا يمكن أن نستبدل به مجموعة من القيم ، وذلك لأن كل شعب يؤكد وجوده فى العالم عن طريق تقاليده وطرق تعبيره » . ثم يضيف البيان : « ولابد لكل شعب يسعى إلى الدفاع عن سيادته واستقلاله من الحفاظ على تراثه الثقافى وتقديره حق قدره ، وبهذا يستطيع تأكيد ذاتيته الثقافية وتدعيمها » . ويوجه البيان النظر إلى قيمة وسائل الاتصال وخطرها : « إن وسائل الاتصال الحديثة تقوم اليوم بدور أساسى فى ميدان نشر الثقافة . وعلى كل مجتمع أن يبذل كل جهده لاستخدام الوسائل التكنيكية الجديدة للإنتاج والاتصال مع وضعها فى خدمة تنمية حقيقية للفرد وللجماعة ، بحيث تعمل على تشجيع استقلال الأمم والحفاظ على سيادتها من أجل تدعيم السلام فى العالم » . ومن هذه العبارات نرى كيف يبرز الارتباط بين « الثقافة » و « السيادة » على مستوى الضمير الدولى . ولهذا فقد أعلن هذا البيان فى مؤتمر السياسات الثقافية العالمى فى وضوح فكر جدير بالثناء أن « التعاون الثقافى الدولى ينبغى أن يقوم على احترام الذاتية الثقافية لكل شعب ، وعلى كرامة كل ثقافة وقيمتها ، وعلى الاستقلال والسيادة القومية ومبدأ عدم التدخل فى شئون الآخرين . وبناءً على هذا فإن علاقات التعاون بين الأمم يجب أن تتجنب كل صور التبعية أو محاولة إحلال ثقافة مكان ثقافة أخرى » . ويهيب البيان فى النهاية بتصفية « الاستعمار الجديد » بصفته خطراً يتهدد سيادة الأمم ، وذلك عن طريق « نشر الثقافة وتلاقح الثقافات والمناهج العلمية والسياسات التعليمية » .

العقـول الآلـية وفقـد الشـخصـية

وهناك خطر آخر يهمني التحذير منه ، وهو يكمن أيضاً في عملية نشر العلم والتكنولوجيا التي يواجهها عالمنا اليوم . وأعني به ما يؤدي إليه انتشار العقول الآلية من تهديد بتدمير الشخصية . ولست أعني بذلك تدمير شخصية الأمة فقط ، بل كذلك تدمير الشخصية الفردية في داخل كل أمة . ذلك أن الحاجة إلى توحيد النظم المستخدمة في تشغيل العقول الإلكترونية قد اقتضت بشكل لا يمكن تجنبه نوعاً من التجريد المؤدي إلى فقد الفرد كثيراً من الخصائص التي تميزه عن غيره وتجعل منه نموذجاً فريداً لا يتكرر ، وإلى فقد الثقافة تبعاً لذلك سماتها التي تجعل لكل منها « مجموعة من القيم لها مفهوم واحد لا يمكن الاستبدال به » . ولهذا فإنه ينبغي أن يتجه العمل على وجه السرعة إلى تأكيد هذا المبدأ وهو « أن عالمية المعارف لا يمكن أن تفرض بحيث تكون بديلة للثقافات الخاصة النابعة من تجارب جميع شعوب العالم ، إذ هي ثمرات لتأكيد كل شعب لذاتيته ، وأن ذاتية كل ثقافة وتنوع الثقافات واختلافها أمران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر » . وهذا هو ما ورد أيضاً في بيان المكسيك حول السياسات الثقافية الذي أكد في موضع آخر « أنه من الضروري إضفاء طابع إنساني على التنمية بحيث يكون هدفها الأخير هو الفرد مع الاحترام الكامل لكرامته الشخصية ولمسئوليته إزاء المجتمع » .

وعلى التربية أن تضطلع بدورها الكبير في الوصول إلى هذا الهدف . فإلى جانب واجبها في نقل منجزات المعرفة ذات القيمة العالمية ، ومع تشجيع الأنشطة الرامية إلى ترسيخ قيم التضامن المعترف بها على مستوى عالمي ، يجب أن يعين العمل التربوي في مناهجه ومضامينه على تأكيد قيمة الفرد ، بحيث يجد الجو الملائم لنموه واستغلال طاقاته على أوسع نطاق إلى الحد الذي تصل إليه طموحاته الشخصية . ولنعرف أن المصير المشترك مرتبط أوثق الارتباط بمصير كل فرد . ولسنا نتصور أبداً أننا نستطيع أن نتباهى بنمو يسعى إلى زيادة الثروة الاقتصادية أو الثقافية للأغلبية إذا كان ذلك على حساب إفقار الآخرين وإبقائهم تحت نير الجهل . ولسنا في حاجة إلى التنديد بصيغة للتنمية تكون نتيجتها تأكيد سيطرة عدد ـــ من الأفراد أو الشعوب ـــ على عدد آخر يوصمون بالتبعية والهامشية .

الاستخـدام الزائـف للمعـرفة

وهناك خطر ثالث أود الإشارة إليه ، فهو مشتق أيضاً من الصور الجديدة للتبعية الثقافية التى تتهددنا . وأنا أعنى به الخطر الذى يمثله أولئك الذين يصرفون ما امتلكوه من معـارف بغـير ضمير ولا تقدير لمبدأ التضامن الإنسانى ، بل يستخدمون تقدمهم العلمى وسيلة لاستجلاب منافع سريعة مباشرة غير مدركين بذلك أن سلوكهم الذى يهدد مصير البشرية المشترك سوف يصبح خطراً حتى على مصيرهم هم أنفسهم . وأنا أقصد بذلك ما أشرت إليه من إنفاق العالم لمليون من الدولارات كل دقيقة على شراء السـلاح . فهـذه النفقات لابد لصانعى الأسلحة وتجارها من أن يجنوا مكاسبهم من استثـمارهـا ، والـوسيلة « المثـلى » لذلك الاستثمار هى تفجير بؤر للنزاعات والحروب المحدودة بين البلاد الصغيرة بعضها وبعض . وهم يتناسون أيضاً أن هذه الحروب يمكن فى أى لحظة أن تحطم السـدود التى قدرهـا مهيجـوها بحساب يعمل على احتوائها ، ويترتب على ذلك وقوع مواجهة على مستوى عالمى ، وهى مواجهة ليس هناك أدنى شك فى نتيجتها : تدمير عالمنا الأرضى كله . ووراء هذا « الاستثمار » الأحمق ــ الذى كان من الممكن أن يحل الكثير من مشاكل التخلف الحادة ــ يكمن مخزون هائل من المعارف العلمية ، والجهـود البحثية ، والمبتكرات التكنولوجية وضع كله مع الأسف فى خدمة المصالح الحربية . وهنا أود أن أوضح بشكل صريح ــ وألح على هذه الحقيقة لأهميتها الجوهرية ــ أننى لست بذلك أنكر متطلبات الأمن وهو ما ينبغى الحرص عليه وحمايته ولاسيما إذا كان الأمر متعلقاً بمصير الحرية الإنسانية . غير أن الذى لاشك فيه هو أن تلك العلاقة الدائرية المتصاعدة بين الدفاع والقوة الرادعة قد أصبحت خطراً جسيماً يهدد المصير البشرى كله . ومن أجل هذا ينبغى تشجيع كل صيغة قادرة على فصم عرى تلك العلاقة وما ينطوى تحتها من سباق التسلح الرهيب بين العمالقة ، وأخص بالذكر من هذه الصيغ مشروع اتفاقية نزع السلاح (SDI) ومشروع « إيوريكا EUREKA » الهادف إلى مثل ذلك . على أننى أود أن أنبه أيضاً إلى أن الخطر الذى أحذر منه ليس متعلقاً بالمواجهة فى حرب نووية ولا بمسئولية القوى عن ذلك فحسب ، بل أعنى بوجه عام خطر الحرب . . . خطر كل حرب لأنها لا يمكن إلا أن تكون شراً ووبالاً . ومسئولية كل امـرأة وكل رجل هى أن يساهم بقدر وسعه فى خلق جو من السلام والتعاون من أجل

بلـوغ هذا الهدف الجوهرى النهـائى : وهـو أن نحول السيوف إلى محـاريث .

وهناك نتيجة أخرى لاستخدام المعارف العلمية على نحو خاطىء وفى سبيل أغراض بعيدة عما كان ينبغى أن توجه له ، هو ما يترتب على ذلك الاستخدام من تلويث البيئة وهـو خطر بدأ يسـترعى طوائف تـتـزايد كل يوم فى المجتمـع الدولى ، ممن استجابت ضمائـرهم لهذا النـداء ، بعـد أن تبين أن تلويث البيئة قد يجرنا إلى طريق من الدمار لا سبيل إلى العـودة منـه إذا لم نتخذ منذ الآن وبصفة عاجلة إجراءات لمنع تفاقمه . فالتلوث يتهـدد ممتلكـات عامـة تعـد تراثـاً للبشرية فى مجمـوعها مثل الغلاف الجوى أو البحار ، وما نراه اليوم من تلويثهما ليس إلا مثلاً على السلوك غير المسئول إزاء الأجيال القادمة .

غير أنه إذا كان الخطر الذى ينذر بالفناء مجموع جنسنا البشرى وأجناس حية أخرى قد بدأت ملامحـه فى الأفق فإن هنـاك أخـطاراً أخـرى تهدد عدداً معيناً من الشعوب والجماعات المعينة المتخلفة عن ركب ما نسميه « بالتنمية » ، وهذه حقيقة حاضرة يمكن أن نلمسها بشكل مباشر . فنحن جميعاً نعرف إلى أى حد يمكن أن يقوم رخاء البعض على التدمير المنظم للموارد الطبيعية للبعض الآخر ، وعلى استهلاك وسائل العيش التى تحتـاج إليهـا شعـوب أخـرى بشكل ضرورى لكى تقيم عليها انطلاقتها نحو التقدم الاقتصادى والصناعى . وبهذا يتعذر على هذه الشعوب الاضطلاع بأى مشروع لنموها النابع من داخلها ويصبح المستقبل أمامها كئيباً داعياً إلى اليأس .

التكافـل أول شـرط للاسـتقـلال

كل ما سبق أن ذكرناه معروف للكثيرين ، وما أكثر الأصوات التى ارتفعت بين يوم وآخـر ، وفى هذا المكان أو ذاك ، لإدانة تلك الأوضاع والتنديد بها ، غير أن الإدانة والتنديد لم يعودا كافيين ، فقد حانت ساعة اتخاذ القرارات الحاسمة ، إذ أننا قد بدأنا نحس أن الوقت قد تأخر أكثر مما ينبغى . وفى مثل هذه الساعة تتجلى أمامنا حقيقة لابد أن نعيها بكل أبعادها ، وهى أنه من الخداع للنفس أن نحاول مواجهة ضغوط القوى الكـبرى التى تعمـل على فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية علينا ونحن فى موقف

ضعف يتمثل فى صور مبعثرة وغير متضامنة من الاستقلال والسيادة . ونحن نعرف معرفة مؤكدة أن حقوق الأفراد والشعوب لا تدين بشرعيتها لحجم منتجاتها الإجمالية ولا لمعدل دخل الفرد ولا حتى لمجموع السكان أو مدى اتساع رقعة التراب الوطنى . غير أننا مع ذلك لسنا من السذاجة بحيث نقصر عملنا على ترتيل قائمة حقوق الإنسان والشعوب فى صوت عالٍ ، على حين يجرى فى عالمنا اليوم من المظالم والتعاسات ما سبق أن أوضحناه . إن الذى يهمنا تأكيده هو أن « التكافل » ـ أو « التبعية المتبادلة » ـ هو الشرط الأول للاستقلال الصحيح ، وذلك بالنسبة لغالبية أمم الأرض . ولن نستطيع أن ننافس عمالقة هذا العالم إلا إذا سرنا معاً . فكل واحد منا أضعف من أن يحمى بمفرده ذاتيته القومية ، ولابد من البحث عن أوجه التقارب المشتركة بين الشعوب ذات السيادة وإحسان استغلالها على نحو يسمح بإقامة تحالفات نأمل من ورائها النجاح فى الاضطلاع بمهمات جماعية للوصول إلى أهداف مشتركة . أما أوجه التقارب التى أشير إليها فإنها لابد أن تكون أكثر استناداً إلى التاريخ وأساليب السلوك والمشاعر العميقة للشعوب والإحساس الذى نشترك فيه جميعاً بالحياة منها إلى المصالح التجارية التى لا تعدو أن تكون عرضية عابرة .

وأمام هذا التحدى بالذات نرى كيف يمكن لمجموعة الأمم المنحدرة من صلب إسبانيا أن تبدو نموذجاً له وزنه وأهميته الكبرى فى عالم اليوم .

ليست اللغة هى وحدها التى توحد بيننا ، ولو أن اللغة هى ـ على حد تعبير أونامونو ـ « دم الأصل التاريخى والجنس الروحى » . . هذه اللغة التى « تتجلى عظمتها فى الروافد التى أثرتها بها بلاد أمريكا الناطقة بالإسبانية ، حتى أصبحت لغة متعددة القوميات » كما نبه إلى ذلك ملك إسبانيا فى إحدى المناسبات الجليلة ، ثم أضاف إلى ذلك قوله : « لسنا نتحدث لغة أمة بعينها وإنما نتحدث بلغة جماعة . . . جماعة يختلف أفرادها فى الأوطان وفى النظم والقوانين ، إلا أن اللغة هى وطنهم المشترك . . . نعم اللغة هى ميراثنا وهى التى تبوئنا المنصب الذى نشترك جميعاً فى احتلاله فى العالم » . وبالإضافة إلى ذلك فإن الذى يوحد بيننا هو مجموعة القيم التى ترتكز عليها فلسفتنا فى الحياة والتى نعبر عنها سواء فى كلماتنا أو فى صمتنا . . . هى الثقة فى أن لدينا ذخيرة من « المتعارفات » كما عبر عنها أورتيجا إى جاسيت Ortega y Gasset (ذلك الفيلسوف الإسبانى الذى اعترف بأنه ذهب إلى أمريكا الناطقة بالإسبانية « مستعمراً »

(بكسر الميم) فعاد منها مستعمرا (بفتح الميم) ـ وهو يعنى بذلك أنه ذهب عالماً فعاد متعلماً) وذلك فى قوله : « فى حدود ما يمكن أن يوجد من « متعارفات » هناك بيننا وبين هذه الشعوب الأمريكية وحدة اجتماعية أو جماعة واحدة سواء أرضينا بذلك أو كرهنا ، مهما كانت درجة هذه الشعوب من الاستقلال ومهما بلغت فيها سلطات الدولة الحاكمة » .

إن بلاد أمريكا الإيبيرية وإسبانيا لا تحتاج إلى معاهدات أو بروتوكولات تشرح للعالم الأسباب العميقة التى توجه مشروعاتها للتعاون . ذلك لأنه من الأشياء « المتعارف عليها أن مستقبلنا ومستقبلهم يلتقيان ، ووجه الغرابة هو القصور فى أوجه النشاط المشتركة التى يتعين علينا جميعاً أن نضطلع بها ومازلنا مقصرين فى النهوض بها . إن إسبانيا تنتمى إلى أوربا . . . إسبانيا هى أوربا ، ولكن مستقبل بلادنا يمر بالأيدى المتحدة ـ بغير تميز لإحداها ـ لجميع بلاد أمريكا الإيبيرية . ومن الممكن توثيق الروابط بيننا وبين هذه البلاد فى كل الميادين عن طريق أكثر الصيغ جرأة وأبعدها إغراقاً فى الخيال بغير حاجة إلى أن نتلمس هذه الصيغ فى المعاهدات الدبلوماسية التقليدية . وما الذى يمكن أن نطلبه من أجل تقاسم المصير و « السير معاً » أكثر من اللغة الواحدة والدم المشترك ؟ وإذا كنت قد أشرت إلى التعاون فى كل الميادين فإننى أخص بالذكر التعاون العلمى والتربوى ، فهو الذى ينبغى أن نوليه معظم اهتمامنا ، وهو الذى يمكن لبلاد هذه القارة أن تطالبنا فيه بالكثير .

« قلب جماعى » . . . هذا هو التشبيه الجرىء الذى لم يتجاوز فيه أورتيجا إى جاسيت عين الصواب وهو يصف هذه الجماعة الكبيرة التى يحتل فيها كل فرد مركزها الحيوى . وإذا كان مفكرنا الكبير قد تحدث عن « القلب » فإن تفكيرى موجه إلى هدف اخر : هو أن نتمكن من خلق « عقل جماعى » لبلادنا . إذ لم تعد القيم ولا العواطف المشتركة كافية ، بل نحن نحتاج اليوم وبصورة ماسة عاجلة إلى التضامن من أجل أن نلحق بركب السباق العالمى فى ميادين العلوم والتكنولوجيا . فنحن لا نستطيع أن نواصل مسيرتنا فى الكفاح ونحن متفرقون مبعثرون ، معرضين ضعفنا لما تباشره علينا الدول العظمى ـ وهى التى لاتزال مسيطرة على سوق المعارف والاتصالات ـ من ضغوط جائحة . إن الموارد العلمية والتكنيكية التى تمثل اليوم أكبر تهديد لثقافتنا هى نفسها التى تنطوى على أعظم ما يؤكد عراقة هذه الثقافة ويبرز شخصيتها . فعن قريب سوف تخترق

أجواء بلادنا أقمار صناعية تحمل إلينا رسائل ذات مضمون غريب على شخصيتنا وقيم بعيدة عن قيم ثقافتنا . ولو وكل كل منا إلى نفسه الدفاع عن سيادته الروحية إزاء هذا الغزو الخفى لما تمكن وحده من ذلك . أما إذا اجتمعنا وتضافرت قوانا فإننا قادرون . . .

المستقبل فى ظل التضامن

الخلاصة هى أننا اليوم أمام أشكال جديدة للظلم ولمحاولات الهيمنة من جانب بعض البلاد على بعضها الآخر ، وهى أشكال وصيغ من القهر والتبعية أكثر تعقيداً وأخفى أسلوباً من تلك المتمثلة فى الاستعمار التقليدى . وأمام هذه الصيغ الاستعمارية الجديدة مفهومنا الجديد أيضاً للاستقلال ، وهو مفهوم لا يحتاج إلى سيوف ولا دبابات ولا وسائل للتدمير ، وإنما أسلحته هى الكتب ومراكز البحث العلمى والمعارف التى يمكن أن تضيف جديداً إلى تراث الإنسانية العلمى . وهذا الكفاح من أجل الاستقلال الجديد يتطلب كما رأينا تعاوناً واجتماع أيدٍ ـــ ولاسيما من جانب أولئك الذين سماهم الزعيم الهندى الأمريكى أتاوالبا يوبانكى Atahualpa Upanqui « أغنى الناس بفقرهم » ـــ حتى نحيل إلى حقيقة ما قاله الشاعر جوان ماراجال Joan Maragall مشيراً إلى منطقة قطلونية Cataluna والشعب الذى يعيش فيها : « ذلك شعب يتقدم وقد تشابكت أيدى أفراده » . وبلوغ هذا الاستقلال الجديد يمر بالضرورة عبر إطار من التعاون الذكى الدائب الحركة بين جميع البلاد السائرة فى طريق النمو . وفيما يتعلق بإسبانيا التعاون بينها وبين بلاد أمريكا الإيبيرية ، هذه البلاد التى ينبغى أن نقيم معها روابط من « التقارب الحميم » . وذلك لأننا إذا أردنا أن نواجه تحديات عصرنا الحاضر فإننا لا نستطيع أن نتذرع بالبعد الجغرافى المادى (وهو بعد لم يعد اليوم قائماً بحكم وسائل الاتصال الحديثة) إلا إذا كان البعد الجغرافى ستاراً يحجب ألواناً أخرى خفية من التباعد . إن مفهوم الاستقلال الجديد يتطلب منا ألا نعتبر أنفسنا متباعدين ، ومن باب أولى ألا يعتبر أحد نفسه متميزاً على الآخرين . والمساهمة فى الوصول إلى هذا التحرر سيكون مساهمة أبعد مدى فى إقرار مبدأ التضامن الإنسانى .

إن كل المشاكل التى تواجهها الإنسانية فى الحاضر وفى المستقبل القريب تلتقى

حلولها فى مصب واحد هو « التضامن الإنسانى » . ولكن علينا أن ننبه إلى مبدأ بالغ الأهمية : التضامن الذى نعنيه هو الذى ينبغى أن يتمثل فى الكرم والإيثار والاستعداد للمساهمة فى جهد عام . ولنذكر أن الحب لا ينبغى أن يترجم دائماً إلى نقود ، ولا التضامن الاجتماعى إلى أرقام يتداولها رجال الاقتصاد . فأول من لديهم القدرة على فهم ما نعنيه حينما نتحدث عن طبيعة القيم التى ندافع عنها لأن مصيرها أصبح مهدداً بالخطر وأول من يؤمنون بضرورة الإنقاذ العاجل فيتصدون لهذه المهمة محتلين مكانهم فى طليعة الصفوف هم المفكرون والمثقفون والعلماء . فهم الذين يستطيعون أن يقدموا من أجل بلوغ هذا الهدف المعرفة وقوة الخيال ، وهم أكثر الناس مسئولية عن الاتصال بالأولويات الاجتماعية بهدف تحويلها إلى حقائق واقعة ، ثم المضى فى هذا الطريق حتى التحرر النهائى والسيادة الكاملة سواء بالنسبة للأفراد أو للشعوب . وفى هذا الكفاح على أجهزة الاتصال أن تضطلع بدورها الرئيسى بأن تحمل هذه الرسالة وهذا الصوت وهذا الجهد المشترك من أجل الاستقلال الجديد إلى جميع بقاع الأرض ، وأن تجعل من هذه المبادىء خيوطاً تتخلل النسيج الذى نجتهد فى غزله . ولنذكر أن الكفاح من أجل الاستقلال الجديد كفاح شاق وأن الطريق أمامنا طويل . وإنى لأتمنى بجميع جوارحى أن يكون الكفاح الوحيد الذى يسجل التاريخ علينا خوضه فى مطلع القرن الحادى والعشرين هو كفاح جميع الشعوب فى جهد موحد من أجل الوصول إلى الاستقلال الجديد .

٥

جسور على الحدود

علينا أن ننادى بأعلى الأصوات أن الثقافة هى حجر الزاوية فى كل عمل إنسانى ، وأنه لا حرية بدون ثقافة ، ولا ثقافة بدون حرية .

الثقافة طريق إلى التضامن

كانت العلاقات الثقافية دائماً هى حلقة الصلة بين البلاد والمناطق المختلفة . ويكفى أن نشير إلى ما حدث من لقاءات ثقافية فى العصور القديمة فى ظل الحضارات المصرية القديمة والإغريقية والرومانية والإسلامية وعصر النهضة ، تلك اللقاءات التى كشفت عن أوجه كثيرة من التقارب الروحى مقربة بين شعوب وثقافات مختلفة وممهدة لألوان من تبادل التأثير بين ممثلى تلك الثقافات البارزين فى الفن والفكر ، وكان هؤلاء يتنقلون بين أرجاء هذا العالم العريض مثيرين حركة الفكر فى الحواضر الثقافية المختلفة : من إصطخر (برسيبوليس) إلى سرقوسة ، ومن بخارى إلى غرناطة ، ومن فلورنسا إلى نورمبرج . على أننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا فى الوقت نفسه من الوجه السلبى لهذه

الظاهرة ، وهو أن الثقافة والعلوم كثيراً ما انحرفت عن أهدافها الأساسية فوضعت فى خدمة التعصب وإثارة العداوة بين الأفراد والشعوب .

إن التحولات التاريخية والعلمية العميقة التى يتميز بها القرن الحالى وما صحبها من حركات الاستقلال التى أدت إلى أن تظهر على المسرح الدولى بلاد كانت إلى عهد قريب خاضعة للاستعمار الأجنبى ــ كل ذلك أبرز حقيقة تلفت الأنظار : وهى أن احترام السمات المميزة لكل المجتمعات وتعرف القيم والتقاليد الثقافية لكل الشعوب وتقديرها حق قدرها ليسا مسألة جمالية أو ذهنية مجردة ، وإنما هما شرط لابد منه لتحقيق تنمية للعلاقات الدولية على أساس من الوفاق والتفاهم . وهذا بغير شك هو ما دفع عديداً من الحكومات خلال العقود الأخيرة إلى بذل كثير من الجهود من أجل تشجيع التبادل الثقافى الذى كثرت صوره وأنواعه فى جميع الميادين بغض النظر عن أوجه الخلاف بين النظم السياسية والأيديولوجية .

ومع ذلك فلابد أن ننبه إلى ما لايزال يعتور عالمنا اليوم من ظواهر اختلال التوازن والتفاوت فى المستويات بين مختلف الشعوب من ناحية ، وإلى تفاقم التوترات والنزاعات بين الدول من ناحية أخرى مما يعرض سلام العالم للخطر ، ويحول أزمة التنمية إلى أزمة حقيقية لحضارة اليوم .

ولهذا فإن التعاون والتضامن الدوليين والبحث الدائم الملح عن أمثل الطرق للحوار تفرض نفسها على عالم اليوم باعتبارها البديل الوحيد الممكن بالنسبة لكل الأمم ، ولاسيما بعد أن أصبح واضحاً للعيان مدى ما سميناه « التبعية المتبادلة » بين الأمم ، نتيجة للتطور السريع فى تكنولوجية الإنتاج وفى وسائل المواصلات والإعلام ، وكذلك للأخطار المتمثلة فى تدهور البيئة وتناقص الموارد الطبيعية .

وقد عبر المدير العام لليونسكو أمادو مختار إمبو عن هذه المخاوف حينما أعلن « أن قدر الإنسانية المحتوم هو أن تعيش الآن عصر التضامن ، إذا كانت عازمة على ألا تعود إلى الهمجية . وأول معنى يبدر إلى الذهن للتضامن هو أن نسلم بالاختلافات والفروق ولا نعدها عقبة فى سبيل التفاهم ، وأن ننبذ كل التقسيمات الطبقية للشعوب والأمم . ولكن التضامن يعنى أكثر من ذلك ، فهو يقتضى منا أن نسمو على كل تلك الاختلافات ونوجه جهودنا المشتركة لكى نبنى معاً ، على مستوى عالمى ، نظاماً دولياً جديداً : اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً » .

وهكذا نرى أن هناك ضرورة ملحة ـ أكثر إلحاحاً اليوم منها فى أى وقت مضى ـ تدعو إلى أن نتقدم خطوات بالتعاون المأمول والمنظم على أسس واعية على نحو يتجاوز قدرنا المحتوم فى التبعية المتبادلة بين بلادنا . . . ذلك التعاون الذى يشجع على التقاء الجهود المبذولة فى سبيل التنمية ونزع السلاح والتفاهم والسلام .

وفى هذا الإطار تتجلى أهمية التعاون الثقافى بصفة خاصة باعتباره حاجة أساسية . وليس أمامنا إلا طريق وحيد يسمح حقاً بمواجهة الخطر المتزايد الناجم عن اتساع نطاق الحضارة التكنولوجية وهو خطر تحويل البشر إلى نماذج متكررة مصبوبة فى قالب واحد : ذلك الطريق هو الإيمان بالتعدد الثقافى ووضع الأسس لتقعيده وتنظيمه ، وهو الذى يجب أن يعتبر أيضاً العامل الرئيسى للتوازن العالمى ، وكذلك لتشجيع الطاقات الخلاقة .

اكتساب الوعى بهذه الضرورة ـ وهو ما يتطلب تغييراً عميقاً للعقول ولطرق التفكير ـ يمثل بغير شك شرطاً لابد منه لصياغة نماذج أصيلة للنمو التلقائى المتولد من الداخل ، متكيفة مع حاجات كل شعب وطموحاته ، ولإقامة تعاون دولى على أسس من المساواة والعدالة والمصالح المتبادلة . وبهذا يصبح التعاون الدولى وسيلة للتقارب بين البشر وبين الأفكار فى جو من التفاهم والتضامن الفعال بين الدول ، ويساهم فى الوقت نفسه فى تدعيم البعد الثقافى للتنمية ، هذا البعد الذى لا نعتبره مجرد تصحيح وتحسين نوعى للنمو الاقتصادى وإنما هدفاً أصيلاً لكل تقدم .

وعلى هذا النحو يتجلى مصطلح « السياسة الثقافية » بكل دلالته ، فهو الذى يكمل كل ما ينبثق عن طاقات الإنسان الخلاقة فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، وبذلك تصبح هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الشاملة لجميع الدول سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى .

بغير الثقافة لن تكون هناك حرية حقيقية . وأنا مؤمن كل الإيمان بأن استجابتنا لتحديات عصرنا الحاضر تقتضى منا أن تكون لدينا الشجاعة الكافية لكى نواجه المشاكل كما هى فى الواقع لا كما نتمنى أن تكون . والمشاكل التى تعترض طريقنا هى فى حقيقة أمرها ثقافية فى المقام الأول ، وحلها لن يتيسر إلا بتشجيع الثقافة . ولكى نرفع بناء السلام ونعمق مفهومه فى نفوس البشر ، ولكى نحول دون نشوب الحروب فإننا لا نستطيع ، بل ولا يجب ، أن نقف مكتوفى الأيدى . علينا أن ننادى بأعلى الأصوات

أن الثقافة هى حجر الزاوية فى كل عمل إنسانى ، وأنه لا حرية بدون ثقافة ، ولا ثقافة بدون حرية .

خطر القوالب الواحدة

خطر القوالب الواحدة ! هذا الاتجاه الذى يفرغ كل أفراد المجتمع فى قالب واحد هو الذى يهدد بمحو شخصية هذا المجتمع فى البلاد النامية ، أى فى البلاد المتلقية للواردات الحضارية . وعلينا أن نعترف بأن هذا الخطر قد أصبح حقيقة ماثلة فى كثير من البلاد حتى إن تصحيح ما يجره من وجوه التشويه يبدو الآن أمراً بالغ الصعوبة . ولعل هذا الخطر هو أشد ما تواجهه مجتمعاتنا وأبهظها ثمناً ، وهو يتمثل فى أننا لو تركنا قيادنا للتيار الذى تجرفنا إليه أجهزة الإعلام ومصادر المعرفة فى البلاد التى نعدها أكثر تقدماً ورقياً ، ثم لما يفرض علينا من قبل سلطاتنا الحاكمة نفسها ــ لرأينا أنفسنا وقد انتهينا إلى أن نأكل ونغنى ونرقص على نحو واحد ، وأن نستمع ونطرب لنفس الموسيقى ونستمتع بنفس وسائل الترفيه . وبهذا يختفى عملياً الأسلوب المميز الذى يفترض أن ينفرد به كل شخص ، وكل شعب ، وكل إقليم ، وكل منطقة ! . .

علينا أن نكافح بكل الوسائل لكى نتجنب هذا « التقولب » الذى ينتهى بنا إلى فقد الشخصية ، وذلك بأن نشجع الحفاظ على الذاتية الثقافية وتعبيرها التلقائى الحر عن نفسها . وليكن من الواضح أن ذلك لن يكون عقبة فى سبيل ما نسعى إليه من « تحديث » ورقى . وننبه بهذه المناسبة إلى أن مقاومة خطر « النمطية » أو « التقولب » قد تتخذ أحياناً صورة تؤدى إلى نتائج عكسية . كما يبدو من قيام بعض البلاد بإنشاء مصطنع لمناطق معزولة يتخذون منها ما يشبه أن يكون معارض حية لثقافات منقرضة أو مهددة بالانقراض . وإذا كان صحيحاً أن هذه « المعسكرات » أو المناطق المعزولة يمكن أن تقدم لنا صوراً جديرة بالتقدير لثقافات محلية ــ ولاسيما ما يتصل منها بالصناعات والحرف الشعبية ــ ، ولكنها فى أغلب الأحيان لا تعرض علينا إلا صوراً زائفة مشوهة لتلك الثقافات .

وعلى الرغم من كل ما ذكرنا فإن التعميمات الواسعة التى يقصد منها التبسيط هى

أحوج الأحكام إلى أكبر قدر من التحديد الموضح . فالثقافة المسماة بـ « الغربية » ــ كما بين أروتيونيف Arutiunev ــ ليست موحـدة النمط كما يمكن أن يفهم من عرضنا السابق . إذ أن فيها كثيراً من وجوه التنوع المحلية التى تختلف من مكان لآخر باختلاف السمات التقليدية وظروف البيئة الطبيعية وأساليب الحياة والعادات التى يتخذها السكان . « إن السرعة والاتساع اللذين تستوعب بهما الشعوب العناصر المختلفة المادية والروحية للثقافة المدنية العالمية لا تتخذان نمطاً واحداً ، بل هما يتفاوتان قوة وضعفاً بحسب الأوضاع العرقية ومستوى الحياة والنموذج الذى ترى فيه الجماعة مثلها الأعلى للرقى الاجتماعى والاقتصادى . . . أما التميز العرقى الذى كثيراً ما يشحب لونه ويفسح المجال لغلبة عناصر الثقافة العالمية فإنه مع ذلك يظل محتفظاً بقوته بل يشتد أحياناً فيما يتصل بنظام القيم وطرق السلوك والمواقف إزاء أحداث الحياة » . ونحن بالفعل نلاحظ « أنه فى المجتمعات التقليدية السابقة للعصر الصناعى لم يكن هناك فصل حاسم بين العمل الإنتاجى والحياة اليومية . فالعلاقات الشخصية والمهنية والحياة الاجتماعية والمنزلية ، كل ذلك كان يؤلف كلا واحداً لا يتجزأ » . وكان أفراد هذه المجتمعات يعرفون البيئة التى يضطربون فيها لأنهم يعيشونها . أما الآن فى ظل الحياة الحضرية فإن المعرفة متخصصة وسطحية . فالأفراد يعيشون فيها ولكنهم لا يكادون يتعارفون إلا على نحو ضئيل . وذلك لأن الاتساع الهائل لمجالنا الحيوى جر معه بشكل طبيعى تفرقاً وتبعثراً أعظم ، ومعرفة أقل عمقاً بهذا المجال .

فمجالنا الحيوى اليوم هو العالم بأجمعه ، ومن هذا المنطلق فإن كل ثقافة يمكن أن نتحدث عنها لابد أن تكون « ثقافة أقلية » . وبطرح المسألة بهذا الشكل يمكن لنا أن نقاوم ما أطلقنا عليه « التقولب » أو « النمطية » . ذلك لأن التفرد الحيوى لابد أو يواكب التفرد الثقافى . ومن هنا فإننا ندعو إلى العناية بكل نوعية حياة ، لأنها تمثل نوعية ثقافية مختلفة .

الذاتيـة الثقـافية

حماية الذاتية الثقافية تتضمن أبعاداً عديدة سواء من ناحية الاتساع أو من ناحية العمق . أمـا الاتساع فنحن نلاحظ أن هناك مشاكل متعلقة بالذاتية الثقافية فى عدد

لا حصر له من الأوضــاع الاجتــماعية ، من مشــاكـل الأقليات العـرقية أو الـدينية أو اللغوية ، إلى تلك المتصلة بالعمال المهاجرين ، ومن الثقافات التى يمكن أن نطلق عليها « التجميعية » (أى التى تسعى إلى صياغة وحدة قومية تتجمع حول محور من الـذاتية الثقافية) إلى ظاهرة كثيرة الوقوع ، وهى التى نجد فيها ثقافات كبيرة عريقة تتعـرض لضغط شديد من ثقافات أخرى أجنبية ، مما يهددها ــ بشكل بطىء إلا أنه مطرد التقدم على نحو يتعذر الوقوف فى وجهه ــ بفقد كثير من عناصرها ، وبالتحول إلى اصـطنـاع أوضـاع تلك الثقافات الزاحفة ذات الطابع العالمى الموحد . أما ما يتعلق بالعمق فإن المشاكل أكثر تعقيداً وأصعب حلاً . فهنا ينبغى أن نحدد بشكل دقيق ومع دراسـة كل حالـة على حدة ما هى العنـاصر التى تكون جماعة من الجماعات مستعدة للتنازل عنها من ثقافتها الذاتية وما هى العناصر التى تتمسك بها بقوة . ونحن نرى أن حماية الـذاتيات الثقـافية لا ينبغى أن يفهم منه أننا نفضل أن تصبح الإنسانية شراذم متفرقة الأهواء على نحو ما كانت عليه « بابل » القديمة من فوضى اللغات ، وفى الوقت نفسه لا نظن أحداً مستعداً لأن يضحى بسماته الثقافية المميزة فى سبيل الخضوع لنفوذ ثقافة عالمية ، كما سبق أن بينت . وهذه الملاحظة على أكبر جانب من الأهمية إذا قدرنا أننا نعيش اليوم فى عالم سيصبح عدد سكانه خلال عشر سنوات أكثر من ٦٠٠٠ مليون نسمة .

ومن ناحية أخرى فإن الدفاع المتوازن عن الذاتيات الثقافية يضم فى ثناياه عصب مشكلة الاتصال بين الجماعات . فإذا كانت « ذاتيتى » الثقافية لا تتحقق إلا إذا كان « الآخـر » يعـترف بها ويحترمها فإن هذا يعنى أن المشكلة ترتكز على نوع من العدالة أو « المساواة فى التواصل » لا نجد فيها أحد الطرفين يحاول فرض هيمنته على الطرف الآخر ، بل نرى سوء الظن ــ وهو مولد كل ما يقع من حروب ــ قد توارى عن الأنظار وحل محله الاحترام والتفاهم المتبادلان . ولنضرب على ذلك مثلاً من حياتنا المعاصرة : وهو السياحة ، التى بلغ حجمها فى السنوات الأخيرة معدلاً يصل إلى نحو ٢٠٠٠ مليون سائح فى السنة . وسوف يزداد هذا العدد فى نهاية هذا القرن . وإزاء ظاهرة السياحة فإنه ليس أمامنا إلا واحد من اختيارين : إما أن نكون قادرين على أن نحول كل سائح معـاصر إلى أداة حية للحوار الثقافى ، وإلى مدافع عن شخصيته الثقافية وشخصيات الآخـرين فى الوقت نفسه ، وإما أن تتحول فى أيدينا السياحة إلى مجرد ظاهرة تجارية

صناعية لا يقصد منها إلا الكسب ، ويتغلب فيها الطابع التجارى بشكل متصاعد على الطابع الثقافى .

فالذى يعنينا بعد هذا العرض هو أن نحتفظ بالذاتية الثقافية بغير أن يعنى ذلك جموداً أو توقفاً فى مسيرة التطور ، ولا عجزاً عن التكيف مع التحرك الثقافى فى عالم أصبح له طابع كونى لا يعترف بالحدود . وحول هذه المسألة يقول المدير العام لليونسكو : « بالنسبة لعملنا فى هذه المنظمة تمثل الثقافة انعكاساً للماضى ولكنه ليس الماضى الحى الماثل ، بل هو الماضى الذى شكلته الأجيال الحاضرة تشكيلاً جديداً ، فاتخذت منه مادة للتأمل والموعظة تمهد الطريق نحو عمل وثيق الصلة بحياة الشعوب اليومية ، هو الماضى الذى يمثل جماع كل القيم الفكرية والتعبير الفنى والتقاليد وأساليب السلوك التى توجه الجماعة وتبعث فيها الحياة ، واهبة لها شخصيتها الأصيلة ومحافظة على بقائها التاريخى فى نفس الوقت الذى ترسى فيه دعائم مستقبلها . وبهذا المفهوم لا تكون الثقافة مجرد ترف روحى ولا غذاءً فكرياً تختص به صفوة مميزة . هذه النظرة إلى العالم التى تتطلب إعادة لتوازن القوى المؤثرة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس من الحوار المفتوح الخصب فى إطار من الاحترام الكامل للآخرين ، أى مع الأخذ بعين الاعتبار كرامة كل فرد والشخصية الثقافية المميزة لكل شعب » .

الذاتية الثقافية والتربية

علينا أن نتصدى بكل قوة لخطر « التقولب » بما يعنيه من انتقاص وإضرار بالسمات الثقافية المميزة وبأسلوب الحياة وطريقة السلوك وبالقيم الخلقية التى يتألف منها التراث الذى يعتز به كل شعب ، ولكن بغير أن نقفل الأبواب أمام المعارف العلمية والتكنيكية الأجنبية . وكل ما يتعين علينا هو أن نحرص على أن نحافظ على كل ما هو أصيل لدينا . ولنعرف أن الخضوع المستسلم وقبول كل وافد غريب على علاته إنما هو صفقة خاسرة ، إذ سيترتب على ذلك أن نفقد مقومات أصالتنا ولا نكتسب من المعارف ما يلحقنا بركب الحضارة العالمية . والذى ندعو إليه فى النهاية هو أن يتوافر لنا الوعى بأنفسنا وبما نملك وأن نوفق بين تعميق ذاتيتنا الثقافية التى تميز شعوبنا والطموح إلى

تضامن أقوى مع الشعوب الأخرى على أساس من تفهم هذه الشعوب واحترام ثقافاتها . والتربية السليمة هى الإطار الأمثل للجمع بين ضرورة الحفاظ على تراثنا الثقافى وإثرائه ونشره وبين تمثل ما له قيمة من واردات الثقافات الأخرى .

ولنـذكـر أن الانتـماء الحقيقى إلى البيئة التى تمثل مجالنا الحيوى بتقاليدها وقيمها الثقافية الخاصة هو الذى يسمح لنا بأن يكون لنا فهمنا الخاص للعالم وللحياة وهو الذى يجعلنـا فى الوقت نفسه نعمق شعورنا بانتمائنا إلى الإنسانية بما يعنيه ذلك من التضامن مع الآخرين . وحينما يقوى إحساس المرء بشخصيته وهو ما لا يأتى إلا عن طريق التربية والتعليم فإنه يستطيع أن يصمد للتيار الجارف الذى يتمثل فى الدعاية وأجهزة الإعلام للواردات الحضارية القادمة من الخارج المهددة بتحطيم قيمه الموروثة وبنزعه عن جذور انتـمائـه الأصيل ، وبإفقاده وعيه لنفسه وللآخرين ، وحينئذ يتحول إلى مخلوق سلبى لا إرادة له ، إلى مجرد متفرج لا دور له . وأكثر ما نلاحظ ذلك فى الحفلات الرياضية أو الفنية الترفيهية حيث يسود الحس النظرى ويمحو قدرة العقل ، ويتحول المتفرجون إلى كتلة واحدة لا قبل لها بالتفكير السليم الذى يستوجب الإخلاد إلى الهدوء والوحدة . هذه الظواهر هى أعراض التحلل الذى يمكن أن تصيب ذاتية الشعوب المستهدفة التى تتحـول إلى مجتمعـات يحل فيهـا الاستهـلاك محل القدرة الإبداعية ، والسطحية محل المعرفة . . . مجتمعات تبتعد يوماً بعد يوم عن معين الحكمة ! . .

التنمـية النابعـة من الداخـل

الأمـر يتعلق ، فى اختصـار ، بتغير كبير فى المفهوم التقليدى للتنمية : ذلك هو الاعتراف بالأهمية الجوهرية لما نطلق عليه « التنمية النابعة من الداخل » ، وهو مفهوم ينبغى ألا يخلط بينه وبين « التنمية الذاتية » ، فهما مصطلحان غير مترادفين كما قد يبدو لأول وهلة . والتفرقة بينهما تشبه ، فيما أرى ، التفرقة عند الحديث عن الإعلام المحلى بين مصطلحى « الإعلام النابع من داخل » وهو ما ندعو إليه ، و« الإعلام الذاتى » وهو ما نرفضه وننكره . ذلك أنه إذا كان هناك شىء قد فرض نفسه كحقيقة واقعة لاشك فيها خلال السنوات الأخيرة فهو تزايد ما نسميه « التبعية المتبادلة » أى أنه ليس فى إمكان

بلد أن يعيش منعزلاً منطوياً على نفسه ، بل إن كل البلاد والمجتمعات لابد أن يعتمد كل منها على الآخرين ، وهذه التبعية تنسحب على الأفراد وعلى الدول وعلى المناطق على حد سواء . ونحن نؤمن تماماً بل ونرحب بأن تتوافر لكل مجتمع أو لكل شعب القدرة على أن يحكم نفسه بنفسه ، فهذا شيء إيجابي بغير شك ، ولهذا فنحن لا نعترض على هذه الصورة التي نصطلح على تسميتها بـ « الحكم الذاتي » ، غير أن « التنمية الذاتية » شيء آخر ، إذ هي تعني أن يعيش المجتمع منكفئاً على نفسه متقوقعاً في داخل حدوده ، وهو شيء سلبي فضلاً عن أنه غير ممكن . وبين هذا المفهوم للتنمية الذاتية والتنمية النابعة من الداخل بون بعيد .

هذه التنمية التي نعنيها هي أن يعنى كل بلد بتشجيع الكفاءات العلمية والتكنولوجية بين أبنائه ، وهذا عامل رئيسي يحدد قدرة الشعب على بلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي وضعها لنفسه . وبغير تشجيع هذه الكفاءات المتولدة من داخل صفوفه وتنميتها فإن البلاد النامية سوف تصبح دائماً في وضع أدنى من التبعية للبلاد ذات المستوى الأعلى ، وسوف تكون في حاجة لن تنقطع إلى « استيراد » التكنولوجيا . وأسوأ من ذلك وأخطر أنها ستظل أسيرة للمصادر الخارجية المبدعة للأفكار التي تقوم عليها برامج تنميتها القومية . وقد علمتنا التجربة ــ إلى جانب ذلك ــ أن خلق مناخ لتأصيل العلوم الأساسية في بلد ما هو الخطوة الأولى التي لابد منها للنمو العلمي الحقيقي العام ثم لتطبيقات العلوم . ولهذا فإن أجدى استثمار يقوم به المجتمع وأصدقه وعداً بنتائج مؤكدة هو الاستثمار في ميدان البحث العلمي . وفي الوقت نفسه ينبغي أن يكون هناك وعي كامل بحاجة المجتمعات المحلية إلى تنمية نشاطها التكنيكي الملائمة لمتطلباتها الأساسية .

وبناءً على هذا فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات محددة من أجل تنمية البنى الأساسية القومية في ميداني العلم والتكنولوجيا ، لأن ذلك هو الذي سيهب البلد قدراته على حل مشاكله الخاصة ، منتقياً الأساليب التكنيكية التي يراها أكثر ملاءمة له ومكيفاً لها بحسب احتياجاته .

على البلد المعنى أن يوجه أبحاثه العلمية معتمداً على الحوافز الملائمة إلى إيجاد الحلول لمشاكله الخاصة أو تخفيف حدة هذه المشاكل أو تجنبها من البداية ، وأن يوفر الظروف الملائمة والمستمرة لتنمية البحث العلمي والتكنيكي عن طريق رصد المبالغ

الـلازمـة لذلك ، بهدف وضع منهجية مناسبة ، وتوفير وسائل سريعة عظيمة الكفاءة لمتابعة المعلومات الجديدة الداخلة فى إطار تلك الأبحاث وأهم من ذلك كله أن يكون القائمون بهذا العمل ذوى قدرة على التحرك الشخصى السريع حتى لا يظلوا متخلفين عن المستحـدثـات التى يتمخض عنهـا التطور العلمى الماضى قدماً فى مسيرته ، مع الاهتمام بالموضوعات الرئيسية والإعراض عن الفروع القليلة الجدوى . وهناك خطأ كثيراً ما يقع فيه المتخصصون فى العلوم الاقتصادية ، وهو إلحاحهم على ما يسمونه « أولوية البحث التطبيقى » ، ناسين أن كل تطبيق ينبغى أن يكون مرحلة تالية لاكتساب المعرفة أولاً . ولهذا فإنى لا أرى بأساً بتأكيد هذه الحقيقة ، وهى أنه لا يوجد « تطبيق علمى » إلا إذا وجد أولاً « علم » يمكن تطبيقه . وبعد هذا يمكن أن توجه بعض الأبحاث نحو أهداف محددة . أما محاولة « التخطيط » للعمل الإبداعى فهى أمر مرفوض من الأساس .

ذلك أنه لا يمكن لمجتمع أن يوفر جيلاً جديداً من العلماء والخبراء فى التكنولوجيا ــ وهذا هو المهم فى نهاية الأمر ــ إلا على أساس من تشجيع الإبداع وتهيئة الجو الملائم له والفـراغ الـلازم للانقـطاع إليه والحوافز المادية المشجعة عليه . ومن هنا يمكن تفجير الأصالة والتلقائية فى العمل العلمى . وبهذا الجيل من العلماء والمتخصصين ــ مهما يكن تواضـع عددهم مادامت نسبتهم مواكبة للطابع المتميز والسمات الخاصة لمجتمعهم ــ يمكن للبلد أن يشـارك مشـاركة الند فى ركب التقدم العلمى والتكنولوجى العالمى ، ولا يهم ما إذا كانت هذه المشـاركة من ناحية الكم كبيرة أو ضئيلة ، لأن المهم هو أن يعرف ذلك المجتمع ما يريد وأن يختار فى جهوده العلمية بحرية ووعى ناضج ما يلائم ظروفـه . وإذا لم يتم ذلك فإن الذى نخشاه هو أن تصبح عملية « نقل التكنولوجيا » جهداً عشوائياً لا يستفيد منها المتلقى ، لأنه على غير وعى حتى بمخاطر العمل الذى ينساق إليه . وكثيراً ما يكون ثمن هذا الجهل باهظاً جداً ، وهو بغير شك ثمن أغلى بكثير مما كان يتكلفه تكوين مجموعة ولو قليلة فى البداية من العلماء والخبراء القادرين على أن يُبْدُوا رأيهم فيما ينفع مجتمعهم وما يضره . وذلك لأنه ينبغى أن يكون واضحاً أن مقولتى المنـادية بأن « المعرفة تراث وملك للإنسانية كلها » لا تعنى بوجه من الوجوه أن جهد الـواعـين المجتهـدين فى العمـل ينبغى أن تصبـح ثمراته مأكلاً سائغاً مباحاً للنائمين الكسالى . فأنا حقاً أدافع عن آراء قد تبدو « مثالية » أو « طوباوية » ، ولكنى حريص

على أن تكون دائماً ممكنة التحقق فى عالم الواقع . وإنما المبدأ الذى أحرص على إيضاحه هو أن منـافع المعرفة لا يمكن أن يختص بها عدد قليل من المحظوظين ، وأن البحث العلمى والتكنولوجى ينبغى أن يكون فى طليعة أولويات العمل القومى فى جميع بلاد العـالم بغير استثناء . وبهذا وحده يمكن لهذه البلاد جميعاً أن تأخذ مكانها على مسرح التقـدم العالمى قائمة بأدوار مختلفة إلا أنها متكاملة ، وفى ظل هذا التناغم يمكن أن نحقق حاضراً مشرقاً لعالمنا ومستقبلاً أكثر إشراقاً .

الذى نسعى إليه هو أن يقدم كل مجتمع ما يستطيع من معارف جديدة وأن تتوفر له الكفاءة لكى يختار ما يناسبه من التكنولوجيا الأجنبية ملائماً بينها وبين حاجاته ، وأهم من ذلـك كله تشجيع التعـاون الدولى من أجل حسن استخدام المعارف والمعلومات المتـوفرة بالفعل بين أيدينا . وليس هناك شك فى أن الجهود المبذولة فى ميدان التعاون العلمى سوف تسمح بزيادة احتياطينا المخزون من المعلومات العلمية والتكنولوجية . ولكن ينبغى أيضاً بذل مزيد من الجهود لكى توضع هذه المعارف فى خدمة كل من تبدو حاجتهم إليها ماسة فى أى بقعة من بقاع العالم . وعن هذا الطريق وحده ، وبهذه النظرة وحدها ، يمكن للعلم أن يحتل المكان الذى ينبغى أن يكون له فى رسالة تقدم الشعوب الحقيقى ، طبقاً للمفهوم الجديد الذى أوضحناه للتنمية ، وهو مفهوم أقل ارتكازاً على الجانب الاقتصادى وأكثر شمولاً بحكم اعتماده على عدد آخر من العوامل المتداخلة .

هدفنـا هو أن يبذل كل بلد جهده ويقدم مساهمته فى ميدان المعارف ويطبق كل ما يتوفر له من تلك المعارف فى سبيل ما دعوناه « التنمية النابعة من الداخل » . . .

. . . والنقـل التكنولـوجى

وفى هذا السياق يكون نقل التكنولوجيا من بلد إلى بلد أمراً ملائماً ، بل لا غنى عنه . ولكن التكنولوجيا التى تقدمها البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية لا ينبغى أن تكون « من الدرجة الثانية » أى أن تضيف إلى تخلف هذه البلاد ما ينجم من أضرار استخدام طرق تجاوزها الزمن . فمن الظلم من الناحية الاجتماعية أن نكافح الفقر مقدمين كبديل وحيد له ذلك الضرب من « التنمية القذرة » . ولنشر بهذه المناسبة إلى بعض العناوين

الكبيرة التى تظهر فى الصحافة لأن لها دلالة موضحة : « الدخان أو الفقر ؟ مشاكل تلوث البيئة فى البلدان النامية » . . . « الاهتمام بالحفاظ على البيئة لا يجب أن يوقف مسيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى » . بلى ! إن هذا الاهتمام لا يجب أن يوقف التقدم ، ولكن بشرط أن يكون تقدماً « نظيفاً » . (ومن المؤكد من ناحية أخرى أن بيع المنتجات والمعدات المقاومة للتلوث قد تحول أيضاً إلى تجارة طائلة الأرباح) .

وحول هذا الموضوع أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ينص على أن « برنامج الأبحاث العلمية يجب أن يوجه نحو تنمية التكنولوجيات فى مختلف بلدان العالم ومناطقه كل بحسب ظروفه واحتياجاته . . . وعلى البلاد المتقدمة أن تبذل كل ما فى وسعها لكى تخصص جانباً من نفقات الاستثمار والتنمية لدراسة المشاكل التى تواجه البلاد النامية فى هذا الميدان » . ولكن على البلاد النامية بدورها ألا تكتفى بمد يدها لتلقى المعونة وإنما أن تبذل كل جهودها وتعاونها النابع من الاقتناع الصادق لكى تتحول ــ كما سبق أن ذكرت ــ إلى أطراف أصيلة فى الحوار لا مجرد طبقة دنيا يقتصر دورها على التلقى السلبى . وإلا فإنه مع فرض تلقيها المعونات من البلاد المتقدمة فإنها لن تكون قادرة على الاستفادة منها بفهم وحسن تقدير .

وقد تناولت هذا الموضوع فى مقدمة كتابى « البحث العلمى والأهداف الاجتماعية » حيث قلت : « يمثل اكتساب التكنولوجيا من الخارج مشكلة حادة بالنسبة لكثير من البلدان النامية . فهو يقدم لها وسيلة سريعة لاكتساب القدرة التكنولوجية للبلاد المتقدمة ، دون تعريضها فى الظاهر للمتاعب ، ولكن هذا الاكتساب لن يكون مجانياً ، بل هو يقتضى ثمناً باهظاً ، وعلينا أن نعترف بأن البرامج التقليدية للمعونات الفنية قد زادت من تبعية البلدان النامية بدلاً من أن تدعم استقلالها ، وذلك لأن المناهج العلمية والاقتصادية والتكنيكية للعالم المتقدم فى ميدان الصناعة قد انتهت إلى التهام الطاقات القومية للبلدان التى هى فى طريقها إلى النمو . فنقل التكنولوجيا إليها لا يعنى مجرد استخدام طرق ووسائل جديدة ، بل هو يمس أكثر من ذلك بكثير . إذ هو يتطلب قبل ذلك قدرة البلاد المتلقية على استيعاب المعارف واستخدامها » . ولست أعتقد أن هناك اليوم من يستطيع أن يدعى أن البحث العلمى يمكن أن يكون مستقلاً استقلالاً كاملاً منفصلاً عن المجالات الأخرى ، ذلك لأن البحث العلمى لابد أن تنعكس آثاره بشكل جوهرى على القيم الاجتماعية فى ميادين أخرى كثيرة مثل الصحة والأمن والبيئة وغير

ذلك . ثم فيما هو أهم وأخطر من كل ذلك : فى مجالات الحرية والسيادة الوطنية للبلاد التى ترى نفسها فى النهاية محكوماً عليها بتبعية عاجزة بإزاء الذين تقبض أيديهم على مقاليد السلطة الكبرى فى عصرنا الحاضر : أعنى سلطة المعرفة ، وهى عاجزة عن أن تقدم شيئاً لقاء ما تتلقاه ، بل ترى كيف تعود خالية الوفاض حتى من ثمرات ما تستطيع طاقاتها الإبداعية أن تنتجه . وقد أوضحنا فيما سبق أن الاستقلال فى وقتنا الحاضر ـ ولست أعنى بذلك الاستقلال فى ميدان العلم والتكنولوجيا فقط ـ إنما يرتكز على مفهوم « التبعية المتبادلة » أى التأثير المتبادل وحاجة كل منا إلى الآخرين مما يقتضى معرفتهم والتضامن معهم ، كما لو كنا قطعاً متضامة من الفسيفساء يكمل بعضها بعضاً حتى تتألف منها لوحة تامة ، ولا تنتظم ملامح هذه اللوحة إلا باجتماع قطعها مع اختلاف كل منها عن الأخرى . فالعالم اليوم كما قال أينشتاين « إما أن يكون واحداً وإما ألا يكون شيئاً على الإطلاق » ، وهى عبارة قد نؤولها على أنها مجرد وصف أو على أنها تحذير . والوضع العلمى والتكنولوجى فى العالم والاتجاهات القائمة تؤكد الحاجة إلى أن نقيم كل أفكارنا وتوقعاتنا حول المستقبل على مستويات ثلاثة : المستوى المحلى ثم القومى ثم العالمى ، بغير إفراط فى تقدير كل من هذه المراحل الثلاث ولا تقليل من أهميتها . والشىء الذى ينبغى ألا نهمله ولا نحد انطلاقه فى جميع تلك المراحل هو البحث العلمى . إن المعارف الجديدة ليست حقاً محتكراً لأحد ، بل هى ملك مشاع للجميع لأن الجميع معرضون لآثارها ، بدءاً من تلك التى تحدثنا عنها من قبل ووصفنا مدى عمومها . والعلم مثل غيره من أوجه النشاط الاجتماعى داخل فى سياق ينتظمه من القيم سواء اعترفنا بهذا السياق أو كان خفياً على البعض ، وهو يعكس الاتجاهات الاجتماعية فى الوسط الذى يمارس فيه النشاط العلمى . وبهذا يصبح العلم مؤسسة اجتماعية بكل ما يعنيه ذلك التعبير من امتيازات وما يحمله من تبعات .

ولكى نصل إلى تنمية متوازنة ومتسقة فإن من الضرورى أن نعنى بزيادة التأهيل الشخصى وبتحسينه بصفة جوهرية ، ولاسيما فى البلاد ذات المستوى الأدنى من النمو ، فهذه الحاجة إلى التأهيل أمر جوهرى من أجل تنمية نابعة من الداخل وهى تتطلب فى كل من هذه البلاد العمل على تكوين نواة كبيرة بشكل كافٍ من العلماء والتكنولوجيين على مستوى قريب من مستوى أمثالهم فى البلاد المتقدمة . فهؤلاء وحدهم هم القادرون على فهم العلوم والأساليب التكنولوجية المنتجة فى خارج بلادهم وتمثلها ثم ترجمتها على

النحو الذى يلائم ظروفهم المحلية ، فهذا التكييف يعد ذا أهمية حاسمة لما نطمح إليه من إقامة نظام عالمى جديد . وحسبما تكشف عنه تجاربنا الحالية لايبدو أن ذلك الطراز من التنمية يمكن أن يفرض بشكل ملائم من الخارج . صحيح أن معونة خارجية يمكن أن تساعد عليه ، ولكن صناعه ينبغى أن يكونوا من أهل البلد الذى يسعى لتنمية نفسه ، فهؤلاء هم الأقدر على ذلك بحكم معرفتهم بعقليات مواطنيهم وطرق معيشتهم ومواطن حاجاتهم .

ولنذكر أن تسعين فى المائة من الطاقات العلمية والتكنولوجية مركزة فى البلاد الصناعية المتقدمة . ولاشك فى أننا جميعاً مهتمون بأن يشمل التقدم العلمى كل أرجاء العالم ، غير أن ذلك ليس بالمهمة السهلة . فوصول كل بلد إلى ذلك التقدم فى داخله يحتاج إلى إرادة صادقة وتصميم حقيقى على أن يسند للتعليم دوره الذى لا يمكن الاستبدال به فى خلق « كوادر » أو إطارات كافية من الأساتذة والمعلمين ، وفى تنويع التخصصات والوصول بها دائماً إلى مستوى من الكفاءة يساير التقدم الحالى فى مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية ، وتدعيم تدريس العلوم فى مناهج التعليم العام ، وتيسير وصول ما يجد من معارف علمية إلى المهنيين ، وإعداد برامج لنشر هذه المعارف بين الجماهير فى حملات شعبية عن طريق الصحف اليومية والمجلات والإذاعة والتليفزيون والسينما وغيره من وسائل الإعلام .

وجملة القول أن هذه المهمة تحتاج إلى تعبئة عامة تهدف إلى رفع مستوى المعرفة والتأهيل على المستوى القومى ، وصولاً إلى تدعيم البحث العلمى والتكنولوجى والتنسيق بين أنواعه ، بغير تقيد بالإجراءات البيروقراطية وباقتناع ــ ينبغى أن تعلنه مؤسسات الدولة نفسها ــ بأن التعليم والبحث العلمى والتكنيكى هى الأعمدة الرئيسية فى بناء مستقبل أفضل . فبغير هذا الاقتناع الصادق فإن كل ما يتخذ من إجراءات لن يكون إلا نوعاً من « التدليس » الذى يقصد به تدعيم سطحى لواجهة دولة متداعية لا يمتد تفكيرها إلى أبعد من الانتخابات المقبلة ، بغير نظر إلى مسئوليتها عن الأجيال القادمة . . . ذلك أشبه بطيران الدجاج حيث يقتضى الأمر تحليقاً عالياً فى جو المستقبل من أجل مواجهة توقعاته ومخاطره ، ولن يترتب على مثل هذا السلوك إلا خيبة أمل المواطنين الذين لم يبلغوا حداً من الثقافة يسمح لهم بالحكم بأنفسهم على الموقف ، بل يتطلعون إلى ما يقوله وما يفعله أولئك الممثلون الذين منحوهم ثقتهم .

إن « القانون الفرنسى للعلوم » يبدأ على هذا النحو : « المادة الأولى : البحث العلمى والتكنيكى أولوية قومية » . وحينما تولى لوران فابيوس Laurent Fabius رياسة الوزراء تقدم فى خطاب تنصيبه ببرنامج عمل وزارته ، وهو برنامج قوبل بترحيب عام ، فكان من أول ما نص عليه فى مواجهة مشكلة البطالة والأزمة التى كانت فرنسا تعانى منها هو بيان ما رأى أنه أوجه النشاط الأساسية التى يجب أن تضطلع بها الأمة مرتباً إياها حسب أولوياتها بالصورة الآتية : أولاً ــ البحث العلمى والتكنولوجى ، وثانياً ــ الإعداد المهنى المستمر . وهذا بغير شك هو الطريق السليم ، وإلا فكيف يمكن لنا أن نقوم بتجديد الصناعات إذا لم نعمل على تنمية إطاراتنا التكنولوجية ، على الأقل فى قطاعات نحسن اختيارها ؟ وكيف نستطيع أن نفاخر بصادراتنا إذا أفرغنا كل جهدنا فى الصادرات الزراعية وإذا كان كل ما لدينا من أيدٍ عاملة غير مؤهلة بشكل كاف موجهاً إلى صناعات تقوم بتصدير كل منتجاتنا تقريباً معتمدة على أساليب تكنولوجية أجنبية ؟ ولنتساءل : هل استطعنا حقاً أن نقدم جديداً ذا شأن فى تكنولوجيا صناعة السيارات ؟ أو فى ميدان استنباط الحبوب والشتلات التى تنمو فى مئات من الهكتارات من الزراعة المكثفة المحمية بأغطية من البلاستيك ؟ وهل نعد من المرضى لنا أن نصبح من أكبر مصدرى الأسمنت وغيره من المنتجات التى يمتنع اليوم أفضل عملائنا عن إنتاجها ــ أو يخفضون من حجم تصنيعها ــ لأنها تعتبر من الصناعات الملوثة للبيئة ؟

ولست أعترض على هذا الوضع طالما لم نصل بعد إلى المستوى الذى يسمح لنا بدخول ميدان المنافسة مع دول أرقى من بلادنا فى المستوى الصناعى ، فلنمض فى إنتاجنا بالشكل القائم الآن ولنقنع بقدر من التعاون يهيىء لنا ــ كما هو حادث فى الوقت الحاضر بالنسبة للسياحة ــ أن تكون مساهمتنا فيه هو تقديم الأرض بينما يقوم الطرف الآخر بكل ما بقى . ولنطلق صيحات الفرح حينما نعقد اتفاقيات مع مؤسسات متعددة القوميات تقوم فى بلادنا بتمويل هائل الحجم لبعض المشروعات ، مع اهتمام ــ لا ننكر قيمته ــ بتأهيل عدد معين من المتخصصين . ولكن علينا ألا نخدع أنفسنا : فالصفقات الرابحة هى التى يعقدها دائماً من لديهم حظ أوفر من « المعرفة » ومن يعرفون كيف يخوضون المغامرة . . . أولئك الذين كانت لديهم الشجاعة والذين يملكون الآن مقاليد العلم . . . أولئك الذين توفر لديهم من الخبراء المؤهلين من نفتقر نحن إليهم ، والذين يفردون نسبة كبيرة من مواردهم المالية للبحث العلمى والتكنولوجى بينما نحن معرضون

عن ذلك . وإذا ظللنا ننتهج هذه السياسة فلا مفر من أن تصبح جهودنا فى التصنيع متواضعة ، وأسوأ من ذلك فى نظرى أنها ستكلفنا ثمناً غالياً يكون له آثار سيئة من الناحية الاجتماعية على قطاعات كثيرة ، وهو فى النهاية غير اقتصادى على المستوى القومى ، ذلك لأن قدراتنا على التصدير سوف تكون عاجزة عن الصمود فى ميدان المنافسة ، واحتمالات فتحنا لفرص عمل جديدة محدودة للغاية . ومن المؤكد أن إحلال الآلة محل الجهد البشرى ولاسيما حينما يبلغ العامل عمراً معيناً وإذا كان غير مؤهل بما فيه الكفاية ــ يطرح مشكلة البطالة التى تزداد حدة حينما يكون المتعطلون مفتقدين للكفاءة اللازمة ولا استعداد لديهم لتأهيل ملائم فى المستقبل . غير أنه فى حالة الشباب أو الأشخاص الذين نالوا حظاً معقولاً من التدريب يكون العمل على تأهيلهم والرقى بخبرتهم إلى مستوى ملائم للتطور الصناعى الحالى وإعادة توجيههم أمراً جوهرياً وذا ضرورة ملحة . وعلينا أن نفهم كما فهم جيراننا الفرنسيون ــ الذين يعجبنا دائماً تقليدهم ــ أن أزمتنا هى أزمة إعداد إطارات بشرية على حظ ملائم من الكفاءة ، وأن علينا ألا نبخل بالمال على تدعيم طاقاتنا الفكرية . كما ينبغى علينا ألا نخلط بين المساواة وهى إحدى المثل الديمقراطية وما يعد من الديمقراطية التى أسىء فهمها ، وهو ما يوشك أن يوقعنا فى مهاوى السطحية . وإزاء ما نسلم به من « المساواة » على المستوى البيولوجى فإن علينا أن ندين بحق « الاختلاف » فيما يتعلق بالقدرات والمواهب على المستوى الشخصى . وحول ذلك يقول خوسيه بلات José Blat : « ترى ما هو المقصود بالمقولة التى تنادى بما يدعى « تكافؤ الفرص » ؟ هل هو إجراء يسعى إلى تسوية بين العاملين بهدف إيصالهم إلى نفس الغايات فى وقت واحد ، أو هو على النقيض من ذلك يضع فى الحساب مدى الاختلاف بينهم فى الجهد والقدرات الذهنية والأصالة والفكر الإبداعى ؟ » . إن علينا أن نشجع تعبئة حقيقية للعلماء والخبراء التكنولوجيين والمصممين والفنانين والمعلمين حتى يتوافر لنا خلال سنوات قليلة فريق يتمتع بالطاقات الخلاقة القادرة على نشر المعرفة ، وهو ما يسمح لنا أيضاً بأن نبلغ هدفاً أبعد من ذلك وأهم : وهو أن نصل إلى تكيف مع الظروف الجديدة للعمل وللفراغ ولمتغيرات الحياة التى أصابها من التطور العميق خلال السنوات القليلة الماضية ما لم تشهده من قبل على مدى حقب طويلة ، فنحن لا نستطيع أن نظل فى تأملنا لهذه المتغيرات جامدين مكتوفى الحركة وكأننا لانزال فى تلك الأيام « السعيدة » من حقبة العشرينيات من هذا القرن . نحن الآن على أبواب

حضارة جديدة « حضارة الوقت الحر » وبلاد مثل إسبانيا تستطيع ــ بل ويجب عليها ــ أن تقدم الكثير ولاسيما فى ميدانى الإبداع والتصميم من أجل مفهوم ــ للحياة ــ أكثر أصالة وأقل تشوهاً وتنكراً للبيئة ، مفهوم يقوم على أساس التمتع الحقيقى بالحياة ، وهو أسمى هدف للتنمية .

وإذا كنا متفقين على أن التنمية النابعة من الداخل هى المقدمة بين الأولويات القومية فإن على الحكومة أن تعلن ذلك صراحة وأن تشرع فى اقتراح الآليات والصيغ الكفيلة بإخراج هذه التنمية إلى حيز الواقع ، ولكن على أن يكون دور الحكومة هو التشجيع لا التنفيذ ، فليس هناك ما يعرقل تحقيق هذه الثورة الإبداعية التى نأملها أكثر من مركزية الدولة وما تقتضيه الإجراءات الحكومية من إعداد قوانين وتعقيد إدارة . فالذى ننادى به هو عكس ذلك تماماً : هو التوقف عما لاحظناه فى هذه الميدان خلال السنوات الأخيرة من تراجع عن الحريات وتضييق على المؤسسات الخاصة . إننا ندعو إلى تشجيع المبادرات الذاتية وإلى إطلاق حرية القطاع الخاص وإلى تقليص سلطة القطاع العام الذى لا ينبغى بأى حال من الأحوال أن يتورط فى ميدان سوق المال فى التنافس مع القطاع الخاص ، إذ أن هذا القطاع هو الوحيد القادر على كسب ثقة المستثمرين وعلى إيجاد فرص للعمل .

ومن المعروف أن جانباً كبيراً من البطالة يرجع إلى إحلال الآلة محل الجهد الجماعى للعاملين من البشر ، وذلك فى الأعمال التى لا تتطلب قدرات خاصة لا تتوافر إلا لدى الإنسان .

فالعمل الجديد اليوم هو الذى يستخدم بقدر يتفاوت قلة وكثرة الطاقة الإبداعية . هو الذى يحتاج ، تبعاً لذلك ، إلى إعداد متنوع وإلى قدر مناسب من التعليم ومن البحث العلمى . والهدف الكبير الذى نتوخاه من تجديد مفهوم التصنيع يقتضى أن نعمل على تجديد تكوين الصانعين . فنحن لا نستطيع أن نظل مدافعين إلى ما لا نهاية عن وظائف روتينية للعمل لا يقدم فيها العامل إلا قوته الجسدية ، لأن ذلك أمر غير مجد فضلاً عن كونه ضرباً من الظلم الاجتماعى ، فالآلة يمكن أن تؤدى هذا العمل بشكل محتوم وبقدر أكفأ وأفضل . وعلى الرغم من كل الاختلالات وأوجه النقص التى ترافق المرحلة الانتقالية بين مفهوم الرجل المنتج والرجل المبدع فإن عصر عبودية العامل قد ولى إلى غير رجعة . ونحن الآن على مشارف العصر الذى يتعين فيه تأهيل العامل . ويقدر

عدد الـوظائف الجديدة التى ستنشأ خلال السنوات العشرين القادمة والتى ستتطلب أنواعاً جديدة من المعارف لا توجد فى الوقت الحاضر بنسبة تبلغ ثمانين فى المائة من مجموع تلك الوظائف . ولهذا فإن توزيع المعرفة ستكون أمراً جوهرياً لشغل الوظائف الجديدة على أساس من التأهيل السليم . ومن الواضح أن الطريقة الوحيدة لرفع مستوى المجتمع هى رفع مستوى كل فرد . ولهذا فإن ما يتوقع من قيام الآلة بوظيفة العامل لابد أن يعنى إعداد خطط ملائمة لتأهيله تأهيلاً جديداً .

الأمـل يكـمن فى المعـرفة

« لما كانت الحروب تتولد فى عقول البشر فإن من عقول البشر أيضاً ينبغى أن ترتفع معاقل السلام » بهذه الكلمات تبدأ مقدمة دستور اليونسكو فى النص الذى تم توقيعه فى لندن فى السادس عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٥ بعد نهاية الحرب العالمية الأخيرة . وعن طريق التربية والعلم والثقافة والإعلام بذلت جهود هائلة فى ميدان محو الأمية والتعليم المستمر واحـترام حقـوق الإنسـان ، والمشروعـات العلمية القـائمة على التعاون بين حكـومـات مختلفة ، والحفاظ على التراث الفنى ، واحترام الذاتية الثقافية ، وتشجيع الإعلام الحر الموضوعى ، وميادين أخرى كثيرة . ومع ذلك فإن مشاكل العالم اليوم أكبر بكثير وأشد إلحاحاً مما كانت عليه فى سنة ١٩٤٦ . المشهد اليوم مختلف كل الاختلاف وهو لا يقل مأساوية عما كان عليه . فإلى جوار كثافة السكان وتلوث البيئة نشهد اليوم تكاثراً فى المعلومات بلغ ــ كما سبق أن أوضحت ــ حداً يصعب تصديقه ، حتى إن أى طفل فى ظل الحضارة « الغربية » اليوم يتلقى فى الشهر الواحد من الأخبار ما كان يتلقاه فى الماضى رجل يبلغ من العمر سبعين عاماً على طول حياته .

ومع وجود ظواهر كثيرة إيجابية فإن من أهم الظواهر السلبية التى تواجهها فى الوقت الحاضر النظم الأيديولوجية والاجتماعية الاقتصادية القائمة حتى اليوم وإن كانت سائرة فى طريق الانحلال ــ ما نلاحظ من تحول الإنسان ــ أو كثير من الأفراد على الأقل ــ إلى مجرد « منتج » و « مستهلك » غارق فى أوضاع تحددها له قواعد تقليدية للعمل . صحيح أن ذلـك مكنـه من التـوسع المطرد فى التمتع بقدر أكبر من الرخاء المادى وإن كانت تعتور

هذا الوضع اختلالات كبيرة . والآن يصل الإنسان إلى أوج اكتماله ، ولكنه يصل أيضاً إلى التجربة الكبرى : فها هو ذا يدع للآلة ما كان يتطلبه عمله من قوة وسرعة ، ولعل هذا التطور قد تم بشكل أسرع مما كان ينبغي له . وعليه الآن أن يفرغ بصورة مطردة لما يجب أن يميزه بصفته إنساناً : أى القدرة الإبداعية ، والنشاط الذهنى ، والقيم والمكتسبات الأكثر دواماً من تلك التى عطلت جانباً كبيراً من قدراته وأوجه نشاطه حتى اليوم .

« الاسم الجديد للسلام هو التنمية » هكذا أعلن البابا الأسبق بولس السادس ، والحقيقة أننا فى إقرار هذا المعنى الجديد نخاطر بما هو أثمن بكثير من مجرد التوسع التجارى العارض وإن كانت لهذا التوسع قيمته بغير شك : نخاطر بالأمن الدولى ، وبالسلام فى العالم وبمدى ما نقدمه من أجل هذا السلام .

والمؤكد على الرغم من هذا هو أن مسرح الأحداث فى العالم قد تغير ولم يعد لدينا ممثلون يقومون بأدوارهم على خشبة المسرح الجديد . وربما كان الأصوب أن نقول إن هؤلاء الممثلين موجودون ــ على الأقل فى بعض الأحوال ، ولكننا لا نسهل خروجهم بل ونمنعهم أو نعطل إعدادهم حتى لا يقوموا بما يجب أن يؤدوه من أدوار . ولا تكون نتيجة ذلك إلا سلبية المشاهدين وعدم مبالاتهم ، ولاسيما بين جمهور الشباب . وذلك لأن أسوأ المواقف هو ذلك الذى يكون فيه المرء لا مؤيداً لقضية ولا حتى معارضاً لها . ولا سبيل للتصدى لهذه السلبية ولإيقاظ آمال جديدة فى نفوس الشباب إلا إذا كنا من الشجاعة بحيث نستطيع أن نقدم لهم ونرغبهم فى بلوغ أهداف عظيمة تستند إلى قيم خالدة . علينا أن نعمل بأى ثمن على تعديل المسار . لنقل نعم للثورة ، ولا للسلبية ، لأنه لا يمكن « إعلاء معاقل السلام » بشباب مغيب عن وعيه يائس من مستقبله .

نحن موشكون الآن على بلوغ سنة ٢٠٠٠ ، وحينئذ سيكون ٧٥ فى المائة من سكان العالم منتمين إلى العالم الثالث . وإذا لم نكن راغبين فى أن نعلن إفلاس حضارتنا الإنسانية وفشلها فإن علينا أن نوجه العلوم والتكنولوجيا منذ الآن بمفاهيم جديدة . والذين ينتظرون لا يطالبوننا إلا بالعمل الحقيقى الذى يجدون فيه العزاء عما يقاسون . أما استجابتنا لهذا المطلب فينبغى ألا تكون « التوزيع الإحصائى » ولا « التقسيم العادل » وما أشبه ذلك من كلمات معسولة . الاستجابة الحقيقية هى الاستخدام المنطقى العلمى للمعارف المكتسبة بين الجميع من أجل تنظيم الموارد البشرية والمادية فى سبيل بلوغ الأهداف السامية للمجتمع العالمى .

إن نقل السيطرة على العلوم من أيدى القليلين إلى أيدى الكثيرين هو الذى يعد أعظم عمل ثورى يمكن أن نضطلع به فى الوقت الحاضر وهو الذى يمثل القاعدة الصلبة التى نبنى عليها حضارة السنوات الألف القادمة فى جو يحمل بشائر الفجر الجديد . والثورة العلمية ستتحقق حينما لا يعود العلم خاضعاً لسلطة السياسة وإنما يكون مشاركاً لها . نحن نرى المعرفة اليوم خادمة للقوة بشكل مبالغ فيه ، والوضع السليم هو أن تكون خادمة للعقل . والثورة التى نريدها تكمن فى المعرفة ، وفى استخدام المعرفة بحكمة . والطريقة الوحيدة التى يمكن بها أن نتوجه إلى نظام دولى جديد هى أن تكون لنا العزيمة الصادقة على أن نحل الحب محل الخلاف والنزاع . علينا أن نحطم القوالب القديمة التى لم تعد صالحة لعالم اليوم والتى صنعت من أجل مجتمع استهلاكى . هناك أفق جديد وعلينا أن نعرف كيف نستكشفه ونهيىء أنفسنا وأرواحنا لمواجهته .

وقد كانت سنة ١٩٨٥ هى السنة الدولية للشباب ، ويمكن أن تمثل الانتصار النهائى لأورويل لو أنها حملت لنا بشائر ما نطمع فيه من إقرار مبدأ التضامن الدولى الذى نسعى إلى أن يؤمن به الجميع ، ولاسيما الشباب . . . الشباب الذى نرجو أن يتماسك ويتدارك عالم اليوم . . . التربية ، والعلوم ، والثقافة . . . ليست هناك أسس أثبت وأقوى منها لمستقبل أفضل للبشر . ولكى « ننذر » بعالم جديد قائم على الحب والتفاهم . . . وليكون لنا الحق فى الابتسامة متمثلين ببيت شعر قاله بيثنت أليكساندرى Vicente Aleixandre : « لترفعوا وجوهاً تعلوها الابتسامة ، ولتنذروا بعالم يسوده الحب . . . »

الفصل الثانى

فى آفاق حقوق الانسان

« . . . الرجال لا يمكن أن يكونوا رجالاً إلا إذا كانوا أحراراً » . . .

سلفادور إسبريو

« الحرية هى أعظم ما منحه الإنسان من النعم ، وفى سبيلها ينبغى أن يضحى بكل شىء . . . حتى الحياة »

سيرفانتيس : دون كيخوتى دى لا مانشا

« عليك أن تحب الحرية قبل كل شىء آخر »

لودفيج فان بيتهوفن

حقوق الإنسان واضحة وضرورية فى الوقت نفسه وهى تعبير عن جملة ما تطمح إليه كل شعوب العالم ، وتمثل واجباً يفرضه عصرنا الحاضر ، ولهذا يجب اعتبارها مفاهيم أساسية تقودنا إلى طريق السلام .

إذا نظرنا إلى الجو السائد فى عالمنا اليوم هالنا ما نراه يغلب عليه من توترات وتفرقة مستفزة ، وهى ظواهر لم تسلم منها بلادنا (إسبانيا) . ومن هنا يفرض علينا هذا الوضع مضاعفة الجهود من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والاضطلاع بالواجبات التى يفرضها علينا هذا الدفاع . إن البشر فى كل أنحاء العالم يتأملون اليوم فى دهشة وغضب مظاهر العنف التى تخمد بها آمال الشعوب المكافحة فى سبيل حقوقها السياسية والنقابية وفى تقرير مصيرها بحرية .

مثل هذه الأحداث لابد أن تستثير حركة مضادة من الرفض والإنكار تزداد حدتها بصفة خاصة فى أوساط المثقفين والمفكرين ، وينبغى أن تكون موضوعاً للتأمل من جانب أولئك الذين يباشرون وظائف تعليمية وتثقيفية ، وتستحث على أن تتعرف الجماهير على

أنبل القيم الإنسانية وتمارسها فى حياتها اليومية بغض النظر عن الخلافات الأيديولوجية والحزبية . فالتربية هى التى يمكن أن تمهد الطريق نحو ممارسة الحقوق والاضطلاع بالتبعات المنوطة بالإنسان الحر ، مؤصلة فى نفسه وعياً حضارياً وشعوراً بالتضامن يسمو على الأنانيات الفردية والجماعية ، ذلك لأن التربية هى أصلح أداة لممارسة الديمقراطية . على أن التضامن لا يخلق ولا يودع فى نفوس الناس بمجرد تلقينه بنصوص مكتوبة ، وإنما بممارسة المبادىء التى يقوم عليها . ولن نصل إلى هذا الهدف إلا إذا عرفنا كيف نسد الفجوة بين المبادىء النظرية والممارسة العملية .

وينبغى أن يكون دور التربية فى تعميق الإيمان بحقوق الإنسان وبالسلام مستلهماً بشكل جوهرى من الأهداف التى نصت عليها المادة السادسة والعشرون من « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » الصادر من الأمم المتحدة : « لابد أن يكون من أول أهداف العمل التربوى التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعميق الشعور باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وتشجيع التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العرقية والدينية ، وتدعيم جهود الأمم المتحدة فى تنمية أنشطتها الهادفة إلى الحفاظ على السلام » . وينسحب هذا النص على جميع مستويات التربية من المرحلة السابقة للالتحاق بالمدرسة حتى الجامعية كما يشمل التعليم المدرسى والتعليم خارج معاهد التعليم .

وعلى الجامعات أن تقوم بدور بالغ الأهمية فى كل الأنشطة الرامية إلى تعليم الشباب ما يجب أن يعرفوه عن حقوق الإنسان . فبالإضافة إلى دراسة هذه الحقوق فى إطار مواد « القانون الدولى » والعلاقات الدولية والعلوم السياسية فإنه يجب على التعليم الجامعى أن يكون مفهومه لحقوق الإنسان من السعة والشمول بحيث يمتد إلى جميع الطلبة بصرف النظر عن تخصصاتهم ، وذلك بحكم كون هذا التعليم قمة النظام التربوى ، وباعتباره هو الذى يعد أجيال المعلمين والإطارات القيادية فى حياة الأمة ، بما يعنيه ذلك من تأثير عظيم وعميق فى مجتمع المستقبل .

والذى يتأمل النظم السياسية السائدة اليوم على اختلافها يمكنه أن يلاحظ أن دساتير معظم هذه النظم وقوانينها الأساسية تكاد تجمع على الإشارة إلى حقوق الإنسان . ولكن ذلك وحده ليس كافياً ولا دليلاً على التطبيق الحقيقى لتلك المبادىء . فالقوانين والبيانات الرسمية ليست ضماناً لصحة الممارسة . فالمهم حقاً

هو مدى ما يتاح للمواطنين ولاسيما الفئات المضطهدة من قوة لإثبات حقوقهم والتمسك بها إزاء التأكيدات النظرية الواردة فى القوانين والبيانات ثم ضمانات تنفيذ ما يرد فى تلك القوانين من نصوص ومراقبة هذا التنفيذ سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى . لا يكفى التأكيد على احترام شخصية الإنسان وحرياته بغير أن توجد ضمانات كافية لتحقيق هذه المبادىء . وهنا تبدو مسئولية الفقهاء ورجال القانون فى قيادة حركة الدفاع المستميت عن هذه المبادىء السامية النبيلة ، وفى المطالبة بالضمانات والحماية التشريعية للحريات الأساسية ولحقوق الإنسان ، وفى هذه الرسالة العظيمة التى يضطلع بها الفقهاء والمشرعون يكمن حل مشكلة الحرية ، فإعداد النصوص القانونية ليس هو النهاية كما كان يظن ، بل هو البداية ، التى ينبغى أن يعقبها الدفاع عن تطبيقها ومراقبة تنفيذها . والغاية المرجوة هى اللحظة التى يشعر فيها أفراد الشعب أنهم مواطنون لا رعايا . . . هى اللحظة التى يتم فيها الاعتراف بالإنسان بصفته « كائناً حراً » .

١

الحق فى الحياة

من التناقضات الهائلة الشنيعة سواء فى الماضى أو الحاضر ما نلاحظه من أن البعض ـ أفراداً ومؤسسات ـ يدينون الإجهاض فى الوقت الذى يدافعون فيه بنفس الحماسة عن حكم الإعدام وينظرون بتسامح إلى المواجهات الحربية سواء بتشجيعها بشكل مباشر أو بالتماس العذر لأحد طرفى المواجهة .

تكامل « الحياة الانسانية »

أثبتت البيولوجيا الجزيئية بشكل لا يحتمل الخطأ أن تطور نشأة الكائن البشرى حتى يخرج إلى الحياة يتألف من مراحل عبر عنها البرنامج المطبوع الذى يرمز له بحروف DNA (الدنا) الخاص بالجينات . ويتضمن هذا البرنامج كل الملامح التى يمكن أن تحدد صفات كل شخص بعد نموه وتطوره اللاحق ولسنا نعنى بذلك الملامح المورفولوجية أو التشكلية الإنسانية وإنما الخطوط العامة لمجموع المواصفات والشروط التى يمكن أن تنتج تلك الملامح ، فاتحاد البويضة بالحيوان المنوى هو الذى يؤدى إلى كائن تتوفر فيه

الملامح المذكورة . وحينما يوقف هذا التطور فى أى مرحلة من مراحله يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى القضاء على حياة إنسانية تكون أولاً تابعة وملتحمة بجسد الأم ثم تستقل بنفسها بعد ذلك . ومن ثم فإن الإجهاض من وجهة النظر البيولوجية يعنى إزهاق روح إنسانية قبل أن يتحقق لها الاستقلال بحياتها أى قبل ميلادها وقبل أن تتوافر لها السمات التى تحدد النمو العقلى للشخصية المستقلة .

والتحليل الظاهرانى لمجموع الكائنات الحية يقدم لنا سلسلة متتابعة من المراحل البيولوجية التى يجب أن تكون ماثلة أمامنا حينما نتأمل « الحياة » بشكل عام و « الحياة الإنسانية » بصفة خاصة . وقد جرى الناس بطريقة خاطئة فى نظرى على الفصل بين « الحياة » و « الإنسانية » مع أن اللفظين يمثلان وحدة لا تتجزأ . والمرحلة الأولى من النمو ــ مرحلة « المضغة » أو ما قبل تكون الجنين ــ هى التى تبدأ فيها « الحياة الإنسانية » فى الظهور فى شكل محدد يمكن أن نسميه « شخصياً » . وقد دار جدل طويل حول اللحظة التى « تبدأ » فيها الحياة الإنسانية ، غير أنه ليس هناك دليل من الناحية العلمية على أن الخصائص المميزة للكيان الإنسانى يمكن أن تظهر أو « تلحق » خلال مرحلة معينة من مراحل التطور الجنينى . وفى منتصف الأسبوع الثالث بعد تكون البويضة الملقحة يبدأ فى الظهور ما يسمى « بالشق الطبيعى » وهو أول بادرة تدل على تكون الجهاز العصبى .

ونتيجة لما ذكرنا فلكى نحاول الإجابة على هذا السؤال : « متى تبدأ الحياة الإنسانية ؟ » فإن أول ما ينبغى أن نحدده هو ما الذى نفهمه من لفظى « الحياة » و « الإنسانية » . ذلك لأننا إذا اعتبرنا « الحياة » هى القدرة على البقاء الذاتى أو المستقل وفهمنا « الإنسانية » على أنها ظهور أول الخصائص المميزة للشخص أو الكائن البشرى فإن وضع المسألة كله يتغير ، ويصبح بدء الحياة فى مرحلة تالية للمرحلة السابقة أى بعد الإخصاب بكثير . . . وربما يتأخر إلى ما بعد الميلاد .

ولهذا فإنى أرى من وجهة النظر العلمية أن الأمر ينحصر فى النمو المطرد ، منذ اللحظة التى يتم فيها الحمل أى تولد الطاقة الموروثة التى تؤدى ، فى حالة الكائن البشرى إلى وجود شخص حى ذى خصائص وقدرات مميزة له عن سائر الكائنات الحية . أما الجهاز العصبى فإنه فيما يتعلق بالإنسان فإن الجانب الأكبر من نموه لا يبدأ كما هو معروف إلا بعد الميلاد . ومن أجل ذلك فإن الذى يحسم

الخلاف حول بداية الحياة هو النظر إلى الأصل والسبب لا إلى اللحظة التى يبدأ فيها النمو والتى لم يتفق عليها العلماء ، وفيها يبدأ الجنين فى اكتساب بعض الخصائص المعينة (مثل الحجم وقيام المخ بوظيفته ونبض القلب ، أى كل ما يمكنه من البقاء خارج رحم الأم) ، وهذه الخصائص هى شواهد تحوله إلى « كائن بشرى » بعد أن كان مجرد مضغة .

لقد كان ليلى Liley الذى توفى منذ سنوات قليلة هو أول عالم عظيم متخصص اعتبر الجنين منذ أول مراحله كائناً حياً مستقلاً عن الأم ، ولهذا يجب الاعتراف به والعناية بصحته وتحليل أعضائه . وليلى هذا هو الذى اكتشف أهمية السَّلَى (غشاء الجنين) ووظائفه وأفرد له جانباً كبيراً من دراساته . وكان مؤمناً بالحقوق الإنسانية للأطفال الذين لم يولدوا بعد بحكم الخصائص الفسيولوجية التى تجعل منهم كائنات بشرية حية ، وكل ما يختلف فيه الجنين عن الطفل هو المحيط الذى ينمو فيه كل منهما : فالجنين ينمو فى رحم الأم ، والطفل فى جو الأسرة .

وطرح الموضوع على هذا النحو يحملنا على أن نستبعد كل الفروض والتكهنات التى ظلت سائدة حتى الآن حول « الروح » وهى مشكلة شغلت الفكر الإنسانى على مر التاريخ . وأنا أقصد هنا هذه المشكلة بشقيها : الشق الأول هو المتعلق بأولية « بث الروح فى الجسد » ، وقد دار حول هذه المسألة جدل طويل خاض فيه علماء النفس ورجال الكنيسة الإسكولاستيون ، والشق الثانى هو الذى يدور حول « ظهور الحياة الإنسانية » وهو ما تناوله البيولوجيون والأطباء وقدموا فيه فروضاً كثيرة متعارضة حتى زمن قريب . وقد أشرنا إلى اختلاف هؤلاء العلماء حول « اللحظة » التى يقدرون فيها بداية ظهور الحياة وفى أى مراحل النمو أثناء وجود الجنين فى رحم الأم يمكن تحديد تلك البداية . ولكن الأمارات التى اتخذ منها هؤلاء العلماء شواهد على بداية الحياة لم تعد أن تكون فروضاً وتخيلات لا تقوم على أساس علمى صحيح .

ومثل هذا الحكم ينسحب أيضاً على الفروض التى انتشرت انتشاراً عظيماً وحاول البعض أن يستخلص منها نتائج فلسفية حول طرق الإخصاب غير الطبيعية (وهى التى يطلق عليها بشكل خاطىء اسم « أطفال الأنابيب ») ، وحول النتائج المترتبة على العلاج السابق لهذه الطرق مثل تجميد البويضات أو الحيوانات المنوية أو الاحتفاظ بالبويضات التى تم إخصابها من قبل . فلا شىء من هذه الحالات يغير الحقيقة

الجوهرية التى أسلفنا ذكرها . . . لا شىء على الإطلاق . وكل ما هناك أنه فى الحالة الأولى يكون الإخصاب بغير اتصال جنسى مباشر ، وفى الحالة الثانية يتأخر موعد الميلاد خارج الرحم (أى بقدر الوقت الذى تستمر خلاله فترة التجميد) . غير أن مثل هذا التلاعب بالجينات لا يؤثر فى تكوين الجينوما (أى المقومات الوراثية) التى تؤدى إلى « التعبير عن نفسها » فى صورة كل كائن حى متفرد بوجوده . وبهذه المناسبة نود أن ننبه إلى أن مثل هذا التلاعب من الممكن أن يؤدى إلى كائنات مصطنعة مشوهة ، وهو ما يجب أن يحظر حظراً باتاً .

ومهما يكن الأمر فإن الذى يهمنا من هذه المسألة ليس الوجود العضوى البيولوجى (أى الحياة) وإنما هو الوجود الأنثروبولوجى (أى الحياة الإنسانية) ، فلفظ « الإنسانية » هو الصفة المكملة والتى لا يمكن فصلها عن لفظ «الحياة » . ولما كان الإجهاض الإرادى قطعاً متعمداً لنمو حياة إنسانية فإنه ينبغى أن ينظر إليه فى ضوء ما سبق أن ذكرنا ، أى فى بعده الأنثروبولوجى لا فى بعده البيولوجى الذى تعد الصفة الإنسانية قمة اكتماله .

حق « الأمومة » فى الملكية

بداية تطور النمو كما ذكرنا هى اللحظة التى تمتزج فيها البويضة بالحيوان المنوى . وبهذا تدخل عناصر الدنا DNA الأبوية إلى مثيلتها لدى الأم . ويبدأ البرنامج « الجديد » للنمو إلى أن ينتهى إلى تفتيت البنية الذى يجعل من الممكن الانتقال إلى مرحلة أخرى من برنامج النمو على مستوى شديد التعقيد مع اتساق عناصره وانسجامها بشكل خفى عجيب . أما الإخصاب بغير اتصال جنسى مباشر فإنه يعنى من وجهة نظر برنامج النمو الذى أشرنا إليه ظهور كائن حى من طراز جديد . وهذا الكائن ، أو هذه الوحدة ، سوف يكون ذا حياة مختلفة ولكنها ليست مستقلة ، ونلاحظ أن درجة هذه التبعية فى الجنس البشرى أعلى بكثير منها فى الأجناس الحية الأخرى الأقل رقياً من الإنسان ، وهى تمتد زمناً طويلاً بعد الولادة ، وهى اللحظة التى يصل فيها المولود إلى استقلال « مكانى » أو مادى بحكم انفصاله عن الرحم ، ولكنه يظل متطلباً لأنواع كثيرة من الرعاية . ومن

الخصائص التى تميز الإنسان فى هذه الناحية أنه ــ على عكس كثير من الأجناس الحيوانية الأخـرى ــ يولـد غير كامـل النضج ولاسيما فيما يتعلق بجهازه العصبى (مثل حاسة الإبصار على سبيل المثال) ، وهذا الجهاز لا يكتمل إلا بعد شهور عديدة من مرحلة « ما بعد الولادة » ، كذلك من خصائصه طول مدة طفولته وملازمة العجز والضعف له خلال هذه المدة ، ولهذا تطول مدة تبعيته ، وهى ليست تبعية مادية فحسب ، بل تمتد أيضـاً إلى النـواحى النفسية والثقـافية التى تبدو من خلالها ملامح الأسس البيولوجية للأسرة والمجتمع .

ونخـلص من هذا العـرض إلى أنه لا يمكن اعتبار الكـائن البشرى خلال تـدرجه فى مراحل النمـو وهو فى داخـل الرحم « جزءاً مـن بطن الأم » كمـا كان يقضى بذلـك القـانون الـرومانى . ولهـذا فلسنـا نستطيع أن نسـلم بما ينادى به البعض مـن « حق الأم فى ملكيـة الجنين » خـلال هـذه الفترة ؛ وإنما الذى يمكن أن نسلم به هو حقها فى « استخـدام طـاقتهـا الُمولِّدة » . ومـن هنا يقتضى المنطـق السـليم أن تنتقل مشكلة الإجهـاض إلى هـذا الإطـار الآخر ، وهـو « استخدام الطـاقة المـولدة » أى مشكلة تنظيـم النسل .

حرية المرأة على هذا النحو لا تقوم على مبدأ « هذا الكائن فى داخلى فهو ملك لى » وإنما هى فى اتخاذ ما تراه من وسائل بمحض إرادتها لكى لا تحمل . وهكذا لا يكون حل المشكلة فى إبـاحـة الإجهاض ، وإنما فى تجنب الحمل عن طريق إجراءات أكثر أماناً ومـلاءمـة لكل امرأة . ولا ننس إلى جوار ذلك ما ينتج عن الإجهاض من آثار بالغة الضرر ، من أخطرها أنه يترك فى نفسية الأم جرحاً عميقاً لا يسهل اندماله . وأعتقد أن خير من يمكن له توضيح هذه الآثار هن الأمهات اللاتى اضطرتهن ظروفهن ــ لسبب أو لآخـر ــ للمرور بهذه التجربة . ولا يبقى بعد ذلك إلا ما أشرنا به من اللجوء إلى وسائل أخرى لتجنب الحمل بشكل طبيعى لا تعسف فيه .

وهنـاك أمر آخر ينبغى أن نوليه اهتمامنا وهو أن المهم ليس مجرد « الحصـول على أبنـاء » وإنـما هو « صناعة الأشخاص » أى بناء كائنات بشرية سـوية . وهذا يقتضى منا العناية البالغة بنوعية المكونات البيولوجية حتى تستطيع التربية بعد ذلك أن تقوم بدورها فى التنمية الصحيحـة لطاقـات الـطفـل . والعناية التى نقصدها تشمل جميع مراحل النمو : قبل الميلاد وأثناءه وبعده . ولهذه العناية مظهران لهما مكان الأولوية بغير أدنى

شك وهما ألزم ما يحتاج إليه رقى الإنسان ورخاؤه ، ونعنى بهما : الرعاية الصحية ، والتنشئة السليمة .

إن الجهل هو خير حليف للظلم وهو ألد أعداء الكرامة الإنسانية . وما أكثر ما كررت مقولتى المنادية بأن التعليم هو الطريق الوحيد إلى تحرير الإنسان ، هذا على المستوى الفردى ، أما على المستوى القومى فإنه لا يضمن الحرية والاستقلال الحقيقى للأمة إلا العلم . . . والمعرفة . . . نعم : الحرية البيولوجية (أى نوعية المقومات المادية) و « الحرية الروحية » وهما حريتان متلازمتان تحتاج كل منهما إلى الأخرى ، وبهما جميعاً يمكن للفرد أن تكتمل له كرامته الإنسانية . ولسنا نستطيع أن ننتظر من أولئك الذين لا يستوعب وعيهم أبعاد مشكلة الضمير الإنسانى أن يطرحوا على أنفسهم هذه المشكلة أو يتأملوها فى روية . ربما كان من السهل حملهم عن طريق شعارات رخيصة على أن يتخذوا موقفاً معيناً فى ظل ديمقراطية جوفاء وحرية زائفة ، غير أن الأقنعة سرعان ما تسقط وتتكشف من خلفها الحقيقة . ولهذا فإننا ننادى دائماً بأن علينا أن نكشف للمواطنين كل ما وصلت إليه المعرفة حتى اليوم ، ثم نترك لكل منهم أن يتخذ من السلوك ما يلائم معارفه واعتقاداته وقناعاته .

كل شخص نموذج بشرى فريد . ونضرب على ذلك مثلاً بانفراد كل إنسان بقدر معين من البروتينات تحت جلد إبهامه (ولهذا يتميز كل واحد ببصمات لا يمكن أن تتكرر) ، ولهذا فإنه لم يوجد أبداً ولن يوجد إنسان مطابق تماماً لإنسان آخر . ومثل هذا الحكم يمكن أن ينطبق على الإنتاج الفكرى أو الأدبى ، فالحروف الهجائية فى كل لغة محدودة العدد ، ولكن التشكيلات التى تتكون من تجميع هذه الحروف بصور معينة قد أنتجت لنا وستظل تنتج ما لا يحصى من الروايات ومن القصائد . بل إننا نقول إن كل فرد منا نموذج لا يتكرر فى كل لحظة من لحظات حياته بسبب ما يطرأ على أجهزته وأعضائه من تحول تلقائى ناتج عن تجدد الخلايا والأنسجة (ولنضرب على ذلك مثلاً : هو أن نصف كبد الإنسان يتجدد تماماً كل خمسة عشر يوماً) . فالإنسان ليس فى هذه اللحظة مماثلاً لنفسه فى اللحظة السابقة أو التالية . هذا على المستوى العضوى البيولوجى ، فإذا أضفنا إلى ذلك العوامل النفسية انتهينا إلى أن تفرد كل نموذج بشرى بخصائصه يصل إلى درجة لا مثيل لها من الاكتمال المذهل الجدير بكل إعجاب .

الإجهاض الجراحى

على أن هناك حالات استثنائية وظروفاً قاهرة قد تؤدى إلى طرح مسألة « الإجهاض الجراحى » الذى تسوغه دوافع أخلاقية . وذلك حينما يتم الإخصاب نتيجة لاغتصاب قهرى تكره فيه المرأة ، أوحينما يتبين بطريقة علمية لا موضع فيها للشك أن حياة الأم تتعرض لخطر محقق ، أوحينما تبدو على الجنين أعراض تشوهات بالغة الخطر لا قبل للعلم بعلاجها . . .

هذه المسألة على أكبر جانب من الدقة والتعقيد وعلينا أن نناقشها بحذر شديد . والذى أراه أنه يمكن فى مثل هذه الحالات المحدودة السماح بالإجهاض ، ولكن بعد فحص دقيق لحالة الحامل فى المراحل الأولى للحمل وبعد أن يتبين بشكل موضوعى تماماً أن استمرار الحمل قد يعنى خطراً محققاً لا يمكن تفاديه فيما بعد ، وأنه إذا تركت المرأة لاحتمال إسقاط الجنين بشكل تلقائى فإن ذلك يعنى خطراً على حياتها . وبهذا يكون الإجهاض استكمالاً لسنة الطبيعة لا كسراً لنواميسها . ولو لم نفعل ذلك لرأينا أنفسنا أحياناً أمام احتمالات قصوى لا يمكن توقيها أو التنبؤ بها من قبل : كأن نضطر إلى ما يدعى « الموت المريح » للجنين المشوه ، وهو حل له من المبررات ما للإجهاض الجراحى ، ذلك لأنه ليست هناك حياة أقرب إلى الموت ولا أعجز عن خوض معركة الحياة ولا أقل أملاً فى المستقبل من حياة جنين مشوه لا سبيل إلى علاج عاهاته .

ولهذا فإنه باستثناء حالات الضرورة القصوى التى أشرنا إليها ــ والتى لابد أن تكون مستندة إلى دوافع قوية تدعمها تقارير علمية قاطعة ــ فإنه ينبغى ألا يسمح بالإجهاض وإلا كان سلوكنا استهانة بالحياة الإنسانية وامتهاناً لها .

وليس هناك أدل على الجبن والتخاذل الذى لا يمكن قبوله من إلقاء التبعة على الله فى مسائل هى من صميم ما ينبغى أن نتصرف فيه بإرادتنا الحرة ، وفيما ينبغى أن نتحمل مسئوليته بشجاعة ووعى (وأنا أقصد بذلك هذه العبارة الشعبية التى طالما نسمعها من كثير من الناس : « لننجب من الأبناء ما كتب الله علينا أن ننجب ! ») فالذى أمرنا الله به هو أن يحب كل منا الآخرين ، ولكنه لم يحدد لنا عدد من ننجب من الأبناء الذين نستطيع أن نوفر لهم وسائل العيش والتربية المناسبة ، ولم يفصل لنا من الأمور ما يدخل

فى العلاقة الحميمة التى يمكن أن يتفق عليها الزوجان مع التراضى بينهما فيها . أما رجال الكنيسة فلهم أن يفتوا بما يريدون فى مسائل الدين التى هى من اختصاصهم والتى تدخل فى إطار عملهم فى المجال الروحى . وقد علمتنا التجربة أن تدخل العلماء فى الموضوعات الدينية ـ كتدخل رجال الكنيسة فى مسائل العلم ـ كان دائماً بعيداً عن التوفيق . ولهذا فعلى كل فريق أن يعرف حدود ميدانه ، فذلك هو الكفيل بأن نتوصل إلى صيغة نوفق فيها بين معرفة حقائق الطبيعة التى نلمسها والحقائق الغيبية التى نحس بها بغير أن نتمكن من مشاهدتها والتدليل عليها بشواهد مادية ، أى بين العلم والإيمان .

ومن ناحية أخرى فإننا نسجل هنا ذلك التناقض الشائه السخيف عندما نشهد أولئك الأغنياء القادرين على الوفاء بحاجات أبنائهم وتربيتهم بحكم ما لديهم من بسطة فى المال واتساع فى الرزق وهم لا يكفون عن توبيخ من هم أقل مالاً ـ وإن كانوا فى كثير من الأحيان أوسع ثقافة ـ ودعوتهم إلى أن يمتنعوا عن تنظيم النسل أو إدانتهم للنساء اللاتى يلجأن إلى الإجهاض بغير تقدير لظروفهن . ولا يقل عن هذا السلوك تناقضاً وسخفاً ما تفعله الدول الغنية المتقدمة حينما تصطنع التعاطف والرأفة مع البلاد الفقيرة وتحاول أن « تعينها » على حل مشكلة تزايد السكان فيها ، فلا تقدم لها إلا النصائح بأن تلجأ إلى تعقيم الرجال وحمل النساء على استخدام وسائل منع الحمل . ويغيب عن تفكير هذه الدول أن بلداً مثل الهند فيه نحو ٥٦٠ ٠٠٠ مركز سكانى ليس من بينها إلا حوالى ٦٠ ٠٠٠ تستخدم الكهرباء فى الإضاءة ، وأن ثمانين فى المائة من نساء بنجلاديش الحوامل يعانين من الأنيميا الحادة ومن نقص الحديد . . . ثم لا يخطر ببالنا بدلاً من تقديم العون لهؤلاء الملايين من البشر إلا توصيتهم بالتعقيم على أن نعطيهم ترانزستورات لقاء ذلك ! . . . إن عملية تنظيم النسل ينبغى أن تصاحبها ـ بل وتسبقها ـ عملية واسعة من التثقيف والتوعية وتنمية المجتمع . وعلينا أن نمعن التفكير فى عدد المواليد الذى يتزايد بنسبة تبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة فى اليوم ، والذين يعيش خمسة وسبعون فى المائة منهم فى بلاد حظها من التنمية بالغ الضآلة ، وفى عدد الأميين الذى يصل فى العالم إلى ٨٠٠ مليون نسمة ، وفى الملايين الخمسة من الأطفال الذين يعيشون فى معسكرات اللاجئين وفى عدد الصبيان الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة وهو يبلغ ١٥٠٠ مليوناً ، من

بينهم ١٨٠ مليوناً من المعوقين . . . هذه الأرقام المخيفة هى التى ينبغى أن تكون شغلنا الشاغل ، ولاسيما حينما نذكر أننا ننفق مبالغ طائلة على السلاح الذى نقوم بتجربته فى حروب محلية محدودة . ولست أقول إن هذا هو وحده ما يجب أن يحتكر اهتمامنا ، ولكنه ينبغى ألا يغيب عن بالنا ونحن نتحدث عن هذا الموضوع الذى نحن بصدده ، لأن عملنا بهذه الصورة من التفهم والبحث عن صيغ ملائمة لحل المشاكل سيكون أجدى وأسمى من توزيع الاتهامات والإدانات .

علينا أن نكون منطقيين مع أنفسنا فى مجموع سلوكنا وتعاملنا مع هذه المشكلة الاجتماعية القانونية البالغة الدقة والتعقيد من الناحية الإنسانية . وأعتقد أن أهم شىء فيها هو أن نعمل على إزالة الظروف التى تدفع الناس إلى الإجهاض ، وأن نحاول من جديد أن نواجه المشاكل بواقعية لأن الواقع دائماً ينتقم ممن لا يعترفون به .

وهناك نوع آخر من الإجهاض أشبه بالتفرقة العنصرية أو الطبقية ، ذلك هو ما نسميه « الإجهاض السياحى » وهو الذى يقوم به الأغنياء تخلصاً من جرائر إفراطهم فى شهواتهم ، فى مواجهة « الإجهاض السرى » الذى تمارسه النساء الفقيرات والملىء بالمخاطر وبصور الذل والامتهان .

وأخيراً نقول إن معالجتنا لهذا الموضوع لا يجب أن تكون برفع إصبع الاتهام وإنما بيد مفتوحة مستعدة للعناق والتعاون . . . وليكن فى التبنى ما يحل محل الإجهاض ، ولننظ فى عطف إنسانى إلى المعوقين حتى ننمى لديهم الحواس السليمة تعويضاً عن عاهاتهم وتخفيفاً من معاناتهم . ولنذكر أن واجبنا هو الدفاع عن حقوق الإنسان لا مجرد العمل على أن تلتئم الجروح التى تصيب كرامته وأن نعيد ابتسامة السعادة إلى شفاه النساء شريكاتنا فى الحياة .

هناك بلاد عديدة اعترفت بحق الإجهاض ، وفى اعتقادى أن ذلك لم يكن إلا تنازلاً عن المبادىء أمام وضع قائم ، وإضفاءً للمشروعية على عمل غير صالح بدلاً من التسلح بالشجاعة لمعالجة المشكلة من جذورها . ويدل على ما نقول أن سيمون فايل Simone Veil حينما وافق البرلمان على مشروع قانونها الذى ينص على مشروعية الإجهاض فى ظروف معينة صرحت بقولها : « ليس نجاح مشروعى هذا انتصاراً ، فالإجهاض لا يمكن إلا أن يكون هزيمة . . . »

« السيادة الشخصية » و « السيادة القومية »

ومن ناحية أخرى فإن الحكم الذى يطبق على التخلص الإرادى من الحمل هو فى نظرى الذى ينبغى أن ينسحب أيضاً وبنفس القوة على موضوع الحكم بالإعدام وعلى الحرب والتعذيب وكافة ألوان الاضطهاد . فإذا كنا نبيح الإجهاض ونعده أمراً مشروعاً فعلينا أيضاً أن نعترف بمشروعية كل هذه المظالم ، وهى جميعاً مخالفة للمبدأ الذى ليس من حق أحد بمقتضاه أن يتصرف فى حياة إنسان آخر . أما إذا احترمنا هذا المبدأ فآمنًا اتباعاً له بأنه ليس من حق الأم أن تجهض نفسها إلا فى حالات استثنائية توجبها ضرورة قصوى ، لأن لكل كائن بشرى « سيادته الشخصية » وحقه فى الحياة ــ فإنه ليس من حق أحد الحكم بالموت على إنسان آخر سواء أكان الحاكم بالموت قاضياً أو مجتمعاً أو دولة إلا فى حالات لها مبرراتها القوية حينما يتبين أن الدفاع الإرادى عن قضية ما لا يتحقق إلا بالتضحية بحياة إنسانية .

والمهم بالنسبة لنا ليس الجنين فى أى مرحلة من مراحله ، وليس اللحظة التى « يعترف » فيها المجتمع « بالشخصية القانونية » للكائن البشرى ، وإنما هو الحق فى الحياة . . . فى الحياة الخاصة التى لم يهبها أحد لإنسان والتى له أن يمارسها كاملة . ولهذا فإنه ليس من حق الأم أن تكون حرة التصرف فى الكائن الذى ينمو فى رحمها ، وليس من حق الأسرة أن تفعل ما تشاء بالطفل الذى ينشأ فى كنفها ، وليس من حق الدولة أن تتصرف على هواها فى حيوات مواطنيها .

ولهذا فإننا نتهم بالتناقض السافر كل ما ينافى هذا المبدأ ، والمريب فى الأمر أن كل ألوان التناقض التى سجلناها تصدر عن نفس الأشخاص وعن نفس الجماعات : إدانة الإجهاض إدانة مطلقة بغير نظر إلى ما قد يبرره فى حالات الضرورة فى الوقت الذى تقر فيه إجراءات مثل الحكم بالإعدام أو تشجيع النزاعات المسلحة . والتناقض قائم أيضاً فى عكس هذه الأحوال ، ونعنى بذلك سلوك بعض « أنصار السلام » ممن لا يرون بأساً مع ذلك فى الدفاع عن الإجهاض وما يسمونه « الموت المريح » . وقد تكون الخطوة التالية لهؤلاء ما يطلقون عليه « تحسين النسل » أى القضاء على الأجناس أو الطوائف التى يعتبرونها « متخلفة » ، وهناك سوابق رهيبة لذلك فى التاريخ .

ثمن الكرامة

يبدو لى من الضرورى هنا أن ألح على مقولة سبق أن عرضتها ، وهى أن المهم ــ سواء على المستوى الفردى أو الاجتماعى ــ « ليس مجرد الحصول على أبناء ، وإنما هو صناعة الأشخاص » فعملنا ينبغى ألا يقتصر على الكم وإنما يمتد إلى الكيف ، أى لا عدد من يعيشون وإنما كيف يعيشون ، ولا الأرقام الدالة على الوفيات فحسب ، بل كذلك الأرقام الدالة على نسبة المرضى لأنه يبدو لى أيضاً من أوجه التناقض الصارخ أن نشق الجيوب ونلطم الخدود بحق ونحن نتأمل نسب حالات الإجهاض الإرادى أو غير الإرادى ، وذلك حينما نتحدث عن وسائل منع الحمل خائضين فى مجادلات بيزنطية حول الطرق الطبيعية أو غير الطبيعية ، على حين نظل جامدى المشاعر أمام المشهد الكئيب الذى نرى فيه أكثر من ٧٠٠ مليون من النساء والرجال والأطفال الجياع ، ومن يموتون كل يوم من الأطفال بسبب الجوع أو الأمراض التى لا قبل لهم بالوقاية منها مع أنها أمراض كان يمكن شفاؤها بالوسائل المتوفرة بين أيدينا اليوم ، غير أننا نتركهم لمصيرهم يموتون دون أن نمنحهم قليلاً من الخبز ولا من الحب ، وحينما نذكر أن خمسين فى المائة من الأطفال الذين يولدون يموتون قبل أن يبلغوا العام الأول من أعمارهم فى العديد من البلاد الأفريقية ، وأننا نقف مكتوفى الأيدى إزاء الدمار الذى يلحقه بشبابنا تعاطى المخدرات وإدمان المسكرات ، وأننا لا نتخذ أى إجراء رادع إزاء الحكومات التى مازالت على مدى عشرات السنين تمتهن أبسط حقوق الإنسان معتمدة على القوة الغاشمة ، وإزاء أولئك الذين لا يكفون عن تعذيب معارضيهم وتنفيذ أحكام الإعدام عليهم بغير محاكمة ولا إتاحة الفرصة لضحاياهم لكى يمارسوا حق الدفاع عن أنفسهم . وبدلاً من أن نطعم الجائع ونعلم الجاهل نرى كيف تبعثر الثروات فى سفه مستفز على ألوان من البذخ السطحى التافه أو فى تكديس السلاح فى هذه اللحظة التاريخية التى نعرف فيها أن أى حرب يمكن أن تؤدى إلى خراب العالم كله . أمام هذه المشاهد ينبغى أن يكون عملنا قائماً على التكامل والاتساق إذ ينبغى أن ننظر إلى مسرح الأحداث فى جملته ولا نقتصر على رؤية جانب منه . علينا أن نرفع أصواتنا جميعاً عبر جميع أجهزة الإعلام منادين بأن يتخذ العالم قرارات حاسمة على مستوى الدول لكى يوضع حد لهذه المأساة العالمية : مأساة المعذبين الذين يرون حياتهم محطمة والملايين من إخوتنا الذين

لا يشغلهم إلا محاولة البقاء على قيد الحياة حتى وإن كان بقاء بائساً لا يبلغ سد الرمق .

يجب أن يطرح هذا الموضوع بكامل أبعاده وأن يعالج بتفهم وحكمة . وعلينا قبل كل شيء أن نبذل أقصى جهد من أجل إطعام الجائعين وتعليم الأميين بغير تمييز ولا تفرقة . . . وحينما تطرح إحدى الأمهات مشكلة طفل تريد التخلص منه فليكن المجتمع هو الذى يقوم بتبنى هذا الابن غير المرغوب فيه بدلاً من أن ترتفع الأصوات بإدانتها . وفى مناسبة قريبة أعلنت « الأم تيريسا » فى طوكيو : « علينا أن نرفض الإجهاض لنرفع فى مواجهته شعار التبنى » (No abortion but adoption) .

منذ سنوات حينما وقعت مأساة الطفل الإيطالى ألفريدو رامبى Alferdo Rampi الذى سقط فى أحد الآبار ، كنا نسمع ببالغ التأثر صوته وهو يستغيث قائلاً إنه يريد أن يعيش . وكنت فى هذه اللحظات أفكر فى أن علينا أيضاً أن نصغى إلى آلاف وآلاف من أصوات أطفال آخرين فى شتى بقاع العالم تطالبنا بالحياة من أعماق آبار سقطوا فى مهاويها ممثلة فى مجتمعات قاسية لا ترحم وفى وحل عالم مشغول عنهم نكتفى فيه بإسداء نصائح غالية بدلاً من أن نقدم لهم تعاطفنا ونمد لهم يد المعونة . وحينما شهدنا أيضاً منذ عهد قريب الطفلة الكولومبيانية أميرة سانتشث Omayra Sánchez التى وقعت أسيرة تحت أنقاض البيوت المدمرة على أثر انفجار بركان نيفادا دل رويث Nevada del Ruiz ألم نشعر حينئذ ونحن نتأمل ذلك المشهد المؤثر أننا على استعداد لبذل كل ما فى وسعنا لإنقاذها ؟

علينا أن نكون أكفاء لتحمل هذه التبعة . . . تبعة الإصغاء إلى أصوات الأطفال المعذبين فى الأرض . فإننا لن نستطيع تغيير مسار العالم إلا إذا توافر لدينا ذلك « الوعى الجماعى » بالأبعاد الكاملة لهذه المشكلة . وفى تأصيل هذا الوعى يجب أن تقوم أجهزة الاتصال والإعلام بدورها ، ليس فى هذه المشكلة فحسب ، بل فى كل ما يتعلق بمستقبل الإنسانية . بذلك وحده يمكن أن تتآزر أصوات العالم من مختلف المجتمعات حتى تستجيب لها الحكومات وتتخذ من القرارات ما يتفق مع إرادة الجماهير . . . بهذا وحده يمكن أن يتحقق أملنا فى مولد الإنسان الجديد . . . مولد الإنسان الحر . . .

٢

حق الانسان فى السلام

« إذا كنت تريد السلام فلتكافح فى سبيل العدالة » . كلمة نادى بها كل من زاويته الخاصة ومن منطلق تجاربه المؤلمة ــ المختلفة والمتشابهة فى الوقت نفسه ــ جوستاف مالر Gustav Mahler والبابا بولس السادس Paul VI . وهى عبارة صادقة نؤمن بها تماماً ونضيف « إذا أردت السلام فلتهيىء الجو الملائم للسلام ! » .

ليس هناك بأس فى أن نكرر مرة أخرى مقولتنا بأن السلام هو مشكلة الأنانية المركزية وأن حل كل مشكلة أخرى ــ نعم حل « كل مشكلة » ــ يبدأ وينتهى بالسلام . وإذا لم نكن على وعى بهذه الحقيقة فإن كل حل يصبح حلاً عارضاً لمشاكل حادة عاجلة إلا أنها ليست جوهرية لمستقبل الإنسانية . والسلام ليس أمراً متوقفاً فقط على إرادة القوى العظمى أو على ما نسميه « إرادة الآخرين » . وإنما هو يتطلب ــ كما سبق أن ذكرت ــ « التزاماً شخصياً » . والعمل من أجل السلام ــ وهو ما ينبغى أن نلتزم جميعاً به ــ يقتضى أن يكافح كل فرد منا فى سبيل تجاوز الأحكام المسبقة والأفكار الخاطئة والتعصب وهى كلها مصادر العداوات والحروب . ولهذا ينبغى قبل كل شىء أن نقاوم

كل ألوان المظالم والتفرقة وسائر الأسباب المؤدية إلى إفقاد الإنسان كرامته وإلى خلق جو من الكراهية والحروب .

وأنا أعرف مقدماً أن فكرة « التربية من أجل نزع السلاح » بعيدة عن أن تكون موضع إجماع ، وأعرف أيضاً أن أشخاصاً كثيرين يتشككون فى إمكان الوصول إلى نزع سلاح حقيقى ، وذلك لأننا مازلنا نتناقش حول هذه المسألة منذ وقت طويل . فما أكثر الجهود التى بذلت فيما بين الحربين العالميتين من أجل حمل القوتين العظميين على الوصول إلى اتفاق جاد تلتزمان فيه بنزع السلاح ، ومع ذلك فنحن جميعاً نعلم نتيجة هذه الجهود ! وما أكثر المبادرات التى بذلت فى هذا السبيل منذ سنة ١٩٤٥ وانتهت كلها إلى الفشل ! فهل يعنى ذلك أنه لم يعد هناك ما يدعو إلى التعلق بالأمل فى إمكان تحقق نزع السلاح بعد أن باءت كل تلك الجهود بالإخفاق ؟ فنحن نرى أنه بعد أربعين سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية مازال سباق التسلح على أشده ، ومازالت المواجهات بين الكتل العسكرية قائمة ، ومن ورائها تطوير الأسلحة النووية ، وفى سبيل ذلك تنفق أموال طائلة على الأنشطة الحربية ، على حين لايزال الملايين من البشر يقاسون ويموتون جوعاً ويتعرضون لأمراض هى نتيجة للبؤس ، ويعانون من الأمية . هذا المشهد الرهيب الذى نطالعه على سطح كرتنا الأرضية بما فيه من مفارقة بشعة بين إنتاج الأسلحة الهائل من ناحية ومظاهر الشقاء والجهل والتخلف من ناحية أخرى : أليس جديراً بأن يشوش أذهاننا ويصيبنا بالحيرة باعتباره أمراً غير معقول وغير محتمل ؟

والسبب فى استمرار سباق التسلح هو ما ذكره إيريك بلير Eric Blair من أن الاقتصاد العالمى مبنى على أساس الحرب والإنتاج الحربى ، ومحرك النشاط هو مع الأسف المواجهة العسكرية وما يتبعها من تدمير . ولهذا السبب الأساسى لن يكون من السهل إيقاف ذلك السباق . ومن هنا كان علينا أن نبحث عن طرق أخرى للبدء فى عمل جاد من أجل الوصول إلى السلام ، ولعل الخطوة الأولى فى العمل المقترح يكون بأن نبدأ بالإقلال من التسلح قبل أن نطالب بنزع السلاح . المهم أن نجد مفهوماً ذا محتوى إيجابى خلاق يعين على تحقيق أهدافنا وأن نمهد الطريق نحو توجيه طاقاتنا ومواردنا نحو الصناعات التى تيسر الحياة بدلاً من أن ننحرف بها إلى صناعات الموت ، وبذلك يكون للصناعات الجديدة دور حاسم فى التنمية التى يكون مركزها خدمة الإنسان بعد أن كانت موجهة ضده . إن سباق التسلح ليس إلا ضرباً من الجنون الذى

نقدم فيه للحرب والموت قرباناً من موارد كان يمكن أن تعيننا على التمتع بالسلام والحياة . وحول هذا يقول كورت فالدهايم : « مسألة نزع السلاح تقع فى صميم مشكلة النظام الدولى ، فمن المؤسف أننا قد تعودنا على الحياة فى ظل الصواريخ النووية » .

من أهم ما يجب أن نعنى به هو أن نثير حساسية الرأى العام العالمى حول العلاقات بين نزع السلاح والتنمية ، وهى علاقات يمكن أن تعود بأعظم الفوائد على المجتمع العالمى . ونحن نرى بالفعل « أن مفهوم التنمية مرتبط أوثق الارتباط بمفهوم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية وبما نأمله من إقامة نظام دولى جديد . وهناك صلة متينة أيضاً بين نزع السلاح وحماية حقوق الإنسان والتنمية . فهذه العناصر الثلاثة يتوقف بعضها على بعض وهى جميعاً متآزرة فى عملية البحث عن السلام » .

ومن الضرورى لذلك أن يترسخ الوعى والالتزام بما ندعوه « الدعوة الأخلاقية » . وليكن معلوماً أن نزع السلاح ليس هدفاً مستحيل التحقق ، وأن السلام القائم على العدالة ليس أملاً سرابياً بعيد المنال . وعلينا أن نفهم أن العنف والحرب ليسا طبيعة غريزية متأصلة فى الإنسان بحيث يتعذر اقتلاعهما وإنما هما اختراعان تاريخيان يستخدمهما أولئك الذين يقبضون على مقاليد الحكم خدمة لمصالحهم ، وأن التربية ــ وأقول التربية لا مجرد التعليم ــ ينبغى أن تكون أساساً للعدالة ، وأساساً للسلام ، وأساساً للنظام الجديد . وحتى نتمكن من تعميق معنى الدفاع عن السلام فى روح الإنسان علينا أن نوجه نداءً إلى المربين ، وإلى أجهزة الإعلام ، وإلى الآباء ، وإلى العلماء ، وإلى المفكرين حتى يضطلع كل بدوره فى هذه الدعوة . وليكن مفهوماً أننا لا نقصد بهذا النداء إهمالاً للأمن القومى ولا تقصيراً فى ضمانه ، ولا نهدف به إلى إثارة المشاعر ضد القوات المسلحة فى أى بلد ، وهى الحارسة لأمنه وسلامته ، ولكننا ندعو إلى ألا يأتى الوقت الذى تفرض فيه القوة نفسها على العقل ، والسلاح على الحوار .

يجب علينا أن نعمل من أجل القضاء الحاسم على هذا المشهد البشع : مشهد تجارة السلاح التى تقوم بها بلدان كثيرة ــ من بينها إسبانيا ــ والتى تباركها أحزاب سياسية تتخذ مواقف نظرية مدافعة عن السلام وتملأ الدنيا صياحاً واحتجاجاً على الحرب النووية ، على حين أنها لا تهمها فى شىء الطريقة التى يقتلونك بها لأن الموت بالنسبة

لها هو المـوت : بالسيف أو بغـيره ، ومن الواضح أن هؤلاء إذا كانوا يبيعونك دبابات ومدافع حرصوا على أن يسجلوا عليها أنها « من آخر طراز » وأنها « غير نووية » فما ذلك إلا لأنهم لا يملكون « بضاعة » أخرى . كلا . . . ينبغى ألا نخدع أنفسنا حول هذه الحقيقـة : إذا لم تكن الـدوافـع إلى بنـاء السلام على كل المستويات بما فيها المستوى الاقتصادى أقوى من الدوافع التى تؤدى إلى الاستعداد للحرب فإن المواجهة ستكون أمراً محتوماً لا يمكن تجنبه .

بنـاء السـلام أولاً فى أرواح الـرجال . . . السلام الذى يستند إلى الأسس التى لا يمكن الاستبدال بها : التربية ، والعلم ، والإعلام . . . السلام المبنى على الحجر الأساسى من الحقوق الإنسانية التى ينبغى أن تفهم بأوسع معانيها والتى لا تحتمل تقييداً ولا تنازلات . . . السلام الذى تفترض معه سلامة النوايا وشفافية الأعمال ، ثم الدقة والجـد فى تصميم المشروعـات وتنفيذهـا ، بصـورة لا يخلط فيهـا بين التنمية والنمـو الاقتصادى ولا بين الرخاء والثروة المادية ولا بين التربية والتلقين الأيديولوجى ولا بين نقل التكنولوجيا والاستعمار التكنولوجى . . . إن السلام لا يمكن فهمه على أنه مجرد غياب الحربَ نتيجة لتوازن معين يقوم على الخوف ولكنه لا يمنع أن تنشب فى ظله وتحت حمايته حروب أخرى محلية واعتداءات محدودة يمكن أن تتزايد وتتسع رقعتها . السلام ينبغى أن يكون مفهوماً إيجابياً فى المقام الأول ، وهو يقتضى جهداً هائلاً من الاحترام المتبادل والتفاهم المشترك والتعاون المخلص ، وهى المبادىء التى يمكن للشعوب وللرجال تحت مظلتهـا أن يعملوا معـاً من أجـل التنمية . وهكـذا يمكن أن أعرف السلام فى ظل ما أوردت بأنـه « أحد الشروط الجوهرية التى بغيرها لا تتم ممارسة حقوق الإنسان ، ولا تأكيد الذاتية الخاصة لكل فرد ، ولا الذاتية الجماعية لكل أمة » .

ومن المهام العاجلة التى لا تحتمل تأخيراً أن نعمل على وقف سباق التسلح ونزع السـلاح باعتبار ذلك اختياراً محدداً ممكن التحقيق ، وهذه مهمة تتضمن بعداً تربوياً ينبغى أن تتـوجـه للوعى به جهود كثيرة . وهى بغير شك لا يمكن أن تتم على مدى طويل ، كما أنها شديدة التعقيد وحـافلة بالصعوبات . وحتى تستطيع أن تؤتى أكلها ينبغى أن تُفْهَم التربية من أجل نزع السلاح على أنها مشروع واسع إلى أقصى حد ، وأنه إعداد للمستقبل لا ينبغى أن نتعجل ثمراته . وأود أن أوضح أن مهمات بهذا القدر من التعقيد والاتساع ليست ممكنة فى الوقت الحاضر فى البلاد التى « لا يمكن النفوذ

إليهـا » ، أعنى تلك التى حرم مواطنـوهـا من الحـرية ، فهم لا يستـطيعون أن يروا أو يسمعوا أو يقرروا شيئاً بمحض إرادتهم . وفى كثير من الأحيان نرى أن هذا الوضع يقود إلى نتائج خاطئة ، فيحمل بعض القادة ورجال الفكر على أن يعرضوا أيضاً عن الـدعـوة إلى السلام فى البلاد الحرة . وبهذا ندخل فى دائرة مفرغة تؤدى إلى مزيد من التجاهل المتبادل . على الدول الحرة ألا تقع فى هذا الشرك المنصوب لها من قبل قيادات الدول ذات النظم الشمولية المعتمدة على أنها بمنجاة من المحاسبة والعقاب . فمثل هذا الـوضـع ينبغى ألا يؤدى إلى حرمـان الشعوب الحرة من تعرف الأوضاع لديهم ولدى الآخـرين ومن تنمية مشـاعـر التضـامن والحـرية والعدالة التى حرمت منها الشعوب المضطهدة . هذا فضلاً عن الاحتمال الوحيد لتحرير تلك الشعوب وتحطيم الأسوار التى تفرض عليها العبودية والصمت هو أن تفتح ثغرات فى تلك الأسوار تتسرب من خلالها أشعة المعرفة والقدرة على المقارنة . وأنا أعرف أن ذلك طريق طويل شاق ، ولكن المهم هو أن نبعث بصيصاً من الضوء سيتسع شيئاً فشيئاً حتى ينحسر الظلام وتنتصر قضية الحرية فى النهاية . وإلا فإننا مسوقون إلى البديل الآخر وهو الذى ينتهى بنا إلى المواجهة النووية وفيها الخسران لنا جميعاً .

وعلينا أن ندرك أن تبعاتنا تزاد وتثقل كلما رأينا وسائل التدمير تشتد قوة وبأساً وتصبح نتيجة لذلك بديلاً لا خيار فيه . فإذا لم نبذل كل ما فى وسعنا لإيقاف هذا السباق فإنه سوف ينتهى بنا حتماً إلى حرب عالمية ثالثة . وسوف يحكم علينا التاريخ حينئذ حكماً قاسياً لأننا ــ نحن الذين نعيش فى البلاد الحرة ــ قد فرطنا فيما كان فى استطاعتنا أن نقوم به من إعداد نظام تربوى كفيل بترقية سلوكنا وتقويم تصرفاتنا إزاء الأجيال القادمة . فنحن الذين نستطيع ــ بل يجب علينا ــ أن نمتثل للنداء العظيم الذى أوجزه برتراند راسل Bertrand Russel وألبرت أينشتاين Albert Einstein فى كلمات قليلة : « نحن نناشد البشر باعتبارنا بشراً : اذكروا إنسانيتكم وانسوا كل ما عداها » .

الحقيقة التى تزداد كل يوم وضوحاً هى أن الوصول إلى نزع سلاح حقيقى يقتضى أن نوجد فى صميم الرأى العام العالمى وضعاً روحياً جديداً يتجه نحو السلام والتعاون . وقد حانت هذه اللحظة ، ولم يعد هناك وقت نضيعه للعمل الجاد . لقد ورد فى بيان أصدرته الأمم المتحدة : « جاءت الآن اللحظة التى ينبغى أن نضع فيها حداً للموقف الحـالى ، وذلـك بأن نلتـزم بالامتناع عن استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، وأن

نتوخى البحث عن الأمن فى نزع السلاح ، وذلك عن طريق عمل له فعاليته وإن كان تدريجياً . ويمكن أن تكون الخطوة الأولى فيه هى تخفيض مستوى التسليح الموجود اليوم . إن وقف سباق التسلح ونزع السلاح بشكل حقيقى مهمتان على أعظم جانب من الأهمية ولا تحملان أى تأخير » . هذا التحدى التاريخى يجب أن يقدر حق قدره أيضاً عند حساب المصالح الاقتصادية والسياسية لجميع الأمم ولكافة شعوب العالم ، سواء لمنحها أماناً حقيقياً أو لضمان مستقبل سلمى لها .

ويقول جان مارى دومينـاش Jean Marie Domenach فى كتـابـه « العنف وأسبابه » : « اليوم ونحن نرى أن آخر احتمالات العنف تتساوى مع تدمير البشرية نرى أن المطالبة بالحد من التسليح أو مراقبته لم تعد كافية . فنحن الآن نواجه نوعاً آخر من المشاكل ، ومن الممارسات . نحن الآن أمام سياسة جديدة نرى أنفسنا مدعوين لها ، وهى تنتظر منا مشاركة إيجابية مباشرة . فالمثالية تصبح أمراً ضرورياً حينما تلتقى بحتمية المحافظة على البقاء أحياء » .

وليس ما نريده اليوم نقل توصيات وقرارات جيدة الصياغة ، وإنما المهم هو أن تتحول هذه التوصيات إلى عالم الواقع . على كل واحد منا : على كل عالم وكل مُرَبٍّ وكل أب وكل سلطة وكل شعب وكل منظمة دولية ــ أن يعمل ما فى وسعه ، حتى لا ينطبق قول الشاعر القديم « وو Wu » : « كانت كلماته جميلة ، ولكنه لم يف بوعوده قط ! »

وعلى المستوى القومى من الضرورى أن يقوم فى أذهاننا مفهوم كلى شامل للدفاع : الدفاع عن حرية الوطن وعن حرية الفرد ، الدفاع الذى يتضمن استخدام الموارد المرصودة للحرب من أجل السلام فى وقت السلام . وهكذا نتساءل : ما الذى تصنعه طائرة هليكوبتر وهى معطلة رابضة تنتظر الحرب التى ما ينبغى لها أبداً أن تشعل ، على حين يوجد رجال ونساء كثيرون وهم بين الحياة والموت ينتظرون معونة تلقيها عليهم هذه الطائرة ، أو خدمة تقوم بها فى مكافحة تجارة المخدرات أو غير ذلك من أوجه العمل الإنسانى ؟ إن كل وسائل الدفاع وآلياته يجب أن تجند فى سبيل خدمة السلام . . .

أما على المستوى الدولى فمن اللازم أن تشارك كل هذه الوسائل بقوة متزايدة فى الجهود المبذولة لإقامة نظام جديد مبنى على تفاهم أعمق وتعاون أوثق بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فى ميادين التربية والعلوم والثقافة والإعلام ، من أجل البحث المشترك فى

جو من السلام عن حلول مرضية للمشاكل التى تواجهها الأسرة الدولية . الهدف هو تدعيم السلام والأمن الدوليين وضمان احترام حقوق الإنسان ومكافحة الاستعمار والفصل العنصرى والسمو على كل صور السيطرة من جانب فريق من البشر على الآخرين . وفى تصور هذا المستقبل نرى أن سباق التسلح يمثل إحدى العقبات الكبرى فى طريق تدعيم السلام ، هذه العقبة التى تعرض الإنسانية لأخطار هائلة تعطل جهود الأسرة الدولية فى ميدان التنمية التى يكون الإنسان محورها الرئيسى . . . هذه العقبة التى تحول بيننا وبين تلمس الملامح المشرقة لحق الإنسان فى السلام وهى بازغة من أفق الزمن ! . .

٣

الحق فى المساواة : المعوقون

« الحق فى الاختلاف » يمكن أن يؤدى فى الواقع العملى إلى الانغلاق بدلاً من الاندماج ، إلى تأكيد أوجه العجز بدلاً من رجاحة العقل والاستخدام الكامل لجميع الطاقات ، وإلى إقامة رجاحة جديدة من كل نوع بدلاً من إزالة ما هو قائم منها بكل ما لدينا من قوى . أما التطبيق الصحيح لمبدأ « الحق فى الاختلاف » فإنه لا يكون ــ وهناك تكمن المفارقة ــ فى « عدم الاختلاف » أى المساواة . فالمهم هو نوعية البشر الواحدة لا اختلافهم .

المعوقون

هم يبلغون ٤٥٠ مليوناً من البشر ، أى عشر سكان الأرض . هؤلاء المعوقون الذين يعانون عاهات لحقت أعضاءهم أو حواسهم أو نفسياتهم يبلغ عددهم ضعف سكان الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة . وهذه إحصائية قد تكون مقصرة فنحن نقرأ بالفعل فى التقدير الذى قامت به أجهزة منظمة الصحة العالمية أن عددهم يصل إلى

٦٣٠ مليوناً (أى ١٣ فى المائة من مجموع سكان العالم) . ولا يبدو أن المستقبل أقل قتامة ، إذ يلوح أن عددهم فى تزايد مستمر ، وذلك نتيجة لعوامل متعددة ، منها حوادث المرور والحوادث الواقعة أثناء العمل ، ثم الصراع المسلح الذى لا تبدو له نهاية (ولنذكر أنه توجد اليوم ثمانى عشرة بؤرة من بؤر النزاع الحربى فى العالم) ، هذا بالاضافة إلى سوء التغذية ولا سيما بين النساء الحوامل أو المرضعات ، والأمراض الطفيلية والمعدية التى تجتاح حتى اليوم شطراً كبيراً من سكان الأرض (ويجدر بنا أن نشير إلى أن ٨٠ فى المائة من المعوقين يوجدون فى بلاد العالم الثالث) ، والإفراط فى المسكرات والمخدرات . . كل هذا يوضح لنا أبعاداً واتجاهات تدعو للقلق العميق .

ومع ذلك فلا يبدو أننا وصلنا من الوعى الاجتماعى إلى المستوى اللائق ، ومن مظاهر ذلك أن السلطات العامة فى بلادنا لم تتخذ بشكل عام ما كان ينتظر من إجراءات لمواجهة المشاكل التى يتعرض لها أكثر من ٢٥ فى المائة من السكان (على أساس تقدير متوسط عدد أفراد الأسرة بأربعة أفراد) . هذا مع ملاحظة أن كثيراً من العائلات فى العديد من بلاد العالم كانت ــ ولا تزال ــ ترفض الاعتراف بأنه يوجد من بين أفرادها من يعانى إحدى العاهات النفسية ، ولا سيما إذا كانت هذه العاهة متصلة بالتخلف العقلى .

وبالاضافة إلى الوعى والالتزام الاجتماعيين وإلى الإجراءات التى ينبغى أن تضطلع بها السلطات السياسية من منطلق إرادة صادقة ، فإن هناك عاملاً آخر يجب أن يتوفر ، وهو الكفاءة المهنية فى أجهزة الدولة . ذلك أن مسألة المعوقين من التشعب والتعقيد وتعدد المظاهر (ونذكر من أمثلتها الوقاية والتربية وإعادة التأهيل والاندماج فى المجتمع . . إلخ) بحيث تقتضى طرح عديد من المشاكل الفرعية المتشابكة والتى يتوقف بعضها على بعض . وذلك يقتضى تصنيفاً لهذه المشاكل وترتيباً لها بحسب الأولويات القائمة على معايير الأهمية والحاجة الملحة العاجلة ومدى كون العاهة قابلة للعلاج أو دائمة لا شفاء منها .

ويجب أن يتم تحقيق هذا العمل بذكاء وكفاءة باعتباره واجباً تقتضيه الممارسة السليمة لحق أساسى يجب أن يتمتع به المعوق وتكفله له الدولة ، لا على أنها حسنة أو صدقة يتلقاها ، وبغير أن يصحب هذه الأعمال ضجيج إعلامى يحولها إلى مهرجانات للبر

والإحسان ، وإن كنا لا نعترض على كل ما يعمق الوعى فى نفوس المواطنين بمشاكل المعوقين ، ويضفى الحرارة والايثار وإنكار الذات على كل نشاط فى خدمة المعوقين نابع من روح التضامن الإنسانى . وما نقوله بهذا الصدد ينبغى أن يكون مقدمة ضرورية تترتب عليها الاعتبارات التالية وإستراتيجية العمل فى هذا الميدان . فإن كان مواطن أحق من غيره بممارسة كاملة لحقوق الإنسان فإنه المعوق سواء أكانت عاهته طبيعية أو مكتسبة ، جزئية أو كلية .

وأولى المشاكل الفرعية فى نسق الأولويات هى مشكلة الوقاية . وأود هنا أن أعلن أن أكثر من خمسين فى المائة من عاهات المعوقين كان من الممكن تجنبها لو أنها أحيطت منذ البداية بالرعاية الكافية ، وذلك فى حالات العاهات الناتجة عن أمراض وراثية أو مكتسبة ، وحينما يكون العلاج فى المراحل الأولى من مراحل النمو بعد المولد . والأمر الثانى هو أنه لو طبقت بشكل صارم إجراءات الأمن والوقاية فى المرور وفى العمل فى المصانع لأمكن التقليل بشكل ملحوظ من عدد المصابين بعاهات جسدية . ولم تم ذلك ــ بعد استبعاد الحروب لأن تجنبها هو أيضاً فى متناول يد الإنسان لو أراد ــ لبقيت الكوارث الطبيعية غير المتوقعة هى العامل الوحيد المتسبب فى العاهات . ومن هنا فإن واجبنا هو مضاعفة الجهود على مسألة « الوقاية » ، فتوضع لتوفيرها كل الإستراتيجيات التى تسمح بها معارفنا الحالية إلى جانب قدر من الخيال المتفتح . وبذلك ننقص عدد المصابين ، ونقدم قدراً أكبر وأفضل من الرعاية لأولئك الذين لم نستطع حمايتهم من العاهات منذ البداية . وذلك لأن أول حق للمعوق هو ألا يكون معوقاً أصلاً . والإجراءات الوقائية تنساح على دائرة واسعة تبدأ بالتشريع اللازم فى دستور الدولة [*] وتنتهى بإقامة مكاتب للاستشارات الطبية التى تعرف المواطنين المقدمين على الزواج بما قد يكون لديهم من أمراض وراثية ، مروراً بإجراءات التطعيم اللازمة قبل عمليات الإخصاب ، والفحوص والتحليلات الكيميائية الحيوية التى ينبغى القيام بإجرائها على الأطفال

(*) كان لى ــ أثناء عملى نائباً فى البرلمان ــ شرف التقدم باقتراح مشروع المادة رقم ٤٩ من الدستور الإسبانى الذى ينص على « أن تقوم أجهزة الدولة بانتهاج سياسة تهدف إلى توفير الوقاية للمعوقين وعلاجهم وتأهيلهم وإدماجهم فى المجتمع سواء أكانت عاهاتهم جسدية أو لاحقة بإحدى حواسهم أو نفسية ، وعليها أن تقدم لهم الرعاية المتخصصة التى يتطلبونها وأن توفر لهم الحماية اللازمة لكى يستطيعوا ممارسة جميع الحقوق التى يكفلها الدستور لجميع المواطنين » .

بعد المولد (**) . وهذه الإجراءات فى جملتها ينبغى أن تكون جزءاً من تشريعات الدولة ينص عليها نصاً صريحاً ، لأنها هى التى تضمن قاعدة بيولوجية أفضل وأسلم كياناً للأمة منذ البداية وقبل أن تلحق ببعض أفرادها عاهات لا سبيل لعلاجها فيما بعد ، وهى من أجل ذلك تعد من أسبق الأولويات وأجدرها بعناية أجهزة الدولة ، فهى توفر علينا جهوداً كثيرة يمكن أن تبذل بعد ذلك بغير طائل . لقد كان السير و. ليلى Sir W. Liley يقول : « الفرق بين السياسيين ورجال الدولة أن الأولين لا يفكرون إلا فى الانتخابات القادمة ، أما رجال الدولة ـــ بمعنى الكلمة ـــ فإنهم يفكرون فى الأجيال القادمة . ولهذا فإن ضمان « نوعية الحياة » بتوفير كل المعارف العلمية والتكنولوجية المتاحة لها وجعلها فى خدمة هذا الهدف إنما هو مسئولية جوهرية ينبغى أن يُضطلع بها على مستوى الدولة » .

لكى نتمكن من توفير وقاية حقيقية لابد أولاً من المعرفة . ولعلنا لا ندرك مدى ما جنيناه من المنافع الهائلة التى كانت ثمرة للبحث العلمى والتكنيكى إلا إذا تأملنا على سبيل المثال العدد الهائل من العاهات التى أمكن لنا تجنبها بفضل التطعيم المضاد لشلل الأطفال أو الوقاية من العامل الريصى RH . وليكن معلوماً لدى الجميع أن المعرفة الأعمق للأسباب المختلفة التى تتسبب فى الإصابات هى الوسيلة الوحيدة لتفاديها أولاً ثم لعلاجها الناجح بعد ذلك .

التربية الخاصة . . للمجتمع

إذا لم نوفق منــذ البداية فى توقى العاهات فإن واجبنا الأول هو أن نحسن الاستعداد

(**) كنت قد أعددت فى سنة ١٩٦٦ « المشروع القومى للوقاية من العاهات » ، وتم تطبيق هذا المشروع فى سنة ١٩٦٧ فى مدينة غرناطة أولاً باعتباره مشروعاً رائداً نموذجياً ، ثم تمت موافقة الحكومة عليه فى سنة ١٩٧٦ ، وشرعت فى تطبيقه وتعميمه على مستوى قومى فى كل أنحاء إسبانيا . وأدى ذلك إلى تقليل عدد المعوقين من الأطفال فى البلاد بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة . والإجراءات الوقائية التى يتضمنها هذا المشروع ذات طابع تنبؤى (أى متعلق بمراقبة الأم خلال فترة الحمل والاحتراز عما يمكن أن يتعرض له الجنين أثناء عملية الوضع من تشوهات يمكن تجنبها) ووراثى (فالأعراض المتلازمة المعروفة باسم « المغولية » والتى ينسب اكتشافها إلى « داون Down » والتى يزداد احتمال الإصابة بها فى حالات حمل الأمهات اللاتى تتراوح أعمارهن بين سن السادسة والثلاثين والثامنة والثلاثين وما بعد ذلك يمكن تجنبها عن طريق إجراءات مناسبة خلال فترة المراقبة) وعضوى كيميائى (أى تحديد ما يمكن أن يحدث للطفل بعد ولادته من تغيرات فى وظائف الأعضاء قد تؤدى إلى تشوهات يمكن تجنبها ، مثل حالات ضعف العقل أو الاختلال الوراثى فى إفراز الغدة الدرقية) .

لبذل الرعاية الواجبة لأولئك المصابين بإصابات بالغة ، من أجل إعادة تأهيل من يتوقع تحسن حالاتهم ، وتنمية قدراتهم الجسدية والذهنية والعناية بتربيتهم حتى يمكن إدماجهم فى الوسط الاجتماعى الذى يعيشون فيه بقدر المستطاع ، مع مراعاة مرحلة العمر التى يمر بها كل من هؤلاء المصابين ، ومع الاهتمام بكل فرد وطبيعته النفسية الخاصة فى كل مرحلة من مراحل الرعاية والتعليم إذ ينبغى ألا ننسى أن كل شخص يعد حالة منفردة قائمة بذاتها من الناحيتين العضوية والاجتماعية . فهذا هو ما يقضى به واجب العدالة ومفهوم التضامن الحقيقى .

على أن أهم ما يجب أن نعنى به أكثر من عنايتنا بالمعوقين هو تربية المجتمع نفسه حتى يتقبل المعوقين ويعمل على إدماجهم فيه بشكل طبيعى . علينا أن نزيل الحواجز بينهم وبين سائر أفراد المجتمع ، ولكن لنتذكر أن هدم الأسوار المادية المبنية بالحجارة الصلبة أسهل دائماً من هدم الأسوار المنصوبة فى داخل نفس كل منا .

رعاية هؤلاء الذين حكمت عليهم ظروفهم بانتقاص بعض قدراتهم مهمة تقع على الجميع : على آبائهم وأعضاء أسرهم ، وعلى المعلمين ورجال التربية ، والمهمة الرئيسية فى عملنا هو تنمية قدرات هؤلاء المعوقين وتجنب الإلحاح على تذكيرهم بالفروق بينهم وبين غيرهم ، وإلا حولناهم بالفعل إلى عاجزين . . . والاضطلاع بهذه المهمة الكبرى كالاضطلاع بكل مهمة إنسانية إنما يكمن فى شىء واحد : فى الحب . . .

أهمية « الوثبة الكبرى »

نحن نعتنى بالموت أكثر مما نعتنى بالحياة . وأنا أقصد بذلك أن الموارد الهائلة التى وفرها التقدم للإنسان أصبحت ترصد اليوم من أجل إبعاد شبح الموت عنه أكثر مما تبذل لتوفير حياة طبيعية سليمة لأولئك الذين يولدون أو الذين ينتظر أن يولدوا ولم يؤدوا بعد ولو جزءاً صغيراً من « دورهم » فى الحياة .

ومع ذلك فإنه لا شك فى أن كل وجوه الرعاية الصحية (الطبية والغذائية وما يتعلق بالنظافة) فى جميع مراحل الحياة مازالت قليلة وغير كافية . ولست أعترض على أن تجند كل الوسائل المادية والبشرية من أجل إطالة الحياة مهما طال عمر الإنسان وحتى لو كانت

احتمالات احتفاظه بالحيوية مع طول العمر محدودة . بل على العكس من ذلك أرى أن الوضع الحالى للبشرية سوف يكون أدعى للتفاؤل لو أن الموارد والمعارف التى حصلناها كانت مركــزة حول هذا الهـدف بدلاً من توجيههـا كما هو حادث اليوم إلى مزيد من « الـرخـاء » الظاهرى الذى لا ينعم به إلا أولئك « المميزون » القادرون وحدهم على الانتفـاع من « التقدم الهائل الذى بلغته المعارف العلمية والتكنيكية » . ولكن الذى يدهشنا ـــ ومن هنا ما أكدته فى أول هذا الحديث ـــ ألا يعطى قدر من الاهتمام ولو فى أدنى حد إلى النمو الذى يؤدى إلى الحياة ، أى ذلك الذى تتوقف عليه فيما بعد « نوعية » كل حياة . ومستقبـل كل عضو جديد ينضم إلى قافلة الجماعة البشرية . وإذا كانت وحدات الرعاية المركزة مستخدمة بغير حدود من أجل إطالة أعمار أولئك الذين عاشوا بالفعـل حياة طويلة فإن الـذى يبدو لى أكثر منطقية وأجدر بالعناية هو أن توجه تلك الوحدات إلى ضمان نوعية الحياة للمواليد الجدد .

ولست أرى من الملائم أن نعالج هذا الموضوع من وجهة نظر علمية بحتة تستند إلى المعلومات الجافة المجردة ، فنخوض فى وصف آخر ما وصل إليه العلم فيما يتعلق بالمخ وبنيته وطبيعة وظائفه واختلافه من إنسان لآخر والعوامل التى يمكن أن تؤدى إلى تعطيل أجهزته ، كما أننا لا نقبل وصف هذه العوامل بأنها « طبيعية » على حين أننا نجد البيئـة المحيطة بالإنسـان تبتعـد بالتـدريج عن حالتهـا الطبيعية كل يوم كما سبق أن أوضحنا ، ويترتب على هذا التشوه المستمر الذى يصيب البيئة الطبيعية أن تتكاثر تلك العوامل التى يمكن أن تؤثر فى نمو الإنسان فتؤدى إلى تعطيل وظائف بعض أعضائه . والذى نلاحظه بصفة عامة هو أن الطبيعة توفر للمولود الجديد رعاية فائقة منذ اللحظة التى يتم فيها الحمل فى داخل رحم الأم . ففى هذا « البيت » الذى لا يدانيه مسكن يجد الجنـين نفســه فى مأمن من كل سوء ، مما يسمح له بنمو طبيعى سليم ويهيىء له الظروف الملائمة لتلك « الوثبة الكبرى » أى الخروج إلى عالم النور واكتساب استقلاله فى الحياة . وقد كان الطفل حتى عدة عقود مضت ـــ وهو زمن بالغ الضآلة إذا قيس بالـزمن الـذى تقضى به سنن التطور ـــ كان الطفل يكتسب ذلك الاستقلال فى عالم « طبيعى » وفى سياق متسق مع ما وهبتـه الـطبيعـة للمـولـود الجديد من استعدادات فطرية ، ولكن الأمر يختلف اليوم ، فهو يرى عالم النور فى كنف وسط صناعى ، وهذا يقتضى متطلبات جديدة لابد من الوفاء بها حتى يكفل له البقاء . اليوم يخرج الطفل

إلى بيئة تحفل بالإشعاعات النووية وبالمنتجات التى تؤدى إلى التسمم ، ونسبة متصاعدة من التلوث ، وغير ذلك من ظواهر الفساد « غير طبيعى » الذى أصاب البيئة وإذا كان هذا الفساد مضراً بصحة الإنسان بوجه عام فهو لابد أن يكون أكثر إضراراً بصحة العناصر الأضعف والأقل حظاً من وسائل الحماية من تلك الظواهر ، ونعنى بهم أولئك الأطفال الذين يخرجون إلى العالم فى هذه اللحظة الحرجة من بداية حياتهم . ومن أجل هذا فإن علينا أن نلح فى الدعوة إلى توجيه جديد لعوامل التقدم العلمى والتكنولوجى حتى يمكن لها أن تخدم ذلك المفهوم من « نوعية الحياة » ، المختلف فى كثير من مظاهره عن ذلك المرتبط باستهلاك السلع الكمالية والمواد الترفيهية التى يتصورها البعض فى مجتمعاتنا الحديثة عنواناً على التقدم والرقى

العاهات المستعصية

أول ما ينبغى أن نفكر فيه ــ والترتيب هنا زمنى ويخضع أيضاً لمبررات خلقية ــ هو رعاية الجنين حتى ينمو فى الرعاية التى يكفلها له بطن الأم فى ظروف ملائمة تؤدى إلى ولادته بدون أن تلحق به عاهة دائمة يستعصى علاجها فيما بعد . وفى هذه المرحلة لا تكفى رعاية جزئية ناقصة وإلا أدى ذلك إلى أن يخرج إلى الوجود كائن ترفضه الطبيعة باعتباره غير مستكمل للشروط المناسبة التى تؤهله لحياة سليمة . ونحن نعلم أنه يولد اليوم كثير من الأطفال ما كانوا ليروا النور لولا المعونة « غير الطبيعية » التى يوفرها العلم للأم خلال فترة الحمل . فمن المعروف اليوم مثلاً أنه من بين ستة أجنة مصابين بتغير فى الصِّبْغيّات (الكروموزمات) لا يصل إلى الميلاد إلا جنين واحد ، والسبب فى ذلك التغير على وجه التأكيد يرجع إلى بعض الأدوية التى تتناولها الأم أثناء الحمل . فهل يعنى ذلك أن نعود إلى الأحوال الفطرية وأن نترك « الطبيعة » تباشر عملها الذى تقضى به نواميسها ؟ كلا ، ليس هذا هو ما نطالب به ، فضلاً عن أنه غير ممكن . وإنما الذى ندعو إليه هو أن نغير مسار التطبيقات العلمية ، مبعدين أو مقللين بشكل جوهرى التأثير الضار الذى تنتجه عوامل الوسط المحيط بعملية النمو الطبيعى للكائن الجديد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى علينا أن نوجه كل الوسائل الممكنة لمتابعة الحمل ومراقبته

حتى يصل إلى نهايته المتمثلة فى الوضع ، وذلك من أجل تجنيب الأم ما يمكن أن يحدث من تغيرات وتشوهات بقدر ما نستطيع .

ومثل هذا التعديل فى مسار العلم ليس من السهل أن يحققه العلماء وحدهم ولا حتى الحكام بقوانينهم ، وإنما هو محتاج إلى تعاون المجتمع كله . فالمطلوب هو أن يوجد وعى عام واقتناع لابد منه بأن نتبين ما هو ضرورى حقاً لكفالة الرخاء الحقيقى للإنسان ولتحديد مفهوم ملائم للحياة الكريمة التى يجدر به أن يعيشها وللكرامة الإنسانية ، ثم بعد ذلك نوجه كل طاقاتنا الحالية نحو هذه الأهداف . إن « الآفاق الجديدة » التى تحدثنا عنها من قبل والتى يمكن أن تسمح لنا بـ « تنظيف المنزل » ــ وهو مستقرنا الوحيد فى هذا الكون ــ تقتضى منا أن نتخلى عن كثير من الأشياء التى استقرت فى مجتمعاتنا الحالية بصفتها قيماً ثابتة راسخة . ونذكر مثلاً أن التغيرات التى تصيب نمو الجنين بشكل عام وتصيب المخ بصفة خاصة ليست ترجع لأسباب وراثية معينة فقط ولا لظروف محددة معطلة للنمو الطبيعى مما يمكن أن يعالج بالطب أو بنوع معين من الرعاية الصحية . وإنما هناك أسباب أخرى فى طليعتها الجوع ــ الكمِّى والكيفىّ ــ الذى يعد أهم العوامل المؤدية للتخلف العقلى . فنقص التغذية سواء بالنسبة للأم أو للمولود الجديد هو المسئول عن عدد كبير من الإصابات العقلية التى تؤدى بالطفل الحديث العهد بالميلاد إلى ألا تتاح له فرصة النمو الكامل لقدراته الفطرية . وبهذه المناسبة نذكر أن مؤتمراً عقد فى يولية ١٩٧١ بدعوة من اليونسكو فى موسكو لبحث موضوع « البحث العلمى ومتطلبات الإنسان الضرورية » ، وفى هذا المؤتمر تم الاتفاق على وصف تلك التشوهات التى تصيب القدرات العقلية بأنها « عاهات مستعصية وأوجه من الظلم لا سبيل لتداركها » ذلك لأنها تصحب الإنسان المصاب حتى النهاية ولا تجدى فيها أى وسيلة للعلاج . وعلى هذا فإن توفير الغذاء الكافى للحوامل ولكل مولود جديد حتى يصل مخه إلى درجة النضج ليس فى الحقيقة متوقفاً على قانون أو تشريع تضعه الدولة ولا على جهد يقوم به الأطباء أو المتخصصون ، وإنما هو أمر يقتضى إقرار نظام جديد وجهد تشترك فيه كل الأطراف . ومثل ذلك يمكن أن يقال أيضاً عن أوجه النشاط المعقدة وذات الأولوية الملحة اللازمة لمنع تلوث البيئة ، مما أوضحنا أهميته فى الصفحات السابقة .

ومن الواضح أنه يمكن الاعتراض على ما قدمناه من تصورات ومفاهيم بتقديم

أمثلة استثنائية على حالات تـم فيها نمو عقلى كامل بل ومتميز فى وسـط يغلب عليه الفقر والجوع ، وهـذا صحيح لأن كل قاعدة شاملة لا يمكن أن تخلو من حالات استثنائية خاصـة ، هذا بالإضافة إلى أن البيولوجيا ليست علماً تضبطه قواعـد وقوانين صارمة .
وهذا من حسن حظنـا لأنه هو الذى يضفى على هـذا العلم جاذبية عظيمة كما أن ذلك فى الحـالات التى أشرنا إليهـا يوقظ فى نفوسنا أملاً إضافياً ، وإن كان الـذى نقرره هو أنه ليس مـن المحتمل أن يكون رد فعل الطبيعة أعظم كفاءة وقدرة مـن رد فعل العقـل الإنسانى . وفى هذا المؤتمر الذى أسلفت الإشـارة إليـه تدخل فى الحـوار أحد الحاضرين من أصـل أسود فقال « إن أول ما يجب أن يبدأ به مـن الأولويات هو تهيئة منـاخ يسمح بحياة ذات نوعيـة ملائـمة لكى يؤدى الإنسان رسالته فى الحياة على نحـو يتفق وكرامته الإنسانية » . وابتداءً مـن هذه اللحظة تغيرت بشكـل جذرى مسيرة الحوار حـول شكل المعونة التكنيكية والعلمية التـى ينبغى أن تقدمها البـلاد « المتقدمة » لسد احتياجات البـلاد النامية . وليس حول « صـورة » المعونة فقط ، ولكن حـول جوهرهـا ، وهذا هو الأهم . ولم يعد الحوار بعد ذلك يتناول ـ أو فى الحقيقة تنـاول ولكـن بشكل أقل كثيراً ـ المعونة المقدمة فى صـورة « سلع استهلاكية » ، فهى سلع ليس الحصول عليها عسيراً ، ولذلـك فهى أقل قيمة ، وإنما أصـبح يتركز فى تلك المثل التى لو طبقت كمـا ينبغى لها أن تطبق لمـا وجدت هناك بلاد غنية تزداد غنى كـل يوم ، ودول فقيرة تزداد كـل يوم فقراً ، ولكان ذلك بداية الطريق نحو تضـامن إنسانى بمعنى الكـلمة .

هذا التضامن من المأمول أن يكون ممكن التحقق لأن « مخ العالم » ـ على العكس من مخ الفرد ـ يمكن أن يتحسن ، إذ أن وحداته ـ بخلاف خلايا مخ الفرد أيضاً ـ تتجدد باستمرار ، ومعنى تجددها أن سلوك الأجيال البشرية يتغير بانقضاء جيل وقدوم جيل آخر . أما الخلايا العصبية التى يتألف منها مخ الفرد فهى الوحيدة التى لا تتجدد ، على حين أن خلايا الكبد والكلى والأنسجة وغير ذلك من أجهزة الجسم فإنها جميعاً فى تبدل مستمر بقدر متفاوت من السرعة ، ولهذا فإن من الممكن تجديد شبابها بشكل متصل ، فهى عملية إحلال وإعادة بناء وظيفية مذهلة فى ديناميكيتها أو حركتها التى لا تنقطع .
أما الخلايا العصبية وهى التى تقوم بأسمى الوظائف وأكثرها تعقيداً فهى الوحيدة التى تختلف عن سائـر الخـلايا كل الاختـلاف ، إذ إنه ليست لديها مثل تلك القدرة على التجدد . وهذا هو ما يجعل أى آفة تصيبها وهى فى طور التكوين ـ إذا لم تؤد إلى موت

المولود ــ تتحول إلى عاهة مستديمة . ومن المعرف أن المخ البشرى لا يختلف فى مولود كثيراً عن غيره فى لحظة الميلاد ، وأنه يكون « فجا » غير كامل النضج . وخلال أكثر من سنة تشرع البنيات المخية فى التشكل والنضج بشكل تدريجى حتى تكتسب طاقاتها الوظيفية الكاملة . ومن أجل هذا يجب توجيه أكبر قدر ممكن من الرعاية للأم الحامل وللمولود فى مرحلة حياته الأولى .

الأفات الموروثة والأفات المكتسبة

الأفات التى تصيب المولود أثناء الحمل أو بعد الوضع بقليل والاضطرابات المرضية الأيضية (أى المتعلقة بظواهر التغير التى تتعرض لها أجهزة الجسم) تؤلف اليوم الأعمدة الأساسية للوقاية من العاهات ذلك أن التشوهات الناتجة عنها يمكن أن يتم تجنبها لو اتبعت المناهج الملائمة للإنذار المبكر والتشخيص العاجل . ويذكر ويلسون Wilson أنه من المؤكد أن عشرين فى المائة فقط من تلك التشوهات ترجع لأسباب وراثية . ومن بين هذه الحالات تمثل اختلالات الصبغيات (الكروموزومات) ما بين ٣ و ٥ فى المائة ، وأما المكتسبة بسبب « العدوان البيئى » فتبلغ نحو ١٠ فى المائة (منها ١ فى المائة ناتجة عن الإشعاعات النووية وطرق العلاج التى تستخدم فيها هذه الإشعاعات ، وما بين ٢ و ٣ فى المائة منها يرجع إلى العدوى من أمراض مثل الحصبة الألمانية والزهرى والتوكسوبلازما ، وما بين ١ و ٢ فى المائة إلى اختلال فى وظائف أعضاء الأم نتيجة لأمراض أو عاهات معينة مثل السكر ، أو البلاهة الوراثية ، وما بين ٢ و ٣ فى المائة إلى استعمال أدوية ومنتجات كيميائية ملوثة) . وخلال السنوات الأخيرة تبين ارتفاع نسبة التشوهات الناتجة عن إدمان الأم الحامل للمسكرات ولا سيما فى فترة تكون الجنين (وهو ما يسمى بالأعراض الكحولية الجنينية) وكذلك عن تعاطى المخدرات . على أن هناك نسبة مرتفعة تبلغ أكثر من ٦٠ فى المائة من التشوهات التى تصيب الجنين قبل مولده لم تعرف أسبابها بعد . وهذه الحقيقة تبرز الحاجة إلى التعمق فى دراسة الأجنة التى تجهض بسبب إصابات لا تمكن معها الحياة وهى التى سماها إيلديارن Eldjarn « الأفات المكتسبة » تمييزاً لها

عن « الآفات الوراثية » . ومن ناحية أخرى فإنها تكشف أيضاً عن العدد الهائل من التشوهات التى تؤدى إلى ما يسمى « الإجهاض الخفى » ، ومرجعها إلى أنها تحدث معترضة المراحل الأولى من تكون الجنين ، ولما كانت هذه الإصابات مبكرة جداً فإنها لا تقدم فى أثناء الحمل أعراضاً واضحة يمكن رصدها ، مما يجعلها عسيرة على الإحصاء . وعلى هذا فإنه فيما يتعلق بالآفات المكتسبة ينبغى أن نكون على وعى بأنه إذا كان من الممكن أن يكون بعضها موضوعاً للبحث العلمى والاستكشاف فإن أكثرها لا يزال مجهولاً غير قابل للدراسة حتى الآن ، وبهذا تنضوى هذه الحالات إلى ما يسمى « الأمراض الخفية » . وربما كان من المفيد فى هذا الموضوع أن نوضح أن نحو نصف عمليات الإخصاب فى هذه الحالات هى التى تصل إلى نهايتها ، على حين أن أربعين فى المائة من الأجنة التى تتعرض للإجهاض التلقائى تبدو عليها ظواهر التشوه أو التكون غير الطبيعى .

والذى نود أن نؤكده هو أن الاحتمالات المستقبلية لعملية التحليل من أجل التشخيص والعلاج والبحث (أى التى تهدف إلى زيادة معارفنا فى هذا الموضوع) مترابطة ومتشابكة إلى حد بعيد ، بل هى وثيقة الاتصال بتقدم مناهج البحث العلمى وبالدراسات الاجتماعية والسياسية . ومن هنا فإنه إذا لم تبحث هذه المشكلة من زاوية سياسية اجتماعية باعتبارها من الأولويات القومية سواء فى ميدان الرعاية الصحية أوفى ميدان البحث العلمى فمعنى ذلك أن جميع المواطنين لن يظفروا بالعناية التى تستحقها كل حياة جديدة ، وأن حالات الوضع ستترك مهملة بغير رعاية كافية ، وأنه لن تتوافر لدى الأجهزة المختصة بيانات وإحصاءات كفيلة بإطلاعها على حالات الأجنة من أجل اتخاذ إجراءات الرعاية اللازمة ، وأنه لن تجرى التحليلات الضرورية قبل الوضع للأمهات الحوامل وبعده للمولودين الجدد بهدف القيام بالأبحاث العلمية حول العلل المؤدية إلى العاهات الجسدية والنفسية . إن الواجب على كل دولة هو أن تحدد الأولويات القومية للحاجات الأساسية للمواطن ، ولا شك فى أن أول ما يبدأ به فى هذه الأولويات هو تعهد « نوعية الحياة » ، ولا يتم ذلك إلا إذا أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتنمية الطب الوقائى ونشره وضمان التغذية المناسبة سواء من ناحية الكم أو الكيف للحوامل وللمولودين الجدد وتقديم الرعاية الصحية المناسبة لهم .

الوقـاية هـدف أولى

نعم . . هو هدف أولى بغير شك ، أعنى كل مساهمة فى البحث العلمى حول أداء هذه الآلة المعقدة المذهلة التى تصنع الإنسان وتؤويه قبل خروجه إلى عالم النور ، وذلك بهدف وقايته ورعايته وتأهيله ، بقدر ما تسمح به المعارف العلمية والتكنولوجية . فالأمر هنـا جزء من صميم حقوق الإنسان . . ومن حق أولئك الذين حرموا بسبب آفة من الآفات من بعض طاقاتهم الطبيعية أن ينالوا فرصة التمتع الكامل بتلك الحقوق فى حدود ما تسمح به طاقاتهم الباقية .

واجب الدولة هو الرعاية الخاصة لجميع المواطنين الذين تعطلت بعض طاقاتهم ، وتنسيق الجهود من أجل ذلك على المستويين القومى والدولى . أما على المستوى القومى فلابـد من مساهمة كافة الجمعيات والنقابات المهتمة بالموضوع ومن إقامة جهاز تكون مهمتـه الإعـلام العلمى والإعـلام الجـماهـيرى ، وانتهـاج سياسـة وقـائية (تتضمن الاستشـارات الخـاصـة بالأمـراض الوراثية وبرعاية الحوامل ، والتطعيمات اللازمة ، والتحليلات والفحـوص المبكـرة ، وتعميم الإشـارات المتعلقة بقواعد المرور وبالأمن الصنـاعى من أجـل تقليل الحـوادث ، والحفـاظ على أمن المواطنين وسلامتهم . . . الخ) . ومسألة أخرى لها أهميتها الكبرى هى تنمية التعليم الخاص للمعوقين بهدف إدماجهم فى المجتمع بقدر الطاقة ، ولكن مع ملاحظة أن كل حالة تستحق الدراسة بشكـل منفـرد حسب طبيعـة العاهة ودرجتها . وليكن نصب عين المجتمع أن إعادة تأهيلهم وإدماجهم فى المهن والمنظمات المهنية ، وإتاحة الفرصة لهم لكى يشاركوا بقدر الإمكان فى الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وإزالة كافة الحواجز بينهم وبين سائر المواطنين ــ كل ذلك يؤلف مجموع الإجراءات اللازمة على مستوى الوطن الواحد من أجل تمكين المعوقين من ممارسة حق إنسانى ذى أبعاد خاصة .

أما على المستوى الدولى فلابد من عمل مُنسَّق بين الأجهزة المتخصصة (ولاسيما منظمة الصحـة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO) وغيرها من الهيئات المعنية مثل صندوق الأمم المتحدة الدولى للأطفال (UNICEF) والبرنامج العالمى للأغذية . .

وإزاء ما يستبـد بإنسان اليوم من حيرة رهيبة ودهشة وشكوك وخوف نرى أن خير

ما يقدم له هو هذا العمل الرائع النبيل من بحث علمى ونشر وتطبيق للمعارف التى يمكن أن تعينه على التخفيف من معاناته وتيسير الحياة أمامه . . نعم ، الإنسان ، ذلك الكائن الوحيد الذى يعى قيمة الحياة . . والموت !

على أنه لكى يستطيع أكبر عدد من البشر تلقى نعمة الحياة بما هى جديرة به ، ولكى يزداد عدد أولئك الذين يمكن أن تستحوذ عليهم الدهشة الممزوجة بالفرح لرؤية أنفسهم أحياء ، وحتى يتأملوا العالم من حولهم ويساهموا بجهدهم فى صنع مستقبل أفضل للإنسانية ــ علينا أن نلح فى المطالبة من جديد بتطبيق ما أحرزه العلم من المنجزات ــ وما يحرزه فى كل يوم ــ فى تحقيق هذه الأهداف . فليس البحث العلمى وحده كافياً ، وإنما ينبغى استخدام ما يقدم من معارف مكتسبة من أجل رعاية الأمهات الحوامل والعناية الفائقة بتوليدهن وبتغذية المواليد الجدد والعناية بتنشئتهم .

وما أكثر ما تتردد صيحات رجال السياسة منادية بـ « السيادة الوطنية » قافزين فوق مبدأ آخر هو « السيادة الشخصية » الذى يعد أساساً وهدفاً للسيادة الوطنية ! ترى هل من الكثير أن نطالب بجزء . . . بجزء فقط . . . من تلك الموارد التى تخصصها الدولة لصناعة الموت من أجل توجيهها للكفاح فى سبيل حياة أكرم للفرد . . . فى سبيل رعاية أفضل لكل حياة ؟ . . فالموضوع الذى يشغلنا هو هذا : أن نولى قدراً أكبر من الرعاية لما هو « طبيعى » غير أنه يحتاج إلى معاملة خاصة بسبب ما يمكن أن يعترض سيره العادى من مشاكل تترتب عليها عواقب تنذر بأضرار خطيرة إذا لم تتخذ لتجنبها إجراءات وقائية . ولا شك فى أن الحمل والميلاد ظاهرتان « طبيعيتان » ولكنهما يتطلبان هذه العناية الخاصة وكل ألوان الرعاية التى يمكن للعلم أن يقدمها . ولهذا فإنه من العجيب ألا تقدم هذه الرعاية الإنسانية لأولئك الوافدين الجدد على هذا العالم ، ومع العلم بأن نسبة عالية من العاهات والتشوهات ترجع إلى نقص الرعاية خلال فترة الحمل وبعد الميلاد .

التشخيص والعلاج والرعاية الفردية

هناك حقيقة فرضت نفسها فى السنوات الأخيرة ، وهى أن مستقبل تشخيص المرض ومعالجته أصبحا يقتربان شيئاً فشيئاً من إفراد كل حالة مرضية بذاتها . ومعرفة طبيعة

المرض وتشخيصه بشكل عام أمر ضروري ولكنه لم يعد كافياً ، إذ لابد أيضاً من معرفة الخصائص المميزة للمريض ، وهي خصائص تختلف دائماً من شخص لآخر . وأول خطوة في طريق هذه المعرفة الشخصية هي تعميم التجارب أي القيام بفحوص جماعية يمكن بعدها التطبيق المناسب لنتائج المعرفة العامة على كل حالة على حدة .

ذلك لأن الحقيقة التي تفرض نفسها بشكل يزداد تجلياً كل يوم هي أن التغير الاجتماعي الذي كثيراً ما يعمل على أن تبدو صورة كل شخص باهتة مشوشة في داخل الجماعة التي ينتمي إليها يستوجب الآن وعلى نحو متزايد في المستقبل أن يوجه مزيد من الاهتمام إلى الفرد ، أي إلى مفهوم مزدوج ينظر إلى جميع الناس من ناحية وإلى كل إنسان في ضوء إنسانيته الكاملة من ناحية أخرى . وإضفاء الطابع « الاجتماعي » على الخدمات التي تقدم للمواطنين لا يعني أن يتم ذلك بصورة روتينية ، وإنما مع النظر إلى احتياجات كل مواطن . وينبغي في ذلك أن تتجنب كل ألوان التفرقة ، وأول هذه الألوان هي تلك التي تفصل بين الإنسان وذاتيته الخاصة بصفته إنساناً ، وأنا أعني بذلك اعتبار أفراد الجماعة مجرد نماذج متكررة غير متمايزة فيما بينها . ولما كان كل إنسان فرداً وحيداً في بابه فإن رعاية هذه « الفردية » هي التي يجب أن يعنى بها فوق كل شيء . والواقع أن هذا التميز العجيب الذي عبر عن داروين Darwin بقوله « إن أفراد المجتمع الإنساني صور لا نهائية » هو أسمى تعبير عن الجمال . ولكنه في الوقت نفسه يعد أعظم تحد لحكمة الإنسان . . ذلك الإنسان الذي يجب أن يتأمل كل فرد من أفراد فصيلته البشرية ويوليها رعاية خاصة ، وأن يرفض رفضاً مطلقاً كل ما يعني تحويل هؤلاء الأفراد إلى كتلة هلامية . . إلى قطيع غير ذي ملامح ، ولست أقصد من هذا الرفض أن يكون قاصراً على ميدان العلوم وإنما ينبغي أن يشمل سائر المجالات . ولنذكر أنه إزاء المشاكل العامة التي تمس الجنس البشري كله أو مجموعة معينة من البشر ـ ولنقل إلى جوار هذه المشاكل ـ هناك منها ما يخص كل فرد بذاته .

فإذا سلمنا بأن كل فرد هو إنسان متميز وهبته الطبيعة قدرات مختلفة عما لدى غيره فإن الرقي الحقيقي يعني التعامل معه ورعايته بحسب هذه القدرات أي طبقاً لفرديته ، والتطور ديناميكي سريع الحركة وهو يجري باستمرار على الجماعة كما يجري على كل فرد من أفرادها ، بحيث أنه حتى كل فرد لا يمكن أن يكون مطابقاً لما كان عليه هو نفسه في اللحظة السابقة ، وذلك بحكم التحولات الكثيرة التي تتعرض لها أعضاؤه . وفهم

التطور على هذا المستوى الفردى هو الوحيد الذى يقودنا إلى الطرح الصحيح لدراسة الشخص من وجهة النظر البيولوجية الكيميائية ، ومنها إلى دراسة الشخصية البشرية التى تهمنا فوق كل شيء . ولا سبيل لتعرف المتطلبات الخاصة لكل فرد إلا إذا تعرفنا ملامح ذاتيته ومقوماتها . وهذا بدوره هو الذى يجعلنا قادرين على الاضطلاع برعايته ووقايته بشكل سليم ، ولا سيما إذا كان هذا الفرد أو المجموعة من الأفراد يتميزون بخصائص تنحرف بهم عما هو معتاد طبيعى عند سائر أعضاء الجماعة . إذا حققنا ذلك أمكن لنا أن نصل إلى توفير الرخاء الأعظم ، الرخاء الحقيقى الوحيد ، لأن كل ألوان الرقى والتقدم التى تتوصل إليها البشرية لا تعنى شيئاً بالنسبة لمن لا يستفيد منها بشيء . . .

وقد تحدثنا فى صفحات سابقة عن « الذاتية الثقافية » وأبرزنا أهمية مفهومها . وأود الآن ــ بصفتى متخصصاً فى البيولوجيا ــ أن أبرز أيضاً أهمية مصطلح مواز للمصطلح السابق وهو « الذاتية البيولوجية » ، إذ فى سياقه يكتسب فهم « تفرد شخصية » الإنسان كل قيمته . لقد أوضحت من قبل أن كل إنسان يعد نموذجاً فريداً ، وحيداً من نوعه ، وليس ذلك فقط ، بل هو نموذج غير ثابت إذ تطرأ عليه تحولات مستمرة . ومن وجهة النظر البيولوجية أيضاً أقول إننا أشبه بنهر متصل الجريان ، لا يفتأ معدلاً مجراه بغير انقطاع . وأعتقد أن ذلك التفرد أمر من الأهمية بحيث يفرض علينا أن نحمى هذه الخاصية البيولوجية لكل فرد إذا كنا نود نظاماً تتحقق فيه العدالة . فبغير تغذية سليمة وإقامة للحد الأدنى من الدعائم التى يقوم عليها كيان كل فرد لكى يحافظ على نوعيته البيولوجية ، لن تكون هناك قيمة مثلاً لما يتلقاه بعد ذلك من معارف تشكل شخصيته فيما بعد . وإهمال هذه الشروط الأولية أو الاستهانة بها هو الذى يوجد بعد ذلك ما نراه الآن من مواطنين كثيرين ضعفت قدراتهم ــ إذا لم نقل إنها امحت تماماً ــ عن فهم ما يلقى إليهم وعن التعبير عما يعونه أو يشعرون به . والسبب فى ذلك هو أن هذه القدرات قد تعطلت جزئياً أو كلياً بسبب اختلال القواعد البيولوجية الأولى التى يقوم عليها كيانهم ، وهى اختلالات كان من الممكن علاجها وتجنبها منذ البداية .

هذه « الذاتية البيولوجية » هى التى يقوم عليها التفرد ، مصدر كل القدرات الكفيلة بتنمية « ذاتية ثقافية » حقيقية ، وعلى هذه الذاتية تمكن إقامة ما سميناه « بالسيادة الشخصية » ، هذه السيادة التى تشكل الخلفية والمعنى البعيد لأى مفهوم

عميق للسيادة القومية . ذلك أن هذه السيادة القومية إنما يقوم بناؤها على عدد لا يحصى من السيادات الشخصية التى لابد أن نضمن لها مستوى كريماً لائقاً من نوعية الحياة الإنسانية .

إعـادة تقـويم الحـياة

ليس هنـاك شك فى أنه لا يجوز أن نحكِّم المعيار الاقتصادى فى تقدير الأمراض الوراثية التى يمكن تجنبها ، فنجعل خطرها رهيناً بما يتكلفه علاجها ، بل ينبغى أن نحتكم إلى ما هو أعمق من ذلك بكثير بحيث يصعب تقديره بأى ثمن مادى مهما كان ارتفاعه ، فالأمر هنا متعلق بالمأساة الشخصية والعائلية التى تعنيها هذه الأمراض . ومع ذلك فلا بأس فى أن نشير إلى بعض الأرقام التى قد تكون مجلية لحجم هذه المأساة : فى الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ تكاليف رعاية الأشخاص الذين يعانون من البلاهة الـوراثية التى تدعى « البـلاهـة المغولية » نحو ١٨٠٠ مليون دولار سنوياً . هذا مع ملاحـظة أن هذه العـاهة واحدة من أربعين نوعاً من العاهات الناتجة عن اختلال فى وظائف الخلايا الصبغية (الكروموزومات) التى كان من الممكن الوقاية منها . صحيح أنها أشيع هذه العـاهـات وأكثـرها انتشاراً ، ولكن هذا الرقم يصور مدى خطر هذه المشكلة . وهـو يدعونا إلى المناداة بإعادة النظر فى مسار التقدم العلمى وما أحرزه من منجزات ، ومراجعة مواقفنا منها من وجهتى النظر الخلقية والتشريعية . علينا أن نعيد صياغة القيم الاجتماعية على النحو الذى نقدر فيه حياة كل إنسان حق قدرها ، وأن نعمل على حمايتها ورعايتها بقدر ما يسمح به التقدم الحالى وما يمكن أن تقدمه منجزات العلم . وحينما نتوقف أمام مشهد الملايين من البشر الجائعين والأطفال المحرومين من الحد الأدنى للرعاية الطبية فإننا لا نتمالك أنفسنا من التفكير فى أنه من الضرورى حقاً أن نعيد تقويم ما تمثله الحياة الإنسانية ، ولو من وجهة النظر الدينية .

والخلاصة أن من الحاجات العاجلة أن نوجه العلم وتطبيقاته توجيهاً جديداً يسمح بمعالجة هذه المشاكل التى يتوقف على حلها توفير « رخاء » حقيقى للإنسان . فليس لنا أن نسمـح حتى اليوم بإهمـال هذه المسـألـة التى يجب أن تكـون فى طليعـة أولويات

ما نعتنى به : وهى أن نوفر الغذاء الملائم للأم الحامل وللمولود الجديد . وليس لنا أن نقف مكتوفى الأذرع بإزاء العاهات الكثيرة التى تخلف لنا عدداً هائلاً من المعوقين بسبب إهمال رعايتهم الصحية وتشخيص أمراضهم منذ البداية ، مع أننا نملك من الوسائل ما كان قادراً على تجنيبهم هذه الآفات . علينا ألا نسمح بأن يستمر تلويث البيئة التى نعيش فيها بما يعنيه ذلك من خطر محقق على الأجيال القادمة ، ولا بأن يحجم مجتمع يتباهى بتقدمه عن تقديم كل رعاية ممكنة لمواليده الجدد . وننهى هذا العرض بما بدأنا به : لا ينبغى لنا أن نولى الموت من الاهتمام أكثر مما نولى الحياة ، ولا أن نهمل الإنسان وهو يستهل فجر أيامه على حين نجتهد فى رعايته وحياته جانحة إلى الأفول .

المعوقون الخفيون

هو صوت نرفعه باسم أولئك الذين لا يملكون أصواتاً يرفعونها . . « المشاركة الكاملة والمساواة » هذا هو الشعار العام الذى اتخذ « للعام الدولى للمعوقين » ، وهو يوضح إلى أى حد يجب علينا أن نضع نصب أعيننا أولئك المحرومين من المشاركة الكاملة . لأن من العسير أن نعوضهم عن طاقاتهم المعطلة وأن نجعلهم « مساوين » للآخرين مساواة حقيقية . أولئك هم المصابون بعاهات عقلية شديدة ، هم المعوقون الكبار ، والمسنون منهم بصفة خاصة . هم أقرب الناس إلينا وأبعدهم فى الوقت نفسه ، هم المقيمون بيننا ، فى وسط المدينة الكبيرة ، غير أنهم معتزلون ، منطوون ، بلا صوت . . هم المعوقون الخفيون . . . الذين لا يناشدوننا التضامن معهم . . . لأنهم لا يطالبون بحقوقهم ولا يستطيعون أن يعبروا لنا عن حاجاتهم . ذلك لأن أسرهم هى التى تحجبهم عنا أو تبقيهم فى طى الخفاء إما فى داخلها أو فى مؤسسات خاصة بهم . وأنا أنتهز هذه المناسبة لكى أحيى أسر هؤلاء المعوقين وأرفع آيات التقدير لأولئك الأمهات والآباء والأخوات والإخوة الذين يضربون أمثلة رائعة يزيد من روعتها أنها مجبولة على الحب والرعاية والأخوة والتفانى بغير حدود .

ما الذى تفعله المدينة الكبيرة من أجل هؤلاء المعوقين الخفيين ؟ هل تخصص لهم بيوتاً مناسبة لرعايتهم ؟ هل تذكر أصحاب أقسى العاهات وطأة وأقلها قابلية للشفاء ؟

هل تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لكى تتجنب الإصابات بمثل عاهاتهم بقدر ما تستطيع ؟ ما الذى تفعله لكى تحطم الحواجز والأسوار العالية التى تجعل منهم عالماً مظلماً حزيناً منقطع الصلة بعالمنا ؟ إن تحطيم هذه الأسوار واجب علينا نحن جميعاً لأسباب كثيرة منها أن كُلًّا منا كان من الممكن أن يلحق به ما لحق بهم ، وأول هذه الأسوار ما يكمن فى داخل نفوسنا . ولهذا فإن علينا أن نعمل بقدر ما نستطيع على الحد من « الفوارق » التى تفصل بيننا وبين المعوقين ، ولا سيما الفوارق النفسية حتى يصل المجتمع إلى استيعابهم وحتى يشعروا بأنهم جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع ، وذلك بالتعايش الحميم معهم .

علينا جميعاً : نحن وهم أن نتقارب وأن نعمل على اختراق حاجز الصمت الذى يقاسيه أصحاب العاهات الشديدة ، وعلينا أن نكون رسلهم والناطقين باسمهم ، حتى يتحول صمتهم إلى صوت يقرع أسماعنا ويدفعنا إلى العمل . . . صوت يحتل المكان اللائق ، لأنه إذا كان واجبنا هو الاستماع إلى من يقدرون على مخاطبتنا فإنه من الأوجب أن نصغى إلى هؤلاء العاجزين ، بل أن نكون نحن حملة رسالتهم والمترجمين لرغباتهم ، وعلى زملائهم الآخرين (المصابين بعاهات أقل خطراً أن يعاونوا إخوانهم فى إيصال أصواتهم إلينا من عالم الصمت الذى يعيشون فيه . ولنعلم أن كل حاجز مادى مهما ارتفع فإن من الممكن تحطيمه أو تجاوزه ، وأن أصحاب العاهات الجسدية الأقل خطراً هم الأقدر على التعبير عن حاجاتهم هم وحاجات إخوانهم من ذوى العاهات الشديدة .

لقد كان إيقاظ الوعى بوجود هذه العاهات الظاهرة منها والخفية ، العنيفة والخفيفة ، من أهم الأهداف التى رمى إليها تخصيص سنة دولية للمعوقين . إذ أن ذلك كان من أجل إثارة حساسية الرأى العام العالمى ، وهو ما نص عليه قرار منظمة الأمم المتحدة ، أى إثارة حساسية كل منا حتى نضع دائماً فى حسباننا أن هناك من إخواننا من يقاسون بسبب ظروف لا يد لهم فيها وبحكم أعمارهم ـ فهم إما مسنون أو أطفال صغار ـ من عزلة لا مبرر لها فى كثير من الأحيان ، ومن حياة شديدة القسوة فى وسط اجتماعى يفتقر إلى التضامن ، وبذلك تزداد حدة عاهاتهم الجسدية أو الحسية أو النفسية ، وتتسع هوة « الفوارق » بدلاً من أن تضيق . إن « الحق فى الاختلاف » فى مثل هذه الحالات يمكن أن يؤدى من الناحية العملية إلى مزيد من الانغلاق والتباعد بدلاً من الاندماج والتقارب وإلى تأكيد إشعار المعوقين بعاهاتهم بدلاً من إعانتهم على

تجاوزهـا ، وإلى إقامة حواجز جديدة من كل نوع عوضاً عن إزالة الحواجز القائمة . « الحق فى الاختـلاف » إذا فهم حق الفهم هو الذى يجب أن يوصلنا إلى تعايش مع المعـوقـين وإلى استئلافهم وتقريبهم منا إلى الحد الذى لا تكاد تبين فيه تلك الفوارق أو تتحول إلى شىء « طبيعى » فى وسطنا الاجتماعى .

الشىء الـرئيسى هو ما انتهت إليه توصية الخـبراء فى اجتـماعهم المعقـود فى مقر اليونسكو فى أكتوبر سنة ١٩٨٠ حول « التعليم الخاص » ، وهى تقضى بتشجيع إدماج المعوقين فى المجتمع بقدر ما يمكن ، وإذا لم تبذل كل الجهود من أجل ذلك فهناك خطر المزيد من التباعد ومن الحواجز النفسية ، فضلاً عما فى ذلك من إخلال بمبدأ التضامن الإنسانى ، ومثل هذا الخطر ينجم عن الجهل الذى يولد تبلداً فى الحس . ولهذا ينبغى أن تنـظم حملات إعلامية على مستويين : مستوى عام ، وآخر أهم منه وهو المستوى الفردى الذى يعمل على إشراك كل فرد فى تفهم مشاكل المعوقين . وذلك أمر ضرورى يجنبنا فيما بعد خطر الانتكاس والتراجع سواء فيما يتعلق بنفسية المعوق نفسه أو فى الجهود التى تبذل لقبوله وإدماجه فى وسطه الاجتماعى . فنجاح عملية الإدماج هذه متوقف على المعرفة التى لابد أن تتوفر لكل شخص حول مدى قسوة العاهة وأبعادها ، وعلى رعاية المصاب ومتابعة تطور عاهته والمراجعة المستمرة له ولمن يحيطون به من أفراد أسرته ومعلميه وزملائه ، ذلك لأنه ينبغى تقديم النصح والإرشاد لهم بطريقة خاصة وفردية حتى يحسنوا التعامل مع المعوقين ويعرفوا الأسلوب الأمثل لتربيتهم .

وعلينا أن نرفض مقولة القائلين « ليس هناك ما يمكن عمله » . فالصحيح هو بضد ذلك : هناك الكثير دائماً مما يمكن عمله . ولدينا أمثلة كثيرة على مدى ما يمكن أن نبذله من جهود فى سبيل إزالة الفوارق ، وعلى ما أثمرته هذه الجهود من إدماج للمعوقين وإشعارهم بدورهم فى المجتمع إذا توخى فى ذلك الإخلاص والمثابرة وإذا اتبعت فيها الوسائل العلمية الصحيحة المستندة إلى الخبرة ، ومن الممكن أن نرى هذه الأمثلة فى كل الميادين : فى الرياضة والرقص والموسيقى والعلوم وسائر مجالات العمل . فالفوارق التى أنبه إلى ضرورة تحطيمها هى تلك التى تكمن فى نفوسنا والتى تحتاج إلى جهد إعلامى سليم من جانبنا حيال أنفسنا وإلى جهد من الرعاية والحماية حيال المعوقين .

إذا عرفنا كيف نقضى على تلك الحواجز من كل نوع مما يحيط بالمعوقين ، واستطعنا أن نقلل من نسبـة الإصابات « الخفية » فإننا حينئذ ــ وفى هذه اللحظة فقط ــ نكون

قد حققنا مبادىء العدالة والأخوة التى ينبغى أن توجه كل الأنشطة الممكنة إلى رَمِّ هذا الجرح العميق المؤلم الذى يتمثل فى المعوقين وفى أسرهم ــ فى جسم المجتمع . وحينما نعمل على الاقتراب فى حرص واجتهاد من مشاكل المعوقين واحتياجاتهم الخاصة فإننا لا نكـون قد ضيقنا الفجوة بل الهوة التى تفصلهم عنا فحسب ، عاملة على إبعادهم وعزلهم ، بل نكون كذلك قد أدركنا بمزيد من الوضوح حجم ما نعانيه نحن من وجوه نقص وما نواجهه من مشاكل . بهذا نكون على وعى أنضج بأحوالنا وبكل ما نستطيع أن نقدمه لإصلاح هذه الأحوال ، ولاسيما ما يتصل منها بأولئك المعوقين ذوى العاهات القـاسية ، وسنكتشف حيئنذ أن فى أيدينا قدراً هائلاً من إمكانات المعونة القادرة على تجنب كثير من الإصابات وعلى علاجها فى حالة وقوعها وفى العمل على إدماج المعوقين فى وسـطهم الاجتـماعى . وتـتراوح هذه المعونة بين ما يستطيع كل منا أن يقدمه على المستوى الفردى المباشر وبين تعاوننا جميعاً من أجل خلق مناخ يسمح بمزيد من التنمية للأبحاث العلمية والتكنولوجية ، وبإجراءات تشريعية وإدارية تساهم فى الإقلال بقدر الإمكان من عدد « المعوقين الخفيين » . أما هذه الأبحاث والإجراءات فإنها تتنوع تنوعاً كبيراً : من الدراسات والتجارب حول أيضيات المخ الإنسانى إلى القوانين الصارمة التى تهدف إلى منع تداول المخدرات والاتجار فيها ، إلى الإرشادات التى ينبغى أن نقدمها للجمهـور لتحـذيرهم من الإفـراط فى تناول المسكرات أو التدخين ، واتخاذ الضوابط اللازمة لضمان الأمن الصناعى ، ولتنظيم المرور ووضع نظم تؤمن سلامة المواصلات وخطط للإسكان تؤمن المواطنين وتحافظ على صحتهم . كل هذا إلى جوار انتهاج تلك السياسة التى تعين على إدماج المعوقين بدلاً من استبعادهم وعزلهم ، والرعاية الواجبة للنسـاء الحـوامـل والمـواليد وإسـداء النصائح والإرشادات حول الأمراض الوراثية ، والفحوص المبكرة من أجل رصد الحالات المرضية التى يمكن تجنبها ، والعناية الصحية والاجتـماعية الخاصة بالأمومة . . . كل هذا يؤلف مجموعة من الأنشطة المترابطة التى ينبغى على كل فرد أن يسهم فيها بقدر طاقته ، على أن شطراً كبيراً من هذه التبعة يقع على كاهل رجال الحكومة وعلى الجمعيات العامة والخاصة . الذى نسعى إليه هو أن يؤدى بنا الوعى الاجتماعى إلى مزيد من المساهمة والتكافل . وليكن ذلك نشيداً يرتفع للإشادة بالجهود التى يبذلها فى شجاعة وإيثار ملايين من النساء والرجال من أجل التغلب على عاهاتهم وتعويض ما فقدوه من طاقاتهم وممارسة حياتهم الشاقة بقوة وكرامة .

على أنه ينبغى لكل من يعمل حساب المستقبل أن يتوقى ما يخبئه له المجهول . ونعنى بذلك أن يحرص على تجنب كل خطر قادم بقدر ما يستطيع ، ولهذا فمن الواجب تقديم النصيحة والإرشاد ، والقيام بجهد إعلامى مكثف ، وبتطبيق القوانين الكفيلة بالحفاظ على صحة المواطنين . . . كل ذلك يمكن أن يقلل من حالات الإصابة بالعاهات الناتجة عن التلوث ، أو تعاطى المخدرات أو الكحول ، أو الحمل فى سن غير مناسبة سواء أكانت أصغر أم أكبر مما يجب ، أو قلة الرعاية للمولود . كل هذه إجراءات يجب أن تتألف منها خطة متكاملة للأنشطة التى تهدف إلى تجنب العدد المتزايد من ذوى العاهات الظاهرة وكذلك الخفية بصفة خاصة . على أنه إذا وقعت العاهة على الرغم من كل تلك الإجراءات الوقائية فلابد من تحسين أحوال المعوقين ومساعدتهم هم وآبائهم وذوى قرابتهم ، وكذلك الأطباء وأعضاء الأجهزة المكلفة بالرعاية الصحية ، والمربين ، وكل من يستطيع أن يقدم معونة أو يعرف من يقدمها . ولنعرف أن النوايا الطيبة والشجاعة ومشاعر التضامن ليست وحدها كافية ، إذ لابد أيضاً من العلم والكفاءة فى تطبيقه ، وخاصة فى ميدانى التربية والرعاية الصحية والطبية ، فالواجب فيمن يضطلع بها أن يكون مؤهلاً لذلك . فأسوأ الأشياء فى هذه الميادين هو الجهل . . أسوأ من العزلة والخوف والانطواء . .

وأعود مرة أخرى لأكرر مقولتى عن ضرورة الإجراءات الوقائية لأن أول حق للمعوق إزاء المجتمع هو « ألا يكون معوقاً » . والمهم فى الحياة الإنسانية هو « نوعية » هذه الحياة لا اختلافها بين هذا الإنسان أو ذاك . وبغير هذه المقدمة لن يمكن لنا أن نعالج بالصورة الملائمة مشكلة تتطلب اتخاذ إجراءات ذات طبائع متنوعة من أجل تقليل « الفوارق » بقدر ما تسمح به الظروف أى بقدر ما تسمح المعارف المتوافرة بين أيدينا .

إن أكثر الناس حقوقاً أقلهم حظاً من الحقوق التى يمكن لهم أن يمارسوها . ولهذا فإننا نطالب بالحق فى التعليم للجميع ولكن لا لجميع الأطفال « الأصحاء » فقط . ونحن نطالب بالرعاية الصحية للجميع ، ولكن لا كجميع المرضى « العاديين » فقط . فنحن نرى أن القضية على الضد من ذلك : على المجتمع أن يعوض بمزيد من الرعاية أولئك الذين أصيبوا بأى لون من ألوان العجز بفعل الطبيعة أو القدر ، بشكل وراثى أو مكتسب .

ولعل البعض يقولون رَدًّا على ما نطالب به من إجراءات للتوقى من العاهات أو لعلاجها ورعاية المعوقين بها إذا حدثت إن كل هذه لا تعدو أن تكون إجراءات « ترفية » . وهذا قول نسمعه بالفعل وهو مرفوض تماماً . وإن من الغريب حقاً أن نواجه برد فعل من هذا القبيل ، فى عالم تبلغ قوة التدمير فيه نسبة تعادل ثلاثة أطنان من مادة التراى نيترو تولوين الحارقة لكل فرد من سكان الكرة الأرضية . فى مثل هذا العالم لا يمكن أن نقبل عبارة تصف أى إجراء من أجل الرعاية الاجتماعية بأنه من قبيل « الترف » . وأولئك الذين لا يزالون يرددون ــ اعتماداً على أرقام لا تصلح إلا لقياس النمو الاقتصادى المادى ــ أن التضامن والتحرر هدفان مستحيلا التحقق ، وأن التعبير عن الحب مجرد ترف ــ نقول إن أمثال هؤلاء المرددين لتلك المقولات إنما هم أشخاص صغار وإن كانوا يحتلون فى بلادهم مناصب كبيرة ، وإن التحديات العظيمة تحتاج لمواجهتها إلى رجال عظام . . . إلى رجال ذوى خيال يعرفون كيف يقدمون إجابات صائبة لأنهم يعرفون أولاً كيف يعيدون صياغة الأسئلة التى تحتاج إلى جواب ، ويطرحون المشاكل التى يحفل به واقع عالمنا اليوم طرحاً جديداً .

ونختم هذا العرض بتقرير حقيقة واقعة : هى أنه بفضل معارفنا العلمية الحالية يمكن أن نتجنب أكثر من خمسين فى المائة من العاهات التى تصيب المعوقين . وهذه مسئولية مشتركة ينبغى أن يتحملها الجميع ، ولكن أجدر الناس بتحمل النصيب الأكبر من أعبائها هم أولئك الذين يحتلون المناصب الرئيسية للسلطة . إذ عليهم أن يقوموا باتخاذ الإجراءات الوقائية من جميع أنواع العاهات بقدر ما يستطيعون . فإذا حدثت العاهة فعليهم أن يعملوا على إعادة تأهيل المعوقين واستيعاب المجتمع لهم . فذلك هو ما يعين من ناحية على تقليل عدد المعوقين « الخفيين » لأنهم أحق ذوى العاهات بالرعاية بسبب قسوة تلك العاهات ، ومن ناحية أخرى يعين أيضاً على الإكثار من عدد أولئك المعوقين الذين أمكن تمثل المجتمع لهم عن طريق نظام تربوى سليم وتأهيل مهنى ملائم وإزالة لحواجز التفرقة بينهم وبين سائر أعضاء المجتمع ، حتى أصبحت عاهاتهم لا تكاد تلاحظ . وأنا أعرف المشاكل التى تقض مضاجع الحكام وبعضها فى طليعة الأولويات الملحة . وأعرف أيضاً أن ما بأيديهم من الوسائل محدود قد لا يفى بكل ما يطمحون لتحقيقه . ولكنى أعتقد أنه ليس

هناك مشكـلة أكبر ولا أولى بالعـلاج من العمل على رعاية المعوقين . والـذى نحتاج إليه فى ذلك هـو العمل لا مجرد تقديم الكلمات المعسـولة ، فتجربتنا مع من يملكون مقاليد الأمور هو أنهم يكثرون من الكلام ويقلون من العمل . وهذا هـو ما يلزمنا فى الظروف الحـالية : العمل بشجاعة وتصـميم ، حتى نستطيع أن نحقق تلـك الأمنية التى ختمت بها محاضـرة ألقيتها حول الأطفال المعوقين فى سنة **١٩٧٩** ــ السنة الـدولية للطفل : « لنكن سعـداء فى صباح كـل يوم لأن هذا الصبـاح يبشر بمطلع يـوم جديد ننفقه فى الكفاح من أجـل مستقبل الإنسـان » .

٤

الحــق فى التعـلـيم

تمهيد الطريق نحو ثورة تعليمية ، والعمل على إضفاء طابع فردى على العملية التعليمية فى مواجهة الطابع الجماعى الموحد ، وفتح آفاق جديدة وهو ما يعنى صنع أحلام وآمال جديدة ، والعمل على تغيير للمفاهيم حتى نتلاءم مع السياق الاجتماعى الجديد ، حيث يكون الهدف الوحيد هو الرقى بمستوى الإنسان مادياً ومعنوياً . . . كل ذلك يؤلف عملاً رائعاً ورسالة سامية علينا أن نؤديها .

من الديمقراطية السياسية إلى ديمقراطية الثقافة

السرعة التى يجرى بها تقدم الإنسان فى طريق تحصيل معارف جديدة هى إحدى الحقائق الكبرى التى تميز عصرنا الحاضر ، ويتجلى فيها طابعه ، وهى فى الوقت نفسه من أكثر ما يبعث فى النفس كثيراً من المخاوف والقلق ، إذ أنها تفاجئنا كل يوم بجديد لا نستكنه مدى آثاره فى المستقبل . والتقدم العلمى والتكنيكى يعيد صياغة حياتنا التى تجرى اليوم فى محيط يزداد بالتدريج كثافة وتعقيداً . ونلاحظ أن تطبيقات العلم

الموجهة فى أغلب الأحيان إلى وسائل التدمير وإلى إنتاج سلع استهلاكية كثيراً ما أبرزت الجانب السلبى للعلم والتكنولوجيا حتى أدخلت فى روع الكثيرين أن ذلك التقدم شر كله ، وهو حكم فيه كثير من المبالغة والظلم ، وإن لم يخل من بعض الحقيقة . ولهذا فإننا ندعو إلى تصحيح طرق نقل المعارف وانتهاج أساليب صحيحة فى تطبيقها ، إذ أن ذلك هو الذى يمثل الجانب الجوهرى فى الثقافة « العقلية » التى تعتمد على قاعدة متينة من التربية .

وحول ذلك يقول المدير العام لمنظمة اليونسكو : « من المعروف أن كل ثورة تكنولوجية من شأنها أن تتولد عنها تحولات جذرية سواء فى عملية الإنتاج أو فى الوضع الاجتماعى . والأمثلة على ذلك كثيرة : اختراع الآلات البخارية والسكة الحديدية ، والكهرباء ، وكل هذه المخترعات قدمت خيراً كثيراً للإنسانية . واليوم نرى نمواً عظيماً فى تطبيقات العقول الإلكترونية واستخدامها فى مختلف المجالات ، مما يمثل ثورة علمية حقيقية سترتب عليها فى الأرجح آثار حاسمة لا تقل عما كان يعنيه فى الماضى اختراع الكتابة ، ذلك لأنها تمس بشكل مباشر أهم أداتين من أدوات الثقافة : اللغة والمعرفة . وهما امتدادان للذاكرة الجماعية وللأدوات الحضارية التى يمكن أن تستخدم إما فى إقرار المساواة بين البشر أو على العكس تعميق التفرقة بين الطوائف الاجتماعية » .

ويترتب على ذلك فى رأيى طرح جديد لمشكلة السلطة : سلطة أولئك الذين يملكون تلك التكنولوجية الجديدة ويتحكمون فيها ويسيطرون عن طريقها على الآخرين ، فى مقابل الفريق المحروم منها والمضطر من أجل ذلك للخضوع للفريق الأول . وتوزيع المعرفة بالفعل هو الآن النقطة المركزية للتقسيم الدولى الحالى للعمل ، وهو الذى يحدد فى النهاية التطور المستقبلى العام للعالم الذى نعيش فيه والذى يجب أن تجد فيه الأجيال القادمة مكانها المناسب . وإذا كنا نرى الآن كيف يتمتع ربع سكان العالم بثلاثة أرباع ثروته فلنا أن نتساءل : أليس ذلك نتيجة لأن الفريق الأول وهو الأقلية يتحكم فى تسعين فى المائة من الطاقات العلمية والتكنولوجية على ظهر الكرة الأرضية ؟

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك نظاماً جديداً لهذا العالم يسعى إلى وضع أسسه عقلاء اليوم فى جهد خلاق ينبغى ألا يتوقف ، ولابد أن يكون للتربية فى هذا الجهد دور رئيسى . ولا بأس فى أن ألح على هذه المسألة لأن التربية حتى وإن طرح على بسط البحث مفهومها من أساسه واختلفت التصورات حولها كما يحدث الآن كثيراً فإنها لا تزال

هى القاعدة التى يقوم عليها كل مجتمع منظم . وليس من الممكن قيام أى بناء ثقافى بغير تدريب ، أى بغير بنية ملائمة توفرها العملية التعليمية . ونحن حتى اليوم نرى أنفسنا فى مواجهة مشكلة خطيرة هى تزايد عدد الأميين فى أرقام مطلقة . الأمية وهى التى تعنى الفقر الحقيقى والحرمان الأعظم هى العقبة الكبرى التى يجب علينا إزالتها . ومن الواضح بطبيعة الحال أن مجرد معرفة القراءة والكتابة لا يمثل إلا البداية ، وهو لا يعد حتى مرحلة أولى فى الطريق الذى يوصل إلى التمتع بثروة الثقافة وممارستها .

والحق فى التعليم لا ينبغى أن يبلغ مداه فى المرحلة لأولى من التعليم الأساسى ، بل يجب أن يستمر طوال حياة الفرد . أى أن التعليم المستمر حق وواجب فى الوقت ذاته . فالهدف هو تنمية القدارات الذهنية للإنسان إلى أقصى درجة ممكنة . هذا هو التحدى العظيم فى عالمنا اليوم ، ولكن علينا ألا نخدع أنفسنا وأن نعرف واقع عالمنا اليوم بكل ما فيه من أوجه قصور ، فالحقيقة أن المبدأ الذى أشرنا إليه لا يطبق إلا على عدد محدود جداً من أفراد كثير من المجتمعات . وبالنسبة للغالبية العظمى فإن أهم ما يشغلها هو التحرر من الجهل والمرض وسوء الغذاء . إن الفجوة الواسعة التى تقسم العالم إلى فريقين ينبغى أن تضيق ولا سبيل إلى ذلك إلا بإقرار مفهوم للتضامن الحقيقى وممارسته ممارسة فعلية . وأول ما ينبغى عمله هو القيام بتحليل موضوعى لدرجات « الحرية الحقيقية » (لا الشكلية) للشعوب المختلفة وللأفراد فى كل شعب ، إذ على ضوء هذه المعلومات والإحصائيات يمكن تقديم التفسيرات الأساسية لوضع كل بلد تمهيداً لمعالجة مشاكله التربوية . والتحليل الواقعى السليم هو الذى لا يمكن تزييفه ولا الاعتذار عنه بذرائع من اختلاف الحضارات أو الايديولوجيات .

والنظم التعليمية التقليدية مازالت تشتمل على فضائل وقيم كثيرة يجب الحفاظ عليها وترسيخها ، ولكنها تحتاج مع ذلك إلى إعادة نظر ومراجعة عاجلة تسمح بتعديلات جوهرية وملائمة للأوضاع الجديدة . فعلى سبيل المثال نحن نرى أن تعريف التلاميذ اليوم بكيفية عمل التليفزيون أو التليفون وماهية التحويلات البنكية أجْدَى وأهم من كثير من المعلومات التى يتألف منها التكوين المعرفى « التقليدى » . ولكن إلى جوار ذلك ينبغى النهوض بـ« ثورة ثقافية » حقيقية تفتح أبواب الثقافة بكل ألوانها أمام المتعلمين ، فيعرفوا مثلاً ما تضمه المتاحف ، وما تقدمه حفلات الموسيقى الكلاسيكية ، وأوجه النشاط المسرحى . ويمكن للتليفزيون أن يقوم بدور كبير فى فتح

هـذه الأبواب ، فهو يعد الآن مـن أهم أدوات الثقـافة المعاصرة .

كذلك من الضرورة العمل على تنويع كبير للتعليم ، وخاصة فى التعليم العالى ، من أجـل الـوفاء بالمتطلبات المهنية . وأود التأكيد هنا على ضرورة التمييز بين تكوين الـطالب على مستوى عال والتأهيل المهنى التخصصى . فالتكوين العلمى يمكن أن يحصله الجميع ، إذ أنـه هو الذى يقدم للطالب الأسس الثقافية اللازمة لمواجهة واقع الحياة الحاضرة ، أما التأهيل التخصصى فينبغى أن يقتصر على أولئك الذين أبدوا خلال دراستهم من التفوق والقدرات الخاصة ما يجعلهم مؤهلين لكى يضطلعوا بكفاءة مهنية عالية ما يحتاج إليه المجتمع من خدمات .

وفى هذا الإطـار تكتسب الأبحـاث الخـاصة بالسياسة التعليمية أهمية خاصة ، إذ تحتم العنـاية بهذه الأبحـاث الأزمـة الحالية التى تواجهها مؤسسات كثيرة من بينها المؤسسة التعليمية ، هذه الأزمة التى تحمل على إعادة النظر فى البنيات التقليدية ومراجعة وظـائفهـا وأساليب عملها ، كما أن الآراء والأفكار الجديدة المطروحة اليوم تحتاج إلى تخطيط وتجريب قبل أن يشرع فى تطبيقها . وهنا تبدو أهمية الأبحاث التربوية التى ينبغى أن تقوم على تعاون دولى فعال نحن الآن أحوج إليه منا فى أى وقت سابق . أما التطورات اللازم إدخالها على السياسة التعليمية فيجب أن تكون شاملة وعميقة وإن كان الوقت المتاح لتحقيقها ضيقاً والموارد محدودة . ومع ذلك فإنه من الممكن استيعابها بسرعة بتآزر الجهود والاستفادة من التجارب ووجهات النظر المختلفة والحلول التى وضعت موضع التنفيذ فى بلاد ذات ثقافات أخرى ، ولكن لا على سبيل نقل تجارب البلاد الأخرى وإنما دراستها دراسة عميقة والإفادة مما يلائم البيئة الجديدة ويتفق مع ظروفها .

ولقد قامت منظمة اليونسكو خلال السنوات العشر الأخيرة بنداءات من أجل تصور جديد للسياسـة التعليمية فى الإطـار العام للتعليم المستمر مع تكيفه للوفاء بحاجات النظام الجديد الاقتصادى والاجتماعى ، وتعكس هذه النداءات ضرورة توحيد الجهود من أجل مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ، فإذا كنا نسعى حقاً إلى إقامة نظام جديد أكثر عدالة فلابد من تركيز كل جهودنا فى التربية ، فالتربية هى الكفيلة بتصحيح كثير من المظالم ووجـوه التفـرقـة التى تمزق العـالم . وإذا كـنـا نتحـدث عن وجوب الحل الديمقراطى فإن الديمقراطية الثقافية ينبغى أن تكون هى الخطوة التالية للديمقراطية السياسية والاقتصـادية . وفى هذا السياق تتحـول عملية التعليم والتعلم إلى أعـظم

ما يباشره الإنسان من نشاط وأكثره دلالة على مدى الحياة كلها .

إن الإنسان يستشرف الآن فجر عصر جديد ، عصر يتخلى فيه بالتدريج عن دور « الرجل الصانع » homo Faber لكى يفسح مجالاً لدور الرجل الحكيم homo sapiens الذى تتجلى فيه طاقاته الحقيقية ويرتفع إلى المستوى الذى يجدر بمن يحمل هذا الاسم إلى الوصول إليه . وبهذا ندخل فى مرحلة تاريخية : هى مرحلة الحضارة القائمة على الإبداع ، والتى يتحقق فيها مشروع المستقبل وهو أن نبنى بمزيج من الحكمة والخيال عالماً أفضل نستكشف فيه قدرات كل إنسان فى مجال نشاطه . وفى بناء هذا العالم تكتسب التربية دلالتها الجديدة لأنها هى الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإبلاغنا ما أطلقنا عليه اسم « السيادة الشخصية » . . . سيادة الإنسان لنفسه ولمصيره . . علينا أن نعمل فى سبيل هذا الهدف بشجاعة يمازجها الحذر ونحن نتحرك بين النور والظلام ، مسترجعين ما قاله بابلو نيرودا Pablo Neruda فى إحدى قصائده : « وحينما غمرنى النور فى نهاية الطريق / ولدت من جديد ، / وأنا سيدظلمات نفسى . . » .

التربية والتنمية

أشرنا إلى الدور الأساسى المنوط بالتربية فى مجموع الجهود المبذولة لإدراك نمو إنسانى بمعنى الكلمة . ولو أننا تأملنا المجتمعات الصناعية المتقدمة لرأينا أن أهم ما تتميز به هو ما توليه من عناية جوهرية بكفاءة وحداتها الإنتاجية سواء من ناحية الكم أو الكيف فى جميع الميادين : الاقتصادى والسياسى والتربوى والعلمى والثقافى . على أن هذه الكفاءة الإنتاجية تتوقف فى المقام الأول على كفاءة الرجال الذين يحققون ذلك الإنتاج وعلى مدى تأهيلهم لما يباشرون من أعمال .

والبلد المتقدم حقاً هو الذى يتمتع أكبر عدد من سكانه بمستوى تعليمى رفيع يجعلهم ذوى كفاءة إبداعية عالية ويغرس فيهم وعياً بالمسئولية وبالتضامن مع الآخرين . وثروة أى بلد لا تتوقف أبداً على ما تملكه من موارد طبيعية بقدر ما تتوقف على درجة التأهيل السليم لسكانه . ولنضرب على ذلك مثلاً بسويسرا ، فهى بلد فقير من حيث الموارد الطبيعية ، ومع ذلك فهى تعد من أغنى بلاد العالم بسبب تكنولوجيتها المتقدمة

ونظامها التعليمى التقليدى الذى يتميز بكفاءة عالية . ولدينا مثل آخر مشابه يتجلى فى التقدم المذهل الذى أحرزته اليابان فى الميادين العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ، وهو تقدم مبنى على أساس نظام تربوى وتعليمى بالغ الحكمة وعلى وعى حضارى منقطع النظير .

وفى مقابل هذين النموذجين تمثل فى ذاكرتنا بلاد وهبت موارد طبيعية مفرطة السخاء ، ومع ذلك فإننا لا نزال نرى فيها مظاهر صارخة للتخلف وعدم المساواة بين المواطنين . وخلاصة هذا العرض أن نمو بلد ما لا ينبغى أن يقاس فى المقام الأول بمدى ما يتوافر لديه من الموارد ، وإنما بنوعية الأشخاص الذين يقدرون تلك الموارد ويعرفون كيف يستخدمونها ويقومون بتشغيلها وإدارتها واستغلالها لخير الجميع .

ومن هنا نخلص إلى قيمة التربية والعمل التعليمى القائم على أسس راسخة والذى يستمر أطول فترة ممكنة ، وكذلك على تهيئة تأهيل مهنى يسمح لكل فرد بأن يساهم مساهمة خصبة فى حياة المجتمع .

التعليم العام : إذا أردنا للتعليم العام أن يكون جاداً ومؤدياً لرسالته فإنه ينبغى أن ينطوى على التنمية الكلية الشاملة للمتعلم ، وهذا يعنى أن يهتم بتكوينه ذهنياً مما يسمح بتنمية قدراته على استغلال كل مواهبه وطاقاته العقلية ، حتى يتمكن من توسيع دائرة معارفه ذاتياً . وإلى جانب هذه التنمية ينبغى إعداده لكى يستخدم طاقاته فى التدرب العملى فى ميدان من ميادين العلوم التطبيقية حتى يتمكن من مواجهة المتطلبات الطارئة فى عالم تكنولوجى دائم التطور والتجدد . وإلى جوار ذلك يجب الاهتمام بالتكوين الجمالى الذى يستطيع المتعلم عن طريقه أن يكتشف عناصر الجمال وينمى قدرته على الإبداع الفنى . وأخيراً التكوين الخلقى الذى يهدف إلى تشكيل شخصيته بشطريها الفردى والاجتماعى ، وذلك عن طريق تعريفه بحقوقه وتدريبه على ممارستها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعريفه أيضاً بواجباته وتعويده على الالتزام الشخصى المسئول بها . فالفضيلة تتناسب دائماً مع مدى الامتناع عن انتهاز الفرص التى يمكن أن تتاح لانتهاكها . ونحن فى كل هذه المبادىء لا نحاول أن نتجاوز الواقع وإنما نعمل على الحياة فى صميمه مع ممارسة ما لنا من حقوق وما علينا من واجبات .

التأهيل المهنى : وعلينا أن نقدر من ناحية أخرى مدى الارتباط الوثيق المباشر بين التعليم والتنمية وهو ما يبدو فى أجلى مظاهره فى التأهيل المهنى ، وهو يعنى أن نعمل على

أن نختار من بين المتعلمين من تؤهلهم قدراتهم واستعداداتهم على الانخراط فيه ثم نقوم بإعـداداهم بشكـل كاف يؤهلهم للقيام بالأعـمال والمهن المختلفـة التى يحتـاج إليهـا المجتمع . وعلى المجتمع نفسه أن يدرك أن ذلك التأهيل المهنى التكنيكى ــ فضلاً عن كونه وسيلة يحقق بها المتعلم ذاته ــ فإنه يمكن أن يعد أيضاً إحدى الإجابات الحاسمة عل ما يعتبر الآن أكثر من أزمة تواجهها حضارتنا الحالية ، إذ أنه مرحلة جديدة فى تاريخ الإنسانية .

ونحن نرى أن التعليم بشقيه العام والمهنى إذا فهم على هذا النحو فإنه يمكن أن يعد المتعلمين لتنمية شاملة توفق بين النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والثقافى وتفى بأسمى طموحات الإنسان سواء فيما يتعلق بتطلعاته الروحية أو بالتزاماته إزاء مجتمعه . وأذكر أن الفيلسوف الألمانى نيتشه Nietzshe كتب منذ أكثر من قرن يقول : « سوف يأتى اليوم الذى لن يكون فيه للسياسة عمل إلا معالجة مشاكل التربية » . ومن الواضح أن هذا اليوم لم يأت بعد ، ولكن الذى لا شك فيه هو أن التربية تطرح اليوم مشاكل سياسية على أكبر جانب من الأهمية ، نذكر منها اتساع نطاق التعليم بحيث أصبحت جموع كبيرة من الناس الذين كانوا محرومين من التعليم يتلقون نصيبهم منه ؛ ومنها اتجاه المجتمعات إلى التصنيع ، وتخطيط المدن الجديدة وعمارتها ، والهجرات ، وانتشار وسائل الاعـلام والاتصـال الجـماهيرى ، ونمو المعارف المختلفة بسرعة مذهلة ، وأزمة القيم الخلقية بآثارها المدمرة مثل سلبية الشباب المتزايدة ، وإدمان المخدرات ، وأخيراً تلك المشكلة المفزعة المتمثلة فى العنف والإرهاب والتى لا نعرف إزاءها ما إذا كان الأخطر هو وحشيتهـا المتنـاهية أو رد الفعل العجيب نحوها وهو لا يخرج فى كثير من الأحيان عن السلبية وعدم المبالاة أو انعدام مفهوم التضامن والتعاون بين الدول والأفراد من أجل القضاء عليها .

وتكتسب الحاجة إلى التعليم المستمر أهميتها الكبرى عندما نتأمل التقدم العلمى والتكنـولـوجى بما يتطلبه من خلق تخصصات جديدة ، على حين نجد الإنسان الآلى ووسائل الإنتاج الجديدة فى مقابل ذلك قد حررت الإنسان من أعباء كثيرة من الأعمال ، وترتب على ذلك زيادة عدد العاطلين . وينبغى حيال هذه المشكلة أن نفكر فى إعادة النـظر فى التوجهات المهنية حتى نلائم بينها وبين الأنماط الجديدة لأوجه النشاط التى ظهـرت مؤخراً وكذلك لطبيعة وسائل الإنتاج الجديدة ، كما يجب أن نوجه اهتمام الشباب

لاستغلال أوقات فراغهم بالشكل المناسب ، والتعليم المستمر يمثل بغير شك حلاً موفقاً لكى يتحول هذا الفراغ إلى وسيلة رائعة لإثرائهم الشخصى من النواحى الثقافية والمهنية والخلقية . أما فيما يتعلق بمشكلة البطالة فينبغى ألا يخامرنا التفاؤل بشأنها ، فمن العسير أن نتصور أن عدد العاطلين سوف ينخفض أو حتى سيظل وافقاً عند حدوده الحالية فى مستقبل قريب ، ذلك لما سبق لنا إيضاحه من أسباب . وذلك يقتضى منا أن نطلق العنان لخيال يمكن أن يترجم إلى قدرة خلاقة تبتكر حلولاً مناسبة . ومن هذه الحلول المحتملة مثلاً خفض ساعات العمل اليومى ، مع إعادة توزيع الوظائف والأعمال توزيعاً جديداً أكثر عدالة ، بحيث يشعر الجميع أنهم شركاء فى رسالة جماعية واحدة ، وبذلك نجنب آلاف الشباب ما يحسون به من إحباط وخيبة أمل حينما تغلق فى وجوهم أبواب العمل التى يطرقونها لأول مرة ، ونخفف من آلام كهول فصلوا من أعمالهم بعد سنوات طويلة من العمل ، وأصبحوا لا يملكون إلا الوقوف فى طوابير المترددين على أبواب مكاتب العمل ، فى انتظار ما يدر عليهم أجراً يكفيهم ما يحملون من التزامات ثقيلة إزاء أسرهم . ونحن نلاحظ أن أكبر مشكلة يواجهها السياسيون والمجتمع فى إسبانيا فى هذه اللحظة هى مشكلة البطالة المتزايدة ، والصعوبات الكثيرة التى تواجه من يتقدمون لعمل جديد لكثرة ما يفرض لشغله من شروط . وهنا يصبح التعليم المستمر هدفاً ذا أولوية فى حاضر حياتنا المعاصرة .

والخلاصة هى أن التعليم يجب أن يهيىء الفرد لممارسة ما يجدر بكل إنسان حر أن يمارسه من حقوق وتبعات ، وعلينا أن نعمق الوعى الحضارى ونغلب مشاعر التضامن على الأنانية الفردية والجماعية ، لأن التعليم هو خير طريق وأقومه إلى الغاية التى نتطلع إليها : الديمقراطية .

موضوع عصرنا الحاضر

« تاريخ مستقبل البشرية سوف يكون
سباقاً بين التربية .. والكارثة » .
هـ . ج . ويلز

حينما نفكر فى حاضر التربية ومستقبلها فإن اهتمامنا سيتجه بطبيعة الحال إلى إسبانيا

وإلى مشاكله الحالية وحلولها المحتملة . غير أنه ينبغى أن نتجاهل أن أبعاد المشكلة سواء فى هذا الميدان أو فى غيره مما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية الأساسية لا تتوقف عند حدود بلد بعينه ، بل تتجاوزها إلى بلاد أخرى كثيرة . وقد كان من بين التجارب المثيرة التى أتيح لى خوضها أثناء عملى مديراً مساعداً لليونسكو هو ما تبينته من الدور البارز للتربية فى كثير من الحقائق الاجتماعية التى تبدو فى صور مفارقات غريبة فى عصرنا الحاضر .
وعلى الرغم مما توافر لدينا من المعلومات والإحصائيات على جميع المستويات : المحلى والقومى والإقليمى ، وعلى الرغم من الخصائص المميزة التى تميز لحسن الحظ بين الأفراد والجماعات فإن المنطلقات الأساسية التى تنبعث منها المشاكل التربوية فى مختلف بلاد العالم تبدو من التشابه والتقارب فى دلالتها العالمية ما يؤدى بنا إلى أن نعتقد أن بينها ارتباطاً وثيقاً وعلاقة حميمة . أما المفارقة التى أشرت إليها فإنها تتمثل فى حقيقة غريبة متناقضة ، وهى أن وعى الإنسان بالأبعاد العالمية لمعظم المشاكل الاجتماعية قد أصبح أعمق وأشمل مما كان عليه فى أى وقت مضى ، مما أوجد اقتناعا يزداد كل يوم رسوخاً وانتشاراً بمدى عمق الرابطة التى تجمع بين أفراد الأسرة البشرية ، وهو اقتناع أصبح الآن حقيقة ماثلة لا مجرد بلاغة طنانة ، ومع ذلك فالغريب أن الإنسان لم يتورع عن خوض مغامرات يتجاوز بها البلاغة الطنانة أيضاً ــ ورَّطته فى خطر يهدد بتدمير نفسه وتدمير الجنس البشرى كله ، مع معرفته بأبعاد هذا الخطر وآثاره على المستوى العالمى . وإذا كانت المشاكل التى نواجهها مشتركة والأخطار التى تتربص بنا مشتركة أيضاً فإن الشىء العجيب هو أننا لم نصبح حتى اليوم قادرين على إقامة أجهزة تعيننا على التفكير الواضح السليم وعلى اتخاذ قرارات شجاعة نتجاوز بها حدود بلادنا ونسمو بها على مصالحنا القومية الأنانية . وأنا أعتقد أن « موضوع عصرنا الحاضر » ــ وأنا أقتبس بهذه العبارة عنوان كتاب للمفكر الإسبانى أورتيجا إى جاسيت Ortega y Gasset ــ هو بالذات البحث عن وسيلة لتأمين مستقبل الجنس البشرى خلال العقود القادمة حيال السيل الجارف من الأخطار والمصالح الخاصة التى تعمل على طمسه . وفى سبيل هذه الغاية على التربية أن تقوم بالدور الأول فيما نبذل من جهود . وإذا كان الخطر عالمياً لا يفرق بين بلد وبلد فإن إستراتيجيتنا ينبغى أن تكون أيضاً على نفس هذا المستوى ، وإن كانت الوسائل والإجراءات المتبعة لحل المشاكل مختلفة متباينة حسب أوضاع كل بلد .

ولا شك فى وجود عوامل تثير فى نفوسنا فى هذه الأيام أشد مشاعر الخوف من سد للطريق أمام مستقبلنا القريب ، وأول هذه العوامل ــ ولن نمل من تكرار ذلك ألف مرة ــ هو سباق التسلح وخاصة بالأسلحة النووية الحرارية . ومن بين كل الحماقات التى يمكن للإنسان أن ينتشب فى إغرائها لا نظن أن هناك حماقة أبشع وأدل على الجنون من التورط فى إشعال حرب لا مفر من أن تنقلب إلى نزاع مسلح نووى ، وهو احتمال من المذهل أنه ممكن الوقوع حتى وإن كان ذلك نتيجة لمجرد خطأ غير مقصود . ولا يظنَّنَّ أحد أن العلاقة التى نقيمها بين سباق التسلح والسياسة التربوية أمر نفرضه بشكل مصطنع ، بل هى علاقة متداخلة متشعبة فى كل الاتجاهات ..فرفع ميزانيات « الدفاع » (وهو لفظ فيه كثير من النفاق وتزييف الحقيقة إذ أنه كثيراً ما يستخدم لتغطية النوايا العدوانية) يتبعه فى الغالب خفض لميزانيات التعليم والثقافة . والعلاقة كما نرى مطردة إذا عكسنا القضية ، فلو أننا خفضنا من المبالغ الهائلة التى ترصد بشكل مؤسف لما يسمى الدفاع وذلك من أجل تكديس الأسلحة التى يزعم القادة أنها وسيلة رادعة لتجنب ما يمكن أن يقع من مغامرات رهيبة لكان من الممكن أن ننفق ما نوفره من هذه الأموال فى رعاية التعليم ورفع مستواه . ومع نزع السلاح الذى لا نكف عن المطالبة به فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراء مواز يتمثل فى جهد لابد من القيام به على أوسع نطاق وبأعمق وعى من أجل ما نسميه « إعادة التسلح التعليمى » .

ميراث الستينيات

الملاحظ أن السنوات الأخيرة قد شهدت فى جميع أنحاء العالم وعياً متزايد العمق والشيوع بأن التعليم هو أحد حقوق الإنسان الأساسية وشرط جوهرى لكل حياة كريمة ، وأن الحرمان من التعليم مظهر من مظاهر الظلم الاجتماعى ، ومنبع لمجموعة كبيرة متلاحقة من أنواع التفرقة الناتجة عن الجهل . ولهذا فقد سجلت الستينيات من هذا القرن تطوراً هائلاً يمكن أن نسميه « انفجاراً كمياً » لحق النظم التعليمية فى كل مكان ، بهدف استخدام كل الطاقات من أجل تصحيح أوضاعها ورأب الصدوع الواقعة فى البنى التعليمية منذ نحو مائة سنة والناتجة عن مفهوم للتعليم كان سائداً فى

ذلك الوقت يقوم على أنه امتياز لطبقة عليا تعد نفسها صفوة المجتمع ، وكان المفهوم الجديد للتعليم هو أنه حق للجميع وأنه يجب أن يلبى حاجات الجماهير العريضة من الشعب لا أن يقتصر على فئة مميزة . أما فى البلاد المتقدمة فقد كان الهدف من تطوير التعليم هو أن يصل جميع الأفراد الذين هم فى سن التعلم إلى الدائرة الأولى من المرحلة الثانوية ، وأما فى البلاد النامية فقد كان الهدف هو تعميم التعليم الأساسى بين كافة أفراد الشعب خلال أقصر مدة ممكنة . وفى إسبانيا نجد نفس هذه الظاهرة متمثلة فى انتشار المراكز التعليمية على المستويين الابتدائى والمتوسط ، وإنشاء صيغ جديدة من أنوع التعليم الخاص (مثل الدراسات المسائية ، والدراسات الفرعية المؤهلة لإنهاء المرحلة المتوسطة والتوجيهية الإذاعية وغيرها) ، بالإضافة إلى تكثيف حملات محو الأمية ونشر الثقافة .

ولم يلبث « الانفجار الكمى » الذى أشرنا إليه والذى تمثل فى انتشار التعليم على نطاق واسع أن تبعه « انفجار كيفى » ، يهدف إلى تحسين نوعية التعليم وإصلاح محتواه ومناهجه استجابة لمطالب الحياة المتجددة ، وكان من ظواهر ذلك توحيد الأنماط المختلفة للتعليم خلال المرحلة المتوسطة الأولية ، وإلغاء شهادات المرحلة الثانوية : الصناعية والزراعية والعمالية والمنجمية (المتعلقة بالعمل فى المناجم) والبحرية (المتعلقة بصيد الأسماك) . واستجابة لنفس الحاجات بذلت جهود للإلغاء التدريجى للحواجز التى كانت تحول بين التلاميذ والانتقال إلى مستويات أعلى (وذلك بتعديل نظم امتحانات القبول والمعادلات وما إلى ذلك) .

وقد أجريت تعديلات مشابهة فى بلاد أخرى كثيرة ، ولا سيما تلك التى تنتمى إلى منطقتنا الثقافية . غير أن كل هذه التعديلات لم تمس بعد جوهر المشكلة وأبعادها الحقيقية ، فالثوب القديم الضيق لا يمكن أن يلائم لابسه إذا كان فى دور النمو ، وسرعان ما تبدو فيه الشقوق والتمزقات فى كل جانب . وأدى ذلك إلى شعور الطلاب بالقلق والنزوع إلى التمرد . ومن هنا بدأت الاضطرابات الطلابية التى انتقلت بسرعة من المراحل العليا إلى طلاب المرحلة المتوسطة مما شهدناه فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا . وكان تزامن هذه الثورات الطلابية مما يحمل على التفكير فى أنها ترجع لأسباب متعلقة بالمشكلة التعليمية نفسها بصرف النظر عما قد يكون وراءها أيضاً من دوافع سياسية أو اجتماعية . وكان من المحتم مواجهة المشكلة بكل أبعادها إن

آجلاً أو عاجلاً . وتمثلت لحظة المواجهة فى إسبانيا فى سنة ١٩٦٩ حينما نشرت وزارة التربية « الكتاب الأبيض للتعليم » ثم حينما صدر « القانون العام للتعليم » فى سنة ١٩٧٠ ، وفيه يعالج نظام التعليم باعتباره وحدة لا تتجزأ منذ مرحلة « ما قبل المدرسة » حتى مراحل التعليم العليا فيما بعد التخرج من الجامعة وذلك فى إطار مفهوم « التعليم الدائم أو المستمر » .

الإصلاح التعليمى فى السبعينيات

خلال هذه السنوات كانت إسبانيا لا تزال فى فورة نموها الاقتصادى الكبير الذى سادها على مدى السنوات السابقة ، وسايرت هذا النمو حركة إصلاح شاملة اقتضت تعميم التعليم الابتدائى ، وكان ذلك مطلباً مشروعاً وتحقيقاً لأمنية لدى المجتمع كله . واتخذت الدولة خطوات حاسمة فى هذا السبيل ، فتضمن قانون التعليم مبدأ مجانية التعليم الكاملة عن طريق الاتفاق بين المبادرات الخاصة والدولة ، كما قام الجهاز الحكومى بمنح معونات كبيرة من أجل ضمان المجانية . ولعل أهم ما تم فى باب الإصلاح التعليمى ــ وهو إجراء لا يخلو من ثغرات تدعو لمراجعته وإعادة النظر فيه ــ هو تحويل الشهادة المتوسطة الأولية Bachillerato Elemental إلى نهاية لمرحلة التعليم العام الأساسى ، وبذلك أصبح من المضمون أن يقضى كل فرد فى سن التعلم فى المدرسة فترة لاتقل عن ثمانى سنوات ، وبذلك شهدت إسبانيا تطوراً كبيراً فيما يتعلق ببداية المرحلة المتوسطة ، فقد كان التلميذ يبدأ فيها هذه المرحلة حسب النظام القديم وهو فى العاشرة من عمره ، وهو من أصغر الأعمار بالقياس إلى البلاد الأخرى ، فإذا به يبدأ حسب النظام الجديد فى عمر أكثر تأخراً منه فى أى بلد آخر ، إذ صار لا يلتحق بالمرحلة المتوسطة إلا وهو فى الرابعة عشرة بعد أن يكون أنهى مرحلة التعليم الأساسى . وقد تطلب هذا التطوير برنامجاً طموحاً أنشىء بمقتضاه عدد هائل من المدارس وتم توسيع المنشآت التعليمية القائمة ، حتى تلبى حاجات المراكز السكانية المتباعدة .

وأدى تعميم التعليم الأساسى إلى زيارة الطلب على الحاصلين على

الشهـادات المتوسـطة مما حمل الدولـة على رصـد ميزانية استثنائية للعناية بهـذا التعـليم ، ثـم تـرتب عـلى ذلـك أيضاً زيادة الطـلب على الشهـادات الجامعية والعليا ، ممـا اقتضى أيضـاً اهتـمامـاً أكبـر بالتعـليم الجـامعى وتوسعاً فيـه ، ويصـور ذلك أنـه لم تكن فى إسبانيـا حتى سنة ١٩٧٠ إلا خمس عشرة جامعة ، فإذا بها تصبح سبعاً وعشرين فى سنة ١٩٨٠ .

ومع هذا التوسع الكمى أصبح من الضرورى أن تتخذ إجراءات للإصلاح الكيفى فكان من ذلك إلغاء المعاهد الفنية المتوسطة وتوحيد شهادة المرحلة المتوسطة الجديدة التى حلت محل الشهادة المتوسطة العليا فى النظام القديم ، وإعادة لبناء التأهيل المهنى مع التوسع المتزايد فى أنواع تخصصاته ، وتعديل البرامج والمناهج والكتب المدرسية ، وإعداد خطة طموحة لإصلاح أوضاع المدرسين الوظيفية والمالية . كل هذا كان يستند إلى بنية جديدة مبتكـرة من شأنها أن تستوقف اهتمام الأجهزة الدولية المهتمة بالنشاط التعليمى ، هذا وإن كنا نلاحظ أن هذه التجربة الإسبانية مازالت تفتقر إلى بعض العناصر التى كانت كفيلة بأن تزيدها خصوبة وفاعلية : فمن ذلك إنشاء شبكة من المعاهد المتخصصة فى علوم التدريس على أن يكون لكل جامعة معهدها الملحق بها ، وتكون مهمة هذا المعهد هى الرقى بتأهيل المدرسين ورفع مستواهم ، والقيام بأبحاث تربوية ، وتقديم الإرشادات والتوجيهات إلى المراكز التعليمية . وخلال السنوات الأخيرة تم تجديد برامج الـدراسـة فى المـراحـل الثـلاث للتعليم العام الأساسى الذى شرعت الدولة بتطبيقه تدريجياً ، وينبغى أن تستمر إعادة النظر فى هذه البرامج على ضوء نتائج التجربة الجديدة .

أما بالنسبة للمرحلة الجامعية فقد تم إنشاء أنماط جديدة للدراسات (فى ميادين الاجتـماع وعلم النفس وعلوم الإعلام واستخدام العقول الإلكترونية ، وعلوم البحار وهذا أمر طبيعى بالنسبة لبلد كإسبانيا بصفتها شبه جزيرة يطل إقليمان كبيران من أقاليمها على بحـرين وتضم أرخبيلين يتألفان من مجموعة كبيرة من الجزر) . ومهما كانت هذه الإصلاحات قابلة للنقاش وعلى الرغم من أن نتائج بعض إجراءاتها لا تبعث دائماً على التفاؤل فإن من العدل أن نعترف بالتقدم الملحوظ الذى أحرزته إسبانيا فى ميدان التعليم خلال السبعينيات . ومع ذلك فإننا سنحاول فى الفقرات التالية تحليل بعض السلبيات فى هذه الجهود .

الحاضر ومشاكله

إن الفورة التى تحدثنا عنها فى الصفحات الماضية قد أصبحت الآن فى ذمة التاريخ سواء فى إسبانيا أو فى غيرها من البلاد ، على أن تزامن هذه النهضة مع الأزمة الاقتصادية التى تزايدت حدتها فى السنوات الأخيرة كان مما حمل بعض المفكرين على الشك فى قيمة نظامنا التعليمى الحالى ومدى قدرته على مسايرة النمو ودفعه إلى الأمام وعلى مساهمته فى الوصول إلى منجزات ذات قيمة فى ميدان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لمجموع الشعب . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى يبذلها من لا يزالون يؤمنون بالأولوية الثابتة والمطلقة للتعليم فالمؤكد أنه قد حدث خلال السنوات الأخيرة خفض فى نسبة الميزانيات المخصصة للتعليم . وأما بالنسبة لإسبانيا فإن المؤسف هو أنها كانت قد بدأت نهضتها فى هذ المجال وقد رصدت للتعليم ميزانية متواضعة منذ البداية ، فجاء هذا الخفض سابقاً لأوانه بشكل ملحوظ وحائلاً بيننا وبين بلوغ النتائج المرجوة التى كنا نترقبها .

وأول ما نتناوله من ذلك هو قصور جهودنا عن بلوغ الأهداف الكبرى التى كنا قد حددناها ومن بينها تعميم التعليم الأساسى المجانى ، والوصول إلى المرحلة الأولى من التأهيل المهنى لكل المراهقين الذين لا يلتحقون بالمرحلة المتوسطة ، ومنح فرص متكافئة للتلاميذ الذين يريدون الوصول إلى مستويات أعلى من مرحلة التعليم الأساسى ، وأهم من ذلك كله هو ضمان نوعية أفضل فى نتاج العملية التعليمية ، مع توقى الخطر الذى يمكن أن يتمثل فى انخفاض نوعية التعليم نتيجة متوقعة للتوسع الكمى فيه ، ويؤسفنا أن نقول إننا مع توقعنا لهذا الخطر وتخوفنا منه لم نستطع تجنبه .

وسوف أدلل على ما أقول ببعض الشواهد المأخوذة من دراسة حول « نتائج النظام التعليمى » الذى أتيحت لى فرصة تجريبه وتقويمه فى ديسمبر سنة ١٩٨٠ : فيما يتعلق بالتعليم الأساسى العام كانت نسبة التلاميذ الذين أحرزوا نتائج إيجابية خلال السنة الدراسية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ تتجاوز الـ ٧٥ فى المائة ، وفى سنة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ لم تصل هذه النسبة إلى ٦٤ فى المائة . ومنذ ذلك التاريخ لم يحصل على شهادة إتمام التعليم الأساسى إلا نحو ثلث عدد التلاميذ . وفى ميدان التأهيل المهنى يقترب عدد الطلاب الذين لا يوفقون إلى الحصول على الدبلوم الذى يأملونه من نحو ٥٠ فى المائة . أما شهادة

إتمام الدراسة المتوسطة (على النظام الجديد) فلم يوفق للحصول عليها أكثر من ٤٥ فى المائة . وفى مجال الدراسات الجامعية يبدو الموقف أكثر إثارة للقلق ، فالطلبة الذين لا يوفقون إلى إتمام دراستهم بشكل مرض خلال الزمن المفروض تتجاوز نسبتهم ٦٥ فى المائة فى مختلف الكليات . وهناك ما يقرب من ٤٠ فى المائة من الطلبة الجامعيين يضطرون إلى إعادة السنة ، وترتفع نسبة الباقين للإعادة إلى ما يقرب من ٦٢ فى المائة فى المعاهد الفنية العليا ، بما يعنيه ذلك من تبذير اقتصادى كان من الممكن أن تستخدم المبالغ المهدرة نتيجة له فى استيعاب نحو ٢٥٠٠٠٠ طالب جامعى جديد . ومع ذلك فأنا لا أستخلص من هذه الأرقام حكماً بـ « فشل التجربة التعليمية الجديدة » ، وهو تعبير كثيراً ما يردده بعض الناقدين فى خفة بعيدة عن الجدية . ولكن هذه الأرقام على علاتها تصور حقيقة واقعة على كل حال ، وهى تتطلب دراسة وتأملاً والشروع فى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتلافى ما يعتور التجربة من وجوه القصور .

ومن هنا فإنه لابد من إعادة النظر فى النظام التعليمى الإسبانى بجملته ، وذلك من أجل العمل على حل مشاكل ثلاث تهدد كيانه : الاكتظاظ ، وعدم مسايرة العصر ، والقصور فى التكيف . أما الاكتظاظ فإنه ناتج عن الحجم الهائل من المعارف التى ينبغى على الطالب أن يختار منها ما يلائمه ، وأما عدم مسايرة العصر فهو عيب راجع إلى قلة ما بذل من جهود لكى تواكب المواد المعرفية المطروحة آخر ما وصلت إليه العلوم من تقدم ، وأما القصور فى التكيف فهو يرجع إلى أن العالم الذى تقدمه المدرسة للتلميذ لا يتفق مع ذلك الذى يعيشونه فى التليفزيون وفى غيره من أجهزة الإعلام والترفيه وحتى فى الشارع . .

وليكن فى علمنا أن كل إصلاح لابد أن يمر على المربى . . . على المدرس الذى يتلقى الطالب عنه محصوله من المعارف . ولهذا ينبغى أن يوجه مزيد من الاهتمام بتكوين هيئات التدريس أى بتكوين من يضطلعون « بتكوين » التلاميذ ، فهذا هو حجر الزاوية فى كل بناء قومى ، وعليه يتوقف لا « نوع » التعليم المدرسى فحسب ، بل كذلك ما هو أهم بكثير من ذلك لأنه يتجاوز قاعة الدرس لينسحب على العملية التربوية فى مجموعها ، وأنا أعنى بذلك قدرة المربى على إيقاظ الطاقات الذهنية للتلميذ وحثه على أن يواصل « التعلم » على مدى اليوم الدراسى كله وعلى مدى كل الأيام . فرسالة المدرسة ينبغى أن تكون فى أن « يتعلم التلميذ كيف

يتعلم » ، أى أن يستقر فى نفسه وعى بأن اكتساب المعارف النافعة يجب أن يمتد على مدى الحياة كلها .

وفيما يتعلق بالتدريب فإنه لما كان التطور السريع فى المعارف هو الذى تتوقف عليه القدرة على الاستجابة له لدى كل فرد فعلينا أن نتأمل مظهراً آخر له أهميته الكبرى فى الموقف الحالى بالنسبة لما يتكلفه من نفقات سواء على المستوى الفردى أو الاجتماعى ، وأنا أشير بذلك إلى مشكلة « البطالة » . فاليوم لدينا فى إسبانيا أكثر من مليونى عاطل ، وهى نسبة تبلغ ضعف معدلها فى بلاد المجموعة الاقتصادية الأوربية ، وهناك عدد كبير لعله أكثر من عدد العاطلين يعملون فى مهن ثانوية متواضعة ، وإنتاج هؤلاء لا يعادل ما كان ينتظر منهم لقاء ما بذل فى إعدادهم وتكوينهم سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية . ليس هذا فحسب ، بل الأسوأ من ذلك أنهم يتطلبون من الدولة نفقات إضافية تتمثل فى المعونات الاقتصادية وغيرها حتى تضمن لهم الحد الأدنى من المعيشة المقبول . وهذا مظهر آخر من مظاهر اختلال التوازن بين التعليم والاستخدام ، وفيه يبدو واحد من أخطر شواهد القصور وأكثرها إثارة للقلق فى الوقت الحاضر ، وهو مشكلة من أكثر مشاكل المستقبل القريب حاجة ملحة إلى حل سريع . وقد سبق أن تعرضت لهذا الموضوع من قبل وسوف أعود إليه من جديد .

وإذا كنت قد أشرت إلى بعض الأهداف التى كنا نطمع فى تحقيقها ولم نصل إليها بعد فإنه ينبغى أن أتحدث عن أهداف أخرى جديدة تعبر عن مطالب حقيقية لمجتمع يطمح إلى نظام تعليمى أفضل وأكمل . ومن هذه الأهداف : الوفاء بالطلب المتزايد على التعليم خلال مرحلة « ما قبل المدرسة » ، وتعميم التعليم المتوسط حتى يشمل جميع المراهقين ــ على الأقل حتى سن السادسة عشرة ــ ، والرعاية المناسبة وتقديم التعليم الملائم للأطفال والشباب المعوقين جسدياً أو نفسياً . . . وإضفاء الطابع الفردى على طريقة التعامل مع التلميذ بحيث يتمكن كل واحد من بلوغ أعلى مستوى من التعليم توصله إليه قدراته وتفرده بسمات معينة بيولوجية واجتماعية ، وبالإيقاع الذى يتفق مع تلك القدرات .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الوضع الجديد لسوق العمل يتطلب جمعاً أكثر ملاءمة بين الإعداد الذهنى والفكرى والتأهيل الصالح للعمل ، على نحو يتوسط بين التصور النظرى الخالص للحياة والتصور العملى الخالص القاصر على ميدان العمل الذى

يتخصص فيه الفرد . ومن الحاجات الملحة أيضاً إعادة النظر فى أهداف التعليم والمناهج الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف بالصورة التى تفسح المجال لمتطلبات تشجيع الفكر المبدع . فعلى هذا النحو يمكن أن ننمى الأنشطة التى تنتمى إلى الإنسان باعتباره إنساناً ، ونعنى بذلك الأنشطة الإبداعية التى تقتضى منه إبراز شخصيته واتخاذ القرار بنفسه ، وكلما ازدادت هذه القدرات عند الفرد تضاءلت بشكل مطرد مواز لذلك تلك القدرات الأخرى التى يمكن للآلة أن تحل محله فيها بشكل أكفأ وإيقاع أسرع . هذا الوضع الجديد الذى سوف يبرز بشكل أوضح فى المستقبل يتطلب التوسع فى منح فرص لأنواع جديدة من التعليم مع وضعها فى إطارات تضمن قيمتها الأكاديمية والاعتراف بهذه القيمة سواء من الناحية العلمية أو الاجتماعية ، وبحيث نضيف إلى تنوع قدرات المتعلمين المنخرطين فى جمهور المراهقين المنتظمين فى صفوف الدراسة النظامية مجموعة أخرى متنوعة من المواد العامة والاختيارية التى تسمح باكتشاف قدرات جديدة وبانضمام عدد من الشباب الطموح يأمل فى تحقيق ذاته . وعلى المجتمع أن يتنبه إلى أن التكوين التكنيكى المهنى ، فضلاً عن كونه أداه لتحقيق الذات على المستوى الشخصى ، يمكن أن ينطوى على الاستجابة لما لا نعتبره أزمة تعانيها مجتمعات اليوم بقدر ما هو مرحلة جديدة فى تاريخ الإنسانية . هذه التأملات وغيرها مما يمكن أن يبدى حول السياسة التعليمية ينبغى أن توضع فى حساب من يقومون بإصلاح أنواع التعليم المتوسط ، مع مواجهة المشاكل بشكل واقعى شجاع ومع الاستفادة من الحلول التى طرحها المشتغلون فى هذا الميدان وحاولوا تجريبها فى البلاد التى تنتمى إلى نفس منطقتنا الثقافية .

وكثيراً ما وجه النقد إلى نظامنا التعليمى واتهم بالجمود والصلابة وقيل أنه تسبب بذلك بشكل غير مباشر فى تفاقم إحدى المشاكل الاجتماعية التى تعد فى طليعة ما نعانى منه ، وهى ظهور كثير من ألوان السلوك الهامشى غير الاجتماعى أو المعادى للمجتمع بين الشباب . ومن هذه الألوان إدمان المخدرات والانفصال المبكر عن المحيط الأسرى ، والإجرام ، والانتحار وهى ظاهرة نلاحظها حتى بين المراهقين وأحياناً وبشكل متزايد بين أطفال لا يزالون فى المرحلة الابتدائية . وأسوأ ما فى الأمر أن تلك الظواهر المقلقة ــ وهى ترجع إلى أسباب متشابكة معقدة ــ تتفاقم الآن بشكل مزدوج : فهى تتزايد تزايداً مطرداً من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن أعمار مرتكبيها فى

تناقص مستمر ، ومعنى ذلك أنها تزداد استشراءً فى أوساط الشباب وصغار السن ، وفوق ذلك نلاحظ عجز المؤسسة الأسرية عن التصدى بحزم لهذه الظواهر السلبية الخطيرة وتخليها طائعة أو كارهة عن الاضطلاع بمسئوليتها التربوية الأولى والتى لا يمكن الاستبدال بها . والذى يحدث فى مثل هذه الأحوال هو أن تلقى الأسر بكل غضبها وسخطها على النظام التعليمى وعلى المدرسة ، إما لتحميلها مسئولية ما يقع فيه أبناؤهم من سلوكيات منحرفة سواء بالتسبب فيها أو بالتواطؤ معها ، وإما مهيبة بالمدرسة أن تضطلع بواجبها فى أن تتجه بالعملية التعليمية إلى هدف أشمل وأسمى وهو أن تصبح عملاً تربوياً كاملاً ، لا مجرد تلقين لمجموعة من المعارف أو تدريباً على عدد من المهارات . أما الطائفة الأولى التى تحمل المدرسة مسئولية سلوك أبنائها فهى تتهم النظام التعليمى الحالى بأنه بعيد عن إثارة اهتمام المتعلمين وتوجيه قدراتهم فى الطريق السليم ، وذلك بسبب القصور فى مناهج التعليم مما يجعلها غير مرضية ولا محققة لرغبات المتعلمين ، وهكذا تدفع بهم إلى تلك السلوكيات المنحرفة التى يصعب بعد ذلك علاجها والتى نراها تنتشر الآن حتى بين أبناء عائلات تحيا حياة عادية وفى أوساط مختلفة فى داخل المدينة أو أحيائها المتطرفة وحتى فى الريف .

والذى أراه أمراً أساسياً فى معالجة هذه الأوضاع هو أن تصبح مسئولية تربية الشباب فى سن التعلم مسئولية مشتركة بين المدرسة وأسر المتعلمين ، فلابد من مشاركة الآباء فى سير العملية التعليمية ، ولابد من تهيئة المناخ الذى يسمح بالتعاون بينهم وبين القائمين بالتدريس . هذا التعاون إذا توافرت فيه سعة الأفق والكفاءة هو الكفيل لا بتكوين التلميذ تكويناً صالحاً فحسب ، بل كذلك بتعويده على الممارسة الديمقراطية الحقيقية فى المدرسة التى ينبغى أن تخضع لتأثيرات غريبة عن المحيط التعليمى . وفى النهاية لابد أن نشير إلى أن الديمقراطية الأصلية لا تتحقق إلا بمشاركة ناضجة مؤهلة . وأود أن ألح على وصفها بأنها مؤهلة ، لأنه بغير ذلك يصبح قانون الأغلبية ــ الذى تقوم عليه الديمقراطية ــ مجرد شعار ديماجوجى ، ولا سيما حينما يطبق على مسائل مثل التربية والعلم ذات طبيعة وخصائص مستقلة تماماً عن الإطارات الأيديولوجية وبعيدة ــ تبعاً لذلك ــ عن وجهات النظر الذاتية الخاصة .

الهدف من التربية هو إيصال المتعلم إلى المشاركة فى الحياة العامة ، وأن يكون فى هذه المشاركة حراً يختار بنفسه موقفاً بين مواقف متعددة مطروحة أمامه ، وينبغى أن تزداد

هذه المشاركة اتساعاً وعمقاً على نحو تدريجي حتى تخلق من المتعلم مواطناً صالحاً . هذا هو الدور الذى على التربية أن تباشره : أن تكون الطريق إلى الديمقراطية اتباعاً للمبدأ الذى يقول : « أنا أشارك ، فأنا إذن موجود » . والإنسان لا يكون إنساناً إلا إذا شارك فى أمور الجماعة التى ينتمى إليها ، ولكنه أيضاً لا يكون إنساناً إذا لم يكن متعلماً وإذا لم يعرف كيف يختار لنفسه بمحض حريته موقفاً من بين المواقف المطروحة .

ولسنا نشك فى أننا فى مستقبل قريب سوف نشهد تزايداً فى الأنشطة التى تجرى فى المراكز التعليمية خارج نطاق مواد الدراسة ، واتساعاً فى الدور التقليدى الذى يعهد به لأعضاء هيئات التدريس ، واستغلالاً أفضل لأماكن المدارس ومرافقها وأدوات الدراسة فى أنشطة اجتماعية متعددة فى غير أوقات الدراسة وفى أثناء العطلات والإجازات . ويكون ذلك بهدف منح الأطفال والمراهقين فرصاً أوسع لتكوين إضافى يهتم بتنمية شخصياتهم الفردية ويهيىء لهم شغل أوقات فراغهم التى يصعب على المجتمع أن يدبر لهم خلالها ما يشتغلون به على هامش النشاط المدرسى . وإلى جانب ذلك ينبغى العمل على مراجعة محتويات المقررات الدراسية وتنقيحها المستمر وإضفاء مزيد من المرونة على برامج الدراسة وخططها وعلى البنيات الأكاديمية ، وذلك بتنويع المواد الاختيارية التى تمكن المتعلمين من انتخاب ما يتفق مع ميولهم واستعداداتهم وتضمن لهم تكويناً يجمع بين السعة والعمق ويفى بحاجات المجتمع المستقبلية ويكف عنه غائلة البطالة حينما يخرج هؤلاء المتعلمون إلى ميدان الحياة العامة .

وهناك ما أود أن أبديه وأنا أتأمل حاضر بلادى وأحاول استشراف آفاق مستقبلها . وهو أننى لا أستطيع أن أهمل الإشارة إلى « مشروع التعايش » الذى كان من بين ما طرح أثناء الجهود المبذولة لإصلاح الوضع السياسى فى إسبانيا ، ثم استقر بعد ذلك فى مواد دستور الدولة ، وما يتصل من هذا المشروع بصفة خاصة بالجهاز التعليمى . فنحن نعرف منذ أن أقام الإغريق نظامهم الديمقراطى أن كل نظام سياسى يتخذ الديمقراطية منهجاً له لا يمكن أن يتحقق ولا أن يؤتى ثمراته إلا إذا اعتمد على أساس تعليمى ملائم يوجه المتعلمين إلى كيفية ممارسة الديمقراطية ، هذا الأساس الذى أطلق الإغريق عليه اسم « تربية النشىء Paideia » (وهذا هو العنوان الذى اتخذه فرنر جاجر Werner Jaeger لكتاب يجمع بين دفتيه العلم وروعة العرض) . وذلك لأن الثقافة هى التى توسع دائرة حرية الإنسان وتزيد من قدراته على الاختيار وتمكنه من

الاحتكاك بأنماط متنوعة من حياة الآخرين سواء على المستوى الفردى أو الاجتماعى ، ولأن التربية ، بالإضافة إلى أنها هى الموصلة إلى الثقافة ، تيسر له وتقويه على تحمل المسئولية عند ممارسة حقه فى الاختيار . فالديمقراطية إنما تقوم على أساسين لابد منهما وهما الثقافة والتربية ، صحيح أنهما وحدهما لا يكفيان لتحقيق الديمقراطية الصحيحة ، لأننا نرى فى الوقت الحالى شعوباً مثقفة لها حظ غير قليل من التربية ، ومع ذلك فهى لا تزال خاضعة لنظم استبدادية ، ولو أن ثقافتها تبدو لنا أشبه بطائر سجين فى قفص وتربيتها أجدر بأن تسمى تدريباً أو ترويضاً . وعلى كل حال فإنه لا يمكن تصور الديمقراطية بغير تربية ولا ثقافة ، حتى إنه إذا خلا مجتمع يريد أن يكون ديمقراطياً منهما فلا مفر له من أن يخترعهما اختراعاً ، كما حدث فى أثينا حينما شهدت أول « أساتذتها » ــ بالمفهوم الحديث لهذا اللفظ ــ فى القرن الخامس قبل الميلاد أى بالذات فى ذلك الوقت الذى بدأ فيه بيركلس Pericles يبشر بمبادئه السياسية .

وحينما صدر فى إسبانيا القانون المشهور الذى ينظم « إعداد المدرسين وإصلاح معاهد التربية » (فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣١) وكان من إعداد الوزير مارثيلينو دومنجو Marcelino Domingo كانت أول عبارة افتتح بها هى التالية : « أول واجب تلتزم به الديمقراطية هو وضع حل كامل لمشكلة التعليم العام » وبهذه العبارة نفسها استهللت مقدمة كتابى « إصلاح إعداد المدرسين فى التعليم الأساسى العام » الذى صدر بعد ذلك بخمسين سنة . والواقع أن هذا الكتاب كان محاولة لإصلاح جوهرى لا لإعداد المدرسين فحسب ، بل لإصلاح الدولة . . فى طريق الديمقراطية .

إن أمامنا مهمة ينبغى أن نعمل على تحقيقها ، وهى مهمة شاقة بقدر ما هى جذابة ، وهى التعايش القائم على الحرية والتسامح وتعدد الآراء والاتجاهات واشتراك جميع المواطنين . والدور الذى يقوم به التعليم فى هذه المهمة على أكبر جانب من الأهمية ، ولهذا فإن على مادة « التربية الدستورية » ، وهى موجودة فعلاً فى مناهجنا التعليمية الحالية ، أن تتسع وتمتد حتى تشمل مجموع النظام التعليمى كله وبجميع مراحله حتى تصبح سياقاً شاملاً للنشاط التعليمى بأجمعه متجاوزة النطاق المحدود بمادة دراسية ، وبعبارة أخرى يجب أن تتحول هذه التربية الدستورية إلى ما يدعوه التربويون « المحتوى الكامن » فى أعماق كل المواد الدراسية ، مضفين عليه أهمية متزايدة يوماً بعد يوم .

وهناك تحد آخر يواجهه النظام التعليمى الإسبانى وهو نابع أيضاً من المناخ السياسى

الحالى ، وأعنى به التقسيم الإدارى الجديد للقطر ، وهو تقسيم لم تعد البلاد به خاضعة للمركزية القديمة وإنما أصبح يعترف بالحكم الذاتى لمختلف المحافظات ، وكان الهدف منه هو الحفاظ على وحدة البلاد عن طريق منح مزيد من الحريات لكل محافظة بحيث تحكم نفسها بنفسها ، وليس بين الأمرين تناقض كما قد يبدو فى الظاهر ، إذ أن هذه اللامركزية التى تحترم كل منطقة بثقافتها وتقاليدها قد عمقت الوعى بالوحدة وأثرته . ومن جديد نرى للتعليم أيضاً فى هذه الظاهرة رسالة لابد أن يضطلع بها . فقد اتخذت خطوات جريئة فى هذا الميدان كان من بينها تضمين مواد الدراسة اللغات الإسبانية الأخرى التى تستخدمها المحافظات المختلفة فى التعامل اليومى إلى جوار اللغة القومية ، وكان ذلك أمراً مشروعاً إذ أن هذه اللغات تراث قومى أيضاً وهى تحمل السمات المميزة لثقافات المحافظات المختلفة ، على أنه ينبغى أن يراعى فى تشجيع هذه الاختلافات ألا يتحول فى أى وقت إلى عدوان على وحدة البلاد ومصيرها المشترك . نحن نؤمن بأن اللغات والثقافات المختلفة التى توجد على أرض الوطن لا ينبغى أن تستعمل وتعرف وتحترم فحسب ، بل وأيضاً يجب أن يكفل لها البقاء وأن تنمى إلى أقصى حد ممكن ، ولن ينقص ذلك من قدر اللغة الإسبانية القومية ولا من مكانتها الوطيدة ، وهى اللغة التى يعبر بها أكثر من ثلاثمائة مليون من البشر عن مشاعرهم وأفكارهم على امتداد أمريكا اللاتينية وهى حاملة ثقافة عريقة يعتز بها أربعون مليوناً من الإسبان . ومن أجل هذا فعلى النظام التعليمى أن يسعى لإدراك الهدفين المذكورين خلال السنوات القادمة . فالتعليم فى رأيى هو الذى سيقرر فى النهاية نجاح هذا المشروع السياسى الكبير على المدى البعيد .

مستقبل نشترك جميعاً فى بنائه

حينما نتحدث عن المستقبل فلابد أن يفهم من ذلك أننا نتحدث بالضرورة عن التعليم ، ذلك لأن التعليم هو الذى يصنع المستقبل ويشكله ، ونحن حينما نعلم إنما نعمل للغد . وهذا يطرح بين أيدينا مشكلة بالغة الخطر . ذلك أنه حينما كان التطور الاجتماعى يجرى بإيقاع هادىء معتدل كان دور المعلم يكاد ينحصر فى تلقين مجموعة من

القيم المتوارثة والمعارف المكتسبة وأنماط متعارف عليها من السلوك الاجتماعى . أما اليوم فإن المهمة أمامنا ــ نحن المشتغلين بالتربية ــ لا تبدو بهذه السهولة . وبصرف النظر عن القيمة التى يمكن لكل فرد أن يضفيها على التقاليد الموروثة فإننى لا أظن أحداً يرغب فى أن يتعلم ابنه نفس ما كان قد تعلمه هو بالأمس ، فالأمس لم يعد إلا تاريخاً قد عفى عليه الزمن ، ولا حتى ما يجرى تعليمه اليوم ، لأن الغد يدخر لنا من المعارف ما يفوق معارف اليوم . ولابد أن نكون جميعاً مقتنعين بأن السرعة التى يتم بها التغير الاجتماعى تتطلب تعليماً منفتحاً على المجهول ، على الرغم مما يثيره هذا الاقتناع فى نفوسنا من القلق والمخاوف ، وذلك لأننا نعلم أطفالنا وشبابنا لكى يعيشوا فى مجتمع نجهل كيف سيكون . ولنقدر أن أطفال اليوم الذين سيبدأون عامهم الدراسى فى أكتوبر القادم فى روضة الأطفال لن يتمكنوا من الحصول على شهادتهم الجامعية إلا فى شهر يونية من سنة ٢٠٠٩ . ولهذا فقد عم العالم كله اليوم اتجاه إلى توجيه التعليم الحالى نحو مشروعات المستقبل بما يقتضيه ذلك من التخلص من وجوه القصور والاختلال فى نظمنا التعليمية القائمة ، بحيث نحاول استشراف الصيغ المستقبلية للتنمية المتوقعة ، وندرس التناقضات التى نعيشها دراسة عميقة حتى نتبين طرق المستقبل . والاهمية الكبرى للتعليم فى هذا المجال تنطلق من حقيقة تبدو لنا واضحة ، وهى أننا لن نتلقى المستقبل جاهزاً ، ثم إنه ليس هناك مستقبل واحد ، فالأوضاع الحاضرة لا تقدم لنا طريقاً ليس لنا مفر من السير فيه ، بل المستقبل هو الذى نختاره نحن بإرادتنا ونصنعه بأيدينا وليس ما يفرض علينا فرضاً ، وهو طريق ننتهجه من بين طرق كثيرة . وعلى التعليم أن يحمل هذه التبعة الثقيلة : تبعة تكوين رجال قادرين على اختيار طريق من طرق المستقبل بوعى مسئول وعلى التخطيط لذلك المستقبل بخيال واسع وقدرة خلاقة تتخذ القرار بحزم وتصميم . على أن القلق الذى نحس به يتحول إلى ذعر يتملكنا حينما ندرك أن بين الآفاق المستقبلية المتوقعة أفقاً تبدو ملامحه بوضوح على خلفية أوضاعنا الحاضرة ، وهو حسب المعطيات العالمية الحالية ، أفق مظلم بلا أمل ، فالخطر فيه يتهدد بقاء الجنس البشرى كله . وقد تنبه إلى هذا الخطر منذ سنوات رجال ذوو نظرة نافذة ، وارتفعت بعد ذلك أصوات الكثيرين فى العالم محذرة من ذلك الخطر القادم ، ويكفى أن نشير منها إلى بعض الأجهزة الدولية مثل « نادى روما » و « اليونسكو » وكثير من أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها .

وليس فى وسع أحد أن يتجاهل ما يعنيه بالنسبة لاحتمالات المستقبل سباق التسلح الذى يجرف تياره العالم كله ، ولا ما يحدث من تلويث البيئة وإفسادها ، ولا الاستنزاف غير المسئول للموارد الطبيعية ، ولا التدنى المطرد والذى يصعب بعد ذلك إصلاحه لمستويات الحياة فى مناطق هائلة من الكرة الأرضية ومن مياه البحار والمحيطات ومن الغلاف الجوى وكلها ملك مشاع للإنسانية جميعاً وليست ملكاً خاصاً لدولة بعينها . وإذا لم يتغير هذا الوضع المفزع فإن علينا فى المقابل أن نوضح المزايا التى يمكن للعالم أن يحصل عليها من التقدم الكبير الذى أحرزه علم الأحياء المجهرية والأبحاث المتعلقة بالوراثة والأمراض الوراثية . وهناك بعد ذلك من ينظرون إلى المستقبل فى تشاؤم شديد ـــ وهو رأى لست أقرهم عليه بطبيعة الحال ـــ ، فهم يرون أنه لم يعد لكرتنا الأرضية مستقبل بعد أن تكدس على رقعتها الضيقة من البشر ما لن تستطيع استيعابه ، ولا حل لهذه المشكلة فى نظر هؤلاء إلا إذا وقعت كارثة طبيعية أو مصطنعة ـــ وهو الاحتمال الأقرب ـــ يمكن أن يعود التوازن بعدها إلى عالمنا الأرضى . وأخيراً هناك طائفة ثانية تؤكد أن مستقبلنا سوف يتمثل فى غياب الوعى ، مادام جمهورنا من الأطفال يقضون وقتهم أمام شاشات التليفزيون ليتلقوا « ثقافة » بعيدة كل البعد عن أى مشروع بناء يسعى إلى تحقيق عالم أفضل .

وحتى إذا سلمنا بأن التعليم بصورة معينة قد يوجه المتعلم إلى اختيار صيغة بعينها للمستقبل مضيقاً بذلك دائرة الاختيار فإن الذى لا شك فيه هو أن على التعليم فى الوقت الحالى تبعة ثقيلة ، وحتى لا أكرر هنا بعض المقولات السابقة فإننى سوف أتناول بإيجاز شديد بعض الأبعاد التى لا يمكن تجاهلها .

يجب أن يكون من أول أهداف التعليم أن يهيىء المتعلم للتعايش الدولى وللسلام . فنحن نرى كيف أصبح التاريخ فى عصرنا الحاضر لأول مرة هو تاريخ العالم الأرضى كله ، ومصيرنا باعتبارنا جنساً هو المصير المشترك ، والتضامن بين الأفراد وبين الشعوب والأمم لم يعد فضيلة يحث عليها وإنما شرطاً لا نستطيع بغيره البقاء على وجه الأرض . ولهذا فإن دور التعليم يجب أن يتسق مع هذا المفهوم الجديد فيعمل على ترسيخه فى نفوس الأجيال القادمة . ولما كان الوقت يمر بسرعة فإن هذه المهمة قد تكون من أولى ما ينبغى علينا تحقيقه عن طريق « التعليم المستمر » الذى يجب أن يتوفر لكل فرد فى أى سن كان وفى ظل أى ظروف يعيش . والتضامن يجب أن يترجم إلى السخاء

والاستعداد للخدمة والجهد المشترك وأن يتجاوز فى كل ذلك حدود التعاون الدولى التى تمليها المصالح السياسية . التضامن المنشود هو الذى يستعد فيه كل فرد لخدمة الآخرين والتضحية فى سبيلهم مستجيباً فى ذلك لكلمة قالها فليكس جراندى Felix Grande : « لنكن خُدَّاماً للحب لا مراقبى حسابات له ! » .

والنقطة الثانية التى أود الإشارة إليها هى المتعلقة بالتعليم العلمى والتكنولوجى . ولا يخفى على أحد أن التقدم البالغ السرعة فى المعارف العلمية والتكنيكية يعد أبرز خصائص ثقافة عصرنا الحاضر . ولا يستطيع أى بلد أن يضع نفسه على هامش هذا التطور إلا إذا أراد أن يحكم على نفسه بالوقوع فى براثن « الاستعمار الجديد » وهو أشد وطأة وأعمق أثراً من الاستعمار التقليدى المعروف . ونحن نعنى بذلك أنه سيكون عالة على غيره فى ميدان العلم والتكنولوجيا ، وهذه التبعية هى أسوأ صورة يتمثل فيها فقد البلد التابع لسيادته واستقلاله بشكل مباشر . وهذا الوضع أيضاً لابد أن ينعكس على التعليم إذ يقتضى مراجعة النظم التعليمية وتعديلها تعديلاً جوهرياً بحيث يمكن أن تستوعب المنجزات الجديدة العلمية والتكنولوجية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لكى تستبدل بالمنهج القديم القائم على تلقين المعارف المكتسبة منهجاً جديداً يقوم على تشجيع المتعلم وتنمية قدراته ومتابعة ما تضيفه وسائل الإعلام العلمى المختلفة من معارف متجددة على مدى حياته . وإذا كان قد تبين اليوم أن محصول المعارف التكنيكية فى كثير من المهن ومجالات الحياة يتجدد كل سبع سنوات ، بل وخلال مدة أقصر من ذلك ، فإن النظام التعليمى الذى يقتصر على تقديم محتوى علمى هو آخر ما تحصل فى سنة معينة لن يلبث بعد سنوات قليلة أن يصبح محدود الجدوى ، لأن الزمن يكون قد تجاوزه ، وهذا مع فرض أن ذلك المحتوى كان مسايراً لآخر ما وصل إليه العلم فى وقت إعداده .

والتخصص والتأهيل السليم شرطان لا غنى عنهما أيضاً لإعداد قيادات من الموجهين القادرين على سرعة البت فى اتخاذ القرار . ومن المتعارف عليه فى ميدان السياسة أن أى حزب سياسى لا يستند إلى قيادات ذات كفاءة متميزة لا يمكن له مهما توافر له من التأييد الشعبى أن يحقق الوعود الانتخابية حينما يصل إلى الحكم . والتخصص والتأهيل لا يمنحان وإنما يكتسبان بالجهد والعمل والتثقف المستمر .

وحول ما ذكرناه عن التعليم المستمر لا يغيب عن بالنا أن المواطن لا يمكن أن يظل تلميذاً مدى حياته . ولكنه يمكن أن يظل « متعلماً » على مدى هذه الحياة . فهناك

اليوم وسائل وإمكانات لاستكمال المعرفة والارتفاع بمستواها وجعلها مسايرة للتقدم المتواصل ، وينبغى استغلال هذه الوسائل غير التقليدية والمتسمة بالمرونة لتقديم حلقات دراسية وثقافية ولا سيما للعاملين فى الأنشطة المهنية والصناعية ــ وهذا أيضاً أحد الميادين التى ينبغى أن يجدد فيها التعليم تجديداً جذرياً فى مستقبل قريب ــ ولدينا أيضاً أجهزة الاتصال والإعلام الجماهيرية ، ولا سيما الإذاعة والتليفزيون (وهذه الوسيلة الأخيرة يمكن أن تقدم عوناً هائلاً فى هذا السبيل بفضل ما أدخل عليه من تطوير يسمح الآن بنقل مباشر سريع للمعلومات سواء بالاتصال السلكى أو بالأقمار الصناعية) ، وكذلك ما يوفره التقدم الحالى من أجهزة إلكترونية وبنوك تخزن فيها المعلومات وعقول آلية وغير ذلك مما يشيع استعماله يوماً بعد يوم . كل هذا يمكن أن يتحول إلى معين لا ينضب من الوسائل التى تمكن كل مواطن من تعليم نفسه بنفسه . وعلى مناهج التعليم المدرسية أن تهيىء الأجيال الحالية من التلاميذ والأجيال القادمة وتعدهم لكى يعرفوا تشغيل تلك الأجهزة الجديدة ويحسنوا استخدامها . وهكذا نرى تأثير التقدم العلمى والتكنولوجى فى التجديد الذى يجب أن تخضع له النظم الدراسية ، كما ينبغى ألا ننسى ضرورة تعديل هذه النظم بحيث تسمح بتنمية الطاقات الإبداعية للطلاب وتشجعهم على التفكير المستقل والاستعداد لتقبل الآراء المختلفة ومناقشتها ، ولا تقتصر على مجرد التلقين والاستيعاب وهما أبرز خصائص التعليم الحالى .

وأخيراً هناك الظاهرة التى أسلفنا الإشارة إليها ولكنها تحتاج أيضاً إلى مزيد من التأمل ونحن نواجه المستقبل ، وأعنى بها ظاهرة البطالة بشكليها الظاهر والخفى ، فهى بغير شك تلقى بظلالها على مستقبل الشباب الحديث العهد بالتخرج وتلحق بشكل متصاعد العمال والمهنيين الذين بلغوا سن النضج ممن يواجهون صعوبات كبيرة فى الالتحاق بأعمال جديدة بعد أن اضطروا لترك أعمالهم القديمة ، هذا إذا لم يضطروا إلى اعتزال الخدمة قبل الأوان ، فإذا أضفنا إلى ذلك التقدم الذى أحرزه للطب وتحسن ظروف الحياة وجدنا أمامنا مشكلة عدد كبير من العاطلين قد امتد بهم ما يدعى « بالعمر الثالث » وهم فى كامل صحتهم ونضجهم العقلى .

صحيح أنه من الممكن أن يقال إن هذه المشكلة ترجع إلى سبب مؤقت عارض هو الأزمة الاقتصادية التى يعانيها العالم اليوم ، وهى أزمة يمكن التغلب عليها وإن كان ذلك لا يدخل فى موضوعنا الآن ، ولكنى أرى أنه لا ينبغى أن ننظر إلى تلك

المشكلة من زاوية اقتصادية فقط ، لأن هناك عوامل أخرى يجب أن تدخل فى حسابنا ومنها ما دعونا إليه من التضامن الاجتماعى على المستوى القومى و « التبعية المتبادلة » على المستوى الدولى . على أننى بالإضافة إلى ذلك أرى أن المشكلة أبعد وأعمق جذوراً من ذلك ، فلدينا أعراض واضحة تشهد بأنها ترجع لأسباب متعلقة بالبنيات الأساسية فى المقام الأول . ذلك أن التقدم العلمى والتكنولوجى قد أدى إلى خلق فرص عمل جديدة بغير شك ، ولكنه فى مقابل ذلك قد وفر آلات مستحدثة تغنى عن عدد أكبر بكثير من العاملين ، إذ استطاعت الآلة أن تقوم بعملهم وبشكل أكفأ وإنتاج أوفر . وهكذا نرى اليوم فائضاً من الأيدى العاملة فى القطاعين الأول والثانى أعنى الزراعة والصناعة . صحيح أنه أمكن للقطاع الثالث ـ قطاع الخدمات ـ أن يستوعب بعض هذا الفائض ، ولكنه الآن بدوره مهدد بالتشبع بحيث لا يحتمل المزيد . ولهذا فإن الاتجاهات الجديدة فى التنظيم الإدارى تقتضى ـ حتى بعد التغلب على الأزمة الاقتصادية ـ إجراءات لا مفر منها ، مثل الإحالة التدريجية على المعاش ، وخفض ساعات العمل اليومية بالنسبة لمجموع العمال والمهنيين .

وإذا كان التعليم هو الوسيلة لإيجاد فرص عمل جديدة فإنه ينبغى أن يواجه هذه الحالة من البطالة ، وعليه أن يستعد لها بمعنى أن يعمل على إعداد برنامج على قدر من المرونة يسمح بتحويل المتعلمين من عمل إلى عمل آخر قريب الصلة به ، وكذلك إعداد برامج تسمح باستغلال أفضل لأوقات الفراغ بما يعود بالفائدة على المستوى الفردى والمستوى الاجتماعى فى الوقت نفسه .

التكوين الشامل

كان متوسط عمر الفرد فى مراكز التجمع السكانى فى المدن الأوربية فى سنة ١٨٠٠ يبلغ ستا وثلاثين سنة . وكان متوسط وقت العمل يشغل ثمانى سنوات من هذا العمر ووقت الفراغ ثلاثاً . وفى سنة ١٩٠٠ أصبح متوسط عمر الفرد خمساً وأربعين سنة من بينها إحدى عشرة للعمل وخمس لوقت الفراغ . أما فى سنة ١٩٨٢ فقد ارتفع متوسط عمر الفرد فى أوربا إلى اثنين وسبعين سنة من بينها ثمان فقط للعمل وعشرون لوقت

الفراغ . وهكذا نرى أن وقت الفراغ أو الوقت الضائع أصبح يشغل من حياة الفرد أكثر بكثير مما يشغل وقت العمل . وكثيراً ما يتردد فى تبرير ذلك أن الناس مضطرون لـ « قطع الوقت » فى أى شىء ما داموا غير معدين لكى يستغلوه بشكل مكثف فى أنشطة فنية أو ثقافية أو رياضية أو ترفيهية تتسم بالمشاركة الاجتماعية والتعاون الاجتماعى .

ومع ذلك فإن من الظواهر المرضية فى أيامنا الحاضرة أننا نرى كيف وصل الإنسان المنتج . . الإنسان الروتين . . . قد وصل إلى قمة نضجه وبدأ تحوله إلى الإنسان المتحكم . . . الإنسان المبدع . . . . الإنسان الحكيم . . . ولسنا نعترض على أن يتمتع الإنسان فى النهاية بحياته بقدر ما هو متاح له ، بل نحن نرحب بذلك ونسعد به . ولكن الذى نأمله هو ألا يكون ذلك قاصراً على عدد محدود من الأفراد ، بل أمراً يعم الجميع ، وأن يعين وقت الفراغ على تنمية طاقات كل إنسان بحسب ما وهب من صفات وخصائص .

الذى عرضته فى الصفحات السابقة لم يكن إلا بعض الاتجاهات التى تقضى بها التغيرات المنتظرة فى النظام التعليمى خلال المستقبل القريب . وكان من الممكن أن أضيف إلى ذلك ملاحظات أخرى لها أهميتها منها ما يتعلق بالحساسية الاجتماعية المتزايدة حيال ألوان من التفرقة فى التعليم على أساس الاختلاف النوعى بين الذكور والإناث أو الاجتماعى الاقتصادى بين الأغنياء والفقراء . على أننى أرى فى ختام هذا الفصل أن أورد خلاصة أراها مهمة لبعض ما سبق أن ذكرته مما أرى أنه جدير بتأمل عميق ، وأنا أعنى بذلك مسألة « أزمة القيم » التى عمت فى مجتمعات اليوم تاركة ظلالها على كثير من الأحداث والأخبار وطرق السلوك .

لقد كنا حتى وقت قريب نفترض أن من أكبر مهام التعليم نقل مجموعة من القيم قادرة على توجيه مستقبل المواطن فى حياته وسلوكه الاجتماعى . وحتى مع افتراض أن ذلك لا يزال من أهداف التعليم الأساسية ــ وهو ما تحاوله بالفعل كثير من المراكز التعليمية التى لها « برنامج أهداف » محدد ــ فإننا نشاهد فى مجتمعاتنا اليوم كيف تقوم أجهزة الإعلام التى هى مصدر المعارف والأخبار بتقديم مواد للأطفال والمراهقين تناقض كل ما تحاول المدرسة والأسرة أن تغرسه فى نفوسهم من قيم ، فهى مواد مشوهة بالغة الضرر ، وأخص بالذكر من أجهزة الإعلام التليفزيون الذى يقوم فى كثير من الأحيان بتأثير مدمر . وكلما تزايدت سيطرة مصالح معينة على تلك الأجهزة مسرفة فى تقديم مادة

تقوم على العنف والانحراف انعكس ذلك بسرعة على السلوك الاجتماعى فغلب على المجتمع اتجاه من غياب الوعى الخلقى والمسئولية إزاء الآخرين ، بدرجة يمكن وصفها بأنها مأساوية . وعلى التعليم أن ينهض بواجبه أمام هذا الوضع بحزم وبغير تردد ، بحيث تساهم المدرسة فى مساعدة المتعلمين على أن يضعوا بأنفسهم معايير للقيم الخلقية التى يجب أن يلتزموا بها . وربما لم يكن من الممكن أن يقدم نموذج واحد لما يمكن أن نسميه « دستور قيم » لكى يطبق فى مجتمعات متعددة العناصر ، ولكن ينبغى على كل حال أن يلتزم كل نظام تعليمى بأن يفكر تفكيراً عميقاً حول الأبعاد الخلقية للحياة الشخصية والاجتماعية ، وأن يعمل على تنمية القدرة النقدية لدى مواطنى المستقبل حتى يتمكنوا من الحكم الموضوعى بأنفسهم على ما يقدم لهم من أخبار وآراء وبرامج ترفيه تبدو فى ظاهرها محايدة ، ويشجع الطاقات الإبداعية المستقلة لدى الشباب حتى يكونوا آراءهم الذاتية ومواقفهم الخلقية بشكل مسئول ومتفق مع مبدأ التضامن .

إن الهدف الذى كان يسعى إليه النمو الاقتصادى خلال العقود الأخيرة فى العالم كله قد أثبت قصوره وضآلته ، فهو لم يستطع أن يلبى حاجات الإنسان العميقة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ، بل إنه لم يتمكن من تحقيق الآمال المحدودة المتواضعة التى كان يتوخاها أفقه الضيق . واليوم تشير كل أوضاع عالمنا المعاصر إلى وجوب وضع أهداف جديدة لنوع جديد أيضاً من التنمية هو ما نسميه « النمو الإنسانى الكامل » ، وهى تسعى إلى أن يبلغ الإنسان ما يطمح إليه من رخاء ، ونعنى بالإنسان مجموع أفراد البشر ، لا أن يكون الرخاء من نصيب أقلية محدودة على حساب فقر الأغلبية ، ولا على حساب إفساد البيئة وتلويثها ، ولا بالتعايش مع الترسانة الرهيبة التى تتكدس فيها الأسلحة النووية . على هذا النمو الجديد أن يكون متكاملاً بالنسبة للفرد. وأن يكون شاملاً لجميع أفراد الأسرة البشرية . هذا النمو هو الذى يتوقف عليه مصير الإنسان بأجياله الحالية وأجياله القادمة .

وفى هذا المشروع الذى يجمع بين الاقتصاد والثقافة ، والتقاليد الموروثة والتقدم ، والعلم والسلوك ، والنمو الذاتى والتضامن الدولى ــ فى هذا المشروع يتجلى دور التربية الخلقية باعتبار ذلك هو التحدى الأكبر ، هذا التحدى الذى ينبغى أن نعمل جميعاً على التعاون الصادق حتى نستطيع أن نستجيب له بشكل ملائم ، لأن البديل لذلك لن يكون مستقبلاً أقل أماناً وإنما البديل هو ألا يكون هناك مستقبل على الإطلاق .

٥

التطبيق العادل للمعرفة

حينما نتحدث عن تطبيق العلم فإن الصفة التى يمكن أن نطلقها عليه هى إما أن يكون « مسئولاً » أو « غير مسئول » . وفى هذا السياق يكمن ما سميناه « الحكمة » فالمضمون الخلقى هو المكون الجوهرى للمفهوم العلمى والتكنولوجى ، وعلينا أن ندافع بقوة عن هذا المضمون ، مع الالتزام الجرىء بمزيد من تأمل عميق له يشترك فيه الجميع من أجل عرضه والعمل على نشره وإدارة الحوار حوله فى جو من التسامح ، ثم العمل على تطبيقه فى قوة وحزم .

لم يعد اليوم هناك من لا يعترف بأن التنمية الإنسانية بدلالتها الشاملة وفى الإطار الـذى سبق لنـا عرضه باعتبارها رفع مستوى نوعية حياة الإنسان ــ ونحن نعنى الإنسان بكل سماته المميزة وجميع أفراد النوع البشرى ــ تتوقف بشكل أساسى على حجم المعارف التى يحصلها ويحسن الانتفاع منها .

لقد كان بيكون Bacon يقول منذ قرون عديدة إن « المعرفة هى القوة » وبالفعل لا نشـك فى مدى التأثير العظيم للعلم فى مسيرة التنمية . ومن ناحية أخرى فإننا لو نظرنا

إلى الأمر من منطلق خلقى لانتهينا إلى أن العلم ينبغى أن يوجه لخدمة الإنسان والمجتمع . ويقول برتراند راسل Bertrand Russel فى كتابه « مستقبل العلم » فى معرض الحديث عن تأثير التقدم العلمى فى حياتنا المعاصرة : « إذا كان الدين والفن قد وجدا على سطح الأرض منذ نحو ثمانية آلاف سنة فإن العلم باعتباره قوة موجهة للحياة لم يظهر إلا منذ نحو ثلاثمائة سنة على يد جاليليو Galileo . وخلال المرحلة الأولى من هذا العمر القصير كان العلم يمثل طموحاً خاصاً لطائفة من المثقفين ، وكان تأثيره فى أفكار جمهور الشعب العادى وعاداته ضئيلاً . ولم يشرع العلم فى القيام بدور فعال فى حياة الناس إلا خلال السنوات المائة والخمسين الأخيرة ، حينما أصبح موجها لحياة الناس اليومية فى العالم كله ، فقد أحدث من التغيرات على هذه الحياة فى هذه الفترة القصيرة أكثر مما أحدثه على طول تاريخ الإنسانية السابق منذ حضارة المصريين القدماء . وهكذا نرى أن قرناً ونصف قرن من حياة العلم قد أنتجا من التطور الثورى فى حياة الإنسانية أكثر مما حدث خلال ما يقرب من خمسة آلاف سنة تمثل العصر الذى يمكن أن نطلق عليه ماقبل العلم » .

وعلينا أن نضيف إلى ذلك أن العلم قد أحرز منذ أن كتب راسل هذه الكلمات حتى اليوم أى خلال بضعة عقود تقدماً جديداً هائلاً سواء فى حجم المعارف أو فى تطبيقاتها فى مختلف ميادين الحياة . ويكفى أن نشير إلى غزو الفضاء واستكشافه ، والأبحاث الجديدة حول بنية المادة ، وما توصل إليه العلم من اكتشاف آليات الحياة الأساسية . أما فى ميدان التكنولوجيا فقد بلغت المنجزات أيضاً حداً بعيداً من الروعة مما منح الإنسان من القدرات ما لم يتوافر له فى أى عصر سابق . غير أن المشكلة تكمن فى كيفية استخدام هذا التقدم . فاليوم تقدر الإحصائيات التى تم إعدادها فى اليونسكو عدد العلماء والمهندسين الذين يخصصون جهودهم فى الأبحاث المتعلقة بالإنتاج الحربى بنحو ٥٠٠٠٠٠ فى مختلف أنحاء العالم .

ونلاحظ كذلك أن إنتاج المعارف يقتصر على عدد محدود من البلاد ، وهو ما يعنى اختلالاً خطيراً فى التوازن . على أن الاختلال الأكبر والتفرقة البينة يتمثلان لا فى أن مكتشفات العلم صارت محتكرة لذلك العدد القليل وإنما فى أن تطبيقات المعارف العلمية هى بدورها محتكرة أيضاً لمجموعة قليلة من الدول ، ثم فى مجموعة قليلة من الأفراد فى داخل تلك الدول .

ولنتساءل : ما هو دور العلم فى حل مشاكل الإنسانية والوفاء بحاجاتها الأساسية ؟ إن الإجابة القاطعة على هذا السؤال ــ كالإجابة على أسئلة أخرى كثيرة ــ أمر من الصعوبة بمكان ، وهذا هو ما يحملنا على تبسيط السؤال حتى يمكن الاقتراب من الحقيقة . ومع ذلك فإنه يمكن لنا أن نؤكد أن المشكلة لا تكمن فقط فى اكتشاف معارف جديدة ، وإنما فى « الإرادة » السياسية ــ على المستويين القومى والدولى ــ الراغبة فى استخدام هذه المعارف من أجل حل المشاكل . ولا بأس هنا فى أن نكرر ما سبق أن ذكرناه من أنه توجد فى العالم اليوم معارف كافية لحل عدد كبير من المشاكل التكنيكية التى ترزح تحت وطأتها . والواجب علينا هو أن نتجنب التهرب من الإقدام على حلها متذرعين بأنها تحتاج إلى مزيد من الأبحاث والدراسات التى يمكن أن تلقى على تلك الموضوعات ضوءاً جديداً ، فالواقع أن تلك الدراسات ليست ضرورية تماماً بالقياس إلى الحاجة الملحة العاجلة التى تتطلب علاج تلك المشاكل .

والصعوبة الحقيقية إذن ليست فى الميدان المعرفى ، وإنما فى الميدان الاجتماعى والسياسى ، هى صعوبة ذات جذور اقتصادية وتكنولوجية ، تعليمية واجتماعية فى نفس الوقت .

ولعل من الواضح مما ذكرته فى مستهل هذا الكتاب أننى لا أحاول بأى صورة من الصور أن أهون من أهمية البحث العلمى فى حد ذاته ، ولا من قيمة الجهود التى تبذل فى سبيل كل جديد من المكتشفات والمخترعات ، بل إنى أعد ذلك أسمى نشاط يُضْطَلَع به من أجل خير البشرية . ومن ناحية أخرى أعتقد أنه من العبث أن يحاول أحد التقليل من أهمية البحث العلمى لأن الإنسان مجبول على البحث عن المجهول ، فهو « يكتشف أو يخترع كما يتنفس » ، ومنذ وجد الإنسان كان لا يكف عن التساؤل عن حقيقة نفسه وحقيقة ما يحيط به . فالبحث العلمى إذن شىء جوهرى فى حياة الإنسان ، ولا يمكن ــ ولا ينبغى ــ له أن يخضع لتأثيرات غريبة عنه تنحرف بمسيرته أو تحاول تشكيله فى صياغة معينة ، ولكن الذى أومن به هو أن البحث عن الجديد من المعارف لا ينبغى أن يتخذ حجة يتذرع بها البعض ليتهربوا من تطبيق المعارف الموجودة بالفعل وبذلها على نطاق واسع من أجل منفعة من هم فى حاجة إليه .

ولعل البعض يطرحون البديل لذلك متسائلين : ترى ما هو الأهم : المساهمة فى

رقى العلم عن طريق مواصلة البحث ، أم استغـلال ما وصلنا إليه بالفعل من تقدم علمى ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف بطبيعة الحال على ظروف شديدة التنوع . وعلى كل حال فإن الوضع المثالى هو أن تشمل العناية الأمرين معاً . . . الأمرين ، ولكن على أن يكون الإنسان هو الهدف النهائى لهما . ففى عالم اليوم يجب أن يسود التزام خلقى بأن يعمل الجميع على تطبيق ما تحصل لدينا من معارف مكتسبة بالفعل فى خدمة جماهير البشر العريضة ، لا فى خدمة عدد قليل كما هو حادث حتى اليوم . ولعل هذا هو أبشع ما نعانيه من مظاهر التفرقة ، ومع ذلك فإن تسوية هذا الوضع من عدم المساواة أسهل من معـالجة غيره ، وذلك لأن محاولة اكتساب المعارف عن طريق البحث والاكتشاف بجهد منفرد تتطلب إعداداً شاقاً طويلاً معقداً بحيث لا يكون متيسراً دائماً . إن علينا واجباً لا يمكن التخلى عنه إزاء أولئك الذين حرموا من الوصول إلى مستويات عالية من التـأهيل ومن المعـرفة تبعاً لذلك . . . أولئك الذين ليس لهم صوت يسمع ــ لا على المستوى القومى ولا على المستوى الدولى ــ فى محفل العلم الأكبر . . . هو واجب علينا وحق لهم لا ينازعون فيه ، وهو أن ينتفعوا على الأقل من المكتشفات التى يتوصل إليها الآخرون ، وأن ينالوا قسطاً من ثمرات التقدم العلمى والتكنولوجى ، وهذا هو أقل ما يستحقـون ماداموا قد حرموا لظروف خارجة عن إرادتهم من الفرص التى تؤهلهم لبلوغ هذا التقدم بأنفسهم . ولكن هذا الانتفاع يجب ألا يكون بالصورة التى نراها اليوم فى كثير من الأحوال والتى تنذر بالازدياد ، ونعنى بها الاقتصار على أخذ الظواهر السلبية للتقـدم العلمى والتكنولوجى دون حقيقته وجوهره . إن التفاعل بين العلم وتطبيقاته والمجتمع ينبغى أن يكون موجهاً إلى خدمة هذا المجتمع ، وذلك أمر ذو أهمية جوهرية لمستقبل الشعوب ويجب أن يكون أحد المحاور الأساسية لسياستها .

ويترتب على ذلك أن على جميع البلاد أن تعبىء كل مواردها البشرية والمالية وأجهزتها المختلفـة من أجـل تشجيع البحث العلمى الأساسى وتحرص على أن تتجه تطبيقاته العملية إلى الوفاء بحاجات الإنسان الحقيقية . ولا شك فى أن ذلك لن يتحقق إلا إذا توافرت من جانب القيادة السياسية عزيمة صادقة تعمل على تشجيع كل الأنشطة الموجهة للتنمية التى تهدف إلى خدمة الإنسان والتنسيق بين هذه الأنشطة على المستويين القومى والدولى ، على أن تكون مبنية على بحث علمى يحرص على الوفاء بحاجات المجتمع بحسب أولوياتها .

ومن المؤسف أن معظم أنواع التقدم العلمى والتكنولوجى لا يزال فى أيدى جماعات متميزة . وقد تبينت هذه الحقيقة خلال السنوات الأخيرة بشكل صارخ ، شاهدة على هذه التفرقة الظالمة التى توجد بين المواطنين فى البلاد المختلفة ، وكذلك بين المواطنين المنتمين إلى بلد واحد ، إذ نرى فيه الانتفاع بثمرات التكنولوجيا متوقفاً على مدى القدرة المالية . غير أن هذا الوضع ليس مستعصياً على الإصلاح .

العلم والتكنولوجيا والقيم

لكى نصل إلى الأهداف التى عرضناها لا يمكن لنا أن ننسى الطابع التجديدى للنشاط العلمى والبحث التكنولوجى الذى يتميز به القرن العشرون بالقياس إلى سماته فى الماضى . ولا بأس فى أن نسترجع هذه الذكرى الماضية لأن سمات العلم فى الماضى ما زال لها إغراؤها قائماً حتى اليوم ، إذ أنها لا تخلو من الاستجابة لرغبات بعض الناس الكامنة فى نفوسهم . ذلك أن العلم والتكنولوجيا ظلا خلال القرن الماضى يشكلان قطاعين منفصلين ومستقلين ، وكان العلم ينادى بحقه فى أن يظل بمعزل عن أى حاجة اجتماعية ملحة وبأن يواصل نموه فى ظل منطق وقوانين صنعها لنفسه ، وإذا لم تكن هذه القوانين محترمة ومعترفاً بها على المستوى العالمى فإن المشتغلين بالعلم على الأقل كانوا يرون لأنفسهم الحق فى اتباعها .

أما التكنولوجيا فكانت هى التى تعمل على تلبية تلك الحاجات المباشرة بصرف النظر عن أى تخطيط على المدى البعيد ، وعلى هامش أى اعتبار لما يتكلفه التقدم من ثمن باهظ قد يدفعه المجتمع نفسه ، وقد كانت النزعة الفردية هى التى تميز التكنولوجيا سواء فى ممارسة البحث أو فى محاولة العثور على حلول تكنيكية جديدة . أما القرن العشرون فقد كان شاهداً على الامتزاج بين النشاطين : العلم والتكنولوجيا ، أى بين المعارف وتطبيقاتها ، وتبين من خلال ذلك التفوق الكبير للأسس العلمية التى تقوم عليها التكنولوجيا على مجرد تطبيقاتها التجريبية ، كما تبينت الحاجة إلى وضع النشاط العلمى التكنولوجى فى سياقه الصحيح ومكانه من حاجات المجتمع الأساسية . وعلينا أن ننوه بالتوقعات المستقبلية على المدى البعيد ، فهى تقوم بدور جوهرى فى توجيه التقدم المعرفى

والتخطيط للتنمية العلمية والتكنولوجية . فاليوم لا يمكن لأحد أن يتصور عزلة الباحث عن مجتمعه وحاجاته الملحة ، ولم يعد هناك من يدعى الاستقلال الجذرى لنشاط لابد أن تنعكس آثاره بشكل جوهرى على القيم التى تهم الجميع والمتصلة بصحة الإنسان وحريته وسلامة البيئة التى يعيش فيها .

إن النشـاط العلمى والتكنيكى يعد إلى مدى بعيد نموذجاً يحمل فى طياته القيم والمخاطر التى تتألف منها كل مبادرة بشرية ترتفع إلى مستوى العصر الذى نعيش فيه . ولهـذا فإنه من المهم ألا نعزل العناصر المعرفية والتكنيكية والاقتصادية عن الالتزامين الاجتـماعى والخلقى المرتبطين بتلك العناصر أوثق الارتباط ، وخير ضمان للتوقى من المخاطر التى أشرنا إليها هو أن نرجع دائماً فى كل نشاط نقوم به فى ميدان تنمية الأبحاث المتعلقة بالعلوم الفيزيائية والرياضية ذات القوانين المنضبطة إلى ما أحرز أخيراً من تقدم فى العلوم الاجتماعية ــ وإن كانت لا تزال علوماً هشة لم تنضبط قوانينها حتى اليوم ــ وأن نضع نصب أعيننا قبل كل شىء نسق القيم الخلقية التى تعد عصباً لكل تراث ثقافى .

إن العلم يمكن أن يتحول إلى شىء خطير مخيف يتهدد المصير الإنسانى إذا لم يتوجه إليه دائماً من منظور ثقافى يجمع بين السعة والعمق ، وإذا لم توضع فى الحساب دائماً الحـاجات الضرورية للإنسان ، وإذا لم توضع له ضوابط خلقية تؤمن جعله فى خدمة المجتمع . وبتعبير آخر يمكن أن نقول إن العلم والتكنولوجيا يجب أن يساهما فى إكمال « حكمة » الإنسان لا أن يصيرا بديلاً من هذه الحكمة . وأكبر ما نخشاه فى سياق ذلك هو الجهل . . . الجهل الذى تتزايد مخاطره كلما عظمت القدرات التكنيكية وأصبحت فى متناول يد الإنسان الجاهل يتصرف فيها كما أراد . و« الخميرة » الوحيدة التى يمكن أن تنضج « عجينة » التقدم العلمى وتنقيها وتجعلها صالحة قادرة على إنقاذ الحضارة فى البلاد الحرة هى الوعى بالمتطلبات الأساسية للإنسانية ، هذا الوعى الذى لا يتوفر إلا من منـطلق « الحب » . فالحب هو المحـرك الـوحيد لمشـاعر الأخوة التى يمكن أن تعيد الابتسامة إلى الوجه الكالح الذى يطالعنا به وجه إنسان اليوم . . . « الإنسان القوى » (homo potens) .

لقد تحدثنا من قبل عن « النظام الدولى الجديد » ونحن ندعو الآن أيضاً إلى « نظام علمى جديد » يسايره موازياً له ، موفراً للوسائل التى تعين على مواصلة بقاء الإنسانية وحياة كريمـة لجميع أفراد البشر فى ميادين الغذاء والصحة والثقافة . هذا النظام العلمى

الجديد هو الذى سينطوى بغير شك على تغيير جوهرى لمسار التكنولوجيا وتعديل لتوجيه التطبيقات العلمية .

نعم . . . إن هذا التعديل لتوجيه تطبيقات المعارف المختلفة أمر يعد ضرورة ملحة . وفى ضوء ذلك يجب أن نقيم أسساً جديدة لتكنولوجيا ترنو بمنجزاتها إلى « أمن » الإنسان بدلاً من أن تهتم فقط بـ « سرعة » الإنجاز ، وتعمل على نشر المعارف وجودة التوصيل ويكون هدفها الأول هو رفع مستوى الحياة فى ميادين الإسكان والتعمير والتغذية والمحافظة على البيئة . . . تكنولوجيا تسمح فى النهاية بتفادى أكبر عدد من ألوان المقاساة لأكبر عدد ممكن من أفراد الجنس البشرى .

الاستخدام « الحكيم » للمعرفة

المعرفة هى الأساس الذى لا غنى عنه لكل ثروة ولكل تقدم . ولكنها فى الوقت نفسه من الممكن أن تتحول إذا أسىء استخدامها إلى مصدر لأسوأ الآثار سواء على المحيط البيئى الذى يعيش فيه الإنسان أو على صحته الجسدية والعقلية . وبسبب هذه الأهمية الكبيرة لامتلاك المعارف وتنميتها بكل اكتشاف أو اختراع جديد لم يعد يدهشنا ما ترصده البلاد المتقدمة والتى تسعى للتخلص من التبعية العلمية والتكنولوجية للآخرين من مبالغ طائلة لتشجيع البحث العلمى . وقد سبق أن تناولت بعض مظاهر هذه الأهمية التى اكتسبها البحث العلمى بالنسبة للعالم الجديد الذى يجب علينا جميعاً أن نتعاون على بنائه . وسوف أتناول مظاهر أخرى فيما بعد . أما الآن فيهمنى أن أوجه النظر إلى مسألة التطبيق العلمى . فإلى جانب الاختراعات والاكتشافات واكتساب الجديد من المعارف هناك عامل لا يقل أهمية وخطراً عن تلك العوامل السابقة وهو « التطبيق السليم للمعارف » ، وأهمية هذا العامل لا تقتصر على الحاضر ، بل ربما كانت أوضح بالنسبة لمستقبل الإنسانية . وهنا نلتقى بأحد المتغيرات الجديدة غير المألوفة بالنسبة للعناصر التى تعودنا ــ نحن المشتغلين بالعلوم والتكنولوجيا ــ أن نتعامل معها بصفتنا هذه . وهى من المتغيرات التى يحاول البعض عبثاً أن يتجاهلوها بالرغم من أهميتها الفائقة ، وذلك لأن العالم والمشتغل بالتطبيق التكنولوجى هو إنسان قبل أن

يكون هذا أو ذاك ، وصفته المهنية لا يمكن بحال من الأحوال أن تطغى على التزامه الإنسانى الذى يربطه بسائر المنتمين إلى جنسه البشرى . هذا المتغير الذى يباشر بغير شك تأثيراً هائلاً على التطبيق المعرفى هو « المسئولية » ، وعليه يتوقف لا هذا أو ذاك من قطاعات التطبيق وإنما مستقبل الإنسانية نفسها وإمكانية بقاء الجنس البشرى كله .

ومن المؤكد أن جانباً كبيراً من مشاكلنا الحالية المتعلقة بالغذاء والصحة والتعليم فى سائر أنحاء العالم يمكن أن يحل ــ كما سبق أن أوضحت ــ باستخدام ما هو متوافر لنا فى الوقت الحاضر من معارف علمية . غير أن هناك مصالح معينة لا يعترف بها أصحابها تحول دون ذلك ، إذ أن هذه المصالح توجه فى كثير من الأحيان التطبيق السليم لنتائج الأبحاث العلمية إلى طرق مغايرة بل ومضادة أحياناً لحاجات الشعوب الحقيقية ولمصالح المجتمعات . وهنا تقع المسئولية على المشتغلين بالتطبيق التكنولوجى ، إذ يجب عليهم ألا يترددوا فى اصطناع الآليات اللازمة لضمان وضع المعارف الجديدة فى صالح الخدمة الاجتماعية . وأنا أعلم أن ذلك ليس سهلاً ، فالذى لا شك فيه هو أننا ــ نحن المشتغلين بالعلم وبتطبيقاته التكنولوجية ــ لا نستطيع أن نحدد الطريقة التى يمكن لنا بها أن نعدل المسار الذى توجه فيه مصالح الأقوياء ذوى النفوذ أنشطتنا وثمرات جهودنا . غير أنه ينبغى علينا ــ على الأقل ــ ألا نكتم سخطنا واعتراضنا على الطريقة الملتوية التى توجه بها المعارف والتى لا تقدر مدى ما تلحقه من أضرار وما تنتجه من عواقب وخيمة على حياة البشر فى جميع الميادين : الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها . علينا نحن العلماء والجامعيين والمفكرين أن نرفع راية الكفاح ضد كل ما تنعكس آثاره الضارة على حياة الناس فى عالمنا الأرضى . وكثيراً ما يفسح هذا الكفاح المجال للوقوع تحت تأثير اتجاهات أيديولوجية معينة ، ولكننا ندعو إلى استبعاد هذه المنطلقات ، إذ أن الواجب ألا نحكم فى مثل هذه الأمور إلا المنطق العلمى المحض .

المنظور الخلقى

وذلك أن العلم لا يكفى لخدمة الإنسان ، ثم ظهرت التكنولوجيا باعتبارها مكملة لا غنى عنها لتطبيقه ، ومن ناحية أخرى أصبحت مصدراً لمشاكل نظرية جديدة

تتـطلب من العلم جهوداً متزايدة من البحث يوماً بعد يوم . ومع ذلك فإنه لا العلم ولا التكنـولـوجيا قادران على الـوفـاء بالالتـزامـات الكفيلة بإضفاء معنى إنسانى على أنشطتنا . ولن يكفى المزيد من العلم ولا من التكنولوجيا لمواجهة عصرنا الحاضر ، وإنما من الضرورى أن تضيف الإنسـانية إلى ذلك ما اصطلحت على تسميته بـ « الحكمة » ، أى بذلك العنصر الذى يقدم إلى جانب المعارف النظرية وتطبيقاتها العملية مرجعاً إلى الأهداف الأخيرة من حياة الإنسان وتنظيماته الاجتماعية ، هذه الأهداف التى تتجاوز حدود المعارف نفسها وكذلك الحدود الجغرافية للدول والحدود الاجتماعية للطبقات وللجماعات .

ومهما يكن الأمر فالعلم شىء جليل على كل حال ، إذ أنه تحقيق لذات الإنسان بصفة إنساناً ، وهو لا يمكن إلا أن يكون خيراً وبركة ، أما تطبيقات العلم فهى التى تحتمـل أن توصف بأنها « مسئـولـة » أو « غير مسئـولة » . والسياق الذى يمكن لهذه الصفات أن تكتسب فيه مصداقيتها هو الذى اصطلحنا على تسميته بموروثنا الثقافى « الحكمة » . فإذا تساءلنا عن العنصر الجديد الذى يحمل إضافة جوهرية إلى الآفاق العلمية والتكنولوجية كانت الإجابة بغير تردد : هو عنصر « الأخلاق » . هذا العنصر الخلقى الذى نخشى عليه من الضياع فى الثقافة « العلمانية » الغالبة على حضارة عصرنا الحاضر بسبب الخلط بينه وبين تعاليم الأديان ، وهى تعاليم نشعر نحوها بكل التقدير والاحترام . (وعلينا بهذه المناسبة أن ننبه إلى أن « العلمانية » لا ينبغى أن تفهم على أنها معـادية للأديان ، ولا حتى بأنها تتخذ موقفاً سلبياً من الأديان . فعلمانية اليوم لحسن الحظ أبعد ما تكون عن مفهوم شن الحرب على الفكر الدينى إلا فى نظر من يدينون بآراء عفى عليها الزمن ولم يعد لها مكان فى عالمنا المعاصر ، بل هى تدين بالتسامح وبتعددية المـواقف واحـترام آراء الغير ومعتقداتهم ، لا عن استسلام لأمر واقع وإنما عن اقتناع وعقيدة) . ونعود إلى موضوعنا فنقول إنه من أكثر الأمور إلحاحاً علينا اليوم هو أن نؤصل المفهوم الخلقى ونجعله منطلقاً لكل تقدم علمى وتكنولوجى حتى نجنب العالم الحديث كارثة كبرى لم يعرف مثيل لها ولا حتى فى العصور القديمة . وعلى كل فرد منا أن يضطلع بمسئوليته فى تحقيق هذه الرسالة : رسالة إنقاذ العالم التى تنطوى على الالتزام الجرىء بالتفكير الجماعى والتعبير الحر والحوار القائم على التسامح ثم اتخاذ القرار الحاسم المسئول وتعبئة الجهود الواعية الحكيمة .

وقد كان من بين أعلى الأصوات التى ارتفعت منادية بذلك فى السنوات الأخيرة ــ وإن لم يستجب لأصدائها المترددة حتى اليوم ــ صوت الفيلسوف برتراند راسل الذى سبق أن أشرنـا إليه وهـو يقـول : « لقـد توحـدت الإنسـانية اليوم بفضـل العلم والتكنولوجيا ، ولكن توحدها كان مع الأسف فى سبيل الشر ، ولم نصل بعد إلى توحيدها فى سبيل الخير . لقد تعلم الناس وسائل التدمير المتبادل فى كل أنحاء العالم ولم يتعلموا ما هو أجدى عليهم من ذلك : التعاون الدولى . . . ذلك أنه مع كل زيادة فى المعارف وفى طرق استخدامها تبدو الحاجة أعظم إلى « الحكمة » . وعلى الرغم من أن عصرنا الحاضر قد فاق كل العصور السابقة فى حجم المعارف ومستواها فإنه لم يحظ بمحصول من « الحكمة » يساير ما بلغه فى ميدان العلوم » . وينهى راسل حديثه بهذه الصيحة : « الذى نحتاج إليه اليوم أشد الحاجة هو المنظور الخلقى ! » .

مسئولية التكنولوجيين

والتكنولوجيون هم الذين يقع عليهم الشطر الأكبر من مواجهة هذا التحدى وأكثره حفولاً بالمخاطر . ونعنى بذلك ما يتصل بالاستخدام السليم لما بين أيديهم من وسائل تكنولوجية هائلة ، وذلك من أجل تصحيح أوضاع حالية لا يمكن الإبقاء عليها بحكم كونها غير إنسـانية . وأهم من ذلـك أن يعملوا على رسم تصـور للمستقبل يتفق مع اتجاهات ومواقف لا نضطر معها إلى الشعور بالخجل أمام أبنائنا وأحفادنا . هذه العقيدة التى تطالب التكنـولـوجى بالإيمان يجب أن تكـون مصحـوبة ــ كما يقضى المنطق ــ بإحساسه بقيمته وكرامته باعتباره إنساناً مبدعاً ، لا مجرد أجير يؤدى عملاً روتينياً لا يزيد دوره فيه على استخدام معارف أجنبية وتشغيل آلات تزداد فاعليتها يوماً بعد يوم . فهذه النظرة الأخيرة ليست ممتهنة فقط بل هى ممعنة فى الغباوة ، وهى تتجاهل بشكل مطلق الشروط التى ينبغى أن تتوافر فى التكنولوجى لكى يؤدى دوره فى المجتمع . وإلا فهل هنـاك عمل إبداعى أعظم مما يتمثل فى الأبنية الضخمة الرائعة التى يقميها المهندس المعمارى كل يوم ؟ أو ذلك التخطيط الذى يصممه مهندس العمران حينما يضطلع ببناء مدينـة جديدة ؟ أو تلك الشبكـة من الـطرق التى يعشقهـا المهندس المختص ميسراً

بها التواصل بين الأفراد والجماعات ؟ أو ذلك العمل الرائع الذى يقوم به خبراء الاتصال السلكى واللاسلكى لنقل المعارف والأخبار بين أكثر الأماكن تباعداً فى أطراف الأرض ؟ أو تلك الذخيرة من المعارف التى تمكن خبراء الغابات من إفساح مجال حيوى فى وسط الأدغال لإنشاء مدينة أو مركز تجمع سكانى جديد ؟ إننى من منطلق الإعجاب بكل ما تنطوى عليه هذه المنجزات من قدرة إبداعية أطالب التكنولوجيين بأن يعرفوا لأنفسهم أقدارها وأن يدركوا أن المنظور الخلقى الذى تقع علينا جميعاً مسئولية إبرازه والحفاظ عليه لا يمكن أن يكون بعيداً عن اهتماماتنا المهنية المحددة ، وأنه لا يجوز لنا أن نستسلم لضغوط أولئك الذين يطلبون منا أن نزيح ذلك المنظور إلى ركن يقبع فيه من أركان ضمائرنا . وأعتقد أنه ربما كان ذلك خاصية لا تزال تميز ثقافتنا عن تلك الثقافات الأخرى التى تحاول استعبادنا . وأنا أدعو الله ألا ننتهى إلى التخلى عن ذلك التقليد الإنسانى المرتبط بأسمى مطالب البشر ، والذى عرف تطورنا العلمى والتكنيكى كيف يحتفظ به ، والذى نراه كل يوم متعرضاً لأقسى الاختبارات . ولنعلم أن قدرتنا على إحراز أعظم المنجزات بفضل تقدم العلم والتكنولوجيا وانضمامنا إلى قافلة أكثر الأمم إبداعاً فى هذا الميدان أو ذاك لا تتعارض ــ وما كان لها أن تتعارض ــ مع استخدام العلم والتكنولوجيا من أجل خدمة الإنسان .

٦

الاعلام بصفته حقاً

الإعلام ليس فى حد ذاته غاية ، بل هو وسيلة ، مجرد وسيلة لكى يتمكن بها الإنسان المبدع من إقامة نظم جديدة يستعين عليها بالخيال والإلهام ، وأن يكتسب معارف جديدة تجعله قادراً على خلق الإطار النظرى لحياته الخاصة .

إن التقدم الخرافى الذى أحرزته وسائل الإعلام والاتصال ، وهو بغير جدال من أعظم ظواهر تاريخ الإنسانية ، قد غير بشكل جذرى معالم الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية على مستوى عالمنا الأرضى كله . وقد تطلب هذا التغير الأساسى فى وسائل التدريب والمعرفة تحولاً بنفس هذه الدرجة من العمق فى كل أبعاد البناء الاجتماعى . وإذا كانت المعرفة بالفعل هى أن يكون للمرء رأيه الخاص ، أى أن يكون متفقاً أو مختلفاً ، وأن يعرف كيف يختار طريقه ــ فإن تحصيل المعلومات الملائمة هو فى نهاية التحليل عنصر أساسى من عناصر الحرية الإنسانية .

العالم يشهد اليوم نمواً هائلاً فى المعلومات المسجلة ولا سيما فى ميدان العلم والتكنولوجيا حتى لقد اصطلح على تسمية هذا النمو « الانفجار الإعلامى » . ومع أن

هذه الظاهرة اعتبرت بشكل عام مسألة تقليدية متعلقة بالمكتبات ومراكز المعلومات فإنها لم تلبث أن تجاوزت ذلك وتحولت إلى السبب الأساسى فى صعوبة ملاحقة عالم سريع التطور يزداد تقدمه التكنولوجى كل يوم تعقيداً وتشابكاً . . . ويكفى أن نتابع تكاثر المعارف المطبوعة منذ أن اخترع جوتنبرج Gutenberg الطباعة حتى اليوم ، إذ أنها كانت تتضاعف كل خمس عشرة سنة ، أما اليوم أعنى خلال القرن العشرين فإن هذه الزيادة تصل إلى نسب لا يكاد يصدقها العقل .

وبنفس هذا القدر من الزيادة تسجل الاتصالات السلكية واللاسلكية تقدماً هائلاً منذ أن تم اختراع التلغراف على يد بودو Baudot ، حتى إن نسبة هذه الزيادة فى القدرة على نقل المعلومات عبر شرايين الاتصال (القنوات التليفونية والكابلات المحورية وغيرها) أصبحت تتضاعف عشر مرات كل سبع سنوات ، (وذلك بتقدير الزيادة على أساس البيتات bits أى وحدات المعلومات فى الثانية) . ولنتساءل الآن : ترى هل ستستمر هذه الزيادة بنفس النسبة فى المستقبل ؟ الذى لا شك فيه هو أنه سوف يحدث فى جميع أنحاء العالم ما حدث فى المجتمعات الأكثر تقدماً . وقد أثبتت الأبحاث التى قام بها باحثون نذكر منهم بل Bell و بورات Porat و ماتشالاب Machalup أن نسبة العاملين المشتغلين بالأنشطة الإعلامية فى الولايات المتحدة قد ارتفعت بشكل ملحوظ .

وخلال عقد الستينيات ظهرت الحاسبات الآلية التى طورت بشكل جذرى الأنشطة المعقدة المتصلة بالحسابات العلمية وغير ذلك من مجالات إدارة الأعمال فى المؤسسات الصناعية والتجارية . كما شجعت مراكز الأجهزة الإلكترونية خلال هذه السنوات إنشاء « مخازن » للمعلومات الداخلية والخاصة . ثم شهدنا بعد ذلك تقدماً كبيراً فى الوسائل التى تنقل الأخبار والمعلومات بين مسافات متباعدة ، وتحقيق اللامركزية فى نظم نقل المعلومات ، وتحول استخدام العقول الآلية إلى علم قائم بذاته (Informatica) ، وترك هذا التحول الكبير أعمق الآثار فى قطاعات اجتماعية تزداد دوائرها اتساعاً كل يوم .

ونلاحظ أيضاً خلال هذه السنوات الأخيرة ظاهرة جديدة مهمة جديرة بالتأمل : هى التزاوج بين تلك التكنولوجيات الجديدة والقطاعات التقليدية التى تقدم المعلومات إلى المجتمع بصفتها سلعاً استهلاكية (مثل خدمات الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة

وتليفزيون بالإضافة إلى منتجى الشرائط السمعية البصرية أى شرائط الفيديو وما إلى ذلك) . ومع الانتشار الواسع لهذه الوسائل وتزايد نشاط المؤسسات التى تقوم بإنتاجها ظهر ما يمكن أن نسميه « سوق المعلومات » ، حيث تصبح المعلومة سلعة استهلاكية هى موضوع للبيع والشراء . وقد أدى ظهور هذه السوق على المستويين القومى والدولى فى البلاد الأكثر تقدماً إلى إنشاء قطاع صناعى جديد يسميه البعض « صناعة المعلومات » والبعض الآخر « صناعة المعرفة » أو « صناعة المادة الرمادية » . وفى هذا القطاع الصناعى الذى يتعايش فيه المنتجون والموزعون أو « تجار المعلومات بالجملة » مع الجهات المسئولة عن تبادل الإعلام ومع « تجار التجزئة » ، فى هذا المحيط تكون السلعة التى تباع أو تتبادل هى المعلومات المنقولة بسرعة فائقة عن طريق الأجهزة الإلكترونية .

وفى اللحظة التى تتدخل فيها صيغة من صيغ العمل التجارى فى أنشطة الإعلام تتحول هذه الأنشطة إلى مورد اقتصادى حيوى بالنسبة للإنسان ، إذ تتغير طبيعة عملها الفكرية وصلاتها بالعالم الخارجى وتعايشها مع العلم والتكنولوجيا .

ومن ناحية أخرى فإن الاستخدام المكثف للعقول الإلكترونية وانتشار الاتصالات على البعد سوف يتسبب على مدى غير بعيد فى التحاق خيرة المتخصصين بميدان عمل معين محدود بغير حاجة إلى أن يتجمعوا فى نفس المكان ، كما أنه سيؤدى إلى ظهور مهن جديدة ؛ سوف نسمع مثلاً بمتعهدى الأخبار وبمن يصطلح على تسميتهم بالـ information brokers الذين سيقومون بدور ذى أهمية كبرى فى جميع الأنشطة المرتبطة باتخاذ القرارات على جميع المستويات .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستخدام المطرد الانتشار للأجهزة الإلكترونية الحديثة حتى إنها كادت تدخل إلى كل بيت (وهو ما يرجع الفضل فيه إلى أجهزة الفيديوتكس Videotex) ، وكذلك فى أنشطة أخرى كثيرة مثل التعليم والرعاية الصحية بما يعنيه ذلك من امتداد استعمال تلك الأجهزة إلى قطاعات واسعة من المجتمعات ، كل ذلك لابد أن ينتهى بنا إلى الكشف التدريجى عن أنماط أخرى بديلة من إضفاء لون جديد من الاشتراكية على حياة البشر .

وسوف يؤدى الإعلام الذى يضفى استخدام الإلكترونيات عليه طابعاً من السرعة والديناميكية إلى وجود مجتمع متفاعل إلى حد بعيد بمعنى أن يكون الفرد فيه مرسلاً

ومستقبلاً للأخبار فى الوقت نفسه ، مع تحرره من موجات الأخبار التى كانت تتنزل عليه « من أعلى » والتى كانت تفرض عليه دوراً سلبياً هو دور المتفرج أو المراقب .

ومع ذلك فإننا إذا كنا نتحدث فى هذه الأيام عن أزمة الطاقة فإنه يمكن أن نتوقع فى مستقبل غير بعيد إثارة لموضوع « أزمة الإعلام » . ذلك أن هناك أخطاراً بينة يمكن أن تتهدد العالم من جراء التلاعب بتيارات الإعلام ومجاريه ، وكذلك من لون من ألوان الاستعمار الجديد يتخذ من الإعلام سلاحاً له .

وعلى كل حال فإن الوعى ــ الفردى والجماعى ــ بضخامة المشاكل وبالإمكانيات الهائلة للعلم والتكنولوجيا هو الذى يمكن أن يقود البلاد عن طريق الطرح السليم للمشاكل وروح التضامن على حلها إلى استيعاب المناهج العلمية والتكنولوجية مما يسمح لها باستخدام الإعلام بالشكل الذى يعود بالخير على الشعوب ويوفر لها مستوى طيباً من الحياة مع الإبقاء على قيمتها الروحية . والتمكن من تحصيل الأخبار فى وقت وقوع الأحداث والوصول إلى التحكم فى استخدام النظم المتفاعلة المتشابكة فى ميدان توصيلها فى وقت سريع يمكن أن يفتحا باباً إلى أمل كبير ، هو الانتقال إلى مرحلة فى الطريق إلى مجتمع أكثر عدالة وإنسانية ، غير أن ذلك ينطوى فى الوقت نفسه على أكبر المخاطر التى يمكن أن تهدد الإنسانية ، لأن المخاوف من تركز القدرات الإعلامية فى أيد قليلة لم تبد فى وقت من الأوقات أكبر منها اليوم .

النمو الكمى التصاعدى

تقدر التوقعات الحالية أنه فى سنة ٢٠٤٠ على وجه التقريب سوف يكون عدد الكتب فى العالم نحو ٢٠٠ مليون كتاب مختلفة العناوين . ولتخزين هذا القدر من الكتب سوف يكون من اللازم أن تمتد الرفوف التى تحتويها على طول ٨٠٤٥ كيلو متراً . ومن الطبيعى أن تصل نفقات تخزين هذه الكتب واستعمالها إلى مبالغ طائلة . ولو صنعت فهارس عادية لتصنيف هذا العدد من الكتب مثل تلك التى تستخدمها المكتبات اليوم لاحتاجت إلى ٧٥٠ ٠٠٠ صندوق . . . بل إننا لسنا بحاجة إلى استقراء المستقبل ، إذ تكفينا بعض الأرقام المستخلصة من واقعنا الحالى : لو أن طبيباً أو باحثاً فى علوم الطب

البيولوجى أراد أن يقرأ كل ما نشر حول هذا الموضوع خلال السنة الماضية فقط لاحتاج إلى خمسة وخمسين قرناً يقطعها فى القراءة . وفى الولايات المتحدة هناك مائة وعشرون مكتبة متخصصة بين مكتبات عامة ومدرسية تضم أكثر من ١٣٠٠ مليون كتاب . وفى الولايات المتحدة وحدها يطبع فى كل سنة من الكتب الجديدة ما يقدر بـ ٦٠٠ ٠٠٠ فى المتوسط ، ومن براءات الاختراع ما يصل إلى معدل ١٠٠ ٠٠٠ ، ومن التقارير الفنية ٦٠ ٠٠٠ ، ومن رسائل الدكتوراه ١٥٠ ٠٠٠ . وفى سنة ١٩٨٥ كانت الأبحاث الجديدة فى مجال الكيمياء الحيوية وحده تمثل ٣٠٠ صفحة يومياً مما ينشر فى المجلات المتخصصة ذات الطابع الدولى المعترف به ! . . .

هذه الثروة الهائلة من المعلومات التى لا يمكن للإنسان مهما بذل من جهد أن يصلها جعلته يستبدل بالرغبة فى امتلاك كل ما يريد حاجة ملحة إلى الوصول بسهولة وبشكل مباشر إلى ما يهمه على أساس انتقائى من المادة الهائلة من المعلومات المتوافرة فى الوقت الحاضر . ولهذا فإننا نرى عالمنا اليوم تشقه شبكات كثيفة متداخلة تربط بين القارات من وسائل الاتصال لنقل المعلومات العلمية والتكنولوجية من مكان لآخر . وهكذا أصبح من الممكن أن نصل إلى المعلومة التى نود معرفتها فى أى فرع من فروع المعرفة ، ومن أى بقعة فى العالم بمجرد اتصال تليفونى بمركز من مراكز التخزين الإلكترونية . وفى كل يوم تتزايد المكتبات التى تلجأ إلى خدمات العقول الإلكترونية لكى تحل ما يواجهها من مشاكل محددة فى دقائق معدودة . وتقوم محطات المعلومات الإلكترونية البسيطة وشبكات الاتصال ونقل المعلومات بمهمة الربط بين المكتبات والعقول الإلكترونية التى تخزن فيها المعلومات . وبتعليمات بسيطة يمكن الوصول إلى مئات من مصادر المعلومات التى تشتمل على كل ما يراد معرفته حول أى وثيقة مكتوبة مهما كانت درجة انتشارها . وتغطى هذه المصادر اليوم بشكل فعال كل ميادين المعرفة ، وهى من الاستقصاء بحيث لا تدع بغير تسجيل أى مرجع من الملايين الموجودة سواء أكان هذا المرجع مقالة فى مجلة أو تقريراً فنياً أو براءة اختراع أو كتاباً مدرسياً مختصراً أو قانوناً أو محاضرة أو فهرساً أو وثيقة حكومية مما ينشر فى أى مكان فى العالم . وبالإضافة إلى ذلك هناك عشرات من مصادر المعلومات العددية التى تمد الباحث بما يريد من إحصائيات اقتصادية أو مالية أو تقارير حول الأوضاع المالية للمؤسسات أو قوانين وتشريعات . ويتزايد عدد هذه المصادر بشكل مطرد ، كما أنها تجدد ما لديها من

معلومات حتى يكون مسايراً لآخر ما يتوافر منها كل شهر أو كل أسبوع ، بل وفى بعض الأحيان كل يوم . وتكفى دقائق قليلة من العمل فى المحطة لكى يهتدى الباحث إلى المعلومة التى يريدها ويعرف مصدرها سواء أكان مطبوعاً معروفاً أو مخطوطاً .

والمعلومات التى تتجدد بهذه الوسائل الإلكترونية ـ أعنى تلك المخزونة فى مصادر المعلومات ـ تتحول بهذه الصورة إلى عنصر حيوى لا تستغنى عنه المنظمات والمؤسسات مادام بوسع العقول الإلكترونية وأجهزة الاتصال أن تجعل التحقق من أماكن تلك المعلومات أمراً يسيراً سريعاً مباشراً ، بالاضافة إلى ضمان الدقة المتناهية والاستقصاء الشامل . وعلى هذا النحو يصبح الإعلام الإلكترونى أداة بالغة القيمة بالنسبة لتحليل المواقف واتخاذ القرارات ، ويمكن للباحث أن يستخلص من محطة المعلومات كل ما يريد بسهولة عظيمة وقدرة على تنويع المعارف واستعمالها بطرق متعددة والقيام بأبحاثه بشكل تتزايد دقته يوماً بعد يوم حول الموضوع الذى يهمه ، كما أنه يستطيع أن يتابع ما يتصل بموضوعه ويتداخل معه من موضوعات أخرى قد يفرض عليه البحث الإلمام بها .

ومن هذا يتبين أن الحصول على المعلومات لم يعد اليوم أمراً عسيراً ، غير أن المرغوب فيه فى المقام الأول هو تحصيل المعلومات الملائمة فى الوقت الملائم وبالقدر الملائم ، وكل هذا أصبح فى متناول أيدينا بفضل تطبيق تكنولوجيا النقل الإلكترونى على الأنشطة التقليدية للإعلام والتوثيق . وبعد هذا العرض أعتقد أننى لا أحتاج لبيان أهمية الإعلام ووسائل الاتصال الكفيلة بنقل المعلومات وأثرها الهائل فى رفع مستوى الحياة وتحقيق « نوعية » أفضل منها .

الإعلام « الذاتى » قبل « استقبال » الإعلام

الذى نسعى إليه ليس الإعلام بصفته « حضور » المعارف ، ولا مجرد « وجود » البيانات ، ولا إمكان تحصيل المعارف ، وإنما بصفته وسيلة للرقى بمستوى الفرد . . . أن يكون كسباً وإضافة جديدة قيمة لمقومات شخصيته . والإعلام العالمى لذلك لابد أن يصل إليه عبر قنوات من الترجمة السليمة المصدق عليها ، على مستوى قومى وإقليمى ومحلى ، وأخيراً ـ وهذا هو المستوى الأهم فى نهاية الأمر ـ على مستوى

شخصى . وضمان إمكان هذا التواصل والتوازن من العام إلى الشخصى وعكسه أى من الشخصى إلى العام هو الذى تكمن فيه بالذات مشكلة الإعلام أو مشكلة تدفق المعلومات الحقيقى .

فالذى يعنينا قبل كل شىء هو الإعلام على المستوى الفردى ، وذلك حتى لا نكون مجرد « مستقبلين » للمعلومات يوجهنا منتجوها كيفما شاءوا ، بل الذى يجب علينا هو أن « نملك » المادة الإعلامية وتكون فى متناول أيدينا بعد أن نتمكن من تحصيلها تحصيلاً انتقائياً سليماً وأن نعيها ثم نتمثلها كما ينبغى ، وإلا فإننا إذا لم ننتهج هذا الطريق معرضون لا محالة لما نسمية « الجهل الإعلامى » وهو من أخطر حالات الجهل . ثم بعد ذلك علينا أن نعمل على « إبداع » الإعلام ، وهذه نقطة على أكبر جانب من الأهمية ، لأن المراحل السابقة التى تحدثت عنها فى تلك المسيرة يمكن أن تحل فيها الآلة محل الإنسان ، بل إنه ينبغى أن تحل فيها الآلة محل الإنسان . غير أن الإنسان لا يجب أن يكون عبداً للآلة ، وإنما هو بحكم قدراته التى تميزه بصفته إنساناً هى على وجه التحديد قدرته على « خلق » الإعلام » . يجب على الإنسان ابتداءً من مستوى شخصيته المتفردة ومروراً بكل المستويات الاجتماعية الأعلى حتى الوصول إلى العالم فى مجموعه أن توجد لديه شبكة إعلامية فى متناول يده . وأنا ألح على هذه العبارة « فى متناول يده » أى أن يتحكم فى شبكة الإعلام هذه لا أن يقع فى حبائلها .

إمكانية الاستماع مشكلة كبيرة وحاجة ضرورية كبيرة فى الوقت نفسه ، وكبيرة أيضاً حاجة الإنسان إلى أن يكون مسموعاً . فالذى يجب أن يكون هو أن يستمع الإنسان وأن يستمع إليه ، هى أن يتلقى الرسائل القادمة إليه وأن يرسلها أيضاً ، وأن يحصل على الإعلام ويتمكن أيضاً من جعله فى متناول الآخرين أو على نحو أكثر اختصاراً . . . فى متناول « الآخر » .

نحن نعرف أن كل دكتاتورية أيا كانت شىء بغيض . . غير أنه لا يحسن بنا أن نقع فى شرك الإلحاح على إبراز مساوىء تلك الدكتاتورية التى نواجهها ونستطيع رؤيتها بل وتصويرها . فهناك دكتاتوريات لا تقل عن تلك سوءاً ، وهى أطول منها بقاءً وأشد إطباقاً على كثير من الشعوب سواء فى أوربا أو أمريكا أو آسيا ، ولكنا فى كثير من الأحيان نتناساها أو نضعها فى المرتبة الثانية من نقدنا ، وذلك بسبب تحكمها وسيطرتها على كل وسائل الإعلام .

والطريقة المثلى التى تجنب الإنسان خضوعه للآلة هى أن يعمل المتحكمون فى الآلة

على ألا يعرضوا « المستعمين » فى أنحاء العالم لتأثير « الآلة » الضار عن طريق الإعلام ، لا سيما وأن هذا التأثير يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة لا سبيل إلى ردها فيما بعد . والذخيرة المتجمعة لدينا من المعارف عن طريق الأجهزة الإلكترونية لا يمكن أن تغذى بطريقة ملائمة سواء فى المكان أو فى الزمان ، وسواء فى المضمون أو فى الحجم إلا إذا تسنى لنا نظام متسق اكتملت له عناصر التنسيق من ناحية ، ومن ناحية أخرى إذا توافرت لنا المادة الإعلامية الجيدة .

التيارات « الداخلية » و « الدولية »

تحدثنا فى الفقرات السابقة عما يسمى « الإعلام الداخلى » وحاولنا تحديد خصائصه ، وهو إعلام محدود برقعة معينة ، وهدفه لا ينحصر فقط فى تحسين آليات توصيل المعلومات واستخدامها على المستوى المحلى ، بل هو أيضاً يسعى إلى تزويد المواطنين بالخلفية الإعلامية الجماعية سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى . كما أنه يتضمن ترتيباً على ذلك تحليل المادة وتخطيط السياسة الإعلامية ثم اتخاذ القرار لا على المستوى المحلى المحدود أو على المستوى الفردى فقط وإنما أيضاً على المستوى الدولى . وهذا الإعلام يجب أن يكون على درجة رفيعة من الجودة وأن يقدم مادة أصيلة تجمع بين الالتزام والصدق وهما صفتان لابد منهما لكل إعلام جيد . أما التيارات الإعلامية الدولية فينبغى أن تكون على نفس هذا المستوى أيضاً كما يجب أن يتم التنسيق بينها وبين التيارات الداخلية ، فمن العسير أن نحاول الانتفاع بالإعلام الدولى بشكل متسق منظم ونقدم مساهمتنا الإيجابية لهذا الإعلام إلا على قاعدة من التنسيق الدقيق .

رسالة الإعلام وتكييفها

حينما نتحدث عن الاتصال والإعلام فإننا كثيراً ما نشير إشارة خاصة إلى الطرق التى يتم بها هذا النشاط الإنسانى . وذلك لأننا نجتاز الآن مرحلة من النمو الكمى

التصاعدى لا فى حجم المعارف فحسب ، بل كذلك فى الطرق المستخدمة لنقل هذه المعارف . وهذا هو ما يجعلنا فى كثير من الأحيان ننسى مضمون الاتصال ومحتوى الرسالة التى ينبغى أن يحملها ، مع أن هذا المحتوى هو بغير شك أهم عناصر الاتصال وأجدرها بالعناية من جانب من تقع عليهم مسئولية توجيه التعليم والتأهيل والإعلام ونشر هذه الخدمات بين المواطنين فى مختلف البلاد .

هذا المحتوى بالذات هو الذى يمكن له أن يشوه الذاتية الثقافية لمن يتلقونه ، بحكم أنه فى الأغلب نتاج لعدد محدود جداً من البلاد المتقدمة ، وأن هذا النتاج يقدم فى أكثر صور الإعلام حظاً من القبول والانتشار وهى صورة الإعلام السمعى البصرى . ونحن نعلم أن الذاتية الثقافية لا يجوز أن تفهم على أنها تراث جامد ، إذ أنها على العكس من ذلك كائن حى ، ذو ديناميكية دائمة الحركة ، وهى لا تكف عن التشكل الجديد . غير أن هذه الذاتية الثقافية ، وهى القاعدة التى يقوم عليها وعى الشعب ، تتعرض لخطر الاختفاء أو على الأقل التشوه والشحوب أمام الغزو الجارف الذى يتمثل فى الأنماط والأساليب الأجنبية الوافدة من الخارج والتى تعمل على تحويل الناس فى البلاد المغزوة إلى نماذج موحدة .

الإعلام ليس هدفاً فى ذاته وإنما هو وسيلة تمكن الإنسان . . الإنسان المبدع بفضل ما أوتيه من خيال وإلهام من إنشاء نظم مبتكرة ، والإدلاء بمعلومات جديدة وخلق إطار من المفاهيم تدور فيه حياته . واليوم نحن نواجه ظاهرة « الانفجار الإعلامى » التى تميز عصرنا الحاضر والتى سوف تتزايد حدتها بالتدريج ، وهى تتطلب إعداد قيادات على درجة عالية من الكفاءة قادرة على أن تزودنا بإعلام منتقى تحسن اختياره ، وعلى الاضطلاع بدور الوسيط بين الأجهزة الإعلامية التقليدية والمستهلك ، وذلك لأنه لا يمكن أن نظل قانعين بدور المستقبل السلبى لما يقدم لنا من مادة إعلامية . هذا بالإضافة إلى أن خلق تلك القيادات الجديدة سوف يفسح مجالاً لفرص عمل وأنشطة جديدة بالغة الأهمية . وعلى هذه القيادات أن تقوم بعمل نعرف مدى ما فيه من مشقة وهو ترجمة اللغة التكنيكية المستخدمة فى وسائل الإعلام الجديدة ، وذلك لأن هذه اللغة الشديدة التعقيد لو أنها نقلت كما هى بشكل مباشر إلى المنتفع من تلك الوسائل لكان فى ذلك تشويه للخصائص الثقافية للمتلقى . ومن أجل تجنب ذلك ينبغى أن يكون هناك أشخاص متخصصون يقومون بدور « تكييف الرسالة » أى صياغتها صياغة

جديدة بعـد ترجمتهـا وتبسيطهـا بحيث يستطيع أن يفهمها ويتمثلها المتلقون الجدد ، ويمكن أن يستعان فى ذلك بأنواع من العقول الإلكترونية تدعى اليوم « الجيل الخامس » وهى لا تستطيع أن تحل المشاكل الدقيقة المعقدة المتصلة بالمفاهيم إلا أنه يمكن أن تعين على حلها .

وفى « السلسلة » التى أشرنا إليها يأتى تحصيل المعلومات والأخبار فى المقام الأول ثم يلى ذلك فهمها ، وهذه مرحلة ذات أهمية خاصة لأنه بغيرها تكون السلسلة كلها غير ذات جدوى . وحتى يتسنى الفهم تكـون الحـاجـة ماسـة فى كثير من الأحيان إلى « وسطاء » يقومون بتبسيط المعلومات وبذلك يسهلون وصولها ويجعلونها فى متناول مستقبليها .

الإعـلام وتحـليل مناهـجـه

هناك فى العملية التى تنتهى باتخاذ القرار مرحلة يتوقف عليها مدى السلامة أو الخطأ فى ذلك إذ أنها هى التى تحدد مسار الخطوات التالية وتوجهه إلى حد بعيد ، وهى مرحلة تقـع بأسرهـا فى دائـرة تخصص المشتغلين بالعلم ، ونعنى بها تقديم العناصر المعرفية اللازمة من أجل الفهم الكامل السليم لحدود المشكلة التى تقتضى اتخاذ القرار من جانب جهات أعلى . وهذه المرحلة بالغة التعقيد إذا كان عليها أن تكون صادقة الاستجابة لنقل الحقائق بكل أبعادها ـــ سواء فيما يتعلق بالقيم الوظيفية لعدد العناصر التى تتألف منها هذه الحقـائق أو فيما يتعلق بالعلاقات المتشابكة بين تلك العناصر والتأثير المتبادل بين بعضها والبعض الآخر ، وكذلك إذا كان عليها أن تستجيب للمستوى المنهجى للأدوات التى تستخدمها فى التحليل ولما بلغته إمكاناتنا فى ذلك من التعقد الشديد وللتكاثر المطرد فى مناهج الكشف والاستقصاء .

لقد بعد العهد الآن بتلك النماذج التحليلية القائمة على الخطوط المجردة والتى كان يبدو أنها تسمح بتراكم إضافى كمى لمساهمات الإخصائيين المختلفين فى كل مجال من المجـالات التى تؤلف ملامـح الـظاهـرة الاجتماعية . وبصرف النظر عن القصور ـــ الصـارخ فى بعض الأحيان ـــ فى رسم أبعـاد ذات أهمية كبيرة . فإن نتيجة هذا المنهج من

التحليل لن تكون إلا تقديم لغز أشبه بالكلمات المتقاطعة قد يكون منظماً إلى حد ما ولكنه فى أغلب الأحيان ناقص ، وقطعه جامدة بحيث يتضح للوهلة الأولى أنها لا تتسق مع حركة المجتمع المستمرة التى تقضى بها سنة الحياة .

لم يعد من الممكن مواجهة تعقد « الإشكاليات » قبل اتخاذ القرار المسئول ـ بما يتطلبه ذلك أولاً من عملية انتقاء المعلومات المناسبة ـ بغير اعتماد لا على التحليل العميق لعناصر تلك الإشكاليات فحسب ، بل أيضاً بغير تبين انتماء تلك العناصر إلى أنساق متنوعة من العلاقات يترتب عليها كثير من تبدل فى المواقف وتحول فى الاتجاهات وسرعة فى مسيرة بعضها ، وتحييد بعضها لبعض ، وظواهر التغير الذى يطرأ على الأجهزة وآليات التنظيم ، وذلك بحسب المناهج المستخدمة : مفتوحة كانت أو « سبرنطيقية » أى معتمدة على علم العقول والأجهزة الإلكترونية .

والقيام بمثل هذه الدراسة بما تتميز به من التعقيد الشديد قد أصبح ممكناً اليوم . على أن خطورة النتائج التى تترتب على اتخاذ القادة الاجتماعيين هذا القرار أو ذاك يجعل استخدام هذا المنهج المعقد لا ممكناً فحسب ، بل ضرورياً . وبعبارة أخرى لا يمكن اليوم تصور إدارة حديثة لا تبدأ أولاً بدراسة شاملة للمشاكل ذات الأبعاد المتعددة التى تواجهها « نظرية المناهج » ، فى جهد يجمع بين الدقة العلمية المتناهية والشمول المستقصى ، وهم صفتان كان يعتقد حتى وقت قريب أنهما لا تجتمعان . وقد بينت التجارب أن الحاجة إلى اصطناع هذا المنهج فى ميدان الإعلام قبل اتخاذ أى قرار فى المجالات التى تتصف بذلك القدر من التعقيد قد أصبحت ضرورية لا تحتاج إلى نقاش .

الإعلام والثقافة والاتصال

من الأمور الجوهرية تأمل العلاقات بين هذه المفاهيم . وحول ذلك الموضوع يقول مختار امبو : « الروابط المعقودة بين الثقافة والاتصال من الوضوح بحيث يمكن القول إنه لا يمكن أن توجد سياسة ثقافية حقيقية إلا وهى تقوم على أساس من الاتصال ، سواء أعربت عن ذلك بصورة صريحة أو لم تفعل . فوسائل الاتصال الجماهيرى التى تحولت

إلى قواعد أساسية لنشر الثقافة لابد أن تحمل إلى المتلقين رسائل لا يمكن أن تكون محايدة تماماً من وجهة النظر الثقافية ، ذلك لأن هذه الرسائل تعكس وجهات النظر والأفكار والقيم أو بعبارة واحدة صورة العالم كما يراه أولئك الذين يصدرون تلك الرسائل ويذيعونها . وحينما تقدم الرسائل المذكورة بشكل مكثف نظام للقيم وطريقة للحياة مختلفاً غريباً عما يدين به الشعب المتلقى فإنه لابد أن يترتب على ذلك اختلال نظام القيم فى ذلك الشعب على المدى البعيد ، والوقوع فى خطر أن تتحول تلك الرسائل ، ربما بغير قصد ، إلى عامل من عوامل غيبة الوعى الثقافى . وأنا أعرف مدى دقة هذه المشكلة وحساسيتها وما يمكن أن تثيره من جدل . غير أن المهم هو تعرف أبعاد المشكلة والبحث عن طريقة للحفاظ على الذاتية الثقافية لكل شعب حيالها ، هذا بدون أن ننكر الحاجة إلى التبادل بين المناطق الثقافية المختلفة وهو أمر يعين على الإثراء الذى لا غنى عنه لكل الثقافات . وذلك لأنه إذا أردنا لثقافة ما أن تظل حية نامية فإنه يجب أن نتجنب الوقوع فى الطرف المضاد ، أى العزلة والانطوائية ، وكلا الطرفين : فقد الذاتية والعزلة شر ووبال على كل ثقافة » .

وفى هذا السياق تحتل مسألة تحصيل المعلومات والمساهمة فى العمل الإعلامى مكاناً بارزاً . أما تحصيل المعلومات فإنه يعد اليوم جزءاً مهماً من التعبير الأوسع أفقاً عن « حق الشعب فى الاتصال » ، وهو يعتبر إجراءً تبادلياً بين الشعب والقائمين على الأجهزة الإعلامية ، يمنح المتلقين فرصة الاختيار بين مصادر الأخبار المختلفة ، كما يمكنهم من أن يشاركوا فى الإرسال لا أن يكونوا مجرد مستقبلين . وقد اتفقت الدول الأعضاء فى اليونسكو فى الاجتماع المعقود فى نيروبى سنة ١٩٧٦ على أنه لا ينبغى بحث أى مشكلة متعلقة بتحصيل الجمهور للمعلومات والأخبار مع إهمال مسألة مشاركته فى العملية الإعلامية لأن الإعلام والمشاركة مفهومان يرتبط كل منهما بالآخر أوثق الارتباط ، حتى إن هذه العلاقة متضمنة فى صميم مبدأ الديمقراطية . ونحن نرى بالفعل أنه إذا وضع حد للاتجاه الواحد للإعلام الذى تبثه الأقلية فى بلد من البلاد ، وإذا تحول جمهور المتلقين إلى شركاء فى العملية الإعلامية بصفتهم مرسلين أيضاً فإن ذلك يعد بمثابة تحد للاحتكار القائم اليوم للمعرفة وتحد تبعاً لذلك للسلطة التى تقوم بهذا الاحتكار .

وفى البلاد الحرة ـ ونحن نستبعد من دائرة الحديث تلك البلاد ذات النظام الشمولى ـ يكون فى وسع المواطن أن يختار لقراءته صحيفة من بين الصحف المتعددة

أو غيرهـا من وسائل الإعلام المكتوبة . فالاتجاه الايديولوجى الذى يميز كلا من هذه الـوسـائل يكون أقل خطراً . ولكنه حينما يكون عاجزاً عن الاختيار ، وهو ما يحدث بالنسبة للأجهزة السمعية البصرية فإن المسئولية تكون مضاعفة إلى حد بعيد . وذلك لما تباشره الإذاعة والتليفزيون من نفوذ هائل على المستمعين والمشاهدين ، وما يعينه ذلك من قدرة هذين الجهازين على التأثير العميق فى الجمهور سواء فى تشويه الحقائق أو رسم صورة مغايرة للواقع ، ويزداد هذا التأثير فى نفوس المتلقين ولا سيما إذا كانوا من ذوى الثقافة المحدودة .

وقد ارتفعت مؤخراً أصوات كثيرة بالشكوى من صعوبة التوفيق بين الممارسة الحرة للاتصال ومتطلبات الديمقراطية ، من أجل المطالبة بإمكان الاستماع إلى صوت الشعوب بدون وسطاء يمكن أن يحرفوا هذا الصوت ويزيفوا إرادة أصحابه . وهذه مسألة تطرح على مستوى الجماعة الدولية وعلى المستوى القومى فى داخل كل بلد . ولعل أول ألوان اختلال التوازن وأشدها ضراوة فى عالم اليوم فى مجال الإعلام هو الهوة الهائلة التى تفصل بين عدد محدود من البـلاد التى بلغت مستوى عالياً من التقدم وفى الوقت نفسه حد التخمة من الإعلام ، وبين أكثرية من البلاد النامية تقع فى الطرف الآخر ، وهى التى تعـانى من فقرها الإعلامى على تفاوت بين حظوظ بعضها والبعض الآخر . فالفريق الأول يحتكر إرسال ثمانين فى المائة من حجم الأخبار العالمية التى توزعها خمس وكالات كبرى للأنباء ، ولا تخصص هذه الوكالات من أخبارها إلا أقل من خمسة وعشرين فى المائة لمشاكل الفريق الثانى .

هذا باختصار هو الموقف القائم الأول أوجزناه فى ثلاثة أرقام أو نسب لها دلالتها . صحيح أن هذا الموقف قد تغير بعض الشىء بعد بدء « الحوار الكبير » ، وهذه حقيقة يجب الاعتراف بها . ولكن المهم ليس مجرد أن تعمل وكالات الأنباء الكبرى فى إطار الـوضع الحالى على توسيع مجال اهتمامها إلى إذاعة مزيد من أخبار العالم الثالث ، بل الأهم من ذلك قبل كل شىء هو الوصول إلى أن تتمكن كل شعوب العالم من التعبير عن نفسها فى حرية وبغير عوائق من أى نوع ، ثم أن تسمع أصوات هذه الشعوب المعبرة عن إراداتها ورغباتها . فالحياة الديمقراطية الحقيقية تتوقف على حرية الإعلام بغير حوائل ولا مؤثرات خارجية تنحرف بها عن طريقها . وفى ذلك تقع على المهنيين المشتغلين فى أجهـزة الإعـلام مسئولية كبرى : وهى أن يكـونـوا موضـوعيين ومخلصين للحقيقة ،

وألا يحكموا فيها يذيعونه من أخبار أيديولوجياتهم ولا أهواءهم الخاصة . فاستقلالهم الحقيقى هو الذى تتوقف عليه درجة الصدق فى الخبر الذى يقومون بإذاعته ونشره .

العقول الإلكترونية والاتصال

من المشاكل الحادة التى تحتاج إلى حل عاجل فى الوقت الحاضر مشكلة الانتقال الحر للأخبار ، وهى ترجع فى المقام الأول إلى دخول ظاهرة العقول الإلكترونية فى المجال الإعلامى بما فتحت به من آفاق هائلة وإمكانات جديدة ، هذه الإمكانات التى يمكن أن توسع مجال الحرية إلى أبعد الحدود ، ويمكن فى الوقت نفسه أن تقوى أيضاً مراكز الاحتكار وتزيد من ضراوتها .

لقد تحولت العقول الإلكترونية اليوم ، بفضل التقدم التكنولوجى الهائل الذى أحرزته الاتصالات على البعد إلى أدوات يمكن أن تنقل الأخبار إلى أقصى أطراف العالم ، وهو ما يدعى فى الاصطلاح الفنى بالـ telemática . وقد تم بالفعل إنشاء شبكة للإعلام والاتصال أصبحت تغطى عالمنا الأرضى كله ، وترتبت على ذلك نتائج اقتصادية وثقافية بالغة الخطورة فأيقظت فى نفوس الناس آمالاً بقدر ما انطوت على أخطار كبيرة ، ذلك لأن إعلاماً بهذا القدر من الاتساع والقوة يمكن أن يقدم للإنسان خدمات جليلة ، ولكنه يمكن أيضاً أن يستعبد الإنسان . ونحن نرى بالفعل أن تحول شبكات الإعلام عن طريق العقول الإلكترونية إلى اللامركزية يمكن أن يكسر طوق الاحتكار ويجعل الشعوب الصغيرة ، بل والأفراد العاديين ، قادرين على أن يصلوا إلى مصادر الأخبار التى ظلت حتى الآن كنزاً يتمتع به عدد ضيئل من المحظوظين المميزين محظوراً على غيرهم . إلا أن هناك سؤالاً لا يلبث أن يثار : من الذى يستطيع أن يتحكم فى المراكز « العصبية » الرئيسية فى شبكة إعلامية بهذا القدر من الاتساع والقوة ؟

فى سنة ١٩٧٨ طرحت منظمة اليونسكو فى اجتماعها المعقود فى بلدة توريمولينوس Torremolinos (بإسبانيا) مسألة احتكار العقول الإلكترونية متسائلة عما إذا كانت الفروق الحالية بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بملكية وسائل الطاقة ومصادرها سوف تزداد الآن بإضافة هذا العنصر الجديد ، إذ أن إنتاج العقول الإلكترونية قد أصبح قاصراً

على قطاع صنـاعى فى بلد أو بلدين ، بل ربما كان محصوراً فى مؤسسة واحدة متعددة الجنسيات ، على حين تظل باقى دول العالم قانعة بدورها كوسطاء أو عملاء يقعون خارج دائرة الإنتاج .

وتبرز لنا هذه المسألة بشكل أوضح خطر الاتجاه الحالى فى حركة الإعلام العالمى الذى يقوم بشكل متزايد على محور رأسى موحد الاتجاه أى من أعلى إلى أسفل ، من الأقلية المتقدمة المتحكمة فى الإرسال إلى الأغلبية التى يقتصر دورها على الاستقبال ، وفى هذا تجاهل للمبدأ الأساسى فى كل اتصال اجتماعى يكون فيه لجميع الأفراد ذلك الحق المزدوج فى استقبال الرسالة الإعلامية وفى إرسالها فى الوقت نفسه . وإهمال هذا الحق ينطوى أيضاً ، والحديث هنا باسم الاتصال الجماهيرى ، على تجاهل الحاجة إلى الاتصال بين الأفراد ، وهو شىء ضرورى لتنمية الطاقات والمواهب والقدرات الفردية .

الموقف الحالى إذن ينطوى على مفارقة غريبة : فكثافة الاتصال من ضخامة الحجم حتى إن الشخص يمكنه الآن أن يحصل على قدر من المعلومات يعادل ما كان يتلقاه فى أوائـل هذا القـرن خلال حياتـه كلها . غير أن هذا الشخص نفسه يقف عاجزاً عن الانتفاع بهذا الفيض من المعلومات المتوفرة بين يديه لأنه قد تحول إلى مستقبل سلبى ، فهو لا يستطيع أن يختار بحرية العناصر التى هو بحاجة فعلية إليها ، وهو لذلك غير مؤهل لتمثل هذه العناصر ولا لاتخاذ موقف أو قرار منها بعد أن تشابكت وتعقدت أمامه الطرق . وكثيراً ما يرى نفسه وقد أغرقته أخبار تنثال عليه من مصادر متحكمة فيها ، وتبلغ هذه الأخبار من الكثرة والكثافة إلى حد يؤدى به إلى التشبع حتى إن كل خبر جديد يصبح بالنسبة له غير مفهوم مفتقراً إلى الأهمية وخالياً من كل فائدة .

استعمار جديد

ومن ناحية أخرى فإن تعميم طراز معين من الإعلام وانتشار أسلوبه على مستوى عالمى ، وهو طراز غربى فى الغالب ، بل ووافد من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، يلحق أبلغ الأضرار بطراز وأساليب أخرى من الإعلام من نتاج مناطق أخرى فى العـالم . وهذه الظاهرة من شأنها أن تشوه الذاتية الثقافية لغالبية الأمم الأخرى ،

إذ أنها تعنى سيادة نوع موحد من الثقافة والسلوك والفكر على هذه الأمم عن طريق تلك الأجهزة الإعلامية ذات الانتشار الواسع ، ولا سيما السينما والتليفزيون .

وعلينا جميعاً أن نقدر هذا الخطر الكبير بكل أبعاده حتى نتمكن من الحفاظ على العناصر الثقافية التى لا غنى عن وجودها بالنسبة لكل شعب من أجل ضمان نموه الحقيقى والتى يمكن أن تتقبل بإرادتها الحرة عناصر أخرى من ثقافات أجنبية إذا رأتها صالحة أو وجدت فيها لغة مشتركة بين الجميع .

إن النظام الدولى الجديد الذى تسعى إلى بلوغه على مدى طويل جهود كثيرة من جميع الأطراف ينبغى أن يقوم بالضرورة على توازن بين تأكيد القدرات الخلاقة لجميع الشعوب والجماعات واعتراف كل منها بالمصير المشترك للإنسانية بأسرها . وعلى كل حال فإنه ينبغى أن يتم فى إطار هذا النظام الجديد تمكين الشعوب والأفراد من ممارسة حقها فى الإعلام استقبالاً وإرسالاً باعتباره حاجة اجتماعية وثقافية .

ولهذا فإنى أرى وجوب الإلحاح على مظهر يتضمن كل ما سبق الحديث عنه ، وهو المظهر الأخلاقى لمشكلة تداول الأخبار . إن حرية الإعلام ينبغى ألا تنفصل أبداً عن احترام القيم الأساسية التى أصبح الجميع يشتركون فى الإيمان بها على مستوى عالمى . ونذكر من هذه القيم احترام كرامة كل فرد ، وحماية الحقوق الأساسية لكل كائن إنسانى ، والدفاع عن السلام العادل والدائم فى مختلف بقاع العالم .

وحول ذلك تنص المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة حول وسائل الاتصال الاجتماعى على أنه « ينبغى على وسائل الإعلام الاضطلاع بمسئوليتها فى الكفاح ضد الحرب والعدوان والعنصرية والفصل العنصرى (الأبارتيت) وضد كل انتهاك آخر لحقوق الإنسان ، وهى انتهاكات تعد من نتائج الجهل والأفكار المسبقة التى لا تحترم الغير ، وتقتضى مسئولية أجهزة الإعلام فى ذلك أن تقوم بإذاعة كل ما يتصل بمثل الشعوب وآمالها وثقافاتها ومتطلباتها وأن تساهم فى إزالة الجهل وما يعلق بوعى بعض الجماعات من احتقار أو استخفاف بالجماعات الأخرى ، وتعميق حساسية المواطنين فى كل بلد إزاء حاجات مواطنى البلاد الأخرى وطموحاتهم ، وضمان احترام كرامة كل الأمم والشعوب والأفراد ، بغير تفرقة على أساس الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين أو القومية ، والتنبيه المستمر على ما تعانى منه الشعوب من ويلات كبيرة مثل البؤس وسوء التغذية والأمراض » .

كل هذه أمور تقتضيها المبادىء الأخلاقية التى لا سبيل لأحد إلى إنكارها . وإذا كنا نرفض كل رقابة أو ممارسة أى تدخل سياسى فى نشاط الأجهزة الإعلامية والأشخاص الذين يعملون فيها ، كما نرفض كل ضغط اقتصادى على تلك الأجهزة ، فإننا نرفض أيضاً وبنفس الدرجة أن تقوم هذه الأجهزة أو العاملون بها بتشجيع أفكار عنصرية أو مهيجة للمشاعر الوطنية من منطلق استعلاء بعض الشعوب على الآخرين ، تحت مظلة حرية التعبير ، فمثل هذه الأفكار ينتهى إلى نقض القواعد الأساسية لحرية الشعوب . وهذه فى الحقيقة هى المشكلة الأبدية : مشكلة التوازن الذى ينبغى إقراره بين حرية الفرد ومسئوليته إزاء الآخرين .

الإعلام والعقول الإلكترونية

ومادام الحديث عن الإعلام والاتصال فإن هناك بعض التأملات التى نود طرحها فيما يتعلق بالعقول الإلكترونية وما أحرزته صناعتها من تقدم كبير أصبح له أثر عميق فى حياة المجتمع ، ولا سيما بعد انتشارها على نطاق واسع ، وهو انتشار لا شك فى أنه سيزداد خلال السنوات القادمة بإيقاع يورث الدوار . وقد انعكست آثار ذلك على عملية الإنتاج التى تأثرت من قبل بالتوسع فى استخدام الآلة وإحلالها محل الجهد الإنسانى إلى حد إحداث ثورة قلبت المفاهيم التقليدية للاستخدام ، مما يقتضى اليوم إعادة النظر فى كل هذه المفاهيم وتكييفها مع الوضع الجديد . وكان تأثير العقول الإلكترونية واضحاً بالذات فى القطاع الثالث من قطاعات العمل ، وهو ميدان ليس لهذه الظاهرة فيه سوابق يمكن أن يهتدى بها فى رسم طريق المستقبل . والجدير بالملاحظة أن تأثير العقول الإلكترونية وما يتفرع عنها من أجهزة تستعصى على الحصر مثل أجهزة معالجة الكلمات وانتشارها على نحو يمكن أن نسميه بحق « غزواً » لحياتنا لم يقتصرا على البلاد المتقدمة ، بل امتدا كذلك إلى البلاد النامية إما بشكل مباشر يتمثل فى تغير الحياة الاقتصادية ، أو بشكل غير مباشر ينعكس على تغيير فى مفهوم الطبقة العاملة ، وهو ما ينطوى على خطر الاستغناء عن العاملين أو عن عدد كبير منهم ويوسع دائرة البطالة ، وفى هذا من المخاطر على المجتمع ما لا يخفى على أحد .

وعلينا أن نتدبر هذه الآثار الاجتماعية والثقافية الناتجة عن تلك الظاهرة . ومن بين هذه الآثار تقليل ساعات العمل ، ثم تغير سلوك الأفراد فى المجتمعات الحديثة ، وأخطر من ذلك ما يترتب على إخضاع النشاط الاجتماعى لمفهوم نفعى خالص يقوم على البحث اللاهث عن كل ما يزيد من دخل الفرد المادى . هذا مع أننا لا ننكر من ناحية أخرى أن التوسع فى استخدام تلك الأجهزة قد سمح باستقلال أكبر ومزيد من تحرر بعض المؤسسات الصغيرة من سيطرة المؤسسات والشركات الكبرى التى مازالت تكاد تحتكر الإنتاج وتتحكم فى نظمه ووسائله .

إذا أردنا علاجاً لهذه المشكلة فإن ذلك يتوقف من جديد على ما نسميه « الحكمة فى الاستخدام » . فنحن حينما نتأمل التطور الحالى للمجتمعات (فى عدد سكانها وفى اقتصادها والتغيرات التى يتعرض له كيانها وعلاقاتها المتشابكة وعقلياتها) فإننا نجد أن القطاع الأول ــ قطاع القيادات ــ يمكن له أن يستوعب عدداً من الأيدى العاملة التى كانت من قبل تعمل فى خدمة القطاعين الثانى والثالث ، وذلك فى الأعمال التى تحتاج إلى مهارات خاصة ولا تجرى على أسلوب روتينى بدائى . وفيما يتعلق بالقطاع الثالث فإن التعقد المتزايد للوظائف التنظيمية ولأعمال الإدارة الاجتماعية الاقتصادية ، والطلب المستمر والمتصاعد على الخدمات الاجتماعية والثقافية وغيرها ، كل ذلك يترك مجالاً لوظائف وأعمال لا يمكن للآلة القيام بها ، ومن ثم فإنها تكون بحاجة إلى جهد الإنسان .

نحن مازلنا ننسب إلى ممارسة كل فرد للعمل خلال النصاب المفروض من ساعاته الكاملة وبالأجر المعقول قيمة كبيرة كما لو كان ذلك قمة التوازن والشاهد الأمثل على توافق الإنسان مع مجتمعه . على أنه ينبغى علينا أن نذكر الطابع الآلى الروتينى المتكرر والشاق لكثير من الأنشطة المهنية إلى الدرجة التى تجعل القائم بها يكاد يكون على هامش المجتمع لكون طبيعة المهنة التى يقوم بها مؤدية إلى حرمانه من التمتع بألوان من النعم الروحية والعقلية التى تميز الإنسان بصفته إنساناً . وفى مثل هذا الوضع ليس لنا أن نعجب حينما نرى ذلك العامل وقد شغل كل وقته عمله الذى يؤديه ثم بعض المتع الترفيهية التى تقدمها له وسائل الاتصال السمعية البصرية التى يزداد إغراؤها يوماً بعد يوم بحيث لا يتبقى له وقت لممارسة أى نشاط ثقافى أو فكرى . فالكتب والموسيقى وغيرهما من المتع الذهنية تختفى من حياته لتفسح المجال لهذا « الغازى »

الجديد الذى لا فكاك من قبضته الحديدية والذى لا يعين على إثارة الفكر أو الخيال .

ومن هنا فإنه ينبغى علينا أن نتصور مفهوماً جديداً للعمل . . . مفهوماً نعرف أنه يطرح علينا مشاكل جديدة تتمثل فى ضرورة التوفيق بين الرفاهية المادية والسمو بحياة الإنسان الروحية والعقلية ، لأننا لا نتصور إنساناً يعيش بغير أن يشعر بجهده الذاتى أنه لا يزال عنصراً نافعاً لأسرته وللجماعة التى ينتمى إليها . ومن أجل ذلك فإن كل حل لهذه المشكلة يجب أن يتضمن وضع هدف لحياة الإنسان يسعى فى إطاره إلى خدمة مجتمعه والمساهمة فى رقيه ، وبذلك يصبح أيضاً عنصراً فعالاً نافعاً للأسرة البشرية بأسرها .

ومن ناحية أخرى فإن هناك قطاعات مختلفة جديدة ظهرت فى السنوات الأخيرة فى ميدان الحياة الاقتصادية ، وهى قطاعات لها جاذبية عظيمة بحيث أصبحت قادرة على الاستئثار بكل طاقات أولئك الذين حررتهم الثورة الإلكترونية من ربقة الأعمال الشاقة التى كانوا يستهلكون فيها نشاطهم ، مما هيأ لهم وقت فراغ طويلاً يخشى أن يضيع فى غير فائدة . ومادام الأمر كذلك فلا غرابة فى أن نجد هؤلاء وقد أدركتهم العواقب الوخيمة لذلك التطور الاقتصادى والمهنى الذى يتعرض له المجتمع ، فيتخذوا من نموذج معين للحياة قد يكون غريباً عليهم مثلهم الأعلى الذى يتوخون تقليده ، مما يؤدى إلى فقدهم لقيم مجتمعهم وذاتيته فقداً لا رجعة فيه .

التوصل المباشر إلى الإعلام .
الإعلام فى ميدان العلوم

علينا أن نبرز أهمية الإعلام فى ميدان العلوم من أجل تعاون علمى متعدد الأطراف يكون على مستوى مصالحنا المشتركة وما نواجهه من مخاطر مشتركة أيضاً . لقد أصبح الإعلام العلمى اليوم أداة متميزة تعيننا على التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وهو بتطبيقاته المتعددة يفتح أبواباً نحو مستقبل مشرق من نمو المعارف وتداول الآراء على مستوى إقليمى أولاً ثم على مستوى عالمى . ومصير الأمم ورخاؤها يتوقف اليوم على ما يتاح لنظمها الإعلامية من كفاءة وتنسيق فيما بينها ، بشكل أكثر مما كان فى أى وقت

مضى . وعلى هذه النظم الإعلامية فى كل بلد أن تتجمع وتوحد عملها فى مجموعة إقليمية تمهيداً لإقامة نظام عالمى موحد .

ومن الطبيعى أن يظل البحث العلمى والتكنولوجى هو المستأثر بالأهمية الكبرى فى الحاضر كما كان فى الماضى ، ولكن التجارب علمتنا أن الأنشطة المتعلقة بالإعلام والتوثيق قد أصبح لها الآن أهمية كبرى من أجل رفع مستوى البحث نفسه . فالمتخصصون فى الإعلام العلمى يعملون من ناحية فى تنظيم المعلومات وتصنيفها ونشر ما توفر فى بلادهم من ذخيرة علمية وتكنيكية . ومن ناحية أخرى يقومون برصد ذخائر المعلومات المحصلة فى بلاد أخرى واستخدامها بالشكل الذى يعود بالفائدة القصوى منها . وهكذا يكون هؤلاء هم الذين يضفون على نتائج العمل البحثى واقعية فعالة و« حضوراً مجدياً » ، ويغذون هذا العمل بكل جديد يثريه ويكمله متنقلين به إلى الصف الأول من صفوف المنجزات العلمية .

الأمر على هذا النحو من البساطة إذا مثلناه بالموقف من المكتبة ، إذ ليس المهم فيها عدد ما أودع بها من كتب وإنما من ينتفعون بقراءة هذه الكتب والرجوع إليها ومدى وفائها بحاجات القراء والباحثين . فكذلك كل معلومة جديدة لا تكون لها قيمة ــ بل أكاد أقول لا « توجد » لأن الوجود رهين بمدى الفائدة العملية ــ إلا إذا كان من الممكن استخدامها فى شىء نافع ، فهى لا توجد إلا فى اللحظة التى يحاول أحد أن يبحث عن وجودها . هذ الامتلاك الشامل والمباشر للمعرفة الموجودة هو اليوم مقدمة لا غنى عنها لكل نمو علمى أو تكنيكى .

وهناك ظاهرة أخرى يتميز بها الإعلام العلمى وفيها تبدو مفارقة واضحة ، هى أن الحاجة الماسة إليه تتزايد كل يوم ، ولكن مدى بقاء المعلومة الجديدة يقصر أيضاً يوماً بعد يوم ، فبقدر ما نحتاج إليها اليوم يكون استغناؤنا عنها فى غد قريب ، وذلك لأن وحدات المعلومات العلمية تتزايد كل يوم بسرعة هائلة على حين أن قدرتنا على الاستيعاب تظل كما هى إن لم نقل إنها تتناقص . وأظن أن هذا الوضع قد يتغير فى مستقبل غير بعيد ، إذ سيتاح لنا وقت أطول من الفراغ يعيننا على مزيد من الاستيعاب ، وذلك حينما يتخلص الإنسان من كثير من الأعمال التى يمكن للآلة أن تقوم بها نيابة عنه ، فيتفرغ هو بالتدريج لاستخدام طاقاته وقدراته فيما يجعله قادراً على التحكم فى الآلة بدلاً من أن تكون هى المتحكمة فيه . وعلى كل حال وحتى مع ما فرغنا من الإشارة إليه فإن العمر

الافتراضى للمعلومات العلمية الجديدة سوف يتناقص بالتدريج لا بسبب القدر الهائل المتزايد من الإعلام العلمى فحسب ، بل كذلك بسبب الطاقات المحدودة للقائمين على أجهزة هذا الإعلام . وهذا الوجه من وجوه القصور لابد أن يعوض بشكل كافٍ ، وذلك بتيسير وصول المعلومات الجديدة إلى من يتخصصون فيها بوسائل سريعة وفعالة . وفى هذا السباق تبدو أهمية استخدام الأجهزة الإلكترونية التى يمكن بها تناقل المعلومات الجديدة وتداولها على البعد (أى ما يعرف بالـ telemática) فى مختلف أنشطة الإعلام والتوثيق . فسوف يفتح استخدام هذه الأجهزة آفاقاً واسعة من الأمل فى ذلك العمل الشاق الذى يعنيه التعامل مع هذه المقادير الهائلة المتراكمة من المعلومات التى تتداول فى العالم عن طريق الكتب والمجلات والأبحاث المقدمة فى المؤتمرات والرسائل الجامعية والتقارير الخاصة بالأبحاث والعدد الكبير من الوثائق ذات الانتشار المحدود بين المتخصصين .

وليس هنـاك شك فى أن تكنـولوجية العقول الآلية والأقمار الصناعية تضفى قيماً جديدة على الإعـلام المتخصص : العلمى والتكنـولوجى والاجتماعى والاقتصادى ، إذ أنها تجعل هذا الإعلام على تضخمه الشديد فى متناول الأيدى وميسراً فى كل مكان ، بشكل دقيق محدد .

عـلوم التوثيـق

وخطوة أخيرة فى هذا الطريق . . تتمثل فى الاهتمام الذى يجب أن نوليه ــ فى السياق الذى عالجناه فى الفقرات السابقة ــ للدور الذى يقوم به « التوثيق » .

وليس هناك اليوم من يشك فى الأهمية النظرية والتطبيقية لـ « علوم الإعلام » وهذا مصطلح جديد ظهر مؤخراً وإن كانت المجالات التى تجرى فيها أنشطة هذه العلوم وتتم فيها أبحاثها موغلة فى القدم . غير أن الثورة التكنولوجية قد انعكست آثارها على دنيا الإعـلام بشكـل واضـح ، لا فيما يتعلق بزيادة إمكـانـاتـه فى الزمان والمكان والحجم فحسب ، بل كذلك فى مدى التغير الذى أصاب نوعيته وخصائصه ، وكل ذلك يبرر تبريراً كامـلاً الاعتراف الأكاديمى والاجتماعى بهذه العلوم الإعلامية وبمايقتضيه ذلك من

وضع قواعد جديدة لمعالجتها النظرية فى إطار التخطيط العضوى لجدول العلوم ومراتبها .

ومع ذلك فإن الظواهر التى تقوم علوم الإعلام بتحليلها ، ولا سيما إذا تأملناها من المنظور الذى تفرضه وتيسره التطورات التكنولوجية ، لم تنشأ من الفراغ منعزلة عن غيرها من الظواهر ، ولا يمكن لذلك أن تعالج كما لو كانت مستقلة فى حدود مغلقة . وعلينا أن نقدر أن هناك مرحلة تسبق الإعلام . . . كل إعلام هى « التوثيق » بكل المعانى المعقدة والمتشابكة التى يوحى بها هذا المصطلح ، فالتوثيق لا يقف دوره عند التقديم الصحيح للشطر الأعظم من محتوى الرسالة الإعلامية ، بل يتجاوز ذلك إلى إتاحة فرص للاستخدام المناسب للمادة الإعلامية ، وضمان دقتها وصحتها وإمكان إثرائها واستكمال عناصرها ، وفتح آفاق جديدة لمزيد من استكشافاتها المستقبلية . وإذا كان التوثيق شرطاً أساسياً لازماً للحظة الإعلامية التى نعيشها فإن دوره يتجاوز ذلك ويمتد إلى المرحلة التالية ، إذ أنه هو الذى يقوم بـ « تحييد » الخطر الذى يمكن أن ينشأ عن سرعة زوال تلك اللحظة بحكم إيقاع الحياة السريع ، وهذا من وجوه القصور التى نلاحظها على نظم الإعلام المعاصرة . فالتوثيق هو الذى يثبت تلك اللحظة الإعلامية ويجعلها مرجعاً ومستنداً لما يجد من مواد إعلامية فى المستقبل .

على أن أهمية هذه الأنشطة التى تتطلب وضعها فى المكان اللائق بها من نسق العلوم فى الميدان المعرفى « الإبستيمولوجى » باسم « علوم التوثيق » لا تظل واضحة بشكل كاف إذا اقتصرنا على بيان صلتها بظاهرة الإعلام ومعالجة من الناحية النظرية . فعلينا أن نذكِّر بأن نمو أى علم يتوقف إلى حد بعيد وبشكل متزايد كل يوم على تراثه الوثائقى والقدرة على الاستخدام السريع والمباشر لهذا التراث الذى يحافظ على القيم المتراكمة للتقليد العلمى ، معطياً دفعة قوية لنموه المكثف فى المستقبل .

حتى وقت قريب كان من الممكن أن يقال إن « الفهارس » قد حلت محل « الأحداث » أو « الظواهر » فى مجال البحث العلمى . ونعنى بالفهارس السجلات الوثائقية لما تم رصده من ملاحظات وتجارب . أما اليوم فقد اختلف الوضع بعد أن وصلت المعلومات المتجمعة إلى حد هائل من الضخامة والتعقيد ، وما صحب ذلك من كثرة الملاحظات المسجلة والمقارنات المحققة والاستقراء الكامل الذى أظهر مدى ما يخرق القواعد العلمية التى كان يعتقد ثبوتها من استثناءات ومخالفات فى سائر مجالات المعرفة ،

وأصبح كل ذلك مترجماً فى « فهارس » مقننة بشكل يتزايد اكتمالاً كل يوم ويودع فى « بنوك المعلومـات » حتى يمكن استخـدام هذه الذخائر فى وقت الحاجة بسرعة ودقة . بعد تضخم المواد إلى هذا الحد يمكن القول اليوم إن الفهارس لم تعد هى المادة الأساسية للبحث ، بل « فهارس الفهارس » ، وبهذا تحولت النظم التكنيكية للتوثيق بهذا الاتساع الهائل إلى أداة ذات أهمية قصوى لكل نشاط علمى .

ونحن نعرف أن الممارسة العملية فى كل مجالات المعرفة قد سبقت التنظير العلمى ، ثم نمت العلوم المختلفـة بعـد ذلـك من هذا المنطلق مدعمة تلك الممارسات العملية ومتطورة بها حتى وصلت بها إلى هذا الرقى التكنولوجى المذهل الذى نشاهده اليوم . هذه القـاعـدة يمكن أن نطبقهـا أيضـاً على أنشطة التوثيق و« الأرشفة » (أى إعداد الأرشيفات وهى دور الوثائق) والفهرسة والتقنين . . . كل ذلك كان أيضاً ضرباً من الأنشطة العملية التى كانت كافية للوفاء بحاجات الواقع الثقافى والعلمى فى كل مرحلة من مراحل التطور . واليوم بعد الاستخدام الواسع للمنجزات التكنولوجية فى وسائل الاتصال والإعلام والنشر فقد أصبح ذلك يتطلب وثبة كبيرة تعنى الارتقاء بنوعية ذلك العلم الجديد الذى يسجل هذه الأنشطة بكل ما أصابها من تعقيد وما أحرزته مادتها من تضخم ، لاسيما وأن المستقبل يحمل على الاعتقاد بنموها المستمر الذى لن يتوقف . ولهذا فقـد أصبح تقنين هذا المجال من التحليل والبحث والتطبيق وهو الذى نصطلح على تسميتـه بـ «علوم التـوثيق » حاجـة عاجلة ملحة فى عالم اليوم . إذ أن هذا قطاع من قطاعات « المعرفة » و« معرفة كيفية العمل بالمعرفة » وهو شرط لازم لنمو كل علم من العلوم وللفائدة التى نرجوها منه .

* * *

الإعلام من أجل المعرفة ، من أجل البحث العلمى ، من أجل التثقيف ، من أجـل التعليم ــ إن الحرية بأوسع معانيها تتوقف اليوم إلى حد بعيد على التمكن من استخدام مصادر الإعلام بغير شروط ولا عقبات . وبهذا وحده يمكن ممارسة هذا الحق الأساسى من حقوق الإنسان .

الفصـل الثـالث

من منظـور العـلم

"Sapere aude"

(كن جريئاً على طلب المعرفة)

هوارس

١

العلم ومجتمع المستقبل
التجربة الاسبانية

إذا كان الإنسان لا يزال قادراً على استخدام ما فى متناول يده من وسائل بحكمة فإن مستقبله لن يصبح فاجعة محتومة ، وإنما نتيجة وثمرة لجهده . ولما كان الإنسان موهوباً بطاقات خلاقة فإنه قادر على أن يخلق مستقبله ، والمستقبل ينبغى أن يكون إلى حد بعيد من إبداعات الإنسان . فهو الذى يجب عليه أن يستثمر تحكمه فى المعرفة حتى يستطيع بفضلها أن يصنع مصيره .

الموقف الحالى والاتجاهات المتوقعة

أبرزنا فى الصفحات السابقة أن العالم لسوء الحظ مازال يتحرك فى كثير من ظواهر الحياة فى اتجاهات مضادة لما كان ينبغى أن يتم من أجل تصحيح وجوه القصور الحالية . وأسوأ من ذلك وأدعى إلى الأسف أن المجتمع يعيش فى حالة من غياب الوعى حتى إن الدعوات المتكررة المحذرة من واقعنا السيء لا تكاد تحرك فيه ساكناً ، على الرغم من

كل ما تسوقه هذه الدعوات من شواهد وبيانات موثقة . فالمفارقة الغريبة تتمثل فى هذا القدر الهائل المتراكم من المعلومات حول واقع العالم ، يقابله عجز واضح عن تقبل هذه المعلومات بما تستحق من اهتمام وعن تمثلها والانتفاع منها . وهو تناقض ينبغى أن نتغلب عليه كما ينبغى إيجاد حلول فنية ممكنة التنفيذ للمشاكل المطروحة .

من الضرورى أن نتأمل منذ هذه اللحظة مشاهد المستقبل المتوقعة على المدى القريب والمتوسط والبعيد . واتخاذ الاحتياطات اللازمة أمر لا شك فى ضرورته ، ولكنه ينطوى أيضاً على بعض المخاطر ، لا سيما إذا كانت آفاق المستقبل قاتمة الظلال مما يستدعى طرح حلول غير مريحة ومعالجات تصطدم بمعتقدات وحساسيات عميقة الرسوخ فى نفوس الناس . وقد كان « نادى روما » على وعى بهذه الحقيقة ، ولهذا فإن التقارير التى أصدرها لقيت من النقد الشديد أكثر مما كان من الممكن أن يساهم فى تحسين أدائه من آراء بناءة ومقترحات تعين على طرح زوايا جديدة للموضوعات التى قام « النادى » بتحليلها . والواقع هو أن تصور المستقبل ليس بالمهمة السهلة ، كما سبق أن ذكرنا ، وذلك لأن أبرز الصفات المميزة لصورة هذا المستقبل وأكثرها إثارة للقلق هو التعقد الشديد الذى يتزايد على مر الأيام ، وهذا التعقد بسرعته المذهلة وبتشابك الخيوط فى نسيجه يجعل رؤية آفاق المستقبل غائمة مضطربة فى نظر الكثير من الناس . على أن عملنا لا يمكن أن يكون قاصراً على الشكوى وإبداء الأسف ، وإنما قبول هذا التعقد على علاته ثم مواجهته ومحاولة فهمه وجعل مشاكله فى متناول إدراك الناس . وحول هذا المظهر الأخير نرى أنفسنا من جديد أمام مشكلة من مشاكل الإعلام هى المتصلة بمستقبلى المعلومات والطريقة السليمة لاستقبالها وتمثلها . ومن الواضح أنه لا جدوى من الحديث الطويل إذا لم يكن هناك من يصغى إلى ما تقول . ولهذا فإنه من الضرورى أن يرتبط سير البحث العلمى بالاتجاه الملائم الذى ينبغى للإنسانية أن تتبعه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب على البحث العلمى أن يعمل على إيجاد تواصل بين المشتغلين بالعلوم بعضهم وبعض وبينهم وبين الشعب وحكامه ، وذلك بهدف الوصول إلى تعميق الوعى بالمشاكل على مستوى جماهيرى .

الموقف الآن خطير لأن آفاق المستقبل ليست أبعث على التفاؤل من الواقع الذى نعيشه . وإلى هذه الحقيقة يشير تقرير ألكساندر كنج Alexander King حول

« الوضـع فى العالم » . أما هذا التشـاؤم الذى يكتنف صـورة الواقع فإنه نابع من الوضع فى قطـاعين رئيسيين : همـا الطـاقة ، والمـوارد الغـذائية .

أما فى مجال الطاقة فإن الدراسات التى تمت على مستويات عديدة تمكننا من توقع مواجهة العالم فى مستقبل غير بعيد لمشكلة حادة هى نقص الطاقة بشكل أعنف بكثير مما يعـانى منـه العـالم اليوم . فقـد ارتفعت تكاليف الطاقة المولدة من المصادر التقليدية المعـروفـة ، وخلق مصـادر جديدة للطاقـة يتطلب استثمارات تحتاج إلى رءوس أموال طائلة ، بالإضافة إلى أن هناك مشاكل كثيرة فنية وغير فنية متعلقة بهذه المصادر الجديدة لم تحل بعـد ، وكـل ذلـك سوف يوجـد ألواناً عديدة من اختلال التوازن الاقتصادى والاجتـماعى والسياسى فى كل بلاد العالم . أما فيما يتصل بحاجة العالم إلى المنتجات الغذائية فإن مما يزيد من حدة المشكلة التزايد السريع فى سكان العالم ، وهو يقدر اليوم بعدد يبلغ مليون شخص جديد يأتون إلى العالم كل أربعة أيام ونصف . ويزداد الوضع حرجاً إذا ذكرنا الصعوبات المترتبة على أزمة الطاقة ، باعتبارها على سبيل المثال ضرورية لإنتاج مخصبات الأرض ، وهكذا تتعاون كل هذه العوامل على مزيد من تدهور الأوضاع إلى حد يجعل إصلاحها أمراً غاية فى الصعوبة .

الحـاجـات الإنسـانية الأسـاسية

« الذى أومن به هو أن الهدف الوحيد من العلم
هو تخفيف آلام الوجود البشرى »
برتولد برخت : « جاليليو »

كل هذه الحقـائق تحثنـا على أن نقوم بتركيز جهودنا على مستوى عالمى من أجل مواجهة الموقف الحالى والعمل المشترك لحل ما يكتنفه من مشاكل . وفى هذا العمل على كل بلد أن يضطلع بمسئولياته ، كما ينبغى أن توجه الجهود فى المقام الأول إلى ما درج النـاس على تسميتـه « بالحاجات الإنسانية » ، ويسميه البـاحثون فى السنوات الأخيرة « الحـاجـات الإنسـانية الأسـاسية » . ومع أن هناك دراسات ووثائق كثيرة قد نشرت ومـازالت تنشر ومناقشات طويلة تعقد من أجل تحديد أبعاد هذا المصطلح فإن الذى

يمكن ان نؤكده هو الإجماع العالمي على الاعتراف بأن الأولوية الأساسية فيه هي التمكن من إطعام سكان عالمنا الأرضي المتزايدين وإلباسهم وإسكانهم وتعليمهم وتوفير شروط ملائمة لتوفير الرعاية الصحية لهم وتهيئة فرص العمل للقادرين منهم . وليس هناك شك في أنه مما يبعث على الأسى والحسرة أنه بعد عدة عقود من المنجزات المهمة التي وصل إليها تقدم العالم (على الأقل في عدد لا بأس به من بلاد العالم) ــ مازال علينا أن نعترف بأن مشكلة العالم الكبرى بقيت حتى الآن تقريباً بغير حل ، ونحن نعني بهذه المشكلة ما كان يسمى منذ سنوات ــ ولا بأس هنا من استعمال هذا التعبير الخشن ــ « الكفاح ضد الفقر » . والفقر المقصود هنا أشبه بذلك الحيوان الخرافي الرهيب « الهيدرا » ذي الرءوس الثلاثة ، ورءوسه هي : الجوع ، والأمية ، والمرض . إن هناك التزاماً خلقياً على العالم كله لا يمكن التملص منه وهو أن يعبيء كل طاقاته لهذا الكفاح . صحيح أن هذه الآفات قديمة عميقة الجذور ولكن ذلك لا ينبغي أن يقف حائلاً بيننا وبين العمل ، ولا أن يتخذ ذريعة للتباطؤ والتخاذل . ونذكر أن توماس كارلايل Thomas Carlyle كتب في سنة ١٨٣٢ يقول في كتابه « علامات العصور » : « في هذه اللحظات التي نشهد فيها رقياً عظيماً يؤسفني أن أقول إن تسعة أعشار الإنسانية مضطرة لخوض أحط معركة حيوانية بل وحشية خاضها الإنسان في تاريخه ، وهي المعركة ضد الجوع وضد ما يعانيه من استغلال شره ومظالم فاحشة » .

أما البرنامج الذي وضعه خبراء اليونسكو ومستشاروها تحت عنوان « البحث العلمي والحاجات الإنسانية Research and human needs » فإنه يحدد تلك الحاجات بشكل مجمل ومع مراعاة ترتيبها بحسب أولوياتها على النحو التالي : أولاً ضمان الحياة بكرامة ، وهو ما يقتضي التخلص من تلك الظواهر التي تدعى « المظالم التي لا مجال لإصلاح ما تلحقه من أضرار » لأن آثارها تولد عاهات تستعصي على الشفاء فيما بعد . وفي المقام الثاني تأتي مشكلة الرعاية الصحية والإسكان والمجال الحيوي والتعليم . وحتى يمكن تطبيق برنامج إصلاحي لهذه المشاكل كان من الضروري أن تصنف بلاد العالم في ثلاث مجموعات يتطلب كل منها علاجاً خاصاً وعاجلاً ، وهي : البلاد التي هي في طريقها إلى النمو ، وقد أحرزت بالفعل تقدماً حقيقياً لا بأس به ، ثم البلاد التي يسودها الفقر بشكل عام ، وأخيراً البلاد التي تعيش في بؤس شديد .

دور العلم

خلال السنوات الأخيرة استطعنا أن نتبين بشكل ملموس الفارق الهائل فى المستوى التكنولوجى بين بعض البلاد وبعضها الآخر ، وفى داخل البلد الواحد بين أناس لديهم من القدرة الاقتصادية ما يمكنهم من الانتفاع بثمرات التقدم التكنولوجى وآخرين محرومين منها . ولهذا فإنى أعتقد أن ما نعبر عنه هنا من آراء يتفق مع المقدمات التى نطرح فيها المشكلة فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب انطلاقاً من الأبعاد الحالية . فلو أننا فحصنا على سبيل المثال واحدة من أول الحاجات الضرورية الملحة وهى « الغذاء » لوجدنا تقارير الخبراء تشير إلى أن العالم فى الوقت الراهن ينتج من الغذاء ما يكفى لسد حاجات جميع سكان الكرة الأرضية الذين يبلغ عددهم ٤٥٠٠ مليون فرد . ولكن الواقع هو أن إنتاج الغذاء غير موظف لسد حاجات هؤلاء السكان بشكل عادل متسق ، وإنما بحسب ما تقضى به ضوابط أُخَر تقوم على أساس مفاهيم التجارة أو حركة السوق .

ومثل هذا يمكن أن يقال أيضاً حول حاجة أخرى أساسية هى « الصحة » . فلو أننا أنعمنا النظر فى مشكلة بالغة الخطر مثل ظاهرة الموت فى سن الطفولة لانتهينا إلى هذه النتيجة ، وهى أنها ترجع إلى القصور فى الرعاية الصحية وانخفاض مستوى النظافة وسوء التغذية وقلة العناية بصحة الفرد نتيجة للجهل ، ويمكن أن نجمل هذه العوامل كلها فى كلمة واحدة هى « الفقر » ، فالمشكلة إذن تكمن فى هذا العامل لا فى الافتقار إلى المعارف الطبية إذ أن هذه المعارف قد بلغت مستوى عالياً كافياً للتغلب بشكل معقول على هذا الوضع الحالى الذى يمكن وصفه بأنه « مأساوى » .

ونحن نعرف كذلك بدقة كافية ــ كما سبق أن بينا فى صفحات سابقة ــ مدى الأضرار التى تتسبب فى عاهات مستديمة مزمنة نتيجة لنقص الرعاية الواجبة للنساء أثناء الحمل والولادة وكذلك لسوء التغذية بالنسبة للأطفال ولاسيما فى المراحل الأولى من حياتهم مما يؤثر تأثيراً ضاراً على نموهم العقلى . ومن جديد نجد أن ذلك يرجع إلى غياب الحد الأدنى من الرعاية الطبية ، والظاهرة كلها وجه من أبشع وجوه الظلم الاجتماعى الذى ينبغى أن توجه كل الجهود لاستئصاله ، بغير انتظار لأبحاث جديدة قد تكون فى ذاتها مفيدة جداً ، ولكن فائدتها ستكون قاصرة على تفاصيل بعض المظاهر الجزئية للمشكلة دون جوهرها .

وفى ميدان الصحة تبقى على وجه التأكيد فجوات مهمة عديدة تحتاج إلى مزيد من البحث العلمى الموصل إلى معارف جديدة حولها ، كما هو الحال بالنسبة للأمراض الطفيلية المعدية . ومن ناحية أخرى هناك أمراض كانت تبدو منقرضة أو مما تم التغلب عليه فإذا بها تعود للظهور بضراوة غير معتادة . . هو كفاح لا ينتهى لأن هناك ما يدعى « إستراتيجية الطبيعة » فى صراعها مع الإنسان . ونضرب على ذلك مثلاً بهذا الوباء الجديد الذى ظهر مؤخراً وهو « متلازمة نقص المناعة المكتسبة » الذى يعبر عنه بالإيدز AIDS ، وهو مرض لم يتمكن الطب حتى الآن من الوصول إلى علاج ناجع له لأسباب من أهمها أن جرثومته تتسم بعدم الثبات وسرعة التحول . وما دام هذا المرض مستعصياً على العلاج النهائى حتى الآن فإن أعداد المصابين به يمكن أن تتكاثر بشكل يصعب إيقافه . على أنه يجدر بنا أن نذكّر بالرأى الذى ينادى به كثير من المتخصصين فى الصحة ، وهو أن تبسيط نظم التشخيص والعلاج الطبى بالأدوية المفردة (أى بغير المركبات الكيمائية) يمكن أن يخففا كثيراً من معاناة المرضى ، ولا سيما من ذوى الدخل المحدود فى سائر أنحاء العالم .

وأخيراً إذا قدرنا أن جانباً كبيراً من الأدواء التى تكابدها الشعوب يرجع إلى الزيادة المطردة فى عدد السكان فى البلاد النامية ، فإنه ينبغى أن نبين أن هذه النسب العالية إنما هى نتيجة للتخلف أكثر مما هى سبب فيه .

التعاون من أجل التنمية

كل هذه الأمثلة ويمكن أن نسوق كثيراً مما يشبهها تثبت لنا بشكل جلى أن علاج كثير من الأدواء التى يعانى منها شطر كبير من الجماعات البشرية يستلزم تشجيع التنمية فى البلاد الشديدة الفقر . ولسنا فى حاجة إلى أن نردد ما سبق أن ذكرناه حول مفهوم التنمية الذى ينبغى أن تتم على أساسه مساعدة هذه البلاد للتغلب على مشكلة الفقر فيها . فليس معنى التنمية التى ننادى بها هو أن يكون لديها قدر أكبر من المنتجات ، فهذا ليس إلا مظهراً خادعاً للرقى ، وإنما التقدم الحقيقى للأمة هو الذى يبدأ بأن تكون قيادة الأمة فى أيد أمينة مستنيرة ومنتخبة من قبل الشعب بحيث تكون أقرب إلى

النموذج الصالح لتعايش حقيقى . أما المعونة التى تحتاج إليها هذا البلاد فلا ينبغى أن تكون هبات أشبه بالصدقة من الموارد الغذائية والطبية (ولو أن هذه يمكن أن تكون ضرورية فى بعض الحالات الاستثنائية الطارئة) ، ولا حتى تمويلاً لمؤسسات وخطط منقولة عن البلاد الصناعية المتقدمة تجرى محاولة « زرعها » فى تلك البلاد الفقيرة ، وإنما يجب أن تبدأ باتخاذ سلسلة من الإجراءات المتنوعة التى يمكن أن تهيىء الظروف الدولية المناسبة على مستويات السياسة والاقتصاد والاجتماع من أجل تحقيق تنمية شاملة لهذه الشعوب ، على أساس من إعداد البنية الأساسية التى تقوم عليها خطط مدروسة فى شكلها الكلى المتكامل . وينبغى أن تقوم هذه البلاد نفسها بتصميم هذه الخطط وإدارتها وتنفيذها طبقاً لاحتياجاتها لا أن تكون مفروضة عليها من الخارج ، وعلى ألا تعتمد على مستشارين أو خبراء أجانب إلا أولئك الذين تحدد هذه البلاد حاجتها إليهم مستعينة فى ذلك بالمنظمات الدولية . ثم ينبغى بعد ذلك أن يتم إعداد قوائم واقعية أمينة لا تخضع لمؤثرات السياسة بهذه البلاد التى تحتاج إلى المعونة من أجل العناية العميقة النزيهة بها بعد أن تعرف بوضوح صيغة التعاون التى تعتبرها البلاد المذكورة أكثر ملاءمة لها من أجل تحقيق أهدافها من النمو ، ومع المحافظة على ذاتيتها وشخصيتها الثقافية .

من أهم الأمور أن يفهم التعاون الثنائى فى ضوء هذه المبادىء التى يعترف اليوم من الناحية النظرية بأنها أسمى بكثير من تلك القواعد التى جرى العمل فى المعونات على أساسها خلال العقود الأخيرة ، وأن يكون هذا التعاون الثنائى فى المجال العملى التطبيقى خاضعاً للتخطيط الذى تختاره لنفسها البلاد التى تطلب المعونة . وإذا لم تحدد هذه البلاد بشكل واضح متطلباتها وإذا كانت لا تعرف ما الذى يكلفه الوفاء بهذه المتطلبات من جهد ومال فإن المعونة التى سوف تقدم لها ، وهى ضئيلة دائماً ، لن تكون إلا موجهة لخدمة المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الاثنتين معاً للدولة المقدمة للمعونة ، أى أنها ستكون من منطلق أنانية « اليد العليا » المتفضلة بالمساعدة . وفى ضوء ما ذكرنا يمكن أن يكون التعاون محقق الفائدة إذا تم بين البلاد الفقيرة والبلاد ذات المستوى المتوسط ، وذلك لأنها تكون أقرب إلى فهم مشاكل البلاد الفقيرة بحكم التقارب الزمنى ، بمعنى أنها تكون قد حلت مشاكلها المشابهة لما يواجه تلك البلاد منذ فترة قصيرة ، أو أن تكون ماضية فى حلول تجريبية لم تكتمل بعد ، مما يمكن البلاد المتخلفة من تأمل تلك التجارب الحية والاستفادة من منجزاتها وتجنب سلبياتها أو البحث

عن بديل إذا تبين فشلها . وهناك ميزة أخرى جوهرية للاستعانة بتجارب البلاد المتوسطة ، وهى أنها قد تكون حاملة لنفس الخصائص الثقافية للبلد الذى تقوم بمعونته أو على الأقل مشتركة مع هذا البلد فى عدد من الملامح التى تجعل بين البلدين تشابهاً ثقافياً وروحياً وتقارباً فى أسلوب الحياة ، مما يكفل تفهماً أكبر للمشاكل التى يمكن أن تجرها التنمية على الشخصية الثقافية للبلد الذى يتلقى المعونة من آثار سلبية .

وأعتقد أنه من المفيد الإلحاح على هذه المسألة ، فالمنظور الذى عرضناه أصلح لحل مشاكل البلاد المتخلفة على المدى البعيد منه على حل المشاكل المباشرة التى غالباً ما تكون جزئية . وعلينا أن نراعى دائماً ، كما سبق أن أوضحنا ، الحفاظ بقدر المستطاع على التقاليد الثقافية لكل بلد . فنحن نلاحظ أن المحاولات التى تبذل لخلق تكنولوجيا أو نقلها ببساطة إلى البلد النامى بغير مراعاة للخصائص الثقافية والاجتماعية بل والاقتصادية لهذا البلد فإن ذلك قد يؤدى إلى فشل ذريع . وهذه الحقيقة مرتبطة بالمبدأ الذى نوهنا به من قبل ، وهو أن زيادة الرخاء المادى لا يعنى بالضرورة رقياً فى « نوعية الحياة » . وذلك يتطلب أيضاً صياغة جديدة لمعايير « النمو » . كما أنه قد اتضح إلى أى مدى تغيرت بشكل جذرى أسس العلاقات بين البلاد ذات الدرجات المتفاوتة من النمو ، ما بين بلاد مصدرة للتكنولوجيا المتقدمة وبلاد يقتصر دورها على استيرادها بشكل سلبى . واليوم يبدو من الواضح أن بلاداً كثيرة لا تريد أن تقلد نموذج الرقى الغربى لأنها لا توافق كلياً أو جزئياً على الصورة التى يتم بها الإنتاج والتوزيع ولا سلوك الدولة نفسها فى هذه البلاد التى تسعى إلى الحفاظ على مستواها من الرقى عن طريق فرض صيغ حياتها ونماذج مجتمعاتها على بلاد أخرى . صحيح أن البلاد النامية تود مساعدة البلاد ذات المستوى الأرقى لها ، ولكن على أن تظل محتفظة بخصائصها وسماتها المميزة وعلى ألا يؤثر ذلك النمو المرجو على تحقيقها لذاتها ولأسلوبها الخاص فى الحياة .

وأخيراً هناك أمر آخر يجب على البلاد النامية أن توليه كل عنايتها : هو إعادة تقييمها لمواردها الطبيعية . فقد كان من المعتاد ــ ومازال ــ أن تصدر هذه البلاد موادها الأولية الخام بأسعار منخفضة واستيراد منتجات مصنعة أو حتى مكررة لنفس هذه المواد بأسعار مرتفعة . والفرق بين السعرين هو ثمن « المعرفة » العملية بالإضافة إلى التكلفة والمكاسب التى تذهب إلى جيوب الوسطاء أو تمتصها الشبكات التجارية . والفصل الثانى من هذه القصة الحزينة يتلخص فى كثير من الأحيان فى استغناء الدول الصناعية

حتى عن تلك المواد الأولية وإبدالها بمنتجات أخرى اصطناعية ، وبهذا تتردى أسعار المواد الأولية إلى الحضيض . على أن التناقص الملحوظ فى مصادر الطاقة وارتفاع تكلفتها قد يغيران هذا الوضع لو توفرت للبلاد النامية القدرة على تصنيع موادها الخام . وهذا يقتضى بغير شك أن يكون لديها من رءوس الأموال ما يمكنها من « شراء » التكنولوجيا وتمثلها . وعلى كل حال فإن هذه البلاد إذا لم تجتهد فى الوصول ولو إلى الحد الأدنى الذى يمكنها من بداية النهوض فإنها سوف تحكم على نفسها بمرحلة طويلة من التبعية المستخذية للدول المتقدمة فى ميدان العلم والتكنولوجيا .

دَوْرُ بلادٍ مثل إسبانيا

كل الأفكار السابقة التى طرحناها تلتقى بشكل مباشر عند الدور الذى يمكن أن تضطلع به بلاد مثل إسبانيا فى هذه اللحظة من حياة العالم . والتأملات الخاصة بهذه النقاط مفيدة بشكل مزدوج لمثل هذه البلاد لأن فيها ما يمكن أن يصحح مسيرة نموها نفسه ، ومن ناحية أخرى فإن كثيراً من الصفات التى أشرنا إليها باعتبارها إيجابية متوافرة فيها ، مما يسمح لها بأن تشارك بفاعلية فى حركة التضامن العالمى الذى يجب أن يؤدى إلى الوفاء بالحاجات الأساسية لكل سكان العالم .

ونحن بالفعل نلاحظ أن إسبانيا استطاعت أن تحقق خلال العقود الأخيرة من هذا القرن تقدماً عظيماً يتمثل فى ارتفاع دخل الفرد بشكل ملحوظ حتى إنها أصبحت تعد بالمفهوم السائد الآن ضمن البلاد المتقدمة . غير أنه من المؤسف أن تقدمها من وجهة النظر التى تهمنا هنا وهى المتعلقة بدور العلم ــ كان بعيداً عن التوازن . ذلك أن تطورها الاقتصادى كان على مستوى أعلى بكثير من مستوى تطور بنياتها العلمية والتكنولوجية ، فهى مازالت محتاجة إلى جهود داخلية كثيرة لبلوغ التوازن المنشود ، وإلا أصبح الكثير من المنجزات التى تحققت أشبه بقصور شيدت على الرمال . وفى الوقت نفسه لا تزال البلاد فى حاجة إلى تعاون دولى يتطلب بدوره فى المقام الأول وحسب ما أوضحناه من شروط « نسيجاً علمياً » قومياً متماسكاً يمكن أن يستوعب ذلك التعاون

على نحو متكامل ، وبهذا يستطيع أن يؤتى ثمراته المرجوة . ويمكن أن نضرب مثلاً على هذا القصور بالمشاكل المترتبة على دخول إسبانيا فى المجموعة الأوربية . وهى صعوبات تبدو بوضوح فى الميدان العلمى والتكنولوجى ولابد من حلها بصفة عاجلة ، ويمكن للتعاون الدولى أن يساهم مساهمة فعالة فى هذا الحل الذى يبدأ بتعبئة سريعة لكل الموارد البشرية والاقتصادية وتنميتها . وذلك لأن إسبانيا تنفق فى الوقت الحالى فى البحث العلمى والتنمية ما بين الربع والخمس لمتوسط ما تنفقه دول المجموعة الاقتصادية الأوربية .

ومع ذلك فإن إسبانيا يمكن أن تقدم مساهمة لها قيمتها الكبيرة ، وهى تتمثل فى قدراتها الإبداعية وفى الصيغ التى تحتاج إلى قوة تخيل لا غنى عنها لكل دفعة تجديدية . ولكن إسبانيا من ناحية أخرى ، مثل بعض البلاد التى لها نفس المستوى ، يمكن أن تقوم بدور مهم فى التعاون مع البلاد الأقل نمواً . ويزداد دور إسبانيا أهمية فى مجال العلاقات الدولية إذا قدرنا أنها تنتمى إلى نفس المنطقة الثقافية التى تنتمى إليها المجموعة الإيبيرية الأمريكية (أمريكا اللاتينية) . وهذه الحقيقة من الوضوح بحيث لا نحتاج إلى الإسهاب فى تفسيرها . على أن هناك مسألة ينبغى إبرازها بدقة ، وهى أن عمل إسبانيا فى هذا المجال يجب أن يترجم إلى برامج واقعية ، قد تكون كبيرة أو متواضعة ، إلا أنها يجب أن تكون ممكنة التنفيذ وبهذا يتحقق التعاون الذى يمكن إن تقدمه إسبانيا لهذه البلاد بشكل فاعلى مثمر .

ومن وجهة النظر العلمية ينبغى أن يتركز دور إسبانيا فى ممارسة البحث العلمى الأساسى بشكل متوازن فى مختلف فروع المعرفة ، وفى تنمية انتقائية لبعض ميادين البحث التطبيقى ، ولاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية وبالأهداف ذات الأولوية فى تنميتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وأعتقد أننا يجب علينا أن نتواضع فى طموحاتنا ، فلا نقتحم ميدان ما يسمى بـ « العلم الكبير » (big science) لأن بلداً مثل إسبانيا لا يستطيع أن يدخل فى منافسة فى هذا الجانب مع بعض البلاد الأخرى ، باستثناء عدد من الفروع المعينة (مثل الطاقة النووية أو الاندماج الموجه) وهى التى يمكن لإسبانيا أن تعالجها أو تشارك فى برامجها بكفاءة ، وذلك بحكم ملاءمتها للخصائص التى تتميز بها بلادنا . وقد أتيحت لى الفرصة فى سنة ١٩٨١ لكى أقترح على الحكومة الإسبانية انتظام إسبانيا فى سلك المجلس الأوربى للابحاث النووية

CERN وتمت الموافقة بالفعل على هذا الاقتراح ، كما تم منح معهد الطبيعة الفلكية استقلالاً ذاتياً حتى يتمكن من إعداد برامج مشتركة بالتنسيق مع عديد من المعاهد الأوربية المماثلة ، وأجريت مفاوضات من أجل اشتراك بلادنا فى « المعمل الأوربى للبيولوجيا الجزيئية » EMBL (European Molecular Biology Laboratory) . وهكذا يمكن لإسبانيا أن تساهم مساهمة فعالة فى حل إحدى المشاكل الأساسية التى تواجه التنمية ، وهى مشكلة زيادة الطاقات العلمية والتكنيكية وتأهيل المشتغلين فى ميدانها . وغنى عن الذكر أن هذه الطاقات ضرورية لإعداد القاعدة العلمية والتكنولوجية اللازمة لكل بلد يسعى إلى التقدم . وبغيرها لا يمكن لهذا البلد أن يحرز استقلاله العلمى الذى يمكن أن يحافظ به على ذاتيته الثقافية وسيادته .

ولكى نفهم على نحو أوضح الدور الذى لا يمكن لإسبانيا أن تقوم به بالنسبة للبلاد النامية يحسن بنا أن نستعرض بإيجاز مسيرة إسبانيا فى ميدان التكنولوجيا خلال السنوات الماضية . لقد رأت بلادنا نفسها فى الخمسينيات مضطرة لانتهاج نظام للإنتاج يكفل لها الاكتفاء الذاتى . ومن أجل ذلك كان عليها أن تنقل أساليب صناعية أجنبية كيفما اتفق ، وارتجلت أساليب أخرى من أجل سد حاجات المواطنين مع اتخاذ نقطة البداية مما كان موجوداً بالفعل ، بصرف النظر عن العائد الناتج عن تلك التجارب . وهكذا تم إنتاج كثير من السلع والمواد الاستهلاكية التى كانت حتى ذلك الوقت تستورد من الخارج . وخلال ذلك الوقت تم تخريج أجيال متتابعة من الفنيين والباحثين العلميين أرسلوا إلى الخارج لمزيد من التأهيل والتدريب على البحث ، وتحولت كثير من المشاغل الحرفية إلى مؤسسات صناعية استوعبت عدداً كبيراً من الفنيين المؤهلين خريجى المعاهد العليا والجامعات ، وترتب على ذلك تنظيم للإنتاج على أسس علمية .

وخلال الستينيات تحسن الاقتصاد الإسبانى بفضل الدخل الناتج عن السياحة وتحويل مدخرات العمال الإسبان فى الخارج واستثمارات رءوس الأموال الأجنبية . وأدى هذا الازدهار الاقتصادى إلى تمكن إسبانيا من استيراد مقادير ضخمة من المواد الإنتاجية والتكنولوجية ، وسمح لها ذلك بتغطية السوق الداخلية ، بل وكذلك بتصدير منتجات صناعية تنتمى إلى قطاعات عديدة . وفى أواخر الستينيات والسنوات الأولى من العقد السابع حققت إسبانيا وثبة هائلة فى ميدان التصنيع حتى فى القطاعات الأساسية ، وحلت مؤقتاً مشكلة حاجاتها من الطاقة ، ورفعت مستوى حياة السكان ، وهكذا

نشأت طبقة متوسطة عريضة . ونتج عن هذا التطور التوسعى فى الاقتصاد الإسبانى أن تم تصنيع الغالبية العظمى من السلع الاستهلاكية حتى تلك التى تحمل « ماركات » أجنبية . ومعنى ذلك أنه أمكن الوصول إلى قدرة حقيقية على تمثل التكنولوجيات المتوسطة ، وارتفع مستوى الصناعة الوطنية للآلات والأجهزة والمعدات . وكان من أهم الآثار المترتبة على ذلك ، فضلاً عما أشرنا إليه من القدرة على خلق تكنولوجية وطنية ، تأهيل عدد كبير من المهندسين الأكفاء من أصحاب الشهادات العالية ، وإعداد أجيال من العمال المتخصصين على المستوى المتوسط ، وثالث النتائج المترتبة على ارتفاع مستوى الحياة أن تولدت حاجات ومتطلبات جديدة للمواطنين .

ومن بين هذه « الحاجات الجديدة » التى استطاع الاقتصاد الإسبانى أن يفى بها يمكن أن نشير إلى تطور النظام الغذائى للمواطنين ، فقد اتجه إلى مواد أغلى وإلى خفض استهلاك الخبز الذى ظل حتى ذلك الوقت هو العماد الأساسى التقليدى للغذاء الإسبانى ولاسيما بين الطبقات المحدودة الدخل ، والتوسع فى اقتناء السيارات ، والتمتع بعطلات طويلة ، وتحديد ساعات العمل بحيث لا تجاوز أربعين ساعة فى الأسبوع ، والسياحة للخارج لقضاء العطلات ، وكهربة المساكن ، والاستخدام الكثيف للأجهزة الكهربائية المنزلية ، والقدرة على استعمال ملابس وأحذية على مستوى عال من الجودة . غير أن المؤسف هو أن هذا التوسع فى امتلاك هذه السلع المادية واستخدامها لم يصحبه خط صاعد مواز له فيما يمكن أن نسميه « ارتفاع المستوى الثقافى » ، وأعنى بذلك سائر الأنشطة الداخلة فى هذا الميدان من فنون على اختلاف ألوانها وتوسع فى نشر الكتب وعدد القراء وغير ذلك . حتى التربية البدنية لم يرتفع مستواها كثيراً ، إذ لا نرى الرياضة الفردية تمارس بشكل كاف . وكثيراً ما يحدث خلط بين ممارسة الرياضة والإقبال على المشاهد أو المباريات الرياضية ، إذ ليس الإقبال الجماهيرى الكبير على تلك المشاهد دليلاً على رقى الرياضة . ومن الواضح أننا نتحدث هنا عن الاتجاهات السائدة بين الأغلبية حينما نعرض « للحاجات الجديدة » التى إذا تأصلت عادة استهلاكها والاستمتاع بها أصبح من العسير اقتلاعها بعد ذلك ، وربما أدت محاولة التخلص منها إلى توترات عمالية وسياسية .

غير أننا خلال العقد التالى لم نستطع أن نتابع الإيقاع الذى يفرضه تطور التكنولوجيا الراقية بحكم أن مواردنا البشرية لا تزال هشة التكوين بالنسبة للبلاد التى

تمتلك التكنولوجيا ، ويبدا ذلك على وجه الخصوص فى ميدان الإلكترونيات الدقيقة وفى العلوم البيولوجية . وعلاج هذا القصور لن يكون بإنشاء مراكز لتشجيع البحث فى هذين الميدانين لأن مثل هذا الحل يقوم على التصور المركزى الذى يخطط على مدى بعيد ، وهو لذلك يحتاج إلى وقت طويل ، وإنما الواجب فى هذه الحال هو أن تمول الأبحاث القائمة بغير تحفظ والتنسيق بين جهود جماعات الباحثين الموجودة بالفعل حتى يعين ذلك على إعداد جيل جديد من الباحثين .

من الحقائق التى عرضناها فى الفقرات السابقة يمكن أن نخلص إلى هذه النتيجة : وهى أن لدى إسبانيا استعداداً وقدرة على تمثل التكنيكيات الجديدة وتطويرها وأن هذه القدرة من الممكن أن تتضاعف بسرعة لو أن الحكومة عملت بعزيمة وتصميم على تشجيع البحث العلمى والتكنولوجيا الوطنيين ، وذلك بتمويل المشروعات البحثية (عن طريق السياسة المالية والضرائبية على سبيل المثال) وتوجيه التطبيقات العلمية نحو المشاكل الحادة التى يواجهها المجتمع الإسبانى . وبهذا الشكل يتهيأ المجتمع لاتخاذ موقف مشجع للعلم وللباحثين . إن لدينا اليوم قيادات ومجموعات عاملة على درجة عالية من الكفاءة ومعدات حديثة ، وكل هذه العناصر تمثل نواة جيدة تحتاج إلى التعهد والرعاية لكى تمد أنشطتها وتتسع بها وتوجه جانباً من عملها لعلاج مشاكلنا الحالية (فى ميادين الزراعة والبيئة والطاقة والرعاية الطبية ، وغيرها) أعنى المشاكل التى تمس القاعدة الشعبية العريضة ، وذلك حتى يشعر كل مواطن بأنه مشارك فى الانتفاع من مهمات البحث العلمى وأنه هو الهدف الحقيقى من ذلك الجهد العلمى القومى . ويحضرنى بهذه المناسبة قول جاك ليسورن Jacques Lesourne : « الإنسان يبحث اليوم عن حلف جديد مع الحكمة ، ومع الطبيعة ، ومع « الآخر » .

الأنشطة المناسبة

وفى إطار هذه المبادىء يمكن لبلاد مثل إسبانيا أن تضطلع بمهمة جليلة فى تشجيع « الأنشطة المتوسطة أو المناسبة » وتكييفها ، وهى مهمة تعد أبرز المهام وأكثرها ملاءمة لظروف البلدان النامية ، فضلاً عن أن تطبيق هذه الأنشطة لن يضر بمصالح القطاعات

الإنتاجية فى البلاد الصناعية المتقدمة . وسوف يعين ذلك أيضاً بشكل جوهرى على امتصاص أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة ، ولكن بشرط أن يتوخى اختيار الأنشطة التى تحتاج إلى وحدات قليلة من رءوس الأموال بالنسبة إلى وحدات العمل . والواقع أنه ليس فى مثل هذه الظروف اختيار لتكنولوجيا معينة ــ لأنه لا يمكن أن توجد « تكنولوجيا متوسطة » فى مجال يشتد فيه التنافس على مستوى دولى ــ ولكن هناك « أنشطة » ينبغى أن تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة يمكن أن تستخدم على مستوى إنتاجى . ومن الواضح أنه لا توجد بعض الأنشطة ــ كما أوضح روبرتو فاكا Roberto Vacca ــ لا تحتاج إلا لتكنولوجيا متوسطة أو « متواضعة » (مثل بعض المرافق العامة وأعمال النظافة) . ومثل هذا يمكن أن يقال أيضاً عن الحرف الشعبية التى ينبغى أن تشجع ويهتم برعايتها فى جميع البلاد .

إن معظم البلاد النامية تتطلب فى هذه اللحظات أنشطة قائمة على استخدام واسع للأيدى العاملة ، وعلى استثمار لرءوس أموال محدودة واستهلاك لطاقة أقل . والمهم على كل حال هو ضمان « جودة » الإنتاج ثمرة تلك الأنشطة حتى يستطيع الصمود للمنافسة فى الأسواق العالمية . ويتوقف الحاصل والثمن على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد . وأنا أقصد بحديثى هذا تلك البلاد التى تتحرك فى سياق منفتح ، ولا توجد فيها عمالة زائفة المظهر أو بطالة مقنعة ، وتحتاج إلى الدخول فى ميدان المنافسة . والحقيقة أن استخدام تكنولوجيات خفيفة ذات مستوى متواضع سواء فى رأس المال أو فى سعر السلعة المنتجة يصعب أن يتلاءم مع سياق سياسى غير استبدادى توجد فيه سوقه الخاصة الموجهة التى لا موضع فيها لأى منافسة خارجية . والتكنولوجيا التى يكون المحصل منها إنتاجاً قليل الجودة بحيث لا يصمد للمنافسة الدولية لا تتيسر لها إمكانات الوجود إلا فى مجتمعات « مغلقة » ذات نظم استبدادية مطلقة السلطة وقيادات تزعم لنفسها « الإلهام » ، وفى ظل هذه النظم يكون فائض العمالة بمثابة تعويض اجتماعى يدفعه المؤهلون الأكفاء لمن هم أقل تأهيلاً وكفاءة .

والآن ما هى المعايير التى على أساسها تحدد أولويات البحث العلمى والتكنيكى فى البلاد المتقدمة ؟ يمكن تبسيط الإجابة عن هذا السؤال بأن هذه المعايير ثلاثة : الكرامة القومية ، والمنافع الاقتصادية ، وحاجات الشعب . والذى ينبغى على البلاد النامية أن تقوم به هو محاولة تكييف هذه المعايير أو روحها العامة لخصائصها وظروفها . ومن هذا

المنطلق تكون « الأنشطة الملائمة » هى التى تتفق منذ البداية مع تواضع رءوس الأموال المستثمـرة واستيعـاب قدر أكبر من الأيدى العاملة . ومعنى ذلك أن تهتم هذه البلاد بالبحث العلمى « الـطليعى » ، ولكن مع إعادة التخطيط وتكييف الطرق التكنيكية بحيث يكون الناتج أكثر اتساقاً فى خطوطه العريضة مع أوضاع هذه البلاد وإمكاناتها الـواقعية (أى رءوس الأمـوال المحدودة واتساع فرص العمل) . وذلك شىء مختلف تماماً ــ نتيجة لذلك ــ عن نقل « التكنولوجيا المتخصصة » إلى البلاد المستقبلة بالشكل الذى يتفق مع خصائصها الإنتاجية وموادها الأولية وظروفها الجغرافية . ويقتضى ذلك طرحاً جديداً لهذه المسألة فى البلاد المتقدمة ، كما يتطلب إستراتيجية تكنولوجية وتجارية مختلفـة اختـلافاً جذرياً عن تلك التى تسود الآن ، كما تختلف الدوافع أيضاً اختلافاً جوهرياً . وفى هذه الناحية يجدر بى أن أشير إلى أن علماء الاقتصاد الذين ينطلقون فى دراسـاتهم من اعتبـارات كلية شاملة كثـيراً ما يقعـون فى أخـطاء فاحشة بسبب ذلك التعميم ، إذ يفوتهم أن كل عمل سياسى سليم ينبغى أن يقوم على نسب قياسية محددة تتـدرج من أسفـل بادئة من الاهتمام بكل فرد . ونحن بالفعل نجد أن محصول جهد القليلين يمكن أن يترتب عليه رفع مستوى الكثيرين ممن يعيشون فى معاناة يومية بسبب الفقر ، بل إن فقرهم يصل إلى الحد الذى نجد أدمغتهم معه لا تتلقى الحد الأدنى من البروتينات اللازمة للنمو العقلى المقبول .

والمعونة التى تقدمها البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية يجب بناء على ذلك أن تضمن جودة المنتجات المقدمة وملاءمتها من الناحية العلمية للسمات المميزة للبلد المستقبل كما يجب أن تصطبغ كل الأنشطة الأولية التى تجرى بالصبغة العلمية ، ولنذكر مثلاً أننا إذا حفرنا الأرض فى بعض المواضع إلى عمق عشرة أو عشرين أو ثلاثين سنتيمتراً فإن طبيعة الأرض قد تتغير ، ويتغير معها الإنتاج الزراعى الملائم ، ولكن ذلك يقتضى « معرفة علمية » بخصائص التربة وبالسماد المناسب لها والحاصلات الزراعية التى يمكن أن تجود فيها وغير ذلك مما يعد قاعدة لابد منها لتحديد نوع التكنولوجيا الذى تحتاج إليه هذه التربة . وفى بعض الحالات من الممكن أن تتغير الوظيفة الأساسية لنفس الأسلوب التكنيكى بحسب طبيعة المادة المعالجة ، والقدرة الإنتاجية واليد العاملة وغير ذلك من العوامل ، وأحياناً تبقى هذه الوظيفة كما هى ، وعلينا دائماً أن نضع فى حسباننا هذه المرونة فى الاستخدام التكنولوجى . وما أشرنا إليه يحدث على سبيل المثـال فى الإنتـاج الـزراعى الذى يعطى محصوله فى غير موسمه ، فهو

يتطلب تكنولوجية زراعية متقدمة واستخداماً مكثفاً للأيدى العاملة .

ويتبين مما سبق عرضه أن اختيار الأنشطة والتكنولوجيات الملائمة هى التى تحتم اتخاذ قرارات حاسمة عظيمة الأهمية بالنسبة لتصور المستقبل فى البلاد النامية . ومن ناحية أخرى ننبه إلى العلاقة الوثيقة بين التأهيل الذى يحتاج إليه كل نوع من أنواع الأنشطة والنظام التعليمى . فتقدم العلم والتكنولوجيا يتطلب نظاماً ديناميكياً مرناً لا يتفق مع ما يتصف به النظام التقليدى من بطء وجمود . ونتوقع أنه خلال السنوات القليلة القادمة ــ حتى سنة ١٩٩٢ ــ سوف تسمح القواعد الجمركية الجديدة بانتقال براءات المخترعات من مواقعها الأصلية إلى مواقع الإنتاج فى البلاد الأخرى ، وهذا بدوره يقتضى أن تتوافر لدى هذه البلاد قدرات تكنيكية أعلى مستوى بكثير مما هو موجود فى الوقت الحاضر . وهذا يتطلب بدوره ــ كما سبق أن ذكرت ــ تغييراً جذرياً فى النظام التعليمى الإسبانى ، وفى مناهج التعليم ومحتويات المواد التى تقدمها .

ومن الجلى أنه لا يكفى إنشاء تكنولوجيات ملائمة من الناحية النوعية فى البلاد النامية ، وإنما يجب أيضاً تشجيع كل الإجراءات الهادفة إلى تيسير نقل الأنشطة التكنولوجية إليها ، والأهم من ذلك هو توليد القدرة فى هذه البلاد على التمكن الحقيقى من استخدام تلك الأنشطة والتحكم فيها وتكييفها أو تعديلها بحيث تتلاءم مع الظروف المحلية وللفروع المعينة التى اختارتها البلاد النامية للعمل فيها . وذلك متوقف من ناحية على وجود قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية سليمة ، ثم على اتخاذ سلسلة من الإجراءات السياسية والاقتصادية المرتبطة بنظام رخص براءات المخترعات والشروط التى تحكم نقل التكنولوجيا ، وكل هذه المسائل تثير مشاكل عديدة هى موضع اهتمام كبير فى الوقت الحاضر ، إذ عليها يتوقف إلى حد بعيد بلوغ الأهداف التى يتوخاها النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وبغير أدنى شك القدرة على إيصال البلاد النامية فى حدود سنة ٢٠٠٠ إلى أن تستوعب ربع الكفاءة الإنتاجية الصناعية فى العالم ، وذلك طبقاً لما نادى به « بيان مدينة ليما (بيرو) » .

ولكن كيف يتم تنسيق الإجراءات التى يتخذها كل بلد من البلاد النامية مع تلك التى سيجرى اتخاذها على مستوى العالم ؟ الواقع أن التنمية التكنولوجية فى كل بلد مشروطة بالتنمية الخاصة فى بعض القطاعات المعينة (مثل العقول الإلكترونية والتليفزيون وغيرها على سبيل المثال) ، وهذه ظاهرة تلتقى فيها كل بلاد العالم . والذى نرجوه هو أن يسمح نمو العلوم الاجتماعية وتطورها بأن تصبح التنمية العلمية ملائمة

للمواصفات التى نتمناها للعالم الجديد ، وأن يكون هناك توجيه سليم للتطبيقات العلمية . وليكن معلوماً لنا أن التحكم فى العلم أمر مستحيل ، أما تطبيقاته التكنيكية فإنه يمكن التحكم فيها .

ويقتضى الوصول إلى هذا الهدف فضلاً عن ذلك إرادة سياسية حقيقية ــ لا مجرد شعارات لفظية ــ تصمم على معالجة هذه المشكلة العلمية والتكنيكية بجدية وسرعة . وإذا كان هذا هو ما نشير به على الدول النامية ، فإنه موجه أيضاً إلى إسبانيا التى ما زالت بعيدة عن كونها « بلداً متقدماً » حقاً كما اعتدنا أن نسمع من يصفونها بذلك فى سخاء ومجاملة . وإذا كان التاريخ قد علمنا أن إسبانيا أصبحت مفتقرة إلى التكنولوجيا بعد أن نضب معين مستعمراتها فيما وراء البحار فإن وضعها الحالى ليس أفضل بكثير مما كانت عليه عندئذ . وليست هناك لسوء الحظ شواهد جادة تدل على أننا بصدد تطبيق سياسة علمية وتكنولوجية مسئولة يمكن أن تصحح اختلال التوازن القائم الآن بين المستوى الصناعى للبلاد وقاعدته العلمية والتكنولوجية المستقلة ، وأن تسهل اندماج إسبانيا فى أوربا الموحدة ، وتجعل من الممكن مشاركة إسبانيا ــ بقدر ما يؤهلها مستواها ــ فى المهمة التضامنية التى تتمثل فى تشجيع التنمية على مستوى عالمى .

الإطار السياسى الاجتماعى الاقتصادى

كل هذه الحقائق تبرز من جديد أن حل المشاكل التى تواجه عملية الوفاء بالحاجات الأساسية لسكان الكرة الأرضية يتوقف إلى حد ما على العلم والتكنولوجيا ، ولكن جذور هذه العملية تمتد إلى الإطار السياسى الاجتماعى الاقتصادى ، وإلى هذه النتيجة نصل أيضاً وبشكل أكثر إقناعاً إذا نظرنا إلى المشكلة نظرة أعمق وأكثر استشرافاً إلى المستقبل على المدى البعيد . فسكان العالم محتاجون إلى تقدم جديد فى ميدانى العلم والتكنولوجيا حتى يمكن لإنتاج العالم من الغذاء أن يسد حاجات السكان ، ومثل هذا يمكن أن يقال عن إنتاج الطاقة غير أن العقدة الحقيقية للمشكلة هى توفير القدر الهائل من الاستثمارات اللازمة لنجاح أى مشروع من هذه المشاريع .

ولست أعتقد من الضرورى أن ألح على أن إحدى الحلول القليلة الممكنة لهذه

المشكلة هو التحـويل التـدريجي للموارد المرصودة في كل العالم للتسلح نحو الأهداف المذكورة . فنزع السلاح ينبغي أن يستأثر بالشطر الأكبر من جهود المنظمات الدولية ومن المفاوضات التي تجرى بين الدول ، لا باعتبار ذلك مساهمة أساسية في إقرار نظام أفضل يكفـل السلام والأمن الدوليين فحسب ، بل كذلك باعتباره مشاركة بالغة الأهمية في مهمـة إقامة بناء جديد للنظام الاجتماعي والاقتصادي للعالم . ولو تم ما ننادي به من تحويل تدريجي للاستثـمارات المنفقـة في صناعة السلاح إلى الأغراض السلمية بشكل تدريجي لأمكن توفير الموارد اللازمة لتلك التنمية العالمية ، ولسنا نعني بهذه الموارد ما هو مادي منها فحسـب ، بل كذلك الموارد البشرية .

المطلوب بصفة عاجلة ملحة هو تعديل مسار التطبيقات العلمية . فنحن الآن عبيد للإيقاع السريع الذي تتطور به التكنولوجيا ، عبيد لإيقاع المعارف الجديدة ، والأساليب التكنيكية الجديدة ، وأنماطها الجديدة . وهذه العبودية تؤدي بنا إلى أن إنسان اليوم لم يعد يفكر فيما يفعله ، إذ أن وقته كله مشغول بما تفرضه عليه دوافع الإنتاج الملحة . ومع ذلك فينبغي ألا نعتقد أننا نسير في طريق خاطىء لا مناص لنا من المضي فيه ولا رجعة لنا عنه . هذا الطريق الذي ينتهي بنا إلى أن تتركز القدرة العلمية في أيد قليلة . كلا . . . فإني مؤمن بأن الوقت لم يفت بعد لتصحيح ذلك المسار . . . ومع اعترافي بما ينطوي عليه ذلك من مشقات وصعوبات من كل لون فإني أعتقد أن الواجب يفرض علينا القيام بهذه المحاولة . وهكذا يمكن على سبيل المثال أن نبدأ بتطوير صناعة السلاح تمهيداً لتحويل أهدافها وإنتاجها على أن يتم ذلك بشكل تدريجي . ولعل أبسط طريقة لذلك هي توجيه الأنشطة المتعلقة بتلك الصناعة إلى ميدان آخر علمي تكنيكي مقارب للميدان الأول ولكنه موظف في خدمة التنمية العالمية . ومن أول هذه الميادين وأولاها بالعناية وأقدرها على التأثير الإيجابي في المجالات الأخرى هو ميدان الطاقة .

الطـاقــة

الطاقة التي يتوقف على وضعها الحالي واتجاهاتها كثير من ألوان اختلال التوازن سواء في الـوقت الحاضر أو في المستقبل القريب هي بحكم طبيعتها أقرب الميادين إلى التأثر

السريع بمنجـزات العلم والتكنولوجيا . وهذا هو الملاحظ بوضوح حينما تطرح بدائل الطاقات التقليدية وذلك بعد تفجر أزمتها خلال السنوات الأخيرة . ويمكن أن نجمل هذه البدائل فى خمس :

(١) قطاع طاقة الحفريات : ونعنى بها الفحم أو المواد الهيدروكربونية . وكانت أزمة البترول قد حملت بعض البلاد على أن تعود بنظرها إلى الأنواع المختلفة من الفحم ، وبصفة خاصة إلى تحويل الفحم السائل إلى غاز ، وهى الفكرة التى تبدو أكثر جاذبية .

(٢) الانشطار النووى ، سواء عن طريق المفاعلات التقليدية أو المفاعلات السريعة ذات درجة الحرارة العالية . وفى هذا الميدان مشاكل أكبرها فى الوقت الحاضر مشكلة الأمان وتخزين النفايات ، وهى مشكلة بالغت بعض قوى الضغط ــ وفى هذا اشتركت بعض الـدول بشكل مباشر ــ فى تهويل الأضرار الناجمة عن استخدام هذه الطاقة ، وذلك خدمة لمصالحها الخاصة فى بيع مولدات أخرى للطاقة هى على المدى الطويل أكثر أضراراً وتسبباً فى تلويث البيئة على المستوى العالمى .

(٣) الاندماج النووى ، وهذا مصدر لا ينتظر الحصول على نتائجه إلا على المدى البعيد ولا يحتمل أن يتم ذلك قبل نهاية هذا القرن ، وذلك لأن استخدام هذا المصدر للطاقة مازال محتاجاً إلى مزيد من الأبحاث والتجارب العلمية .

(٤) مصـادر أخرى للطاقة . وأهم هذه المصادر الطاقة الشمسية ، وهناك أيضاً الطاقة المتولدة عن الحرارة الأرضية ، والطاقة الهوائية . أما الطاقة الشمسية فقد أحرزت الأبحاث المتعلقة بها تقدماً عظيماً ، غير أنه لا ينتظر الانتفاع من نتائجها فى مستقبل قريب . وعلى كل حال فإنه يجرى الآن استخدام أجهزة مجمعة للحرارة الشمسية ومخزنة للطاقة المتولدة منها فى أعمال التسخين والتبريد ، كما أنه قد تم إعداد مشروعات لإنشاء مراكـز لتـوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وهناك تقدم على إيقاع أبطأ فى الأبحاث الجارية لتحويل الضوء الكهربائى المتولد من الإشعاع الشمسى إلى كهرباء وفى الأبحاث المتعلقة بالضوء من الناحيتين الكيميائية والبيولوجية مما يمكن أن يؤدى إلى إنتاج وقود .

(٥) ترشيد استهلاك الطاقة : إلى جانب الجهود المبذولة فى الحصول على مصادر جديدة للطاقة يجب العمل على ترشيد استهلاكها ، ولا سيما بعد الإسراف فى تبديدها خلال العقود الأخيرة فى غير ضرورة ملحة .

وكما هو حادث فى ميادين أخرى يجب علينا عند تنمية الأساليب التكنولوجية فى

ميدان الطاقة أن نضع فى حسابنا الحاجات التى علينا الوفاء بها . وهناك أمر له أهمية كبيرة فى هذا المجال هو النشر السريع للمعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة والتكنولوجيات الجديدة المستخدمة فى توليدها واستخدامها ، إذ أن هذه المعلومات لابد أن تعين على خفض النفقات وتوفير الوقت . ومع أن كثيراً من التكنولوجيات الحديثة لها أهميتها وقيمتها بشكل عام فإن هناك مشاكل خاصة تنفرد بها بعض البلاد النامية ، ولهذا فإنها تحتاج إلى حلول إيضاً . ونذكر من ذلك على سبيل المثال إمكان سد جانب مهم من حاجات هذه البلاد إلى الطاقة ولا سيما فى المناطق الريفية ، وذلك يقتضى حلولاً تقوم على مفهوم لا مركزى ، بمعنى أنه يمكن أن تقام فى هذه المناطق محطات صغيرة لتوليد الطاقة من الشمس أومن قوة الريح على سبيل المثال . وهذا أيضاً مجال آخر يمكن أن يستفاد فيه بتجارب بلاد مثل إسبانيا .

مزيد حول الدور الإسباني

ونفس الملاحظة السابقة يمكن أن يستشهد عليها بأمثلة أخرى كثيرة . وفى هذه الأمثلة ينبغى أن نفكر دائماً فى الجمع بشكل موفق بين المصادر التى يوفرها لنا العلم والتكنولوجيا والقرارات التى تصدر على المستوى السياسى . ونود أن نبرز فى هذا السياق أهمية الخصائص التى تتميز بها البيئة الريفية . والشىء المؤسف على الرغم من ذلك هو العجز الملحوظ فى إيصال الأخبار والمعلومات إلى الجمهور ، فالناس لا يكادون يقرأون وذلك لأن الوسائل السمعية البصرية قد أوشكت على أن تحتكر تزويدهم بالمعلومات . على أن التواصل بين الأشخاص والجماعات مازال قائماً . ونلاحظ أن إغراء لا يمكن تجنبه يجذب سكان الريف إلى المراكز السكانية الحضرية ، فكثيرون منهم لا يرغبون فى الهجرة إلى الخارج ولا يودون البقاء فى مواطنهم محدثين بذلك اختلالاً فى التوزيع الملائم للسكان على جغرافية ترابهم الوطنى . وشطر كبير من هذه المشكلة يرجع إلى افتقار أوساطهم الريفية إلى الحد الأدنى من شروط الحياة الصحية سواء فى المرافق أو فى الأمان لأشخاصهم وممتلكاتهم . ولهذا فإنه ينبغى على الحكومات أن تفكر بجدية فى إنشاء مراكز حضرية جديدة فى صميم البيئات الريفية ، مراكز تكون

ذات جاذبية فى جميع المجالات ولا سيما الثقافية والرياضية والصحية .

ويمكن لبلاد مثل إسبانيا أن تقدم الكثير لنفسها ولغيرها من البلاد بالتجارب التى تقوم بها الآن فى هذا الميدان ، بعد أن قامت بإنشاء نماذج ناجحة لمثل هذه المراكز الريفية المتكاملة ، وهى مراكز استطاعت أن تصل إلى توزيع أكثر عدلاً للدخل بالنسبة للمزارعين ، بالإضافة إلى الاهتمام الموجه للتنمية الاجتماعية والثقافية مساهمة بذلك فى رفع مستوى الحياة بين سكان المناطق الريفية . وهذا بغير شك هو خير حل لمشكلة الحياة فى المجتمعات الريفية وإعطائها قيماً جديدة ثم إيقاف الهجرة المستمرة لسكان الريف إلى المدن وهى إحدى المشاكل الحادة التى تواجهها البلدان النامية .

وفى هذا السياق من مساهمة بلاد مثل إسبانيا فى رسم صورة لمجتمعات المستقبل يمكن التساؤل عما إذا كان هذا النوع من البلاد هو الأكثر ملاءمة لعودة الناس إلى طرق الحياة الطبيعية التى عاد الحنين إليها ونحن نطالع التطور الحادث فى العالم خلال الفترة الأخيرة . ذلك أن تطور المجتمعات الصناعية قد أدى بإيقاع الحياة إلى أن يصبح بالغ السرعة ويجبر الإنسان على حركة تتجاوز قدراته الطبيعية سواء من وجهة النظر المادية أو فيما يتعلق باضطراره إلى التكيف السريع فى عالم لا يكف عن التغير المستمر . ويبدو هذا التكيف مشكلة شديدة التعقيد والصعوبة بصفة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين وصلوا إلى ما يصطلح على تسميته بـ « العمر الثالث » (أى الذين جاوزوا سن الكهولة) ، وهى مشكلة صعوبة التفاهم مع الأجيال التالية مما يؤدى إلى فقد التجانس والوفاق بين أجيال المجتمع . هذا مع الأخذ فى الحسبان أن المنتمين إلى هذا « العمر الثالث » يزدادون بشكل مستمر بحكم تقدم الطب وإجراءات الرعاية الصحية وتطبيقاتها ، هذا على حين نجد أن المنتمين إلى العمرين الآخرين (أى الطفولة والشباب) فى تناقص ، بحيث أصبحنا نطالع صورة للمجتمع أشبه بالهرم المقلوب . ويعد هذا التطور من وجهات النظر السكانية والعمالية والتعليمية وما يتعلق بالرعاية الصحية من أخطر المظاهر البارزة فى « العالم الجديد » الذى نسعى جميعاً لبنائه .

وهناك حقائق أخرى كثيرة يمكن أن نوردها فى معرض الحديث عن المجتمعات الحديثة ، ومنها على سبيل المثال الحياة فى المراكز الحضرية ذات التجمعات السكانية الكبيرة بكل ما يولده ذلك من مشاكل ، منها تحول الأفراد إلى « جمهور » غير محدد المعالم ، يصبحون فيه أشبه بأرقام أو أشباح مجهولة الهوية ، وهو ما يجرد الحياة من

إنسانيتها ، إلى غير ذلك من الآثار السلبية المترتبة على السرعة التى تحل بها التكنولوجية كثيراً من المشاكل ، إذ يدخل ذلك فى روع الناس أن جميع المشاكل الإنسانية يمكن أن تحل بمثل هذه السرعة ، كما لو كان التطور الاجتماعى مطابقاً للتقدم التكنيكى . ومنها المشكلة الخلقية التى تتمثل فى التزايد الهائل للطاقة المشتقة من التقدم العلمى . . . كل هذا ليس إلا حلقات فى سلسلة من الأوضاع تحملنا على الاعتقاد بضرورة إيجاد توازن سريع ومعقول بين التقدم المادى و « خلق السعادة » ، وذلك ناتج عن الفجوة الواضحة بين نمو العلوم الاجتماعية والتقدم التكنيكى . فنحن نشهد اليوم نوعاً من التدهور الثقافى انتهى بالإنسانية بوجه عام إلى فقر ذهنى فى الوقت الذى نحتاج فيه بالذات إلى السيطرة على التكنولوجيا والاستعانة بها فى إيجاد مفهوم نعود به إلى ممارسة « فن الحياة » ، وفى الوقت الذى تمس فيه الحاجة إلى وضع حدود فاصلة بين « ما يمكن عمله » و « ما يرغب فى عمله » وإلى تحديد مواصفات النموذج الجديد للمجتمع الذى نسعى إلى بنائه .

وهنا نصل إلى المشكلة الكبرى وهى محاولة تحطيم العقلية السائدة اليوم فى عالم نشهد فيه تغيراً كبيراً طرأ على الأنماط القائمة . فنحن نلاحظ أن هناك موضوعات مثل الطاقة النووية أو الوصاية التى تفرضها الأمهات من منطلق الحب على أبنائهن تعالج بخفة وبغير التزام بالمنهج العلمى اللازم فى البحث ، وتطرح على أنها مجرد مسائل اجتماعية . وهكذا يجرى الأمر فى بحث الكثير من المشاكل على نحو بعيد عن الدقة والصرامة العلمية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أننا عندما نعرض لبعض المشاكل فإننا نلقى بالتبعة فيها على الدولة أو على المنظمات الدولية ، على حين أن المواطنين أنفسهم هم الذين ينبغى أن ينهضوا فيها بتبعاتهم مع مراعاة وجوه القصور لديهم أيضاً . ولنضرب على ذلك مثلاً سبق أن عرضنا له وهو مسألة التسليح ، فنحن نعرف أنه لو خفضت نفقات التسليح فى العالم لأمكن أن يعالج بفائضها كثير من الأدواء التى تعانى منها الإنسانية . نعم ، هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضاً أنه يمكن أن نوفر الكثير لو أننا قمنا على مستوى أدنى هو مستوى الأفراد بالاقتصاد فى استهلاك كثير من المواد « الترفية » غير الضرورية ، فمن الممكن لو أننا قمنا بالحد من هذا الاستهلاك أن نخفف كثيراً من المعانيات من مواقف تعد سبة حقيقية فى جبين الإنسانية (ولنذكر على سبيل المثال أن التجهيز والمعدات اللازمة لإعداد وحدة للرعاية المركزة للأطفال حديثى العهد بالميلاد لا تتكلف من

النفقات أكثر بكثير من ثمن سيارة واحدة) . ولهذا فإنه من الضرورى أن نوجه النظر إلى ضرورة وعى المجتمع بحاجاته الضرورية بحسب نسق للأولويات .

كثيرة هى الخيوط التى يجب أن نؤلف منها نسيجاً للنظام الدولى الجديد ، ومن أجل تحديد معالم القيم التى يجب أن يقوم عليها هذا المجتمع الذى نطمح إلى بنائه . وعلينا ونحن نحاول إقرار المبادىء ورسم الاتجاهات الجديدة ألا نجعل كل شىء رهيناً بالدوافع السياسية التى كثيراً ما أصبحت تحل محل الأسباب الموضوعية عند تحديد أولويات النشاط العلمى والتكنيكى . إن من الضرورى توجيه العلم بحيث يكون دوره هو تقديم أكبر قدر وأفضله من الخدمات لرفع مستوى « نوعية الحياة » سواء بالنسبة للمجتمع كله أو بالنسبة للأفراد . وهنا يتجلى الدور الذى يمكن أن تؤديه بلاد مثل إسبانيا فى البحث عن صيغة حكيمة متوازنة للحياة ، وهى صيغة نعتقد أن الإنسانية كلها لابد أن تقتنع بها فى النهاية وتتبناها ، نتيجة لما تعانيه بالتدريج من تناقص الموارد الطبيعية وفى مجتمع عالمى ينبغى أن يعاد فيه توزيع هذه الموارد بشكل أكثر عدالة . ولسنا فى حاجة إلى القول بأن البحث عن الصيغة المتوازنة ينبغى أن يتم فى واقعية وتفهم للمواقف والمتطلبات البشرية ومع الاعتراف بأن من حق كل إنسان أن يتمتع بمستوى مقبول من متع الحياة المادية . ويمكن لبلاد مثل إسبانيا أن تقدم تصورها الخاص لما نسميه « حضارة وقت الفراغ » . . . ونعنى بذلك كيف يمكن للإنسان أن يجمع بين العمل النافع لمجتمعه ولنفسه بغير أن يضيع حقه فى التمتع بوقت فراغه . وخلاصة ما نقوله إن الاتجاه الذى ينبغى أن ننميه هو أن العلم لابد أن يكون هدفه هو الإنسان لا الدولة أو المؤسسة السياسية . ونعتقد أن هذا التصور هو الذى سوف يعين على حل مشاكل ما يسمى بالطوائف الهامشية أى التى تعيش على هامش المجتمع محرومة من بعض حقوقها ، وكذلك على مساهمة نشيطة من جانب المرأة والمنتمين إلى « العمر الثالث » إذ ستجد هذه الطوائف نفسها مندمجة فى المجتمع محققة ذاتها فيه .

وهناك مثل أخير أضربه على ما يمكن لبلادنا أن تقدمه فى هذا المجال ، وهو مثل كنا قد أشرنا إليه من قبل إشارة عارضة ، وهو ما يتعلق بإعداد القوى البشرية والعلمية والتكنيكية التى تحتاج إليها كل بلاد العالم من أجل معالجة المراحل المتعاقبة للتنمية ومتابعتها مع قدر كبير من احتمالات النجاح . وهناك مقدمات متعددة لابد منها للوصول إلى نتيجة ناجحة فى هذا المجال . وأولى هذه المقدمات هى تحديد نوع العاملين الذين

يحتاج إليهم ، وتتوقف هذه الحاجة على سمات كل بلد ومستواه ، ويلى ذلك الاختيار المناسب للتخصصات والموضوعات ، وأخيراً الجمع الحكيم بين موارد البلد الموجودة والممكنة وما يمكن أن تقدمه له المعونات الدولية ، وذلك من أجل الاضطلاع بخطة للتأهيل على المستوى القومى بشكل متسق ومستمر ، خطة تضع فى اعتبارها جميع جوانب المشكلة بما فيها ما ورد فى المقدمة الأولى أى الحاجة إلى إعداد أشخاص نافعين للبلد على المستويات المختلفة ، حتى لا يتحولوا إلى مرشحين لاحتلال مكان فى صفوف « الكفاءات الهاربة » .

مثل هذه الخطة لإعداد العاملين يجب أن تكون قومية خالصة ، فإذا كانت هناك حاجة للاستعانة بالخارج فالغالب أن تكون خير المعونات هى القادمة من بلاد ذات مستوى مقارب لمستوى البلد الذى يتلقى المعونة . ومن هنا أيضاً تتبين أهمية دور بلاد مثل إسبانيا . على أن العمل الذى تقوم به إسبانيا يسير فى خط مزدوج ، فهى إذا كانت تستطيع المساهمة فى إعداد العاملين فى البحث العلمى والتكنيكى فى بلاد أخرى ، فإنها هى نفسها تحتاج إلى معونة خارجية لتحسين مستوى كوادرها الخاصة من أجل أداء أفضل للباحثين فى هذه الكوادر .

تهيئة الفرص للشباب

وتجرنا هذه الملاحظة إلى التعرض لمشكلة لها تأثير خطير على نمو مجموعات الباحثين العلميين ، وهى إلى حد ما ، نتيجة للركود الاقتصادى الذى يعانى منه عالم اليوم . ونعنى بهذه المشكلة العقبات التى يواجهها الشباب فى ممارسة البحث العلمى .

والواقع أن البطالة التى يعانى منها الشباب بوجه عام تعد من المشاكل الحادة . أما فى ميدان البحث العلمى على وجه الخصوص فهى أكثر حدة وتعقداً ، وذلك لسببين رئيسيين : أولهما أنها ليست مشكلة عدد وإنما مشكلة متعلقة بنوعية المشتغلين بالبحث ، ذلك أن قلة الفرص تجعل خيرة الشباب الذين يمكن لهم أن يمارسوا هذا النشاط كثيراً ما تجبرهم ظروف الحياة على الاتجاه إلى مهن أخرى أعلى دخلاً وأضمن للمستقبل المباشر من التوفر على مهنة البحث العلمى . على أن ما لا يقل عما ذكرناه خطراً هو أن مجتمع

المشتغلين بالبحث نفسه يشكو اليوم من قلة من يعزز صفوفه ويثريها من الشباب ، بما يعنيه ذلك من أثر ضار على البحث العلمى إذ يحرمه من القدرات الإبداعية والابتكارية التى تعتمد على الأيدى الفتية ، بالإضافة إلى ما يمكن أن يحدث من اختلال التوازن حينما يعود البحث العلمى إلى إيقاعه المنتظم العادى فيستقبل جيلاً من الشباب تكون أواصره بالجيل القديم قد انقطعت أو كادت تنقطع .

وربما أعان انتشار التعليم على المساهمة فى حل هذه المشكلة ، ففضلاً عن أن ذلك يحد من عدد العاطلين من الشباب فإنه يساعد على رفع المستوى الثقافى بينهم ويترتب على ذلك زيادة عدد الكفاءات المتميزة التى يحتاج إليها المجتمع .

إن دور العلم فى حياة المجتمع ينبغى أن يفهم على أنه عملية ديناميكية تقتضى تجدداً مستمراً فى الأشخاص القائمين بالنشاط العلمى ، ولكن هذا التجدد مشروط باستمرار مسيرة البحث مع مراجعة لأهدافه ومتابعة لمراحله والفترات الزمنية التى تتم فيها هذه المراحل ، وتتحقق فيها تلك الأهداف . ونلاحظ أن استقطاب الشباب إلى عالم البحث العلمى يعد فى الوقت الحاضر مشكلة ذات حدين أو طرفين ، والاختلاف الذى يفصل بين الفريقين الواقفين لدى كل من هذين الطرفين يرجع إلى فهمه للمصلحة العامة . ففى طرف أولئك الذين ينادون بحرية الشاب المطلقة فى اختيار المهنة التى تلائم استعداده ، وهو ما يقع من الشباب موقع الرضا وفى الوقت نفسه ما يتفق مع الاتجاهات العلمية فى كل وقت . غير أن هذا الموقف يؤدى إلى تخريج عدد من الشباب لا تستطيع فرص العمل أن تستوعبهم جميعاً ، ومثل هذا الاختلال فى التوازن بين العرض والطلب ينتهى بهؤلاء الشباب إلى الشعور بالإحباط سواء على المدى المتوسط أو البعيد . وفى الطرف الآخر الذين يحددون حاجات المجتمع من وجهة النظر إلى الإنتاج والخدمات ، وهو ما يؤدى إلى تقليل فرص العمل أمام الشباب فى كل قطاع وفى كل تخصص ، ويترتب عليه أيضاً تحديد لا مفر منه لإمكانات وصولهم إلى مستويات التعليم التى تؤهلهم لها قدراتهم . وذلك لأنه من العسير الربط بين مفاهيم المساواة وتكافؤ الفرص من ناحية وما يتطلبه الأداء الكامل للوظيفة أو العمل من ناحية أخرى ، على النحو الذى لا يهمل فيه مبدأ التنافس المشروع ، وهذا المبدأ هو الذى يحدد مستوى نوعية مواقع العمل والنشاط العلمى نفسه . وأعتقد أن حل هذه المشكلة يشبه الحل الذى اقترحناه لمسألة الالتحاق بمراكز الدراسات العليا والبقاء فيها ، وهو ألا يعين فى

مراكز الأبحاث العلمية إلا أفضل العناصر (أى أكثرهم مواهب وأقدرهم على العمل) وذلك من خلال عملية اختيار دقيق وطبقاً لمبدأ « الكفاءة والتفوق » المنصوص عليه فى المادة ١٠٣ من دستور الدولة . وحينما يصل هؤلاء الشباب المتفوقون إلى احتلال مواقعهم فى مراكز البحث يجب أن يشعروا بالطمأنينة والاستقرار ، وذلك بتثبيتهم فى تلك المواقع ، كل حسبما تؤهله له كفاءته وقدرته . ولكن على أن يعرفوا أن وجودهم فى المواقع المذكورة رهين بنفس الشروط التى التحقوا بمقتضاها بتلك المراكز أى بالكفاءة وحسن الأداء ، ومعنى ذلك أن الشعور بالطمأنينة ينبغى ألا يكون مبالغاً فيه ، إذ لا يعقل أن يتصور أن جميع الباحثين لابد أن يظلوا فى أعمالهم مدى الحياة ، وهذا يسمح لنا بالاستغناء عمن تتناقص كفاءته أو يسوء أداؤه ، تجنباً لبقاء المقصرين فى مواقعهم بغير حساب .

دور الأسرة العلمية

ينبغى على الأسرة التى تضم المشتغلين بالعلم والبحث العلمى ألا تتنازل عن المسئوليات المنوطة بها ، لا بالنسبة لمعرفة الحاجات الأساسية لمجتمعهم والمساهمة فى الوفاء بها فحسب ، بل كذلك بالنسبة لإيصال صوتهم للمجتمع وحكامه . فاقتصار العلميين على التفرغ للبحث وإصدار نتائج هذه الأبحاث يبدو لنا عملاً أنانياً . . . بل وغير مجد فى النهاية . وهو تخل عن الرسالة السامية التى يفترض أن يحملوها . ولقد ناديت دائماً بأن على العلميين أن يقوموا كل فى تخصصه بمساهمات محددة فى ميدان العلم والتكنولوجيا تعين على رسم صورة أفضل لمستقبل مجتمع عالمى يسير فى طريق النمو بشكل متوازن ، غير أن مشكلة سد الحاجات الإنسانية الأساسية لكل سكان العالم ينطوى أيضاً على عنصر سياسى واقتصادى يتطلب قدراً من التضامن بين شعوب الأرض : التضامن بين الأفراد والجماعات والشعوب . . . وفى هذا أعتقد أن للعلميين فى هذا الإطار دوراً بالغ الأهمية ، سواء فى حركة التضامن المذكورة أو فى تصميم الإجراءات التى تهدف إلى التغلب على الصعوبات الحالية ، ثم الاضطلاع أيضاً بتنفيذ هذه الإجراءات . وإذا كنا ننادى بنظام اقتصادى دولى جديد ، بل بنظام دولى جديد

يتناول سائر القطاعات ، فإنه ينبغى أن يواكب ذلك أيضاً « نظام علمى جديد » . هذا هو التحدى الذى على العلميين والتكنولوجيين أن يواجهوه فى عالم اليوم ، وعليهم أن يستخدموا ما اكتسبوه من معارف استخداماً حكيماً فى سبيل خير سكان الأرض . إن العلم هو « شجرة الخير والشر » فى زماننا : إذا أحسنا استخدامه فإنه كفيل بإيصالنا إلى الجنة ، وإذا أسأنا استخدامه فإنه قادر أيضاً على أن يطردنا منها شر طردة .

٢

البحث العلمى بصفته « عملاً إبداعياً »

« فى ميدان العلم يحدث ما هو حادث فى الحياة : فالثمرة تأتى دائماً بعد الحب » .

س . رامون إى كاخال

تعمدت أن أفتتح هذا الفصل بهذه العبارة لأستاذنا الباحث الفائز بجائزة نوبل لأسباب عديدة . أولها أنها توجز بشكل عبقرى سابق لأوانه مجموعة من الفروض المتعلقة بالعلم والإبداع وهى فروض تنسب لبعض المفكرين الأجانب باعتبارها « آخر صيحة » فى هذا الميدان ، مع أنها بالنسبة لنا ليست على شىء من الغرابة .

والسبب الثانى هو أن رامون إى كاخال Santiago Ramón y Cajal كان استثناء من القاعدة التى تنطبق على كثير من الأفكار المنهجية لعدد من كبار العلماء . وفى حديث عن المنهج كتب ج . د . برنال J. D. Bernal أحد مشاهير مؤرخى العلوم يقول : دراسة المنهج العلمى لم تظهر إلا بعد نمو العلم نفسه بوقت طويل ، وكان تطورها بطيئاً إلى حد بعيد . فالعلماء يتوفرون قبل كل شىء على اكتشاف الأشياء ، ثم بعد ذلك يفكرون فى

الطريقة التى تم بها اكتشافهم ولكنهم لا يعالجون الموضوع الذى فكروا فيه بالكفاءة اللازمة . وقد كان كثير من الكتب المؤلفة حول مناهج العلوم لسوء الحظ من وضع أشخاص لم يشتغلوا بالعلم التجريبى وإن كانوا على قدر كبير من الثقافة الفلسفية بل والرياضية أيضاً ، ولهذا فإنهم كانوا يكتبون عن علوم لم يعرفوها ولم يمارسوها » .
أما رامون إى كخال فإنه لحسن الحظ لم يكن من هؤلاء حينما ألف كتابه « قواعد ونصائح حول البحث العلمى » (Reglas y Consejos sobre Investigación Cientifica) ، وهو المصدر الذى سوف أستلهمه الكثير من الأفكار المتضمنة فى الصفحات التالية .
والكتاب غنى بالتأملات التى استشهدنا بمثال عليها ومنها أيضاً شكواه من الخلط الشائع بين « الكتب التى تعلم طريقة التفكير » و « الكتب التى تعلم كيفية الاكتشاف » ، فمن النوع الأول كتاب ديكارت « مقال حول المنهج » وكتاب بيكون « المنهج الجديد » (Bacon: Novum Organum) ، وهما يقفان فى طليعة هذا النوع ويعدان أثرين خالدين فى تاريخ الأفكار والنظريات الفلسفية . ومع ذلك فإنهما مع جلالتهما لم يقدما جديداً أصيلاً فى ميدان منهجية البحث العلمى . وكثيراً ما تم التنبيه على هذه المفارقة ، وهى هذا الضرب من العجز الذى يميز عدداً من كبار الباحثين عن ترجمة الخطوات التى قادتهم إلى اكتشافاتهم الكبرى إلى صيغة من صيغ التفكير المنهجى ، على الرغم من قيامهم بمحاولة لشرح مسيرة أبحاثهم ونموها . وسوف نرى فى اللحظة المناسبة أن أهداف رامون إى كاخال فى الخطاب الذى ألقاه فى حفل استقباله فى المجمع الملكى للعلوم المنضبطة ، الفيزيائية والطبيعية ، كانت أكثر تواضعاً بكثير مما كان لدى المفكرين السابقين ، ولكنه كان لديه مع ذلك مفهوم للعلم والبحث العلمى يتفق بشكل ملحوظ مع أحدث النظريات العلمية فى وقتنا الحاضر .

ذلك لأن سانتياجو رامون إى كاخال حينما عزم على كتابة هذه « القواعد والنصائح » كان باحثاً تجريبياً متمرساً بالعمل ، وكان يعرف الموضوع الذى يكتب عنه . ومن ناحية أخرى كانت المناسبة التى اغتنمها لكى يعرض علينا تلك القواعد تشهد بالأهمية الكبرى التى أولاها للمسائل المنهجية وللرسالة التى ينبغى أن يضطلع بها العلماء فى تشجيع ذوى المواهب على المضى فى طريق البحث ، وهو ما قام هو نفسه بممارسته خلال حياته .
ويلفت نظر القارىء المعاصر لهذا الخطاب الذى ألقاه عضو المجمع الجديد فى حفل استقبالـه أنـه اتخذ من هذه المنطقة السامية منبراً لكى يقدم لنا منه تصوره لشروط

البحث العلمى فى تواضع بعيد عن لهجة المعلم المتعالية وفى تفصيل شديد حتى إنه لم ير بأساً بإيراد تكاليف الأدوات اللازمة للباحث التجريبى فى مجال العلوم البيولوجية (وهو يحددها بمبلغ يتراوح بين ألف وألفى بيزيتا) ، ولا بالتوقف للحديث عن الشروط التى يفترض أن يتطلبها العالم الباحث فى شريكة حياته حينما يعزم على الزواج .

وهناك سبب ثالث يحملنى على أن أعتبر رامون إى كاخال نموذجاً يحتذى ، هو شعوره الوطنى الملتهب ، وهو ما أدى به إلى الاهتمام بوضع إسبانيا ومكان البحث العلمى فيها ، فقد كان يعبر عن قلقه للفجوة التى كانت تفصل إسبانيا عن بقية البلاد المتقدمة فى هذا المجال ، ولهذا فقد عمل على طرح مقترحات تتميز بنفاذ النظر حول الحاجة إلى تحطيم تلك التقاليد الجامدة التى كانت لا تزال مسيطرة على بلده ، منادياً بالتخلص من تلك القدرية السلبية ، وبأن إمكان التغيير الجذرى للمسيرة التاريخية فى متناول أيدينا . فإذا تحررنا من هذه الجبرية الآلية تحول « القدر » فى أيدينا إلى مصير نحن قادرون على صنعه . وتلتقى آراء مفكرنا العظيم فى ذلك مع مقولة إيليا بسيجوجين Ilya Psigogine التى أعطى فيها مفهوماً حديثاً لكلمة الفيلسوف الإغريقى القديم هرقليطس Heraclitus « كل شىء فى الحياة لا يكف عن الجريان » ، إذ أكد أن الطبيعة تشارك الإنسان فى خاصية جوهرية من خصائصه ، وإن كان ذلك بقدر أقل بكثير ، فهى مثله تتميز بضخامة المنجزات إلى حد هائل ، كما أن تصرفاتها مثل تصرفاته كثيراً ما تفاجىء بما ليس فى الحسبان . ومهما يتقدم العلم فإننا لا نوفق دائماً إلى توقع ما يصدر عنها . على أن للإنسان فضيلة على الطبيعة ، وهى أنه الكائن الوحيد القادر على الإحساس بوجوده وعلى تأمل ما يحيط به ويحاول استكناه أعماق نفسه .

العلم والتكنولوجيا رمزان لحضارتنا

من العبارات المأثورة عن م . كروزيه M. Creuzet قوله إنه مهما يكن رقى فروع مختلفة من قطاعات الثقافة فإن العلم والتكنولوجيا مازالا هما الرمزين المميزين لحضارة عصرنا الحاضر . ولسنا نزعم بذلك اختفاء رموز أخرى لها قيمتها الكبرى ولا حتى تناقص أهميتها ، ومن هذه الرموز المتأصلة عبر العصور : الأديان والفنون الجميلة والفلسفة .

وإنما خصصنا العلم والتكنولوجيا بالذكر لأنهما لم يعودا مجالاً تختص به جماعات محدودة من صفوة المثقفين أو أفراد غريبو الأطوار أو حكومات مستنيرة ، بل تحولا إلى حقيقة اجتماعية ماثلة فى الحياة اليومية للجماهير ، وفى ضمائر الناس ، وفى مركز اهتمامات علماء الاجتماع ، وفى صميم تلك المهمة التى تجمع بين العالمية والفردية والتى تسمى « التربية » .

وهناك خاصية من الخصائص واكبت بالذات ما نشهده اليوم من « انفجار » الظاهرة العلمية والتكنيكية ، وهى متضمنة فى الاتساع العظيم الذى أحرزه مفهوم العلم نفسه . وقد كان ممن تعرضوا لهذا المفهوم الجديد واحد من أشهر منظرى الإبداع الفنى ، هو أليكس ف. أوسبورن Alex F. Osborn ، فقد أبرز أهمية تقدير « المفهوم الديناميكى » للعلم إزاء « المفهـوم الجـامد التقليدى » . فالعلم لم يعد اليوم مجموعة من الحقائق ، والتكنولوجيا ليست مجموعة من الآلات فى متناول يد الإنسان ، وإنما كلاهما نشاط حى مستمر الحركة ، نشاط إبداعى قبل كل شىء . والمشتغل بالبحث العلمى لم يعد عالماً يتميز بمحصلته من المعارف التى يتعذر تحصيلها على غيره من الآدميين . . . ليس هو « المكتبـة الحية » التى تختزن ما أودع فيها من تراث الماضى . بل هو فى المقام الأول باحث عميق الوعى بالفجوات التى لا تزال قائمة فى معارفنا الحالية وبالتحديات التى تواجه واقعنا والتى تحتاج إلى جهد كبير لتقديم حلول جديدة للمشاكل الجديدة . وطابع سرعة الحركة الذى تصطبغ به منذ نحو قرن كل فروع النشاط الإنسانى قد أكد وجوده اليوم باعتباره سمة تميز الطبيعة نفسها والعالم فى مجموعه وبكل تنوع مظاهره ، كما أنه قد أدرك النشاط العلمى بشكل نهائى وأضفى عليه صفات إنسانية ، وترتب على ذلك أن أصبحت الحاجة ماسة إلى ابتكار مناهج جديدة للعلم تتفق مع هذا التطور .

لقد ابتعدنا اليوم عن ذلك التصنيف الأرسطاطاليسى للعلوم ، فلم يعد أحد يأخذ بذلـك التمييز بين العلم النظرى ــ أى القاصر على التأمل والوحيد الذى يضطلع به الإنسان حقيقة ــ والعلم العملى أو التطبيقى ــ الذى تدل عليه كلمة praxis بمعنى العمل ، وهو المرتبط بالأخلاق والسياسة ــ والعلم الشعرى المتضمن فى كلمة poiesis بدلالتها على الشعر بصفته إنتاجاً إبداعياً . وفى هذا الإطار يكون الإبداع قاصراً على الأعمال الأدبية والفنية (التى يمكن أن نقرنها من ناحية المكانة بالتأمل العقلى الذى يهيئه علم ما وراء الطبيعة) وعلى الأنشطة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالصناعة أو العمل التكنيكى وبالتطبيق العملى . وهذا بالفعل ما هو جار فى استعمالنا المأثور حتى اليوم ، إذ أننا نطلق

اسم « الأعمال الإبداعية » على تلك المتصلة بالأدب والفن فى مقابل المنتجات العلمية غير أن هذا الاستعمال يتطلب مراجعة عاجلة تهدف إلى تصحيحه .

العلـم والإبـداع

كان هناك فى الثقافات القديمة نوع من الاحتقار للعمل اليدوى الذى لا يمكن الفصل بينه وبين البحث التجريبى ، وهو مفهوم يرجع تأصيله إلى فلاسفه عظام لهم مكانتهم الكبرى فى تاريخ الفكر مثل أفلاطون وأرسطو ، ومن هنا نبع هذا المفهوم الذى يستبعـد العلم من دائـرة النشـاط الإبداعى . وهو مفهموم ورثته بعد ذلك حضارتنا الحديثة ، إلا أنه لم يعد له مجال فى عالم اليوم . فقد كان الإغريق يحددون مجال العلم فيصفون مهمة الباحث بأنها قاصرة على مراقبة حقائق الطبيعة و «اكتشاف » خصائصها والشروط « الموضوعية » لوجودها . ومن هنا جاء استخدامهم للفظ a- lézeia بمعنى « الاكتشاف » وبمعنى « الحقيقة » فى وقت واحد . هذا المفهوم بَيِّنُ السذاجة ، لأنه يحاول تبسيط فهم « العمل العلمى » متجاهلاً ما يكتنفه من تعقيد شديد ، كما أنه يبسط أيضاً مفهوماً لا يقل عن سابقه تعقيداً وهو عملية « الاكتشاف » لشروط الوجود التى يراد لها بعد ذلك أن تنتظم فى قواعد وقوانين ، وأخيراً هو يقلل من أهمية مستوى النظرية بالنسبة لعملية الاستكشاف فى جملتها . وكل هذا راجع إلى عدم إدراك الدور الإيجابى الفعال للإنسان فى كل هذه العملية ، والذى لا يقتصر على مجرد الانعكاس الآلى لحقائق الـطبيعـة . حتى نيوتن Newton نفسـه كان يصرح فى سذاجـة بعيدة عن الجدية أن « الفروض المتخيلة لا وظيفة لها » (hypotheses non fingo) ، مع أن جهده كله الذى أفنى فيه حياته لم يكن إلا فرضاً متخيلاً كانت له قيمة كبرى حقاً ، إلا أنه لا يخرج عن كونه نابعاً من الخيال . وقد كان من فضائل التطور الذى تم فى علم الطبيعة خلال القرن العشرين أنه أعاد فحص نظريات نيوتن مع اعترافه بقيمتها وبين مدى ما تضمنته من حقيقة نسبية واضعاً إياها فى مكانها الصحيح .

ويذكـرنـا كاخـال بالعبارة التى قالها بيس Peisse « أن العين لا ترى فى الأشياء إلا ما تنـظر إليه فيها ، ولا تنظر إلا ما هو نابع من فكرة مستقرة فى أعماق الروح » ، وهى

عبارة تنقض المفهوم القديم الذى كان يقوم على أن نظرة المراقب أو الباحث إلى الأشياء ليست إلا مرآة ينعكس عليها « ماهو موجود » ، وهو مفهوم منغلق يعتبر « الفرض العلمى » محاولة لتكييف الذهن الإنسانى مع ما هو مشاهد فى الطبيعة . وقد كان جاليليو Galileo يرى أن « الطبيعة كتاب مكتوب بحروف رياضية » وهو رأى لا يأخذ به إلا رياضى ينتمى إلى مذهب فيثاغورس الذى يقتصر على المشاهدة الدقيقة . ولكننا لا نكتفى بذلك كما لا يقنعنا تعريف جاليليو ، بل نقول إن « الطبيعة ليست كتاباً ، وإنما الكتاب هو الذى نكتبه نحن » ، واللغة التى نستخدمها فى كتابته تبعة ثقيلة وشرف جليل للإنسان فى الوقت نفسه . . . الإنسان هو الذى يحدد لغة هذا الكتاب وهو الذى يبتدع رموزه ويصطنع لها التأويل الملائم . وهو عمل بالغ الأهمية لا يمكن أن يعد على هامش ما ندعوه « العمل الإبداعى » إلا فى نظر ضيق الأفق مستهين بقيمة الإنسان نفسه .

واليوم لدينا من المعارف حول العالم وحول الإنسان ما يسمح لنا بتجاوز هذا النمط البسيط من المفاهيم ، وقد عفى الزمن على هذه النظرة القديمة التى كانت ترى أن العلم والبحث العلمى لا وظيفة لهما إلا « وصف » الطبيعة ، والتطور الذى أدى إلى اعتبار هذه النظرة من مخلفات الماضى لا يرجع فقط إلى مزيد من العمق فى التأمل المعرفى الإبستيمولوجى ، وإنما إلى ما يسير فى خط مواز لذلك من التأمل السيكولوجى . وحول ذلك يقول جون برنال John Bernal : « جرت النظرة التقليدية إلى العلم على اعتبار قوانينه ونظرياته استنتاجات مشروعة ومنطقية للحقائق التى أقرتها التجارب ، ولو أننا اقتصرنا بالفعل على هذا المفهوم المحدود لكان من المشكوك فيه أن يكون للعلم حتى مجرد الوجود . إن القوانين والفروض والنظريات العلمية تقوم على قاعدة أوسع بكثير من الحقائق الموضوعية التى تحاول تلك القوانين والنظريات تفسيرها . فالكثير منها يعكس — ربما بشكل جزئى ولكنه ضرورى — الجو الفكرى غير العلمى للعصر الذى وجدت فيه ، هذا الجو الذى لابد أن يكيف عمل الباحث الفردى » . وهذا بعد جديد يضاف إلى الأبعاد المعقدة المتشابكة للعمل العلمى باعتباره نشاطاً إنسانياً ، وهو البعد الاجتماعى .

وقد أشرنا إلى أبعاد متشابكة للعمل العلمى ، ونحن نحيل فى فهم ذلك على النظريات المتعددة التى تدور حول تفسير النشاط العلمى ، مثل النظريات الشكلية والبنائية والتاريخية والنفسية والوراثية ، فهى جميعاً تتنافس وتتعاون فى الوقت نفسه على بيان مدى تعقد هذه الظاهرة وإبراز الالتزام الإنسانى بأبعاده المتعددة بمواصلة هذا

النشـاط الذى يعد رمزاً ودالة على حضارتنا والذى يرسم إلى حد بعيد طريق مستقبل الجنس البشرى . وفى سنة ١٩٨١ احتفلت الأوساط العلمية بمرور قرن على صدور كتاب رائع ورائد لهذا الطرح الجديد لتفسير ظاهرة العلم ، وهو كتاب كانت Kant : « نقد العقل الخالص » . وأكتفى بهذه الملاحظات حتى لا يطول بى الحديث وإن كنت أود فى النهاية الإشارة أيضاً إلى بياجيه Piaget من بين مفكرينا المعاصرين وإلى « نظرية الجشـطلت » ومـا سلطاه من ضوء كاشف على ما نحن بصـدده ، إذ أن هدفى ليس الدخول فى تأملات مجردة حول العلم ونظريته ، وإنما أريد أن أخلص من ذلك إلى نوع محدد من الأنشطة الإنسانية وهو « البحث العلمى » الذى هو أقرب إلى الميدان الذى تخصصت فيه وفرغت له .

الأبحـاث العلـمية والقـدرات الإنسـانية

وأنـا أقصد بذلك ما هو معتاد فى الفكر التقليدى من قصر النشاط العلمى على القدرات العليا للإنسان وهى التى يباشرها العقل أو الذهن . ومع ذلك فكثيراً ما أبرزت اتجاهات أخرى أهمية قدرات إنسانية كان يعتقد أنها أكثر « تواضعاً » من أجل نجاح المهمة البحثية . حتى أينشتاين نفسه كان يؤكد أن « الخيال أهم من المعرفة » وهو منطلق أعتبره أساسياً . ولا شك فى أن أينشتاين حينما انتهى إلى المقولة التى أوردناها كان يقدر فى الخيال مجموعة من القدرات الذاتية الجوهرية التى توجه المهمة التجريدية الوصفية التى يضمهـا مصـطلح « المعرفة » . ومن ناحية أخرى نجد واحداً من كبار المنظرين للإبداع الفنى مثل أوسبورن يضفى أهمية كبرى على « القدرات الفكرية للإنسان من وجهة النظر الوظيفية » مميزاً طائفة من القدرات المختلفة : « الملاحظة ، والاختزان (أى اختزان المعارف) ، والتعليل (أى التحليل ثم استخلاص النتائج وإصدار الحكم) ، وأخـيراً الإبـداع » . وهـو يصف هذه القدرة الأخيرة بأنها « تشتمل على تمثل الأفكار وتوقعها (أو التنبؤ بها) وإصدارها » . والطريف أن آيكن Aiken أحد مديرى « معمل العقول الإلكترونية » فى جامعة هارفارد هو الذى رأى فى الخيال البناء الوظيفة العليا لعقل الإنسان وهو ما لا تستطيع ــ ولن تستطيع ــ الآلات الميكانيكية القيام به .

كذلك كان كاخال يذكر بأن « كثيراً من العلماء البارزين كانوا يلحون دائماً على أهمية الـدور الذى يضطلع به الخيال فى إبداع نظريات عظيمة وخصبة » ، ويرى فى « الخيال الذى لا ينبغى الاستهانة بقدره إحدى السمات الفكرية الأساسية للذى ينتهج طريق البحث العلمى » ، بل هو من أهم هذه السمات وأجدرها بالتقدير . واليوم يتزايد الوعى بالتطابق الأساسى القائم بين وظيفتى الخيال فى الفن والعلم فى وقت واحد وبغير فصل بينهما ، وبتطابق العمل الإبداعى فى كليهما كما نادى بذلك جيرار Gerard . بل إننا نقول إن الخيال وحده ليس هو الذى يباشر دوراً رئيسياً فى النشاط العلمى ، بل الإنسان كله بمجموع قدراته . هذا على حين نجد بول تورانس Paul Torrance أحد « آباء » الدراسات المعاصرة حول نظرية الإبداع الفنى يحدد « مستويات الوعى التى تشترك فى العملية الإبداعية على النحو التالى : المستوى الأول هو الوعى المعتمد على الإدراك المنـطقى ، والثانى هو ما يسبق الوعى المنطقى ، والثالث هو ما تحت الوعى أو الوعى الباطن وهو المرتبط بالانفعالات ولا يخضع للقواعد العقلية أو المنطقية » .

فالإنسـان بكل حواسه وقدراته يصيبه التوتر فى حالة العمل الإبداعى ، ويخص كاخال بالذكر على سبيل المثال أهمية الإرادة فى تحقيق هذا العمل ، حتى إن كتابه الذى أشرنـا إليه « قواعـد ونصائح حول البحث العلمى » يحمل عنواناً فرعياً هو « مجالات الإرادة » (Tonicos de la Voluntad) ويقـول : « إن إليها ــ أى إلى الإرادة ــ تتجه نصائحنا قبل أن تتوجه إلى القوة الذهنية ، ذلك لأننا مقتنعون بأن كلتا القوتين قابلة للتوجيه والتدريب ، كما أننا نعتقد أن كل عمل عظيم سواء فى الفن أو فى العلم ليس إلا ثمرة لحب قاهر يستحوذ على النفس ويوضع فى خدمة فكرة عظيمة » . ولنتأمل جمعه بين العلم والفن ، وحكمه بتطابقهما ، وهذا شاهد آخر على أن فكر هذا العالم يلتئم تماماً مع الفكر المعاصر ، بل ويمد إشعاعه إلى آفاق المستقبل .

على أن كاخال يشير أيضاً إلى « المزية الخلاقة للتنبه » ، وهو قدرة تحدد الملاحظة ولكنـه يضـع أيضاً شروطاً لهذا التنبه يعين على فهمه فى أبعاده الحقيقية ، إذ يقول : « إلا أن التنبه المركز المتوقع وحده لا يكفى ، بل ينبغى أن يصل إلى القلق والتوتر » . ويضيف ملاحـظة لها قيمتهـا الكـبرى بحكم صدوره عن طبيب متخصص فى علم الأعصاب : « حينما نفكر فى هذه الخاصية الغريبة للإنسان ، وهى قدرته على التغير وعلى الـرقى بنشاطه العقلى بالنسبة لشىء أو مشكلة هى موضع لتأمله العميق فإننا نتصور

أن مخه بحكم تشكيله لابد أن يتطور من الناحية التشريحية والحركية ، حتى يتلاءم بشكل تدريجى مع الموضوع المطروح أمامه . وهذا التطور أو إعادة الترتيب التى تكتسبها خلايا المخ هى التى تنتج على المدى الطويل ما أسميه « المهارة المهنية » أو « مهارة التكيف » وهى تنصب على الإرادة ، أى على اتخاذ القرار الحاسم لتكييف فهمنا مع طبيعة الموضوع . ويضيف إلى ذلك قوله : « ليس من قبيل المفارقة أن نؤكد أن الإنسان الذى يطرح مشكلة ما ليس هو نفسه الذى يقوم بحلها . ومن ثم يمكن أن نفسر بشكل بسيط سهل صيحات الدهشة التى يطلقها الباحث حينما يرى الحل الذى وصل إليه لإحدى المشاكل بعد جهد جهيد أمراً فى غاية السهولة » . ولا يرى كاخال بأساً فى استخدام تعبير مجازى حول هذا الموضوع إذ يتحدث عن « ذلك الضرب من التوافق بين خلايانا العصبية حينما نكيفها لموضوع معين » .

ولهذا فإنه لم يعد يدهشنا أن نرى أن النشاط الذى يلتزم بتحقيقه الإنسان لابد أن تلتزم به أيضاً كل حواسه وقدراته تبعاً لذلك . وذلك لأن الإنسان حينما يخلق نشاطاً علمياً فإنه يحقق ذاته ويخلق نفسه ، وحينما يعمل على تغيير صورة العالم فإنه يغير صورة نفسه ، وحينما يحاول صنع المستقبل فإنه يصنع مستقبله ، وأبعاد مشروعاته فى ذلك هى التى تحدد أبعاده هو . لقد سبق للشاعر الألمانى العظيم جوته أن عبر عن هذا المعنى حينما قال : « إن طموحاتنا هى إحساسنا الدفين بالقدرات التى هى فى حوزتنا ومقدمات لما سنكون قادرين على تحقيقه . فخيالنا هو الذى يرسم لنا صورة ما نتمناه مما هو خارج عن نطاق إمكاناتنا الحالية : أى المستقبل . فكأننا نشعر بالحنين إلى ما نملكه دون أن نعلم » .

العلم وروح الإنسانية

« من الخطأ الذى يكثر الوقوع فيه تصور تطابق بين سيادة الروح على المادة وهى جوهر الإنسان وفضيلته وبين سيادة العلم وما يتدرج تحته من صور تكنولوجية على الثقافة ، وهو قلب لطبيعة الأشياء وخلط فى الترتيب بين ما هو معنوى وما هو مادى » .

ميشيل باتيس

Michel Batisse

« موضوع القيمة النظرية والعملية للعلم لم يعد من الممكن فصله عما يتصل بمصير الإنسان ودلالته » . هكذا قال كروزيه Creuzet ، والحقيقة أنه لم يحدث أبداً أن انفصل هذان العنصران وإن كان الوعى بالصلة الوثيقة بينهما لم يكن فى وقت من الأوقات أعمق مما هو عليه الآن . ولست أرى بأساً فى أن أقول إن هذه الصلة هى أهم ما قدمه الفكر الإغريقى الكلاسيكى ، وهى التى حددت على مر العصور التالية معالم ما نصطلح على تسميته بـ « حضارة البحر المتوسط » . هذا التراث الإغريقى لم يكن دائماً موضع العناية ولكن ينبغى علينا استنقاذه مهما يكن الثمن . ويجدر بنا أن نذكر أن الإغريق الذين يدين لهم تاريخ الثقافة الغربية كله فى المستقبل كانوا بدورهم ورثة المنجزات التكنيكية التى سبقتهم بزمن طويل ، والتى يرجع الفضل فيها للمصريين والكلدانيين ، إذ أن هؤلاء كانوا قد وصلوا إلى مستوى رفيع من التقدم التكنيكى الذى كان ثمرة للملاحظة المثابرة والمنهج التجريبى الدقيق ، وقد تناقل الشعبان هذا التراث العظيم جيلاً عن جيل بالغين به درجة رفيعة من النضج والكمال على مدى قرون طويلة . وكان من منجزاتها العظيمة ما يدخل فى المجالات التى أطلقت عليها فيما بعد صفة العلمية مثل الرياضيات والفلك والطب . ومع ذلك « فإن كل هذه المعارف التكنيكية ــ كما يقول فارنجتون Farrington ــ لم تكن تعد « علماً » بمعنى الكلمة على الرغم من أهميتها العظيمة ، ذلك لأنها لم تكن تتضمن دلائل على محاولة لتفسير جميع الظواهر الكونية وفق نظام واضح للقوانين الطبيعية ، وهذا النظام هو هدف العلم » . ولا يبطل هذا الحكم ما نعرفه من المكتشفات التى بلغت درجة رفيعة من التوفيق وكانت جديرة بأن تبذل جهود مستمرة تواصلها بشكل مباشر وعلى مدى طويل ، مثل الطب المصرى أو الرياضيات البابلية باكتشافها الرائع لقيم الأرقام بحسب أوضاعها ، وهو ما لم يتوصل إليه المصريون ولا الإغريق ولا الرومان من بعد . والحكم الذى أوردناه لفارنجتون ليس فى الواقع جديداً تماماً ، فقد سبقه إليه أفلاطون الذى كان يرى فى العلم الإغريقى شيئاً جديداً بشكل جذرى مختلفاً عن الميراث الذى تلقاه من الحضارات السابقة . كذلك حقق التنجيم الكلدانى منجزات عظيمة مشهورة كان لها فضل كبير على علم الفلك بعد ذلك بزمن طويل ، ولكنه لم يتحول إلى علم حقيقى إلا على أيدى الإغريق ، مما حمل القديس أغسطين على أن يصدر هذا الحكم : « المعرفة المتعلقة بالنجوم مثل المعرفة بالتاريخ لها ما يبررها ، وذلك لأننا إذا راقبنا حركة النجوم فى الحاضر أمكن لنا تصور حركتها فى

الماضى بشكل دقيق ، ومن الممكن أيضاً أن نتصور حركتها فى المستقبل بنفس القدر من الدقة لا من أجل القيام بتنبؤات مشكوك فى صحتها ، بل على أساس حساب دقيق . فالنجوم لا تصلح لكى نقرأ فيها المستقبل ، فذلك ليس إلا خرافة خادعة يدين بها الوثنيون ، وإنما يمكن أن تزيدنا معرفة بالنجوم نفسها » .

فى هذه الكلمات نجد فصلاً مبكراً بين مصير الإنسان وحركة النجوم وغير ذلك من الظواهر الطبيعية . ولعل هذا هو أيضاً أهم فكرة جديدة نجدها قبل ذلك بقرون فى « إلياذة » هوميروس ، إذ أن هذه الملحمة تقوم على مفهوم تحكم الإنسان فى مصيره واعتباره قادراً على التصدى لأهواء القدر وعبثه ، معتمداً فى ذلك على سلاح المعرفة . وفى ذلك يقول فارنجتون أيضاً : « إن صيحة الاستقلال الفكرى للإنسان يتردد صداها فى كل الأدب الإغريقى فى مائة صيغة تنادى كلها بالحكمة بصفتها أساساً للحياة الحقيقية . وهذا هو معنى تلك العبارة التى تعد أجمل ما قاله أفلاطون : إن حياة بغير تفكير لا تعد حياة بالنسبة للإنسان » . فى الأدب الإغريقى يبدو الرجل لأول مرة على مسرح التاريخ بصفته الممثل الأول القائم بالدور الرئيسى ، ولعل خير رمز أسطورى يصور هذا المعنى بكل عظمته هو بروميثيوس Prometheos فى مسرحية إسخيلوس ، حيث يعبر عن « الجهد الواعى للإنسانية بقدرتها على أن تتحكم فى مصيرها من أجل تحقيق عالم أفضل » . وكثيراً ما ألح الباحثون فى تاريخ الحضارة على هذا المعنى : وهو أن أعظم حدث فى التاريخ كان الوصول إلى هذا المفهوم الجديد الذى كان له أثره الهائل فى حياة الإنسان وسلوكه ومنهجه وهو الذى أوجد الروح التى أدت إلى ظهور « أول من تفلسفوا » على حد قول أرسطو ، منبهاً فى عبارة تجمع بين البساطة والعمق إلى أن جهدهم الفكرى نبع من منطلق « الدهشة » أو الحيرة وهم يتأملون ظواهر الوجود . وهو جهد يتركز فيه بشكل رائع الشىء الجديد فى الفكر الإنسانى وإليه يرجع الفضل فى مولد « العلم » . . العلم الذى يكون الإنسان هو محوره . ومن هنا قيلت هذه العبارة التى نراها تجمل كل الحقيقة : « كان هوميروس هو الذى خلق الاتجاه الإنسانى ، والاتجاه الإنسانى هو الذى خلق العلم » .

ولا يهمنا بعد ذلك مدى ما اختلفت فيه مناهج أولئك المفكرين وما أدركوه من توفيق أو ما وقعوا فيه من خطأ . فالمهم هو أن الإنسانية قد بدأت خطوتها الأولى نحو العلم . وقد كان أول جيل من الفلاسفة العلماء أصح فكراً حينما نظروا إلى الظواهر الأرضية

والسماوية على أنها وحدة لا تتجزأ ، ثم أتى بعدهم جيل عظيم من المفكرين جانبوا الصواب حينما تصوروا انفصالاً وهوة عميقة بين هذين العالمين ، على أنهم تصوروا الإنسان مالئا لهذه الفجوة قادراً على أن يحيط بالعالمين كليهما معاً . ثم لم نلبث أن نرى تميزاً بين الفلسفة والعلم فى مجال كان ذا أثر عظيم بالنسبة لحياة الإنسان والارتقاء بها ، ونعنى بذلك ميدان الطب . وأنا أعنى بذلك مؤلف أبقراط العظيم الجامع للطب Corpus Hyppocraticum الذى يحتوى على ما هو أكثر من البذرة الأولى للمنهج الذى يقوم على الملاحظة والتجربة وهما أبرز خصائص العلم الوضعى وإليهما يرد الفضل فى النهضة العلمية الطبية العظيمة التى بدأت فى القرن السابع عشر . على أن متابعتنا لجهود أجيال الأطباء الذين أتوا بعد أبقراط وتأثروا به لا ينبغى أن تنسينا ملامح أخرى لجهده كان لها أعظم الأهمية بالنسبة لنا . وأول هذه الملامح القسم المشهور الذى أصبح من التقاليد المتعارف عليها أن يلتزم به الأطباء قبل مزاولتهم للمهنة ، وهو يكشف عن مثل أعلى والتزام خلقى صريح يرتبط به المباشرون لأول مهنة علمية فردية وجدت فى التاريخ ، وفيه يعبر الطبيب عن كون عمله خدمة خالصة للإنسان وهو تعبير تجمله عبارة أبقراط الرائعة : « حيث يوجد الحب للإنسان يوجد الحب للفن (الطبى) » . وهو عامل سوف أزيده تفصيلاً فيما بعد . والملمح الآخر الذى أود الإشارة إليه هو الوعى بقيمة ما يتجمع فى المهنة الطبية من معارف هى ثمرة لجهود متصلة متوالية يبنى فيها التالى على ما ورثه عن السابق . ويلخص هذا المعنى أبقراط فى قوله : « الفن (الطبى) طريق طويل ، والحياة قصيرة » . وقد نبه المؤرخون المحدثون إلى هذا الطابع التراكمى للمعارف الطبية باعتباره من أهم ما يميز عن غيره من ظواهر النشاط الروحى .

ولسنا بحاجه إلى التذكير بما تعنيه الإضافة القيمة لسقراط لمفهوم العلم حينما أكد على البعد الخلقى له باعتباره عنصراً لا يمكن فصله ولا التجاوز عنه فى كل نشاط علمى أو إنسانى ، ولا إلى الحديث عن الخُطَا التى خطاها بالعلم كل من أفلاطون وأرسطو ، وذلك فى مجال التصور النهائى للمعرفة العلمية باعتبارها متميزة عن المعرفة الفلسفية ، هذا وإن لم يأت تعبيرهما عن ذلك صريحاً واضحاً . على أن الأجدر بالاعتبار هو لفت النظر إلى أهمية الاتجاه الأخير فى الفكر الأرسطى ، وهو توفره الصبور على الملاحظة الدقيقة واهتمامه بالتصنيف البيولوجى ، وهذا الجهد الكبير هو الذى حمل داروين على أن يقول بعد ذلك بقرون : « لقد كنت أعتبر لينيو Linneo وكوفييه Couvier أشبه بإلهين

بالنسبـة لى ، على أنهما لا يعـدان إلا طفلين بالقياس إلى ذلـك الشيخ العجـوز : أرسطو » . وبالفعل نحن نرى فى عمل أرسطو وفى المجمع (الليسيوم) القواعد الأولى للتقـاليد العلمية التى أصبحت فيها بعـد أصولاً يلتزم بها كل مشتغل بالعلم : وهى الملاحظة الدقيقة والتحديد الصارم للمفاهيم والتحليل السابق على كل نظرية والتقويم النقدى وتجميع المعارف (فعلينا ألا ننسى أن المجمع الأثينى هو الذى أنشئت فيه أول مكتبة عظيمة فى أوربا كانت بدورها أساساً لمكتبة الإسكندرية) . وفى خط مواز للتقدم العظيم الذى أحرزته العلوم الرياضية والعلمية الطبيعية نرى هؤلاء المفكرين يشرعون فى معـالجـة ضرب من المعارف هى بداية ما اصطلحنا على تسميته فيما بعد « بالعلوم الاجتماعية » التى يحتل الإنسـان محورها وهدفها بأبعاده المتعددة ولكن مع اعتبارها عناصر لكيان واحد . ويمكن أن نكمل هذا العرض السريع لتاريخ العلم مشيرين إلى جهد هيرودوت وتوسيديديس فى نشأة علم التاريخ انطلاقاً من تصور أن التاريخ يمكن فهمه كما كان يفهم الطبيعة طاليس وميلاطس .

كل هذا النشاط الذى يبهر النظر كان لابد أن يصب فى مؤسسة أعدها نموذجية لاعتبـارات عديدة ، ولهـذا فلابـد من التـوقف عنـدها والتذكير بدورها ، على الأقل باعتبـارها أول مركز من مراكز البحث والتعليم العلمى يتلقى من الدولة معونة مباشرة فى مدينة تعتبر أوربية من وجهة النظر الثقافية ، وأنا أعنى بهذا المركز متحف الإسكندرية وريث « الليسيوم » أو المجمع الأثينى ، وهو مركز انفصل انفصالاً كاملاً عن التقليد الذى كان لا يزال مستمراً فى أثينا متمثلاً فى « الأكاديمية » التى أسسها أفلاطون ، وذلك بحكم اختـلاف أهـداف كل منهـما . وقد استمر هذا المركز الإسكندرى يؤدى دوره العلمى والثقـافى على مدى سـتـة قرون ، وهو عمر تمكن مقارنته بعمر أقدم جامعاتنا الأوربية التى لم تكـد تتجـاوز هذا العمر الطويل . ويكفى لبيان أهمية هذه المؤسسة الجليلة استعـراض أسـماء بعض من عملوا فيهـا أو اتصلوا بها من أمثـال أرشميدس وأقليدس وبطليموس وجالينوس . . وليس أدل على ذلك من أن التقاليد العلمية التى وضعت قواعـدها هذه المؤسسة قد استمرت نحو خمسة عشر قرناً وبقيت بصماتها على الحضـارة الإنسـانية حتى اليوم . لقـد كان متحف الإسكندرية معلماً من أبرز معالم حضارة مجيدة يمكن أن نلمح آثارها الخالدة فى كل المنجزات الثقافية التى حققها الغرب بعد ذلك على مر التاريخ . ولا يسعنى أن أختم الحديث عن هذا المركز بدون أن أشير

إلى خاصية من خصـائص الإسكندرية العلمية أصبحت من الثوابت التاريخية فى مختلف مراحل حضارة البحر المتوسط : وهى التعايش والإثراء المتبادل بين التقاليد الثقافية والدينية المختلفة . فنحن نجد التراث المصرى القديم الرائع ، والرقى الفنى والفكرى الذى ميز بلاطات المدن الإغريقية ، وعمق التفكير الدينى للجماعات اليهودية المهاجرة ، ثم بعد ذلك الدماء الجديدة الفتية التى أجراها الرومان فى عروق الحضارة . . كل هذه التيارات التقت فى الإسكندرية جاعلة منها منارة فكرية وحاضرة عالمية للثقافة على ساحل البحر المتوسط . وهذه العالمية الحضارية هى التى قدر لها أن تخصب كل ألوان النشاط الفكرى والفنى وأن تثبت للعـالم إمكـان خلق جو من التعـاون العلمى لا يتعـارض مع تنوع الايديولوجيات واختلاف التقاليد ، بل يمكن أن نقول إن جانباً كبيراً من ثراء ذلك الجو وخصوبته يرجع بالذات إلى هذا التنوع والاختلاف . وهذا درس جليل نجده بعد ذلك يتكرر فى إسبانيا خلال العصـور الـوسطى فى طليطلة فى ظل بلاط ألفونسو السادس « امبراطور الطوائف الدينية الثلاث : المسيحية والإسلامية واليهودية » ثم ملوك إسبانيا الذين خلفوه . ولعل هذا هو الدرس الذى ينبغى أن نستوعبه ونتخذ منه منارة للأمل فى كل عمل تقوم به مؤسساتنا الثقافية المعاصرة التى تتوزعها الايديولوجيات المختلفة ويشينها التعصب الذميم .

وليس من شأنى أن أعرض للتطور التاريخى الذى مرت به الحضارات المختلفة فى إطار البحر المتوسط ، قاطعة أشواطاً واسعة فى طريق تقدم البحث العلمى فى أبعاده الإنسانية وهو الطريق الذى انتهى بنا إلى ثقافتنا المعاصرة . وإذا كنت قد توقفت بعض الشىء عند العالم الإغريقى فإن ذلك يرجع إلى أنه فى خلال ذلك العصر تحددت الملامح الرئيسية لهذا العمل الكبير الذى نسميه « البحث العلمى » ، وإلى أن هذه البدايات هى التى يمكن أن نطالع فيها بشكل حى أبعاد الإبداع العلمى والفنى التى تتضمنها . ولم يكن من العبث أن يطلق على هذه المؤسسة الإسكندرية الجليلة التى تحدثت عنها بشىء من التفصيل اسم « متحف » (museo) وهو لفظ مشتق من musa التى تعنى ربات العلوم والفنون ، فمعنى الكلمة « معبد ربات العلوم والفنون » ، أى كل عمل إبداعى ، فهو لفظ مقصود نستشف من ورائه عدم الفصل بين هذا أو ذاك من أعمال الإبداع . ومن ناحية أخرى علينا ونحن نتحدث عن تطور العلم أن نشير إلى ما قام به المسلمون من جهود عظيمة فى تنمية النشاط العلمى خلال العصور الوسطى ، وهو دور جعل من هذه الفترة التاريخية « عصراً ذهبياً » بمعنى الكلمة لثقافة أخرى تنتمى أيضاً

إلى البحر المتوسط ، وكان المسلمون فى هذه الثقافة مستوعبين للتراث الإغريقى منتفعين بذكاء من نماذجه مضيفين إليها كثيراً من الاتجاهات القيمة .

كذلك ليس من شأنى الآن أن أعالج فى تاريخ العلم تلك اللحظة الموافقة « للثورة العلمية » بكل ما صحبها من تعقد شديد ، ثم التالية لعصر النهضة التى أطلقت علية صفة « الإيطالية » (وهى فى الحقيقة أوربية ولاسيما فى الميدان العلمى أكثر منها فى أى مجال آخر) . وهنا نرى من جديد كيف تتولد من الروح الإنسانية التى سادت العصر والتى كانت تقوم على شمولية المعرفة حركة علمية جديدة ، ودعوة إلى التأمل والتفكير . والعلم والتأمل أمران متلازمان دائماً ، وهما صورتان لحركة ثقافية واحدة يكون الإنسان فيها أصلاً وهدفاً فى وقت واحد ، والبعد العلمى هو أعمق أبعاد ذلك الهدف ، فهو محاولة لإخضاع كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر لقوانين الطبيعة والتاريخ فى صورتيها المتزامنة والمتعاقبة . وللبحث عن وسائل لفهم تلك الظواهر واكتشاف عللها وتأكيد حق الإنسان فى السيطرة على الطبيعة وعلى مصيره الخاص على مستويات متعددة . أو بتعبير آخر أطلقه أفلاطون معرفاً به الفلسفة وإن كان فى قلمه يشير إلى العلم فى وحدته وشموله « استخدام المعرفة فيما ينفع الإنسان » . والملاحظ هو أن الجانب العلمى من هذه الروح الإنسانية المنادية بشمول المعرفة والتى سادت عصر النهضة وما بعده ـ نقول إن هذا الجانب العلمى قد أكد قدرة الإنسان على الإبداع ، هذه القدرة التى تتمثل بأجلى صورة فى ليوناردو دافنشى فى قمة إنتاجه وفى جاليليو فى آخر أيامه . أما الأول فلاهتماماته التى اتسع أفقها فشملت الكون كله ، ولهذا فإنه حينما استغرقته حمى الإبداع رأينا إنتاجه المذهل يكاد يحيط بكل شىء : بالفن والعلم والتكنولوجيا فى آن واحد وفى سبيل خدمة الإنسان وأما الثانى فهو المبدع الحقيقى للمنهج التجريبى ، ذلك المنهج الذى يصفه برنال Bernal بأنه « المنهج العلمى الأساسى الذى لم يزل سائداً حتى وقت قريب » .

البحث العلمى والإبداع

هناك عوامل كثيرة متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تعاونت على رسم صورة كلية شاملة للواقع العلمى فى وقتنا الحاضر ، وقد أبرزت هذه العوامل كون العلم

والتكنولوجيا أبرز معالم ثقافتنا المعاصرة وأبعدها تأثيراً فى مستقبل هذه الثقافة . فالعلم لم يعد مهمة أقلية منعزلة عن المجتمع ، أو عملاً يزجى به من يشتغلون به وقت فراغهم كما قال أرسطو ، مستقلاً عن المنافع الشخصية ومعبراً عن اهتمامات جماعة مميزة تنتمى إلى طبقة مميزة . ذلك أن النموذج الذى قدمه التقليد العلمى الموروث عن مدرسة الإسكندرية أصبح هو السائد فى عصرنا الحاضر ، وأصبح الباحثون العلميون موضع تقدير عظيم من المجتمع كما أن أبحاثهم وتجاربهم صارت تمول بقدر متفاوت إلا أنه كبير بشكل عام سواء من جانب دولهم أو غيرها من المؤسسات ، وارتفع عددهم حتى عاد يقدر بالملايين فى أنحاء العالم ، حتى إنه مما يردد الآن كثيراً أن مَن لدينا من العلماء الأحياء الآن يزيد عددهم على كل من لدينا خبر عن وجودهم على طول القرون السابقة . كل هذه حقائق متعارف عليها ، ولكن الذى لم يبرز بشكل كافٍ هو بعض الخصائص المعينة التى تميز البحث العلمى المعاصر عنه فى العصور السابقة ، وهى خصائص متعلقة بالبعد الإبداعى أو بالإبداع الذاتى للنشاط البحثى .

والمسألة الأولى التى نود إبرازها هى التمييز بين البحث الأساسى والبحث التطبيقى والتنمية . أما البحث الأساسى وهو الذى يتم بدعم رسمى ــ من الدولة أو الجامعات ــ فإنه يتمتع بقواعد فيها قدر كبير من المرونة . وأما البحث التطبيقى فإنه محكوم بقواعد أكثر صرامة تقوم على أساس ما يدر من منافع أو دخل مضمون ، وتمويل هذا النوع من البحث يأتى فى المقام الأول من المبادرات الخاصة . على أن الذى يجمع بين النوعين من البحث هو أن كليهما يخضع الآن بشكل متزايد لسيطرة اجتماعية (وأكاد أقول لسيطرة من جانب الجهة الممولة) ، وتشتد هذه السيطرة أحياناً إلى درجة تجعل البحث العلمى لا يواكب الطموح الإنسانى الطبيعى إلى الإبداع . وبهذا ينتهى الباحث إلى أن يكون عاملاً مأجوراً خاضعاً لقواعد تمليها عليه المؤسسة ، ويؤدى هذا الوضع إلى الحد من قدراته إذ تصبح رهينة بما يستطيع أن يقدمه من خدمات للمؤسسة التى يعمل فيها ، وهى خدمات تخرج عن حدود ما قد يتطلبه البحث ، بل تخرج عن إطار مصالح الإنسان ، والأسوأ من ذلك أنها قد تتناقض مع هذه المصالح . وقد سبق أن بينت على سبيل المثال أن ما يقرب من ربع الأبحاث العلمية فى الوقت الحاضر ، بكل ما تحتاج إليه من موارد بشرية واقتصادية موجه لخدمة الأغراض العسكرية . وهناك جزء آخر لا يستهان به من الأبحاث موظف أيضاً لنواحى مرتبطة بشكل غير مباشر بتلك

الأغراض نفسهـا . ومعنى هذا أننا نبتعد مع الأسف فى كـل يوم عن تلك الصـلة الوثيقة بيـن الـروح الإنسانية والعلم ، وهى من أغلى القيـم التى ورثناها عن العصـور الماضية .

هذه السيطرة المتـزايدة على البحث العلمى لا تتعلق بالأهـداف ولا بالتصنيف الانتقائى للأولويات فحسب ، بل إنها أيضاً تمارس على نتائج الأبحاث . ويكفى أن نشـير إلى الأسرار التى تحتفظ بها المؤسسـات التى تجرى فيها الأبحاث وتحرص عليها حرصاً شديداً بشكل مغلف أحياناً ، وأحياناً بشكل صريح لا مواربة فيه ، ولو أن عالماً من علمائنا القدامى الذين كانوا يعتبرون البحث العلمى خدمة إنسانية طالع ما يجرى الآن فى هذه المؤسسة لأصيب بالذهول . ذلك أن أهم ما يوجه عمل هذه المؤسسات هو ما يسيرها من مصالح اقتصادية وعسكرية وسياسية ، حتى أصبح النشاط البحثى لعبة طيعة فى أيدى أصحاب هذه المصالح ، وتحولت ثمرات البحث إلى حق لا مماراة فيه لمصادر تمويل المؤسسة .

وقد كان مما أدى إلى الوصول إلى هذه النتيجة أيضاً ما لحق البحث العلمى من تجزئة وتفتيت . وربما كان صحيحاً أن ذلك يؤدى إلى مزيد من الإنتاج ، ولكنه يجعل الباحث نفسه يقف موقف التشكك من معنى عمله وقيمته . ويمكن لهذا الحكم أن ينسحب أيضاً على النشاط الإنتاجى للعامل اليدوى . ونخلص من هذا العرض إلى أن تحويل البحث العلمى وهو أسمى نشاط يمكن للإنسان أن يباشره إلى مجرد عمل آلى هو فى الوقت نفسه تحويل لموقف الإنسان نفسه من محور وغاية للنشاط العلمى إلى مجرد وسيلة تخدم أهدافاً أقل إنسانية ، هذا إذا لم نقل إنها معادية للإنسانية .

ولا يغيب عن أذهـاننـا أيضاً الآثار السيئة المترتبة على اختلال التوازن بين النمو المحدود للعلوم الاجتماعية بالقياس إلى ما أحرزته العلوم ذات الآفاق المفتوحة للتطبيق العلمى التكنيكى ، فإن هذه الهوة تشعر الإنسانية كلها بالخطر ، وأخص بالذكر العقول المتميزة الحريصة على مستقبل البشرية ، ولهذا فقد تعددت الأصوات المنددة بهذا الوضع والمؤكدة لحاجتنا اليوم إلى إعادة النظر فيه بصفة شاملة ، حتى يعود التحكم فى نتائج التقدم العلمى والتكنولوجى إلى يد الإنسان بعد أن تبين أن ذلك « التقدم » لم يفلح حتى الآن فى تضييق الهوة بين الطوائف الاجتماعية والشعوب ، بل على العكس عمل على زيادتها وتوسيعها .

الإبداع والبحث العلمى والتعليم

كان رامون إى كاخال يعرب عن « إيمانه الراسخ بالميزة الإبداعية للتعليم » ، وأنا أوافقه تمام الموافقة على ذلك . وأود هنا ــ وأنا أعرض للعلاقة بين البحث العلمى والتعليم ــ أن أفرق بين موقفين مختلفين لباحثى هذه المسألة . أما الفريق الأول فهو يربط بين نجاح العمل البحثى والصدفة ، ويرى أن القدرة الإبداعية لا تتوافر إلا فى قلة نادرة من الأشخاص وهبتهم العناية استعدادات خارقة للعادة ووزعتهم أفراداً محدودين فى داخل نسيج المجتمع . وأما الفريق الثانى من الباحثين النظريين المعاصرين فإنه يرى أن تلك القدرة عامة بين البشر ، ولكن ظهورها متوقف على شروط معينة ، ولهذا فإنهم ينادون بضرورة تحليل العوامل التى يمكن أن تذبل هذه القدرة أو تنميها خلال السنوات الأولى المناسبة لذلك من العمر . وهؤلاء هم الذين يوجهون جهدهم إلى ما يدعى بالعمل التربوى المكثف ، مع العلم بأن هناك مخاطر مترتبة على هذا المفهوم أهمها ما نبه إليه بيير إيمانويل Pierre Emmanuel من إمكان الوقوع فى « تضييق نطاق التعليم » وقصره على فئات مميزة . وربما كانت نظمنا التعليمية الحالية على حق فى تحذيرها من هذا الخطر ، غير أنها فى مقابل ذلك تقع فى خطأ مقابل ، وهو أن توسيع نطاق التعليم قد يؤدى ــ كما أدى بالفعل ــ إلى تقليص ــ إن لم نقل القضاء على عناصر الأصالة والتفرد فى تفكير الأطفال والمراهقين ، وذلك أن مناهج التعليم الحالية تعمل بشكل غير واع وأحياناً بشكل صريح على ضمان مستوى واحد متجانس للمتعلمين مما يؤدى إلى جعل التوسط الأقرب إلى البلادة هو السمة الغالبة على هذا المستوى ، بغير أن تضع فى حسابها الاتجاه الطبيعى إلى إبراز الفردية المستقلة للأشخاص المختلفين ، وهو تفرد يمكن أن نقول إنه ميزة خاصة بالكائن البشرى إذ لايشاركه فيها غيره من الكائنات الحية . ومن هنا نادت كثير من الكتب والأبحاث خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بالمراجعة العاجلة لأهداف التعليم ومناهجه من أجل إفساح المجال لأولوية العناية بالفكر الإبداعى للمتعلم .

لقد كان كاخال يؤكد أن « كل إنسان يمكن أن يكون إذا أراد صانعاً لعقله » ، وكان يبرز أهمية « الأصالة باعتبارها أهم صفة ينبغى أن يتصف بها العالم » ويراها أرفع بكثير من صفات أخرى قد نعدها أحياناً أولى بالتقدير مثل وفرة المعلومات أو المهارة ،

حتى إنه حدد المعيار الذى ينبغى أن يقاس به فى نظره تمييز من يصلحون من الشباب لكى يصبحوا علماء المستقبل ، وكان هذا المعيار هو « حبهم للأصالة » ، كما أن كاخال كان يُرَجِّح مفهوم « التعليم من أجل الكشف » على مفهوم « التعليم من أجل التفكير » . حينما نتأمل آراء رامون إى كاخال هذه يمكن أن نلمح فيها تياراً كاملاً لتجديد العملية التربوية ، ونتصور أن ما ينادى به كثير من التربويين المعاصرين إنما هو من الأفكار المستوردة من الخارج مع أنها آراء نادى بها مفكرنا الإسبانى منذ سنوات عديدة ، ونحن نراه قد سبق أولئك الذين يقولون اليوم إن اكتساب الشروط التى تمكن الإنسان من التفكير الإبداعى أمر عام لا يقتصر على فئة محددة . وذلك حيث يقول : « القدرة على الاكتشاف ليست ثمرة لموهبة خاصة فطرية ، وإنما هو نتيجة للتفكير السليم العادى الذى يرقى به ويهذبه تعليم فنى مناسب ثم اكتساب عادة التأمل العميق حول المشاكل العلمية . ولهذا فإن كل إنسان يتمتع بتقدير متوازن يهديه فى طريق الحياة قادر على المضى قدما فى طريق البحث العلمى » . ثم يضيف إلى ذلك قوله : « حتى أوجه النقص التى تبدو فطرية لدى الإنسان يمكن أن يعوضها الجهد المكثف والاهتمام المركز . ولهذا فإنى لا أرى بأساً فى أن أؤكد أن العمل يمكن أن يحل محل الموهبة ، بل بتعبير أدق : يمكن أن يخلق الموهبة » .

ويشهد التغير الاجتماعى السريع بأن مناهج التعليم التى نسير عليها فى الوقت الحاضر لا تصلح لإعداد الأجيال الجديدة لعالم ليس عالمنا نحن ، وكان ينبغى على هذه المناهج أن تعين على مواجهة تحديات جديدة مجهولة لنا ومخاطر لم نعرفها بعد . كان المهم هو أن نعد المتعلم بزاد عام يسمح له بالتكيف مع المعارف الجديدة . وذلك يقوى حاجتنا إلى إعادة النظر بشكل أعمق فى أهدافنا من التعليم وفى مناهجنا التعليمية على أساس مراجعة الحاجة الماسة إلى تشجيع القدرات الذاتية المستقلة الإبداعية لشبابنا المتعلمين ونقل هذه المسألة من مستوى الحوار التربوى إلى مستوى آخر هو المسئولية الخلقية . وقد كان تورانس Torrance على حق حينما نبه إلى هذا المطلب الذى يقضى بالتواؤم مع الواقع حينما قال : « الملاحظ أن المؤسسات التعليمية أميل إلى الفكر المحافظ وهى تقوم بدورها القائم على جمع ركام من المعلومات ومحاولة إيصالها هى وما يرتبط بها من تدريب فنى إلى المتعلمين عن طريق التلقين ، وأن المعلمين بحكم عادتهم التى جروا عليها ينتهون إلى حب هذا النوع من المعلومات لذاتها وإلى التمسك بالطرق التقليدية المتبعة

فى تلقينها . . . غير أن العالم فى حاجة ماسة إلى أفكار جديدة ، وأطفالنا هم الذين سيفرضون علينا توليد تلك الأفكار » .

لقد حان الوقت للإصغاء إلى الذين يتحدثون إلينا عن ضرورة الاستعداد لما يسمونه ـ ومعذرة لعلماء اللغة عن هذا الجمع الذى لم يألفوه ـ « المستقبلات » ، هكذا فى صيغة الجمع ، وذلك لكى يبرزوا الحاجة إلى تعليم مفتوح للتجديد وللبحث وللاكتشاف ، ولكى ينبهوا إلى قلة غَنَاء التهرب من مسئوليتنا أمام أبنائنا ونحن نحدد لهم مستقبلاً تصورنا أنه الوحيد الممكن أمامنا ، على حين أن آفاق المستقبل واسعة لا حدود لها . ولكن القدرة على رؤية هذه الآفاق ومحاولة توقع ما هو ممكن تتوقف على وجود نقط مرجعية بارزة وواضحة بشكل كاف . غير أن الأحداث التى تبعد عن توقعاتنا سوف تزداد كل يوم ، وهذا يزيد من صعوبة التوقع والتنبؤ ، وهو يجعل أيضاً من بذل المحاولة عملاً أقيم وأجدى ، فالتوقع يسمح بتجنب ما هو ضار . ولا يهمنا فى ذلك إذا كان الجهد المبذول فى توقى الضرر سينال حظا من التقدير أم لا ، فقد تعودنا على أن نرى كيف تمنح الأوسمة لمن ينتصر فى معركة ، أما الذى يتجنب حرباً كاملة فلا يحفل به أحد . ومفكرو الأمة هم القادرون على استشفاف المستقبل وتوقى مخاطره وتقديم رؤية مستقبلية لبلادهم ، وهم ـ لا أولئك الذين يتحكمون فى مقاليد الأمور ـ الذين استطاعوا أن يجنبوا العالم فواجع هائلة سواء أكانت حروباً مدمرة أو كوارث طبيعية أو أوبئة جائحة . والتحليل الذى يرمى إلى توقع ما يخبئه لنا الغيب أصبح اليوم قطاعاً بالغ الأهمية من قطاعات البحث العلمى يجتهد الآن فى ألا يخلط بينه وبين ترهات المنجمين والخيال العلمى ، وهو يستخدم أساليب تكنيكية قائمة على أسس علمية صارمة للوصول إلى ما يسعى إليه من توقعات . . . أساليب تتفاوت وتتعدد من « الألعاب الجادة » إلى « تحليل النظم » ، ومن « صناعة الأفكار » إلى فرق الألعاب (Games teams) ، ومن المصادر والوثائق القديمة إلى أحدثها صدوراً ، من أمثال ما أصدره « نادى روما » وغيره من الأجهزة المشابهة . ونخلص من ذلك إلى أن التوقع العلمى للمستقبل قد أصبح اليوم حاجة ماسة للتخطيط الملائم للحاضر . وهذا مع علمنا بأنه ليس من الضرورى أن تصدق كل تلك التوقعات فهذا أمر خارج عن إرادة الإنسان ، ويكفى أن نشير إلى حرب فيتنام التى كانت تعتبر من وجهة النظر الأمريكية « الحرب التى حُسِبت مخاطرها أدق حساب ، وحللت عواملها أعمق تحليل ، وخطط لها

أحسن تخطيط فى التاريخ » ومع ذلك فنحن نعرف إلامَ انتهت . وهذا يدلنا على مدى ما يكتنف الـواقع من متغيرات تكاد تكون لكثرة وقوعها « ثوابت » وهى متغيرات من شأنها أن تثير مكامن الأصالة والقدرة الإبداعية للأشخاص ثم للشعوب ، وذلك بحكم أنها تخيب ظن أصحاب التوقعات المحسوبة بدقة وتعلن تمردها على الدور الذى يريد أن يسنـده إليهـا صانعـو النـماذج الجـامدة . . . المتغيرات والثوابت فى عالمنا هى تضمن « الحضور » الكامل للإنسان فى هذا العالم . . . ولكننا نعنى بذلك الإنسان ذا الفكر الأصيل ، الإنسان المبدع للأشياء والمبدع لذاته ، متحدياً تلك القدرة الصارمة التى كان يخضع فى الماضى لأحكامها الصارمة . إن الخطوات المتخاذلة الضئيلة هى التى يخطوها الرجال الصغار الذين يتشبثون بكتبهم المدرسية ذات المناهج التقليدية . أما الوثبات الهائلة فلا يجرؤ عليها إلا الرجال العظام الذين يعرفون كيف يؤلفون بين الجرأة والخيال الواسع والنظرة النافذة . وإذا أردنا أن نضرب أمثلة لهذه الوثبات فلنشر إلى ما قام به البابا يوحنا الثالث والعشرون ، و« المسيرة الخضراء » ورحلة أنور السادات إلى تل أبيب ، والهـدنـة التى توصـل إليهـا بليساريو بيتانكور Belisario Betancur مع المتمردين فى كولومبيا . . . هذه أمثلة حديثة لوثبات تاريخية بالمعنى الصريح المباشر للكلمة . وتوخى الأصالة واستغلال الفعاليات الحقيقية ، وتشجيع التنمية مع محاولة تجنب ما تنطوى عليه من مخاطر تجريد الإنسان من إنسانيته وهى مخاطر لا ننفك نحس بوجودها المتزايد ونحن نضطلع بمشروعنا الثقافى . . . كل ذلك مهمة تتطلب منا الإخلاص لتاريخنا ولمصالح ورثتنـا ، وتبعـة ثقيلة لا نخـاطـر فى النهوض بأعبائها بذكائنا فحسب ، وإنما بوجودنا كله . . . وأخيراً بما نطمح إليه وما نحبه .

ومن أجل هذا كتب سانتياجو رامون إى كاخال فى إشارة ضمنية إلى « الإنجاب » بكل المعانى التى تمثلها هذه الكلمة فى سياق ما نحن فيه : « فى ميدان العلم يحدث ما هو حادث فى الحياة : فالثمرة تأتى دائماً بعد الحب » ! . . .

٣

البحث العلمى والأولويات

ينبغى أن توجـه أولـويات البحث العلمى بأسرع ما يمكن إلى تحقيق وفاء مستمر لحاجات الإنسان . وأول هدف لهذا العمل يجب أن يكون القضاء الحقيقى على « المظالم الجديدة التى يصعب تدارك نتائجها فيما بعد » ، وذلك فيما يتعلق بضرورات الحياة . ويمكن أن نجمل ذلك فى منح الإنسان الحد الأدنى من المحيط الذى يقتضيه الحفاظ على الكرامة الإنسانية ، لأن العيش بكرامة هو فى كلمات قليلة الأولوية العظمى .

البحث العلمى هو قبل كل شىء ممارسة الإبداع ، هو أن يفرغ المرء لما يميزه من قدرات باعتبـاره إنسـانـاً . حتى حينـما يحتاج الاكتشاف إلى وسائل وأدوات للمراقبة والفحص نافذة التأثير شديدة التعقيد فإن البحث العلمى قد لا يتطلب امتلاك مثل هذه الوسائل والأدوات ، وإنما يكفيه منها ما هو ضرورى . البحث هو أن يرى المشتغل به ما يراه الآخرون ثم يفكر فيما لم يفكر فيه الآخرون . البحث هو أن يطلق الباحث لخياله العنـان ولكن بحساب ، وأن يلتزم بالمنطق ، وبالتقويم الموضوعى للمكتشفات ، ولكنه

يعتد أيضاً بالعبقرية ، وبالمبالغة ، والغرابة ، بمعنى أنه يحاول تلمس طرح جديد للمشاكل وروابط جديدة بين الظواهر . لقد كان الصوفى الإسبانى سان خوان دى لاكروث San Juan de la Cruz يقول : « إذا كنت تريد أن تذهب إلى حيث لا تعلم فعليك أن تذهب إلى حيث لا تعلم » ، يعنى بذلك أن الذى يطمح إلى كشف المجهول عليه أن يتسلح بالإرادة والعزم على خوض هذه المغامرة . وهذا هو التحدى الذى يواجهه العالم فى الوقت الحاضر . وأما الاستجابة لهذا التحدى فإنها لا تكون إلا بالخيال والمعرفة ، ومنهما يتولد الحل الذى يتلخص فى القوة . لقد انتقل العالم خلال سنوات قليلة من الاقتصاد المبنى على الإنتاج إلى الاقتصاد المبنى على المعرفة ، وهذا هو ما يسود الأفق الحالى . ذلك لأن الانسانية لحسن الحظ بعد أن جاوزت مرحلة « الإنسان المنتج » قد بلغت من النضج ما يسمح لها بدخول مرحلة « الإنسان المبدع » .

ليست هناك معرفة ضارة كما سبق أن أوضحت فى صفحات سابقة . فليس هناك وجود لعلم سلبى أومناقض لمصالح الإنسان ، وإنما يأتى الضرر من الجهل أو من الاستخدام السيىء للمعرفة . ومن الممكن أيضاً أن يأتى من الاستخدام الصحيح ، ولكن ذلك قاصر على عدد محدود جداً من العلماء . ولكن أكثر الضرر راجع إلى سوء الاستعمال ، من أجل التدمير ، أو الحرب ، أولأهداف اقتصادية محضة يتوخى منها الثراء السريع . وفيما عدا ذلك فإن الاستخدام السليم للمعرفة لا يمكن أن يؤدى إلا إلى التقدم والرخاء .

على أنه لكى نستخدم المعرفة علينا أن نملكها أولاً ، ولكى نملكها علينا أن ننتجها ، ولكى ننتجها لابد من البحث العلمى . والبحث العلمى لا يمكن أن يتم إلا بإنفاق ما يستلزمه من أموال . وحول ذلك يقول مايور دومنجو Mayor Domingo : « البلاد التى يقوم البحث العلمى الأساسى فيها على بنية هشة بدائية لا يمكن أن تكون إلا بلاداً تسير فى ساقة ركب الحضارة . . . بلاداً تابعة أومقلدة ، أومجرد مستهلكة بثمن باهظ لثمرات البحث العلمى الذكى الذى تنتجه بلاد أخرى . وذلك لأن البحث العلمى وهو المسئول عن تقدم الإنسانية لابد أن يدفع ثمنه غالياً : سواء دُفع هذا الثمن للباحثين أنفسهم أولغيرهم ممن يتخذون من هذا البحث بضاعة رائجة » .

التمـييز بغير فصل

على الرغم من أن البحث العلمى نشاط يصعب تقسيمه أو تصنيفه فى طبقات متميزة على أساس مناهج العمل أو غير ذلك من المعايير ، فإنه من الممكن أن نميز فيه أنماطاً مختلفة :

(أ) البحث العلمى الأساسى الحر أو الخالص ، وهو الذى لا يهدف إلى غاية نفعية محددة ، وهو فى معظم البلاد التى يوجد فيها مرتبط بالنشاط الجامعى أو جزء منه .

(ب) البحث العلمى الأساسى الموجه ، الذى لا تتوافر للباحث فيه الحرية المطلقة لاختيار الهـدف من عمله ، وهـذا البحث هو الذى يجرى غالباً فى المراكز التابعة للدولة .

(جـ) البحث التطبيقى أو الذى يتوخى التنمية ، وهو يختلف عن النمطين السابقين (الحر والموجه) فى أنه يرمى إلى أهداف عملية محددة ، وهذا هو النمط الذى يجرى فى معامل المؤسسات الصناعية وغيرها من الهيئات ، وهو نمط تختلف أنواعه اختلافاً كبيراً من بلد لآخر .

(د) العمليات التكنيكية (أو ما يسمى بالفـرنسية mise au point technique وبـالانجليزية development work) ، وهى التى تمثل فى داخل أنشطة البحث العلمى المرحلة الأخيرة ، أى ما يدره من منافع اجتماعية واقتصادية ، إذ أنها تعنى تكييف نتائج البحث التطبيقى وملاءمتها لواقع الحياة وللرقى بهذا الواقع .

أمـا البحث الحـر أو الخـالص فإن تطبيقـاته تأتى متأخرة بعض الشىء وبشكل غير مباشر ، غير أنه مع ذلك هو الذى ينبع منه العلم التطبيقى وإليه تمتد جذوره ، وإلى تقدمه يرجع الفضل فى تقدم هذا العلم . ويقول فى ذلك جرينشتاين Greenstein : « إن أهم اكتشافات العلم الأساسية وأعمقها نفاذاً لا يمكن أن تتابع ولا أن تحقق نتائجها فى ظل نظام ذى سلطة قامعة تحد من حرية الباحث ، وإنما يؤتى البحث ثمراته إذا أتيحت للقائم به حرية واسعة إلى أبعد حد ، ولكن فى إطار ما يقضى به العلم والمسئولية العلمية الشخصية » .

والباحث يعمل مدفوعاً بأمل فى أن يبدع شيئاً أو يميط اللثام عن حقيقة . أما المنفعة المادية فإنها قد تتحقق نتيجة للبحث ، ولكنها لا تكون هى الغاية التى يتوخاها الباحث . وكل اكتشاف عظيم يكون له فى الحقيقة أصل أو منطلق أساسى فى سلسلة من الجهود المجهولة التى اضطلع بها رجال يقبعون اليوم فى ظلام النسيان ، ولكنا نتصور أنهم سعداء إذ يكفيهم النور الذى أشعته « مغامرتهم الممتعة » على حد قول البابا بيوس الثانى عشر . أما البلاد التى لا تهتم بأن تمنح علماءها المكان اللائق بهم وتمكنهم من مواصلة عملهم فى البحث الأساسى فإنها سترى خيرة هؤلاء مضطرين إلى الهجرة إلى الخارج ، ومن الواضح أن أى بلد يسعى إلى الرقى لا يمكن أن يتحمل إلى ما لا نهاية ذلك النزيف الذى تعنيه هجرة تلك الصفوة من علمائها . ونلاحظ أن البحث الحر أو الخالص سوف يظل دائماً من أهم ما تضطلع به الجامعات . غير أن هذا البحث الأساسى سوف يقع بشكل متزايد تحت تهديد منافسة « البحث الطبيقى » الذى يغرى الباحثين بالانضمام إلى صفوفه .

ومع ذلك فلا ينبغى أن نبالغ فى تصور المسافة الفاصلة بين هذا البحث وذاك . ومنذ سنوات كتب ماك إيلروى Mac Elroy وكان آنذاك مديراً للمؤسسة الوطنية للعلوم National Science Foundation فى الولايات المتحدة يقول : « البحث الأساسى ــ وهو الطريق إلى زيادة معرفتنا بأنفسنا وبالعالم من حولنا ــ هو مفتاح مستقبل الأمة وضمان بقاء الجنس البشرى . وهو من وجهة النظر العملية أعظم استثمار يقوم به المجتمع فى المستقبل » . ومن ناحية أخرى يقول فيسكوف Wesskopf فى مقال منشور بمجلة « العلوم Science » : « لا يمكن أن تنفصل أجزاء العلم ولا مظاهره بعضها عن بعض . فالعلم لا يمكن أن ينمو إلا إذا مُورِس باسم المعرفة الأساسية ، ولكنه لن يتاح له البقاء إلا إذا استخدم كله بحكمة فى سبيل الرقى بنوعية حياة الإنسان ، لا كسلاح لسيطرة مجموعة من البشر على مجموعة أخرى » . ويذهب فولفجانج كرون Wolfgang Krohn إلى أبعد من ذلك حيث يوضح أن من أهم الحقائق التى ينبغى ألا نتراخى فى إبرازها فيما يتعلق بالعلم على مستوى العالم هى أن نتخلى عن ذلك التقسيم التقليدى الذى يفصل بين أنواع العلوم : الأساسى والتطبيقى وما يتصل بالتنمية ، وذلك لأن مثل هذا التقسيم وهمى من الناحية العملية ، وعدم انطباقه على الواقع يبدو كل يوم بشكل متزايد ، ولاسيما فى ميادين أبحاث الفضاء ، والأبحاث الفيزيائية

الخاصة بالبلازمات ، وبعلم الوراثة (الجينات) وبنظرية النظم وغيرها . ويضيف إلى ذلك الأستاذ واتسون Watson : « لا يجب علينا أبداً أن نخضع لذلك الاتجاه الذى يجعل المعيار النهائى الوحيد والعام فى الحكم على مشروع بحثى واتخاذ القرار فيها إذا كان هذا المشروع جديراً بأن ينـال التعضيد أم لا ــ هو « مدى فائـدتـه من النـاحية الاجتماعية » . وذلـك لأنـه من أسهل الأمور علينا أن نثبت أن كثيراً من التطبيقات الاجتماعية المهمة للعلم الحالى ــ كما نرى مثلاً فى ميادين الطب أو الهندسة ــ كانت ثمرة لأبحاث سابقة أجريت أولاً بدوافع علمية محضة بغير نظر لأى هدف اجتماعى مسبق » . وذلك لأن المنجزات التكنيكية تتوقف على التقدم التكنيكى ، ولكن المشاكل التكنيكية لا يحلها إلا التقدم العلمى .

ولا يمنعنـا هذا من تأكيد أن البحث العلمى لا يمكن أن يجرى بعيداً عن دائرة التكنولوجيا ، فالفصل بين هذين الميدانين أيضاً أمر بالغ الضرر . وهو مع الأسف موجود فى بلادنا وراجع إلى سببين رئيسيين : الأول ذو أصول تاريخية قديمة ، وذلك لأن التقدم العلمى وتقدم التكنولوجيا كانا قد بدءا نموهما فى إسبانيا منفصلين مستقلاً كل منهما عن الآخـر ، على حين كانت التكنـولوجيا فى البلاد الأخرى نتيجة شبه مباشرة للأبحاث العلمية التى تجرى فى هذه البلاد . أما فى إسبانيا فقد كان التقدم التكنولوجى فيها ــ ومازال شطر كبير منه ــ ثمرة لأبحاث يجريها الآخرون فى الخارج .

وأما السبب الثانى فهو أنه لكى يتحول العلم إلى تكنولوجيا فإن ذلك يتطلب جهداً نقـدياً شامـلاً ، وهـو ما لا يتـوافـر إلا فى البلاد المتقدمة . . . حيث يعرف المتابعون والمقومون للأبحاث كيف يتقون المشاكل والموضوعات المعينة التى يدور فيها أقل قدر من المنافسة ، ولكن الحلول التى يتوصل إليها يمكن أن تعود بقدر كبير من الفوائد على البلد المعنى ، وذلك لأنها بالذات مشاكل معينة محددة .

البحـث العـلمى والمتطـلبات الانسـانية

« ما أعظم النعمة الهائلة التى تكمن فى الأعشاب والنباتات والأحجار ،
ومـا تحتوى عليه من خصائص غريبة ! لأنه لا يوجد على سطح الأرض شىء

يعد تافهاً وضيعاً إلا وهو يقدم للأرض منفعة خاصة . وليس هناك شيء
طيب يساء استخدامه وينحرف به إلا انقلبت طبيعته فأصبح أداة للشر » .
وليم شيكسبير : روميو وجولييت (على لسان الراهب لورنثو) .

كان من الشغل الشاغل لقيادات المجتمع منذ زمن مسألة العلاقة بين البحث العلمى والحاجات الإنسانية ، وهى علاقة كانت ــ كما سبق أن ذكرت ــ موضع تحليل عميق فى برنامج حددته منظمة اليونسكو منذ أكثر من عشر سنوات ، وجمعت نتائجه وأبحاثه فى دراسة بعنوان « البحث العلمى والأهداف الاجتماعية » (١٩٨٢) . وتبين من هذه الدراسة أن أهم هذه الحاجات ــ وإن لم تكن أكثرها إلحاحاً فى الوقت الحاضر ــ هى « الثقافة » . ولست أرى بأساً فى تكرار هذه الحقيقة ، فهى من واقع تجاربى الخاصة نقطة المنطلق لكل تأملاتنا المستقبلة ولكل القرارات التى ينبغى اتخاذها : ليس هناك فقر أبشع وأوخم عاقبة من الجهل ، فهو أصل لكل ما يصيبنا من شرور . . . هو البلاء الأعظم ! ولعل من خير من صور هذه الحقيقة شاعرنا أنتونيو ماتشادو Antonio Machado وهو يتحدث فى أبيات من ديوانه « أمثال وأغانى Proverbios y cantares » عن مواطنيه الإسبان ، وإن كان تصويره يمكن أن ينسحب على مستوى العالم كله :

« مواطننا الإسبانى يتثاءب
ترى ما أصابه ؟ أهو الجوع ؟ أم الرغبة فى النوم ؟ أم الضجر ؟
سيدى الطبيب : ترى هل هو فراغ البطن ؟
ــ لا . . . بل هو فراغ الرأس . . . »

الثقافة إذن ، أو النشر الملائم للمعرفة ، هو الضرورة الأولى التى تمس حاجة الإنسان إليها ، لأنها هى التى يتوقف عليها معظم الحاجات الأخرى ، بما فى ذلك الوعى بتلك الحاجات .

وهناك مظهر آخر متصل بذلك وله أولويته أيضاً ، وأنا أعنى به التقسيم لأنواع المعارف . ففى رأيى أنه من الخطأ الفادح استمرار ذلك الاتجاه الذى ينحو إلى التفريق بين العلماء والتكنولوجيين من ناحية ومن ناحية أخرى المشتغلين بالعلوم الإنسانية ، كما

لو كانا ميدانين منفصلين . وقد سبق أن نبه إلى هذا الخطأ سنو Snow فى محاضرة كان لها صدى كبير . فهذا الفصل لا يقل فى خطورة آثاره عما نددنا به وارتفعت أصوات غيرنا بإدانته من الفصل بين العلماء والمجتمع . وفى هذا السياق نود أن نبرز الأهمية الكبيرة للرؤية العلمية الاجتماعية لواقعنا الحالى ، وأنه لكى نتمكن من تحديد اتجاهات مستقبلنا فإنه من اللازم أن نقوم بجهد مشترك وأن نعمل مشتركين أيضاً على استخلاص الدروس التى يمدنا بها التاريخ .

حينما كان هيجل Hegel يقول فى تعبير شعرى « إن بومة أثينيا (إلـهة الحكمة) . تشرع فى الطيران حينما يأتى المساء » فإنه كان يستخدم هذه الكناية لكى يصور بها حقيقة تاريخية هى أنه فى الحديث عن نمو الفكر ـ كما هو الشأن فى الحديث عن كل نشاط إنسانى ـ لابد من العودة إلى تأمل الماضى والرجوع بالنظر إلى الوراء ، وأن هذا التدبر التحليلى للتطور لا يتم إلا فى لحظة النضج والاكتمال . والنشاط العلمى ليس بدعاً فى ذلك فهو لا يمكن أن يفهم ولا يتم إثراؤه تبعاً لذلك ، ثم استخدامه بالشكل النافع فى تطبيقاته التكنيكية إلا فى ضوء التاريخ . والتأمل التاريخى بالفعل ليس مجرد ذيل ملحق بصـورة مصطنعة إلى مجموع المعارف التى يتألف منها زاد المشتغل بالعلم . لقد عفَّى الزمن منذ وقت طويل على ذلك المفهوم الرأسى لتطور العلوم ، بمعنى أن المشاكل التى يحاول العلم مواجهتها والحلول التى يصل إليها إنما هى خطوات متوالية تسير فى خط واحد ، وأنه كلما تمت خطوة منها فلا بأس بنسيان الخطوات السابقة ولا ينبغى أن نستبقى إلا الحلقة الأخيرة التى تؤدى إلى حلقة تالية . كل هذا المفهوم خطأ محض تبين فساده من واقع التجربة . فقد ثبت من إنعام التفكير فى أنماط العلوم المختلفة وفروعها أن لتطور العلوم ونموها طرقاً متعددة متعرجة وأن فى تاريخها مراحل كثيرة ترتبط فيها الحلول الجديدة بمشاكل قديمة كان يظن أنها قد تم الفراغ من حلها ، وأن هناك آفاقاً مستقبلية مجهولة تفاجئنا بأنه يمكن أن نطبق عليها حلولاً قديمة كان يلوح للأذهان أنها تنتمى إلى الماضى وأن الزمن قد تجاوزها . وإذا بنا نرى أن تلك الأنماط القديمة من التفكير قد اكتسبت معـانى ودلالات جديدة تدل على أننا لم نحسن الانتفاع بها وقر فى أذهان أسلافنا من ضروب الحدس والتوقع الصائب . ومن هنا فإننا نخلص إلى أن تاريخ العلم هو جزء لا يتجـزأ من العلم نفسه ، وهو شرط وخاصية من خصائص نضج الوعى الإنسانى وبفضله يمكن أن يواصل الرقى والتقدم .

وتصبح هذه الرؤية التاريخية وحدها بمثابة مرقب نطل منه على الأفق بكل اتساعه ، مرقب يسمح لنا بتوجيه مسيرتنا نحو مستقبل الإنسانية فى الطريق الصحيح . ويرد على خاطرى الآن أن يونج Jung سئل مرة : كيف يجرؤ على تفصيل نظريات أستاذه فرويد Freud وتوسيعها وكيف يحاول وهو الأحدث سناً والأقل تجربة أن يتجاوز العمل الهائل الذى أنجزه أستاذه ؟ فكان جوابه : « إن القزم يستطيع أن يرى أكثر مما يرى العملاق . . . إذا عرف كيف يتسلق على ظهره ويتربع فوق كتفيه ! » وهكذا نقول نحن : إننا إذا عرفنا كيف نصعد الجبل فإن فى وسعنا أن نتخذ من قمته التى تمثل لنا دروس الماضى ذلك المرقب الذى يعيننا على استشراف المستقبل .

والإنسان الحالى ينبغى عليه ألا يستغنى بحال من الأحوال مهما يبلغ محصوله من المعرفة المتوافرة بين يديه عن هذا التأمل الواعى للدروس المستفادة من التاريخ ولا عن تحليل مراحل التطور الماضية ، لأن اللحظة الحالية ــ سواء أرضينا بذلك أم كرهنا ــ ليست إلا خلاصة لجميع اللحظات الماضية . واحتقار الماضى ــ ماضينا نحن أو ماضى الآخرين ــ يجعلنا أشبه ما نكون بقزم مغرور عاجز عن النظر إلى مستقبله وإن كان قد وهب قدرة هائلة على التدمير .

ونلاحظ أنه على حين أصبحنا قادرين على التعمق فى دراسة الكون الكبير والعالم الصغير الذى يتمثل فى الإنسان واستطعنا أن نكتشف وجود مجموعات هائلة من الأجرام السماوية بعيدة عن متناول رؤيتنا ، وفى الوقت نفسه تمكنا من النزول إلى عالمنا الصغير الذى لا يقل روعة ولا إثارة وسحراً عن ذلك العالم تكشفت لنا التراكيب الخلوية وتحت الخلوية ــ أقول إننا بعد هذه الكشوف العظيمة المذهلة كثيراً ما يتولانا إحساسان متعارضان : من ناحية الإحساس بضآلة هذه القاعدة العظيمة التى تدرج عليها حياة الإنسان ، ومن ناحية أخرى الشعور بالتعوق والاحتقار المزهوّ لأسلافنا الماضين . ومع ذلك فعلينا أن نعرف قدر أنفسنا : فإنسان اليوم ليس ذلك الإنسان الخارق للطبيعة . . . « السوبرمان » القادر على كل شىء . . . وإنما هو ببساطة نفس الإنسان الذى عاش من قبل على هذه الأرض إلا أنه صار قادراً على استغلال أفضل لطبقات متصاعدة من واقعه . وأكبر خطأ يمكن أن يرتكبه إنسان اليوم ــ إنسان عصر الغزوات الفضائية والطيران الذى يفوق سرعة الصوت والإرسال المباشر عن طريق الأقمار الصناعية ــ هو أن يتصور نفسه متفوقاً على إنسان العصور السابقة . ولو جاز لنا أن

نفتخر بها بلغناه من تقدم بفضل الإيقاع السريع للرقى العلمى والتكنولوجى فإنه لن يكون من الضرورى أن نرثى لحال أسلافنا الذين عاشوا منذ قرون عديدة ، بل يكون علينا أن نرثى أيضاً لحالنا منذ سنوات قليلة ، بل ربما كفتنا نظرة إلى ما كنا عليه منذ شهور معدودة . ولهذا فإن علينا أن ننظر إلى الماضى نظرة متأملة ، فنحن من وجهة نظر التطور البيولوجية لسنا إلا ثمرة لكل ما دخل على العناصر الموروثة عنه من عوامل جديدة تراكمت على مر الزمن ، فتشكل من هذا المزاج والتفاعل كيان جديد هو ما نحن عليه الآن ، كما أن للماضى تأثيراً كبيراً علينا من وجهة النظر الاجتماعية . ومن هنا فإن علمنا اليوم ــ وشأنه فى ذلك شأن كل الأنشطة الإنسانية ــ إنما يقوم بناؤه على قواعد من علم توارثناه على مر العصور الماضية .

على أن ذلك لا يعنى أن نقف جامدين أمام المشهد التاريخى وقد أسكرتنا خمر ذكرياته ، فأنستنا حاضرنا . فدروس التاريخ يجب أن تكون فى خدمة توجهنا فى الطريق الصحيح . فتعيننا على رسم برنامج عملنا الحاضر وضمان توظيفه فى خدمة المجتمع ومن أجل خير الإنسان . ولذلك فإن تشجيع البحث العلمى والتكنولوجى فى جميع الميادين لابد أن تعود ثمراته بالخير وتصبح وسيلة للتنمية الشاملة . وهنا علينا أن نسجل أنه على الرغم من كل الجهود التى بذلت فمازال أمامنا الكثير مما يجب أن نضطلع به لحل مشاكل كثيرة تثقل كاهل عالمنا الحالى بدرجات مختلفة حسب الظروف والإمكانيات المتفاوتة لدى بلاد العالم : مشاكل توفير الغذاء ، والرعاية الصحية ، والإسكان والمواصلات ، وأزمة الطاقة ، وتلوث البيئة ، وسوء استخدام الأرض والمياه . وأود أن أشير هنا بصفة خاصة إلى مشكلة تحتاج إلى جهد مضاعف من المشتغلين بالبحث العلمى والطبى ، هى الإصابات التى يتعرض لها المسنون ، لأنه لا معنى لأن يعمل العلم على إضافة سنوات إلى الحياة إذا لم ينجح فى الوقت نفسه فى إضافة حياة إلى تلك السنوات . ذلك أنه كثيراً ما يظهر على المسنين ما يدعى طبياً بمتلازمة الزهايمز Alzheimer Sindrome أو جنون الشيخوخة ، وهو مرض يحتل اليوم مكاناً بارزاً فى المساحة العريضة التى تشغلها علوم الأعصاب ، ويعد من الأولويات فى ميدان الطب البيولوجى . وأنا أتصور أن الفرع الذى يختص من علم الأمراض بالأجهزة المستقبلة أو نظم الفحص على مستوى الجزيئات سوف يكون من بين المشروعات التى تشغل جانباً كبيراً من اهتمام الباحثين العلميين خلال السنوات القادمة . وفى خط موازٍ لهذا الاهتمام بدراسة تلك

المشـاكـل وأمثالها مما يعتبر من الحاجات الأساسية علينا أن نؤكد ضرورة إطلاق حرية البحث العلمى وتشجيع ما يقوم به الباحثون من مبادرات خاصة وتقديم كل عون مادى ممكن لكل ما يساهم فى تقدم العلوم فى كل ميادين المعرفة . ونحن نرى بالفعل ظواهر مشجعـة تبعث بعض التفـاؤل ، وكان من ثمراتها منجزات جليلة وخاصة فى ميادين البيولوجيا والطب والتكنولوجيا الصناعية والطاقة الشمسية والهندسة الوراثية والعقول الإلكترونية . . .

من الضرورى تصنيف الأولويات

العامل النهائى الحاسم فى كل تقدم هو زيادة المعرفة . ولهذا فإن مد آفاق العلم هو أول ضرورة ماسة يحتاج إليها المجتمع . ومع ذلك فليس فى إمكان أى بلد ــ فيما عدا استثناءات معدودة ــ أن يحاول فى الوقت الحالى أن يوجه جهوداً من الدرجة الأولى إلى العمل فى جميع جبهات البحث العلمى الأساسى والتنمية التكنولوجية ، فالذى يحول دون ذلك هو تعقد الجهد البحثى والنفقات الطائلة التى يتطلبها ، ومن هنا كان من الضرورى على مستوى العالم كله أن يعمل كل مجتمع على تحديد نظام للأولويات . فإذا كان البلد غير مُصَنِّع بما فيه الكفاية وإذا كان حجمه متوسطاً فإنه لن يتمكن إلا من تنمية جزء محدود من البحث العلمى الذى يحتاج إليه ، وعليه أن يتوخى الاهتمام بهذا الجزء المحدود والعناية بإدارته وتشغيله بكفاءة حتى يصمد للمنافسة الخارجية . ومن الواضح أن اختيار هذا الجزء يخضع لمعيار تصنيف الأولويات الذى يصبح فى هذه الحالة معادلاً فى أهميته للتوسع فى البحث العلمى نفسه .

ولكن تحديد الأولـويات ينبغى أن يتم بدقة بالغة وبعد دراسة مستفيضة ، وهى عملية لا يمكن أن تنجح ويكون لها فاعلية حقيقية إلا إذا حددت منذ البداية الأهداف المقصـودة من البحث العلمى ، والمعيار فى تحديد الأهـداف هو إما الأهمية أو الحاجة الملحة أوهما معاً ، ثم توجيه الجهود العلمية لبلوغ هذه الأهداف كلها أو على الأقل جزء منها وحل ما يعترض طريقها من مشاكل . على أن تكون نقطة البداية من الواقع العلمى المـوجـود بالفعـل ، مع محاولـة تطويره وتجـديده بسرعـة مع الـوعى بما ينـطوى عليه

ذلك من مخاطر تحف كل مغامرة علمية ، ولكن بعد حساب يسمح بتوقع إمكانية معقولة للنجاح . ونستخلص من هذا العرض نتيجتين :

– الأولى أنه لا ينبغى لأى بلد مهما كان مستواه أن يتخلى عن مسئولية البحث العلمى الأساسى لأن هذا البحث هو الذى تتولد عنه « كيفية العمل » التكنولوجية وهو الذى يسمح بتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية .
– والثانية هى أن فكرة الأولويات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتطبيق العلمى والتنمية التكنولوجية وبشكل غير مباشر بالبحث العلمى الأساسى ، وهو النوع الذى لا يحتمل التوجيه ، فضلاً عن التدخل المباشر ، ولا يخضع للعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية .

عملية إعداد جدول للأولويات مصنفة حسب أهميتها هى بغير شك من أكثر العمليات تعقيداً ، فهى تحتاج إلى مجموعة كبيرة من المعلومات والإحصائيات التى لا توجد فى كثير من الأحيان أو توجد ولكن بشكل سيىء الإعداد بعيد عن الدقة . وإذا أردنا أن نصف هذا الجدول بشكل إجمالى فإننا نقول إنه مشتق – فى إطار محدد من المقاييس – من الجهد الكلى للبحث العلمى بالإضافة إلى الهدف المنشود من التنمية سواء فى الميدان الاجتماعى الاقتصادى أو الثقافى على المدى البعيد ، وهذان المعياران هما اللذان نرمز لهما بـ « ب (البحث) + ت (التنمية) » . هذا مع تقدير البنية التحتية أو الأساسية العلمية والتكنولوجية الموجودة بالفعل . ويتطلب الأمر بعد تحديد هذه الأولويات قرارات سياسية على أعلى مستوى تتضمن تحديد ما يسعى إليه المجتمع والثمن الذى تكون الدولة مستعدة لدفعه من أجل متطلبات البحث لبلوغ تلك الأهداف . ولهذا فإن إعداد جدول الأولويات الذى نشير إليه يمكن اعتباره الأداة الرئيسية لتكامل نظام البحث العلمى وجعله مهمة قومية كبرى ولمنحه قدرات تسمح له بالصمود أمام المنافسة الخارجية .

وعلى كل مجتمع أن يواجه محاولة الإجابة على هذا السؤال : هل يمكن توجيه البحث العلمى منذ البداية إلى أهداف مسبقة تم إعدادها من قبل ؟ بعد ما عرضناه فى الفقرات السابقة لا يسعنا إلا أن نجيب غلى ذلك السؤال بالنفى . فالبحث الذى

وصفناه بالأساسى يجب أن يظل حراً مستعصياً على التوجيه والتدخل من أى جهة . وكل ما يجدر بالدولة أن تقوم به هو أن تشجع جماعة الباحثين العلميين على أن يهتموا بدراسات يمكن أن تعين على حل مشاكل قائمة ، وأن تهيىء الظروف الملائمة للتنمية التكنولوجية ، ولكن مع احترام حرية الباحث المبدع الذى يشتغل بالعلم للعلم ذاته أى الذى يساهم بما يتيسر له من إضافة فى زيادة الحصيلة الموجودة بين يديه من المعارف . ولسنا نفرق فى ضرورة التشجيع الذى ننادى به بين العلماء الباحثين والمشتغلين بالتطبيق التكنيكى فكلتا الطائفتين لازمة للمجتمع وعلى الدولة أن توفر لهما معاً كل ما يمكنهما من أداء عملهما بكفاءة . أما بالنسبة للعلماء الباحثين فيمكن أن نطبق عليهم العبارة التى تقال على الفنانين التشكيليين : « المصور العظيم ليس هو الذى يرسم ما يبيع ، وإنما هو الذى يبيع ما يرسم » ! . . .

الأولويات العامة والأولويات الخاصة

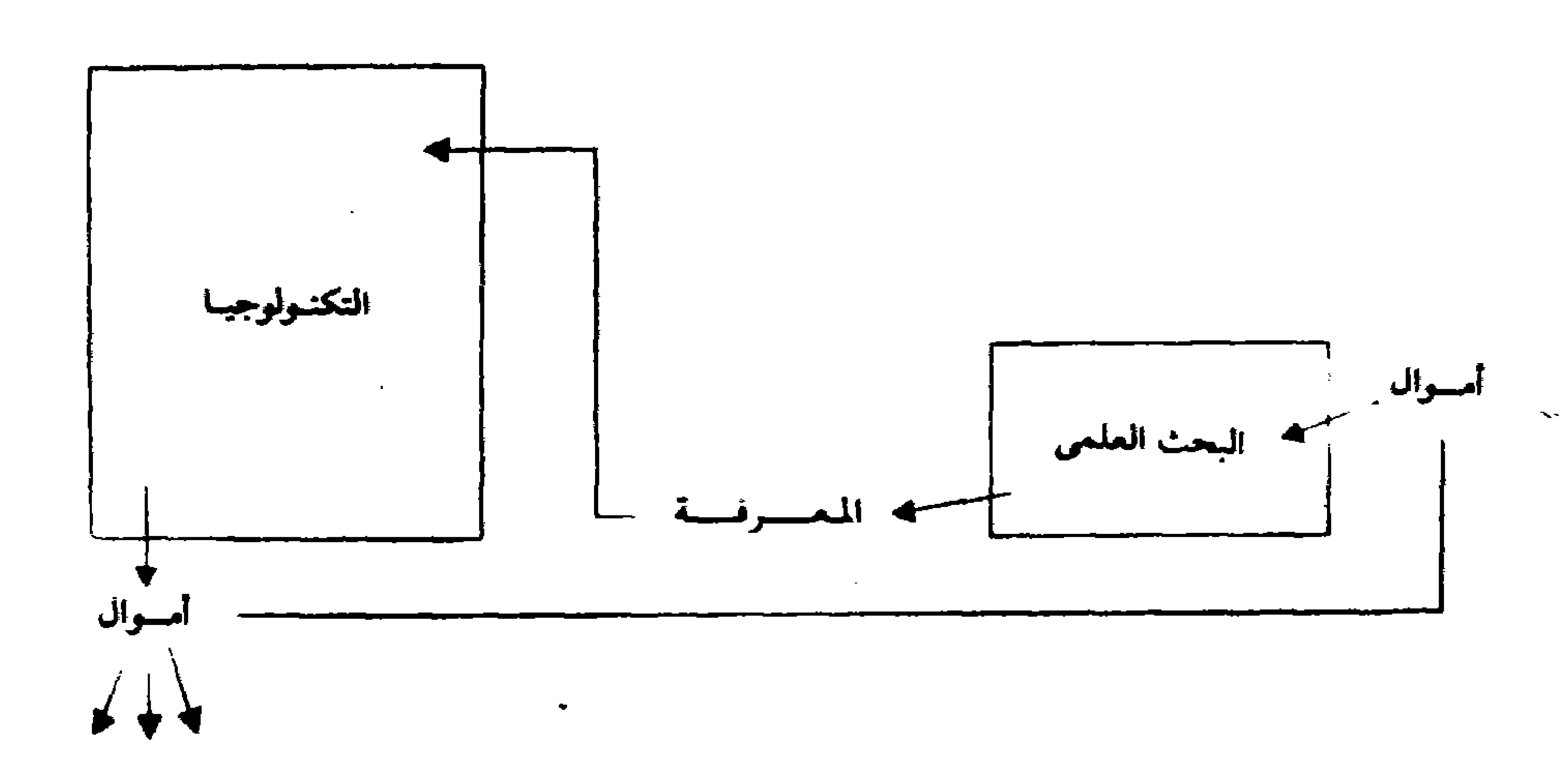
أولويات البحث العلمى فى بلد معين هى التى تحدد الشكل العادى لإبراز المشاكل الخاصة بمجتمع هذا البلد ، وتضعها فى المرتبة الأولى من اهتمام المشتغلين بالبحث العلمى بحيث تتوجه إليها جهودهم ، ومن أجل هذا نفسه فإن هذه المشاكل لن تكون فى العادة موضع الأبحاث التى تجرى فى بلاد أخرى . وبعد ذلك يأتى القيام بتنسيق وثيق فى أعمال البحث العلمى والتنمية التكنولوجية بين القطاعين العام والخاص ، والأمر الثالث الذى تتميز به هذه الأولويات هو أنها تعد الأداة الضرورية لتحقيق التعاون العلمى والتكنولوجى الدولى ولضمان نجاح هذا التعاون وتأديته الكاملة لوظيفته .

غير أنه مع الاعتراف بكل ذلك ، وهو ما أعتقد أنه لا يمثل صعوبات كبيرة فى تنفيذه ، علينا أيضاً أن نشير إلى نسبية كثير من الحقائق التى ذكرناها ، بل إن هذه النسبية تمس فكرة الأولويات فى حد ذاتها حينما نحاول تطبيقها على البحث العلمى . فأنا أعتقد أن هذه الفكرة لا ينبغى أن تفهم على أنها قانون صارم يضع تلك الأولويات فى قوالب جامدة ، وإنما يكون فهمها بقدر كبير من المرونة ، وذلك لأن البحث العلمى اليوم بطبيعته ديناميكى الحركة والتطور السريع ، وإخضاعه لمنطق الأولويات الجامد

يمكن أن يحد من حركة البحث العلمى بشكل يؤدى إلى تجميده . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن البحث العلمى فى أى ميدان مرتبط بميادين أخرى عديدة ، ومن هنا يصعب أن نحدد من أى موضوع من موضوعات هذه الميادين المتشابكة يمكن أن تنشأ الأفكار والمشروعات ذات الأهمية الكبيرة والتطبيقات التى تعود بأعظم الفائدة .

كذلك أرى أن فكرة الأولوية لا يمكن أن يكون لها نفس الوزن فى مجموع أنماط البحث العلمى والتكنيكى وبشكل يطبق على جميعها بغير تمييز ، لاسيما ونحن نعرف أن هذه الأنماط أو الأنواع تشمل أنشطة بالغة الاتساع . فالأولويات لا تعنى ولا يمكن أن تعنى نفس الشىء بالنسبة للبحث العلمى الأساسى الذى يرتبط بالجامعات والمعاهد العليا ، وهو فى الغالب قليل التكلفة بالنسبة لوحدات البحث ، وبالنسبة للأبحاث التى تستهدف التنمية والتى يتوخى منها التطبيق الاجتماعى والاقتصادى ، وهى فى أكثر الأحيان تتطلب نفقات طائلة ، كما أنها تواجه مخاطر كثيرة .

وسأورد فى السطور التالية تخطيطاً يوضح أحجام القطاعات وخصائصها ومدى ارتباط بعضها ببعض ، إذ أنها يجب أن تعمل فى تعاون كامل وإن ظل كل قطاع قائماً بنفسه بحكم ما يميزه عن القطاعات الأخرى . ولهذا يحسن بنا أن نرى هذه القطاعات معاً فى رسم واحد ، أما الخلط بينها فهو خطأ يجب تجنبه . ونلاحظ أن الاختلاف بينها ليس فى الحجم فقط وإنما فى طبيعة النشاط وفى معالمه وفى القواعد التى تقوم عليها المؤسسة المضطلعة بالبحث :



وفى كلتا الحالتين سواء فى البحث العلمى أو التطبيق التكنولوجى فإن العمل يعد « مخاطرة » ، أى عمل معرض للنجاح والفشل ، ولكننا نعتقد أن نتيجته النهائية ـ بصرف النظر عما ينفق فيه من رمال ـ لابد أن تصل نسبة النجاح فيه إلى الفشل مائة إلى واحد . والذين لا يفهمون ذلك ـ سواء أكانوا حكومات أو مؤسسات ـ فإنهم سيرون أنفسهم عاجزين عن تحقيق تقدم حقيقى لبلادهم . وقد سمعت فى ندوة للأكاديمية البابوية عقدت حول موضوع « العلم والسلام » فى نوفمبر سنة ١٩٨٣ عبارة قالها بيروتس Perutz تنطبق تماماً على ما نحن فيه : « إن الذى لا يغامر يعرض نفسه لدفع ثمن لا يستطيع تقديره أحد » (Zero risk can be bought only at infinite expense) . وهذا الثمن الباهظ هو الذى يدفعه الآن ـ وسيدفعون أضعافه من بعد ـ أولئك الذين لا يغامرون ولا يضحون فى سبيل انتهاج الطريق الوعر : طريق التقدم الذى تخطه المعرفة الجديدة .

وفى إطار الأولويات نرى أنفسنا فى موقف يمكن أن نلخصه ببساطة فيما يلى : أن تكون لدينا موضوعات لها باحثوها الذين يتخصصون فيها ، وموضوعات ليس لها باحثون ، وباحثون بلا موضوعات . ذلك أن هناك قطاعات من البحث تعمل فى موضوعات لها أهميتها القصوى بالنسبة للبلاد ، وهذه فى أمس الحاجة إلى إعداد مجموعة من الباحثين يمكن أن ينتجوا علماً أو يجددوا أساليب العمل التكنيكى فى ذلك القطاع أو على الأقل يكونون قادرين على فهم مشروعات التنمية التى تجرى فى بلاد أخرى فى نفس القطاع ومتابعتها عن كثب . وفى حالات أخرى تكون العناية بالتشجيع العلمى والتكنولوجى قائمة على توجيه جهود الباحثين المؤهلين فعلاً إلى موضوعات لها أهميتها أو ارتباطها ببيئة البلد وظروفه الخاصة مما يجعل لهذه الموضوعات أولوية مطلقة . وأخيراً لابد من تقوية نشاط أجهزة من الباحثين يعملون فى خطوط عامة متسقة مع التنمية العلمية والتكنيكية للبلد . ويترتب على ذلك أنه لكى يكون هناك عمل منسق بين الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية لابد من وجود سياسة علمية ، ولابد من إعداد جدول الأولويات القومية وأن يترجم ذلك إلى برامج منسقة .

إن التحديات التى تواجهنا والتى يجب أن نساهم فى حلها كبيرة جداً ، وهى لا تنحصر فى الحدود الجغرافية لبلد معين ، هو بلد المشتغل بالبحث العلمى ، بل هى

تتجاوزه بكثير حتى تشمل العالم كله ، ولنشر منها إلى مشاكل نقص الغذاء ، والانفجار السكانى ، وتلوث البيئة ، والكفاح ضد المرض وغيرها ، وهى مشاكل لا تقع خارج نطاق مسئولياتنا ، بل هى تمسنا جميعاً وتقتضى منا عملاً لا يعرف الراحة . وفى مقابل هذه المشاكل العامة التى تعترض طريق الإنسانية هناك مشاكلنا الخاصة بكل بلد من بلادنا ، وهى بالإضافة إلى السابقة تؤلف الأولويات الأولى التى يتوجه إليها عملنا . ومن بين هذه المشاكل الخاصة يمكن أن نذكر تلك المتعلقة بالزراعة ، والبيولوجيا البحرية ، والجيولوجيا أى ما يتعلق باستغلال الموارد الأرضية ، أو بالرعاية الصحية الخاصة ببلدنا ، وفى جميع هذه المشاكل علينا ألا ننتظر من باحثين من الخارج أن يقدموا لها حلولاً ناجعة .

ومن المؤكد أن بلداً يرزح تحت وطأة حاجات أولية ملحة لا يستطيع أن ينفق أموالاً كافية فى البحث العلمى والتكنولوجى ، إلا بعد الوفاء بتلك الحاجات وبعد أن يبلغ مستوى اقتصادياً معقولاً . ولكنه ينبغى أن يكون على وعى بأنه إلى أن يصل إلى ذلك المستوى سيظل فى تبعية مستمرة لبلاد أكثر تقدماً . والعوامل التى يمكن أن تفسر ذلك العجز الممتد إلى أجل غير مسمى عن تمويل البحث العلمى هى التى يمكن أن تضيق دائرة البحث حول مشاكله الخاصة المحددة أو التى تحتاج إلى حل عاجل فى بلد مثل إسبانيا . وهنا يجب أن تختار من بين هذه المشاكل موضوعات معينة لها صفة الخصوصية فى هذا البلد ، وكذلك تلك التى يمكن بسبب ظروف متعددة أن نعمل فيها بنفس الكفاءة والإيقاع الذى يجرى به البحث فى البلاد الأكثر تقدماً .

وهذه مسألة تحتاج إلى توزيع ملائم ومتناسب لموارد الدخل بين الموضوعات والمشروعات المتنوعة . وحينما يستقر الرأى على تحديد الأولويات المتعلقة بالبحث العلمى فى كل قطاع وتقويمها يمكن هنا أن تتدخل الأولوية السياسية أو سياسة الأولويات . ويكون التنازع بين هذه الأولويات بين ما تمس إليه الحاجة فى المقام الأول مثل التعليم ، والضمان الاجتماعى ، والغذاء ، والإسكان ، والمواصلات . . . إلخ . وحول هذه النقطة أود أن أكرر ما أشرت إليه من أن من الخطأ الجسيم ألا يعمل كل بلد مهما كانت ظروفه على تشجيع البحث العلمى الأساسى والمتعلق بالعلوم الإنسانية .

أهداف السياسة العلمية

السياسة العلمية تقوم على تحديد الأهداف ثم توجيه الجهود طبقاً للموارد البشرية والاقتصادية المتيسرة . وهى تقتضى مجموعة من الإجراءات التنفيذية والتنظيمية تسعى إلى بلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة . ولهذا فإن السياسة العلمية لا يمكن أن تفهم على هامش السياسة الصناعية والاقتصادية للتنمية .

وقد حددت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OCDE الأهداف الأساسية للبحث العلمى والتكنيكى العام فى النقاط الآتية :

(أ) الأمن القومى وما يدعى بـ « العلم الكبير » أى الأبحاث العلمية المتعلقة بالدفاع واستكشاف الفضاء الخارجى ، واستخدام الطاقة النووية لأهداف مدنية .

(ب) التنمية الاقتصادية : الزراعة والصناعات التركيبية والقائمة على المستخرجات والمستخلصات والخدمات الاقتصادية .

(جـ) الخدمات الاجتماعية : الرعاية الصحية ، وتنقية البيئة من التلوث ، والمرافق ، والشئون الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات المماثلة .

(د) تشجيع البحث العلمى .

(هـ) أنشطة أخرى .

وفى هذا التخطيط تكون الأولوية الاجتماعية المطلقة لتحسين « نوعية الحياة » أو على الأقل الحفاظ على مستواها بمنجاة من التدهور .

وتفرض هذه الأولوية نفسها على نحو متزايد الوضوح باعتبارها مبدءاً موجهاً يسود مطامح الإنسان المعاصر الذى أصبحت مشكلته الرئيسية لأول مرة لا تتمثل فى الوصول إلى وسائط القوة وإنما استخدامها ، وقد أصبحت هذه المشكلة سابقة فى الأهمية حتى على مشكلة بقاء الجنس البشرى نفسها . ولكن على مستوى الإنسانية ـــ وهنا تكتمل الدائرة ـــ كيف يمكن أن نفهم مسألة البحث عن « نوعية الحياة » مهما اختلفت التقديرات حول هذه النوعية على هامش السلام والعدالة ؟

إن تقنين المطالب الاجتماعية الأساسية من جانب الدولة وهو أمر مرغوب فيه دائماً لا يمكن أن تعنى ولا أن تضمن سلامة إدارة الخدمات التى ترعى هذه المطالب ولا سيرها بما يلزم من السرعة والكفاءة . ومع ذلك فليس من المعقول ولا المقبول أن تظل هذه الخدمات بعيدة عن رقابة أجهزة الدولة وتقنينها وتنظيمها . وإذا لم تتخذ القرارات بشجاعة وتصميم نحو إيجاد حلول لتلك المشاكل الأساسية من أجل الحفاظ على نوعية الحياة فإن النتيجة ستكون خطيرة وبالغة السوء . ويكفى أن نلقى نظرة على أحوال كثير من البلاد حولنا لكى نرى أن الإجراءات الهادفة إلى تدارك التدهور تتخذ فى كثير من الأحيان بشكل عاجل غير مدروس وبعد فوات الوقت المناسب .

التخطيط والحرية

على الدولة فى معالجة المشاكل التى تواجهها أن تنتج إستراتيجية « انتقائية » تعمل على تحديد الاتجاهات العامة للأولويات وإن كان ذلك بشكل فيه كثير من المرونة . وإذا لم ترسم الدولة لنفسها هذه الإستراتيجية فإن ذلك يمكن أن يعود بالضرر على القدرات الإبداعية وعلى قوة التخيل التى تسمح بحرية الاختيار . وفى تقرير حول البحث العلمى أصدره مجلس العلوم السويسرى نقرأ هذه العبارة : « إن أعمق دافع ومحرك للبحث العلمى هو الحرية المبدعة والمبادرة الخاصة التى يضطلع بها الباحث . . . ومن أسوأ ما يتعرض له البحث هو قيام الدولة أو السلطة بتخطيط شامل للبحث مفروض من أعلى وبمفهوم استبدادى متسلط ، ذلك أن مثل هذا التخطيط لابد أن يضيق إلى أبعد الحدود أصالة الباحث الشخصية فى معالجته المشاكل وقدراته المادية على العمل . ومن ناحية أخرى فإنه ليس من الممكن الاعتراض من ناحية المبدأ على سياسة قومية للبحث باسم الحرية الفردية للباحث . ولما كان تمويل البحث العلمى باهظ التكاليف فإن من الوهم الاعتقاد بأن الدولة يمكنها أن تقدم تمويلاً كاملاً لكل قطاع من قطاعات البحث ، وكل ما يحلو للباحث اختياره من موضوعاته . ولهذا فإن الحل الأمثل بين الطرفين هو أن تقوم الدولة بإعداد برنامج للبحث العلمى قائم على أساس الأهداف التى تتوخاها ولكن فى إطار من المرونة الكاملة . وأول مهمة لهذه السياسة العلمية يجب أن تكون توفير الشروط

المناسبة التى تسمح بتنمية البحث فى القطاعات التى لا جدال فى أهميتها العلمية والسياسية والاقتصادية . كذلك يجب أن ترعى الأبحاث فى الموضوعات التى قد تطرأ بغير توقع والتى لا يمكن إدخالها لذلك فى خريطة التخطيط ، أى النشاط العلمى المتميز بنوعيته ومستواه الرفيع أكثر مما يتميز بما ينتظر تحقيقه لأهداف معينة » . وفى جميع الأحوال لابد من بذل جهد لتمويل مناسب للأبحاث يسمح بالوثبة المأمولة ، إذ لا ينبغى لعلمنا أن يسمح لنفسه بانتهاج الطريق الذى وصفه العالم الفيزيائى ستيفان تيجبيه Stevan Tedjier بقوله : « علم متخلف فى بلاد متخلفة . . . » .

من الضرورى أن يكون لدى كل بلد بنية أساسية للبحث وموارد بشرية ومعدات تسمح بالنهوض بأعباء البحث العلمى والتكنيكى الذى تتطلبه الصناعة من أجل تدعيم التنمية وتوسيع دائرتها . والحل العاجل السريع الذى يُشار به ــ وفى كثير من الأحيان يكون هو الحل دائماً ــ هو أن تعمل المراكز الصناعية التابعة للدولة والمراكز الخاصة بالتعاقد على إجراء الأبحاث . ولكن من اللازم أولاً أن يعرف أى نوع من هذه الأبحاث يجرى أو ينتظر أن يجرى العمل فيه . وفى هذا العمل تكون العيوب فى الصلات بين المراكز المذكورة والباحثين مترتبة على عدم توفر المعلومات الكافية . وهذا الحكم الذى يمكن أن يطبق على مجالات كثيرة صادق تماماً فى مسألة العلاقة بين الصناعة ومراكز البحث . ومن الخطأ الكبير أن تقتصر الصناعة على إجراء أبحاث يمكن أن نسميها « دفاعية » ، أى لمجرد حماية وجودها ، بل ينبغى عليها أن ترصد نسبة معقولة من جهدها ــ نحو العشرين فى المائة ــ لما نسميه « الأبحاث الهجومية » . وبهذه الطريقة لا تساهم فى رفع مكانتها فحسب ، بل كذلك تفتح نوافذ الخيال الإبداعى لباحثيها . والإجراءات التى يمكن أن تعين على دفعة قوية للأبحاث الصناعية بما يترتب على ذلك من تقليل نسبة الاستيراد التكنولوجى من الخارج يمكن أن تكون ذاتية محددة أو خارجية عامة . وعلى الدولة أن تضع القواعد التى تسمح بالمرونة الإدارية وسرعة اتخاذ القرارات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب على المراكز الصناعية أن يتوافر فيها نظام مناسب لرصد حالة الأسواق . كذلك يجب أن تتخذ إجراءات ذات طابع مالى وتجارى تسمح بالتجديد المستمر والتلاؤم مع الأوضاع الاقتصادية ، وخفض الرسوم فى عمليات الاستيراد والتصدير وزيادة التنويع فى الإنتاج من أجل تحسين مستوى السلع . . . إلخ .

ويجدر بنا أن نشير فى النهاية إلى نقطة مهمة ، هى أن جانباً كبيراً من المعارف المكتسبة ينبغى أن يوجه توجيهاً تطبيقياً لحل مشاكل لو فرغنا منها لعاد ذلك بالخير على الإنسانية كلها مثل إنتاج أدوية جديدة ، واكتشاف وسائل أكثر فعالية فى حفظ الطعام وغير ذلك . غير أن هناك مشاكل أخرى كثيرة يختص بها بلد دون بلد أو منطقة فى العالم دون منطقة ، وهذه تحتاج إلى معالجة خاصة سواء لحل هذه المشاكل أو لتصنيف نظام للأولويات .

الأولويات الاجتماعية

منذ سنوات أتيحت لى فرصة نشر دراسة خاصة عالجت فيها موضوع « أولويات البحث العلمى » والأهداف الكبرى والمعايير التى يمكن ويجب أن توجه مبدأ تصنيف الأولويات . والآن يهمني أن أتناول النواحى الأساسية التى تلتقى لكى يأتلف منها نظام يحدد الأولويات الاجتماعية .

أما على المستوى العالمى ــ ولا بأس من الإشارة من جديد إلى ذلك ــ فهناك المتطلبات الإنسانية الأساسية التى تمثل أولوية لا جدال فيها سواء بالنسبة لتشجيع القيام بأبحاث جديدة وتحصيل معارف كانت فى طى الغيب أو لتطبيق المعارف المحصلة من أجل تحسين مستوى الحياة ، وأنا أعنى بذلك التغذية والرعاية الصحية والإمداد بالمياه الصالحة للشرب لجميع البشر ، وتوفير الحد الأدنى من شروط المسكن الملائم ، ومن التعليم ، والمشاركة النشيطة لكل المواطنين فى تدبير أمور جماعتهم . . . إلى آخر هذه المشاكل التى تعد أولويات على المستوى الدولى . ونحن ندعوها اجتماعية لأنها وإن كان لها انعكاسات هائلة على الحياة الاقتصادية فإن الهدف الرئيسى منها متعلق بحياة الإنسان فى داخل جماعته .

هناك ثلاث مشاكل يجب أن يتجه إليها بشكل أساسى البحث العلمى والتكنولوجى ومسألة نقل التكنولوجيا إلى البلاد النامية بهدف إعانتها على الأخذ بأسباب التقدم : أولها تجاوز ما يسمى بحد الفقر ، ثم مشكلة الطاقة ، والثالثة مشكلة التوزيع الأكثر عدالة للقدرات على العمل والاستخدام . وقد أصبح من الواضح إذا أخذنا فى الاعتبار التوزيع الحالى للسكان فى العالم واتجاهات الزيادة السكانية أن

هذه الاتجاهات لن تقترب من التوازن إلا فى نحو سنة ٢٠٢٠ . ولهذا فإن الجهد الرئيسى ينبغى أن يتركز على زيادة الإنتاج الزراعى العالمى وتوزيعه بصورة أقرب إلى العدالة . وهذه مسألة جوهرية إذا أهملنا حلها فمن العبث أن نتحدث عن نظام اقتصادى دولى جديد . وهى تقتضى أيضاً أن نعمل على تنمية ريفية متكاملة وإعادة بناء مجتمع ريفى واع برسالته ومُعَدٍّ لكى يضطلع بالمهام الموكولة إليه بالنسبة لإنتاج زراعى بمفهوم حديث ، مع الإحساس بقيمته بالنسبة لفئات المجتمع الأخرى . ويهمنى إبراز هذا المظهر لأنه كثيراً ما يحدث خلط بين الإصلاح الزراعى والإصلاح الريفى ، وهو خلط يشبه ما يحدث أيضاً بين الإصلاح المدرسى والإصلاح التعليمى ، وبين حسن التعامل والسلوك . فمن الواضح أن ما نسميه الزراعى والمدرسى والتعامل هى عناصر من الريفى والتعليمى والسلوك على الترتيب . وهذا الخلط يؤدى إلى خطأ فى طرح المشاكل المتصلة بها وإلى أن الحلول المقترحة لا تعدو كونها حلولاً جزئية ، تنتهى إلى خيبة الآمال المعقودة عليها . ومصدر الخطأ المذكور الذى يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة هو البعد عن التعريف والتوصيف السليم لكل من تلك العناصر ، فالتحديد الذى يترتب عليه الوضوح وسلامة الرؤية أمر لابد منه لكى تكتسب الخطط المعدة فاعلية حقيقية ، والقائمون على تنفيذها سلطة مهنية وقوة معنوية .

ونعود إلى موضوع التنمية الريفية ، فنقول إن من الأمور الأساسية أن يترسخ الوعى بالأهمية الرئيسية للقطاع الريفى وضرورة وضع كل الإمكانات والموارد المدنية ــ والعسكرية أيضاً فى حالات الطوارىء ــ من أجل تهيئة الظروف المناسبة للحياة فى الوسط الريفى وبهذا يوضع حد لهجرة الريفيين من الحقول إلى المدن أو الضواحى المحيطة بها . وعلينا أن نسجل هنا ــ وهى حقيقة علينا أن نعيها جيداً ونقدر آثارها ــ أن السياسات التى تتبعها معظم الدول فيما يتعلق بالرعاية الصحية والثقافية والتعليم والاقتصاد هى التى تشجع بالفعل على هجرة المزارعين من حقولهم وتجمعهم فى المراكز الحضرية الكبرى ، وهو ما يتحول فى كثير من الأحيان مع الأسف إلى تكدس يفتقرون فيه إلى الحد الأدنى من الحياة اللائقة . هذه المسألة تعد من أولويات ما ينبغى العناية به ، إذ يتمثل فيها نوع من اختلال التوازن السكانى الذى إذا لم يعالج بحكمة فإنه يتحول بالتدريج إلى داء يصعب شفاؤه . وهو واحد من أكبر التحديات التى علينا أن نواجهها .

وقد سبق أن أشرت إلى مشكلة الطاقة وما أحدثته من تخلخل عالمى يتجاوز مسألة العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ، وإلى الاحتمالات المستقبلة للإسراف فى استخدام بعض المواد الأولية التى تدل توقعات الدراسات الحالية على أنها عرضة للنفاد فى مستقبل غير بعيد .

أما فيما يتعلق بمشكلة العمل فمن الضرورى طرح جديد وأصيل تماماً لها من أجل إصلاح وضع إذا لم نبادر بعلاجه فإن تدهوره سوف يتفاقم . وفى هذه المشكلة ــ شأنها فى ذلك كشأن الكثير من غيرها ــ علينا أن نحذر من خطر انتهاج سياسات قومية بغير نظر سابق فى الحلول المقترحة على مستوى دولى . فالسياسات المتعلقة بالاستخدام فى بلد ما ، وأعنى بذلك ما تنتهى إليه من حلول تطبق خلال فترة معقولة من الزمن ، تقتضى المعرفة السابقة بالاتجاهات العالمية والتواؤم معها ، ولا تشذ عن ذلك إلا حالات قليلة منفردة . فعلى سبيل المثال لا ينبغى على بلد من البلاد النامية أن تنهض بخطة للتصنيع السريع فى قطاع معين فى الوقت الذى تقوم دول أخرى نامية بمثل هذه الخطة فى نفس القطاع ، وذلك تجنباً لما يمكن أن يترتب على هذا من تشبع خلال وقت قصير . كذلك ليس من الملائم تشجيع الاستعاضة عن الأيدى العاملة بالآلات التكنولوجية الحديثة بغير حساب دقيق سابق لما يجره ذلك من رفع نسبة البطالة . ذلك أنه إذا كان الإنسان هو الهدف من كل سياسة تنموية وإذا قدرنا ما يقضى به الحرص على المصالح الاجتماعية قبل مجرد المصالح الاقتصادية فإن كل خطة تعمل على الاستعاضة عن الإنسان بالآلة لابد أن تتضمن أولاً خطة موازية لما يسمى « التحويل المهنى » وهو ما يسمح بتوجيه فائض الأيدى العاملة التى تم الاستغناء عنها إلى أعمال أخرى ليس من الضرورى أن تكون هى نفس الأعمال السابقة ولا أن تشغل نفس عدد الساعات ولا نفس مستويات العمر .

إلى جانب هذه الأولويات الكبرى ــ وهى فى الوقت نفسه داخلة فى إطار الكفاح ضد الفقر ــ هناك مسألة توفير مستوى أفضل للحياة يكون مقبولاً بالنسبة لجميع البشر . وطبيعى أن يكون هذا المستوى أفضل بصفة خاصة بالنسبة لمن هم أحوج ما يكونون إليه لظروف خاصة بهم ، ونعنى بذلك مزيداً من الرعاية الصحية للأطفال والأمهات فى فترة الحمل ، وكذلك الوقاية من أمراض البلاد الحارة وتوفير المياه الصالحة للشرب لمن ظلوا حتى الآن محرومين منها ، وهاتان المسألتان بالإضافة إلى الزراعة هى التى تحتل الجهد الأكبر من ميزانية برنامج الأمم المتحدة للتنمية

. UNDP (United Nations Development Programme)

وقد نبهت منظمة الصحة العالمية منذ وقت قريب إلى الأسباب الرئيسية للوفاة والعجز فى البلاد النامية (الملاريا وأمراض الإسهال الشديد ، وشلل الأطفال والالتهاب السحائى الوبائى ، وسوء التغذية ، ونقص الرعاية العملية الواجبة للأمهات والأطفال . . . إلخ) ، وإلى أن هذه الأمراض يمكن تجنبها أو الوقاية منها ، بل ومعالجتها علاجاً ناجعاً إلى حد القضاء عليها لو توافر لدى تلك البلاد دعم كافٍ للأبحاث حول الخدمات الصحية ، وتوعية الجمهور بطرق الوقاية الملائمة . وكان مما ألحت عليه منظمة الصحة العالمية أن التربية الصحية يجب ألا تقتصر على المجال المدرسى ، لاسيما وأن هناك نسبة أمية عالية فى هذه البلاد ، وإنما تمتد إلى وسائل الإعلام الأخرى خارج إطار المدارس وعلى أوسع نطاق ممكن من أجل التحفظ من العديد من الأمراض . وفيما يتعلق بأمراض الطفولة الناشئة عن سوء التغذية أوصت المنظمة بتضمين مناهج التعليم ما يشجع على إطالة فترة الرضاع الطبيعى وعلى الإماءة (أى تزويد الجسم بالسوائل اللازمة) عن طريق الفم ، وبانتهاج نظام تغذية سليم مع زيادة ملائمة لكمية الغذاء .

الأولويات القومية والأولويات الدولية

الأولويات التى تضعها البلاد على المستوى الدولى تختلف بشكل جوهرى عن تلك التى تضعها على المستوى القومى إلا فى حالات نادرة ، وذلك عندما يقتضى الأمر معونات من صناديق معينة مخصصة للتنمية أو قروضاً من البنك الدولى أو غير ذلك من المساعدات المالية التى تقدم على أساس اتفاقيات ثنائية ، وفى هذه الحالة تكون الأولويات التى تحتل المقام الأول هى على سبيل المثال : إعداد المدرسين والفنيين على المستوى المتوسط والدراسات الخاصة بإنشاء مراكز سكانية جديدة فى الريف وما إلى ذلك . وليس فى ذلك أى تناقض ، بل هو يعكس حقيقة يجب أن توضع دائماً فى الحسبان : وهى أن أى بلد حينما يرسم إستراتيجيته لإعداد الموارد البشرية اللازمة فى المجالات المطلوبة المختلفة فإنه يجعل فى مقدمة أولوياته ما يعين على تحقيق أهدافه

المباشرة من مشروعات يمكن لمجتمعه أن يضعها موضع التنفيذ ، وطبيعى أن تكون هذه المشروعات قصيرة المدى . أما على المستوى الدولى فإن الأولوية تكون لمشروعات على المدى البعيد ، مما لا يسع البلد أن يضطلع بتنفيذه بغير معونة من الخارج ، إذ أن مثل هذه المشروعات لا تنفذها بغير هذه المعونة إلا الدول المتقدمة الكبيرة . وبلد له نفس صفات بلدنا لا مفر له أيضاً من انتهاج المسلك الأول . وفى نفس الوقت الذى يشجع فيه البحث العلمى الأساسى باعتباره أحد الأنشطة الرئيسية فى الجامعات ينبغى أن تحدد وتدعم مجالات البحث أو التطبيق العلمى التى يمكن أن تعود بأكبر فائدة للمجتمع على المدى القصير ، والتى تسد حاجة معينة من متطلبات البلاد ، وهى حاجات بحكم ملاءمتها لظروف محلية خاصة لا يتوقع أن تفيد فى حل مشاكلها الأبحاث التى تجرى فى بلاد أخرى على حظ أعظم من التقدم والقدرات العلمية والتكنيكية .

وعلى المستوى القومى يجب أن تُنشأ ــ أو تقوى فى حالة وجودها فعلاً ــ البنيات التحتية أو الأساسية المادية والسياسية والثقافية اللازمة لنمو علمى وتكنولوجى فى المستقبل ، حتى يمكن لكل أمة أن تساهم فى الرقى العام للمعرفة وتقدم مساهمتها هذه ــ مهما يكن تواضعها ــ للمجهود العلمى الذى تبذله الجماعة الدولية ، وأن يتبع ذلك تحديد دقيق ودراسة للمشاكل العلمية والتكنيكية التى تعترض طريق البحث وتعطل مسيرته ، ثم انتقاء المعارف النظرية والعملية التى تناسب البلد وتكييفها لظروفه الخاصة ، وهى المعارف المكتسبة عن طريق النقل والاقتباس ، ولا بأس على البلد من ذلك طالما دعت إليه الحاجة على أن يتم فى إطار السياسة العلمية والتكنولوجية القومية . والخطوة التالية لذلك هى تنمية الأجهزة والآليات المكلفة بتشجيع نشر المعلومات العلمية والتكنيكية فى أوساط الباحثين ، وتوثيق صلات هذه الأجهزة بمثيلاتها على المستوى الإقليمى والدولى ، ثم العناية بإعداد الباحثين وتأهيلهم .

وأما نقل المعارف أو اقتباسها فهى عملية تقتضى القيام بدراسات مفصلة لأكثر الظروف ملاءمة لها وحساب النتائج المتوقعة منها والآثار المترتبة عليها . ولابد من تحليل عامل الزمن ووضع جدول زمنى للسياسة المرسومة لتمثل التكنولوجيا الأجنبية مع تعبئة كل الموارد القومية والأجنبية فى المجالين المادى والبشرى لها . وعامل الزمن مهم بصفة خاصة فى مظهرين يتجليان فى ضرورة الإجابة على الأسئلة التالية : ما هى الأولويات ومدى الحاجة الملحة إليها بين الأهداف الممكنة والمطلوبة فى التنمية ؟ ما هى العوامل

المعوقة التى يمكن أن تظهر ؟ أى التكنولوجيات كفيلة بتجنب تلك العقبات وتعين على سرعة بلوغ الأهداف المحددة ؟ ما مدى السرعة التى يمكن بها نقل تكنولوجية أجنبية إلى البلد (وهذا متوقف على العامل الاقتصادى) ثم تمثل هذه التكنولوجية وامتصاصها حتى تصبح جزءاً من المجهود العلمى القومى يمارسها الباحثون فى البلد المستقبِل وتعود ثمراتها على أهل هذا البلد (وهذا متوقف على العامل الثقافى) ؟ وهنا ينبغى على البلد المستقبِل أن يحسن إعداد قياداته وموارده العلمية البشرية حتى يكون تمثلها لهذه التكنولوجيا الوافدة كاملًا ، وبحيث لا تبدو عنصراً غريباً مفروضاً من الخارج ، وإلا أخل ذلك بالتوازن المنشود . ومن الناحية العملية يكون الجيل الحالى هو المسئول عن الظروف السياسية والاقتصادية والمالية بهذا النقل التكنولوجى الذى قد يكون حجمه كبيراً أو متوسطاً ، فذلك رهين بأوضاع البلد المستقبل ومستوى العلم فيه . أما الجيل التالى وأعنى به أولئك الشباب الذين يبدأون الآن دخولهم فى هذا الميدان فهم الذين عليهم استيعاب التكنولوجيات الجديدة والتمكن منها وتلقى آثارها التكنيكية والاجتماعية .

متطلبات الكفاءة

ليس هناك شك فى هذه الحقيقة : وهى أن العلم إذا أراد أن يدخل ميدان المنافسة فلابد أن يتوافر له تمويل كبير وجهد مضاعف يسمحان بعمل متسق متعدد الأطراف ، وأن يستعد له بذخيرة ثرية من المعلومات وأجهزة علمية ومعدات كافية حتى يمكن العمل فى الاتجاه الصحيح ، وبالسرعة الواجبة ، وبغير هذه العناصر يكون من العبث الاضطلاع بالمهمة ويذهب الجهد هباءً . وينبغى فى هذا العمل تحديد أولويات لعدد معين من المشروعات ترصد لها الإمكانات اللازمة ، على أن تكون ممكنة التحقيق ، وذلك لأن هناك مجالات كثيرة لا يمكننا فيها دخول ميدان المنافسة مع الآخرين » ولهذا فإن عملية الانتقاء تفرض نفسها ، فإذا تمت وتقررت مجالات البحث التى يتعين علينا تنميتها فعلينا أن نباشر التنفيذ فى جدية واتساق . وإذا لم نحرص على ذلك تبعثر فريق الباحثين وتوقفت الأنشطة التى كانت قد بدأت مسيرتها نحو النجاح . وقد شهدنا هذه

الظاهرة بالفعل ، فقد حدث أن دولاً قصرت فى تمويل الأبحاث التى قطعت شوطاً طيباً وكانت موشكة على بلوغ أهدافها ، ثم إذا بالدولة بسبب قبض يدها عن منح مال قليل جداً كان يلزم لمواصلة البحث أو مكافأة العاملين أو سوء التنسيق أو الافتقار إلى البنيات المناسبة . . . نقول إنها بسبب الامتناع عن بذل هذه التضحية الأخيرة قد انتهى بها الأمر إلى نقض البناء كله وجفاف شجرة كانت على وشك الإتيان بالثمرات .

ذلك أنه يوجد فى كثير من الأحوال فى البلاد النامية اختلال فى التناسب بين الميزانيات المرصودة لبعض المؤسسات والمبالغ الإضافية التى تسمح باستمرار أدائها لوظائفها . وربما سارت الأمور سيراً طبيعياً حينما تقوم الدولة بمشروعات قليلة التكاليف يسيرة التمويل ، ولكن التوتر يحدث عندما تقدم على مشروعات طموحة تحتاج إلى رصد مبالغ ضخمة ، فهى فى غمرة الحماسة تخصص لها هذه المبالغ فى البداية ، ولكن هذه الحماسة تفتر أثناء سير المشروع بسبب السياسة قصيرة النفس وبسبب حساباتها غير المضبوطة منذ البداية أو نقص فى التنسيق لا تلبث أن ترى نفسها معه عاجزة عن مواصلة التمويل ، فتتوقف تلك المشروعات وقد تنهار بعد ما بذل فيها من تضحيات بشرية واقتصادية هائلة .

وعامل آخر هو أن البحث الذى يصمد للمنافسة لا يمكن أن يتم ــ إلا فى حالات استثنائية نادرة ــ بغير الاعتماد على مجموعات عمل متناسقة تمدها الدولة بحد أدنى متناسب من القوى البشرية والإمكانات المادية . ولابد من المحافظة على هذا الحد الأدنى على الأقل طوال استمرار السير فى المشروع ، وذلك يقتضى من إدارات الدولة أن تحدد منذ البداية الأولويات القومية بحسب المعايير التى سبق إيضاحها وأن تقدم الموارد المادية الكفيلة بالمضى قُدُماً فى تنفيذ المشروعات المنتخبة . أما فى حالات البحث العلمى الذى تباشره الجامعات فإن الحد الأدنى من مجموعات العمل التى تحتاج إليها المشروعات البحثية لا يمكن الوصول إليه إلا إذا عملت الجامعات باعتبارها مؤسسات تتمتع بأكبر قدر من الحكم الذاتى الحقيقى بغير تدخل خارجى ، ولاسيما فيما يتعلق بتعيين هيئة التدريس . فمكانة كل مؤسسة رهينة دائماً بالكفاءة المشهود بها للعاملين فيها . وفيما يتعلق بتجربتى الخاصة فى إسبانيا فإننى طالما أوضحت هذه الحقيقة ــ ولن أكف عن الإلحاح عليها ومحاولة الالتزام بها بكل ما فى وسعى عمله ــ وهى أن الجامعة والبحث العلمى لن يتمكنا من حل ما يواجههما من مشاكل عن طريق الجهاز الإدارى من

الموظفين ، وإنما بانتهاج سياسة مسئولة مرنة سريعة التصرف تسعى دائماً لالتقاط خير العناصر تكويناً علمياً وأكْفَئِها أداءً . وأعتقد أن أحسن حل لهذه المشكلة الجوهرية هى أن تعمد الجامعة إلى التعاقد المباشر مع من تتوافر فيهم هذه الشروط ، مع اتخاذ الضمانات الكافية . وهذه هى الطريقة التى اتبعتها أكثر البلاد تقدماً وآتت بالفعل أحسن النتائج .

وإذا كان من الضرورى أن يتوافر لدى مراكز البحث ذلك الحد الأدنى الذى أشرنا إليه من الإمكانات ، وهو الحد الذى يتعذر بدونه القيام بأبحاث قادرة على الصمود فى ميدان المنافسة فإن هناك أيضاً حداً أقصى لا ينبغى تجاوزه ، لأن ما يتطلبه ذلك من بنية شديدة التعقيد وما يجره ذلك من آثار ونتائج لا يسهل حساب أبعادها يمكن أن يؤدى إلى اضطراب سير الأبحاث وتعطلها وتشوش الرؤية بحيث يصعب السير فيها حتى النهاية .

وأخيراً لما كانت للبحث العلمى ديناميكيته الخاصة فإن عمليات البحث نفسها يجب أن تكون على نفس هذا القدر من الديناميكية حتى يتلاءم إيقاعها مع الحاجات التى يمكن أن تطرأ فى أى لحظة . وهذا يقتضى ثقة كاملة فى الباحثين الذين ينبغى أن تطلق حرية المبادرة لهم فى معالجة المشاكل التى تواجههم فى البحث وأداء عملهم ، مع الالتزام بقواعد خاصة لاستخدام المبالغ الموكولة لهم وتوزيعها والتصرف فيها بشكل مستقل عن النظم الروتينية الجارية فى إدارات الدولة .

مراكز تنفيذ المشروعات

أين يجب أن تتم الأبحاث ؟ الجواب على ذلك : حيث يوجد أنسب مكان لتنفيذها ، وحيث يتوافر أكبر قدر من الضمانات لنجاحها . أما التبعية لهذا أو ذاك من الإدارات الوزارية فأمر ثانوى . فالبلاد لا يهمها المكان الذى تجرى فيه الأبحاث ولا تحت أى اسم من أسماء أجهزة الدولة ، وإنما الذى يهم هو أن تتم بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة وجودة الأداء .

ومن ناحية التخطيط النظرى يكون من واجب قطاع الصناعة القيام بتنفيذ معظم مشروعات البحث العلمى والتكنولوجى المتعلقة بالتنمية فى مراكز خاصة بالبحث

التطبيقى ، على حين تضطلع الجامعات بالبحث الأساسى . أما من الناحية العملية فإن المهم هو العمل على تشجيع كل أنواع البحث وليس الجهة التى تقوم بالتنفيذ . وليترك أمر الحدود الفاصلة بين الوظائف والاختصاصات إلى مرحلة تالية بعد أن تبلغ سائر القطاعات درجة معقولة من النمو وإلا أضعنا الوقت فى جدل عقيم يعطل المسيرة . وإنما أقول ذلك لما وفرته التجارب بين أيدينا من معلومات حول أنماط عديدة من الأبحاث التى يصعب وضع الحدود الفاصلة بينها والتى كانت مثار النزاع بين جهات مختلفة حول من هو الأولى بالقيام بها ، إذ يحدث أن تطالب جهة معينة أومركز من مراكز البحث بأحقيتها فى الاضطلاع بهذا النوع أو ذاك مانعة غيرها من المشاركة فيه ، ومطالبة من أجل ذلك بعديد من المميزات لا تستند إلى أى مبرر معقول . وبهذا يضيع كثير من الجهد والوقت فى مثل هذا التنازع حول الوظائف والاختصاصات والمزايا . وفى غمار ذلك تنسى أن الشىء المهم والمثمر هو تحقيق العمل بكفاءة والوصول إلى الأهداف المرجوة ، ولا قيمة بعد ذلك لاسم المركز الذى سينسب إليه العمل ، ولا الأشخاص الذين شاركوا فى تحقيقه . وهذا المعيار الذى يمكن أن يطبق على سائر أوجه النشاط القومى ولاسيما فى الميدان العلمى هو الذى سينتهى الأمر إلى فرضه لأنه هو الذى تقضى به طبيعة الأشياء .

على أنه لكى لا تقع مؤسسات الدولة فى إغراء يحملها على التحايل من أجل تجاوز حدود اختصاصاتها فإنه من الملائم أن تعمل الدولة من منطلق مفهوم لا مركزى على تشجيع هذه المؤسسات ومنحها مزيداً من حرية الحركة . وإذا كان المواطن فى أى نظام ديمقراطى حقيقى هو الدولة على حين تكون وظيفة أجهزة السلطة هى الوصاية العليا والمراقبة والتنسيق فإننا سوف نجد تعاوناً مخلصاً من جانب جميع النقابات وممثل الطوائف المهنية على ترسيخ هذا المفهوم الديمقراطى وحماسة العاملين فى أن يقوم كل منها بأداء عمله بكفاءة وتفانٍ فى خدمة المجتمع . ولهذا فإنه يجب على جميع نقابات المهنيين وأمثالها من الاتحادات أن تباشر دورها الكامل وتكون واعية بما يلقى عليها هذا الدور من التبعات ، بما فى ذلك حريتها فى منح تراخيص العمل المهنى على نحو أفضل مما هو قائم فى الوقت الحاضر .

وذلك أننا نشهد اليوم نوعاً من الفصل الصارم بين قطاعات المهن المختلفة ، وهى ظاهرة ضارة مختلفة عما نوصى به من تحديد التخصصات ومن ضرورة الجهد الجماعى القائم على التعاون بينها . والذى نعتقده هو أن جودة الأداء تقوم على أن مهمة الجامعات

هى أن تؤهل الدارس وتحسن إعداده وتزوده بالمستوى الملائم من المعرفة . أما النقابات المهنية فمهمتها هى منح تراخيص العمل وتنظيم ممارسة النشاط المهنى المعين . ومع ذلك فإن الظروف الحالية قد أوجدت بعض المشاكل منها أن الجامعات بحكم تعمق التخصصات فى فروع المعرفة المختلفة قد ازداد اصطباغها بالصبغة المهنية ، ومن ناحية أخرى نجد أن مراكز البحث التى تقوم بالتعاقد مع الباحثين تشترط على طالب العمل أن يكون حاصلاً على شهادات معترف بها ، مع أن الشرط الوحيد المهم فعلاً ليس هو الشهادة وإنما الكفاءة الفعلية لمزاولة العمل ، ويؤدى ذلك إلى التكالب على اقتناء الشهادات الدراسية ، ويكون ذلك أحياناً مع إهمال الاهتمام بالتأهيل العلمى والعملى ولاسيما الجانب التطبيقى ، وهو ما يجب أن توليه الجامعات مزيداً من العناية .

الجامعة والبحث العلمى

كان مفكرنا العظيم ميجيل دى أونامونو Miguel de Unamuno يقول : « ما أتعس مستقبل إسبانيا لو تضاءلت هذه المعابد الشامخة لثقافتنا الوطنية التى نسميها الجامعات وسادها الظلام ، حينما تتحول إلى كليات مهنية لا عمل لها إلا تخريج أجيال تسعى إلى كسب لقمة العيش فى حياة تنقضى ولا يبقى منها شىء للتاريخ ! . . إن علينا أن نفرق بوضوح بين المعرفة والشهادة . والأشخاص الذين يشتغلون بمهنة محتكرة إنما يكسبون عيشهم بفضل شهاداتهم لا بفضل علمهم أو معرفتهم . فالشهادة هى رأسمال احتكارى ، وبينها وبين العلم بون شاسع » .

إن من الواضح أن قمة ازدهار الجامعة يوافق دائماً وصول البحث العلمى فيها إلى أوج اكتماله . وعلى العكس من ذلك إذا تسلط الاهتمام المهنى على الحياة الجامعية فإن ذلك سوف تترتب عليه آثار سيئة تنعكس على البحث العلمى ومستواه . بل يمكن أن تفقد معه الجامعة جانباً كبيراً من معناها وجوهر حياتها . « إن الجامعة تواجه اليوم أزمة حادة بدأت فى الظهور منذ سنوات ، ولكنها تفاقمت فى المدة الأخيرة حتى أصبح اليوم من الصعب تجاوز ما انتهت إليه من اضطراب واختلال وما ترتب على ذلك من تذمر واستياء » . هذه الكلمات تبدو وكأنها ثمرة لما نلاحظه اليوم حينما نتأمل أحوال

الجامعات ، ولكنها ليست إلا نصاً نقلناه بحروفه من محاضرة ألقاها ميجيل دى أونامونو فى المجمع الملكى للفقه والتشريع فى الثالث من يناير سنة ١٩١٧ . وذلك لأن الجامعة مؤسسة معقدة مثل غيرها من المؤسسات ذات التاريخ العريق معرضة فى مسيرتها الطويلة لكثير من المشاكل الطارئة ، وهى مشاكل لا يسهل تشخيصها ولا وصف علاجها بجرة قلم وعلى نحو مرتجل ، بل ينبغى تأمل عميق لتاريخ الجامعة وأدائها على مدى حياتها كلها حتى يمكن اقتراح ما يناسب من توجهات جديدة يقضى بها التطور ، على أن نضع فى حسابنا أن تطوير الجامعة يحتاج إلى وقت طويل وأنه يجب ألا ننتظر نتائج سريعة باهرة .

يجب أن يتطور أيضاً مفهومنا للجامعة ، فهى لا ينبغى أن تظل معتبرة مكاناً تلقى فيه مجموعة من الدروس يمنح الطالب بعد الفراغ منها شهادة تؤهله لممارسة مهنة من المهن . وبحسب هذا المفهوم نرى أن عناصر أخرى من صميم رسالة الجامعة قد استبعدت أو أهملت حتى لم تعد قطاعات كبيرة من المجتمع توليها ما تستحق من رعاية ، ومنها نوعية التعليم العملى ومستواه ، والعناية بالتكوين الفردى ، ورعاية الدراسات العليا ومناهجها وكيفية إعداد الرسائل الجامعية وغير ذلك . ومادام الأمر فى الجامعة يجرى على النحو التقليدى الجامد فينبغى ألا نخدع أنفسنا : فالجامعة عندنا بحالتها الراهنة لا يمكن أن تكون البيئة الملائمة التى تصنع فيها إسبانيا العلمية . وأسوأ ما فى الأمر أنه ليس هناك بيئة أخرى . . .

ويمكن أن نجمل اتجاهات التطوير فى الجامعة فيما يتعلق تعلقاً مباشراً بوظيفتها البحثية وعلى ضوء ما جَدَّ فى الأفق فيما يلى :

أولاً ــ فى المجال المهنى : هناك تطور سريع طرأ على بعض المهن ، كما أن هناك مهناً جديدة ظهرت مؤخراً على أسس علمية متينة بعد تجارب أجريت بسرعة من أجل تكييفها ومواءمتها مع التعليم الجامعى ، وهى تجارب قليلة الحظ من النجاح حينما لا يعمل حساب لطوارىء المستقبل ، على أن هذا التطور سوف يستدعى مراجعة عامة للتعليم الجامعى وإعادة صياغته من أجل تأكيد دوره باعتباره مهداً للتكوين العلمى الأساسى ، وهذه هى الطريقة الوحيدة لتوفير تخصصات تتسم بالمرونة ويمكن أن تتلاءم مع المستويات المهنية الجديدة . وترتيباً على ذلك فإن هذا الاتجاه سوف يعمل على تقوية رسالة الجامعة فيما يتعلق بالبحث العلمى .

ثانياً ــ فى المجال العلمى : على الجامعة أن تبذل غاية ما فى وسعها لكى تصل بالبحث العلمى الأساسى إلى المستوى اللائق بها من الرقى ، فالبحث العلمى هو الملجأ الوحيد الممكن حينما تعترض طريق الإنسان والمجتمع مشاكل كبيرة جديدة تتجاوز حدود التكنولوجيا الحالية . وتبدو الحاجة أمس إلى هذا النوع من البحث فى وقتنا الحاضر لأنه هو القادر على إعادة ثقة الإنسان فى العلم بعد أن فقد جانباً كبيراً منها .

ثالثاً وأخيراً ــ على الجامعة أن تذكر رسالتها العالمية الشاملة ، وهى المتضمنة فى أصلها الاشتقاقى من « الجمع » أى أن تكون « مجمعاً » لسائر المعارف على مستوى كونى . ويقتضى هذا المفهوم لرسالة الجامعة أن تعود إلى نظام التعليم الشامل الذى يستند إلى تكامل المواد الدراسية أو ما يدعى بـ « بالتبعية المتبادلة » بينها ، وتطبيق ذلك أيضاً على البحث العلمى . وفى إطار هذا المفهوم يجب لتنمية المواد العلمية سواء القديمة منها أو الجديدة أن تتجاوز بشكل مطرد التزايد تلك الحدود التقليدية الفاصلة بين الكليات ، بل وكذلك التقسيمات القائمة اليوم بين البنيات الأحدث ظهوراً للأقسام والمعاهد . على الجامعة أن تخصب كيانها بذلك « التكامل » بين المواد أو « التبعية المتبادلة » بينها ، وأن تعمل على استحداث مواد جديدة يتأكد بها ذلك التكامل ، وذلك بشكل متواصل ، وسوف يترتب على ذلك فتح آفاق جديدة من العلم لا يمكن منذ الآن توقع آماد اكتشافاتها ونتائجها فى جميع المجالات . ومن تلك الجهود سوف تتولد حقيقة واضحة : هى أن هذا المصطلح الجديد الذى قد لا يبدو جميلاً ولا خفيفاً على السمع وهو « التبعية المتبادلة » بين المواد سيكون هو الذى يعيد للجامعة مفهومها القديم النبيل الذى كان منطلقها حينما رأت النور لأول مرة وهو أن تكون حقاً « جامعة » لكل المعارف الكونية كما يدل على ذلك أيضاً الاسم اللاتينى الذى أطلق عليها وهو Universitas .

وفى إسبانيا على الرغم من النمو الملحوظ للمؤسسات المشتغلة بالبحث العلمى المرتبط بالجامعة بشكل من الأشكال خلال السنوات الأخيرة فإن دور الجامعات نفسها فى أعمال البحث مازال ضعيفاً ، ولن يتأكد هذا الدور ويكتسب فاعلية إلا إذا كان هناك وعى عميق برسالة الجامعة وبضرورة عودتها إلى الاضطلاع بتلك الرسالة التى لا ينبغى أن تقتصر على تلقين مجموعات من المعلومات (وهى طريقة فى التعليم يمكن خلال سنوات قليلة أن يستعاض عنها بطرق تعليمية أخرى أكثر كفاءة وأفضل نتائج) . وإنما المهمة الرئيسية هى تشجيع البحث العلمى وذلك بشكل عاجل وبغير إسراف فى

المتطلبات ولا انتظار طويل لتهيؤ « المناخ المناسب » ــ وإن كان ينبغى أن نقوم بالكفاح من أجله ــ ، وذلك لأن هذا « المناخ » إذا لم يوجد فى الجامعة فمن الصعب أن يوجد فى أى مكان آخر ، ذلك لأن الجامعة هى بالضرورة أكثر مؤسسات المجتمع نشاطاً وقدرة على الحركة السريعة .

البحث العلمى القومى ونقل التكنولوجيا

من الضرورى ــ كما سبق أن ذكرنا ــ أن نضع إستراتيجية تكنولوجية تسمح باستيعاب المستحدثات الجديدة التى تتم فى الخارج والتى تمس الحاجة إلى استخدامها فى إسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة وتشجيع السياسة الهادفة إلى زيادة الإنتاج الموجه . والملاحظ اليوم فى بلادنا أن الصلة منقطعة أو تكاد تكون منقطعة بين طاقاتنا البحثية ومشاكلنا الاجتماعية . وذلك لأن الأقسام الجامعية مشغولة بكثير من المسئوليات الملقاة على عاتقها فى الميدان التعليمى ، أما البحث العلمى فإنه لأسباب لا موضع لتفصيلها هنا لم يصبح بعد النشاط الرئيسى للحياة الجامعية . فإذا انطلقنا من مفهوم الجامعة الذى ذكرناه وهو أن البحث العلمى جزء لا يتجزأ من رسالتها فإن الذى يتحتم علينا هو أن نحول هذا الشعار إلى حقيقة باعتبار ذلك حاجة لا يمكن أن نؤجل الوفاء بها .

وأول ما ينبغى أن نقوم به هو مساعدة مجموعات البحث التى أظهرت كفاءتها فى هذا الميدان وتشجيع الشباب الذين تتوسم فيهم مخايل النجاح فى البحث لما يتبين من قدرتهم على العمل وتفانيهم فيه . وبعد ذلك ينبغى فتح قنوات بين الجامعة وسائر المؤسسات والأجهزة المشتغلة بالبحث العلمى ، وهى مسألة نعرف مدى ما يتخللها من مشاكل ، غير أنه لا مفر من مواجهتها وحلها بعزيمة وصلابة .

إن عالم اليوم يتطلب مستوى عالياً من الكفاءة وإيقاعاً سريعاً فى العمل على التكيف مع الظروف المتغيرة ، فإذا افتقدنا هاتين الصفتين فإن جهدنا سيذهب هباءً . وإذا كانت النظم التى نتبعها فى عملنا تحول بيننا وبين مسايرة إيقاع العصر فعلينا هجر تلك النظم أوعلى الأقل تعديلها بشكل جذرى . ذلك أن التقدم العلمى والتكنولوجى لا يمكن أن يتم بغير سرعة التصرف والقدرة على التكيف .

ونلاحظ أنه حتى الآن لم نستخدم إلا المصدر الطبيعى الأكبر لطاقة شعبنا ، وهو مهارته وذكاؤه ، وحتى هذا المصدر لم نحسن استغلاله فقد اعتور عملنا كثير من وجوه النقص . والآن على العاملين فى ميدان العلم تكرار المحاولة ولكن على أسس أفضل ، وذلك لأن أحد التحديات الكبرى التى يواجهها الاقتصاد الإسبانى فى الوقت الحاضر هو تقليص التبعية التكنولوجية للخارج ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتقوية استعدادنا العلمى معتمدين على أجيالنا الشابة . مع رعاية المجهود الذى تقوم به الدولة والقطاع الخاص فى تشجيع البحث والنمو العلمى والتكنيكى . وكثيراً ما أبرزت هذه المفارقة : وهى النمو المتصاعد للاقتصاد الإسبانى فيما بين سنتى ستين وثلاث وسبعين بشكل موازٍ لمستويات من الإنفاق على البحث العلمى والتكنولوجى منخفضة بشكل صارخ بالقياس إلى الدول المجاورة التى تنتمى إلى نفس منطقتنا . ولابد من أجل القضاء على هذه المفارقة من واحد من حلين : الأول هو أن نرفع مستوى الإنفاق على البحث العلمى بحيث يكون بالنسبة إلى مستوى النمو الاقتصادى معادلاً للنموذج المقبول عالمياً ، والحل الثانى البديل من الأول هو العمل على استيراد التكنولوجيا والاعتماد على المعونة الفنية الخارجية مع توفير أيدٍ عاملة قليلة التكاليف على مستوى متوسط ولكنه مقبول من حيث الكفاءة . وبهذا يمكن تعويض النقص وتضييق الفجوة التى تفصلنا عن البلاد المتقدمة ، ولكن يبقى بعد ذلك الاعتماد والتبعية نتيجة لذلك للخارج من الناحية العلمية والتكنولوجية ، وهى تبعية لن تقتصر على الحاضر بل ستمتد إلى المستقبل بشكل متزايد . وهذا البديل الثانى هو الذى سارت إسبانيا على نهجه خلال الفترة المذكورة واستطاعت أن توفر نفقاته بفضل الدخل الناتج عن السياحة واعتدال ميزانها التجارى . غير أن هذا الحل لم يعد صالحاً للتطبيق ابتداءً من سنة ١٩٧٤ بسبب الأزمة الاقتصادية التى كان لها تأثير أضر بالاقتصاد الإسبانى إضراراً خطيراً . ومن ناحية أخرى كانت السياحة خلال تلك السنوات مورداً سهلاً ومُدِرًّا سخياً للعملة الصعبة . غير أنه ينبغى علينا أن نكون على حذر وألا نثق فى تلك الموارد ثقة مطلقة ، وإلا كررنا خطأً وقعنا فيه فى لحظة تاريخية سابقة ، حينما فاجأتنا أزمة نفاد الثروة التى جمعناها من مستعمراتنا فيما وراء البحار إبان الامبراطورية الإسبانية ، ونحن عزل من الناحية الصناعية والتكنيكية . وحول هذا التدهور المفاجىء الذى أصاب إسبانيا مما ترتب على كشف أمريكا وتحولها إلى مستعمرات تابعة للتاج الإسبانى يقول إليو

خاجوارِيبى Helio Jaguaribe : « كان يبهر أعين الإسبان آنذاك بريق الثروة التجارية القائمة على المعادن الثمينة محولة إلى سبائك ، فإذا بشعبى شبه جزيرة إيبريا (إسبانيا والبرتغال) يصيبهما سعار كنز هذه الثروات متمثلة فى الفضة أولاً ثم الذهب بعد ذلك ، وأدى ذلك إلى إهمال مواردهما الزراعية والصناعية فى داخل بلديهما ، وظل هذا التدهور يتزايد على حين كانت أسعار السلع فى ارتفاع مطرد . ومن هنا أصبح من اللازم الاعتماد على الخارج حيث ظلت الثروة الإيبيرية المكنوزة تتسرب شيئاً فشيئاً . وبهذا ذهبت الثروة وبقيت التبعية » .

ويبدو أن هذه الظاهرة ــ ظاهرة جمع الثروة وتحويلها إلى سبائك ــ هى التى سادت السياسة الإسبانية من جديد خلال تلك السنوات التى شهدت بلادنا فيها طفرة كبيرة فى التنمية والازدهار الاقتصادى . وعلى حين رصدت البلاد الأخرى الأزمة واتخذت لها عدتها ظلت السياسة الإسبانية على مدى سنوات مكتوفة الذراعين عاجزة عن استيعاب الموقف الجديد . ففيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٧٥ لم تزد نسبة الميزانية المخصصة للأبحاث العلمية والتنمية إلا زيادة طفيفة من ٠,٢ فى المائة إلى ٠,٤ فى المائة . وفيما بين سنتى ١٩٧٥ و ١٩٧٩ ظل المعدل واقفاً عند هذه النسبة الأخيرة . أما فيما يتعلق بالميزان التكنولوجى فقد قُدِّر العجز فيه خلال سنة ١٩٨٠ بمبلغ يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار ، وأما الميزان التجارى فقد بلغ العجز فى مجموعه ٥٧٠٠ مليون دولار . ومنذ سنة ١٩٧٩ شرعت الدولة فى رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمى على مستوى يسمح بالصمود فى ميدان المنافسة ، وذلك من خلال « اللجنة الاستشارية للبحث العلمى والتكنيكى » . ومع ذلك فإن معدل زيادة المخصصات للمشاريع التى يرمز لها بـ ب + ت (أى البحث + التنمية) بلغ ٠,٦ فى المائة فى تقدير أكثر التقديرات الرسمية تفاؤلاً (وهى نسبة تبلغ ما بين ثلث وربع ما تخصصه بلاد المجموعة الأوربية لهذه الأغراض نفسها) . وبلغت تكاليف نقل التكنولوجيا أو استيرادها بتعبير أصوب أكثر من ١٤٠,٠٠٠ مليون بيزيتا ، أى أكثر من جميع المبالغ المخصصة للإنفاق على ب + ت بنحو ٢٠,٠٠٠ مليون بيزيتا !

وليس هناك سبيل لسد هذا العجز إلا عن طريق جهد مضاعف لتشجيع البحث العلمى القومى وترشيد إنفاق الموارد والتنسيق بين جهود القطاعين العام والخاص ، ثم إعادة تشكيل بنيات الأجهزة والمؤسسات المشتغلة بالبحث حتى يمكن تحقيق أكبر قدر

من الفوائد والنتائج المثمرة منها وبحيث تكون قادرة على إمدادنا بمردود مالى يعين على إعادة توظيفه فى التمويل .

أما التنسيق الذى تحدثنا عن ضرورته فنحن نعنى به أن تكون كل المؤسسات والأجهزة المعنية بالبحث على صلة وثيقة فيما بينها حتى يعرف كل منها برامج عمل الأخرى ، وبهذا نتجنب الازدواج فى العمل ونضمن أن تكون الأنشطة متكاملة ومتعاونة فيما بينها ، ونحل سلسلة من المشاكل التى لو لم نعمل على علاجها فى الوقت المناسب لظلت قائمة كأنها صحيفة اتهام لنا بأننا لم نعرف كيف نؤصل العلم والتكنولوجيا فى بلدنا ، ونقوم بالسهر على تنميتها . هذا فى الوقت الذى استطاع فيه عدد لا بأس به من علمائنا وباحثينا ـ فى الداخل مع قلة وسائلهم وإمكاناتهم ، وفى الخارج فى ظروف أفضل ولكن فى حنين دائم إلى وطنهم ـ أن يثبتوا أن إسبانيا لم تخل أبداً من عقول قادرة على أن تصنع علماً وتساهم فى تخريج علماء على مستوى عال من الكفاءة .

ومن أجل هذا التنسيق الذى نلح على المطالبة به يجب أن ننظر دائماً إلى الأمام ، على أنه لا بأس أيضاً من إلقاء نظرة بين وقت وآخر إلى الوراء ، لمراجعة شاملة للمسيرة الماضية وللتطور الذى مرت به حياتنا العلمية خلال السنوات الأخيرة ، من أجل رصد الإيجابيات وإبرازها خلال بعض المراحل ، وهى إيجابيات ليست قليلة ولا تخلو مما يدعو إلى الإعجاب ، وبغير توقف طويل عند ما يوجد من سلبيات ولا تهويل للأخطاء والعثرات ، سواء أكانت فردية أم من جانب هيئات أو مؤسسات . ففى مقابل هذه السلبيات كانت هناك جهود كثيرة ومثمرة قام ببذل معظمها باحثون مقيمون فى داخل الوطن وآخرون تميزوا وتوطدت مكانتهم خارج البلاد ، وهى جهود التقت وتضافرت من أجل التغلب على العقبات التى اعترضت طريق البحث خلال العقود الأخيرة ، وإزالة الحواجز العازلة لأوساطنا العلمية عن أمثالها فى الخارج حتى تنعقد علاقات وثيقة بين الجانبين ، وبهذه العلاقات تسنى إرسال بعض باحثينا العلميين إلى الخارج لكى يستكملوا تكوينهم . وعلى ذلك فإن هناك عدداً من الباحثين الذين آثروا المنفى خارج إسبانيا وهم لا يكفون عن المفاخرة بذلك ولا عن نقد كل شىء فى بلادهم ، مع أنهم لم يقدموا قبل هجرتهم شيئاً إيجابياً ولا تضحيات مذكورة يمكن أن يمتنُّوا بها . وأنا أختلف اختلافاً كاملاً مع أولئك الذين يظنون أن مشاكل بلادنا يمكن أن تحل وأن أوضاعنا يمكن أن تصلح ونحن نتأملها من موقع بعيد خارج البلاد نختار النظر منه

بمحض إرادتنا ، وهذا هو شأن هؤلاء الذين يقيمون فى منفاهم الاختيارى وقد تهيأت لهم سبل الحياة الرغدة ، ولم يعد لهم هَمٌّ إلا توجيه سهام نقدهم إلى بلادهم مبرزين عيوبها بإلحاح مسعور لا يدانيه إلا تقاعسهم وعجزهم عن تقديم الحلول أو اقتراح العلاج . ولذلك فإنى أرى أن ما ينبغى علينا هو أن نثق فى أنفسنا وفى قدرتنا على طرح مشاكلنا والعمل على حلها فى الداخل وعلى الطبيعة . وبهذه المناسبة تفد على خاطرى عبارة تتصدر قائمة الطعام فى أحد المطاعم الفاخرة فى مدينة سرقسطة : « إذا لم يعجبك الطعام فقل ذلك هنا ، وإذا كان قد أعجبك فقله فى الخارج ! » .

المشتغلون بالبحث العلمى فى إسبانيا من أساتذة جامعيين أو أعضاء فى مراكز البحث الحكومية أو شبه الحكومية أو الخاصة لا وقت لديهم ولا يمكن أن يجدوا وقتاً يضيعونه فى مناقشة الأسباب التى أدت إلى هذا أو ذاك من سلبيات وضعنا الحالى ، وذلك لأسباب من أرجحها أن ذلك لن يفيدنا بشىء . وإنما الواجب علينا هو أن نعد أنفسنا للمضى فى طريق البحث العلمى بمضاء وقوة ، وقبل كل شىء بأسرع ما نستطيع ، وإن لم نفعل فنحن عرضة لفقد ما لعله يُعَدُّ آخر فرصة لالتحاق بلادنا بركب الدول المتقدمة حقاً من الناحية الاجتماعية .

ومع ذلك فأنا أعرب عن تفاؤلى وثقتى فى المستقبل . ولابد من هذا التفاؤل حتى نواصل دعوتنا الملحة إلى مواصلة المسيرة بسرعة فى الاتجاه الصحيح وإلا وصلنا إلى النقطة التى لا سبيل عندها إلى العودة لتدارك ما فات . وعلينا أن نرفض بشدة الصورة الحالية المؤسفة التى يتم بها فى الوقت الحاضر نقل التكنولوجيا ، فى ظروف تحمل سمات من اختلال التوازن والتفرقة فى التعامل بين البلاد المعطية والبلاد الآخذة . علينا أن نرفض ذلك ، ولا سيما إذا ذكرنا أن لدينا من الموارد البشرية والمادية ما يكفى للقيام بأبحاث علمية وتكنولوجية على مستوى رفيع ، إلى حد أننا لا نستطيع أن نستغنى بتطبيق هذه الأبحاث عن استيراد التكنولوجيا الأجنبية إلى حد بعيد فحسب ، بل كذلك يمكن أن ندعم مجموعاتنا البحثية بعدد كبير من العلماء الأكفاء الذين قضوا سنوات طويلة من التأهيل فى إسبانيا وفى الخارج ، ثم لم يجدوا مكاناً لهم فى إسبانيا بسبب قلة فرص العمل فى القطاعين العام والخاص . ومن جديد أقول إننى متفائل لأننى أعرف قدرة الإسبانى الكبيرة على الإبداع ، والمبدع العظيم لابد أن تتوافر لديه القدرات الأساسية لكى يكون عالماً عظيماً ، وذلك لأن العلم ــ كما سبق أن أوضحنا ــ ليس فى الواقع إلا صورة من

صور الإبداع . ولكن المؤسف هو أن إسبانيا آثرت ببساطة أن تبحث عن طريقة أخرى لتنميتها التكنولوجية ، وهى استيراد المعلومات ومناهج العمل بدلاً من أن تقوم بإنتاج هذه وتلك ولو جزئياً على الأقل . غير أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر . فليس أمامنا إلا واحد من أمرين : إما أن تنضم إسبانيا بعزيمة صادقة إلى مجموعة البلاد المنتجة للعلم عن طريق التعاون الوثيق بين الجامعات والأجهزة الحكومية المختصة بالأبحاث العلمية وبين المراكز والمؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص ، وإما أن تتحول إلى بلد لا وجود له من الناحية العملية فى مجال البحث العلمى . وعلينا جميعاً أن نعى هذه الحقيقة وعياً كاملاً وبشكل نهائى . والبلاد التى لا تنتج العلم لا تملك إلا استيراده وعليها أن توطن نفسها على هذا الدور الذليل : دور التابع الذى لا حول له ولا قوة . ولنعرف أن هناك نوعاً جديداً من الاستعمار له اسم محدد ، هو « الاستعمار التكنولوجى » .

المسئولية الاجتماعية للباحث العلمى

تطور مفهوم « الباحث العلمى » فى إسبانيا تطوراً جوهرياً كبيراً خلال السنوات الأخيرة . وهو تطور حدث بشكل تدريجى لا يكاد يلحظ ، فغير الصورة التى كان المجتمع يرى بها « الباحث العلمى » ويضعه فى مكانه من مجتمع فى تغير مستمر أيضاً وبنظام جديد من القيم . فلم يعد العالم هو ذلك الشخصية الغريبة الأطوار الذى لا يفتأ ذاهلاً عما حوله متسماً بالشرود والنسيان ، كما أن المصور المجيد أو الشاعر أو الموسيقى لم يعد ذلك الفنان الرث الملابس الذى يحيا حياة بوهيمية فوضوية فى غرفة على سطح منزل . والآن يخطر على بالنا هذا السؤال : هل أعانت هذه الصورة الجديدة لرجل العلم على اندماجه فى المجتمع وعلى أن يكون تقدير هذا المجتمع للعلم نفسه ولدوره فى الحياة أقرب إلى الصحة ، أم أن هذه الصورة التى جعلت من رجل العلم إنساناً عادياً غير متميز عن غيره قد قللت من شأنه ومن شأن ما يشتغل به ؟ للإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نعود من جديد إلى نظام القيم ، فأنا أعتقد أن اللحظة التى يعرف فيها نشاط رجل العلم معرفة كافية وعلى نطاق واسع ، وحينما يعى المجتمع ما يقوم به من خدمات

وما ينتظر أن يقدمه فى المستقبل من أجل حل مشاكل الجماعة التى يعيش بين ظهرانيها فإن العالم سوف ينال حظه من تقدير هذه الجماعة ، وسيكون فى ذلك نفسه مزيد من التشجيع للنشاط العلمى .

يقول ج . ا. شانون J. A. Shannon فى تقديمه لكتاب « العلم وتطور السياسة العامة » (Science and the evolution of public policy) : « على المشتغلين بالعلم أن يفهموا بشكل واضح وحساس حاجات مجتمعهم والدور الذى يمكن للعلم أن يقوم به من أجل الوفاء بهذه الحاجات . على أن المجتمع فى الوقت نفسه وفى إطار هذا الوضع الذى تتشابك فيه الأدوار وتختلط فيه التأثيرات المتبادلة ينبغى عليه أيضاً أن يتنبه إلى المتطلبات التى تفرضها على العلماء طبيعة عملهم وما يتميز به من الحركة السريعة واتخاذ القرار الحاسم فى ميادين البحث التى يشتغلون بها ، ومدى تأثير ذلك فى فاعلية عملهم » . وحتى نعرف ما إذا كانت أهداف العلماء موافقة لأهداف المجتمع ينبغى علينا أن نعرف أولاً ما هى هذه الأهداف على وجه التحديد ومن الذين يقررونها ، ذلك لأنه ليس سراً أن هناك مراكز نفوذ وقوى هى التى ترسم تصور المستقبل وهى التى تحدد أولويات مجتمعنا الحالى وتنشرها على نطاق واسع .

ومـا أكثـر ما تردد القول بأن تقدم البحث العلمى لا يتوقف فى أحيان كثيرة على الوسائل المتاحة ، وإنما على الجو الذى يحيط بالمشتغل بالبحث . . على المناخ الذى يحقق فيه نشاطه . وذلك أنه لابد من مناخ ملائم للعلم وللبحث العلمى . وعلى المجتمع أن يفهم مدى صعـوبـة الجهد الذى يمثله استيعاب المعارف الجديدة التى تتوالى بسرعة مذهلة ثم تصفية هذه المعارف وتهذيبها حتى يمكن إيصالها إلى الأجيال الجديدة عن طريق المناهج التعليمية ومن أجل خدمة العمل البحثى نفسه . ولنعلم أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن نوزعها أو نعيد توزيعها فى سرعة فائقة تصل أحياناً إلى حد العنف ، غير أن العلم ــ وهـو أثمن ما يمكن أن يمتلكـه الإنسان ــ ليس من بين هذه الأشياء ، فاكتسابه يحتاج إلى وقت لا مساومة فيه ، أما تمثله واستيعابه فهو فى حاجة إلى وقت أطول بكثير .

ومن المؤكد أيضاً أن مركز العالم فى محيط اجتماعى قليل الحظ من النمو ينبغى أن يفـرض عليه التـزامات أكثر ، وأن يكون أكثر ارتباطاً واختصاصاً بمشاكل مجتمعه . المشتغل بالعلم لا يجوز أن ينتبذ لنفسه مكاناً قصياً يعتزل فيه مجتمعه أو يقبع فى معمله

ليؤثل لنفسه مكانة رفيعة ومجداً شخصياً . وإنما هو عضو عامل فى المجتمع يؤدى له أجل الخدمات وعلى مستوى رفيع من المسئولية ، مساهماً من ناحية فى زيادة حصيلة المعارف حول كل ما يحيط به ، وداعماً كل طاقة بشرية تسعى إلى تعميق المعرفة بذاته وبيئته ، ومن ناحية أخرى واضعاً نفسه فى خدمة مواطنيه محاولاً بشكل عملى تطبيقى أن يحل مشاكلهم المختلفة ، مثل تلك التى تتعلق بخصائص أرضهم ومحاصيلهم الزراعية وأمراضهم والجو الذى يتنفسونه والذى يحيط بأبنائهم . أما الأبراج العاجية ــ إذا كان لا يزال منها شىء حتى الآن ــ فلابد أن تتحطم .

وعلى ذلك فإن العالم أو المشتغل بالبحث العلمى لا يسعه أن يظل على هامش المجتمع الذى يكون إليه توجهه وتنصرف إليه آماله وطموحاته فى أن يحقق له مستوى أفضل من الحياة . بل على العكس عليه فى كل لحظة أن يقيم مع هذا المجتمع حواراً مثمراً يستهدف توعيته وتنبيهه على نحو بسيط وفى متناول فهم الجميع ، وأن يتحول إلى عامل أساسى فى نموه بشكل متسق . وبهذا يستجيب المجتمع له ويعضد جهوده إذ أنه بغير ضغط من المجتمع نفسه يصعب أن نتصور نمواً حقيقياً للبحث العلمى والتكنيكى . وينبغى ألا نستهين بهذه القوة الضاغطة من جانب المجتمع لأنها هى المحرك الأعظم لكل تقدم علمى فعال وهذا التقدم العلمى هو الذى يستطيع سد حاجات الإنسان المتزايدة والمتنوعة التى لا تكاد تنقضى ، لأن الإنسان بطبيعته « كائن محتاج » . فإذا أشبعت حاجته من الطعام برزت حاجته إلى المحافظة على صحته ، ثم إلى مزيد من الرخاء ، ثم إلى الثقافة ، ثم إلى الاتصال بغيره . والعلم لا يحاول الوفاء بحاجات الأفراد ، وإنما بحاجات « الإنسان » بصفته إنساناً . وكرامة الإنسان تتطلب أن نعتبر من حاجاته الماسة كل هذه المستويات التى فرغنا من تعدادها والتى تتدرج من البقاء على قيد الحياة ، إلى التمتع بحياة كريمة عاقلة مفكرة . ولهذا فإن العالم بغير إهمال لشكل الحياة ومظهرها السطحى يجب عليه أن يوجه اهتمامه الأكبر إلى جوهر الأشياء وحقيقتها الباطنة . وهذه السمة التى تميز العالم هى التى تجعل منه شخصية محترمة ، وفى الوقت نفسه مرهوبة . ومن أجل ذلك علينا أن نضع فى حسباننا القلق والخوف الذى تشعر به السلطة السياسية إزاء العلماء والذى يوجه طريقة تعاملها معهم ، وهو أمر ينبغى أن نستوعبه حينما نتناول السياسة والسياسة العلمية بوجه خاص .

وقد سمعت خطاباً لإروين لاسلو Erwin Laszlo فى بودابست ، بمناسبة الملتقى

المعقود حول « إطعام ٦٠٠٠ مليون من البشر » والذى قام بتنظيمه « نادى روما » بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) يقول فيه : « لقد كانت الثورة الخضراء (Green revolution) بالغة الفائدة واستطعنا أن نتلقى منها دروساً كثيرة ، ثم أتت « ثورة الحبوب » (Grain revolution) فكانت أبعد مدى وأعمق أثراً ، غير أنى أقول إن ثورة العقل Brain revolution هى الأساس لجميع الثورات السابقة » . وعلى الساسة أن يذكروا أن كل تقدم فى هذا العصر الذى نعيش فيه وهو عصر المعرفة يتوقف على القدرة العقلية أو الفكرية ، وأن الذى يضطلع بالدور الأول فيها نسميه « السياسة العلمية » هو العالم ، وهو الذى يعلى كلمة وطنه ويشرف سمعة بلاده فى المجتمع الدولى ، ويساهم فى الرقى بها ودفعها فى طريق التقدم العلمى والتكنيكى ، وهذا هو أصدق دلالة على نهضة الأمة وعلو مكانتها فى الحضارة من أى مظهر آخر ، بالإضافة إلى أن جهده يمكن أن يعد لبنة فى البناء العالمى للعلم ومساهمة فى الحضارة الإنسانية . وعلينا ألا ننسى أن العلماء كانوا دائماً هم طلائع التفاهم الحق بين الشعوب وهم الذين أقاموا جسوراً من علاقات التعارف بين مختلف الأمم ، فكانوا بحق خير سفراء وممثلين لبلادهم فى العالم الخارجى ، وما أكثر ما أقاموا روابط من الصداقة والتعاون تعجز عن إقامتها السفارات الدبلوماسية والمعاهدات التجارية .

ومن أهم جوانب الرسالة التى ينبغى أن تضطلع بها أسرة المشتغلين بالعلم إطلاع الرأى العام فى بلادهم على حقيقة ما يجرى فى العالم وعلى الأخطار التى تتهدد الوجود البشرى ، والإمكانات وأوجه القصور والنقص فى مواردنا البشرية والمادية ، والمشاكل التى نواجهها بكل ما تنطوى عليه من تعقيد متزايد يتسم بها عصرنا الحاضر . وأمام هذا التعقيد علينا أن نتسلح بالمعرفة ثم تحويل هذه المعرفة إلى عمل سياسى ، والعلم هو المرحلة التى توصل إلى العمل . ولهذا فإن العالـم إذا أراد أن يسير فى طريق أكثر أمناً وأقل خطراً فإنه ينبغى على قادته عند اتخاذ القرار السياسى أن يستشيروا أهل العلم فى سائر مجالات المعرفة . وليكن مفهوماً أن هؤلاء لا يجوز أن يكونوا فى عزلة عن القيادة السياسية : لا فى مواجهتها ، ولا خاضعين لها ، وإذا أرادوا أن يؤدوا رسالتهم التى تمس إليها الحاجة ولا يغنى فيها غيرهم فعليهم أن يكونوا إلى جوار القيادة السياسية ينسقون جهودهم مع جهودها ، إذ أن الهدف المنشود واحد والعمل الموصل إليه يجب أن يكون مشتركاً . فالمعرفة والإرادة السياسية متكاملان يحتاج كل منهما إلى الآخر . على أن

المشتغل بالعلم لا يقبل أن يسير فى ظل الشعارات السياسية لأنه متعود على تطبيق منهج قائم على الحرية . وعلى الساسة والقادة أن يطمئنوا إلى رأى العالم ويثقوا فيه لأنه خير مستشار لهم ، ويبنوا عليه قرارهم السياسى الذى يصدر باسم المجتمع كله .

والمسئولية الاجتماعية للعالم ينبغى أن تتحدد فى أهداف على مدى بعيد يرتبط فيها المشتغلون بالبحث العلمى بمشاكل المجتمع ارتباطاً وثيقاً . ونذكر من بين هذه الأهداف :

- تهيئة الجو المناسب للحوار بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .
- معرفة البنيات القومية والإقليمية القائمة والمتصلة بالعلم والتكنولوجيا ، وإحسان استخدامها بحكمة .
- العمل على تشجيع استخدام الطاقات البشرية والمادية القومية فى خير صورة ممكنة .
- التوفيق بين الأنشطة التى تقوم بها المؤسسات العلمية المختلفة من أجل القيام بعمل منسق ذى فاعلية .
- تدعيم التنسيق بين القطاعين العام والخاص (الصناعات والمؤسسات الصناعية والشركات . . . إلخ) من أجل تمويل البحث العلمى وتشجيعه .
- نشر الوعى بأن العلم والتكنولوجيا هما خير الأدوات لكل نمو اجتماعى واقتصادى .
- لفت نظر البلاد المتقدمة إلى ضرورة القيام بأبحاث علمية تهتم بدراسة أهم مشاكل البلاد النامية من أجل معاونتها على حلها .
- تيسير الاتصال الوثيق بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .
- تشجيع نشر المعلومات العلمية والتكنولوجية وتوصيات المؤتمرات والندوات . . . إلخ ، بين المؤسسات الحكومية وجماعات المشتغلين بالأبحاث العلمية .

وفى جميع الأحوال يجب تضييق الفجوة بين الأهداف والمنجزات ، وذلك يتطلب اتخاذ إجراءات تسمح بمزيد من التنسيق بين العناصر المختلفة التى تلتقى فى عمل يعتد بالعلم والتكنولوجيا أساساً له . إن العالم يجب أن يكون وثيق الصلة بمجتمعه ، ومهمته

الأولى أن يعلم هذا المجتمع « كيف يعمل » ، ولكنه يساهم أيضاً فى « صنع المعرفة » بشكل تدريجى عن طريق التدريب المتخصص .

العلم والسياسة والسياسة العلمية

لا شك فى أن الاعتماد الواعى والمنهجى على الفكر العلمى والتكنولوجى من قبل الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها التنفيذية قد أصبح اليوم عملاً سياسياً فى المقام الأول .

والسياسة العلمية والتكنولوجية تمثل اليوم نشاطاً أرقى درجة من مجرد التنسيق بين الأبحاث العلمية ، وإن كنا نلاحظ أنه كثيراً ما يخلط بين الأمرين . فالأولى أى السياسة العلمية هى مسألة إستراتيجية شاملة ، أما التنسيق فهو عملية تكتيكية إجرائية . وعلى مستوى الإستراتيجية السياسية ينبغى أن يكون هناك حوار متصل بين ممثلى الحكومة المسئولين عن التخطيط السياسى ووضع الخطط والبرامج فى مختلف قطاعات الدولة من ناحية وبين العلماء والباحثين من ناحية أخرى ، ونعنى بالعلماء جميع الفئات التى تمثل فروع المعرفة كلها سواء فى الميادين النظرية أو التطبيقية العملية . ومن الخطأ الاعتقاد أن « السياسة العلمية » يجب أن ينفرد بوضعها العلماء وحدهم ، وإنما يجب أن تكون ثمرة لذلك الحوار الذى يمكن كل فريق من فهم مشاكل الفريق الآخر وما يعترض طريقه من صعوبات . وعلى العلماء أن يذكروا أن السياسة محتاجة إلى العلم بقدر حاجة العلم إلى السياسة . ولهذا فإن عليهم وعلى من يشتغلون بالتطبيق التكنولوجى أن يوجهوا اهتماماً كبيراً ووقتاً كافياً للوسائل والأساليب التى يستطيعون بها معاونة الحكومات فى مناقشة المشاكل السياسية وعلاجها . . . هى تبعة جديدة ينبغى أن يتحملوها برغبة خالصة فى معاونة الحكومات والأمم التى ينتمون إليها بحيث يكونون نافعين ومنتفعين فى الوقت نفسه .

ولسنا فى حاجة إلى إبراز هذه الحقيقة وهى أن العلم والتكنولوجيا لا يسعهما إلا أن يقدما جزءاً من متطلبات التنمية التى تحتاج إليها بلادهم ، ومهما كانت أهمية هذا الجزء ودلالته فإنه ليس كل شىء ، بل إن جهودهما يمكن أن تذهب عبثاً إذا لم يكن هناك وعى

كامل ومساهمة مستجيبة من جانب كل قطاعات المجتمع : السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وتزداد هذه المساهمة وضوحاً وقيمة فى سياق تعاون دولى شامل . وهذا التعاون الدولى فى ميدان العلم ليس فقط عنصراً فعالاً لا يستغنى عنه فى رسم كل إستراتيجية دولية لتدعيم كل الأنشطة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، بل هو أيضاً هدف تقضى به طبيعة العلم نفسه باعتباره ملكاً مشاعاً عالمياً وتحتمه الحاجة المتزايدة إلى تبادل الخبرات التكنولوجية الدولية .

وعلى أسرة المشتغلين بالعلم فى العالم كله أن تذيع آراءها وأفكارها وطرق طرحها للمشاكل على نطاق واسع ، وينبغى أن يكونوا حاسمين فى وجهات نظرهم وقراراتهم فى كل ما يتصل بالسياسة العلمية والتكنولوجية ـ وأقول إن قراراتهم يجب أن تكون « حاسمة » ولكنى لا أعنى بذلك أن تكون « نهائية » ـ ، وعلى الجهات المسئولة أن تحترم هذه القرارات . وربما كان من أهم ما يوصى به هو أن يساهم ممثلون للأسرة العلمية فى أجهزة المتابعة للسياسة العلمية .

ونحن الآن نجتاز مرحلة بالغة الأهمية فى طريق التعاون الدولى فى العلم والتكنولوجيا ودورهما فى التنمية ، وهناك دلائل وأسباب تدفعنا إلى النظر إلى المستقبل بثقة وتفاؤل ، نذكر منها :

(١) زيادة الاعتراف بوجود مشاكل ذات طابع عالمى مثل مشاكل التنمية ، والبيئة ، والمناخ ، واستخدام مياه المحيطات وغير ذلك مما لا يمكن لأى بلد أن يعالجه على حدة مهما كان حجمه وثروته .

(٢) ازدياد وعى الرأى العام العالمى بهذه المشاكل وبأنها إذا لم تحل فإنها يمكن أن تؤدى إلى عواقب خطيرة بالنسبة للحياة على الأرض يتعذر تداركها فى المستقبل .

(٣) ارتفاع مستوى فهم الحكومات للدور الإيجابى الذى يؤديه البحث العلمى والنمو التكنولوجى فى حل المشاكل القومية والعالمية .

(٤) ازدياد التزام الأسرة العلمية الدولية بالمساهمة فى خطط التنمية على المستوى العالمى ، مع الوعى العميق بأن للعلم دوراً رئيسياً فى قضايا المجتمع .

(٥) الاعتراف بأن مشاكل بلاد العالم مرتبط بعضها ببعض وأن هذه المشاكل من التشابك والشمول بحيث لا يستطيع حلها فريق من المتخصصين وحده :

سياسيين كانوا أو علماء اجتماع أو مهندسين أو اقتصاديين أو باحثين علميين ، وإنما لابد فى ذلك من عمل جماعى منسق يتعاون فيه الجميع .

(٦) الاعتراف أيضاً بمدى تعقد الأبحاث العلمية مما يجعل من تمويل هذه الأبحاث ووضعها فى خدمة قضايا التنمية عبئاً ثقيلاً ، وبأن هناك ازدواجاً لا ضرورة له فى بعض ميادين البحث ، وهو ما أدى إلى انتهاج سياسة لتوزيع الجهود بين البلاد المختلفة ترشيداً للإنفاق ومن أجل الوصول إلى نتائج أفضل فى إطار من التعاون الدولى .

ولابد من التنبيه فى النهاية إلى ضرورة النظر فى وضع نظام أكفأ وأكثر ديناميكية من النظام الحالى للتعاون الدولى . . . نظام يقوم على تأليف مجموعات عمل تقوم بدراسة وتحليل مشاكل مختلف مناطق العالم ، ويكون أعضاء هذه المجموعات من العلميين المستقلين الممثلين للأجهزة والمنظمات الدولية على أساس أن يعملوا بالتعاون مع ممثلين لعلماء كل بلد . فبهذه الطريقة يمكن تركيز الجهود المشتركة فى الأبحاث العلمية ، مما يجعلها أكثر فاعلية وأقرب إلى الوصول إلى نتائج مثمرة سواء بالنسبة لما تقوم به المؤسسات القومية أو الدولية .

ولعل مما ينصح به أن تظل الأجهزة العلمية والتكنولوجية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مستمرة فى القيام بوظائفها الحالية ، ولكن مع بعض التعديلات فى توجهاتها من أجل تقوية طاقاتها الفكرية وبغير مزيد من البيروقراطية ، وذلك ضماناً لتأدية عمل أكثر كفاءة بالتعاون مع الحكومات والخبراء العالميين .

من هذا التعاون الوثيق والمنهجى بين ممثلى الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات العلمية غير الحكومية يمكن أن تخرج إلى النور حلول جديدة ودراسات جديدة ومعارف جديدة تسمح بتقديم دوافع جديدة لآمال الإنسانية فى مستقبلها . . .

٤

عالمية العلم

« كيف أستطيع أن أتحدث عن البحر إلى الضفدع ، وهو لم يخرج قط من بركته ؟ كيف أستطيع الحديث عن الجليد مع طائر الصيف الذى لم يعرف إلا هذا الفصل ؟ كيف أستطيع الحديث عن الحياة مع العالم الذى لا يبرح سجيناً لتقاليده وآرائه ؟ »

يوان ــ تسى (القرن الرابع قبل الميلاد)

العلم عالمى . . . والمشاعر الوطنية أو المحلية فيما يتعلق بالبحث عن المعرفة ونشرها لا يتمسك بها إلا الذين يجهلون طبيعة هذا النشاط الإنسانى الذى لا يعرف الحدود الجغرافية أو الايديولوجية . والذى يحاول أن يضع للعلم حدوداً وحواجز أشبه بمن يحاول أن ينصب أبواباً فى وسط المحيط . ولسنا بذلك ضد المشاعر الوطنية ولا حب الإنسان للإقليم الذى نشأ فيه ، ولكن الجاهل هو الذى يعتقد أن حدود وطنه أو إقليمه هى حدود الكون كله . . .

ومن بين الأبعاد الكثيرة التى تتألف منها الظاهرة العلمية التكنيكية بكل ما فيها من تعقيد هنـاك بُعْدٌ أَوَدُّ أن ألفت النظر إليه لأننى أعتقد أنه ربما كان أكثر ما يميز تلك

الظاهرة من بين سائر الأبعاد الأخرى ، وهو بعد تبرز أهميته بشكل خاص حينما نؤكد قيمة الدافع الذاتى النابع من داخل كل بلد للتنمية الثقافية والاجتماعية ، وحينما نسلط الضوء على أهمية التراث الثقافى القومى لكل بلد أو طائفة ومساهمته فى خدمة تراثنا الثقافى الإنسانى كله ، وحينما نعلن أن السمات المميزة لكل شعب ولكل لغة ولكل نظام اجتماعى معين تكفل حقها فى الحفاظ على هويتها لا من منطلق العصبية القومية أو الدينية أو الاجتماعية وإنما باعتبارها ذخيرة مشتركة للجنس البشرى كله . هذا الجنس الذى يستطيع بل ويجب أن يقرر مصيره بنفسه على أساس من التضامن الإنسانى ، وهو لم يصل إلى هذا الوعى إلا بفضل الجهود المبذولة فى ميدان العلم والتكنولوجيا .

ولهذا فإننا حينما نؤكد الطابع العالمى للعلم لا نقصد أبداً إلى التشكيك في قيمة أى ثقافة خاصة لها سماتها المميزة التى تجعلها مختلفة عن غيرها من الثقافات ولا نسعى إلى إنكار خصوبتها التى ندعو — على العكس — إلى إنمائها ودعمها . وإنما ننبه فقط وببساطة إلى أن الاختلافات الثقافية قد فهمت خلال قرون طويلة مضت على أنها حواجز وحدود لا يمكن تخطيها إزاء المستقبل الذى يحتم على جهود الإنسان الحضارية أن تتوحد ، وهذا المستقبل الذى لا بديل عنه والذى يجب أن يشترك الجميع فى بنائه على مستوى عالمى هو المرتبط أوثق ارتباط بالنشاط العلمى والتكنيكى . لقد كان هذا النشاط العلمى فى مجموعه من أهم ما ميز تلك الوحدة الجغرافية التى نعرفها باسم « أوربا » ، غير أنه ليس هناك من يجرؤ فى القرن العشرين على أن يزعم أن تلك الظاهرة من التقدم العلمى والتكنيكى أوربية الأصول والتاريخ ، كما لو كانت هى المنفردة بها دون غيرها . وقد عبر عن ذلك بشكل صريح الكيميائى المشهور والمتخصص فى الدراسات الصينية جوزيف نيدهان Joseph Needhan حينما قال : « إن أوربا لم تخلق علماً معيناً ، لأن العلم بحكم طبيعته عالمى » . وهذه هى الحقيقة المستقرة اليوم ، إذ لا مكان لتلك المزاعم التى تحاول بحجج مصطنعة واهية نسبة العلم إلى هذه الأمة أو تلك متذرعة بتقاليد قومية أو محلية يمكن أن يكون لها وزن أو قدر من الصحة فى مجالات ثقافية أخرى غير مجال العلم .

ولسنا نعمل بذلك على غمط أحد حقه ولا التقليص من هذا البعد أو ذاك ، فكل ما نريده هو أن نقدم تفسيراً للتعايش المثرى بين الوحدة والتنوع فى ميادين مختلفة من النشاط الاجتماعى . ولنورد هنا نصاً آخر للمؤرخ الفرنسى فرنان بروديل

Fernand Braudel يمكن أن يوفر علينا كلاماً كثيراً : « أوربا هي فى الوقت نفسه وحدة وتنوع . . . فهى بالمفهوم الأول مرتبطة بمصير واحد مشترك . . . ولكننا حينما نتأملها لا نلبث أن نصطدم بما يبدو أنه كسر لذلك الاتساق الشامل إذ سنكتشف تحته اختلافات كافية نتيجة لتعدد القوميات ، بل إننا سنجد مثل هذه الاختلافات فى داخل حدود كل بلد : بين بريتانى والألزاس وبين الجنوب والشمال (فى فرنسا) ، وبين الميتزوجورنو وبيامونتى (فى ايطاليا) ، وبين بافاريا وبروسيا (فى ألمانيا) وبين إسكوتلاندا وإنجلترا (فى المملكة المتحدة) ، وبين الفالون والفلاندريين (فى بلجيكا) ، وبين قطلونيا وقشتالة والأندلس (فى إسبانيا) . ومع ذلك فإن هذه الاختلافات لا تسوغ أبداً أن ننكر القوميات الجامعة لكل تلك الوحدات فى داخل كل بلد ، واختلاف القوميات بدوره لا يسوغ أبداً أن ننكر حقيقة أوربا . . . فلماذا يكون علينا أن نختار بين الكل والجزء ؟ بين الوحدات والمجموع ؟ إنهما حقيقتان واقعتان ولكن إحداهما لا تلغى الأخرى » .

هذا السؤال الذى طرحه بروديل يمكن تعميمه على مستوى عالمى : لماذا يكون علينا أن نختار ؟ ولماذا يلح البعض من منطلق قومى ضيق الأفق على أن نختار ؟ إن التوفيق والتعايش ممكنان بين هذين المفهومين : التنوع المخصب والوحدة الباهرة ، والنشاط العلمى واحد من الأنشطة الإنسانية التى ينطبق عليها مفهوم الوحدة ، وهى موضوع حديثى المقبل .

الأصول

ليس طابع العالمية فى العلم شيئاً جديداً مستحدثاً ، ولا ثمرة موفقة لاكتشاف تاريخى أتى بمحض الصدفة . وإنما كانت البداية « المرئية » للنشاط العلمى جهداً فردياً قام به قلة من الرجال منذ ألفى سنة وخمسمائة فى ركن من كرتنا الأرضية على ساحل بحر إيجه . وأنا أعلم أن هذا الحكم ربما لم يكن دقيقاً تماماً فى تلك النسبة التى تربط بين ما نفهمه اليوم من لفظ « علم » وما قام به أولئك الذين « كانوا أول من تفلسفوا » كما سماهم أرسطاطاليس . ولكنى أعتقد أن علمنا الآن وإن كان بعيداً بالفعل عما قام به

أولئك الرواد فإنه ليس بعيداً عما حاولوا القيام به . وهذه الوحدة فى الهدف وفى الإجراء المتخذ للوصول إليه هو الذى يهمنى إبرازه . وأنا أعرف أن « الحداثة » كانت تعنى فى هذا المجـال طفـرة من الناحية النوعية لا مجرد تقدم سريع فى الناحية الكمية أى مجرد تحصيل أنشط لركام من المعارف ، ومع ذلك فإننى أعتبر التفكير العلمى فى أوربا قبل القرن التاسع عشر « مرحلة ما قبل العلم » . وعلى هذا النحو أيضاً أعتبر كل ما تم فى أوربا قبل الثورة الصناعية الكبرى « مرحلة ما قبل الصناعة » . صحيح أن هذا الحكم يمكن أن يعترض عليه بأنه يخرج من دائرة مفهومنا للعلم شخصيات لها وزنها فى تاريخه مثل جاليليو Galileo وكبلر Kepler ونيوتن Newton ولكنى أعترف أيضاً بأنه يروعنى ما أراه من أن كتبنـا العلمية مازالت تردد أسـماء هؤلاء الأعـلام من فلاسفة الإغريق القـدامى من أمثال طاليس وفيثاغورس وأقليدس وأرشميدس وأريستارخوس ــ الذى يستحق أن يعتبر رائداً سابقاً للثورة التى قام بها كوبرنيك ــ وأبقراط وأبولونيوس . كذلك يمكننا الإشارة إلى ما صاغه أفلاطون وأرسطو من نظريات لا تدخل تماماً فى دائرة العلم ولكنهـا نظريات لا يسعنا أن نهملها . ومن ناحية أخرى ينبغى أن ننتقل إلى مجالات أخرى للثقافة : تاريخ الفن ، والديانات ، والأدب حيث نلتقى أيضاً بأعلام آخرين من الإغريق مثل فيدياس Fidias وأورفيوس Orfeos وهوميروس وبندار .

مـبدأ وحـدة الطـبيعة

لعل هذا المبدأ هو أول خط بدأ المفكرون الإغريق فى رسمه عند تصورهم للكون فى أول خطوات التفكير العلمى . كان هذا الخط يبدأ من نقطة معينة فى جغرافية العالم على الرغم من الجهل المطلق بأكثر أنحاء الكرة الأرضية ــ بل حتى من الجهل آنذاك بحقيقة « كروية الأرض » ــ ومن هذا المنطلق يعد مبدأ وحدة الطبيعة أو ما سماه الإغريق « بالفيزيس Fisis » فرضاً نظرياً مبكراً جداً وجريئاً كل الجرأة ، وبه حاول هذا الجيل من قدماء الفلاسفة تفسير ما يبدو من تعدد الظواهر فى العالم ، فقد رأوا أن وراء هذا التعـدد الـظاهـرى « طبيعـة » واحـدة وهـذا ما يقتضى أن تكون بهذا المفهوم موضع استكشـاف ودراسة أطلقوا عليها من أجل ذلك « فيزيا » . هذه الوحدة التى تنطوى على

مجموع الظواهر المعروفة والتى على العقل البشرى أن يستكشفها ويعرفها هى أول المفاهيم التى أصبحت من الثوابت فيما سندعوه بعد ذلك « عالمية العلم » . وبحسب هذا المفهوم فطن الإغريق إلى أن العالم ليس فوضى وإنما هو « كوزموس Cosmos » أى تعدد منظم وإلى أن الإنسان قادر على اكتشاف مبدأ الوحدة فيه .

وأتى العلم الحديث فطفر بهذا المفهوم طفرة نوعية هائلة ، إذ استبدل بمبدأ الوحدة المادية مبدأ وحدة القوانين التى تنظم الطبيعة وتسيرها ، محاولاً أن يبحث عن تفسير لتعدد الظواهر فى إطار تلك الوحدة أما جاليليو فقد ظل فكره محصوراً فى الآلية الأرضية ، وأما كبلر فقد ركز تفكيره فى الظواهر السماوية الفلكية . ثم أتى نيوتن فحاول أن يجمع بين العالمين فى قوانين موحدة ، بجرأة تذكرنا بملامح الجسارة فى الفكر القديم : ذلك أن قانون الجاذبية الكونية أتى ليؤكد بطريقة أخرى عالمية الجهد العلمى فى الوقت الذى لم تكن تجارب الإنسان تعين إلا على معرفة جزء بالغ الصغر من الكون ، ولكن ذلك لم يمنع العلم من مواصلة جهوده الطموحة إلى التوحيد بين عالمى الأرض والسماء ، تلك الجهود التى عملت على إزالة الحدود وتوسيع الآفاق .

ثم يأتى بعد ذلك الانتقال من العلم الحديث إلى المعاصر ، وهو يتميز أيضاً بطفرة مماثلة للسابقة ، يصورها برتراند راسل بقوله : « كان نيوتن قد جمع بين القوانين التى توصل إليها كبلر وقانون جاليليو حول السقوط الحر وقوانين المد والجزر وكل ما كان معروفاً حول حركات النجوم المذنبة ، واستخلص من كل ذلك قوانين جامعة تضمها كلها . . . ثم أتى إينشتاين فامتد بقانون الجاذبية امتداداً واسعاً ، فلم يكتف بتطبيقه على المادة بل طبقه أيضاً على الضوء وعلى كل صور الطاقة » . وهكذا سمحت عالمية القوانين العلمية بتأملات مثيرة مثل تلك التى يعبر عنها بروديل Braudel فى قوله : « كان أرسطو بغير شك يعتبر من البديهيات وجود وحدة فى العالم أو ما كان يسميه « الكون cosmos » . . . فهل خرج إينشتاين فى عمله وما توصل إليه عن هذا التصور ؟ . وحينما تساءل بول فاليرى Paul Valery : ولكن ما هو البرهان على أن هناك وحدة فى الطبيعة ؟ كان جواب إينشتاين : « إنها مسألة إيمان ! » .

نعم . . هى مسألة إيمان . . . إيمان علمى لا تتناقض مع تشكك الإبستمولوجى المتمسك بنظرية المعرفة الذى ينقل العالمية من وحدة الشىء إلى وحدة الأداة . وأنا أعنى بذلك برتراند راسل الذى يقول : « إن الفلاسفة الأكاديميين ــ وأنا أضيف إليهم

المشتغلين بالبحث العلمى ــ كانوا يؤمنون منذ أيام بارمنيدس Parmenides أن العالم كله وحدة . . . ولكن الأساس الفكرى الذى تقوم عليه عقيدتى هو أن ذلك أمر لا يمكن قبوله . فأنا مؤمن بأن الكون ليس إلا مجموعة متنافرة من النقط والقفزات ، بغير وحدة ولا استمرار ولا اتساق ولا نظام ! » . وهذه طريقة غريبة فى تنفيذ مبدأ الوحدة عن طريق محاولة « كونية » أيضاً مطبقة على المعرفة الإنسانية . ولهذا فإن راسل يعترف فى موضع آخر بأساس آخر من أسس تفكيره حيث يقول : « إذا فقدنا الإيمان بالمعرفة كان معنى ذلك أننا فقدنا الإيمان بأفضل ما أتيح للإنسان من قدرات » . وكلام راسل هذا ليس إلا طرحاً لجانب آخر من جوانب عالمية العلم يستحق أن نتوقف قليلاً لتحليله .

وحــدة المعــرفة

هذا الملمح الذى أشرنا إليه ينتمى أيضاً إلى جانب مألوف من النشاط العلمى منذ أولئك الذين بدأ معاصروهم الإغريق بتسميتهم oi fisikoi (أى الطبيعيين) وكان هذا لفظاً جديداً يراد به أولئك الذين وجهوا همهم إلى دراسة الطبيعة ، وكان ذلك شيئاً أصيلاً جديداً آنذاك ، كما كان أولئك الباحثون على وعى بتفرد ذلك الفرع من فروع المعرفة الذى اختصوه بدراستهم ، ومع ذلك كانوا ينسبون إلى نتائج دراستهم صلاحية عامة تفتقدها فروع المعرفة الأخرى التى تعتبر معارف عامة .

ولهـذا فقـد استخـدمـوا منهجـاً من التفريع الثنائى كان شائعاً آنذاك فى الثقافة الإغريقية القديمة فطبقوه على طرق التوصل إلى المعرفة ، مميزين بين نوعين : ما سموه « الإبستيمى Episteme » (أى العلم) ، فى مقابل النوع الآخر المسمى « دوكسا Doxa » (أى الرأى) . وإذا كان النوع الثانى بطبيعته يحتمل التعدد فإن ذلك النوع الأول الجديد وهو العلم لا يمكن إلا أن يكون واحداً ، ومع هذه الوحدة أضافوا إلى العلم صفات أخرى لا تقل عنها « طموحاً » ، وهى كونه ضرورياً ، ودائماً ، وعالمياً سواء فى صحة ما ينتهى إليه أو فى تطبيقه . وبهذا يظهر مفهوم « الحقيقة » العقلية لأول مرة فى التـاريخ ، باعتبـارها « كشفاً » لشىء مجهول بفضل القدرة المتاحة للإنسان ــ

للإنسـان فقط ، ولكـل إنسـان ـ هذه القـدرة التى أطلقـوا عليهـا اسم « لوجـوس logos » أى العقل (وهو لفظ يعنى أيضاً « الكلام ») ، وهى تقابل قدرة الحواس ، وهى مصدر للمعرفة المؤقتة وللحكم الذاتى غير الموضوعى ، وللخداع ، والاختلاف ، أى لتلك المعرفة التى أطلقوا عليها اسم « الرأى » .

هذه الثقة فى قدرة العقل الإنسانى على أن يكتشف بنفسه حقيقة الطبيعة الواحدة المقنعة وراء التعدد « الظاهرى » الذى توهم به الحواس هى التى ستوصل إلى تقويم العقل وقدرته على التعليل مما تولد عنه المنطق الصورى عبر طريق طويل سوف يحتاج إلى قرون لتصحيحــه . ومن هنـا حل البحث العقـلى عن العلل الأولى محل المـلاحـظة والتجربة ، وذلك للوصول إلى الحقيقة الثابتة المسلم بها عن طريق الجدل الصورى . وفى القرن الثالث عشر الميلادى عادت الفلسفة الأرسطاطاليسية إلى الظهور باعتبارها الأداة المثلى للدفاع عن الأديان ، ولا شك فى أن ذلك كان مرتبطاً بما رسخ فى الأذهان من أنـه بإزاء التعـدد الدينى القائم آنذاك ــ اليهودية والمسيحية والإسلام ــ لابد من الاستناد إلى الحجاج العقلى لتأكيد عالمية الصحة والثبوت التى كان كل من هذه الديانات الثلاث ترى نفسها مختصة بها مقصورة عليها . وهذا منهج جديد إلا أنه أيضاً مؤكد لتلك القيمـة العالمية التى هى موضوع حديثنا . وخلال القرون التالية استخدمت الأديان المختلفة مزيداً من الحجج لتأييد عقائدها ، ولكن ذلك لم يمنع التقدم المستمر لفكرة العالمية المعرفية التى كانت منذ البداية فرضاً ثم هدفاً للتفكير العلمى والعقلى فيما بعد ــ أو إذا أردنا فيما قبل ــ التعدد الدينى العقائدى ، وكان ذلك صورة جديدة لقانون وحدة المعرفة وعالميتها الذى استقر لدى الإغريق منذ قرون فيما بعد ــ أو فيما قبل ــ تعدد الآراء السياسية والاجتـماعية . ويدخـل فى ذلـك أيضاً محاولة سقراط الجريئة فى تطبيق هذا المبدأ ــ مبدأ وحدة المعرفة وعالميتها ــ على ميدان الأخلاق متجاوزاً به الرأى الذاتى ، وهى محاولة عبقرية سبق سقراط بها ما عاد إليه الأخلاقيون فى عصرنا الحاضر ، وهى تستحق وقفة متأملة سنعود إليها فيما بعد .

ومع فجر العصر الحديث شرع التعليل العقلى فى الحد من تلك التهويمات الميتافيزيقية والعودة إلى الأرض لكى يثبت فيها أظفار الملاحظة والتجربة مؤدياً بذلك إلى مولد ما نفهمه اليوم من مصـطلح « العلم » ، الـذى بدأ فى الانفصـال منـذ ذلـك الوقت عن النظر الفلسفى ، ولكن هذا « العلم » الجـديد لم يتنـازل من أجـل ذلـك عن الـطمـوح إلى

مثال العالمية القديم الذى كانت تؤهله له صحة أحكامه . كما أنه ظل يجاهد فى سبيل تنقية « الواقع » أو « الظاهرة » العلمية من كل ما تُشتَمُّ منه رائحة الذاتية حتى يصل إلى الموضوعية الخالصة ، وذلك بأن يجرد تلك الظاهرة منذ البداية من عوارض الـ « هنا » والـ « الآن » ـــ أى المكان والزمان التى يمكن أن تنحرف بالحقيقة العلمية الثابتة على نحو يصعب تجنبه إذ يترتب عليها إقحام متغيرات لا سبيل إلى حصرها أو التحكم فيها . وفى خلال هذا الجهد لم يجد العلم تناقضاً بين منهجه الصارم فى استخدام الملاحظة والتجربة وإقرار القواعد المثالية التى تقوم عليها أحكام عامة ثابتة . على أن « مثالية » الظاهرة أوجدت تقارباً بين ما يقرره العلم وعالم الخيال . وفى هذا التقارب ما يفسر لنا مفهوم أورتيجا إى جاسيت Ortega y Gasset للعلم على أنه « بناء ذهنى أو تخطيط خيالى » ، وما انتهى إليه من أن « التفكير العلمى ليس إلا خيالاً منضبطاً » ، وأن « الحقيقى ـــ بل والحقيقى من الناحية العلمية المحضة ـــ ما هو إلا حالة خاصة من أحوال ما هو خيالى » .

وقد كان العلم يعد من مثالياته « الضرورة » أى الحاجة الماسة إليه ، ثم « الموضوعية » ، باعتبار « الذاتية » مناقضة لجوهر العلم ، غير أنه لما كانت الموضوعية الكاملة متعذرة فقد تنازل عنها بعض الشىء ليقنع بما يسمى « الذاتية البينية » أى الذاتية المشتركة أو المتبادلة . غير أن هذه « الذاتية البينية » لم يكن لها أدنى تأثير على مبدأ « عالمية المعرفة العلمية » الذى ظل محتفظاً بكامل قوته منذ أن بدأ أولى خطواته المتعثرة . وقد عبر عن ذلك عالم اجتماع معاصر هو زيمان Ziman حيث يقول : « هدف العلم هو الحصول على إجماع الآراء على أوسع نطاق ممكن » . وهو هدف معقول لأن العلم ، على خلاف غيره من ألوان النتاج الفكرى ، يقصر أحكامه على « ما يمكن الإجماع عليه من ناحية المبدأ عن طريق تبادل الرأى » ، وهذا هو ما يجعل العلم يتسم بصفة « الجماعية » . ومن منطلق هذه الرؤية تكون الملاحظة والتجربة وهما من أهم معالم الطريق فى مسيرة العلم التاريخية مؤكدتين أيضاً لمفهوم « عالمية » العلم ، وإن كانت هذه العالمية تبدو أكثر ارتباطاً بمراحل من النضج والاكتمال متأخرة عن الملاحظة والتجربة ، مثل تصميم الفروض وصياغة النظريات . إن الاشتراك فى الحساسية ـــ وهو من البديهيات ـــ يتجاوز بشكل مُرْضٍ كل التحفظات التاريخية للتفكير العقلى بالنسبة للذاتية ـــ وللفردية تبعاً لذلك ـــ التى تتسم بها المعرفة عن طريق الحواس . ويقول فى

ذلـك عالم الاجتماع الذى أشـرنا إليه : « المبدأ الأساسى الذى تستند إليـه الملاحظة العلمية هـو أن جميع الكائنات البشرية ــ وننبه إلى قـوله « الجميع » ــ يمكن أن تتبادل مواقـع المـلاحـظة » وهـذا المبـدأ يسمح لنـا ــ بغيـر أن يمثل ذلك إضـراراً بأهداف عملنا ــ بأن نستبدل بـه تلك الأحكام الطموحة مثل « الصـحة الموضوعية » للقوانين والنظريـات العلمية . ولهذا فإن الإبستمولوجيين المحدثين يستخدمون الآن فى حـديثهم مصـطلحات أكثر تواضـعاً من تعابير الفلاسفة مثل مصطلح « المعرفة العامة » الذى استحـدثـه شتراوسـون Strauson أو ما سماه كون Kuhn ببسـاطـة « العلم العادى » ونـيدهـام Needham « الـعـلم العــالمى » . وفى جميع هذه الحـالات نرى أن هذه المصطلحات جميعاً قد حرصت على الحفـاظ على أنقى محتوى لذلك التصور المثالى الذى يتضمن معنى « العـالمية » باعتباره السمة التى لا يمكن للعمل العلمى أن يتخـلى عنها .

وإذا كان « الاشتراك فى الحساسية » هو البديهية الأولى التى تعززها مواقف أخرى لها وزنها وحجيتها مثل ذلك « الإيمان بوحدة الطبيعة » الذى صرح به إينشتاين فإن هذا سوف ينتهى بنـا بالضرورة إلى ما يمكن أن نطلق عليه « الاجماع الحسى » . وهو فى الـواقـع ما عبر عنـه زيمان بقـولـه : « هدف العلم هو تحقيق أعلى درجة من الإجماع الحسى » . ثم يفسر ذلك قائلاً : « الصورة المثالية لمجموع المعارف العلمية العامة هى التى تتألف من الحقائق والمبادىء الراسخة والمتعارف عليها على نحو لا يحتمل الشك بين أغلبية ساحقـة من الباحثين العلميين الأكفاء الموثوق بصحة معلوماتهم . . . على أنه ينبغى أن نميز بين الفرض الذى يحتمل الإجماع بالقوة والمقولة التى هى بالفعل موضع إجماع متفق عليه على مستوى عالمى والتى ثبتت صحتها تماماً . والاشتراك فى الحساسية شرط لازم لكل اتصال علمى ، على حين أن جزءاً صغيراً من مجموع ما نسميه العلم هو الذى يثبت فيه الإجماع الحسى بشكل قاطع فى ظروف معينة محددة » . ولكن هذا الجزء الصغير هو بالذات ما تتألف منه « الشبكة النظرية » من المعارف التى من خلالها تتصل أسرة الباحثين العلميين بالعالم ، أو على حد قول « كون » فى تعبير موفق « النموذج أو ما يشبه الخريطة الأساسية التى توجه كل تقدم علمى والتى لا تقل فى أهميتها عن الملاحظة والتجربة » . وقد تكاثرت الأسماء والاصطلاحات التى تشير إلى المفهوم المشترك المستخلص من هذا الحكم الأخير .

عـالمية الموضـوع : الأسـرة العلـمية

سبق أن أشرت مراراً إلى ما دعوته « الأسرة العلمية » . وبهذا التعبير أود أن أشير إلى خاصية أخرى من الثوابت فى كل التطور التاريخى للتفكير العلمى ، بالإضافة إلى بعد آخر من أبعاد ما سميناه « عالمية » العلم والمؤسسة الاجتماعية المرتبطة به . « إذا كان كل علم يقوم على مبادىء يشترك فى إقرارها والتسليم بها جميع أفراد أسرة الدارسين فإن كل باحث علمى لا يحرص فحسب على أن يقدم بما توصل إليه من نتائج فى أبحاثه شيئاً يعد مساهمة قيمة جديدة فى ميدان العلم ، بل هو يطمح كذلك فى حماسة شديدة إلى أن يُعَـرِّفَ قراءه أو مشاركيه فى ميدان أبحاثه تلك النتائج ويتابعوها باهتمام » . هكذا يقـول « كون » ويضيف إلى ذلـك فى موضع آخر : « إن المعارف العلمية من الناحية العملية تتوالد وتتأكد صحتها فى إطار ما نسميه الأسرة العلمية » .

ذلك لأن موضوع العلم ليس فردياً مهماً كانت أهمية الفرد الذى يمارسه وعلو كعبه فى الفرع الذى يشتغل به . ولما كان العلم نشاطاً اجتماعياً فإن الموضوع الذى يعالجه لابد أن يكون اجتماعياً . ولهذا فإنه منذ بداية النشاط العلمى رأينا كيف يتجمع « الفلاسفة » و« الطبيعيون » فى مدارس أو جماعات يضم كلًا منها اهتمام بفرع من فروع المعرفة ، وتحولت هذه الجماعات إلى « مؤسسات » تهدف إلى نشر العلم ، ولا يغيب عن الأذهان مدى أهمية هذه المؤسسـات إذا ذكرنا صدى الذكريات التى تثيرها فى نفوسنا أسماؤها الجليلة مثل « أكاديمية أفلاطون » التى كانت أشبه بمشروع رائد سابق للجامعة والتى ظلت قائمـة على مدى تسعـة قرون أى عمراً أطول من عمر أى جامعة من جامعاتنا الحالية ، أو مثل « الليسيوم » الذى أقامه أرسطو والذى كانت تدرس فيه إلى جوار ما وراء الـطبيعـة والأخلاق مباحث علم النبات ، كما كانت تجمع فيه ملاحظات وتجرى فيه تجارب بيولوجية ، ومثل « مكتبة الإسكندرية » التى أسلفنا الإشارة إليها ، وهى أول « جامعـة دولية » بمعنى الكلمة وبجميع المقاييس ، وفيها تتمثل أروع مراحل تاريخ العلم فى العصور القديمة ، ففيها تم أول عمل جماعى تعاون على إنجازه ــ بهذا المفهوم العـالمى ــ باحثـون وعلماء ينتمـون إلى أكثر الاتجاهات الدينية والايديولوجية والمناطق الجغرافية تنوعاً واختلافاً ، ومع ذلك فقد كانت تسودهم روح الفريق الواحد فيما حققوه من أعمال جليلة سواء فى ميدان التعليم أو البحث العلمى .

ولم يكن من قبيل الصدفة تكرر هذه الظاهرة فى العصور الوسطى ، حينما أنشئت أولى الجامعات بذلك المفهوم العالمى التعاونى ، مواكبة عصر النهضة التى بدأت فلسفية ثم امتدت إلى العلم خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر . وحينما نتأمل ما وصل إلينا فى وصف أحوال تلك الجامعات نجد أن طابع العالمية الذى ميزها يتفق تماماً مع الأهداف التى نتوخاها فى جامعاتنا الحاضرة ، إذ فيها تتجلى روح وحدة العمل الفكرى فى كل جوانبه ويتجسد فيها المثل الأعلى للتضامن فى العلم باتجاهيه إلى التعليم وإلى البحث باعتبار ذلك هو الرسالة الجماعية التى يجب أن يساهم فيها كل البشر وأن تسمو على كل الحدود والاختلافات الفاصلة بينهم فى القوميات والأجناس والأديان والمذاهب السياسية .

وقد شهد العصر الحديث تكاثراً فى المؤسسات العلمية التى تتوخى نفس هذه الأهداف وإن حملت أسماء مختلفة ، وهى بذلك تكمل الرسالة المنوطة بالجامعات حينما أصبح بعضها بحكم التخصص لا يختص إلا بجزء من تلك الرسالة . والواقع أنه لا يمكن لنا أن نفهم كيف يمكن للعلم أن يمارس فى ظل ألوان من القيود المفروضة عليه سواء أكانت حدوداً سياسية أوجغرافية أوحتى ثقافية . وحول ذلك يقول جاموف Gamow فى تعبير شعرى مجازى : « حينما قال الله ــ حسبما ورد فى « العهد القديم » : ليكن النــور ! . . . وخلق نيوتن إذا بالنــور يعم الخليقــة كلهـا ولم يختص به نيوتن وحده ! . . . » . وذلك لأن العلماء لم يكونوا أبداً ــ ولن يكونوا ــ هم الذين يقيمون أسواراً تحد من عالمية العمل العلمى سواء فى أهدافه أو مناهجه أو موضوعه أو تطبيقاته ، ذلك لأن هذه العالمية ليست مجرد مثل أعلى ، وإنما هى شرط لابد منه لكل نشاط علمى منذ أن وجدت أصوله الأولى فى فجر التاريخ . ولهذا فإنه ينبغى أن نتصدى بقوة لكل ما يظهر من محاولات نابعة من الحرص على بعض المصالح الأنانية يغذيها ضيق الأفق أو أى لون من ألوان العصبية ، للحد من أداء الجامعة وأمثالها من المؤسسات لرسالتها الكاملة من أجل خير البشر كلهم . وفى هذه اللحظة التى تبذل فيها جهود صادقة مخلصة لتأكيد قيمة النمو الثقافى الذاتى للأمم والجماعات المختلفة ، ولتدارك الأخطار الناجمة عن الاستعمار الجديد المقنع الذى تعمل على توطيده وسائل الإعلام الحديثة . . . فى هذه اللحظة يجب علينا أن نلح على التفريق بين النمو الثقافى الذاتى والعصبيات الثقافية القومية التى لن يترتب عليها إلا مزيد من العزلة الموقعة فى براثن الجهل . . . ،

فبين المفهومين بون بعيد ، إذ أن الخطأ والخطر يكمنان فى حياة يبالغ فى تقدير مقوماتها المحلية كما لو كانت قيماً مطلقة . . . أو « حقيقة » ثقافية واحدة ، بغير نظر إلى أن تعرف ما هو مختلف عن تلك المقومات والاستفادة من ذلك الاختلاف يمكن أن يغذيها ويثريها ويخصب تجاربها حينما ينظر إليها فى السياق العالمى ، مع المقارنة بينها وبين ما هو موجود لدى الأمم والجماعات الأخرى ورصد الاختلافات وأوجه الشبه . وحول ذلك يقول برتراند راسل : « جميع أجناس الحيوان ــ بما فيها الإنسان ــ تنظر إلى العالم من مركز يتمثل فى الـ « هنا » والـ « الآن » . . . أما العلم فإنه يحاول أن يحطم أسوار هذا السجن فيتجاوز حدود المكان والزمان » . فبفضل العلم تتوافر لنا القدرة على الاستقلال والتحرر من حدود « الهنا » و « الآن » . ولهذا فعلينا ــ كما يضيف راسل نفسه ــ ألا نلقى بالاً لأولئك الذين مازالوا يصرون على أفكارهم الضيقة المحدودة سواء فى الزمان أو فى المكان ، محاولين أن يربطوا « بالهنا » و « الآن » نشاطاً عالمياً نبيلاً جوهره التضامن الإنسانى ، اضطلعت به على مدى قرون طويلة أجيال متوالية ينتمون إلى مختلف الأمم والطوائف البشرية . وإذا كانت « موضوعية المعرفة العلمية تكمن فى أنها نتاج اجتماعى أى أنها لا تنتمى إلى أى جماعة معينة بل كانت منذ نشأتها الأولى عملاً جماعياً تعاونياً » فإن كل محاولة لإقامة حدود وحواجز حولها تبدو جهداً عقيماً لا ثمرة له . ومن المؤسف أن هناك كثيرين يقومون بمثل هذه المحاولات من منطلقات قومية تدعى لنفسها تفرداً ثقافياً إذا صدق فى جوانب أخرى من منتجات الفكر فإنه لا يصدق فيما يتعلق بالعلم .

عالمية النتائج والأخطار

ويقى جانب آخر من جوانب عالمية العلم يستحق وقفة متأملة : هو أنه حتى تلك الشعوب التى قطعت أشواطاً من مسيرتها التاريخية وهى بعيدة الصلة عن النتاج العلمى نراها وقد لحقت بها آثاره ونتائجه . ولسنا الآن فى معرض مناقشة لموضوع مدى استقلال العلم أو عدم استقلاله عن التكنولوجيا فى الماضى ، وإنما الذى لابد من الاعتراف به هو العلاقة الوثيقة والتبعية المتبادلة بينهما فى الوقت الحاضر ، وهى علاقة من الواضح أنها تزداد توثقاً حسب كل الفروض المتوقعة فى المستقبل . ويبدو مصير الإنسانية المشترك

متوقفاً بشكل إيجابي أو سلبي على ذلك التقدم التكنيكي الذى لا يعرف الحدود والذى هو ثمرة لتقدم علمى ينطوى بطبيعته على مبدأ العالمية . وحتى أولئك الذين لم يدركوا ما يدره ذلك التقدم من خيرات ومنافع حتى اليوم ـ لا مفر من أن تدركهم الأخطار الناتجة عن « منجزاته » و « فتوحه » . وفى هذا السياق يجب أن نضع ما نواجهه اليوم من تصرفات متناقضة تماماً مع متطلبات النشاط العلمى وشروطه ، ونعنى بها تلك التى تحاول تضييق دائرة نشر المعارف العلمية وإقامة سور من التحفظات على حرية تداول هذه المعارف بين أعضاء الأسرة العلمية الدولية ، والزيادة المطردة فى اللافتات التى يضعها هؤلاء على ما يتوصلون إليه من اكتشافات ومخترعات حاملة عنوان « أسرار علمية عليا Top Secret » ، مع أن المفروض أن كل براءات الاختراع أو وثائق الاكتشاف ليست إلا تراثاً من حق المجموعة البشرية كلها امتلاكه والانتفاع به ، ولو حتى على الأقل لأنه يلحق الجميع ما يمكن أن يتعرضوا له من أخطار من جرائه .

الظاهرة التى نتحدث عنها والتى طالما ارتفعت الأصوات بإدانتها والتنديد بها هى ما نراه من الانحراف بالعلم عن طريقه السوى باعتباره « معرفة » إلى اتجاه آخر يجعل منه « سلاحاً للتحكم » . فإذا كان العلم كما سبق أن أوضحنا جهداً عالمياً من أجل معرفة عالمية يشترك فى تحصيلها الجميع ويكون لجميع البشر حق الانتفاع منها فإنه ينبغى أن نرفض ونقاوم بكل ما فى وسعنا من جهد ذلك التوجيه للعلم لكى يصبح مسخراً فى خدمة أقليات تحتكر السيطرة السياسية والاقتصادية ، وسلاحاً للحفاظ على تلك السيطرة والاستزادة من التحكم والإثراء على حساب الضعفاء والفقراء . ذلك لأن ما وصلت إليه الأساليب التكنيكية بفضل العلم من تقدم عالمى الطابع ينبغى أن يساير فى توجهه تلك العالمية فيأخذ الجميع حظاً من منافعه كما تلحق الجميع أخطاره وجرائره . وأود أن أؤكد هذا المعنى لأن الواقع الذى يبدو ناصع الوضوح لا فى الوقت الحاضر فقط ، بل بشكل متزايد فى المستقبل ، هو أن الإنسانية فى مجموعها معرضة لأخطار التقدم العلمى والتكنولوجى التى يتوزعها جميع أفراد البشر فى مساواة مطلقة ، على العكس من المنافع التى لا يختص بها إلا عدد محدود . ولما كانت الأخطار أكثر وأشد إثارة للذعر والقلق على مستوى عالمى فإن من غير المقبول بحال من الأحوال أن تتدخل المصالح الأنانية الخاضعة للسياسة أو المذاهب الايديولوجية فى إقامة حدود وحواجز على تدفق المعارف العلمية والوثائق والأخبار ، ولا أن تحرم بقية الإنسانية

مما يمكن أن يترتب على هذه المعارف من منافع تعم الجنس البشرى كله .

إن المسألة التى نعالجها الآن هى بالضرورة مسألة خلقية فى المقام الأول ، فالالتزام الخلقى هو البعد الوحيد الكفيل بتحويل « العلم » إلى « حكمة » . والحكمة هى التى عُرِّفت بأنها « المفهوم الصحيح للهدف من الحياة ، وهو ما لا يستطيع العلم وحده أن يوفره » . ونحن ندين بهذا التعريف الذى نعتقد أنه لم يجانب الصواب لبرتراند راسل الذى يربط فى كتاب آخر من كتبه بين هذا المفهوم الخلقى وما كنا نخوض فيه من تأملات : « لابد للأخلاق أن تكون عامة مثل العلم ، ولابد لها أن تستقل وتتحرر فى الحدود الإنسانية الممكنة من قيود الزمان والمكان » . وربما كان من المفيد أيضاً أن ننقل بالحرف فقرة أخرى له حافلة بالشاعرية ، ولاسيما إذا عرفنا أن كاتبها يعد واحداً من مبدعى المنطق الرياضى الجديد : « حينما تحين ساعتى الأخيرة لن أشعر بأن حياتى قد ذهبت هباءً . فقد أتيحت لى قبل وفاتى فرصة المتعة برؤية الشفق الأحمر فى ساعة الغروب ، وقطرات الندى فى الفجر ، والجليد وهو يلمع تحت أشعة الشمس الغامرة . لن يضيرنى الموت بعد أن أكون قد شممت المطر بعد الجفاف ، وسمعت صخب الأمواج المتلاطمة فى المحيط الأطلنطى وهى تصطدم بساحل كورنواى الجرانيتى . إن العلم يمكن أن يوفر هذه المتع وأكثر منها لناس كثيرين . . . أكثر ممن يتمتعون بها بالفعل . فإذا تم ذلك فمعناه أن قدرة العلم الهائلة قد استخدمت بحكمة . ولكن حينما تخمد الحياة تلك اللحظات التى تدين لها بقيمتها فإن العلم لا يعود مستحقاً لأدنى تقدير ، لأنه سيقود الإنسان حينئذ « بحكمة » إلى طريق اليأس . . . إلى الخراب » .

هذا البعد الخلقى للعلم . . . هذه الحاجة إلى أن يلتزم العلم بقواعد الأخلاق وقيمها ، مقترباً بذلك من مفهوم العالمية الذى يقع عليه إجماع المشتغلين بالعلم حتى يكون حقاً فى خدمة قضايا الإنسان والارتفاع بمستوى حياته المادية والمعنوية . . . كل ذلك يعد اليوم حاجة ماسة للبشرية علينا جميعاً أن نجتهد فى الوفاء بها . فالمفهوم الخلقى الذى نتفق عليه بالإجماع هو القادر على مواجهة الخطر الذى نتعرض نحن جميعاً له حتى وإن كان من يتهددوننا به قلة ضئيلة . وقد شخص ماكس بورن Max Born « الداء الحقيقى » الذى يعانى منه عالم اليوم بأنه « انهيار كل القيم الخلقية » و « تحلل الأخلاق نتيجة للتقدم التكنولوجى ، وبتعبير آخر لذلك الانفصام بين بداية الطريق الطويل الشاق الذى سلكته الإنسانية من أجل توفير الرخاء والخير ونهايته المنذرة بالدمار والشر » .

والمأساة التى تعبر عنها هذه الكلمات تكمن فى أن ذلك النشاط الإنسانى العالمى قد انتهى إلى نتيجة عالمية أيضاً أى تنعكس آثارها على الجنس البشرى كله ، ولكن بين المقدمات والنتائج طريقاً تحكمت فى توجيه السير فيه أقلية تحدو بها فى أغلب الأحوال أهداف وأغراض خفية شريرة . وهكذا أصبح العلم والتكنولوجيا أداتين مسخرتين لخدمة من يتلاعبون بهما ، وقد أصبح ذلك ممكناً بل شائعاً فى عصرنا الحاضر بشكل خطير لم تشهده الإنسانية من قبل . ويلخص برنال Bernal الموقف على النحو التالى :
« فى عصرنا الحالى تقدمت القدرة على تسخير العالم المادى والتلاعب به إلى درجة هائلة بغير أن يواكبه تقدم مماثل فى أنماط الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية . . . وكثيراً ما يوصف ذلك بأن قدرات الإنسان المادية تجاوز بكثير قدرته الخلقية ، بحيث يفكر البعض فى أنه ليس لهذه المشكلة حل إلا بأن يعود العلم إلى التراجع حتى يتم نوع من التصحيح يستعيد به الإنسان صحته الروحية . غير أن ذلك أمر يكاد يكون متعذر الحدوث . فالعلم ضرورة من ضرورات الإنسان ، حتى ولو استخدم فى التدمير . ولهذا فعلينا أن نحاول الرجوع إلى الحل البديل الآخر ، وهو العمل على إيجاد مجتمع أكثر اتساقاً وانتظاماً ، وذلك عن طريق رفع المستوى الخلقى للإنسانية » .

هذه هى المهمة التى يلح علينا إنجازها . . . وهى مهمة مرتبطة بالحاجة إلى إعادة النظر فى العمل التربوى بحيث نوجد نظاماً جديداً للقيم يسمح بمواجهة مستقبلنا المشترك بروح من التضامن الحقيقى . ذلك لأنه ليس من الممكن أن نكل مهمة بناء هذا المفهوم الخلقى الجديد ــ وهو الاستكمال الضرورى للعلم والتكنولوجيا بأبعادهما العالمية ــ إلى مشروعات ثقافية ذات حدود جغرافية ضيقة فى عالم مقسم مفتت . فالسمات الخاصة المميزة للكتل والأمم والمناطق لا تعين بحدودها الضيقة القائمة الآن على تصميم مشروع ذى أبعاد عالمية تسمو على تلك الحدود . علينا أن نستثير بعزم وتصميم تلك المعطيات التى يشترك فيها جميع أفراد البشر بصرف النظر عن اختلاف أجناسهم وقومياتهم . إن التمسك بالسمات الخاصة التى تتفرد بها كل جماعة ثقافية والعمل على الحفاظ على هذه السمات أمر لا غبار عليه ، بل نحن ندعو إليه ونعتبره أساسياً فى عملنا من أجل التقدم الاجتماعى الديمقراطى ، غير أنه ينبغى أن نقاوم ما يغرى به ذلك من اعتبار تلك السمات « قيماً مطلقة » يضحى فى سبيلها بكل شىء . . . ناسين أن للنشاط العلمى والتكنولوجى طابعاً عالمياً فى أبعاده المتعددة ،

لا باعتباره مجرد بقية من تراث الماضى ، بل لكونه حقيقة واقعة لم تفقد فاعليتها على مر العصور ، ولهذا فإن علينا الدفاع عن هذا الطابع العالمى وبذل جهد موازٍ لذلك يحفظ لهذا النشاط العلمى قيمه الخلقية التى لها نفس الطابع العالمى والتى تضمن لنا مستقبل جنسنا البشرى . ولن يتم هذا الجهد ولن يؤتى أكله إلا بمنهج تربوى جديد يقوم على تلك القيم الخلقية ولا يقتصر على أهداف قصيرة المدى .

وأختم هذا الفصل بكلمات قالها برتراند راسل فى تصور حكيم بعيد النظر :
« للتربية هدفان رئيسيان : فمن ناحية هى التى تشكل الذكاء ، ومن ناحية أخرى هى التى تقوم بتدريب المواطن . وقد ركز الأثينيون القدماء على الهدف الأول ، بينما اهتم الإسبرطيون بالهدف الثانى ، وفى هذا التنافس استطاع الإسبرطيون أن يكسبوا ، ولكن الأثينيين هم الذين خلدت ذكراهم فى أذهان الناس » .

الفصل الرابع

التربية من أجل المستقبل

« رحلة الألف فرسخ تتوقف على الخطوة الأولى »

(مثل شعبى)

١

السياسة التربوية والعلمية

معرفة « كيف نعمل » وعملية « كيف نعرف » : هذا هو مفتاح المستقبل سواء على المستوى الفردى أو الجماعى ، وهو أيضاً السر الذى لا يكشفه إلا أولئك القادرون على التفكير لا فى الغد القريب فحسب ، بل كذلك فى المستقبل البعيد .

تحتاج التربية والعلم إلى وقت كافٍ ، فهما أهم دعامتين للمستقبل الذى يفترض فى تصوره تصوراً سليماً يتفق مع عظمة الصفات والخصائص التى يتميز بها الإنسان أن يتم تشجيع كل نشاط يسعى إلى تنمية المعارف الجديدة ودعم السياسة التربوية التى تهدف إلى نشر تلك المعارف على أوسع نطاق . وكلا العملين يحتاج إلى تروٍّ وتدبر ولا يصلح له التسرع والارتجال . ولنكن على ثقة من أن المشاكل التى نواجهها فى الحاضر أو فى المستقبل القريب يمكن أن تحل بفضل ما نستطيع أن نحصله من علم وسياسة تربوية نعمل على نشره إما بجهدنا الذاتى أو بما نقترضه من الخارج إذا كان هناك من يقرضنا إياه بتكلفة معقولة . إن حل مشاكلنا المتوقعة على المدى القريب والبعيد يتوقف على قدرتنا على تهيئة أذهاننا بحكمة من أجل انتهاج سياسة هادفة إلى رفع مستوانا الثقافى

وعلى الشجاعة التى ينبغى أن نتحلى بها فى الثورة على ما نعانيه من كسل فكرى وتخاذل إزاء تخلفنا العلمى والثقافى ، وعلى مدى وضوح الرؤية لدى ساستنا والإرادة السياسية لحكامنا إذا كانوا عازمين حقاً وبإخلاص على النهوض ببناء الأمة على أسس ثابتة من العلم والتربية . . . ومن التفكير الإبداعى الخلاق .

وعلينا أن ننظر إلى الأمام وأن نعرف كيف نكون مخلصين فى التزامنا الخلقى إزاء الأجيال القادمة . فالتربية والعلم لا ينموان بشعارات سياسية تردد ، بينما يجرى العمل فى ميدانهما بالشكل الروتينى المعتاد ، وبينما يظل الساسة يحصرون فكرهم فى أفقهم الضيق الذى لا يعمل حساباً إلا لما سيكسبونه فى الانتخابات القادمة ، وبغير تنبه إلى أن تكاليف الحياة القائمة على أساس القروض الأجنبية التى تعنى التبعية المطلقة سوف تصل إل حدود غير محتملة . فإذا ظللنا نفكر بمنطق « دع المقادير تجرى . . . » و« حمداً لله على أننا مازلنا نعيش ! » . و« فى غد سوف يأتى الله بالحل » أو إذا كان ضغط المشاكل العاجلة المباشرة علينا فى يومنا يحول بيننا وبين رفع الغشاوة التى تحجب عنا الرؤية السليمة وتعوقنا عن مباشرة مسئوليتنا إزاء شبابنا الذى يبدأ اليوم شق طريقه فى الحياة ــ أقول إذا كنا سنواصل انتهاج هذه السياسة المتواكلة القصيرة النظر فإن التربية والعلم سيبعدان عن دائرة اهتماماتنا القومية العليا ، وسيظل الأفق أمامنا قاتماً ملبداً بالغيوم ، وسوف نمضى سادرين مغيبين : نخلط بين الثقافة والفولكور ، وبين التربية والتلقين الآلى ، وبين البحث العلمى والتكنيكى وإضافة للزينة نذيل بها معاهدات التعاون الثنائى .

وضوح الرؤية على المدى البعيد أمر لازم لابد من توافره ، وهو يقتضى أن نتخلص من ضغط ما يسمي بالحاجات العاجلة الملحة . لقد كان مصلحنا العظيم خواكين كوستا Joaquin Costa يتحدث عن تلك المعادلة الصعبة بين « المدرسة وخزانة الطعام » ، وواقعنا اليوم يشهد بأننا آثرنا الاهتمام بخزانة الطعام حتى اليوم ، وقد حان الوقت لتوجيه العناية إلى المدرسة ، لأنه إذا لم نفعل فإن خزانة طعامنا أيضاً معرضة لخطر النفاد . ولن نعود قادرين على الاستمرار فى غمس خبزنا فى أطباق الآخرين . وبعد ما عرضناه فى الصفحات السابقة أظن أنه لم يعد هناك شك فى أننا كلما أوغلنا فى عصر العلم الذى نواجهه تبين لنا أن الجديرين بأن يحتلوا مكاناً لائقاً فى المحفل العالمى هم وحدهم أولئك الذين يحتقبون العلم ويعرفون كيف ينشرونه . نحن نشهد الآن أكبر

عملية تحول تاريخى ، ولسنا نعرف على وجه التحديد أبعاد الأفق الذى ينتظر لأبنائنا أن يطالعوه . ولكن الذى نعرفه حق المعرفة هو أنه سيكون فى أيديهم سلاح ــ إذا عرفنا كيف نوفره لهم ــ يمكن أن يدفعوا به عن أنفسهم فى أى ظرف من الظروف ، سلاح ماض يصلح للاستخدام فى كل ميدان يتكيف فى كل موقف متوقع وهو سلاح المعرفة . على أنه ينبغى ألا يغيب عن نظرنا أن واجبنا لا يقتصر على إعدادهم لمواجهة ما ينتظرهم من ملابسات طارئة وأخطار مجهولة ، بل هو يمتد أيضاً إلى ضرورة إعداد العدة للتكيف مع ما يفرضه علينا ذلك التحول التاريخى الذى أشرنا إليه ، وهو تحول يتسم بالشمول والتعقيد وسرعة الحركة . ولكى نحدد طريقنا علينا أولاً أن نعرف موقعنا من هذا الطريق . وقد سبق أن كررت أننا كثيراً ما نقع فى خطأ شائع : هو الذعر أو الانبهار المتشنج أمام كل « جديد » بغير أن ننعم النظر فيه أو نحلله بروية لنعرف ما إذا كان صالحاً لنا أم لا ، وذلك لمجرد أنه يختلف عما درجنا على التعامل معه من قبل . ولهذا فإنى ألح على ضرورة الإسراع بمراجعة مواقفنا الفكرية من أجل تحديد جديد للمفاهيم : لمفاهيم العمل ــ وللقوى العاملة تبعاً لذلك ــ وللعلاقات بين سائر القطاعات العاملة ، وللطبقات الاجتماعية وغير ذلك مما استقر فى أذهاننا بصورة تقليدية . إنه من المستحيل مواصلة حياتنا الحاضرة ، ولا أقول مواجهة المستقبل بمجموعة من التصورات البالية التى لا صلة بينها وبين الواقع . ومع ذلك فلا ينبغى أن نركن إلى القنوط والخور فى الوقت الذى نملك فيه أعظم نعمة وهبها الله للإنسان وهى الحرية ، والذى أصبحت الإنسانية فيه قادرة على التخلص إلى الأبد من سلطان الروتين الآلى ، والعمل المغيب للوعى ، والإعلام المشوه ، والتعليم القاصر المهيض الجناح . ومن المؤكد أيضاً ــ وهو أمر لابد من وضعه فى الحسبان ــ أنه ينبغى أن نكون على وعى بما يواكب فترات الانتقال من صعوبات يترتب عليها كثير من مظاهر الاضطراب والتشوش ولحظات الضعف واليأس . غير أننا إذا صدقنا العزم على النظر البعيد إلى المستقبل فإننا سنكون قادرين على احتمال هذه المرحلة الانتقالية العصيبة وتجاوز ما تنثره فى طريقنا من عقبات .

وفى سياق هذا المفهوم المتفائل المشجع يتعين علينا أن نورد هنا فقرة مما كتبه بوندى Bondi وبيتس Bates فى عدد من مجلة « الصدمة Impact » مخصص لجورج أورويل George Orwell : « لن يترتب على التكنولوجيا الحديثة بالضرورة نقص فرص العمل

لو أننا تأملناها فى مجموعها ، على الرغم مما قد يخطر على البال مما سيواكب ذلك من زيادة عدد السكان ، ومن زيادة متوسط عمر الإنسان ، وذلك لأن التطور الثقافى سوف يؤدى إلى إقبال أكبر على التعليم والتثقف ، واهتمام مضاعف بشغل أوقات الفراغ فى عمل نافع ، وسيؤدى ذلك إلى ازدياد الحاجة إلى من يشتغلون بالتعليم أو يساهمون فى الأنشطة المهنية والصناعية المتصلة بتدبير قضاء العطلات وشغل وقتها بألوان من الترفيه لا تخلو من مواد تعليمية وثقافية ، كما أن تلك الزيادة السكانية التى أشرنا إلى خصائصها الجديدة سوف تقتضى أيضاً زيادة الطلب على من يباشرون العمل فى مهن الرعاية الصحية والاجتماعية » .

وننتهى من ذلك إلى نتيجة ، هى أن فى وسعنا التحكم فيما بين أيدينا من أضواء وظلال ، والغد يتوقف على قدرتنا على الاستجابة لما نواجهه من تحديات . . . وعلى مدى تبصرنا وحسن تدبيرنا ، وعلى إيماننا بإمكان صياغة المستقبل إذا اكتملت ثقتنا فى الكفاءات التى هى من صميم سمات الإنسان ومواهبه ، وفى قدرته على أن يتخذ حتى من الصعوبات التى تعترض طريقه حافزاً قوياً يشحذ إرادته . الإيمان هو الذى يهب الإنسان القوة على الإبداع ، وبالجهد الذى يتعاون فيه الجميع يمكن أن يخلق آفاقاً جديدة ، وطرقاً جديدة تؤدى به إلى تلك الآفاق .

وأول ما ينبغى أن نضطلع به هو الاجتهاد فى تغيير جذرى لسياستنا التعليمية ، وهو تغيير يقوم على أساس مفهوم جديد لهذه السياسة ينظر إلى « المتعلم » أكثر مما ينظر إلى « المعلم » ، فيولى مزيداً من العناية للتلاميذ ــ وهم الهدف والأساس للعملية التعليمية ــ ولمشاكلهم ويضع فى المقام التالى المعلمين ومشاكلهم . ومظهر آخر يجب أن نضعه فى حسباننا لأهميته البالغة ، هو الوضع السكانى واتجاهاته . وفيما يتعلق بإسبانيا أسجل هنا أن نسبة المواليد فى بلادنا قد انخفضت بحيث أصبحت الزيادة فى السنوات الخمس الأخيرة بمعدل ٠٠٠ ٥٠٠ مولود جديد بدلاً من ٠٠٠ ٦٢٥ فى السنة كما كان الأمر فى الماضى . وعلى الإستراتيجية التعليمية أن تضع فى حسابها هذه الحقيقة ، فتركز اهتمامها على من توجه إليهم عملها ، وتدخل فى هذا الاهتمام إجراءات عديدة ، منها تصنيف الطلبة حسب أعمارهم ، وتعديل برامج الدراسة بحيث تتكيف مع متغيرات الحياة ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن ترسم السياسة التعليمية وسياسة البحث العلمى ، وأن تكون أهدافها واضحة ومحددة ، وبرامجها من المرونة بحيث تتلاءم مع ظروف الوقت

الذى تطبق فيه . وأذكر أننى حينما توليت وزارة التربية والبحث العلمى خلال سنتى ١٩٨١ و١٩٨٢ قمت بصياغة « سياسة تربوية وعلمية » عرضتها آنذاك على مجلس النواب ثم نشرتها بعد ذلك فى « المجلة الرسمية لوزارة التربية والبحث العلمى » . وقد كانت ورقة العمل التى تضمنت تلك « السياسة » ثمرة لتجارب مكثفة ومتعددة فى ميدانى التعليم وفى البحث العلمى استغرقت سنوات كثيرة . وسوف أورد جانباً كبيراً من هذا النص* ، إذ أنى أعتقد أنه يحمل المعالم البارزة لآرائى حول العمل التربوى والعلمى من منطلق وظيفتى بصفتى وزيراً مسئولاً ومن منطلق اجتهدت أن أكون فيه ملتزماً بالواقعية التى فرضتها على سياسة الحكومة التجارب والأنشطة المتضافرة للعاملين فى مختلف أقسام الوزارة وفى مجالات التعليم والبحث المتنوعة . ولا يغيب عن ذهنى أن كثيراً من الآراء التى أطرحها فى هذه « السياسة » قابلة للمناقشة ، بل هى موضوع لجدل لا ينتهى ، كما أنى لا أزعم أن التخطيط الذى اقترحته لسياسة الوزارة كان كاملاً ، بل أنا أعلن أن هذا التخطيط محتاج دائماً إلى مراجعة وتكييف مستمر . ولكننى أرى على كل حال أنه ربما كان من المفيد أن أطرح هنا الخطوط العريضة لتصورى حول السياسة التربوية والعلمية وأهدافها التى عملت بكل قواى على تحقيقها منذ بداية حياتى فى هذا المجال ، لأننى أرى فيها نتيجة متفقة مع المقدمات التى تضمنتها كل الصفحات السابقة .

الخطوط العامة

أود أن أقدم ملاحظة لابد منها ، وهى أن هناك مؤشرات إحصائية معينة تدل على العديد من أوجه النقص فى نظامنا التعليمى ، وهى تبدو بوضوح فى نتائجه الكمية . وأعنى بذلك ما نراه من فشل كثير من الطلبة فى دراستهم ، مما يتمثل فى ارتفاع نسبة الراسبين أو الباقين للإعادة ، والطلبة الذين لا يوفقون لإنهاء دراستهم ، والذين ينهونها ولكن فى مدة أطول بكثير مما كان ينبغى أن تستغرقه ، وكل هذه ظواهر مقلقة . ويكفى

* « السياسة التربوية والعلمية » ، فى « المجلة الرسمية » العدد ٢٠ ، أبريل ١٩٨٢ .

أن نذكر أن ٣٤ فى المائة من تلاميذ التعليم العام الأساسى يفشلون فى إنهاء هذه الدورة الدراسية ، وكذلك حال ٤٤ فى المائة من طلبة شهادة الثانوية العامة .

وقد كان من الضرورى لمشروع إصلاح التعليم الذى اضطلعت به الوزارة الاعتماد على بيانات التقويم والتقارير التى أعدتها حول الأوضاع التعليمية إدارات التفتيش الفنى المتصلة اتصالاً مباشراً بهيئات التدريس وبواقع ما يحدث فى مراكز التعليم . كذلك اعتمدت الوزارة على عديد من الدراسات الأخرى القائمة على أساس التقارير المقدمة من هيئات ومنظمات مختلفة ، ولاسيما المراكز البحثية ونقابات المعلمين وجمعيات الآباء وأولياء أمور الطلبة ، وقد أمدتنا هذه التقارير والدراسات بمادة غنية من الآراء والمقترحات التى أعانت على صياغة السياسة الجديدة .

وبفضل ما تجمع لدينا من ملاحظات وآراء أقمنا سياستنا التعليمية الجديدة على أساس مفهوم كلى شامل للتعليم من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة . وأعتقد أن هذا هو التصور الصحيح لأن النظام التعليمى ينبغى أن يكون وحدة متكاملة لا ينفصل فيها جزء عن جزء . ويدل على ذلك أن أى نجاح أو فشل يلحق بالعمل فى أى مستوى من مستويات التعليم لابد أن ينعكس بشكل لا يمكن تجنبه على المستويات الأخرى . وهذا يجعل من الضرورى الربط بين المراحل المختلفة بشكل متسق ، وقد علمتنا التجربة أنه إذا اتخذت إجراءات منعزلة لعلاج عيوب مرحلة معينة بغير الانتظام فى خطة شاملة معدة بعناية فقد تعين هذه الإجراءات على حل مشكلة عارضة ، ولكنها ستكون قاصرة عاجزة عن مواجهة المشاكل الجوهرية والوفاء بالحاجات والمتطلبات التى يقتضيها الأداء السليم للنظام التعليمى كله .

وكل سياسة عامة تتطلب بغير شك تحديد أهداف لها نفس الشمول لكى يكون فى ذلك ضمان لسلامة اتجاهات الإجراءات التى تتألف منها خطة العمل ، والقرارات التى إذا صدرت بعد الدراسة الكافية فينبغى الشروع بعزم وتصميم على اتخاذها . وعلى هذه الإجراءات والقرارات أن تكون مدرجة فى سياق متسق وفى إطار يوحد بينها بحيث لا يكون بينها تعارض ولا تضارب وبحيث تعمل كلها متعاونة فى خدمة الأهداف المرسومة بوضوح .

وإذا كانت الوزارة للتربية والبحث العلمى ــ كما يدل على ذلك اسمها ــ فإنه لا يمكن أن يفصل فيها بين هذين المجالين اللذين يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به .

ولهذا فإن سياستنا سوف تشملهما معاً . وهى بهذين الشقين تتجه إلى أهداف محددة سوف نعرضها بعد قليل ، وهى أهداف تعكس آمال المجتمع الإسبانى الحالى والمتطلبات المشتقة من السمات التى نتوقع أن يتصف بها هذا المجتمع الذى ستدور فيه حياة أطفالنا ممن يلتحقون الآن بأولى مراحل تعليمهم . وهو مجتمع لا شك فى أنه يختلف فى مظاهر غير قليلة عن مجتمعنا الحالى ، وعلينا أن نذكر أن هؤلاء الأطفال سوف يبلغون سن النضج ويباشرون عملهم فى الحياة العامة خلال السنوات الأولى من القرن القادم . وإذا كانت مهمة التعليم هى نقل قيم الماضى وتجسيم منجزات الحاضر فإن هدفه الأخير هو إعداد الفرد لكى يعرف كيف يواجه المستقبل بشكل إيجابى مثمر .

والطريقة المثلى لضمان اتجاه سليم فى القرارات التى تحدد هذا المستقبل المأمول هو البدء بإبراز الأهداف العامة للسياسة التعليمية الموظفة من أجل الوفاء بمطالب اجتماعية موضوعية ، وسد ما يوجد فى نظام حياتنا من ثغرات ووجوه نقص كثيراً ما ارتفعت الأصوات بإدانتها ، وتصور لمستقبل أفضل غنى بالإمكانات ومبشر بالخير . ويلى ذلك تحديد الإجراءات التنفيذية الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف على نحو عملى .

وقد حددنا فى الجدول التالى بشكل موجز سبعة أهداف كبرى هى التى ترمى إليها الاتجاهات الجديدة للسياسة التربوية والعلمية ، ومع هذه الأهداف تفصيل لخطوط العمل المتمثل فى مجموعة من الإجراءات المحددة التى تسمح بتحقيق تلك الأهداف :

الأهداف	الإجراءات التنفيذية
(١) العمل على إضفاء طابع من الديمقراطيـة السليمة على التعليم وضمان تكافؤ الفرص فيه .	تعميم التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة أى فى سن الرابعة أو الخامسة (مرحلة الحضانة ورياض الأطفال) .
	تعميم التعليم المدرسى حتى سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة .
	توجيه اهتمام خاص إلى المناطق « الهامشية » سواء فى الريف أو فى المراكز الحضرية .
	إعداد برامج للتعليم التعويضى .

الأهداف	الإجراءات التنفيذية
	نشر التعليم الخاص .
	تمكين الطلاب من الدراسات العليا على أساس اختيار قدراتهم على الدراسة وتكييفها مع استعداداتهم والحقيقية نتيجة للعناية الدقيقة بالطلاب أنفسهم .
	إعادة النظر فى سياسة المنح .
(٢) إعداد الطالب لدخول ميدان الحياة العامة وللتعليم المستمر .	تكثيف ألوان التعليم المهنى .
	الاهتمام بالخدمات الخاصة بالتوجيه المدرسى والمهنى .
	الربط بين التعليم والقوى العاملة بشكل متوازن ملائم .
	تعليم الكبار .
	إعادة التكيف المهنى من جديد .
	تنظيم دراسات تكميلية للخريجين من الجامعات والمعاهد العليا .
(٣) تحسين أداء النظام التعليمى ونوعيته .	إعداد المدرسين والعمل على رفع مستواهم .
	الاهتمام بتخصصات أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات .
	الأبحاث العلمية فى ميدان التربية .
	إعادة النظر فى السياسة التعليمية من حيث البنيات الأساسية والمناهج والمضامين .
	اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدارك « الفاقد » ومعالجة ألوان الفشل فى الدراسة .
	التوفيق بين التعليم المدرسى والتعليم الخارجى واستخدام الأساليب التكنولوجية الجديدة فى التعليم ، والتعليم « على البعد » .
	إعادة النظر فى التقويم المدرسى (بدء الدراسة ونهايتها والعطلات . . . إلخ) وإدخال ما قد يحتاج إليه من إصلاح .
(٤) التعليم من أجل الحرية المقدرة	الاهتمام الخاص بالتربية الخلقية وتأصيل وعى المتعلم

الأهداف	الإجراءات التنفيذية
لمسئولياتها ، والتعايش السليم ، والمشاركة فى العملية التعليمية	بالانتهاء السليم والمواطنة الصالحة . تدريس دستور الدولة باعتباره إطار التعايش السليم . تعويد الطالب على احترام الذات وتعرف الثقافات المختلفة التى كان لها تأثير أو صلات بثقافته القومية . توثيق الصلات بين أسر التلاميذ والاهتمام بـ « تثقيف الآباء » . الاهتمام بالأنشطة التى يشترك فيها المدرسون والتلاميذ . مشاركة ممثلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى الأنشطة المدرسية .
(٥) السياسة العلمية .	تشجيع البحث العلمى والتكنيكى والتنسيق العام بين أنشطته . التوفيق بين المعايير المختلفة حول السياسة العلمية . تحديد أولويات الأهداف العامة .
(٦) التعريف بالثقافة الإسبانية ونشر العلم الإسبانى فى الخارج .	تعليم المهاجرين وأبناء الجاليات الإسبانية فى الخارج . نشر اللغة والثقافة الإسبانية فى الخارج . تكثيف الجهود الرامية إلى مساهمة الباحثين الإسبان فى المنظمات الأجنبية والدولية التى تعمل فى مجالات التربية والعلوم . تكييف السياسة التعليمية مع التنظيم الإدارى الجديد فى إسبانيا . إعادة تنظيم المجلس القومى للتعليم والإدارات الفنية للتفتيش والخدمات .
(٧) إصلاح الجهاز التعليمى الإدارى وتخطيط الموارد .	التخطيط السليم ومراقبة استخدام الموارد المتاحة الاهتمام بالإعلام وتيسير تداول المعلومات .

توجيهات حول الإجراءات

الهدف الأول : إضفاء طابع من الديمقراطية السليمة على التعليم وضمان تكافؤ الفرص فيه .

ينطوى هذا الهدف على معنى اجتماعى وإنسانى عميق : وهو تحقيق الفاعلية الكاملة لحق كل إنسان فى التعلم . . . ونعنى بذلك حقه فى التمتع بالتعليم العام والمستمر ، وفى أن ينال حظه من التأهيل المهنى . وقد نصت على هذا الحق المادة ٢٧ من دستور بلادنا ، وهو يعد من أوليات مجموع حقوق الإنسان باعتباره هو الذى تتوقف عليه إلى حد بعيد ممارسته الكاملة لسائر حقوقه واضطلاعه بالواجبات المترتبة على تلك الحقوق . ومن ناحية أخرى يتضمن الهدف المذكور تصحيحاً للوضع الاجتماعى وإزالة للفوارق بين المواطنين الناتجة عن اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما يعنيه تكافؤ الفرص فى التعليم ، ولاسيما فى الوصول إلى مستوى الدراسات العليا ، وإن كان من المفهوم أن ذلك مشروط بالقدرة والاستعداد بالنسبة للجميع . فمبدأ العدالة وصالح المجتمع يقتضى ألا نترك قدرة عقلية متميزة تضيع بغير أن نسارع إلى صقلها وتعهدها حتى تؤتى ثمرتها المرجوة للمجتمع . ويهتم هذا الهدف بصفة خاصة بالتوجه إلى مرحلة ما قبل المدرسة (الحضانة ورياض الأطفال) وإلى رعاية القطاعات الهامشية أو المستبعدة لأسباب مختلفة : كأن تكون لها ظروف خاصة تقلل من فرصها فى التعليم مثل المصابين بعاهات مختلفة (وإلى هؤلاء يوجه « التعليم الخاص ») أو ظروف سيئة اقتصادية مثل الذين يعيشون فى مناطق فقيرة سواء أكانت فى الريف أو المراكز الحضرية ، أو اجتماعية مثل العاطلين أو العمال غير المؤهلين ، والأميين والذين يعانون من ضعف مستواهم الثقافى ، وذلك بسبب عدم توفير الفرص لهم من قبل . ويتطلب تحقيق هذا الهدف اهتماماً خاصاً بزيادة عدد الفصول فى الحضانات ورياض الأطفال وفصول التعليم الخاص ، وكذلك رفع مستوى هذين النوعين من التعليم ، مع العناية بتأهيل هيئات التدريس . كذلك يجب الاهتمام بإعداد برامج للتعليم « التعويضى » الذى يهدف إلى سد الفجوة بين التلاميذ العاديين ومن يلحقهم شىء من الغبن فى تحصيل مستوى معادل من التعليم وتوفير فرص لهؤلاء بحيث تتحقق المساواة بينهم وبين غيرهم من التلاميذ .

الهدف الثانى : إعداد الطالب لدخول ميدان الحياة العامة ، وللتعليم المستمر .

هذا الهدف يعد من أول المطالب الاجتماعية التى يجب الاستجابة لها بصفة عاجلة . وذلك لأن توفير فرص التعليم لجميع التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى — وهو ما تم بالفعل فى إسبانيا — وما حدث من توسع كبير فى تعميم التعليم فى المرحلة الثانوية — وهو على وشك التمام — كل ذلك لن تكون له إلا فائدة قليلة إذا كان مستقبل الحياة غير مضمون ولا واضح ، وإذا لم يكن هذا القدر من التعليم الذى ناله الطلاب موصلاً إلى فرص عمل مفيدة من الناحية الاجتماعية ومجزية من الناحية الاقتصادية . وهذا ما يستدعى إعادة النظر بشكل جاد فى مسألة التعليم الفنى المهنى فى المرحلة المتوسطة فى إطار المراجعة العامة للتعليم الثانوى كله مع الاهتمام الخاص بإقامة مكاتب خدمات للتوجيه المدرسى والمهنى واتخاذ إجراءات تعتمد على دراسة فنية حول العلاقة بين التعليم وفرص العمل وما تحتاج إليه المهن الجديدة من أنواع معينة من التخصصات .

أما تنمية التعليم المستمر فإنه يكتسب اليوم أهمية خاصة ، ويحتاج إلى رعاية مركزة بحكم قيمته العامة المشتركة بين جميع المستويات . وقد كان من أهم ما أنجزه الفكر التربوى مؤخراً اعتبار التعليم عملية مستمرة مدى الحياة تبدأ بمرحلة ما قبل المدرسة ولا تنقطع حتى عند الوصول إلى سن المعاش أو التقاعد ، وذلك لأن الحق فى الثقافة واستخدام وقت الفراغ فى عمل مثمر أمران ينبغى ألا يحرم منهما أى فرد ، بل من الأولى أن يتاحا لأولئك الذين وفروا بجهدهم وعملهم طوال حياتهم هذا الحق للأجيال التالية (وقد نص على هذا فى المادة ٥٠ جـ من الدستور) .

وقد شرعت كثير من البلاد فى استخدام ما يرصد للتعليم من ميزانية والمنشآت والمرافق المدرسية وفى استغلالها من أجل تعليم الكبار فى غير أوقات الدراسة وأثناء العطلات . وهذا تصرف حكيم يجب تشجيعه والمضى فيه . كذلك ينبغى الإكثار من الفترات الدراسية المختلفة للخريجين من جميع مستويات التعليم ، من أجل تيسير عملية التحويل من مهنة إلى مهنة أخرى مقاربة (بالنسبة لمن قد يستغنى عنهم بحكم التوسع فى استخدام الآلات) وكذلك لتحسين مستوى العاملين المهنيين . وعلينا أن نقدر من ناحية أخرى أن التقدم التكنولوجى السريع قد جعل كل إعداد أو تخصص لا يجرى تعديله وتحسينه باستمرار لا يلبث أن يصبح قديماً لا يصلح للعصر الذى نعيش فيه .

وهذا سبب آخر يدفعنا إلى المطالبة بهذا التعليم المستمر واستغلال كل الإمكانات من أجل تحقيقه (انظر المادة ٤٠ ب من الدستور) .

الهدف الثالث : تحسين أداء النظام التعليمى ونوعيته .

هذا الهدف ينعكس أيضاً على النظام التعليمى كله من مرحلة ما قبل المدرسة حتى الجامعة . وذلك أننا بعد أن حققنا منجزات قيمة فى ميدان التعليم من ناحية الكم فإن من الضرورى أن يقابل ذلك الوفاء بالمطلب الاجتماعى الآخر ، وهو تحسين التعليم من ناحية الكيف . وأول ما ينبغى القيام به من أجل هذا التحسين هو مراجعة الأسباب التى تؤدى إلى تلك النسبة العالية من الفشل المدرسى أو ما نراه من هجر بعض التلاميذ للدراسة . كذلك من الأولويات التى لابد من القيام بها المراجعة العميقة لطرق تكوين المدرسين وتأهيلهم وإصلاح نظم الالتحاق بمختلف مراحل التعليم ، بما فيها الالتحاق بالدراسات العليا . وينبغى أن يكون المعيار فى قبول الطلاب هو قدرتهم على الدراسة واستعدادهم من ناحية ، ومن ناحية أخرى قدرة مراكز الدراسة على استيعاب العدد الذى يتقدم إليها من الطلاب وعلى مدى استعدادها لتكوينهم علمياً بالشكل الملائم .

ويجب العمل على تخطيط البحث التربوى ، وهو مرتبط أوثق الارتباط بتحسين النظام التعليمى وإصلاح المناهج ، وإعداد هيئات التدريس وتأهيلها . وعلى الدولة ألا تبخل بالمال على هذا العمل التخطيطى وأن تستخدم الأبحاث الناتجة عنه بذكاء . ومما لا غنى عنه أيضاً الانتفاع إلى أقصى حد من العمل التعليمى والتثقيفى الذى تباشره جهات أخرى خارج المدرسة بحيث يكون هذا العمل مكملاً ما تنجزه المدرسة لا متعارضاً معه ولا ملغياً له . كذلك لابد من إعادة النظر فى التقويم المدرسى ، ويحسن أن يفرق بين مدة عمل التلاميذ ومدة عمل المدرسين .

الهدف الرابع : التعليم من أجل الحرية المقدرة لمسئولياتها والتعايش السليم ، والمشاركة فى العملية التعليمية .

لهذا الهدف أهمية خاصة فى هذه اللحظة التى تعيشها إسبانيا والتى تتطلب تقويماً لهذا الجانب التعليمى : مناهجه ونتائج تطبيقه ، وذلك بعد أن استحدثت مواد التربية الخلقية وأسس المواطنة السليمة وضمنت مؤخراً فى مناهج التعليم طبقاً لما نص عليه فى

دستورنا الجديد . وسيكون من أهم ما تعنى به وزارة التربية المضى بخطى أسرع فى تعميق الوعى بقيمة هذه المواد الجديدة فى سياق العملية التعليمية . وذلك بإضافة مضامين جديدة إلى هذه المواد وأنشطة مختلفة تؤكد قيم التضامن بين المناطق المختلفة التى أصبح لكل منها حكمها الذاتى ، بحيث يكون تأكيد السمات الثقافية الخاصة لكل منطقة لا عامل انفصال بين بعضها والبعض الآخر وإنما إثراء للقيم المشتركة التى تعم الأمة الإسبانية كلها ، وذلك ما أكده الدستور (فى المادة ١٤٩ - ٢) . ويجب تطبيق المادة ٢٧ من القواعد الدستورية بحيث يكون التعلم مكفولاً لجميع المواطنين الإسبان باعتباره حقاً أساسياً ، بلا تفرقة بين أحد منهم على أى أساس : من النوع (ذكراً أو أنثى) أو العمر أو الديانة أو الجنس أو الرأى أو أى اعتبار آخر اجتماعى أو فردى (المادة ١٤٩ ــ ١ / ٣٠) .

وتنص المادة ٢٧ من الدستور على المشاركة الفعالة لجميع القطاعات المعنية فى وضع البرامج العامة للتعليم وكذلك فى مراقبة إدارة جميع المراكز التعليمية التى ينفق عليها من المال العام . ونحن نعلم أن تلك « المشاركة الفعالة » طريق طويل لا تتحقق نهاية مسيرته بمجرد النص عليه فى مادة تشريعية أو إدارية . ولهذا فإنه ينبغى أن نتابع المواقف الطارئة والمشاكل التى تظهر أثناء تطبيق المواد التشريعية فى المراكز التعليمية المختلفة والعمل على إيجاد صيغ ملائمة لحلها . كذلك يجب أن يتم التعاون على العملية التعليمية بين مختلف الجهات : سواء من جانب الآباء وأولياء الأمور الذين يقوم على أكتافهم جانب كبير وعليهم أن يتعاونوا مع المراكز التعليمية التى يدرس فيها أبناؤهم ، أو من جانب المدرسين أو من جانب الطلاب أنفسهم مما يستدعى أن ينشئوا اتحادات أو جمعيات تكون لها مساهمة فى دراسة مشاكلهم والعمل على حلها . وعلى صعيد آخر يجب العمل على دراسة الوسائل الكفيلة باشتراك المؤسسات الصناعية والعمالية فى إنشاء مراكز لرفع المستوى الثقافى للعمال وتأهيلهم على أن تتضمن برامج التدريس فى تلك المراكز ما ينمى قدرات العمال واستجابتهم لما يفرضه التقدم المتصل فى ميدان العلم والتكنولوجيا .

الهدف الخامس : السياسة العلمية .

هذا الهدف موجه لتشجيع المعرفة العلمية وتنظيم البنيات الضرورية من أجل ذلك ، وتيسير التعاون بين مختلف مراكز البحث العلمى ونشر النتائج التى تتوصل إليها

والعمل على تطبيقها وتوظيفها فى خدمة المجتمع . ويتطلب ذلك معالجة أوجه النقص فى مناهج المواد العلمية فى المراكز التعليمية على سائر مستويات التعليم العام ، لاسيما بعد أن ازداد نفوذ الاتجاهات العلمية والتكنيكية فى سائر قطاعات المجتمع بحكم التوسع فى التطبيقات الصناعية للعلم . وينبغى أن نولى اهتماماً كبيراً بالتكوين العلمى للطلاب منذ سنواتهم الدراسية الأولى ، وكذلك بتكوين من تبدو منذ البداية استعداداتهم لكى يصبحوا باحثين علميين ، كما يجب تشجيع تداول المعلومات العلمية والتكنولوجية ونشرها على أوسع نطاق .

الهدف السادس : التعريف بالثقافة الإسبانية ونشر العلم الإسبانى فى الخارج .

على الأجهزة التعليمية والمراكز العلمية الإسبانية أن تساهم بشكل فعال فى إبراز دور إسبانيا الحضارى والثقافى فى المجال الدولى . وذلك عن طريق الأداة المثلى التى تربط بين إسبانيا وملايين من البشر يعيشون فى أكثر من عشرين دولة ووسيلتهم فى التعبير عن أنفسهم هى اللغة التى نتكلم بها : الإسبانية . ولهذا فقد كان من أهم ما عنيت به وزارة التربية الحرص على هذه اللغة وسلامة استخدامها ، بغير أن يعنى ذلك انتقاصاً من حقوق اللغات المحلية التى تستخدمها بعض مناطق إسبانيا التى تتمتع بالحكم الذاتى ، بل على العكس يجب الاهتمام بهذه اللغات المحلية وتدعيمها إذ أنها عناصر تثرى وتؤكد تنوع تراثنا الثقافى . ولهذا بذلت وزارة التربية جهداً كبيراً ــ وعليها أن تبذل المزيد ــ من أجل خدمة لغتنا المشتركة وبتنميتها من الناحية الكمية أى بالتوسع فى استخدامها فى المجالات الدولية ، ومن ناحية الكيف بالحرص على سلامتها ونقائها وتجنب ما تتعرض له من تشوه وسوء استخدام سواء من قبل بعض الأجهزة الإعلامية أو بسبب القصور فى مناهج تعليمها . ولا يتعارض مع هذا الهدف الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية وتنمية قدرات الطلاب على إتقان هذه اللغات لما يترتب على ذلك من انفتاح على الثقافات المختلفة وتوثيق الصلات بها على جميع المستويات المحلية والقومية والدولية .

وهناك مظاهر أخرى لتأكيد دور إسبانيا فى العالم الخارجى مما يتعين على وزارة التربية الاهتمام به ، منها تعليم المهاجرين وأبنائهم ــ وهنا ينبغى أيضاً أن ندخل فى حسابنا اللغات المحلية للأقاليم ذات الحكم الذاتى ــ ، وكذلك تشجيع مشاركة رجال التعليم والبحث العلمى الإسبان فى المنظمات الدولية .

الهدف السابع : إصلاح الجهاز التعليمى الإدارى وتخطيط الموارد .

هذا الهدف من الأولويات الضرورية التى أبرزها التطور الأخير بعد التعديلات الجوهرية التى أدخلت على الإدارات العامة للدولة بعد تصاعد الاعتراف بالحكم الذاتى لمختلف الأقاليم الإدارية للبلاد ، وما تلا ذلك من نقل اختصاصات الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية . ويقتضى هذا التطور العمل على التنسيق بين تلك الحكومات المحلية وبين مصالح تلك الحكومات والمصلحة العليا لوحدة الدولة ، ولممارسة المواطنين جميعاً لحقوقهم التى نص عليها الدستور بغير تفرقة بينهم على أساس مكان الميلاد ، أو غير ذلك من الوجوه ، ومع ضمان حقوق كل مواطن فى حرية الانتقال والإقامة فى أى مكان على التراب القومى .

* * *

ربما خطر ببال من يقرأون الصفحات السابقة أن الأهداف المسطرة فيها والإجراءات المقترحة لتحقيقها فيها كثير من التعميم والطموح الزائد المبالغ فيه . وإزاء ذلك الموقف المتشكك علىَّ أن أعلن أن هذا الإطار الواسع من الأهداف والخطط المقترحة لتحويلها إلى واقع هو أنسب ما يمكن أن يوضع ، بل إن العمل على ضوئه من الضرورة بحيث لا يحتمل أى تأخير ، وذلك من أجل تحديد الاتجاه إلى ما نسعى لبلوغه ، وتقويم ما يتم اتخاذه من خطوات وتحقيقه من مراحل ، وإعداد العدة لما سيجرى القيام به من عمل ، ولكن على وعى بأن الطريق طويل وأن هذه الخطط بطبيعتها تستلزم جهداً متواصلاً لا يتوقف وعدم تعجل للنتائج .

ومن الواضح أيضاً أن هذه الأهداف تتجاوز قدرات مرحلة واحدة محددة من مراحل العمل الوزارى ، ولهذا فإن العمل فى تطبيقها سواء فى ميدان النشاط التعليمى أو فى ميدان البحث العلمى يتطلب استمراراً وتواصلاً ، بحيث لا توقفه التغيرات أو التعديلات التى يمكن أن تطرأ على الأجهزة الحكومية ، ولا تجدد المراكز القيادية فى السلطات التعليمية . كذلك أود أن أبين أن هذا البرنامج المقترح ليس ثابتاً ولا نهائياً ، بل هو مشروع مقترح مفتوح لكل ما يبدى عليه من ملاحظات أو انتقادات ، وهو من المرونة بحيث يمكن تعديله وإجراء ما تبرزه الحاجة والتجربة عليه من تغيير أو تحسين .

كذلك علينا أن نذكر أنه إلى جانب ما يتطلبه تحقيق هذا المشروع من واقعية ووقت فإنه يحتاج أيضا إلى مشاركة واسعة . وذلك لأن تجديد النظام التعليمى وتحسينه من ناحيتى الكم والكيف يحتاج إلى جهد مشترك يتعاون فيه الجميع : من ممثلى أسر الطلبة ومن سائر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إن مثل هذا التجديد الجذرى لا يتم بمجرد سن تشريعات تقوم بها الحكومة ، بل لابد من التفكير العميق والدراسة الجادة والعمل المتواصل من سائر الجهات العاملة فى ميدان التعليم : السلطات التعليمية وجميع المشتغلين بالتربية والتعليم . بهذه الروح وبهذا الأمل يمكن فهم السياسة التعليمية التى قمنا بعرضها .

٢

الجامعة المطلوبة

الجامعة المطلوبة هى تلك التى تسعى إلى أن تجعل من كل قدرة عقلية ضميراً ، أى التزاماً شخصياً إزاء المجتمع الذى توجد فيه وتقوم بخدمته .

الحديث عن جامعة الغد فى الوقت الذى تستغرق فيه اهتمامنا جامعة اليوم يبدو كما لو كان إغراقاً فى الخيال وتهرباً من مشاكلنا الحالية . ومع ذلك فإن من واجبنا أن نمد نظرنا إلى الأمام مع أخذ الحاضر فى الاعتبار فى الوقت نفسه . أما رسالة الجامعة فيمكن أن نوجزها فى خطوط عريضة فيما يلى : التعليم وتعليم التعليم ، والبحث وتعليم البحث .

تصور المستقبل

الإنسان يدرس الماضى باعتباره نظاماً أساسياً يوجه النظر إلى الحاضر . ولا بأس فى مواصلة استخدام هذا المنهج نفسه حتى لا يكرر التاريخ نفسه ، أو ليكرر نفسه ، لأن

هناك أيضاً كثيراً من الخطوات الإيجابية التى خطتها الإنسانية ومن العظات النافعة التى يقـدمها لنا الماضى . ومع ذلك فإنه من الضرورى أن نواصل البحث والاستكشاف ونتخذ منها منهجاً لمحاولة استكناه المستقبل . ولكن ترى هل فى وسعنا أن نلمح مخايل الغد ونقترب من واقع حياتنا فيه ؟ قد يكون هذا ممكناً ، ولكنه ليس أهم شىء ، فالمهم حقيقـة هو المسـاهمـة فى تصوره بحيث لا تأتى اللحظة التى نراه مغرقاً لنا فى أمواجه ومتجاوزاً قدرتنا على التصرف إزاءه . إن عظمة الإنسان ـــ وعظمة الجامعة التى تكون على مستوى الظروف المتغيرة ـــ تكمن فى رسم خطوط الغد بعمل اليوم .

ويجدر بى فى هذا المقام أن أورد عبارة حكيمة قالها توفلر A. Töffler : « على كل مجتمـع واعٍ أن يعمـل حساباً لا لمواجهة مستقبل متوقع فحسب ، بل كذلك لمواجهة مستقبـل ممكن ، على أن يكـون لديه تصـور لمستقبـل يؤثـره لنفسه ويسعى من أجل تحقيقـه » . ويحدد أوثانت U Thant فى دقة بالغة التطور الذى نشهده اليوم من عصر الصناعة إلى « ما بعد الصناعة » أو « ما فوق الصناعة » فيقول : « لم تعد موارد الثروة هى التى تفرض على الإنسان ما يتخذه من قرارات ، بل أصبحت القرارات هى التى تخلق موارد الثروة . وهذا هو التغير الثورى الأكبر ، ولعله أعظم تغير شهده الإنسان طوال تاريخه » . وهذه هى الحقيقة ، فقد استطاع العقل البشرى أن يفرض نفسه لأول مرة على أبعاد الكون كله . فالاتصالات لا عن طريق الصوت فحسب ، بل كذلك عن طريق الصورة ، والقدرة على الانتقال المادى من مكان إلى مكان بسرعة لم نكن نتخيلها وغير ذلك من منجزات العقل قد مكنت الإنسان من رؤية شاملة كونية لكل ما حوله ، بعـد أن كانت رؤيته قبل ذلك قاصرة على منطقة ضئيلة محدودة من عالمنا الأرضى ، وهكذا انتقلنا مما هو محلى إلى ما هو قومى ثم بعد ذلك إلى ما هو كونى . ولهذا فإن كل المشاكل ينبغى أن ينظر إليها ويحكم عليها فى أبعادها الجديدة الكلية ، أى بتطبيقها على البشر جميعاً لا على مواطنى أمة أو إقليم أو شعب بذاته .

إلى جانب هذه الأبعاد الكونية ينبغى أن نقدر أيضاً عامل الإيقاع السريع الذى يتميز به عالم اليوم ، فقد أدركت تلك السرعة التى تورث الدوار كل قطاع من قطاعات الحياة . وقـد ترتب على هذه السرعة أن أصبحنا نعيش فى مرحلة انتقالية تكاد تكون دائمة ، وأصبح الانتقال من وضع إلى وضع أشبه بانتقال الحرارة فى السوائل ، إذ نرى كل شىء من حولنـا يتغـير قبل أن تتاح لنا الفرصة لإقامة نوع من التوازن ، بل إننا نعجز

حتى عن وصل المراحل بعضها ببعض . وإذا قدرنا سرعة الإيقاع التى تتضخم بها المعارف بميزان الوقت الحاضر فإننا نجد أن الطفل الذى يولد اليوم سوف يواجه حينما يبلغ أربع عشرة سنة من المعارف ما يبلغ أربعة أضعاف ما هو متوافر لدينا اليوم . وحينما يبلغ سن الخمسين سوف تكون هذه المعارف قد تضاعفت اثنتين وثلاثين مرة ، وسوف يتم استكشاف سبعة وتسعين فى المائة مما يعرف حول العالم بعد ميلاده .

ومع أننا نعترف بغموض لفظ « المعارف » الذى استخدمناه فإنه لا شك فى أن الواجب علينا هو أن نكون مستعدين لهذا « الانفجار » المعرفى ، فنحاول من الآن أن نجد طريقة لتصنيف المعارف الجديدة القادمة والانتخاب منها ونشرها . ترى هل تعد هذه المهمة جديرة بأن نبذل الجهد للاضطلاع بها أم لا ؟ إننا لا نستطيع أن نقف مكتوفى الأذرع أمام مستقبل هذه هى صفاته ، ومع أن المعارف الحالية تستغرق كل جهودنا فإنه لابد من أن نعمل حساباً منذ الآن لمعالجة ما سوف يستحدث من معارف . « لكى نقيم تعليماً يواكب عصر « ما بعد الصناعة » علينا أولاً أن نرسم تصورات متوالية وتصورات بديلة للمستقبل ، وحسابات لما يحتمل أن نحتاج إليه من أنواع العمل والمهن والاستعدادات خلال السنوات العشرين أو الخمسين التالية ، وافتراضات حول ما ستكون عليه أوضاع الأسرة والعلاقات الإنسانية التى ستسود العالم حينئذ ، والمشاكل « الإثنية » (العنصرية) والخلقية التى ستنشأ ، وحول وضع التكنولوجيا السائدة ، والبنيات التنظيمية التى ستتأثر بها حياة الأجيال القادمة » .

النمو غير المنظم

ترى هل فى وسعنا أن نتصور صياغة للمجتمع الجديد ؟ الواقع أن العلماء والتكنولوجيين والسياسيين لا يستطيعون ــ كل منهم فى مجال عمله ــ أن يساير السرعة التى تسير بها الأحداث الأخيرة . فالسيطرة على هذه الأحداث تفلت من بين أيدينا ، وتكون النتيجة هى أن الإنسان يرى نفسه ضحية لما قام هو نفسه بصنعه . ونضرب على ذلك مثلاً بتلوث الجو فى بحارنا وأنهارنا . فهذه حقيقة لا يقارب وضوحها إلا مدى تأخر اللحظة التى تنبهت الأذهان إليها . واليوم أصبح هذا موضوعاً يلح علينا إلحاحاً

شديداً . فنحن نرى كيف يكافح الإنسان من زوايا مختلفة وبكل ما أوتى من طاقة لتجنب العواقب الوخيمة التى تمخض عنها ما قام هو بنفسه بإنتاجه ، ونعنى بذلك الأطنان التى يخلفها يومياً من الغازات الضارة ومن القمامة وغير ذلك من النفايات التى لا تمكن إعادتها إلى الطبيعة ، إذ أنها ليست منتجات طبيعية ، ولهذا يجب التخلص منها بنفس الطريقة التى تم بها إنتاجها أى بطريقة صناعية . ذلك لأننا كنا فى الماضى نستخدم موارد الطبيعة ونستهلك ما تقدمه لنا من نتاج ، ولكننا الآن أصبحنا نعتمد على ما ننتجه من مستخلصات صناعية ، ومن القواعد المعروفة أن ما أخرجته الطبيعة فإن الطبيعة تعود إلى تمثله من جديد ، أما المنتجات الصناعية فإن الطبيعة ترفضها ولا سبيل للتخلص منها إلا بطريقة صناعية أيضاً . ولنتأمل أحوالنا اليوم لنرى كيف تتعرض شواطىء أنهارنا وسواحل بحارنا لغزو مما يلقى فيها من مواد من البلاستيك لا سبيل لإعادة تشكيلها ، وكيف تحمل مياهنا إلى الشواطىء طبقات من القطران ، وكيف تمتلىء أجواؤنا بنسبة عالية من المركبات الطيارة السامة . وفى مقابل من يبذلون كل جهدهم لحل هذه المشاكل نرى آخرين مستنيمين إلى الرضا عن الأوضاع الحالية أو إلى السلبية غير المبالية ، وكأنهم يعتقدون أنه لن تلحقهم هم ولا أبناءهم نتائج هذا النمو غير المنظم الذى تشهده الإنسانية اليوم والذى يطبق بفكيه على مستقبلنا جميعاً . وهناك آخرون يحاولون الهروب من المشاكل عن طريق تجنب التفكير فيها ، وهؤلاء هم الذين لا يصمدون لضغط الواقع ، ولا يحتملون مشقة الكفاح وهم محرومون من نعمتى القوة والإيمان ، بل هم يكتفون بالابتعاد والإغراق فى الوهم ممنين أنفسهم بفردوس لا يجدونه ولن يجدوه .

ترى هل لدينا إجابات على ما يطرحه علينا شبابنا من أسئلة ، بل وما نطرحه نحن على أنفسنا ، حول الثمرة التى يمنحنا إياها التقدم ؟ هل بوسعنا أن نؤكد أن هناك علاقة متوازنة بين الحضارة وكرامة الإنسان ؟ ألسنا نرى أن الدوافع إلى التقدم تبدو أحياناً أسوأ من بعض نتائجه ؟ إننا نلاحظ فى الوقت الحاضر أن أهم ما يشغلنا هو الإنتاج . . . إلى حد أننا نفضل إحلال قطعة مكان قطعة من آلة معطلة على أن نحاول إصلاحها ، وأن كل ما يحيط بنا يتعرض لغزو تزداد ضراوته من جانب أشياء لا نستعملها إلا مرة واحدة . . . كأنها لعب نتلهى بها ليوم أو للحظات ! ومن وراء ذلك وسائل عبقرية ذات قوة هائلة تحملنا دائماً على شراء تلك الأشياء أو اكتسابها ،

ثم تقنعنا بأن ما اشتريناه لا يصلح إلا لمتعة عابرة لا نلبث أن ننصرف عنها إلى غيرها . ومن هنا نرى أن هذا الطابع ـ طابع الزوال السريع ـ هو من أكثر ما يميز حياتنا الحاضرة .

كذلك مما يميز هذه الحياة ما نشهده من هجرة الأيدى العاملة من مواطنها فى البلاد النامية إلى البلاد الصناعية الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية . غير أن عصر التوازن الذى نسعى للوصول إليه سيقتضى أن يحرص كل بلد على استبقاء كل طاقاته البشرية وتوفيرها فى خدماته ومرافقه . ولابد من وجود قدر كبير من الحكم الذاتى المحلى فى كل بلد سواء أكان حكمه مركزياً أو اتحادياً ، وهذا القدر يحتم أن يعتمد كل بلد على أبنائه فى تسيير خدماته المختلفة بغير لجوء إلى استيراد عاملين من الخارج يعاملون معاملة قاسية ، إذ يعتبرون مجرد أجراء فى خدمة طبقة أسمى من الأقوياء الأثرياء .

والرحلة من بلد لآخر من أجل تغيير الأوضاع أو البحث عن ألوان جديدة من الحياة تعد أيضاً من الملامح البارزة فى حياتنا المعاصرة . وهى أكثر لزوماً من الناحية المهنية للمشتغل بالعلم ، إذ هى من العوامل الرئيسية التى يتطلبها نقل التكنولوجيا من بلد لآخر . أما بالنسبة للفرد الذى يعيش فى مجتمع صناعى غنى فهى حاجة شخصية . وهكذا نرى كيف يضع إنسان اليوم الحركة فى مقابل الجمود ، وسرعة الانتقال فى مقابل الثبات . والملاحظ أن العلاقات المتشابكة فى حياة الجماعة تقتضى مسئوليات وارتباطات تشدنا إلى الأشخاص والأشياء . ولهذا فكثيراً ما ننزع إلى التحرر من ربقة هذه الارتباطات مخلدين إلى العزلة والانطواء ، وإن كان ذلك لا يدوم طويلاً ، إذ أن عزلة الإنسان ووحدته شىء رهيب لا يطاق .

كيف يعبر إنسان هذا العصر عن مخاوفه إزاء هذه الأوضاع التى أوضحنا خطوطها العامة فى السطور السابقة ؟ وإلى أى حد يبلغ وعيه بالمشاكل المحيطة بالبيئة التى تجرى فيها حياته ؟ إن جورج بجت George Pigt يتساءل عما إذا كانت مشكلة حماية البيئة تنحصر ببساطة فى واقع الأمر فيما إذا كان بقاء الجنس البشرى على سطح هذه الأرض لا يزال ممكناً أو أن الوقت قد فات ولم يعد هناك سبيل لتدارك الكارثة القادمة ! . . . ثم يضيف هذا المؤلف نفسه : « مادام الإنسان مواصلاً لتقدمه التكنولوجى ولاستخدام الطبيعة بهذا الشكل المتهور غير المسئول كما هو حادث حتى اليوم فإنه لا مفر لنا من

القول بأن النمو الاقتصادى سوف يجر علينا بشكل آلى مزيداً من الأضرار البالغة ، بل سيترتب عليه تدمير البيئة الطبيعية المحيطة بنا . وهذه البيئة لا تحتمل أن تقسم على دول أو وحدات قومية ، ذلك أن « الأفلاك » التى تدور فيها حركة الماء والهواء لا تخضع لإرادة الحكومات ذات السيادة ، والتسمم الكيميائى الذى يتعرض له كوكبنا الأرضى لا يتوقف عند حدود بلد بعينه . ومن هذا نرى أن حماية البيئة ليست قضية قومية ، بل هى قضية عالمية » .

ويقول آلفين توفلر Alvin Töffler فى كتابه « صدمة المستقبل » Shock del futuro الذى يعالج فيه على حد قوله مشكلة أولئك الذين يعانون من ضغط الحياة الحديثة عليهم والطريقة التى يتكيفون بها ــ أو يعجزون عن التكيف ــ مع الظروف التى تحيط بهم : « إن تيار التغير من القوة بحيث يمكن أن يجرف فى طريقه مؤسسات كاملة وأن يقلب مادرجنا على احترامه من قيم ، بل أن يقتلع جذورنا اقتلاعاً » . . . ثم يقول : « التغير هو الظاهرة التى يغزو بها المستقبل حياتنا . والسرعة التى يجرى بها التغير فى عصرنا الحاضر هى فى حد ذاتها قوة قاهرة تترتب عليها عواقب خطيرة شخصية ونفسية واجتماعية » . وها نحن أولاء بالفعل نرى تلك العواقب ، وإذا لم يتعلم الإنسان كيف يسيطر على هذا الإيقاع السريع فى التغير فإننا سنرى أنفسنا وقد انتهى مصيرنا إلى فشل جماعى ذريع . . . فشل فى التكيف مع الظروف الجديدة . وذلك لأن التغير كان هائلاً وفى وقت بالغ الضآلة . على حين أن وسائلنا للتكيف مازالت قاصرة ، وهنا يصاب الإنسان باختلاط الرؤية حتى يعتقد أنه لا فائدة من الكفاح ! . . . لقد كان الشباب حتى سنوات قليلة مضت يتميز بتعلقه بمجموعة من المثل العليا ، ولكنه كان أيضاً على اقتناع بأن فى وسعه المساهمة فى أن تقترب الإنسانية من تلك المثل ، وذلك لما كان يحس به من ثقة فى قدراته ، كما أن إيقاع الحياة نفسه لم يكن قد بلغ ما بلغه الآن من تلك السرعة الجارفة .

والآن نرى أنفسنا وقد وصلنا إلى اللحظة التى تتجاوز فيها السرعة قدرتنا على التحكم . بل يكفينا اليوم أن نسايرها فضلاً عن أن نعرف إلى أى اتجاه نسير . ولعل أخطر ما نعانيه هو افتقادنا للرؤية السليمة التى تسمح لنا بتلمس الطريق أو على الأقل بإيقاف هذه السرعة ، وتأمل ما حولنا بروية وتبصر . ولهذا فإن العقلاء القادرين على استكناه آفاق المستقبل ــ وهو اليوم واجب ينبغى أن نلتزم به ونتحمل تبعته ــ لا يكفون

عن دق ناقوس الخطر والدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للإنقاذ منذ الآن . ومن هذه الدعوات المستنهضة للهمم ما قام به « نادى روما » الذى تم برعايته نشر كتاب « حدود التنمية » ، وفى هذا الكتاب دراسة جيدة لما ينطوى عليه وضعنا الحاضر من أخطار ، وهى تنتهى إلى النتيجتين التاليتين :

(١) إذا لم تتوقف الاتجاهات الحالية فى زيادة عدد السكان والتصنيع وتلوث البيئة وإنتاج الغذاء واستهلاك الموارد الطبيعية فإن التنمية على سطح عالمنا الأرضى سوف تصل إلى حدها الأقصى قبل مضى مائة سنة . وسيترتب على ذلك ــ على الأرجح ــ أن نعانى انخفاضاً مفاجئاً لا نملك السيطرة عليه سواء فى عدد السكان أو فى قدراتنا الصناعية .

(٢) مع ذلك فإنه من الممكن تغيير اتجاهات التنمية وتهيئة المناخ لاستقرار بيئى واقتصادى . ويمكن أن نُعَرِّفَ التوازن العالمى الذى يؤدى إليه هذا الاستقرار بأنه هو الذى يوفر الحاجات المادية الأساسية لكل فرد ، وفرصاً متكافئة لجميع الأشخاص لكى يحققوا بها طاقاتهم الإنسانية .

ويعترف مؤلفو هذا التقرير بأن ما انتهوا إليه من نتائج دراستهم يمكن أن يثير كثيراً من الجدل . فبعض الباحثين يرى على سبيل المثال أن الطبيعة نفسها سوف تفرض تحديداً للنمو الأساسى بغير حاجة إلى عوامل خارجية ، على حين يرى آخرون أن هناك قوى عليا سوف تضطلع باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة التى على الإنسان أن يتخذها منذ الآن ، وفريق ثالث لا يزال مؤمناً بأن التكنولوجيا نفسها هى الكفيلة بتقديم الحل الذى يعين على تصحيح الوضع الحالى . . . ولكن أهم شيء فى نظر باحثى معهد مساشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology هو النظرة العالمية الشاملة للمشكلة والحل الذى يقدمونه هو ما توجزه هذه العبارة : « لن يتحقق التوازن العالمى إلا إذا عملت البلاد النامية على رفع درجة النمو فيها سواء على المستوى المطلق أو على المستوى النسبى . ومن أجل بلوغ هذا الهدف ينبغى أن تتم هذه التنمية بتخطيط استراتيجى شامل على مستوى عالمى . وهذه هى الرسالة التى لابد للإنسان أن يضطلع بها » .

تنظيم التنمية

من أجل تأدية هذه الرسالة التى أشار إليها التقرير فى الفقرة السابقة لابد أن تتوافر بين يدى الإنسان بشكل عاجل الوسائل التى تمكنه من التحكم فى إيقاع التقدم والسيطرة عليه . ومن جديد يتناول توفلر هذه النقطة ، فيقول فى عبارة حكيمة : « كثيراً ما تتهم السلطات الحاكمة بأنها تسيطر على شعوبها على نحو معوق لنماء هذه الشعوب ورخائها . وهى اتهامات لا تخلو تماماً من الصحة ، إذ أنها تستند إلى أساس صحيح فى كثير من الأحيان . ومع ذلك فإننا اليوم نواجه واقعاً أخطر من ذلك : فكثير من الأحوال السيئة التى تعانى منها المجتمعات ليست نتيجة للسيطرة الغاشمة ، بل لافتقاد السيطرة . والحقيقة البشعة هى أنه ليست هناك قوة قادرة على التحكم فى شطر كبير من التكنولوجيا » . ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن نرفض هذه التكنولوجيا ، وإنما الذى ندعو إليه هو محاولة توجيهها فى الطريق الصحيح ، دون أن يغيب عن نظرنا أننا محتاجون إلى التكنولوجيا المتقدمة بحيث لا يمكن لنا أن نستغنى عنها حتى فى تنظيم المعارف ونشرها .

واليوم نحن — المشتغلين بعلم الكيمياء الحيوية — نفطن إلى أننا لا نستطيع أن نلم بكل ما يصدر فى العالم حتى فى مجال تخصصنا الدقيق ، فنحن نحتاج إلى العقول الإلكترونية وإلى النظم التى تمكننا من التوصل إلى المعلومات المخزنة بطرق آلية ، حتى نستطيع متابعة آخر ما ينجز من أبحاث فى هذا الميدان . فمن المعروف أنه توجد اليوم « تكنولوجيا للمعرفة » ، وعلى الأساتذة والطلبة جميعاً أن يعرفوا كيف يستخدمون فى أعمالهم هذه التكنولوجيا فى جامعات المستقبل . . . المستقبل الذى نكاد نقول إنه اليوم .

وبين الصور التى يتم بها نقل المعلومات تكاد تكون الصورة البصرية هى أكثر ما يفرض نفسه اليوم بشدة ، فهى التى توصل المعارف بسرعة فائقة وتؤكدها بالصورة المرئية . وبفضلها يصبح التعليم أيسر وأقل مئونة ، غير أن ما يمكن أن تقدمه هذه الصورة من سيل المعلومات لا يشجع خيال الإنسان ولا يحث قدرته على التفكير والتأمل كما يفعل الكتاب أو الإذاعة المسموعة .

وعلى الإنسان أن يكون هو المتحكم فى الآلة ، وأن يكون قادراً على عمل ما تعجز عنه . وعلينا أن ننبه إلى ذلك باستمرار حتى تستقر هذه الحقيقة فى وعى الجميع ، وإلا تحولت الآلة إلى غشاوة تحجب الرؤية عن بصائرنا وتنتهى إلى التحكم فينا . لقد

كان وعد الله للإنسان « أن يمكنه فى الأرض » ، ومن شروط هذا التمكن أن يتحكم فيما صنعه بيديه ، لا أن تنعكس الآية فيصبح عبداً لصنيعته . . .

إن كل عمل ذهنى أو إبداعى خاصية من خصائص الإنسان لا تتجاوزه إلى غيره من الكائنات . وحول هذا يقول بيترو فيرارى Pietro Ferrari : « يتطلب عالم الغد شباباً ورجالاً يكونون من ناحية التخصص فى مجالات عملهم بحيث يستطيعون الاستجابة لمطالب البنية الإنتاجية والبنية الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى ـ حتى يتداركوا الخطر الناجم عن هذا التخصص بالذات ـ عليهم أن يكونوا أو يصيروا رجالاً حقيقيين ، أى كائنات مفكرة قادرة على التأمل وذات ثقافة إنسانية شاملة فى مجتمع منظم متحضر » .

ويمكن أن نجمل ما سبق أن عرضناه فى أن العمل العاجل الذى يجب أن يضطلع به الإنسان هو أن يجتهد فى تعديل المسار الذى تتجه إليه التكنولوجيا ، وهو عمل يمكن بل يجب أن تساهم جامعة المستقبل فى تحقيقه ، بمعنى أن تصبح هذه التكنولوجيا فى خدمة الإنسان بحيث تكون معينة على تأكيد إنسانيته . إننا نرى اليوم كيف نقبل على استهلاك السلع بفضل ما استحدث من نظم ووسائل للاتصال ذات قدرة خرافية حتى لا نستطيع لها دفعاً ولا نملك لمقاومتها قوة . فالإعلان والدعاية أصبحا الآن يقتحمان علينا كل مجال وينفذان إلينا من كل ثغرة ، حتى عادا كالكابوس الذى يجثم على صدورنا . ومن واجبنا أن نعمل على وضع حد لذلك ، بأن نجتهد فى توجيه وسائل الاتصال الاجتماعى وطرق نشر التكنولوجيا حتى تخضع لمصلحة الإنسان ، لا كما يحدث الآن من إخضاعه لمصالحها ، وهى مصالح مشبوهة فى كثير من الأحيان ، متسترة وراء قناع براق من الشعارات والعبارات الدعائية . وإننى مؤمن بأن من أبرز ردود الفعل التى يجب أن نواجه بها الوضع الحالى والاتجاهات التى تسود الإنسانية اليوم أن نعمل على كشف الزيف الذى يكمن وراء ما تقدمه لنا الدعاية من غذاء مسموم . . . أن نعلن الحقيقة . . . أن نشير بأصابع الاتهام والإدانة إلى أولئك الذين يستغلون جهل الكثيرين ولاسيما بين الشباب ، فيعملون على خداعهم بوسائل خبيثة ، بل إنهم يقومون بما هو أسوأ من ذلك وأخطر : إذ يعملون على جر الشباب إلى طرق لا يمكن أن تؤدى إلا إلى الفساد والانحلال وفقد الآدمية .

هذه التوعية التى ندعو إليها ينبغى أن تكون عامة وجماهيرية ، وكل عمل جماهيرى

يتطلب قواعد معينة والتزاماً إرادياً بهذه القواعد عن اقتناع وإيمان . وعلينا أن نعلن هذه القواعد ونحدد شروطها وآليات التصحيح والتعديل اللذين قد نحتاج إليهما من أجل المحافظة على سلامة البنية . ولكن كل ذلك ينبغى أن يتم كما ذكرنا على مستوى عالمى ، إذ ينبغى علينا ألا ننسى أنه على حين نجد رجالاً لا يطرحون تلك المشاكل التى أتناولها هنا ببصيرة وحكمة ــ إذا بنا نرى رجالاً آخرين فى مناطق أخرى من العالم وعلى مقربة منا ــ ربما على بعد أمتار قليلة ــ منبهرين بذلك « التقدم » التكنولوجى ، يعيشون فى جهل مطبق وقد غطت بصائرهم غشاوة كثيفة تحجب عنهم كل رؤية سليمة . يجب أن يكون عملنا فى ترسيخ الوعى عالمياً بمعنى الكلمة ، لأن الاستنامة إلى ظواهر الأمور لن تغنى عنا شيئاً . وإن من المؤسف حقاً أن نلاحظ ــ على مستوى النظم السياسية والطرق التى تحكم بها بعض الشعوب ــ مدى الهوة التى تفصل بين ما يقال وما يفعل . . . بين الشعارات والحقيقة . . . بين الشكل الظاهر والمضمون الخفى . ولنعلم أن الصدق والموضوعية هما الفضيلتان الكفيلتان بتحقيق مستقبل أفضل .

« حمى الشهادات » إزاء الكفاءة والتميز

قد يخطر على بال الكثيرين هذا التساؤل : إن التكنولوجيا ليست إلا تطبيقاً لمجموعة من المعارف ، فهل معنى ذلك أن التكنولوجيا الموجهة لخير المجتمع تتضمن أيضاً توجيهاً للمعرفة أو العلم بشكل معين ؟ لسنا نتردد فى الإجابة على هذا السؤال بالنفى ، فالعلم كان ولا يزال وسيظل دائماً ثمرة للبحث الحر ، لمحاولة الاستكشاف التى لا يحصرها حد ، وللخيال الذى لا يكبل طيرانه قيد . غير أن المسألة تكمن فى أى المعارف يمكن لنا أن نقدمها ، وأيها يمكن تطبيقه ، وأيها يجب تطبيقه ؟ والنتيجة التى نخلص إليها إذن هى أن المعرفة لا يمكن أن توجه ، ولكن الذى يجب أن يخضع للتوجيه من أجل المصلحة العامة ومن أجل بقاء الإنسان نفسه هو التكنولوجيا ، تلك التكنولوجيا التى تهدف إلى تحسين نوعية الحياة .

وإذا كان هذا فى مجمل الأمر هو مستقبل الإنسانية ، وإذا كانت هذه هى فى عرض سريع أيضاً هى الأخطار التى تتربص بهذا المستقبل والتحديات التى ينبغى على الإنسان

أن يواجهها فما هو الدور الذى يتعين على التعليم القيام به ؟ وما هو الجانب الذى يتعلق بالجامعة من هذا الدور ؟ أود أولاً أن أنبه إلى أننا لو عملنا منذ الآن على تدارك أوضاعنا ولو صدقت عزيمتنا على الإصلاح لاستطعنا أن نوفر لأبنائنا جواً أقل توتراً وأقوم عدالة وأبعث على مزيد من السكينة . . . وباختصار أكثر تحضراً . ومن أجل التمكن من القيام بهذه المهمة يجب على الجامعة أن تضم أكثر عناصر المجتمع قدرة وكفاءة . على الجامعة الحديثة أن تحرص على ألا يلحق بها إلا الطلاب المؤهلون حقاً للدراسة فيها ، ثم تستبقى من هؤلاء بعد التخرج أكثرهم تميزاً عن طريق نظم سليمة للتقويم والتصفية بحيث ينال كل حقه باعتبار ما يظهر من تميز أدائه أثناء الدراسة ، والاختيار الدقيق لمن تتجلى قدرتهم على الاضطلاع بالمهام الأكاديمية والبحثية . ثم عليها بعد ذلك أن تستخدم وسائل مرنة للتعاقد بحيث تضم إليها من الخارج أولئك الذين يثبت تفوقهم فى سائر المجالات العلمية والمهنية (من الأدباء والفنانين والباحثين والسياسيين وغيرهم) .

أما الطلاب فيجب أن تتوافر للجميع نفس الوسائل والفرص . فكل من ينجحون فى اختبار القبول للمرحلة الجامعية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة يجب أن تفتح أمامهم أبواب التعليم العالى . ولكن ينبغى ألا يواصل الدراسات العليا بعد التخرج إلا أولئك الذين يثبتون جدارتهم به بمقتضى تميز أدائهم وتفوقهم فى الدراسة الذى تدل عليه درجاتهم (ذلك لأنه من المؤسف أن الانتظام فى الدراسات العليا لدينا مازال رهيناً بالقدرة المالية على تحمل مصروفات هذه الدراسات ، وهذا نوع من التفرقة الظالمة لا يجوز قبوله بحال من الأحوال) . أما الآخرون فإنهم بغير انتقاص من حقوقهم ولا من كرامتهم الإنسانية يستطيعون أن يلتحقوا بدراسات أخرى تأهيلية ويساهموا بالعمل فى خدمة المجتمع فى مجالات تخصصهم .

والشىء الذى نود التنبيه عليه هو أنه ينبغى أن نكف عن هذا التقدير المبالغ فيه للشهادات الدراسية ، وأن يكون معيار التقدير الأول هو الكفاءة فى العمل . علينا أن نتخلص من ذلك المفهوم التقليدى الذى ظل سائداً حتى اليوم : وهو أن يكون إسناد وظيفة ما إلى فرد من الأفراد رهيناً بالشهادة التى تؤهله نظرياً لتلك الوظيفة ، وإنما بحسن الأداء للعمل والاضطلاع بواجباته على خير وجه ممكن . ولنذكر كلمة قالها شاعرنا أنتونيو ماتشادو Antonio Machado : « من الحماقة أن نخلط بين القيمة والثمن » . فلو أننا

اتبعنا هذا المفهوم الجديد المقترح بما فيه من مرونة لاستطعنا أن نفتح أبواباً ونوافذ بين تلك البنى المغلقة الجامدة التى تصنف الوظائف والأعمال على أساس الشهادات فى قوالب صلبة متحجرة . وذلك لأن أهم شيء بالنسبة للإنسان ليس المكان الذى يوجد فيه ، وإنما ما هو وما هى قدراته . ولو أننا وصلنا إلى ذلك لأصبحت لدينا جامعة بحث علمى إبداعى لا مجرد معهد لتخريج موظفين أومستخدمين . وهكذا يمكن خلال سنوات قليلة أن نعيد توزيع قنوات العمل وأن نعيد بناء العمل فى المجتمع على أسس جديدة . وستمكن الوسائل السمعية البصرية الطلاب من متابعة الدراسة خلال المرحلة الأولى بما توفره من طرق تربوية ناجعة ، وسوف يتركز استخدام هذه الوسائل على الأرجح فى الدراسات التمهيدية التى تؤهل للقبول فى الجامعة . ويجب أن يتزايد بشكل ملحوظ عدد المواد الاختيارية فى هذه الدراسات بحيث تتنوع التخصصات تنوعاً كبيراً ، إذ أن هذا التنوع هو السمة الأولى المميزة للتعليم العالى . ولهذا فإن الجامعة نفسها ينبغى أن تبرز هذه السمة ، فتقدم تخصصات على أكبر جانب من التنوع والاختلاف ، وأن يكون ذلك مرتبطاً بالبيئات والظروف الإقليمية الخاصة بكل من تلك الجامعات .

وفى هذا الإطار سيبرز الدور الذى يجب أن تضطلع به العقول الآلية فى ميدان التعليم ، إذ ستكون هى القائمة بتسجيل التقديرات والدرجات والمعلومات المتعلقة بالطلاب ، كما أنها ستعين على شرح المواد الدراسية مستعينة بالصور والأشكال التى تثير اهتمام الطلاب وتعينهم على استيعاب أفضل . ومع ذلك فإن هذه الوسائل لن تغنى عن الأستاذ الذى سوف يظل محتفظاً بدوره الأساسى . إذ سيبقى هو المشرف الموجه الذى يشرح للطلبة ما يغمض عليهم ويتوفر على إعانة كل طالب ورعايته وتشجيعه . وبهذا نصل إلى تحقيق نتيجة قد يبدو فيها شيء من المفارقة : وهو أن التوسع فى التعليم وكثرة عدد الطلاب لن يؤديا إلى ضعف المستوى ، بل على العكس سينتهيان إلى إفراد الاهتمام بالطالب من جانب الأستاذ ، وذلك إذا أحسن استخدام الوسائل التكنولوجية التعليمية الموجهة للتكوين العام لعدد كبير من التلاميذ . وذلك لأن هذه الوسائل ستسمح بصلة وثيقة شخصية بين الطالب والأستاذ .

أما فيما يتعلق بالبحث العلمى فإن المراكز المتخصصة فى هذا الميدان يجب أن تخطط مشروعاتها البحثية على أسس تسمح بالنقد الذاتى وبالملاءمة بين أجهزة القائمين بالبحث وما تتطلبه تلك المشروعات . وينطبق ذلك أيضاً على ملكية المعامل والأجهزة

والأدوات المستخدمة فى البحث ، إذ أن المهم هو أن توجد هذه الأدوات الضرورية ، وأن يستخدمها من هو أقدر على استخدامها واعتصار أكبر فائدة منها فى العمليات البحثية ، ولا يهم بعد ذلك إلى من تنتمى ملكية تلك الأدوات . وعلى هذا النحو ستنحسر القوالب الجامدة مفسحة المجال لتصورات جديدة يكون فيها المعول على الاستخدام السليم والقدرة على سرعة الحركة ، الكفيلين بتحقيق النتائج المرجوة من المشروعات الموضوعة . وستكون جداول تنظيم الاختصاصات سريعة التبدل ، وعلى هذا الأساس سوف يحدث تغير كامل فى الوظائف وأماكن العمل طبقاً لما تقتضيه الظروف المتبدلة ، وسوف تتغير المواد التعليمية كل سنة ، وسيجرى التعاقد مع الأساتذة والباحثين بشكل سريع بحسب الحاجة . أما التعاقد مع بعض الأساتذة لأجل غير مسمى — أى أن يكونوا أساتذة « دائمين » — فإنه يتوقف على ما يبديه الأستاذ المعين من كفاءة وقدرة على العطاء وعلى مسايرته للتطورات الجديدة الطارئة فى مجال أبحاثه ، وأما الإبقاء على الأستاذ إلى أجل غير محدود بشكل آلى بغير أن يقدم من الأبحاث ما له قيمة متميزة فإن ذلك يؤدى به إلى الجمود وبالجامعة إلى التدهور .

الثقافة والعلم

التخصص الدقيق الذى أشرنا إلى كونه من المهمات الرئيسية للجامعة يمكن أن يتحول إلى خطر وخيم العواقب ، وهذا موضوع لا نحتاج إلى الإسهاب فيه ، إذ كثيراً ما دار الجدل حوله . وإنما يهمنا فى هذا المقام التنبيه إلى ضرورة التمييز بين الثقافة والعلم ، وبين العناصر الثقافية ومواد التعليم العالى . فكل مواطن له الحق فى أن يحصل على مستوى مقبول من الثقافة ، ولكن ليس من المفروض أن يبلغ مستوى عالياً من التخصص . أما الجامعات فعليها أن تقدم فى الإطار الواسع لأنشطتها المختلفة إمكان التوازن بين التقدم التكنولوجى السريع والثقافة الإنسانية الشاملة فى الوقت نفسه .

والتعليم العالى بحكم مستواه المتخصص الذى يهدف إلى خدمة المجتمع فى مجالات معينة يجب أن يقتصر على أولئك المؤهلين له من ناحية الاستعداد والكفاءة لا من ناحية القدرة المالية ، وطبقاً للتخطيط المرسوم لحاجات المجتمع . وأما الثقافة فهى على خلاف

ذلك حق لكل مواطن ولا ينبغى أن تخضع لأى تحديد . وعلينا أن نشجع كل من يريد أن يستزيد منها . غير أنه ينبغى أن نكون واضحين فى طرح المشكلة : إنه من الظلم على مستوى العالم أن تكون هناك تفرقة بين الطبقات القادرة على الالتحاق بالجامعة وبين الطبقات الأخرى ذات المستوى الاقتصادى الأدنى ، التى تقوم بخدمات للمجتمع لا تتطلب مستوى عالياً من التأهيل الفنى ، ولكنها ضرورية للمجتمع مثل غيرها من الخدمات المحتاجة لمستويات أعلى . وتتكرر هذه التفرقة الظالمة على مستوى دولى : وذلك أنه حينما يصل بلد « متحضر » إلى درجة من الرقى يمكن شبابه أو معظم شبابه من الدراسة الجامعية فإنه يعمل على « استيراد » أيد عاملة غير مؤهلة لكى يعهد إليها بالأعمال والخدمات الاجتماعية التى يأنف شبابه « الجامعى » من القيام بها . (ولنذكر أن لدينا فى إسبانيا تجربة مرة من هذا النوع حينما كان آلاف من الزراع والعمال الإسبان مضطرين بحكم الحاجة إلى العمل أجراء فى المزارع والمصانع الأوربية) .

جميع المواطنين إذن لهم الحق فى أن يتمتعوا بمستوى ثقافى عالٍ ، ولكن الجامعة لا ينبغى لها أن تخفض مستوى التعليم فيها ولا أن تنحرف عن وظائفها الأساسية . ومع ذلك فإنى أعد مساهمة الجامعة فى نشر الثقافة على أوسع نطاق فى الأمة جزءاً لا يتجزأ من رسالتها الأساسية عن طريق أنشطتها الثقافية الموجهة للجماهير سواء بشكل مباشر أو فى البيوت الجامعية ، وكذلك عن طريق مشاركة أعضاء هيئات التدريس فى البرامج الثقافية سواء بالعمل المباشر أو بالتوجيه والإشراف . غير أن هذه المشاركة لن تكون بمنح شهادات ، وإنما بالعمل بكل ما لديها من طاقات فنية واقتصادية من أجل الوصول إلى هذا الهدف : وهو أن يتحرر إنسان اليوم والغد من الأعباء التى تثقل كاهله ويضيق بها صدره من جراء العمل الروتينى اليومى الذى تفرضه عليه حضارة لا يفهمها بل ولا يكاد يعرفها بسبب إيقاعها السريع ، والسبيل إلى هذا التحرر هو تمكين ذلك المواطن من تحصيل بعض المعارف الجديدة ، أو التمتع بالموسيقى وغيرها من الفنون الجميلة أو قراءة كتاب مفيد . وذلك فى مقابل ما تمطرنا به حياتنا الحديثة من مواد إعلامية أو إعلانية لاهَمَّ لها إلا حث المواطن على مزيد من الاستهلاك . والحضارة الحقيقية هى التى تسمح للإنسان بأن يتخلص من القيود التى تشل حركته وتطبق على أنفاسه . وفى سبيل الوصول إلى هذا الهدف يمكن للجامعة أن تقوم بالكثير لخير المجتمع . ذلك أن الرسالة الكبرى للجامعة هى أن تكون منارة للهداية والدلالة على الطريق القويم فى إطار عملها واختصاصها .

ويوضح اللورد فروتون ا. ك. رايس Lord Fruton, A. K. Rice في مقدمة كتاب « الجامعة الحديثة » كيف ينبغى على الجامعة أن تنهض بمسئولياتها فى مجتمع عصرنا الحديث ، غير أنه يلتمس العذر لها فيما قد تتهم به من وجوه القصور ، فهى أقرب إلى أن تكون مجنيًّا عليها من أن تكون هى الجانية ، ذلك لأنه قد طلب إليها خلال السنوات الأخيرة أن تضطلع بسلسلة من الواجبات المعقدة المتوالية التى لا يسهل التوفيق بين بعضها والبعض ، وهذا هو مصدر الأزمات التى تتعرض لها الجامعات بشكل يكاد يكون مشتركاً فى جميع أنحاء العالم .

* * *

جملة القول أن التكنولوجيا إذا أحسن توجيهها والتحكم فيها فإنها تكون عظيمة النفع للإنسان ، بل إنه لا يمكن أن يستغنى عنها ، فبفضلها استطاع خلال السنوات الأخيرة أن ينفذ إلى أعماق الطبيعة وحقائقها ، وأن يحصل قدراً هائلاً من المعارف . ذلك لأن « الملاحظة فى تدرجها المتصاعد هى التى تخلق الظاهرة » كما يقول الكونت دى نونى Le Comte de Nony . ولهذا فإن مراكز البحث ونشر المعلومات سوف تتطلب بشكل **مستمر ومتزايد أجهزة أكثر تكلفة وباحثين على درجة أعلى من الكفاءة فى تخصصاتهم ، وسيكون على مختلف الدول أن تنسق الجهود فيما بينها من أجل توفير مراكز للبحث ذات استعدادات أكمل وقدرات أكبر على نشر المعلومات (ونضرب لذلك أمثلة بالمراكز الدولية : المجلس الأوربى للأبحاث النووية والمعمل الأوربى للبيولوجيا الجزيئية وجامعة الأمم المتحدة) .**

وفى النهاية نقول إن التاريخ يعيد نفسه ، وسيموت إنسان القرن الحادى والعشرين كما مات من قبله ، والمهمة الوحيدة التى يستحق الإنسان أن يعيش من أجلها هى اليوم ــ كما كانت بالأمس وكما ستكون فى الغد ــ أن يجعل لحياته معنى ، وأن يحس فيها بما يبعث الرضا والسعادة . ومع ذلك فإننا نرى اليوم كيف أقامت البلاد المتقدمة آليات معقدة لقياس منجزاتها الاقتصادية ، ولكننا ــ كما يقول توفلر Töffler ــ « لا نملك حتى الآن أجهزة ولا أدوات نقيم بها معايير نعرف بها ما إذا كان مجتمعنا ــ بصرف النظر عن الجانب الاقتصادى ــ يتمتع بصحة جيدة أم لا . . . ليست لدينا نماذج صالحة لكى نقيس بها نوعية الحياة السعيدة ، ولا مؤشرات منهجية تكشف لنا ما إذا كان الناس أكثر

تقارباً فيما بين بعضهم والبعض أم لا ، وما إذا كانت نظم التعليم القائمة أكثر فاعلية وجدوى أم لا ، وما إذا كانت الفنون والموسيقى والآداب تسير فى طريق الرقى أو تتجه إلى التدهور ، وما إذا كنا قد وصلنا إلى خلق مجتمع تسوده المحبة والكرم والتكافل بين البشر أم أننا مازلنا فى أول الطريق . . . ليست لدينا مقاييس لكل ذلك ، ولو أننا توصلنا إلى صياغة هذه المقاييس لكان ذلك خطوة واسعة نحو إضفاء طابع إنسانى على خططنا الهادفة للتنمية الحقيقية ، وهذه هى المرحلة الأولى لاستراتيجية المستقبل الاجتماعى . . . أما فى عصرنا الحالى فإن التجارب المتزايدة التى تم القيام بها تدل على أن مجتمعاتنا لا تزال بعيدة عن التوجه السليم ، وهذا هو ما يجعل الكثيرين يحسون بخيبة ما كانوا يعلقونه على العلم من آمال » .

غير أننا مازلنا متفائلين . . . فنحن واثقون أنه فى نهاية طريق المادية الذى سلكناه حتى اليوم سيشرق فجر الروح ، وسيعود الإنسان إلى التفكير فى جوهر كيانه ، وسيجد السلوى والسكينة فى القيم التى تجعل منه إنساناً بمعنى الكلمة .

إننا ــ نحن المشتغلين بالعلوم البيولوجية ــ نعرف أن كل شىء فى هذه الحياة يقوم على الحركة وعلى التغير وعلى التنوع . . . كل شىء ليس إلا نقطة فى خط لا ينقطع امتداده . . . كل شىء بسيط ومعقد إلى أبعد حد فى الوقت نفسه . وأن الكون الكبير والجزيئات البالغة الصغر . . . من المجرات التى تسبح فيها ملايين الكواكب إلى البكتيريات الأنبوبية إلى الذَّرَّة . . . كل من تلك الأشياء يقوم على هيكل ذى بنية بالغة البساطة وحقيقة بالغة التعقيد . ولكى يتضح هذا المعنى نقول إن مواد البناء والألوان محدودة قليلة من حيث العدد ، ولكن الأبنية التى يمكن تشييدها واللوحات التى يمكن رسمها والكتب التى يمكن تأليفها لا يمكن حصرها . الوحدة والتنوع . . . هذه هى المفارقة الغريبة التى تتصف بها كل الكائنات ، جامعة بين هذين المعنيين المتناقضين . ومنذ ملايين السنين عرفت الطبيعة كيف تتخير طريقها وتتحكم فى تطورها . . . ترى أيكون الإنسان عاجزاً عن القيام بمثل ذلك ؟ إن تعبير الإنسان الحقيقى عن حرية إرادته هو بالذات قبوله للنواميس التى استطاعت الطبيعة أن تحكم به نفسها . هذه الحرية الجماعية تبدو اليوم فى خطر إذا قدرنا قصور الإنسان وعجزه إذا نظرنا إليه باعتباره فرداً منعزلاً عن الجماعة ، ولكن عظمة الإنسان ــ ومأساته فى الوقت نفسه ــ تكمن فى أنه ليس وحيداً ولا ينبغى أن يكون ، وهذا بالذات هو الذى يفرض عليه حدوداً لما يقوم به

من عمل . والذى لا يستقر فى وعيه هذا الشعور الجماعى . . . الذى لا يفطن إلى أنه قطرة فى مياه البحر وأمواجه . . . الذى لا يدرك المصير المشترك الذى يميز عصرنا الحاضر ومستقبلنا المتوقع . . . إنما هو إنسان ينظر ولا يرى . . . هو إنسان مغيب عما حوله . ولهذا فإن الأخوة الإنسانية والإيمان الثابت بالتكافل والتعاون المتبادل لابد أن يكونا مهداً تفرضه الظروف فرضاً لنبذ العداوات والعودة إلى التفاهم ، وستكون حرية الإنسان الذاتية تاجاً لحرية الآخرين .

هذه هى نظرتى لمستقبل الإنسان . . . الإنسان القادر على حسب ما يرى المتخصصون فى استكشاف آفاق المجهول على غزو البحر واستخدام طاقاته ، والتحكم فى المناخ وغير ذلك من منجزات تبدو غير بعيدة . وعلى الرغم من ذلك فإننا نوشك على الوصول إلى القاع الذى لا عمق بعده ، وإلى نهاية الحدود فى كثير من جوانب المعرفة البيولوجية والتكنولوجية . وقد أثبت مؤلفو ما يعرف باسم « الخيال العلمى » أنهم يذهبون فى بعض النواحى إلى أبعد بكثير مما وصل إليه العلم ، وذلك لأن الطبيعة أيضاً تفرض على الإنسان ما ينبغى أن ينتهى إليه من الحدود التى لا سبيل له إلى تجاوزها . فهناك حدود بيولوجية تتمثل فى الأرقام الثابتة المطلقة . وقد بدأ الإنسان يفطن ــ مع ثقته فى قدراته الحالية الهائلة ــ إلى تلك الحدود التى تضع نهاية لما يستطيع تحقيقه من منجزات .

إن الهوة التى تفصل بين الإنسان الخائر القوى الدائم الشكوى المُخَدَّر المهزوم والشاب المكافح القوى العزيمة تسمى « الأمل » . وأزمة الأمل هى الداء الذى يعانى منه عصرنا الحالى . وبهذه المناسبة أذكر الصيحة التى أطلقها فيلسوفنا المعاصر لايين إنترالجو Lain Entralgo فى غرناطة متمثلاً بكلمة لكارل ماركس : « أيها المعتصمون بحبل الأمل فى العالم . . . اتحدوا ! » .

والإنسان بما هو متاح لديه الآن من وسائل وإمكانات وبما ينتظر أن يتاح له فى مستقبل قريب قادر فيما نرجح على أن يعرف طبيعة نفسه ، ولكنه سيظل عاجزاً عن معرفة جوهر كيانه . وهو يعيش محاصراً بأحلامه فى تحقيق الجديد من رغباته المادية التى لن يتعذر عليه بلوغها ، ولكن ذلك لن يشبع فضوله فى معرفة حقيقته الغامضة التى لن يستطيع النفاذ إلى سرها . ولعل ذلك خير له لأنه لو أتيح له ذلك لفقد قدرته على الاختيار . . . أى لفقد حريته . فالحياة تجرى به فى طريق متوسط بين بعدين : ما يمكن

كشفه ومعرفته وما هو مجهول لا سبيل إلى كشف الحجب عنه . وسيظل إنسان اليوم — كما كان أمس وكما سوف يكون فى الغد — لا يكف عن التساؤل : ما هو؟ ومن هو؟ أو كما قال فيلسوفنا خوليان مارياس Julián Marias : هناك سؤالان ماثلان دائماً أمام الإنسان : « من أنا ؟ وإلى أين يكون المصير؟ » . ونعود إلى رسالة الجامعة فنقول إنها ينبغى ألا تقتصر على المساهمة فى معرفة الطبيعة المادية للإنسان ، بل عليها أن تغذى روحه . ولهذا فإن العلوم الإنسانية يجب أن تعود للنهوض بقوة فى الجامعة حتى تقيم توازناً مع المعارف التكنولوجية . وإذا لم تضطلع الجامعة بواجبها فى ذلك فإنها ستكون غير جديرة بمكانها الذى احتلته منذ ظهورها إلى الوجود ولا بالدور الذى يقدر لها أن تقوم به فى المستقبل .

الجامعة ومفهوم التنمية الجديد

كنت قد عرضت فى صفحات سابقة مفهوماً جديداً للتنمية يقوم على أساس شامل كلى متشابك العناصر ، إذ هو يتناول كل مظاهر حياة الجماعة وصلاتها بالعالم الخارجى . وذكرت أن هناك منظوراً إنسانياً للتنمية يلح بوضوح على أن الإنسان يجب أن يكون هو الأداة الأساسية للتنمية والمنتفع الأول منها فى الوقت نفسه . وأنه لا ينبغى اعتبارها من أجل ذلك مرادفة لتحصيل مجموعة من الموارد والوسائل وإنما هى فى المقام الأول رفع مستوى « نوعية الحياة الإنسانية » . ولما كانت كل البلاد سواء أكانت متقدمة أو نامية تواجه مشاكل قومية محددة فإنه من الضرورى أن تعبىء كل قواها ومواردها المادية والإبداعية من أجل حل تلك المشاكل التى تقتضى تنسيقاً بين العديد من الجهود القومية أو على المستوى الإقليمى أو الدولى .

أما المشاكل العالمية فإنها تتطلب أكبر قدر من التعاون بين الدول المختلفة فى تصميم الخطط والتنفيذ العملى . وفى هذا المجال يتعين على الجامعات بحكم طبيعتها وبفضل ما يتوافر لديها من كفاءات أن تضطلع بالدور الأعظم . وهكذا يكون عليها أن تؤدى رسالتها ذات الشقين : فى التنمية القومية من ناحية والمساهمة فى التنمية الدولية من ناحية أخرى . وفى هذا الشق الأخير يكون الأداء أتم وأفضل عن طريق الاتفاقيات التى

تعقد مع حكومات البلاد الأخرى وجامعاتها ومراكزها العلمية المماثلة . (وأود أن أنبه بصفة خاصة فيما يتعلق بإسبانيا ضرورة الاهتمام بالاتفاقيات الثنائية بين جامعاتنا وجامعات بلاد أمريكا اللاتينية مما يعين على تدعيم التنمية على جانبي سواحل المحيط الأطلنطي) .

وطبقاً لمفهوم التنمية الشاملة الذى أوضحناه يجب أن تعان الجامعات وتشجع على أداء تلك الرسالة وأن توضع إستراتيجية مدروسة للتعاون الدولى وأن تحدد خطوط واضحة محددة للعمل ، ويستخلص من ذلك أن المسألة الرئيسية التى ينبغى أن تستأثر بالاهتمام هى : أى نوع من التنمية هو الذى نطمح إليه ، لأنه يتوقف على ذلك ما يتوزع عليه العمل من مراحل .

ومن الواضح أن المناظير المختلفة للتنمية تجعل من العسير إجراء حوار يفضى إلى اتفاق حول وظيفة الجامعة فى ميدان التنمية الشاملة ، وذلك لاختلاف وجهات النظر وتنوعها . ثم لتشعب عناصر التنمية الشاملة وتداخلها ، غير أنه يمكن الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق إذا وضعنا فى حسابنا أولويات التنمية الرئيسية التى يمكن أن يقل حولها الاختلاف . وقد يعين على ذلك تقدير ما تتطلبه إقامة نظام دولى جديد يشمل النواحى الاقتصادية والتربوية والعلمية والإعلامية . ففى إطار هذه المتطلبات يمكن تحديد أوجه الاتفاق التى تسمح لكل بلد أن يصمم الخطط التى تكون أكثر ملاءمة لظروفه الخاصة ، ثم يدخل عليها بعد ذلك من التعديلات ما يجعلها أكثر مرونة وتكيفاً مع تلك الظروف ، مع مراعاة ألا تؤثر هذه التعديلات على العناصر الجوهرية المتفق عليها ولا تغيرها بشكل جذرى ، وبهذا لا تتحول الجامعات إلى أجهزة روتينية لا عمل لها إلا منح شهادات لطبقة مميزة من المثقفين ، أو مجرد مركز لتخريج عدد من المهنيين المتخصصين ، ومعنى ذلك أن تفقد الجامعة دورها القيادى فى توجيه ثقافة الشعب وإنتاجها وتشجيع نشرها ، مع أن هذا هو الدور الرئيسى الذى ينبغى أن تحرص عليه فوق كل شىء .

من العبث إزاحة الجامعات عن مكانها الطبيعى الذى يفترض فيه أن يكون مركز الثقل فى البحث العلمى على المستوى القومى . أما مراكز البحث الأخرى التى تقوم بمبادرة خاصة فإنها لا يمكن أن تحل محل الجامعة ، وإنما يكون عملها معززاً لمهمتها . الجامعة هى المركز الذى يتولد فيه وينبثق عنه الشطر الأكبر من المعارف ، وهذه هى

الرسالة الكبرى التى ينبغى أن تقدم على وظيفتها فى إعداد التأهيل المهنى . وتبرز أهمية هذه الرسالة حينما نقدر أن المعرفة فى وقتنا الحاضر هى الأساس الذى تقوم عليه كل ألوان السلطة .

الجامعة هى فى الوقت نفسه مصدر الثقافة وتأهيل القدرات . ولو أن الجامعة اكتفت بهذا الشطر الثانى من رسالتها أى أن تكون مركز التأهيل المهنى فحسب ، أى مصنعاً للشهادات فإنها تكون قد أخلت بعملها الرئيسى وبذلك تنتقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير فى طريق التدهور والانحلال ، لأن ذلك يعنى خلطاً فادحاً بين التعليم والتلقين ، بين نشر العلم والإعلام ، بين التكوين الحقيقى والإعداد الظاهرى . ومصدر هذا الخلط هو الفهم الخاطىء لمصطلح « الثقافة » ، وذلك لأن الجامعة حينما تعلم مادة من مواد التخصص فى أى مجال من المجالات فإنها فى الوقت نفسه تقوم بمهمة أكبر من ذلك بكثير : هى التكوين الكلى الشامل لشخصية الطالب . ولهذا فإنه بين هذين المفهومين : التلقين والمعرفة علينا أن نحرص على أن تكون المعرفة هى الهدف الأول من التعليم الجامعى ، فالمعرفة هى الطريق إلى « الثقافة » ، وهذه هى رسالة الجامعة الحقيقية وإلا تحولت إلى مجرد « مؤسسة تعليمية » مثل غيرها .

التكوين الكلى الشامل ثم التأهيل المهنى الأساسى : هذان هما ما ينتظر من الجامعة أن تمنحه وما نطلب منها أن تفى به بالنسبة للطالب الذى يتم دائرة دراسته بنيل شهادة التخرج ، أى الليسانس . وعلى الجامعة ألا تكون طريقاً لتفوق طبقة اجتماعية معينة ، بل لتفوق الكفاءات المتميزة . عن طريق التكوين العلمى على أعلى مستوى لا التأهيل المهنى . وذلك لأن من أخطر ما يتهدد الجامعة هو أن يتحول الطالب فيها إلى طالب شهادة لا حريص على تكوينه الإنسانى والعلمى الشامل . ولهذا فينبغى ألا ننتظر فى قاعات الجامعة جماهير من « المتفرجين » ، بل شباباً طموحاً طالباً للمعرفة والبحث مشاركاً فى العملية التعليمية بشكل فعال ، وبهذا تصبح الجامعة ملتقى فكرياً حقيقياً ولا تتحول إلى مكتب متواضع يصدر الشهادات والدبلومات .

فإذا انتقلنا إلى المجال الدولى فعلينا أن نبدى ملاحظة نعتقد أنها ضرورية لإزالة أى لبس : هى أنه إذا كنا نسعى حقاً لإقرار ذلك النظام الدولى الجديد الذى سبق أن تحدثنا عنه فإن ذلك لن يتحقق بدون بذل جهد صادق تكون الجامعة فيه وفية للمبادىء الأساسية التى هى جوهر كيانها ، ومن ناحية أخرى يجب أن تنال هذه المبادىء احتراماً

كاملاً من جانب سلطات الدولة التى تعمل فيها الجامعة وسائر أجهزتها . وإذا لم يتوافر للجامعة هذا الاحترام الكامل فإن كل شيء سينتهى إلى كلمات وبيانات قد تكون حسنة الموقع فى الأسماع ولكنها لن تجدى شيئاً . وليس من المعقول أن يكون للجامعة هذه الوظيفة الأساسية فى تنمية المجتمع ثم تلقى من هذا المجتمع إهمالاً وعدم مبالاة . وإذا كنا نجتهد فى إقرار مفهوم للتنمية يتركز فى إحساس الإنسان بالسعادة ، ويتطلب أن يتمتع كل رجل وامرأة فى المجتمع لا بالضرورى الكافى من حاجاته المادية فقط بل كذلك بحقه فى التعليم والثقافة فهل من المعقول أن نصل إلى ذلك بدون جامعة على مستوى هذا التحدى الكبير . . . جامعة تنهض حقاً برسالة تجديد المجتمع وإجراء دماء جديدة فى عروقه ؟ من أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون القائمون على أمور الجامعة على قدر كبير من الخيال الإبداعى وتوقد الذهن والقدرة على الجمع بين تجارب الماضى والتكيف مع واقع الحاضر من أجل الاستشراف الصادق للمستقبل . الخيال والحكمة لازمان للجامعة ولمن يشرفون على إدارتها لأنها أقدر مؤسسات الدولة على الاستجابة لإيقاع العصر الحاضر الذى هو أشبه بمسرح لا تكف المشاهد فيه عن التغير فى كل لحظة .

وإذا كان صحيحاً أن الجامعة ينبغى ألا تتدخل فيما هو ليس من شئونها فإنه من الصحيح أيضاً أنها لا تستطيع أن تؤدى رسالتها السامية إلا إذا توافرت لها شروط لابد منها وعلى المجتمع كله مسئولية توفير هذه الشروط . وإذا كانت التنمية الكبرى المطلوبة ــ بل الوحيدة التى يعتد بها ــ هى التنمية « الإنسانية » فإن أهم واجب يتحتم القيام به هو التوسع فى التعليم الجامعى إلى أقصى حد ممكن خلال زمن كاف يستطيع الطالب فيه أن يتخذ قراره طبقاً لقدرته على الاستمرار فى هذا التعليم وبحسب طبيعة الدراسة . فبذلك يرتفع مستوى البلد ، مادام قد ارتفع مستوى أغلى ثرواته القومية أى الشباب . ويؤدى هذا التوسع فى التعليم الجامعى إلى إقلال نسبة الشباب الذين يدخلون ميدان العمل فى سن مبكرة وقبل أن ينالوا حظاً كافياً من التعليم . وسيكون على الطالب نفسه بعد إمضاء فترة من الوقت فى تعليمه العالى يتبين خلالها من النتائج التى حصل عليها فى المواد التى قام هو نفسه باختيارها أن يحدد نوع استعداداته والطريق الذى سوف ينتهجه فى مستقبل دراسته ، وهكذا تتم فى مواصلة الدراسة عملية من التصنيف الذاتى يشترك فيها الطالب نفسه فى تقرير مصيره ، وهو ما يوفر على الجميع

تدخل أجهزة خارجية قد يكون بعضها خيراً من بعض ولكنه تدخل مشكوك دائماً فى جدواه . . . وأكثر المتشككين فيه هو الطالب نفسه ، وبعد أن يكتسب الطالب قاعدة من المعارف العامة يستطيع بعد نهاية هذه المرحلة من الإعداد العام أن يتمكن من تسجيل نفسه فى عدد من المواد المتخصصة التى تمتد خلال فترات متنوعة الطول . وفى هذا النظام من المرونة ما يسمح بتنمية ذاتية تكون متسقة مع ظروف البلد ولاسيما بالنسبة للبلاد النامية التى ينبغى عليها أن تطوع نظمها الجامعية التقليدية لأوضاعها وحاجاتها العاجلة على مدى مباشر أو قصير ، ولكن على أن تضع فى حسابها تطوير هذا النظام على المدى المتوسط والبعيد بحسب متغيرات الأوضاع .

إذا أردنا حقيقة ذلك التكوين الكلى الشامل للإنسان ــ لا لخدمة بلده فحسب ، لأن العلاقات المتشابكة بين بلاد العالم فيما سميناه « التبعية المتبادلة » لا تسمح بمثل هذه النظرة الضيقة ــ فإن الاهتمام بالطالب الجامعى يعد من المسائل الأساسية ، وهو ما يجب أن توليه الدول ولاسيما النامية اهتماماً كبيراً لا يكتفى بالروتين التقليدى الموروث وإنما يحاول التجدد والاستفادة من تجارب الآخرين حتى يقدم لشباب الأمة نموذجاً للتفتح والمرونة والقدرة على مسايرة التطور الحديث . ومن أجل ذلك ينبغى أن يرسخ الوعى فى أذهان الجميع أن رسالة الجامعة ليست « صناعة متخصصين » وإنما هى قبل كل شىء المساهمة بدور طليعى فى رفع المستوى الثقافى للأمة ، بتخريج أفرادٍ يعتمد فكرهم على قاعدة عريضة من المعارف تسمح لهم بالتخصص المهنى السريع القادر على التكيف بالظروف الجديدة والاستفادة من كل ما يأتى به عصرنا المتطور من مستحدثات ، بحيث يستطيعون بحكم هذه المرونة أن يعدلوا مسارهم المهنى خلال وقت قصير استجابة لمتغيرات المجتمع ولظروفه الخاصة . ولكن هذا وحده ليس كافياً ، فعلى الجامعة مهمة تخريج رجال ونساء يعرفون أن النشاط الإنسانى أوسع وأعمق بكثير من مجرد العمل المهنى ، ويحسنون استخدام وقت فراغهم فى مزيد من اكتساب المعارف ، ولاسيما وأن هذا الوقت سوف يزداد بشكل مطرد بسبب تلك الظاهرة التى لا سبيل لدفعها وهى الاستعاضة عن الجهد الإنسانى بالآلة فى كثير من الأعمال ، وأخيراً على هذا الشباب أن يعرف كيف يعيش حياة كاملة متفقة مع التقدم الحالى الذى لا ينبغى أن يقاس فقط بمدى النمو الاقتصادى وهو المعيار السائد اليوم وإن كان قد ثبت عدم كفايته وبعده عن تحقيق آمال الإنسان .

وأعتقد أن شطراً كبيراً مما نلمسه لدى الشباب اليوم من سلبية وعدم مبالاة يرجع إلى ما يشاهدونه فى عالم اليوم من أحداث تبدو بعيدة عن اهتمامهم أو مفروضة عليهم كالقدر المحتوم . فموقفهم أشبه بموقف المتفرج الذى يكتفى بتأمل سلسلة من المشاهد التى قد تؤثر فيه بشكل أو بآخر ، ولكنه يحس بأن مشاركته ومشاركة من يعيشون فى محيطه الأسرى أو الاجتماعى مستبعدة أو غير ذات قيمة . ولهذا فإن علينا أن نحول هذا التشوش واليأس إلى مشاركة فعالة يحركها الأمل ويسعى فيها الشباب إلى المساهمة فى تقديم تصور للمستقبل . . . إذ أن هذا هو مستقبلهم هم قبل كل شىء ، ومن أجل ذلك علينا أن نفتح أمامهم آفاقاً جديدة ودوافع جديدة أيضاً للحياة . علينا أن نعرض عليهم تصوراً حقيقياً للتنمية التى يتمتع فيها الإنسان بالسعادة لا بمجرد مستوى اقتصادى أعلى ، والتى يوجه فيها اهتمامه إلى البيئة ، مع الحرص على سيادة كل شخص والحفاظ على حقوقه ، وذلك حتى لا يشعر الشاب بضعفه وقلة حيلته ويأسه من مستقبله فيكون بذلك معرضاً لأن تجرفه تيارات لا قبل له بمقاومتها . علينا أن نقدم للشباب نموذجاً للنمو متكيفاً مع ظروف كل بلد وخصائصه وذاتيته الثقافية ، قادراً على حل ما يواجهه من مشاكل عاجلة فى مرحلة معينة من مراحل نموه ، ولكن لا لكى يقلد هذا النموذج تقليداً أعمى ، بل ليستفيد من تلك التجربة بغير أن ينسى مبادىء بلده وملامحه الخاصة التى تتوقف عليها سيادته الحقيقية واستقلاله .

كل ما سبق يؤلف ذلك النسيج الدقيق المتشابك الذى على جامعة تساير عصرنا الحاضر أن تقوم بصناعته . ومثل هذه الجامعة هى التى سوف تكون قادرة على المساهمة الحقيقية فى الحوارين المقترحين بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب ، وهى التى ستعرف كيف تحفظ بل وتثرى تراث شعبها الثقافى ، وكيف تنشىء رجالاً ونساء قادرين على خدمة أمتهم فى سائر المجالات والأعمال الاجتماعية المحددة الخاصة بكل لحظة وبكل مكان ، وعلى مراجعة تخصصاتهم واقتراح ما يرونه لتحسينها وبهذا يستطيعون أن يقدموا تصوراً لعالم جامعى مرتبط حقيقة بقضايا مجتمعه .

قد يعترض على ما ذكرنا فيقال إنه ليست هناك موارد كافية لتمويل مثل هذه الجامعة . وإذا كان لصوت أن يرتفع لكى يكذب هذا الاعتراض فإن هذا الصوت ينبغى أن يكون صوت الجامعة نفسها، فليس هناك أولى بالتقديم من خدمة الجامعة . فهى المؤهلة لكى تنزل إلى ميدان هذا العالم المضطرب الخائف لكى تعلن إليه : نحن مازلنا

هنا ، وها نحن أولاء قادمون قبل فوات الأوان لكى نستبدل باليأس أملاً جديداً . علينا ألا نحبس أنفسنا فى أبراج عاجية مهما قيل فى تبرير ذلك ، ولنخرج جميعاً نحن الجامعيين لكى نعلن على العالم أجمع فى شجاعة حاجتنا العاجلة إلى تغيير شامل فى مسيرة الإنسانية حتى يتجه ركبها نحو السلام لا إلى الحرب ، ونحو تحقيق كل إنسان لذاته لا لخدمة مصالح أقلية أنانية . إن من أول المسئوليات التى تقع على عاتق الجامعات والعاملين فيها من أساتذة وطلبة المساهمة فى زيادة التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية وكل ما يتوقف عليه مستقبل المجتمع . ويجب أن تكون هذه المساهمة محسوسة مرئية . على الجامعة أن تسمع صوتها من خلال الجامعيين أنفسهم إذ أنهم الناطقون الحقيقيون باسم الشعوب . وعلى شجاعة الجامعيين وتصميمهم تتوقف جوانب كثيرة جوهرية من مستقبل الإنسانية .

الجامعة « الشاملة »

إذا كان الدور الأساسى للجامعة ليس مجرد توقع المستقبل ومحاولة التنبؤ بما يخفيه فى طياته ، وإنما هو أيضاً تقديم تصور لما يجب أن يُعَدّ لاستقباله ، فإن رجال العلم لا يمكن أن يظلوا صامتين أو مكتوفى الأذرع . فعليهم أن يشركوا الجميع فى هذا التصور ببساطة من يؤدى واجبه ومن يقوم بخدمة عامة . عليهم أن يقنعوا مجتمعهم بأن الغد يمكن أن يكون أنظف وأوضح وأسعد وأقل توتراً مما نعيش فيه اليوم ولكن بشرط أن نعمل منذ الآن بحكمة ووعى ، ومعنى ذلك أن يكون عملنا ثمرة لما تجمع لدينا من معارف .

إن من صميم رسالة الجامعة ومن صميم رسالة العلم الإيمان بضرورة البحث حول هذا العالم الكبير الصغير فى الوقت نفسه وهو الإنسان وما ينطوى عليه من أسرار مستغلقة ، والإجابة على التساؤلات الكثيرة التى تدور حوله ، وما يقاسيه من آلام وأدواء مازالت تلح عليه . والجامعة هى الجهة المثلى للبحث فى كل ذلك ، ولكن صوت الجامعة الذى نبهنا إلى ضرورة الإصغاء إليه لا ينتظر أن يصدر فى تسرع ولا أن يكون مستعلياً حاد النبرات ، على أنه لا ينبغى فى الوقت نفسه أن يطلب إليها أن تلتزم الصمت .

فالجامعة كما ذكرنا مؤسسة أكبر بكثير من كونها مركزاً ينقل إلى طلابه مجموعة من المعارف العلمية أو يدربهم على بعض التطبيقات التكنيكية . إنما هى المركز الذى يُعدُّ ــ بدرجة قد تتفاوت فى التوفيق بحسب ما تسمح به الظروف ــ مدرس الغد ، والذى يمارس البحث العلمى ويُعدُّ باحث الغد ، وهو الذى يدرب الشباب على تنمية قدراتهم النقدية ويوجههم إلى التحليل العميق الحر للواقع المحيط بهم ، هو أخيراً مركز التعليم على أعلى مستوى وهو الذى يشهد لهذه الصفوة من شباب المتعلمين بمدى ما حصلوه من معارف .

ولا يخلو المجتمع مع ذلك من أصوات مازالت ترتفع منادية بالحد من دور الجامعة وجعله منحصراً فيما يسمونه « التعليم الأكاديمى » ، ومع أن هذه الأصوات تبدو منبعثة من بقايا عصر يفترض أنه قد ولى وذهب فإن ذلك دليل على أننا مازلنا نمخر فى بحر مضطرب الأمواج وأن طريقنا مازالت تعترضه صخور علينا أن نعرف كيف نتلمس بينها طريق السلامة حتى نصل إلى بر الأمان . ولهذا فإن على إدارة الجامعة أن تكون على وعى كامل بكل هذه العقبات ، وحسن الإدارة والتصور الواضح للأهداف شرطان لابد منهما للسلطة الجامعية الحكيمة . وبفضل هذه الإدارة الواعية يمكن للجامعة أن تشق طريقها بقوة ــ لا مجرد أن تطفو على السطح ــ حينما تعى دورها العظيم فى كونها « جامعة » بالمعنى اللغوى للكلمة ، أى وعاء « يجمع » شتات المعارف والآراء ، وبوتقة تضم عناصر شديدة التنوع ، ورباطاً يضم حزمة من الاتجاهات المتباينة كل التباين ، وهذا هو الطابع الذى يميز الجامعة ويمنحها سماتها المتفردة ، والذى يزداد بروزه يوماً بعد يوم ، حتى يمكن أن نقول إن عظمة الجامعة إنما تكمن فى هذا التنوع الذى يثرى ولا يمزق ، ويوحد ولا يفرق ، وتتمثل فى قدرتها على أن تقدم خلاصة لكل هذه العناصر وأن تقرب إلى الأذهان ما يبدو معقداً ، وتيسر فهم التخصص لغير المتخصصين ، وتفتح آفاقاً فسيحة أمام أولئك الذين يحصرون أنفسهم أكثر مما ينبغى فى مجالاتهم الضيقة سواء أكانت فى مجال العلوم الطبيعية أو فى الإنسانيات . ولهذا فقد نحتنا مصطلحاً جديداً يستبدل باسم « الجامعة » (Universidad) اسم « Multiversidad » الذى يحمل معنى التنوع والتعدد ، فيكون مقابله « الجامعة الشاملة » . إن جامعاتنا سوف تتحول خلال سنوات قليلة ــ كما سبق أن ذكرت ــ من كونها « جامعات مهنية » إلى « جامعات بحثية » ، وسوف يقتضى ذلك إعادة لتوزيع القنوات ومفهوماً جديداً لمشكلة الدراسة العليا ، ونظرة مختلفة إلى الثقافة والتخصص .

التغير الاجتماعى أمر لا مفر منه ، وعلى الجامعة أن تضطلع فى سياق هذا التغير بدور لا مناص لها من القيام به وعلى وجه السرعة . لابد أن تتجدد الجامعة فى روحها وفى شكلهـا ولكنها ستظل محتفظة بمعناها وهدفها الأساسى . والتغير الذى ستشهده الجامعة يتمثل فى مظهرين : الأول أنه ينبغى عليها أن تتكيف مع ما يطرأ على المجتمع من تطور ، والثـانى ألا تكتفى بمسـايرة المجتمـع أو القبـول السلبى لما يفرضه عليها تغيره ، بل عليها أن تكون طليعة هذا التغير ورائدته . فالمجتمع يتحول الآن من طابعه الزراعى (بما يعنيه ذلك من العزلة والتقاليد الريفية القائمة على تقسيم رأسى للطبقات والمراتب) إلى طابع صناعى (مدنى ، مضاد للتقسيم الرأسى ، نقدى ، ديمقراطى ، أكثر تشابكاً واتصالاً) ، ويساير هذا التغير تحول فى طابع الثقافة من غلبة الإنسانيات (بطابعها الكلاسيكى التقليدى الثابت ، المنحصر فى صفوة من الأقليات ، المكون فى الغـالب من عنـاصر تاريخية تراثية ، المستخدم للكلمة المسموعة أو المقروءة ، مع قلة ملحوظة فى المصادر) إلى طابع علمى تكنيكى (يتمثل فى ثقافة جماهيرية ويعتمد على الصورة أكثر مما يعتمد على الكلمة ، ويتسم بالتغير المستمر وبالاهتمام بالحاضر أكثر من الاهتـمام بالمـاضى ، مع كثـرة هائلة فى مصـادر المعلومـات ، وعلاقة أكثر مرونة بين الدرجات الأكاديمية والوظائف) .

وخـلاصة ما عرضناه فى الفقرات السابقة هى أن الصيغة الملائمة لتحديد رسالة الجـامعـة تتمثل فى تعميق الدور الدائم لها وضمان مسايرتها للتغير الذى تشهده أيامنا الحاضرة . وهذا الدور هو فى إجمال : البحث والتدريب على البحث ، والتعليم وتعليم التعليم ، ثم خلق ثقافة وعلم وتكنولوجيا ونشر هذه العناصر . ولكن الإطار الذى ينبغى أن يضم كل هذه الأنشطة والذى يمنحها معناها الحقيقى هو خدمة المجتمع عن طريق بناء الإنسان . وفى تقرير نشرته منظمة التنمية والتعليم (OCDE) حول السياسة العلمية الإسبانية (سنة ١٩٧١) يرد تحديد لرسالة الجامعة مجملاً فى ناحيتين :

(١) الهدف الأول من التعليم الجامعى ينحصر فى إعداد أشخاص قادرين على القيام بدورهم الكامل فى المجتمع باعتبارهم مواطنين على درجة عالية من الكفاءة تسمح بفهم حضارتهم والتأثير بشكل إيجابى فعال فى تطويرها .

(٢) على التعليم الجـامعى أيضاً أن يقدم للفرد الأدوات التى تمكنه من العمل بكفاءة فى المجال الثقافى المشترك ، مع تقدير استعدادات كل فرد وحاجات الجميع .

مسئولية الجامعة فى التغيير

« لا توجد أبداً ريح مواتية لمن لا يعرف إلى أين هو ذاهب »

مثل بحرى

على الجامعة أن تكون قادرة على مقاومة ذبذبات الاتجاهات السياسية والأيديولوجية وهى ظاهرة طبيعية ومثرية لكل مجتمع يدين بتعدد الأحزاب والمنازع السياسية ، وذلك لأن من رسالة الجامعة بحكم طبيعتها إخضاع كل هذه الاتجاهات للتأمل التحليلى والنقدى . ومن ناحية أخرى يكون من الخطأ الذى لا يغتفر أن تظل الجامعة بمعزل عن الحركات الكبرى المتنوعة التى تحدد المطالب الاجتماعية ، وذلك لأنها فى عملها التحليلى النقدى لابد أن تراجع نشاط هذه الحركات وتدرجها فى إطار ما تقوم به من دراسة . وإزاء ذلك المفهوم الذى يحاول أن يضع الجامعة على هامش ما يدور فى المجتمع متذرعاً برسالتها الأكاديمية المحصورة فى دائرة ضيقة بعيدة عن مطالب العصر ــ بإزاء هذا المفهوم أعتقد أنه من الضرورى أن نبرز دور الجامعة ومسئوليتها الاجتماعية فى التغيير باعتباره من أهم الظواهر التى يتسم بها عصرنا الحاضر والتى لا يفلت منها مجتمع من المجتمعات .

إن الجامعة ــ بصفتها مؤسسة ــ كانت تحاط دائماً بهالة من الإجلال حينما عرفت بوجه خاص كيف تستجيب لمطالب المجتمع الذى تقوم بخدمته . وأظن أننا جميعاً ندرك أن تدهور الجامعة وترديها إنما حدثا بالذات حينما تخلت عن هذا الجزء من رسالتها وحينما تحجرت أهدافها ومناهجها ووقفت عند تقاليدها الموروثة عن عصور سابقة ، فلم تعد مستجيبة لواقع مجتمعها المعاصر .

ولهذا فإنه من الضرورى تجاوز هذه القوالب التقليدية المستقرة حتى فى داخل كثير من المحاولات التجديدية التى كان من الممكن أن تؤدى إلى أحسن النتائج . ولا يكفى لتجديد أوضاع الجامعة أن نستخدم أساليب تكنيكية جديدة فى طرق التعليم ولا أن نستعين بطرق غير مألوفة فى التنظيم ، بل يلزمنا سواء فى داخل الجامعة أو خارجها أن نجرى تعديلاً كاملاً على كثير من إطارات المفاهيم الجامدة التى كانت فى يوم من الأيام أدوات صالحة للتفسير العلمى أو أعانت على رسم خطط جيدة للعمل الأكاديمى ولكنها

لم تعد ملائمة لعالم اليوم ، بل قد تتحول إلى أعتى عقبة فى طريقنا لاستيعاب الواقع الجديد . ولا بأس فى أن أكرر هنا حقيقة سبق أن نبهت إليها ولكنى أعتبرها أساسية فيما نحن بصدده : وهو أنه لا يكفى الرجوع عند التخطيط إلى المؤشرات المعتادة فى ربط النمو بالإحصائيات الخاصة بفرص العمل وعدد ساعاته ، ومتوسط دخل الفرد ، وحجم الإنتاج القومى ، كما لو كانت هذه هى الدلائل الوحيدة على رقى الأمة وكما لو لم تكن هناك عوامل أخرى أضافها وعى إنساننا المعاصر وطموحاته ، فأصبحت عناصر لا غنى عنها فى تقدير الرخاء الحقيقى للمجتمع . وليس معنى ذلك أننا ننكر الأهمية الكبرى لقيمة « العمل » باعتباره من أهم العوامل التى يترتب عليها استقرار الوضع الاجتماعى وتوازنه ، ولا سيما فى عصرنا الحاضر الذى أصبحت فيه البطالة من أشد المشاكل إثارة للقلق بالنسبة لملايين العائلات فى العالم حتى صارت من أولويات ما يشغل أذهان السياسيين وقادة المجتمع فى كل بلاد العالم . ولكن علينا أن نضع فى حسباننا ضرورة النظر الشامل فى المشكلة وما تتطلبه من تعديل أوضاع كثيرة مهنية وتكنيكية ، إذ أن جانباً كبيراً من مشكلة البطالة بالذات إنما يرجع إلى إحلال الآلة محل الجهد البشرى فى كثير من الأعمال التى لم تعد فى حاجة إلى هذا الجهد . وهكذا نرى أن تلك الظاهرة التى بدت لأول وهلة من مظاهر التقدم الإيجابية قد تحولت إلى مصدر لتعطل جانب من الطاقات البشرية وترتب عليها اختلال فى التوازن الاجتماعى ، وذلك بسبب التسرع فى الاستخدام أو سوء التخطيط ، وذلك لأننا فكرنا فى الآلة أكثر مما فكرنا فى الإنسان ، ونظرنا إلى المنفعة الاقتصادية السريعة العائد أكثر مما نظرنا إلى عواقبها الاجتماعية .

لقد ظل النظام التعليمى حتى الآن مسئولاً عن التأهيل الأساسى والمتخصص من أجل العمل ، ولكنه لا يستطيع اليوم أن يتجاهل مسئولية جديدة عليه أن يضطلع بها إزاء ما يدعى « بوقت الفراغ » . إذ أنه ينبغى أن يحاول حمل المواطنين على استغلال هذا الوقت الحر لما يفيدهم ويعود بالمنفعة على المجتمع ، لاسيما وأن هذا الوقت يتجه لحسن الحظ إلى تزايد مستمر بفضل تقصير ساعات العمل وتقديم سن الإحالة على المعاش . وإزاء ذلك علينا إعادة النظر فى مشكلة العلاقة بين العمل ووقت الفراغ ، وهى مشكلة لها انعكاسات على هذا وذلك وعلى ما بينهما من تشابك . وهذا يقتضى منا أن نبحث عن صيغة ملائمة لعمل لا يكون بالضرورة مرحلة منفصلة تالية لمرحلة التأهيل ، فى إطار نظام يتميز بالمرونة ويسمح للعامل بألوان مناسبة من التثقيف السريع ، مع

تنظيم علاقة مرنة أيضاً بين إمكانيات الوقت الحر ومشاغله ، بحيث لا يضيع هذا الوقت عبثاً ، ولا يعود هذا الوقت مرادفاً لما ظللنا نسميه حتى زمن قريب « وقت الراحة » فى مقابل مصطلح « ساعات العمل » .

وفى هذا السياق نجد صيغاً متعددة أصبحت تكتسب أهمية خاصة ، مثل « التعليم على البعد » ، وهى وسيلة تقدم خدمات تعليمية وثقافية تتجاوز حدود الزمان والمكان التى يخضع لها التعليم التقليدى .

ومع هذا التطور نجد أن عبارات مثل « الفرصة مازالت سانحة » و « لم يفتنا الوقت بعد » تتحول من مجرد عبارات مجازية إلى حقائق ملموسة وإمكانيات صالحة لكى يقتنع بها المجتمع على نطاق واسع . وذلك بفضل ما تقدمه لنا وسائل الاتصال الحديثة التى تسجل مزيداً من التقدم التكنيكى السريع يوماً بعد يوم . إن استغلال هذه الوسائل فى مجال التعليم لم يبـدأ إلا خطواته الأولى ، إلا أنه من الواضح أنه سيكون لها دور كبير يتجاوز استخدامها كوسائل تعليمية فقط ، إذ ستتطلب الآفاق الجديدة التى ستفتحها هذه المنجزات العلمية والتكنيكية إعادة نظر شاملة فى كل الخطط التعليمية التقليدية من منطلق التخلص من شكلياتها البالية التى تعوق المسيرة ، مع الاحتفاظ بما تتضمنه من قيم ثابتة باقية . ومن بين هذه القيم العمل على تنمية الشخصية الفردية لدى المتعلم ، وهى قيمة يتهددها الآن خطر التوسع فى التعليم . و« التعليم على البعد » الذى يبدو الآن من بين الطرق الحديثة غير التقليدية فى التعليم يحتاج إلى قدرة على التخيل وإلى استخدام وسائل تجمع بين الجرأة والفعالية ، كما أنه يمكن إذا أُحْسن استخدامه أن يعين على تنمية الشخصية الفردية عن طريق نظم مرنة للإشراف والرعاية تحد من الأضرار الناجمة عن التوسع التعليمى والمتمثلة فى الافتقار إلى العمق وضعف الصلة المباشرة بين التلميذ والأستاذ وهى صلة لا غنى عنها فى كل نشاط تعليمى خصب .

التنويـع بصـفته مطـلباً اجـتماعياً

من الضرورى ونحن نعد تصوراً جديداً لما يجب أن تكون عليه الجامعة أن نتأمل المتـطلبـات التى يجب أن نوفـرها إذا كنا حريصين على اتباع المنهج العلمى وعلى الوفاء بما

يطلبه العلم والتكنولوجيا والثقافة والمجتمع من مثل هذه المؤسسة التعليمية العليا . وأول ما ينبغى أن نقوم به هو التخلص من القوالب الجامدة الموروثة عن الماضى وأن ننبذ تلك الفكرة التى تعد تلك القوالب جزءاً من جوهر كيان الجامعة ، مع أنها ليست إلا مجرد ظاهر شكلى حتى وإن ظلت محترمة قائمة على مدى قرون طويلة مضت . أما القيم والأهداف التى كانت علة مولد الجامعة وأساس وجودها والتى ارتبطت منذ البداية بأسمى أهداف الإنسان والثقافة ومازالت كذلك حتى اليوم فإننا يجب أن نلتزم بها التزاماً كاملاً ، ونعتقد أنه يمكن الحفاظ عليها فى الوقت الذى نطرح فيه جانباً ذلك التناقض البغيض الذى يريد أن يحول الجامعة إلى معقل منعزل خاص لطراز معين من المعرفة ولـ « صفوة من المثقفين » يديرون ظهورهم للواقع ولما تم تحقيقه من منجزات فى ميادين العلم والتكنولوجيا بفضل جهود متواصلة بذلها الإنسان على مر العصور الماضية .

وأول خاصية من خصائص الجامعة المرتقبة يجب أن نضعها نصب أعيننا حينما نشرع فى أى مراجعة تهدف إلى الإصلاح ـ وأولى لنا أن نفعل ذلك حينما نحاول أن نعيد تكوين البنية الأساسية للجامعة ـ هى المتعلقة بالانفتاح على تعدد المواد التعليمية الجديدة التى يتطلبها النمو الحالى . وبتعبير آخر يجب أن نبحث مسألة تنويع المواد فى برامج الدراسة ، لا من أجل إدخال مواد تخصصية جديدة تواكب ما أحرزه العلم والتكنولوجيا من تقدم خلال السنوات الأخيرة فحسب ، بل لشىء أهم وأشمل من ذلك وهو تغيير العقلية والمفاهيم حتى تستجيب لإكساب آليات الجامعة وإطاراتها القيادية اتساعاً فى الأفق ومرونة يسمحان بالاستجابة لما يقتضيه التطور من إدخال مواد جديدة غير مألوفة .

هذه الحاجة النظرية تتفق مع اتجاه اجتماعى يتمثل فى أن أنواع الخدمات التى تنتظر من المؤسسات التعليمية فى تزايد مستمر مع مطلع كل يوم جديد ، وذلك مترتب على تكاثر السكان وازدياد مطالبهم تبعاً لذلك . وفيما يتعلق بإسبانيا يسعدنى أن أذكر أنه قد رسخ فى وعى مجتمعنا الحرص على فتح أبواب التعليم لكل فرد وإلى أعلى مستوى ممكن ، وقد استجاب دستور الدولة لهذه الرغبة العامة ، فنص بصراحة على أن لكل فرد الحق فى التعليم وأن يصل فى تمتعه بهذا الحق إلى أعلى درجة تؤهله لها قدراته واستعداداته دون نظر إلى وضعه الاقتصادى ولا لأى عامل آخر من عوامل التفرقة بين المواطنين . وإزاء هذا الوضع فإن مسئوليتنا هى فتح أبواب الجامعة على مصاريعها وأن نرصد لها كل

ما تحتاج إليه من موارد مالية ونحن على ثقة من أن استثمار المال فى التعليم الجامعى يعد أربح صفقة ، وإن كان من حقنا فى مقابل ذلك أن نطالبها بأن تقدم لنا مستوى عالياً من الكفاءة والمعرفة والإخلاص للعمل . وبذلك نكون قد حققنا المثل الذى نصبو إليه من ديمقراطية التعليم الجامعى وتكافؤ الفرص فيه للجميع .

وقد يكون من نافلة القول أن ننبه إلى أن من العبث أن نقدم مواد تعليمية ليس لها مستقبل فى الحياة العامة من بعد ، ومعنى ذلك أنه يجب أن نعمل على أساس تخطيط ما تحتاج إليه البلاد من متخصصين ينتظر أن يملأوا فراغاً يتطلب النمو الاجتماعى والاقتصادى سده فى المستقبل . على أنه ينبغى أن نكون على حذر ، فلا نخلط بين ذلك وبين تحويل الجامعة إلى « مكتب عمل » . وحينما نتأمل مجتمعات اليوم نلاحظ أن هناك نموذجين : أولهما المجتمع الذى يضمن للمواطن حرية اختيار نوع الدراسة ومستواها بقدر ما تؤهله لذلك قدراته وبحسب رغبته الشخصية ، والثانى هو الذى تلتزم فيه الدولة للخريج بوظيفة تتفق مع نوع دراسته ومستواها . هذا من الناحية النظرية ، ولكن واقع الأمر هو أنه لا يوجد مثل هذين النموذجين الخالصين ، وكل ما هناك هو أن هناك مجتمعات تميل إلى هذا النظام أو ذاك ولكن بغير تطبيق واحد منهما تطبيقاً صارماً خالصاً . بل الغالب أن يكون هناك نوع من المزج بينهما بحيث يمكن تلافى ما يوجد فى كل منهما من قصور . وينص الدستور الإسبانى على هذا المعيار المزجى ، مشجعاً حرية الطالب فى اختيار ما يرغب فيه من دراسة ، ومعترفاً فى الوقت نفسه بحق كل مواطن فى « حرية اختيار المهنة أو العمل وحقه فى أجر مناسب كاف » .

أما مشكلة العدد المتزايد من الطلاب فى الجامعة فإنها لا تحل بإجراءات تحدد العدد وتحرم من يرغبون فى هذا المستوى التعليمى بشكل عشوائى ، بما يعنيه ذلك من تفرقة ظالمة ، وإنما يكون الحل بانتهاج سياسة تقوم على تنويع المواد الدراسية بحيث يتفق عرض الخدمات التعليمية الجامعية مع حاجات المجتمع سواء منها الحالية أو المتوقعة فى سوق العمل . هذا التنويع الذى يعنى تغييراً جذرياً فى العقلية الموجهة لخطط التعليم يتطلب دعماً للمرحلتين الثانية والثالثة من الدراسات العليا ، مع إقلال الاهتمام بشكلية الشهادة التقليدية ومزيد من العناية بتكوين الطالب وتنمية قدراته . وحينما يبلغ الطالب هذا المستوى المرضى من الكفاءة فإن هذا لا يعنى نهاية الطريق ، ولا توقف الدراسة . ذلك لأن النظام الإنتاجى لا يكف عن التطور كل يوم باكتساب تجارب جديدة يترتب

عليها كثير من التعديلات الجوهرية . ومادام الأمر كذلك فإن التكوين العلمى لا يمكن أن يكـون جامـداً ثابتـاً منتهياً عنـد حد معين بينما عجلة الإنتاج وما يستحدثه العلم والتكنولوجيا فى ميدانه فى مسيرة لا تتوقف ، ولهذا يجب أن تكون هناك دائماً دراسات تكميلية متجددة تلاحق ذلك التطور السريع المتواصل .

ولهذا فإنه يجب على مراكز الدراسات العليا المتنوعة التى أشير إليها أن تهتم فى الوقت نفسه بانتهاج سياسة سريعة الحركة تعمل على إعداد برامج للتأهيل المهنى المستمر وأن تتخذ عدتها لإعادة التوظيف لكثير من المهن ، أى تحويل المشتغل بمهنة معينة إلى مهنة أخرى قريبة ومتفقة مع تخصصه ، وذلك لسببين رئيسيين : أولهما ما يقضى به التقدم التكنولوجى والعلمى السريع ، والثانى هو الاحتمال القائم بالاستغناء عن عمل معين مما يتطلب إعادة تنظيم للسوق المهنية . وحينئذ لابد لمن يشغل هذا العمل أن يكيف نفسـه فى حدود تخصصـه لكى يلتحق بعمل جديد تؤهله له قدراته . وكل ذلك يحتاج إلى قدر كبير من المرونة فى البنيات الأكاديمية ، بحيث تكون مستعدة دائماً لإضافة مواد جديدة إلى ما تقدمه من دراسات لتساير التقدم العلمى ، ولا بأس فى أن تستعين الجامعة فى سبيل ذلك بمن تراه من العلماء والخبراء حتى من خارجها ، كما ينبغى عليها أن تيسر دراسات تأهيلية فى فترات مستمرة أو عارضة بحسب الحاجة من أجل العاملين فى مختلف المهن إما فى نفس الوقت الذى يقومون فيه بأعمالهم أو بالتبادل مع هذه الأعمال .

ولن يكون هذا ممكناً إلا إذا كان حظ الطالب الجامعى من تفكيرنا أوفر من حظ القواعد الشكلية والمبادىء النظرية الصادرة فى ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية موروثة عن عصور سابقة . هذا على حين أن العروض المقدمة للعمل فى المستقبل سوف تتطلب بشكل متزايد درجة عالية من الكفاءة والمعرفة المتجددة والاستجابة السريعة لما يطرأ فى ميدان العلم من منجـزات متـوالية ، وسيكون ذلك هو المعيار الأول الذى يختار على أساسه من يتقدم لشغل وظيفة مهمة وافرة الأجر ، كما أن اختيار أمثال هؤلاء سوف يكون خدمة للمجتمع إذ سيعينون على تقديم إنتاجية أفضل وأكبر . وعلى المؤسسة الجامعية أن تتجاوب مع هذا الاتجاه ، وستتوقف قدرتها على التلاؤم مع هذه الظروف على تمكنها من إقامة نظام سريع للمعلومات يمكنها من متابعة ما يجد فى العالم ، وأن تكون لديها أيضاً أجهزة من الباحثين الأكفاء يقومون بتحليل هذه المعلومات واتخاذ قرارات مناسبة . وأمام هذه الأهـداف التى لا مناص لنا من الاضطلاع بمسئولية تحقيقها . . . ترى هل فى

وسعنا أن نظل متمسكين بلوائح قديمة لم تعد صالحة لأيامنا الحاضرة ؟

ولن يجدينا فى ذلك أن نحاول « تجميل » نظامنا القديم ببعض « الرتوش » الجزئية أو التعديلات الشكلية ، فالمطلوب الآن هو المراجعة العامة الجريئة مع النظر إلى الأهداف الكبرى التى يجب أن توجه إليها الدراسات العليا فى عصرنا الحالى وما يمكن أن يجد من أهداف متوقعة ستظهر خلال المستقبل القريب . ولن تتحقق هذه المراجعة الشاملة إلا إذا قمنا بتكييف أنفسنا مع ظروف العصر ونبذنا تلك الأفكار المتحجرة القديمة والمخاوف القائمة على غير أساس ومصالح أقلية تخشى دائماً كل تجديد . ولو كنا عاجزين عن القيام بهذا التطوير فإن المجتمع لن يعدم وسيلة يحقق بها أهدافه بمعزل عنا ، إذ لابد أن تظهر مبادرات أخرى من خارج أسوار جامعتنا ، يقوم بها قوم أقدر منا على الإحساس بنبض العصر . وأما نحن فلنظل مفتخرين بأننا استطعنا أن نحول مؤسستنا إلى قطعة أثرية معروضة على الناس شاهداً على فشل قيادتنا التعليمية .

استقلال الجامعة بين الآراء المتعارضة

على أننا إذا كنا نتحدث عن تجديد جذرى للجامعة فلا يسعنا حينئذ إلا أن نفكر فى مفهوم الاستقلال أو الحكم الذاتى الذى كان دائماً طابعاً مميزاً لهذه المؤسسة على مر العصور ، والذى كانت الأصوات لا تكف عن الارتفاع مطالبة باستعادته حينما كان ينتزع منها . والمسألة جديرة بتأمل عميق لأننا كثيراً ما نقرأ أو نسمع آراء مختلفة حول « استقلال الجامعة »، لا ينتج عنها إلا مزيد من تهديد مستقبلها وبث العراقيل فى طريقها لو تم فرضها على الجامعة . بل إننا نرى فى بعض هذه الآراء من التأثير السلبى الضار أكثر مما يلحق الجامعة من جراء الثغرات ووجوه النقص فى قوانينها الأساسية .

وأنا أعنى بهذه الآراء ما يركز معنى « الاستقلال » فى تغير التبعية الإدارية للجامعات ، مع توجيه الاهتمام الأساسى إلى مسألة ما إذا كانت مراكز الدراسة الجامعية وموظفوها وميزانيتها يجب أن تظل تابعة للحكومة المركزية فى العاصمة أو تنقل بأجمعها إلى تبعية الحكومات الذاتية (أو الحكم المحلى) التى أصبحت اليوم قائمة فى المقاطعات المختلفة فى إسبانيا بحكم الدستور . ومصدر الخطأ فى هذه الآراء أنها تخلط بين مفهوم

« الاستقلال الجامعى » ومسألة تغير التبعية . إن الجامعات ينبغى أن تظل بعيدة عن الجدل حول مسألة « الحكم الذاتى » للمقاطعات وما يبالغ البعض فى تصويره لهذا الحكم حتى كأنه « تحرير » لها من سيطرة « الحكومة المركزية » . والذين ينادون بأن الجامعات لابد أن تخضع للحكومات المحلية بدلاً من الحكومة المركزية لا يغيرون شيئاً من جوهر الأمر إذ أن التبعية لهذه أو تلك ستظل قائمة فى الحالتين . ذلك لأن الذى نعنيه بمصطلح الاستقلال الجامعى يعنى أن تدير الجامعة أمورها بنفسها سواء كانت الحكومة المركزية هى التى تباشر مالها من اختصاصات مشروعة فى علاقتها بالجامعة طبقاً لما يقضى به دستور الدولة أو انتقلت هذه الاختصاصات إلى حكومة محلية .

ولعل من المفيد هنا أن أذكر أن الدستور الإسبانى لا « يمنح » استقلالاً للجامعات وإنما « يعترف » بهذا الاستقلال . وأما القانون الذى ينظم هذا الاعتراف الدستورى فإنه لا يتحدث إلا عن الحدود الملائمة الأساسية لهذا الاستقلال بغير دخول فى تفاصيل العلاقة بين الجامعة والإدارة المركزية للدولة أوبينها وبين الحكومات المحلية أو الإقليمية . فالذى يهم فى هذا السياق هو أن تمارس المؤسسة الجامعية سلطتها فى حكم نفسها بنفسها حتى تحقق أهدافها الخاصة مستخدمة فى ذلك ما هو متوافر بين يديها من وسائل ، متحررة من أى تبعية يمكن أن تستتر وراءها مآرب للسيطرة عليها من بقايا المفاهيم السياسية الموروثة عن العهد الدكتاتورى السابق .

وفى الوقت نفسه أرى من الضرورى أن أعبر عن قلقى أيضاً لمجموعة ثانية من الآراء تحاول أن تضع حدوداً لهذا الاستقلال الجامعى بالنسبة للسلطات العامة بصرف النظر عن كون هذه السلطات مركزية أو محلية . وأنا أعنى بذلك آراء بعض أصحاب المصالح أو قوى الضغط من مجموعات مهنية من خارج الجامعة أو من داخلها أحياناً ممن يودون أن يفرضوا على الجامعات سيطرتهم متذرعين بمفهوم هذا « الاستقلال » . وقد كان من الواجب أن ينص صراحة على أن ذلك المفهوم ينسحب أيضاً على التحرر مما يخشى منه من سيطرة مثل هذه المجموعات . وهى فى الغالب تضم عدداً من المهنيين ذوى النفوذ يريدون أن يسخروا الجامعات لتحقيق مصالح خاصة بهم ، هذا على الرغم من أنهم لا يمثلون شيئاً بالنسبة لمصالح الجامعة العامة لا فى الحاضر ولا فى المستقبل . أما الذين يسعون لفرض هذه السيطرة فى داخل الجامعة فأنا أقصد بهم بعض موظفيها الإداريين الذين يسعون للإبقاء على أوضاع قديمة موروثة عن الماضى ، وهى فى الحقيقة

معطلة للعمل الأكاديمى ، ولكنهم يتذرعون بها لكى يمدوا نفوذهم على الجامعة عن طريق التنظيم والإدارة . وكل هذه وجوه من التلاعب تلحق أبلغ الأضرار بالجامعة إذ أن مصالحها الحقيقية العليا ينبغى أن تكون هى مصالح الطلاب والمجتمع والعلم والثقافة ، فهى الوحيدة الجديرة بأن تقودنا إلى التجديد المثمر وإلى النشاط العلمى الأكاديمى الذى هو جوهر رسالة الجامعة . أما « الاستقلال » فينبغى ألا يفهم منه أنه ميزة ، وإنما هو تبعة والتزام . وكثيراً ما نسمع من يتحدثون عن « تمتع » الجامعة بالاستقلال . ولهؤلاء نقول إن الاستقلال لا « يتمتع » به ، وإنما « يسأل عنه » . وليس هناك معنى لمقولة التمتع بالاستقلال إلا إذا أردفناها بالسؤال : « لماذا ؟ » فالهدف هو الذى يعطى للاستقلال معنى وقيمة ، وإلا أصبح لفظاً مفرغاً من كل مضمون . وبعبارة أخرى لا يستقيم قولنا إن الجامعة يجب أن تكون مستقلة « عن كذا » إلا إذا عقبنا على ذلك بالإجابة على السؤال : « من أجل ماذا ؟ » فهما مسألتان ترتبط إحداهما بالأخرى ارتباطاً وثيقاً لا يمكن فكه . وإنما أقول ذلك لأنى أرى كثيرين يهرعون إلى الحديث عن الجهات التى يجب فى نظرهم أن تستقل الجامعة « عنها » لوضوح تلك الفكرة فى أذهانهم ، ولكنهم يعجزون عن بيان « الهدف » والمصلحة فى ضرورة استقلال الجامعة . ومع هذا الجدل الطويل فإننا لا نستطيع أن ننتظر صدور الإطار التشريعى الكامل الذى يحدد آفاق الاستقلال الجامعى وحدوده حتى نشرع فى رسم أهداف هذا الاستقلال الذى استطعنا أن « ننتزعه » أو بعبارة أصح « نسترده » منذ سنوات قليلة . وإن كان هذا المشروع ووسائل تحقيقه هما الأولى بأن يشغلا الشطر الأكبر من عنايتنا وتأملنا لأنه هو الذى يمكننا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحقيق الفعلى للمشروع .

وهناك طائفة ثالثة من الآراء جديرة أيضاً بالتحليل . وأنا أعنى بها تلك التى تنادى باستقلال الجامعة عن السلطة العامة سواء كانت هذه السلطة الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية ، وكذلك عن العوامل الخارجية والداخلية التى تحاول السيطرة على الجامعة (وقد سبق أن نبهنا إلى أن هذه العوامل تخفى وراء دعوتها صوراً من التبعية والخضوع لمصالح خفية معينة غير أكاديمية) ، ولكنهم من جهة أخرى يربطون مفهوم الاستقلال بإطارات ايديولوجية تدعو نفسها مناضلة ، وهؤلاء يستبعدون كل ما عداهم من اتجاهات ايديولوجية بديلة ، فهم يرون فى « استقلال » الجامعة موقفاً سياسياً تتخذه سواء إلى اليسار أم إلى اليمين . ومع احترامى الكامل لكل من يخالفنى فى الرأى فإننى

أعتقد أن الجامعة لا يمكن ولا يجب أن تخضع لأى إطار ايديولوجى واحد طالما كان جزء من رسالتها المعترف بها على مستوى عالمى عام أن تدرس سائر الايديولوجيات دراسة تحليلية ونقدية ، ولو أريد للجامعة بشكل مسبق أن تتبع نموذجاً ايديولوجياً معيناً يفرض على المؤسسة كلها مع إلغاء إرادة من يعملون فيها وحرية اختيارهم لكان ذلك تناقضاً صارخاً مع مبدأ « استقلال » الجامعة . صحيح أنه وراء كل موقف شخصى ووراء كل اختيار جماعى معين يبدو فى ظاهره محايداً يكمن اتجاه ايديولوجى لا مفر من وجوده ، ولكن من مهام العقلية النقدية كشف تلك الاتجاهات وتقويم مدى صحتها على ضوء الحقائق والتحليل الدقيق ، ومقارنة الحجج المختلفة لما يتخذ من مواقف فردية أو جماعية . والإطار الجامعى المستقل حقاً هو المجال المثالى لتشجيع هذا العمل النقدى الذى يقوم على التفكير المتوازن السليم ، إذ أن الجامعة تستحق أن تكون هى المهد المتميز الذى ينمو فيه الضمير النقدى للمجتمع كله .

ومن هذا نخلص إلى أن استقلال الجامعة لا صلة له بالتبعية لسلطة مركزية أو محلية ، وإنما هو استقلال بإدارة شئونها بنفسها بغير تدخل يفرض عليها من أى مركز من مراكز القوى وبعيداً عن الخضوع لأى اتجاه إيديولوجى معين . وليس بوسعنا أن نتجاهل هذه الحقيقة التى تشهد عليها التجارب : وهى أنه حيث أخضعت الجامعة منذ البداية لتيار ايديولوجى معين فقد ترتب على ذلك فقدها للشرط الأساسى الذى يعطى معنى لوجودها وهو الحرية . ولسنا نعير بعد ذلك اهتماماً لما يساق من تبريرات خطابية تحاول أن تضفى شرعية على ذلك العدوان ، حتى مع اعترافنا بأن بعض الجامعات الموجهة ايديولوجياً قد بلغت درجة عالية من الكفاءة فى تحقيق بعض أهدافها .

التعدد الايديولوجى فى داخل الجامعة ، وروح التسامح ، والتعاون بين المتعارضين — ولا نقول الخصوم — فى وجهات النظر ، والرأى والرأى الآخر اللذان يُعَبَّر عنهما بحرية ويُدَلَّلُ عليهما بروح المسئولية الملتزمة — كل ذلك يعد من الأسس الضرورية لقيام حياة جامعية تتخذ فيها المواقف الفردية والجماعية فى إطار الشرعية ، وعلى نحو يجعل من التعدد والاختلاف مصدراً لخصوبة الفكر وإثرائه . ولكن لنذكر أن مثل هذه الحياة النشيطة الخصبة لا تترعرع إلا فى إطار مؤسسة مستقلة بعيدة عن الخضوع لأى اتجاه سياسى أو مذهبى معين . هذا هو النموذج الأمثل الذى أختاره للجامعة وهذا هو مستقبل هذه المؤسسة الجليلة الذى أعتقد أن الكفاح من أجل بلوغه يستحق ما يبذل فيه من جهود .

الجامعة والنظام التعليمي : المسئولية المنسية

على الجامعة أن توفق بين وفائها للماضى وولائها للحاضر ، وعلى الاستجابة لمطالبه ولنداء المستقبل وحسابها لما يتوقع فيه ، مما يبرز حاجتها الدائمة إلى التجدد المستمر ، وتدفعنا هذه الحقيقة إلى مزيد من تأمل لبعض المهمات التى تكون عناصر من رسالة الجامعة الخالدة تبرزها ظروفنا الحاضرة ومشروعاتنا للمستقبل . ومن بين هذه العناصر سوف أتناول هنا عنصراً يبدو لى على جانب كبير من الأهمية ولو أنه لم ينل من الدراسة ما هو جدير به ، وأعنى بذلك مسئولية الجامعة بالنسبة لبقية النظام التعليمى .

وربما بدا للبعض أن هذا المفهوم الذى تبرز قيمته بشكل خاص فى أيامنا الحاضرة ليس له من التاريخ الذى يمكن تسجيله ما يتفق مع أهميته الحالية . ويبدو هذا صحيحاً إلى حد ما فقد ظلت الجامعة خلال القرون الماضية بعيدة عن الاتصال الوثيق بالمراحل التعليمية السابقة . ولكن هذه المقولة ليست فى الحقيقة إلا تبسيطاً هيكلياً زائفاً للتاريخ ، ذلك لأن المسئولية فى داخل أى نظام تعليمى لا يمكن وجودها إلا إذا كان هناك « نظام » تعليمى موجود بالفعل . . نظام يؤلف وحدة وينتظم مراحل ومستويات . وهذه البنية التى تبدو لنا الآن أمراً طبيعياً عادياً ليس لها ماضٍ موغل فى القدم . ومن ناحية أخرى وبصرف النظر عن فكرة « النظام » التعليمى كما نفهمه اليوم ، فقد وجد خلال قرون متوالية ما يشبه ما نسميه اليوم التعليم الأساسى ، وكان الذين يقومون به هم صفوة الطبقة المثقفة وهم فى الغالب رجال الكنيسة . وحينما بدأت المدرسة الابتدائية فى الظهور لأول مرة باعتبارها مؤسسة تعليمية كان المدرس ـ ولم يكن يحمل فى ذلك الوقت أى شهادة أكاديمية تؤهله للتعليم ـ يخضع لوصاية الجامعة . وكانت هذه الوصاية تتمثل فى الإشراف على خطط الدراسة وصياغتها وإعطائها طابعاً رسمياً ، والتدخل فى إعداد النظم التى يلتحق المدرسون بمقتضاها بما كان يسمى « مدارس التربية » ، وهذا الجانب بالذات يمثل حلقة صلة بين وظيفة الجامعة وما أصبح يعادل اليوم « التعليم الأساسى » .

وأما مرحلة التعليم الثانوى الذى كان يطلق عليه اسم « البكالوريا » فقد ظهرت باعتبارها أول مرحلة من مراحل الدراسة الجامعية فى كليات الفنون ـ هكذا كانت

تسمى كليات الآداب أو العلوم الإنسانية ــ وكان هؤلاء الحاصلون على شهادة البكالوريا يتلقون تعليمهم خلال قرون متوالية فى قاعات الأديرة التى كانت تسمى « Alma Mater » (أى الأم الروحية) .

ولكن كل هذا ينتمى إلى تاريخ قديم وماض بعيد ، فإذا نظرنا إلى واقعنا الحاضر رأينا الجامعة محاصرة بعديد من المشاكل التى تطبق عليها من الداخل والخارج ولاحظنا أنها فى كثير من الأحيان تبدى عجزاً عن حل هذه المشاكل ، وهذا هو ما يدفعها إلى القيام بنقد ذاتى يحاول أن يكتشف عناصر الضعف فى كيانها مما يؤدى بها إذا لم يشرع فى العلاج إلى التدهور والانحلال . ولعل من أول مظاهر هذا الضعف ما نلاحظه على بعض الجامعيين من نزعة إلى « النرجسية » والنظر المفرط إلى الذات حتى إن آفاق اهتماماتهم تبدأ بأسوار الجامعة وتنتهى أيضاً عند أسوارها .

ومن المفارقات الغريبة أن هذا الاتجاه الانطوائى الذى لاحظناه على جامعيينا يقابله اتجاه أكثر انفتاحاً وأبعد نظراً فى قطاعات أخرى من التعليم . ونضرب على ذلك مثلاً بجهود معاهد التعليم الثانوى فى متابعة صلتها بالجامعة وإصرارها على ألا تنقطع هذه الصلة ، إذ أنها تشترط مثلاً ألا يقوم بالتدريس فيها إلا من يحملون شهادة الليسانس الجامعية ، وتشترط كذلك فى تأليف لجنة الامتحان التى تقوم باختبار من يتقدمون لوظائف « المدرس الأول » فى التعليم الثانوى أن تكون أغلبية أعضائها من أساتذة الجامعة ، كما أنها تشرك الأساتذة الجامعيين فى وضع امتحانات شهادة الثانوية العامة ، وهى الآن تطالب بأن يطبق فى ترقية أساتذتها نفس النظام المتبع فى ترقية أساتذة الجامعة .

ونلاحظ اتجاهاً مماثلاً أيضاً فى مرحلة التعليم العام الأساسى ، فقد كان لدى القائمين على هذا التعليم طموح تشاركهم فيه أجهزة هذا التعليم الأساسى فى الدول النامية ــ إلى إخضاع معاهد التربية لإشراف الجامعة . وقد تم ذلك فى إسبانيا بالفعل بمقتضى قانون الإصلاح التعليمى الصادر فى سنة ١٩٧٠ ، كما تضمن هذا القانون ضرورة أن يكون جميع معلمى التعليم العام الأساسى من خريجى الجامعة . وترتب على ذلك أن أسند للجامعة دور رئيسى فى لجان الامتحان التى يتقدم إليها من يرغبون فى الالتحاق بوظائف التدريس فى هذه المرحلة التعليمية ، كما صدرت توصية بأن تسند إلى « معاهد علوم التربية » و « الجامعة القومية للتعليم على البعد » مهمة تحديث مناهج

التربية وتخصصاتها المختلفة حتى تنسجم مع الأوضاع الجديدة المهنية والأكاديمية . وقد نص على كل ذلك باعتباره من الأهداف التى يجب تحقيقها فى مقدمة « قانون التعليم العام فى معرض الحديث عن « رسالة الجامعة الرائدة فى توجيه التعليم والإشراف عليه فى جميع مستوياته » . وقد كان هدف المشرع واضحاً عندما صاغ هذا النص الذى يتفق فى مضمونه مع الاتجاهات السائدة اليوم فى الميدان التعليمى العالمى ، ويطابق ما كان يطالب به بشكل مُلحٍّ الوسط التعليمى الإسبانى باعتباره من المتطلبات الاجتماعية الحالية .

ويبدو أن الجامعة وحدها لسوء الحظ هى التى مازالت عازفة عن القيام بالدور الذى يطالبها به المجتمع وقطاعات التعليم المختلفة . ويكفى أن نشير للتدليل على ذلك إلى مقاومتها لمشروع إدماج « المدارس الجامعية للمعلمين » فى الجامعة ، فقد اقتضى تحقيق ذلك جهداً كبيراً لم ينته بعد إلى نتيجة مرضية ، إذ أنه لم يتجاوز بعد الإجراءات القانونية الشكلية وبقى بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التنفيذية العملية . ومن تلك الدلائل أيضاً مقاومة الجامعة لتنفيذ ما نص عليه قانون التعليم العام من التنظيم الهيكلى لمعاهد علوم التربية التى تعد خير أداة يتحقق عن طريقها اضطلاع الجامعة بمسئولياتها إزاء التعليم العام . ومثل آخر يتجاوز الناحية النظرية إلى الناحية الوظيفية العملية وهو لا يدل على تقاعس الجامعة وسلبيتها فحسب ، بل يمثل تدخلاً معيباً ، وأعنى به ما قام به كثير من الجامعات بمجرد منحها أول إمكانيات الاستقلال الأكاديمى فى سنوات السبعينيات ، إذ أنها سارعت إلى إعداد خطط جديدة للدراسة يبدأ التخصص بمقتضاها منذ العام الدراسى الأول ، متحايلة على القانون الذى يعتبر العام الأول مرحلة جامعية أولى تدرس فيها « العلوم الأساسية » وطارحة بذلك كل ما ظلت توصى به هيئات التدريس فى مراكز التعليم الأساسى والثانوى . وأتى بعد ذلك الاعتراف بصلاحية الشهادات الجامعية لا من الناحية الأكاديمية فقط ، بل أيضاً من الناحية المهنية أى لمزاولة التدريس ، وهو ما أدى إلى نوع من اختلال التوازن ، إذ أن هذه الشهادات لا تقدم من التأهيل المهنى ما يتفق مع متطلبات الممارسة السليمة للتدريس ، ويخشى من هذا الإجراء أن يؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى الأداء فى التدريس بالنسبة للمرحلة الثانوية . وشاهد أخير على تهرب جامعاتنا من مسئولياتها هو أن قانون الإصلاح الجامعى استبعد كل نص يشير إلى دور الجامعة فى مجموع النظام التعليمى .

والآن بعد أن عرضت هذه الشواهد المؤسفة لا أتردد فى أن أعلن أن الجامعة لن

تكون قادرة على مواجهة مشاكلها الخاصة إلا إذا عرفت كيف تتجاوب مع المطالب التى يحتاج إليها مجموع النظام التعليمى بكل مراحله ، وإذا وضعت نصب عينيها الأهداف الكلية الشاملة لهذا النظام فى جملته قبل أن تنظر إلى أهدافها الخاصة ، وإذا عرفت كيف تقدم فى المستقبل لمدرسى المرحلتين الأساسية والثانوية تأهيلاً يتفق مع الوظائف التى سوف يؤدونها ، وإذا راعت فى برامجها البحثية مطالب النظام التعليمى فى مجموعه ومطالب كل مرحلة على حدة ، مشجعة على أن يشارك فى هذه البرامج البحثية أعضاء هيئة التدريس المباشرون لمهنتهم فى مختلف المستويات ، وإذا ضمت إلى مسئولياتها ونشاطها المعتاد العمل على متابعة التأهيل المستمر لمدرسى المرحلتين السابقتين . وباختصار إذا عرفت الجامعة كيف تنهض بدورها الرائد إزاء العمل التعليمى كله على أن تعتبر ذلك خدمة تشرفها لا عبئاً ثقيلاً تحمله كارهة .

إننا لا يجوز لنا أن نقلل من أهمية الطابع الكلى الشامل الذى يتطلبه التعليم فى مختلف مراحله وذلك من أجل تنمية متسقة لشخصية الطالب من الناحية الإنسانية ، وذلك بحكم أن على هذا الطالب أن يمر بهذه المراحل جميعاً . ففى الأجهزة الاجتماعية ــ شأنها فى ذلك كشأن الأجهزة البيولوجية فى جسم الإنسان ــ يكون المستوى الأعلى هو الذى يحافظ على تكامل البنية كلها ويقوم بالتنسيق بين أعضائها ، وفى الوقت نفسه إذا حدث أى اختلال فى المستويات الدنيا بحيث تعطل قيام عضو منه بوظيفته فإن ذلك قد يؤدى إلى تعطل ما يعلوه من مستويات . ورسالة الجامعة بالنسبة لبقية مؤسسات النظام التعليمى لا تقتصر على الريادة والإشراف ، بل هى قبل كل شىء مجددة للحياة ، ويكفى للتدليل على أهميتها الكبرى أن الجامعة هى المنجم الذى يغذى كل مراحل التعليم بالمدرسين ، وتتوقف كفاءة هؤلاء على مدى جدية ما يقدم من أجل تكوينهم وتأهيلهم التأهيل الصحيح .

وأعتقد أن هذه المسألة جديرة بأن ندرسها بروية وعناية لما تمثله من أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل التعليم فى إسبانيا وهو مستقبل إسبانيا نفسها . وإذا كان قانون الإصلاح التعليمى قد أهمل إبراز دور الجامعة فإننى أرجو ألا يكون ذلك تخلياً نهائياً للجامعة عن مسئوليتها الكبيرة التى هى فوق مستوى الجدل . وأنا على ثقة من أن الجامعة ستواجه هذا التحدى ــ كما واجهت تحديات أخرى كثيرة من قبل ــ على نحو يتفق مع ماضيها المجيد ، شاقة طريقها بجرأة إلى المستقبل .

الشباب الجامعي بين حقوقه وواجباته

وآخر ما أطرحه من التأملات فى هذا الفصل موجه إلى الطلاب ، إلى هذه الطائفة من شباب الدارسين الذين هم علة وجود المؤسسة الجامعية ، وإليهم ينبغي أن تتجه كل الأنظار فى كل مشروع نحاول معالجته لتجديد التعليم . هؤلاء الشباب الذين لا يمكن أن يصبحوا موضوعاً سلبياً لاستجابتنا للتحديات الكبيرة التى يعنيها تقدم العلم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادى وتغير الأوضاع الاجتماعية .

لقد امتلأت عيوننا وأسماعنا خلال سنوات بشعار ظلت أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة تردده علينا بغير انقطاع ، وهو « ما أعظم أن تكون شاباً » ، غير أن هذا لم يكن إلا واحداً من الشعارات الإعلانية التى تنتمى إلى الدعاية الديماجوجية ، فالعظمة ليست خاصية ينفرد بها جيل معين . والشباب أنفسهم هم خير من يعون هذه الحقيقة ، حينما يتحققون فى قنوط من مدى التشوه المضحك الذى تتحول إليه صورة تلك العظمة المزعومة تهرف بها ألسنة مجتمع من الكبار الذين لا هم لهم إلا استثارتهم إلى مزيد من الاستهلاك ، فى الوقت الذى يتجلى فيه عجزهم عن تقديم فرص عمل لأولئك الشباب حتى لا يروا أنفسهم فى ذلك الموقف المخزى الجارح للكرامة ، وهو موقف البطالة والحاجة إلى مد أيديهم لتلقى معونة من الدولة وهم فى ريعان الشباب وأوج القدرة على العمل . وكثيراً ما وُجِّه الاتهام إلى المجتمعات المتقدمة بأنها تحاول أن تغطى عجزها عن تقديم فرص عمل للشباب بإطالة مدة الدراسة الإجبارية (أو الاختيارية المقنعة) بحجة تمكينهم من الحصول على وظائف أفضل . وهو اتهام لا يخلو من الصحة ، ولكن تلك الحجة التى تتذرع بها تلك المجتمعات ليست هى السبب الوحيد فى مد فترة الدراسة ، فهذه ظاهرة مشتركة بين مجتمعات كثيرة . والواقع الذى تشهد عليه دلائل كثيرة هو أن إطالة فترة الدراسة من أجل « تنظيم أفضل للعمالة » إلى أكثر من الحدود المعقولة يؤدى بدوره إلى إطالة مرحلة الطفولة بشكل يتجاوز الحدود البيولوجية وما يتطلبه إيقاع التطور الاجتماعى ، وبهذا يتأخر اضطلاع هؤلاء الشباب بما ينبغى أن يمارسه الكبار من حقوق وواجبات . وهناك دراسات عديدة تنسب إلى هذا التصرف ما نلاحظه اليوم من تزايد نسبة السلوك المنحرف بين الشباب وما يشيع بينهم من مواقف سلبية حيال المجتمع إن لم تكن معادية له . وهى مواقف يعبر بها الشباب عن احتجاجهم

على قرارات اتخذها الكبار بشأنهم وفرضوها عليهم بغير أن تحقق رغباتهم ولا أن تعود على مجتمعهم بفائدة .

وذلك لأن المفارقة تكمن فى أن مجتمعاتنا الحديثة التى يتزايد متوسط العمر فيها بشكل ملحوظ ويتناقص فيها بشكل موازٍ لهذه الظاهرة سن الإحالة إلى المعاش أو التقاعد ــ تتطلب مساهمة فعالة من الشباب فى جميع مجالات الإنتاج والخدمات . وتبدو الحاجة إلى جهود الشباب على نحو أوضح فى قطاعات العمل التى تفتقر إلى القدرة الإبداعية المجددة . ولعل من أهم الظواهر التى أصبحت تميز العمل المهنى فى المستقبل القريب هى الدور المتزايد الأهمية الذى تمثله القدرة على المبادرة الجريئة والخيال المبدع ، ومثل هذه القدرة لا تتجلى ولا تؤتى ثمارها إلا فى مرحلة الشباب وعلى أبواب النضج والاكتمال . فإذا انضمت هذه القوة الخلاقة وتفاعلت مع ما لكبار السن من خبرة وتجربة وبعد نظر كان فى هذا المزيج الموفق ما يعين على حل مشاكل المستقبل والتغلب على ما يعترض الطريق من عقبات . ومن الواضح أن الكبار ينبغى أن يعينوا الشباب على ما ينهضون به من عمل لا أن يقفوا حجر عثرة فى طريقهم . أما إذا استغنينا عن مساهمة الشباب وعن الرجوع إلى آراء الشيوخ ومشورتهم خضوعاً لقوانين تقليدية ولوائح روتينية ابتدعناها نحن لتحديد الخدمة والإنتاج على أساس السن فإن فى ذلك إهداراً مؤسفاً لطاقات لا غنى عنها فى بناء المستقبل على أسس متينة . وهو خطأ اجتماعى وسياسى يمكن أن تتمخض عنه عواقب وخيمة .

وليست المسألة لذلك مجرد مناشدة الشباب الملحة بأن يكون لهم مكان تحت الشمس ، ولا مطالبتهم بحقهم فى المساهمة النابعة من وعى كامل بالمسئولية فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التى يحددها العمل المهنى . وإنما هناك ــ بالإضافة إلى ذلك ــ حقيقة ينبغى ألا تغيب عن أنظارنا ، وهى أن السمات التى تتميز بها شخصية الإنسان وهو فى سن الشباب هى التى تنطبق بالذات على أوجب الشروط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف . فمن هذه الشروط القدرة على التفكير المجدد وممارسة إعلان الرأى المخالف للمعتاد المألوف ، والتمرد على الروتين الجامد ، والثورة على الظلم ، ومقاومة عوامل الفشل واليأس ــ كل هذه الصفات تمثل الخطوط الرئيسية فى تصميم طراز الإنسان المنتج فى أى مجال من مجالات العمل ، وهو ذلك الطراز الذى نحتاج إليه فى الحاضر وستزداد حاجتنا إليه فى المستقبل .

إن فداحة المشاكل التى نحاول جاهدين وبمشقة كبيرة أن نضع حداً لها ربما كانت تتجاوز قدرات جيلنا الحالى ، ولعل هذه الأجيال الشابة القادمة تكون أقدر منا على مواجهتها بفاعلية أكبر لو أننا منحناها ما تطالب به من فرص .

ولسنا نشك فيما يتعلق بوسطنا الجامعى أن أول خطوة مباشرة فى سبيل الإصلاح هى تدعيم الدورين الثانى والثالث من أدوار الدراسات العليا مع النظر فى تنظيم دورات دراسية أطول امتداداً من أجل استكمال تأهيل الخريجين ، والعودة من وقت لآخر لقاعات الدرس من أجل إعادة التأهيل حينما تمس الحاجة إلى تغيير طراز العمل أو على الأقل لكى تصبح معارف الدارس على مستوى المعاصرة . على أننا نحتاج مع ذلك إلى قدر من الخيال لكى نوفق بين هذا الجهد وبين حق الشباب فى أن يحلموا بتغيير واقعهم ، وهو حق لا نستطيع أن نقف فى طريقه ، بل نحن أعجز عن أن نجتثه من نفوس الشباب .

ولابد من أن نضع فى حسابنا ما لا سبيل لتجنبه من التوسع فى الدراسات العليا بشكل لا يقتصر على زيادة المراكز والأقسام العلمية ، إذ من الضرورى أيضاً ـ كما سبق أن ذكرت ـ أن نعمل فى سخاء ووعى بالمسئولية على التوسع فى عرض مواد اختيارية متنوعة تتفق مع الخدمات المطلوبة . وهذا يقتضى ألا نتقيد بالشكليات التقليدية فى إعداد جداول المواد الدراسية وأن نتجه إلى صيغ أكثر مرونة تسمح للطلاب بأن تتوافر لهم حرية اختيار ما يتلاءم مع رغباتهم واستعداداتهم من مواد بمعونة وإرشاد من جانب الأساتذة بطبيعة الحال ، إذ أن ذلك هو الذى ينمى شخصياتهم ويجعلهم على مستوى المسئولية الواعية فى تقرير مصيرهم . بل يمكن لهذه الصيغ الجديدة المقترحة أن تمكن هؤلاء الشباب من المناوبة بين فترات الدراسة الأكاديمية وفترات العمل ، بحيث يتحقق لهم إشباع رغباتهم فى المشاركة المبكرة فى مجالات العمل بغير أن يلغى ذلك إمكان مواصلتهم للدراسة ، ولاسيما بعدما تجلى بشكل مطرد مدى قيمة النشاط المهنى والوظيفى فى بناء شخصية الإنسان ، ومدى الخطأ والغبن اللذين يتمثلان فى تلك القطيعة المصطنعة بين المجالين الأكاديمى والمهنى .

ولنذكر أن هناك مشاكل كثيرة تبرز كل يوم نتيجة للنمو الاقتصادى والاجتماعى ، وهى مشاكل كثيراً ما تورث الفتور واليأس . غير أن لدينا أيضاً طاقات لا ينضب معينها وإن كانت لا تزال شبه معطلة إذ لم نستخدم منها إلا أقل القليل . ولابد للجامعة التى عرفت كيف تحتفظ بقيمها الخالدة التى هى موضع فخرنا فى لحظات حرجة من

حياة العلم والثقافة أن تعرف أيضاً كيف تواجه المستقبل وتشق طرقاً للأمل يطالب بها شبابنا ويحتاج إليها مجتمعنا بشكل عاجل .

هناك حدود للنمو ، ولكن ليس هناك حدود لاكتساب المعرفة ، كما أعلن « نادى روما » بعد عشر سنوات من تأسيسه . وهذان المبدآن جوهريان لا بالنسبة لتحديث الجامعة فحسب ، بل كذلك لحكم الشعوب . ومن الضرورى أن يوضعا نصب أعين الجميع عندما نعمل على رسم خطط المستقبل ، أوحينما يمارس الحكام عملهم فى خدمة شعوبهم ، إذ عليهم أن يسارعوا من منطلق الوعى وبعد النظر بالقيام اليوم بما سترغمهم الظروف على القيام به فى الغد من منطلق الضرورة القاهرة . إن مصير الإنسانية يتوقف على مدى استطاعتنا أن ننقل مركز الثقل فى العالم من الحرب إلى السلام ، من التبعية فى سائر المجالات إلى الحرية ، من التقدم الذى يعبر عنه بمنطق الاقتصاد إلى التقدم الذى تعبر عنه الثقافة . ولنذكر أنه لكى نظل محتفظين بالأمل فعلينا ألا نؤجل حركتنا نحو الهدف المنشود ، فالطريق أمامنا طويل . وفى غد ربما يتبين لنا أن الوقت قد فات . . . بل إنه بالفعل . . . فى غد سيكون الوقت قد فات .

رقم الإيداع : ١٩٩٠/٢٧٥٧

تم الجمع التصويري وإعداد الأفلام
بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ شارع كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

Photocomposition and films

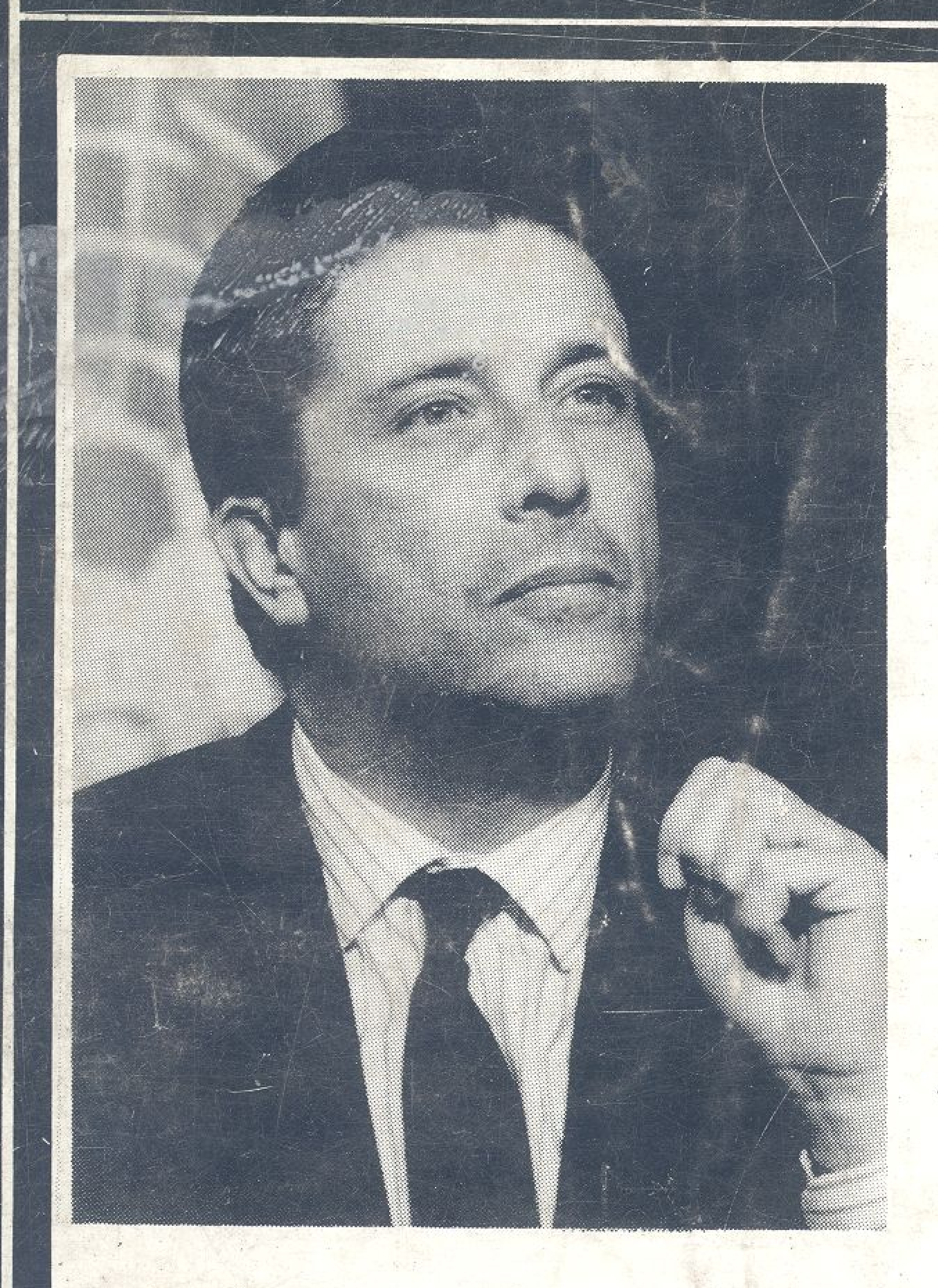
by

The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge

(ESDUCK)

1081 CORNICHE EL NIL, GARDEN CITY, CAIRO

Federico Mayor Zaragoza : MANANA SIEMPRE ES TARDE



المؤلف

- ولد فيديريكو مايور عـام ١٩٣٤ .
- حصل على درجة الدكتوراه فى الصيدلة ثم عمل أستاذاً للكيمياء الحيوية .
- تولى رئاسة جامعة غرناطة (١٩٦٨ - ١٩٧٢) ومازال رئيساً فخرياً لها .
- انتخب عضواً بمجلس النواب وعين وزيراً للتعليم والعلوم بإسبانيا (١٩٨١ - ١٩٨٢) .
- عمل مستشاراً لليونسكو ثم مديراً عاماً مساعداً فى ١٩٧٩ .
- انتخب مديراً عاماً لليونسكو ١٩٨٧ .

هذا الكتاب

يعد كتاب « نظرة فى مستقبل البشرية » الذى ظهر فى عام ١٩٨٧ دراسة عميقة شاملة للمشاكل الحادة التى يواجهها عالم اليوم ، وهو فى الوقت نفسه يقدم مقترحات بناءة لحل هذه المشاكل ، ولا شك فى أن هذه المقترحات هى التى تمثل الخطوط العامة لتوجهات المؤلف فى إدارته لمنظمة اليونسكو العالمية .

ومنطلق المؤلف فى هذا الكتاب هو الواقع الراهن الذى يُعَانى العالم أوضاعه السيئة ، بعد أن يحلل عناصره تحليلاً دقيقاً يتتبع كل تفاصيله ، وبعد بيان الاتجاهات المختلفة التى تُسيِّر مجتمعات اليوم ، ثم يطرح بعد ذلك تصوره للمراحل التى ينبغى أن يقطعها العالم خلال المستقبل القريب ، والاتجاه الذى يجب أن يسلكه فى المراحل التالية حتى يمكن لنا أن نصل إلى عالم تتحقق فيه للإنسان حياة أكرم وأفضل .

والمؤلف فى رسمه لهذا التصور يقدم لنا ثمرة خبرته الطويلة وتجاربه الواسعة ومعارفه المشهود بعمقها فى المجالات الثلاثة التى شملتها حياته الخصبة ، وهى الدفاع عن حقوق الإنسان ، وميدان العلوم ، وميدان التربية .

